

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
قسم الدراسات العليا الشرعية
فرع الفقه والأصول

تحقيق

كتاب الحاوي

من أوله حتى نهاية غسل الجمعة والعيدين

للامام أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي
المتوفي سنة ٤٥٠ هـ

٢٠٢٧

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه

في الفقه

إعداد الطالبة :

راوية بنت أحمد بن عبد الكريم الظهار

إشراف الأستاذ الدكتور :

حسن أحمد مرعي

١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م



٣٠١٠٢٠٠٠٠١٤٢١



باب نية الوضوء



باب نية (١) الوضوء (٢)

قال الشافعي رحمه الله (٣) : ولا تجزئ (٤) طهارة من غسل (٥) ولا وضوء [ولا تيمم] (٦) إلا بنية واحتج على من أجاز الوضوء بغير نية بقوله [على الله عليه وسلم : " الأعمال بالنيات "] (٧)

(١) النية في اللغة : القصد والعزيمة ، يقال نويت الشيء وانتويته .
انظر : - نوى - الصحاح ٢/٢٥١٦ ، لسان العرب ١٥/٣٤٨ ، حلية الفقهاء ٤٠ ،
غريب الحديث لابن الجوزي ٢/٤٤٣ .
ويتعلق بالنية سبعة أحكام نظمها بعضهم بقوله :
حقيقة حكم محل وزمن كيفية شرط ومقصد حسن
فحقيقتها لغة العزم أو القصد ، وشرعا القصد المقارن للفعل ، وحكمها :
الوجوب ولو لنفل للاعتداد به ، ومحلها : القلب ، وزمنها : أول العبادة ،
وكيفيتها : بحسب الأبواب ، وشرطها : الإسلام والتمييز ، والمقصد بها تمييز
العبادات عن بعضها .

وسياتي الكلام مفصلاً عن هذه الأحكام في فصول لاحقة .
انظر : حاشية القليوبي ١/٤٥ ، الإقناع ١/٣٤ ، حاشية الجمل ١/١٠٣ .
(٢) الوضوء في اللغة : من الوضأة وهي الحسن والتنظافة .
فالوضوء : الماء وهو بفتح الواو ، والوضوء : بضم الواو فعل المتوضي .
انظر : - وضأ - الصحاح ١/٨٠ ، لسان العرب ١/١٩٥ ، حلية الفقهاء ٤٠ .
والوضوء في الشرع : استعمال الماء في أعضاء مضمومة مفتوحة بنية .
وعرف القانوني الوضوء في الشرع بأنه الغسل والمسح في أعضاء مضمومة .
وفيه المعنى اللغوي لأنه يحسن الأعضاء التي يقع فيها الغسل .
انظر : شرح المنهاج مطبوع مع حاشية الجمل ١/١٠١ ، فتح الجواد ١/٣١ ، أنيس
الفقهاء ٤٩ .

(٣) في م ، ح : (رضي الله عنه) ، وفي أ ساقطة .
(٤) في أ (ولا يجزئ) وكذا في المختصر وفي ج غير منقوطة (ولا تجزئ) .
(٥) (من غسل) ساقطة من م ، س .
(٦) (ولا تيمم) ساقطة من أم ، م ، س ، ح والزيادة من مختصر المزني .
(٧) (على الله عليه وسلم " الأعمال بالنيات ") ساقطة من أم ، م ، ح ، س .
والحديث بهذا اللفظ أخرجه الشهاب في مسنده ، وحكى النووي عن أبي موسى العديني
وأقره عليه أن الذي وقع في الشهاب " الأعمال بالنيات " بجمعهما مع حذف " إنما " .
لا يصح لها إسناد ، وقال ابن حجر : وهو وهم فقد رواه كذلك الحاكم في الأربعين
له من طريق مالك ، وكذا أخرجه ابن حبان في موافق من صحيحه ، بل في البخاري
من طريق مالك " الأعمال بالنية " بحذف " إنما " لكن بإفراد النية .
انظر : صحيح البخاري : كتاب الإيمان - باب ما جاء أن الأعمال بالنية والحسبة
١/٣١ . صحيح ابن حبان : باب الإخلاص وأعمال السر ١/٣٦٧ ، مسند الشهاب ١/٣٥ ،
فتح الباري ١/٩ ، تلخيص الحبير ١/٥٥ .

ولايجوز (١) التيمم إلا (٢) بنية ، وهما (٣) طهارة فكيك يفتقران . (٤)

وهذا كما قال ، الطهارة ضربان : من نجس وحدث .

فأما طهارة النجس فلا تفتقر إلى نية (٥) إجماعاً (٦) لأمرين :

أحدهما : أن إزالة النجاسة إنما هو تعبد مفارقة وترك (٧) ، والتروك لا تفتقر (٨) إلى نية كسائر ما أمر باجتنابه في عباداته (٩)

والثاني : أنه لما ظهر (١٠) ما أصابته النجاسة من الأرض والشوب بمرور السيل (١١) عليه وإصابة الماء له (١٢) علم أن القصد فيه غير معتبر ، وأن النية في إزالته غير واجبة .

(١) في أ ، س ، م' : (لايجوز) بدون واو .

(٢) في المختصر : (بغير نية) .

(٣) في س ، م' (قال وهما) .

(٤) انظر مختصر المزني ٢ .

(٥) (كما قال الطهارة ضربان من نجس وحدث ، فأما طهارة النجس فلا تفتقر إلى نية) ساقطة من أصل س ومثبته ومصححة في الحاشية .

(٦) قال النووي : ونقل صاحب الحاوي والبيهقي في شرح السنة إجماع المسلمين عليه ، وحكي الخراسانيون وصاحب الشامل وجهاً أنه يفتقر إلى النية ، وحكاها القاضي حسين وصاحب الشامل والتتمة عن ابن سريج وأبي سهل المعلوكي ، وقيل

لايصح عن ابن سريج ، قال إمام الحرمين غلط من نسب إلى ابن سريج .

انظر : شرح السنة ٤٠٣/١ ، المجموع ٣١١/١ ، المطلب العالي ل ١١٦٩ .

(٧) المراد بذلك : أن المأمور به في إزالة النجاسة ترك ما طرأ عليه معالم يكن وليس المطلوب تحصيل شيء بخلاف الوضوء وشبهه ، فإن المأمور به إيجاد فعل

لم يكن ، فماتت إزالة النجاسة كترك الزنا واللواط فإنها لا تفتقر إلى نية .

انظر : المجموع ٣١٠/١ .

(٨) في أ (لايفتقر) ، وفي ج غير منقوطة (لايفتقر) .

(٩) في م' (عبادته) .

(١٠) في م' ، ح ، س (ظهر) لكن في س يوجد علامة تشير إلى حذف النقطة .

(١١) (عليه) ساقطة من م' .

(١٢) (له) ساقطة من س ، م' .

فأما طهارة الحدث فلا تصح إلا بنية ^(١) سواء كانت بمائع كالوضوء والغسل ،
أو بجامد كالتراب . ^(٢)

وبه قال مالك وأحمد وإسحاق وجمهور أهل الحجاز . ^(٣)
وقال الأوزاعي ، والحسن بن صالح الكوفي ^(٤) : تصح ^(٥) بغير نية سواء كانت بمائع
أو جامد . ^(٦)

وقال أبو حنيفة ^(٧) وسفيان الثوري : ^(٨) الطهارة بالماء لا تقتصر إلى نية والتيمم

- (١) في س ، م : (إلا بالنية) .
(٢) يعني في التيمم الذي يستعمل بدلاً عن الماء في الوضوء والغسل .
(٣) انظر الأم : ٢٩/١ ، المذهب ٢١/١ ، روضة الطالبين ٤٧/١ ، بداية المجتهد ٩/١ ،
الكافي ١٦٤/١ ، العمدة ٣٤ ، كافي المبتدي ١٢ .
وممن قال بهذا القول أيضاً الزهري وربيعة شيخ مالك والليث بن سعد وأبو ثور
وأبو عبيد ، وداود .
انظر : المجموع ٣١٢/١ ، المحلى ٧٤/١ ، المغني ٩١/١ ، البناية ١٧٤/١ ، نيل
الأوطار ١٦٣/١ .
(٤) الحسن بن صالح بن حي الهمداني الثوري الكوفي ، الفقيه ، أبو عبد الله
أحد الأعلام ، روى عن سماك ، وعمرو بن دينار ، وقيس بن مسلم ، وعنه يحيى
ابن آدم ، وأحمد بن يونس ، وعلي بن الجعد ، صدوق عابد ، قال أبو حاتم : ثقة
حافظ متقن ، وقال النسائي ثقة .
ولد سنة ١٠٠ هـ ، وتوفي سنة ١٦٧ هـ ، وقيل سنة ١٦٩ هـ .
انظر : التاريخ الكبير ٢٩٥/٢ ، تهذيب الكمال ١٧٧/٦ ، المغفاء للمقيلي
٢٢٩/١ ، طبقات ابن سعد ٣٧٥/٦ ، طبقات خليفة ١٦٨ ، طبقات الحفاظ ٩٨ ، الكامل
لابن عدي ٧٢٢/٢ ، مشاهير علماء الأمصار ١٧٠ .
(٥) في م ، ح (يصح) .
(٦) للأوزاعي في افتقار التيمم إلى نية روايتان : إحداهما : كقول الحسن ، والثانية
كقول أبي حنيفة .
انظر : حلية العلماء ١٠٩/١ ، المحلى ٧٣/١ ، المجموع ٣١٢/١ .
(٧) وقال زفر من الحنفية أن التيمم لا يقتصر إلى نية .
انظر : الهداية ١٣/١ ، ٢٦ ، المختار ٩/١ ، ٢٠ ، الكتاب ١٠/١ ، ٣٢ .
(٨) انظر : البحر ٣٤ ب ، التهذيب ٢٠ ب .

بالترايب يفتقر إلى نية .

استدلالا بقوله تعالى : " يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْبِطُوا
وُجُوهَكُمْ " (١) الآية .

فأمر بغسل هذه الأجزاء ، ولم يذكر النية ، وفي إيجابها ما يخرج الغسل (٢)
المذكور في الآية أن يتعلق به جواز الصلاة .
وذلك نسخ (٣) ؛ لأنه إبطال حكمه ، وفي إجماع الأمة على أن آية الطهارة فيـسـر
منسوخة ما يوجب منع الزيادة عليها . (٤)

وبما روي أن أعرابيا قال : كيف أتوضأ يا رسول الله فقال : " توضأ (٥)
كما أمرك الله ، اغسل وجهك وذراعيك وامسح برأسك واغسل رجلك " (٦)

(١) سورة المائدة ، آية (٦) .

(٢) في إم ، ح ، س : (الفعل) .

(٣) في أ ، س ، (قبيح) .

(٤) فالزيادة على النص نسخ ، لأنها غيرت حكم المزيد عليه ، فيصبح غير مجزي في
صحة الصلاة غسل الأجزاء المذكورة في الآية بعد أن كان مجزئاً ، والإجماع قائم
على أن الآية غير منسوخة فليست النية بفريضة .

(٥) في س ، م : (توض) .

(٦) أخرجه أصحاب السنن والطبراني في معجمه الكبير عن رفاع بن رافع باللفظ
مختلفة .

ولفظ الطبراني : عن رفاع بن رافع كنت جالسا عند النبي صلى الله عليه وسلم
إذ جاء رجل فدخل المسجد ، فلما قضى صلاته جاء فسلم على رسول الله صلى الله
عليه وسلم وعلى القوم ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : " وعليك ،
ارجع فصل فإنك لم تصل " قال : فرجع فمضى ، فجعل يرمق صلاته لا يدري ما يعيب
منها ، فلما قضى صلاته جاء فسلم على رسول الله صلى الله عليه وسلم
وعلى القوم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ارجع فصل فإنك لم تصل
قال : وذكر إما مرتين ، وإما ثلاثاً ، فقال الرجل : ما أدري ما عبت عليّ
قال : فقال النبي صلى الله عليه وسلم " لاتتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء
كما أمره الله يغسل وجهه ويديه إلى المرفقين ويمسح رأسه ورجليه إلى الكعبين
ثم يكبر الله " قال الهيثمي رجاله رجال الصحيح .

- فأحاله (١) على ما تضمنته الآية من غسل هذه الأضواء دون النية .
- قالوا : ولأنها طهارة بالماء فوجب أن لا تقتصر إلى نية كإزالة النجاسة .
- قالوا : ولأنه أمل يستباح به الصلاة ، فوجب أن لا يقتصر إلى نية كستر العورة (٢)
- قالوا : ولأن النية لو كانت من شرط صحة الطهارة لما صح غسل الذميمة من الحيض ولما استباح الزوج المسلم وطأها . (٣)
- وفي إجماعهم على صحة غسلها وجواز وطئها دليل على أن النية ليست شرطاً في صحة طهارتها . (٤) (٥)
- ودليلنا قوله تعالى : " وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ " (٦)
- فأمر بالإخلاص (٧) في العبادة ، والإخلاص (٨) عمل القلب .
- وقال تعالى : " إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ " (٩) الآية .
- ومنها دليلان :
- أحدهما : أن قوله " فاغسلوا وجوهكم " يعني للصلاة (١٠) ، فحذف ذكره (١١)
-
- == انظر : سنن أبي داود : كتاب الصلاة - باب صلاة من لا يقيم عليه في الركوع والسجود ٢٢٦/١ ، سنن ابن ماجه : كتاب الطهارة وسننها - باب ما جاء في الوضوء على ما أمر الله تعالى ١٥٦/١ ، سنن الترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في وصف الصلاة ١٨٥/١ ، سنن النسائي : كتاب الافتتاح - باب الرخصة في ترك الذكر في الركوع ١٩٣/٢ ، معجم الطبراني ٢٨/٥ ، مجمع الزوائد ١٠٤/٢ .
- (١) في أ ، م ، س : (فأجابه) .
- (٢) (ولأنه أمل يستباح به الصلاة فوجب أن لا يقتصر إلى نية كستر العورة) ، ساقطة من م .
- (٣) في ح (وطئها) وفي س ، م : (وطئها) .
- (٤) في م ، س : (الطهارة) .
- (٥) انظر الأدلة : رؤوس المسائل ١٠٤ ، بدائع الصنائع ١٩/١ ، البناية ١٧٤/١ ، تبیین الحقائق ٥/١ ، المبسوط ٧٢/١ ، فتح باب العناية ٤٦/١ .
- (٦) سورة البينة ، آية (٥) .
- (٧) في م ، س : (فأمروا) .
- (٨) في م ، ح : (فالإخلاص) .
- (٩) سورة المائدة ، آية (٦) .
- (١٠) (الآية ، ومنها دليلان : أحدهما : أن قوله " فاغسلوا وجوهكم يعني للصلاة) ساقطة من م ، ح .
- (١١) في م : (ذكره) ، وفي ح : (ذكر) .

اكتفاء (١) بما (٢) تقدم منه .

كما يقال : إذا رأيت الأمير فقم ، يعني للأمير ، وإذا رأيت الأسد فتأهب (٣)
ومثله قوله تعالى : " وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا " (٤) يعني للسرقة

والثاني : أن قوله تعالى (٥) : " إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْلُظُوا " (٦)

يعني (٧) قبل قيامكم فاغسلوا وجوهكم لإرادة الصلاة .

ومن السنة : ما رواه الشافعي عن سفيان عن يحيى بن سعيد (٨) عن محمد بن إبراهيم التيمي (٩)

(١) (اكتفاء) ساقطة من ح ، م .

(٢) في ح (بالماء) ، في م (لما) .

(٣) في م ، ح : (فقم هب) .

(٤) سورة المائدة ، آية (٢٨) .

(٥) (تعالى) ساقطة من أ ، م ، س .

(٦) (فاغسلوا) ساقطة من ح .

(٧) (يعني) ساقطة من م .

(٨) أبو سعيد : يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري ، من أكابر أهل الحديث ، أجمعوا

على توثيقه وجلالته وإمامته ، ولي القضاء بالمدينة في زمن بني أمية ، وفي

العهد العباسي ولي قضاء الحيرة . توفي سنة ١٤٣ هـ .

انظر : تهذيب التهذيب ٢٢١/١١ ، تاريخ ابن معين ٦٤٤/٢ ، الجرح والتعديل ١٤٧/٩ ،

الجمع بين رجال الصحيحين ٥٦١/٢ ، تقريب التهذيب ٣٤٨/٢ ، الكاشف ٢٢٥/٣ ، تاريخ

الثقات ٤٢١ ، الثقات ٥٢١/٥ ، مرآة الجنان ٢١٦/١ .

(٩) محمد بن إبراهيم بن الحارث من بني تميم بن مرة بن كعب بن لؤي من علماء المدينة

مع سالم ونافع وكان جده الحارث بن خالد من أصحاب رسول الله المهاجرين وهو

ابن عم أبي بكر الصديق قال العقيلي : حدثنا عبد الله بن أحمد قال : سمعت

أبي ذكر محمد بن إبراهيم التيمي فقال في حديثه شيء يروي أحاديث مناكير

أو منكرة وقال ابن معين وأبو حاتم والنسائي ثقة ، وقال ابن سعد : ثقة كثير

الحديث ، قال في الميزان : من ثقات التابعين . توفي سنة ١٢١ هـ ، وقيل سنة ١١٩ هـ

انظر : التاريخ الكبير ٢٢/١ ، تهذيب التهذيب ٥/٩ ، الثقات ٣٨١/٥ ، الجرح

والتعديل ١٨٤/٧ ، شذرات الذهب ١٥٧/١ ، الضعفاء للعقيلي ٢٠/٤ ، طبقات خليفة ٢٥٦ ،

الكامل لابن عدي ٢١٤٣/٦ ، ميزان الاعتدال ٤٤٥/٣ .

عن علقمة بن وقاص (١) الليثي (٢) قال : سمعت عمر (٣) بن الخطاب رضي الله عنه (٤) على المنبر يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " إنما الأعمال بالنيات ولكل (٥) امرئ ما نوى فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله ، فهجرته إلى ما هاجر إليه ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه " (٦).

(١) علقمة بن وقاص بن محصن بن كعدة الليثي المدني . روى عن عمر وابن عمر ، وعمرو بن العاص وعائشة وغيرهم ، وروى عنه ابنه عبد الله وعمرو ، والزهري وآخرون .

قال النسائي ثقة ، وقال ابن سعد : كان قليل الحديث ، ذكره ابن مندة في الصحابة ، وذكره القاضي أبو أحمد في التابعين . مات في عهد عبد الملك ابن مروان سنة ٨٦ هـ .

انظر : أسد الغابة ٥٨٥/٣ ، الاستيعاب ١٢٦/٣ ، تهذيب التهذيب ٢٨١/٧ ، تذكرة الحفاظ ٥٣/١ ، خلاصة تهذيب التهذيب ٢٤١/٢ ، سير أعلام النبلاء ٦١/٤ ، طبقات ابن سعد ٦٠/٥ ، الكامل ١٠٦/٤ ، مشاهير علماء الأمصار ٦٧ .

(٢) في م' ، س (الليثي) .

(٣) في م' ، س : (ابن الخطاب) ساقطة .

(٤) (رضي الله عنه) ساقطة من أ ، م ، ح .

(٥) المشهور من الروايات " وإنما لكل امرئ ما نوى " ، وما ذكره الماوردي يوافق رواية للبخاري بلفظ " الأعمال بالنية ولكل امرئ ما نوى " .
انظر : صحيح البخاري : كتاب الإيمان - باب ما جاء أن الأعمال بالنية والحسبة ٢١/١ .

(٦) هذا الحديث صحيح مشهور أخرجه الشيخان وأحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي والنسائي ، والحميدي والبيهقي وابن الجارود ... وغيرهم .

قال النووي : " وهو حديث عظيم ، أحد الأحاديث التي عليها مدار الإسلام بل هو أعظمها " .

قال السيوطي : " واتفق الإمام الشافعي وأحمد بن حنبل وابن مهدي ، وابن المديني وأبو داود ، والدارقطني وغيرهم على أنه ثلث العلم ، ومنهم من قال ربعة " .

وذكر غير واحد أنه روي عن الشافعي أنه قال : هذا الحديث ثلث العلم ويدخل في سبعين باباً من الفقه .

انظر : مسند الحميدي ١٧/١ ، مسند الإمام أحمد ٢٥/١ ، ٤٣ ، صحيح البخاري : كيف كان بدء الوحي ٢/١ ، كتاب الإيمان : باب ما جاء أن الأعمال بالنية ٢١/١ ، كتاب النكاح : باب من هاجر أو عمل خيراً لتزويج امرأة ٤/٧ ==

والدلالة فيه ^(١) من وجهين :

أحدهما : قوله : " إنما الأعمال بالنيات " .

ولم يرد بذلك إثبات وجودها ؛ لأنها قد توجد بغير نية ، وإنما المراد إثبات حكمها . (٢)

والثاني : قوله : " وإنما لامريء مانوى " . (٣)

فكان ^(٤) دليل خطابه أن ليس له مالم ينوه ،

على أن قوله ^(٥) " إنما " هي موضوعة في اللغة لإثبات ما اتصل بها ^(٦) ونفسي ما انفصل عنها . (٧)

= كتاب مناقب الأنصار : باب هجرة النبي صلى الله عليه وسلم ٧٣/٥ ، كتاب الإيمان والنذور : باب النية في الإيمان ١٧٥/٨ ، باب في ترك الحيل ٢٩/٩ . صحيح مسلم : كتاب الأمانة - باب قوله صلى الله عليه وسلم " إنما الأعمال بالنية " ١٥١٥/٣ ، سنن أبي داود : كتاب الطلاق باب فيمنع عنني به الطلاق والنيات ٢٦٢/٢ ، سنن ابن ماجه : كتاب الزهد - باب النية ٤١٣/٢ ، سنن الترمذي : أبواب الجهاد - باب ما جاء من يقاتل رياء وللدنيا ١٠٠/٣ ، سنن النسائي : كتاب الطهارة - باب النية في الوضوء ٥٨/١ ، المنتقى لابن الجارود ٢١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب النية في الطهارة الحكيمة ٤١/١ ، الأشباه والنظائر ٩ ، المجموع ٣١١/١ ، جامع العلوم والحكم ٥ .

(١) في أ (والدلالة منه وجهين) ، وفي م ، ن : (والدلالة به من وجهين) .
(٢) قال النووي : (لأن لفظة إنما للحصر ، وليس المراد صورة العمل ، فإنها توجد بلا نية " .

انظر : المجموع ٣١٣/١ .

(٣) وهذا اللفظ موافق للفظ البخاري في كتاب النكاح " العمل بالنية ، وإنما لامريء مانوى " وللغزة في كتاب الإيمان ، وباب ترك الحيل " الأعمال بالنية وإنما لامريء مانوى " ، وفي م ، ن (إنما) .

(٤) في أ ، م ، م ، م ، ن : (فكل) .

(٥) في أ ، م ، م ، م ، ن : (قولهم) .

(٦) في م : (به) .

(٧) قال النحاة : إن " إنما " تأتي إثباتاً لما يذكر بعدها ونفياً لما سواه .

انظر : المفتاح ١٢٦ ، الإيضاح ٢١٦/١ .

وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " لا يقبل الله قولاً إلا بعمل ، ولا قولاً ولا عملاً (١) إلا بنية " . (٢)

وروي عنه صلى الله عليه وسلم (٣) أنه قال (٤) " إن الله تعالى لا ينظر إلى أعمالكم ولكن (٥) ينظر إلى نياتكم " . (٦)

ثم الدليل من طريق المعنى: أنها طهارة من (٧) حدث فوجب أن تفتقر إلى النية كالتيتم .

(١) في ١ ، ح : (ولا قولاً وعملاً) ، في م' ، س : (ولا قول ولا عمل) .
(٢) ذكره ابن رجب الحنبلي في جامع العلوم والحكم فقال : وبإسناد ضعيف عن ابن مسعود قال : " لا ينفع قول إلا بعمل ، ولا ينفع قول ولا عمل إلا بنية ، ولا ينفع قول ولا عمل ولا بنية إلا بما وافق السنة " وقال ابن حجر في التلخيص : وروينا في السنة لأبي قاسم اللالكائي ، من طريق يحيى بن سليم عن أبي حيان البصري سمعت الحسن يعني البصري يقول : لا يملح قول إلا بعمل ، ولا يملح قول وعملاً إلا بنية ، ولا يملح قول وعمل ونية إلا بمتابعة السنة " ، ومن طريق وقاء بن إياس عن سعيد بن جبير نحوه ، وهذان الاثران موقوفان وروي ابن عساکر الأول في أماليه من حديث أبان وهو ابن عياش عن أنس نحوه ، وأبان متروك .

انظر : جامع العلوم والحكم ١٠ ، تلخيص الحبير ١٥٠/١ .

(٣) في م' ، س : (عليه السلام) .

(٤) (أنه قال) ساقطة من م .

(٥) في م' ، س : (لكن) بدون واو .

(٦) لم أجده بهذا اللفظ ، وروي أحمد ومسلم وابن ماجه ، من أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إن الله لا ينظر إلى موركم وأموالكم ، ولكن ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم " وفي لفظ لمسلم : " إن الله لا ينظر إلى أجسادكم ، ولا إلى موركم ولكن ينظر إلى قلوبكم " .

ولعل الحديث الذي ذكره الماوردي فيه سقط أو تحريف ، لأن رواية من ذكرت تعارضه .

انظر : مسند الإمام أحمد ٢/٢٨٥ ، ٥٢٩ ، صحيح مسلم : كتاب البر والطسنة - باب تحريم ظلم المسلم ٤/١٩٨٧ ، سنن ابن ماجه : كتاب الزهد - باب القناعة

٢/١٣٨٨ .

(٧) في ١ ، س ، م' : (عن) .

فإن قيل قياس الوضوء على التيمم غير جائز ؛ لأن الوضوء أصل (١) والتيمم فرع (٢) ، ولا يجوز (٣) أن يؤخذ حكم الأصل من الفرع .
 قيل ؛ (٤) التيمم بدل من الوضوء ، وليس يفرع له ؛ لأن فرع الأصل ما كان (٥) حكمه مأخوذاً (٦) من ذلك الأصل ، وليس حكم التيمم مأخوذاً من الوضوء ، وليس يمتنع أن يكون حكم المبدل (٧) مأخوذاً من بدله (٨) إذا كان البديل مجعاً (٩) على حكمه .
 ولأنها مبادأة ترجع (١٠) في حال العذر (١١) إلى شرطها (١٢) فوجب أن تكون النية من شرطها (١٣) كالملاة .

فإن منعوا أن يكون الوضوء مبادأة (١٤) ، كان نزاهاً (١٥) مطروحاً (١٦) ؛
 لأن العبادة ماورد التعبد به قربة لله ، وهذه ملة الوضوء .
 على أنه قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه (١٧) قال : " الوضوء شطر الإيمان " (١٨)

- (١) لأنه متقدم في المشروعية ، وهو أصل في رفع الحدث في الطهارة .
- (٢) لأنه متأخر في المشروعية وشرع بدلا من الوضوء في حالة الحدث الأصغر .
- (٣) في ج : (فلا يجوز) .
- (٤) في س : (قبل) .
- (٥) في أ ، م ، س : (ما يكون) .
- (٦) في ج : (موجودا) .
- (٧) في م ، س : (البديل) .
- (٨) في م ، س : (مبدله) .
- (٩) في م ، ج : (مجتمعا) .
- (١٠) في م ، س : (يرجع) .
- (١١) في م ، س : (العدد) .
- (١٢) في م ، ج : (شرطها) .
- (١٣) في أ : (شرطها) .
- (١٤) في س : (عناده) .
- (١٥) في أ ، س ، م : (مراعا) .
- (١٦) في أ ، م ، س : (مطروحا) .
- (١٧) (أنه) ساقطة من أ .

(١٨) هذا جزء من حديث أخرجه الترمذي - بلفظه - عن أبي مالك الأشعري ، وابن ماجة بلفظ " إسباغ الوضوء شطر الإيمان " وقال الترمذي ؛ هذا حديث حسن صحيح .
 انظر : سنن ابن ماجة : كتاب الطهارة وسننها - باب الوضوء شطر الإيمان
 ١٠٢/١ ، سنن الترمذي : أبواب الدعوات ١٩٦/٥ ، ١٩٧ .



وما كانت هذه حالته (١) فمن المحال أن لا تكون (٢) عبادة .
ولأن كل عمل كانت النية شرطاً في بدله كانت النية شرطاً في مبدله كالكفارات .
ولأن كل ما (٣) افتقر نفعه (٤) إلى النية (٥) افتقر فرقه إلى النية كالمسحاة
والصوم (٦)
وبيانه : أن أبا حنيفة أوجب النية في تجديد الوضوء* ، فافتضى أن تجب (٧) النية
في فرقه .
وأما الجواب عن استدلالهم بالآية (٨) : فهو أن وجهي استدلالنا منها (٩) يمنع (١٠)
من الاستدلال علينا بها .
وأما الجواب عن استدلالهم بحديث الأعرابي فهو : أن (١١) قوله " توفاً كما أمرك
الله " - وقد ثبت بما ذكرنا أن الله تعالى (١٢) قد أمر بالنية - دليل على أن أمر
الأعرابي متضمن للنية . (١٣)

-
- (١) في أ (حاله) .
(٢) في أ ، م ، س : (لا يكون) ، وفي ج غير منقوطة .
(٣) في م ، ج : (كلما) .
(٤) في م ، ج : (فعله) .
(٥) في م ، س : (نية) .
(٦) في م ، ج : (الصيام) .
(٧) في م : (أن يجب) وفي ج ، س غير منقوطة (يجب) .
(٨) (بالآية) ساقطة من أ .
(٩) (منها) ساقطة من م ، ج .
(١٠) في أ ، ج (ما يمنع) .
(١١) في أ : (أن في قوله) .
(١٢) (تعالى) ساقطة من س ، م .
(١٣) في أ (للآية) ، وفي ج (النية) .
* لم أجد هذا القول لأبي حنيفة ، والذي يفهم من كتبهم أن الوضوء إذا كان وسيلة
فقط كانت النية فيه مسنونة ، وإذا قصد به القربة كانت النية واجبة
ومعلوم أن تجديد الوضوء لا يكون إلا قربة فتجب فيه النية
انظر : بدائع الصنائع ٩٠/١

وأما الجواب من قياسهم على إزالة النجاسة فمن ثلاثة أوجه :

أحدها : أن قولهم ^(١) طهارة بالماء لا تأثير له في الأصل ؛ لأن إزالة النجاسة بالجامد والمائع سواء في سقوط النية ، وإذا لم يكن له تأثير في الأصل ^(٢) سقط اعتباره ^(٣) وانتقضت ^(٤) العلة ^(٥) بالتيمم .

والثاني : إنا نقلبهم عليهم ^(٦) فنقول فوجب أن تستوي ^(٧) الطهارة بالمائسج والجامد في اعتبار النية قياساً على إزالة النجاسة .

والثالث : أن ^(٨) إزالة الأنجاس طريقها ^(٩) الترك ، والترك لا تقتصر إلى نية ^(١٠) كترك ^(١١) الزنا ^(١٢) والقتل والغصب .

والوضوء فعل ، والفعل من شرطه النية كالملاة ، والحج ، والصوم مخصوص من

(١) في م ، ح (أن قوله) .

(٢) عند كلمة في الأصل تنتهي نسخة م ، وينقطع الكلام ، ويبدأ مره أخرى في الباعثة " والذكاة لا تطهر ...

(٣) في أ ، س : (الاعتبار) .

(٤) المراد بطلان العلة لعدم تأثيرها في الأصل ، وعدم التأثير هو أن يوجد الحكم بدون الوصف ، والحكم وهو إزالة النجاسة موجود بدون الوصف وهو كونها طهارة بالماء ، فكونها طهارة بالماء لا يطلح أن يكون علة وإذا انتهى بهم الإلزام إلى أن الجامد والمائع سواء في سقوط النية في الطهارة انتقضت العلة بالتيمم فهو طهارة بجامد ومع ذلك تجب فيه النية باتفاق .

(٥) في أ ، س : (النية) .

(٦) في أ ، س (نقلب عليكم) .

ويقدم من القلب هنا إبطال مذهبهم فقط فنقول إزالة النجاسة يستوي فيها المائع والجامد ويقاس عليها طهارة الحدث فيلزمكم أن تسووا فيها بين المائع والجامد فتقولوا باعتبار النية في الجميع أو بعدم اعتبارها في الجميع أما أن تقولوا باعتبارها في الجامد وهو التيمم وعدم اعتبارها في المائع وهو الوضوء فهذا خلاف قياسكم .

(٧) في ح ، س : (أن يستوي) .

(٨) (أن) ساقطة من م .

(٩) في س : (طريقهما) .

(١٠) في م : (النية) .

(١١) (كترك) ساقطة من م .

(١٢) في أ : (الربا) .

سائر التروك بإيجاب النية فيه (١)، والقياس على الجملة دون المخصوص (٢) على أن المعنى في النجاسة أنها طهارة لا تتعدى (٣) محل (٤) موجبها ، والحدث يتعدى محل موجب (٥) كالتيمم .

وأما الجواب من قياسهم على ستر العورة فمن وجهين :

أحدهما : أن ستر العورة لا يختص (٦) بالملاة لأنه واجب في الملاة وغير الملاة ، وليس كذلك الطهارة لاختصاصها بالملاة .

والثاني : أن ستر العورة للملاة مقارن للملاة من أولها إلى آخرها فاكتمل بنيته الملاة كاستقبال القبلة ، وليس كذلك حال الوضوء .

لأن فعله يتقدم الملاة ، وإنما يستحب (٧) حكمه في الملاة فلم يجره بنيتها الملاة . (٨)

وأما الجواب من استدلالهم بطهارة الذمية فهو (٩) أن طهارتها غير مجزئة كذلك (١٠) ، ولزمها إعادة الطهارة (١١) إذا أسلمت ، وإنما أجزأ (١٢) فسلها

(١) وإنما كان العموم كذلك ؛ لأنه مقوم فيه الإمساك ، والإمساك فعل ، فوجبست النية فيه لذلك .

(٢) في أ ، س : (المخصوص) .

(٣) في س : (ولا تتعدى) .

(٤) في م ، ح ، س : (إلى محل) .

(٥) (والحدث يتعدى محل موجب) ساقطة من م ، ح .

(٦) في أ : (لا تختص) .

(٧) في م ، ح (يستحب) ، وفي س : (استحب) .

(٨) أي أن نية الملاة لا تنسحب على الوضوء ، فلا بدله من نية خاصة به .

(٩) (فهو) ساقطة من م .

(١٠) في م ، ح : (وكذلك لزمها) .

(١١) في س : (إعادة الطهارة للملاة) .

(١٢) في م ، ح : (أجزأ) .

في حق الزوج ؛ لأن حق الزوج مفيق ، وفي منعه من وطئها إلا بعد إسلامها تفويت لحقه ، ومنع من تزويج (١) أهل الذمة ، فصارت كالمجنونة التي يستبيح زوجها وطأها (٢) إذا اغتسلت في جنونها بغير نية للضرورة الداعية ، ولو أفادت لم يجز وطؤها (٣) إذا اغتسلت إلا بنية ، وكذلك الذمية يجوز [وطؤها] (٤) إذا اغتسلت من حيضها بغير نية ولو أسلمت لم يجز [وطؤها] (٥) إذا اغتسلت لإلأبنية (٦)

فصل (٧)

فإذا ثبت وجوب النية في طهارة الحدث فقد ينقسم ثلاثة أقسام :

وفوء ، وغسل ، وتيمم .

وقد مضى الكلام في وجوب النية (٨) في الوفاء والتيمم .

فأما الغسل فقد ينقسم ثلاثة أقسام :

فرض على الأعيان ، وفرض على الكفاية ، ومسنون .

فأما فرض الأعيان لثلاثة :

غسل الجنابة ، وغسل الحيض ، وغسل النفاس .

والنية فيها مستحقة ، لأنه لما وجبت النية في الطهارة المفرض كان وجوبها

في الطهارة الكبرى أولى .

فأما المسنون : فغسل الجمعة ، والعيدين ، وما يستوفي (٩) عدده في موضعه .

(١) في س : (تروح) .

(٢) في س : (وطئها) .

(٣) (إذا اغتسلت في جنونها بغير نية للضرورة الداعية ، ولو أفادت لم يجز وطؤها) ساقطة من س .

(٤) (٥) في أ ، ج ، س : (وطئها) .

(٦) انظر : البحر ٣٥ أ ، المجموع ٣١٥/١ .

(٧) (فصل) ساقطة من س .

(٨) في س تكرار : (وقد مضى الكلام في وجوب النية في طهارة الحدث ، فقد ينقسم

ثلاثة أقسام وفوء وغسل وتيمم وقد مضى الكلام في وجوب النية في الوفاء

والتيمم) .

(٩) في ح : (وما يستوفي) . ويقصد ما يأتي بيانه في موضعه .

* المستحق : هو الذي يجب أن يفعل على الوجه الذي أمر به المولى .

فالنية مستحقة فيه ليمتار بها عما ليس بعبادة من الغسل ؛ ولأن كل عبادة كانت النية مستحقة في فرضها كانت النية مستحقة في نفلها كالصلاة والصيام .

وأما فرض الكفاية : فغسل الموتى .

فالظاهر (١) من مذهب الشافعي رضي الله عنه (٢) أنه يجزيء بغير نية ؛ لأن المزني نقل عنه في جامع الكبير أن المسلم إذا مات وله زوجة ذمية كرهت أن تغسله فلو غسلته أجزأ . (٣)

فلو (٤) كانت النية عنده شرطاً في جوار غسله لما جاز أن تغسله الذمية ؛ لأن النية من الذمية لا تصح ، فدل ذلك من مذهبه على أن النية في غسل (٥) الميت غير مستحقة . (٦)

ودليل ذلك : أن فعل الطهارة إذا كان مستحقاً في بدن الغير سقطت النية (٧) من فاعل التطهير كالزوج إذا استحق غسل زوجته المجنونة من حیضها ليستبيح (٨) [وطأها] (٩) سقطت عنه النية في غسلها .

وذهب بعض أصحابنا إلى وجوب النية في غسل الميت كوجوبها في غسل الحي

(١) في ح : (فالظاهر) .

(٢) (رضي الله عنه) ساقطة من أ ، م ، س .

(٣) في س : (أجزاء) .

(٤) في س (ولو) .

(٥) (في غسل) ساقطة من س .

(٦) في النية في غسل الميت وجهان : أحدهما : لا يحتاج إليها ، والثاني أن النية شرط .

وصح الوجه الثاني : البندنجي والرويانى والرافعي والنووي ، وذكر النووي أن الماوردي صحه في باب غسل الميت .

انظر : المذهب ١/١٣٥ ، المجموع ٥/١٦٤ ، منهاج الطالبين ٢٣ ، الإقناع ١/١٨٤ ،

رحمة الأمة ١/٦٨ ، كفاية الأخيار ١/١٠١ .

(٧) في أ س : (سقطت عنه النية) .

(٨) في س : (يستبيح) .

(٩) في أ ، م ، س ، ح : (وطأها) .

وهو الصحيح عندي . (١)

لأن غسل الأبدان إذا استحق تعبدًا لله تعالى (٢) استحققت النية فيه كالجنابة والحيف ، ولو كان غسل الميت لا يستحق فيه النية لما وجب غسل الغريق لو مـسـول الماء إلى جسده ، وفي استحقاق غسله بعد وصول الماء إلى جسده (٣) دليل على استحقاق النية المفقودة في الغسل (٤) الأول .

فأما غسل الزوج امرأته المجنونة ، فإنما سقطت النية عنه لأنه غسلها في حق نفسه ، ألا ترى أنه لو لم يرد إصابتهما لما وجب غسلها ، وليس كذلك غسل الميت ؛ لأنه (٥) قد استحق تعبدًا لله جل جلاله (٦) والله أعلم . (٧)

(١) وصححه أيضا المتولي والفوراني .

انظر : تنمة الإبانة ل ٢٧ ب ، المجموع ١٦٤/٥ .

(٢) في س : (تعال) .

(٣) (وفي استحقاق غسله بعد وصول الماء إلى جسده .) ساقطة من م ، ح .

(٤) في س : (العسل) .

(٥) (قد) ساقطة من م .

(٦) في س : (عزوجل) .

(٧) والله أعلم (ساقطة من م ، ح ، س .

٢ - مسألة

قال الشافعي رحمه الله (١) : وإن (٢) توفاً لتأفلة أو لقراءة مصحف ، أو لجنارة
أو لسجود قرآن أجزاء (٣) أن يعطي (٤) به الفريضة (٥)

وهذا صحيح .

والكلام في هذه المسألة يشتمل على أربعة فصول :

أحدهما : في محل النية .

والثاني : في زمان النية .

والثالث : في كيفية النية .

والرابع : فيمن تصح (٦) منه النية .

فأما الفصل الأول : وهو محل النية فهو القلب . (٧)

لأنها مشتقة من الإناء (٨) لاختصاصها بإناء (٩) أعفاء الجسد وهو القلب (١٠)

فالنية اعتقاد بالقلب . (١١)

(١) في م ، ح (رضي الله عنه) ، وفي أ ساقطة .

(٢) في المختمر : (وإذا) .

(٣) في المختمر : (أجزاء) .

(٤) في المختمر : (وإن ملئ به) .

(٥) انظر مختصر المزني ٢ .

(٦) في ح : (يصح) .

(٧) انظر : مغني المحتاج ٤٧/١ ، حاشية الجمل ١٣/١ ، فتح الجواد ٣٢/١ .

(٨) في أ (الناء) ، في س (آناء) .

(٩) في أ (ساءنا) .

(١٠) نقله ابن الرفعة عن الماوردي .

انظر : المطلب العالي ل ١٦٨ ب .

(١١) في م ، ح (فالنية اعتقاد بالقلب واعتقاد وذكر باللسان) .

وقال (١) أبو عبد الله الزبيري (٢) من أصحابنا : النية (٣) اعتقاد بالقلب وذكر باللسان ، ليظهر بلسانه ما اعتقده (٤) بقلبه فيكون على كمال من (٥) نيته وثقة من اعتقاده . (٦)

وهذا لوجه (٧) له : لأن القول لما اختص باللسان لم (٨) يلزم (٩) اعتقاده بالقلب وجب أن تكون النية إذا اختص بالقلب أن (١٠) لا يلزم ذكرها باللسان . فعلى هذا لو ذكر النية بلسانه ، ولم يعتقدها بقلبه لم تجزه (١١) على المذهبين معا .

-
- (١) (وقال) ساقطة من م ، ح .
 (٢) أبو عبد الله الزبير بن أحمد بن سليمان بن عبد الله بن عامر بن المنذر ابن الزبير بن العوام الأسدي الزبيري ، إمام أهل البصرة في زمانه ، كان حافظاً للمذهب عالماً بالأنساب سمع الحديث من جماعات وروى عنه جماعات .
 وكان أعمى .
 من مؤلفاته : الهداية ، الكافي في الفقه ، كتاب الأمان ، النية ، كتاب الاستشارة والاستخارة ، كتاب ستر العورة ، كتاب ريادة المتعلم .
 توفي سنة ٣١٧ هـ ، وقيل سنة ٣٢٠ هـ .
 انظر : طبقات السبكي الكبرى ٢/٢٢٤ ، طبقات ابن قاضي شهبة ١/٥٤ ، طبقات الشيرازي ١١٧ ، الفهرست ٢٩٩ ، نكت الهميان ١٥٣ ، وفيات الأعيان ٢/٣١٢ .
 (٣) (النية) ساقطة من س .
 (٤) في م ، ح : (ما اعتقد) .
 (٥) (من) ساقطة من م ، ح ، وفي س : (أمر) .
 (٦) انظر : البحر ٣٦ أ .
 (٧) في س : (وهذه الأوجه) .
 (٨) في م ، ح : (ولم) .
 (٩) في س : (لم يلزمه) .
 (١٠) (أن) ساقطة من م .
 (١١) في م : (يجزه) ، وفي ح ، س غير منقوطة (يحزه) .

ولو (١) اعتقد النية بقلبه وذكرها (٢) بلسانه أجزاء على المذهبين جميعاً
وكان ذلك أكمل أحواله . (٣) (٤)

ولو اعتقد النية بقلبه ولم يذكرها بلسانه أجزاء على مذهب الشافعي
ولم يجزه على مذهب الزبيري .

فصل (٥)

وأما الفصل الثاني : وهو زمان النية .

فهو عند ابتداء الطهارة ، فإن كانت غسلاً فعند أول إفاضة الماء على جسده ، فإن
نوى بعد أن غسل بعض جسده أجزاء (٦) النية (٧) لكن عليه أن (٨) يعيد غسل
ماغسله قبل نيته (٩) ، وإنما كان كذلك ؛ لأنه في الغسل لا يستحق عليه (١٠)
الابتداء بمحل من جسده (١١) ، وكل موضع في جواز الابتداء بغسله (١٢) جائز
فجاز أن ينوي مند غسله ، ولا يعتد بما غسله من قبله .
وإن كان وفوءاً (١٣) فالواجب عليه أن ينوي عند غسل وجهه (١٤) ،

-
- (١) في س : (وإن) .
(٢) في أ (ولو يذكرها) .
(٣) (ولو اعتقد النية بقلبه ، وذكرها بلسانه أجزاء على المذهبين جميعاً وكان
ذلك أكمل أحواله) ساقطة من م ، ح .
(٤) انظر : المذهب ٢١/١ ، روضة الطالبين ٥٠/١ ، المجموع ٣١٦/١ ، المقنع ل ١٣ .
(٥) (فعل) ساقطة من س .
(٦) في س : (أجزاء) .
(٧) (النية) ساقطة من س .
(٨) (عليه أن) ساقطة من أ ، س .
(٩) انظر : شرح المنهاج بهامش حاشية الجمل ١٦٠/١ ، شرح المحلى على المنهاج
٦٦/١ ، شرح ابن قاسم على متن أبي شجاع ٢٨/١ .
(١٠) (عليه) ساقطة من أ .
(١١) في س : (من جسده) .
(١٢) في أ : (لغسله) .
(١٣) في أ ، س : (وفوء) .
(١٤) (وجهه) ساقطة من م .

لأن المستحق عليه الابتداء بوجهه (١) (٢)، ومن حكم العبادة أن تكون النية منوطة بأولها ، ما خلا الموم المخصوص بالشرع . (٣)
وإذا كان كذلك فله في النية أربعة أحوال :

- أحدها : حال استحباب .
- والثانية : حال جواز .
- والثالثة : حال فساد .
- والرابعة : حال اختلاف .

فأما الحال الأولى (٤) في الاستحباب :
فهو أن يبتدئ بالنية عند غسل كفيه (٥) ويستديمها ذكراً إلى غسل وجهه ، ثم عليه بعد الوجه أن يستديمها حكماً (٦) ، وليس عليه أن يستديمها ذكراً واستدامتها ذكراً : أن يكون مستحباً (٧) لذكرها واعتقادها ، فإن أخل بها ناسياً

- (١) في س (بوجه) .
(٢) انظر : فتح العزيز ٣١٦/١ ، الإقناع للماوردي ٢٢ ، نهاية المحتاج ١٥٠/١ ، كفاية الأخيار ١٢/١ .
(٣) فإنه تبين فيه النية من الليل ، لأن الموم يعسر أن تطبق النية على أول جزء من أجزائه ، وجاء تخصيصه في قوله على الله عليه وسلم : " من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له " رواه أبو داود والترمذي .
(٤) في أ (الأوله) ، وفي س (الأول) .
(٥) حال الاستحباب هو أن ينوي عند أول الوضوء ، ويفهم من كلام الماوردي أن أول الوضوء غسل الكفين ، مع أنه ذكر في باب سنة الوضوء أن أول الوضوء التسمية وذكر النووي في المجموع أن أول الوضوء التسمية ، وتعقبه الأذري فقال : إن أول الوضوء السواك ، وهو قبل التسمية ، وأشار إلى ذلك الغزالي في الوسيط والماوردي في الإقناع ، لكن صرح الماوردي في الإقناع أن السنة قبل غسل الوجه أولها التسمية .
انظر : الإقناع للماوردي ٢٠ - ٢٣ ، الوسيط ٣٧٧/١ ، المجموع ٣١٨/١ ، هامش الأذري ٣١٨/١ .
(٦) انظر : مغني المحتاج ٥٠/١ ، الإقناع ٢٤/١ .
(٧) في م ، ح : (مستحباً) .

أو عامداً لم يجزه ، وهذا لازم له في الوضوء إلى غسل الوجه . (١)
واستدامتها حكماً : أن يكون مستحباً لحكم نيته فلا يحدث نية تخالف (٢) ماتقدم
من نيته .

وإن أخل بذكرها عامداً أو ناسياً أجزاءه ، وهذا لازم له بعد غسل (٣) الوجه إلى فراغه من طهارته . فإن استدامها ذكراً (٤) كان أكمل .

وأما (٥) الحال الثانية في الجوار :

فهو أن يبتدي بالنية عند غسل الوجه فيجزيه ، إن أخل بالنية فيما قبل لأن ماتقدم الوجه في الوضوء من غسل الكفين والمضمضة والاستنشاق مسنون وليس بواجب ، وتركه لا يقدح في وضوئه (٦) ، فكذا (٧) ، ترك النية عنده (٨) لكن اختلف أصحابنا فيما فعله ثم أحدث (٩) النية بعده هل يكون فاعلاً للمسنون منه (١٠) لمعتدلاً

(١) قال ابن الرفعة وفي كلام الماوردي أنه لازم له في الوضوء إلى غسل الوجه نظر لأنه حكى بعد ذلك فيما إذا أقرنت النية بغسل الكفين أول الوضوء أو المضمضة والاستنشاق ثم عزبت قبل غسل جزء من الوجه هل يكون كعزوبها بعد غسل جزء من الوجه حتى يعتد بوضوئه أو لا يعتد به ثلاثة أوجه ، وبعد ذكر الأوجه قال :

أما على رأي ابن الوكيل وأبي إسحاق فظاهر ، وأما على رأي ابن سريج وهو الصحيح فلأن المعتبر عنده أن يقترن بغسل الوجه ، ولا يلزم من ذلك القول بلزوم استصحابها ذكراً من حين نوى عند سنة من سنن الوضوء إلى أن يغسل جزءاً من الوجه فإنه لو نوى عند غسل اليدين أو المضمضة أو الاستنشاق ثم عزبت واقتربت بغسل الوجه كفاه ، ولهذا قال القفال فيما حكاه الرويانى أنه ينوي مرتين عند غسل اليدين وعند غسل الوجه .

انظر : كفاية النبيه ل ٣١ ب . البحر ل ٣٦ ب .

(٢) في أ ، س : (بخلاف) .

(٣) (غسل) ساقطة من أ ، م ، ح .

(٤) في س : (ذاكراً) .

(٥) في م ، ح : (فأما) .

(٦) في أ : (في وضوء) ، وفي س : (وضوء) .

(٧) في أ : (فهذا) ، وفي س : (فهكذا) .

(٨) وهذا لا خلاف فيه في المذهب .

انظر : المجموع ٢١٩/١ .

(٩) في م ، ح : (ثم أحدث بعد) .

(١٠) (منه) ساقطة من م .

به من وضوئه (١) أم لا على وجهين : (٢)
 أحدهما : لا يكون (٣) فاعلاً لمسنونه ، ولا معتداً به من وضوئه (٤) ، لخلوه من
 نية قارنته أو تقدمته . (٥)
 والوجه الثاني : أنه (٦) يكون فاعلاً للسنة معتداً به من الوضوء ، لأنه من
 جملة طهارة (٧) قد أتى (٨) بالنية لها في محلها .
 فلو نوى بعد أن غسل بعض وجهه (٩) انعقدت نيته ولزمه إعادة غسل (١٠) ما
 كان قد غسله كالجنب إذا نوى عند غسل بعض جسده . (١١)
 وأما الحال الثالثة : في الفساد :

فهو أن ينوي بعد غسل الوجه فلا يجزيه لفساد نيته بتأخرها عن ابتداء
 وضوئه (١٢) ، وعليه أن يعيد غسل وجهه مبتدئاً بالنية به حتى تكون النية

- (١) في أ ، س : (وضوء) .
 (٢) ذكر النووي في هذا طريقان :
 أحدهما : وبه قال الجمهور أنه لا يعتد به من وضوئه ، ولا يشاب على فعل
 السنن التي قبل غسل الوجه ، لأنه عمل بلا نية فلم يمح كغيره .
 وممن قطع بهذا القاضي حسين ، وإمام الحرمين ، والغزالي ، والمتولي ،
 والبقوي .
 الطريق الثاني : وهو أنه على وجهين :
 وهو الذي ذكره الماوردي .
 انظر : روضة الطالبين ٤٧/١ ، المجموع ٣١٩/١ ، تنمة الإبانة ل ٣٣ ، التهذيب
 ل ٢٣ ، البحر ل ٣٦ به مغني المحتاج ٥٠/١ ، كفاية الأخيار ١٢/١ ، حاشية
 البيهقي على شرح ابن قاسم ٤٩/١ ، حاشية الشرقاوي ٤٩/١ .
 (٣) في أ ، م : (ألا يكون) .
 (٤) في أ ، س : (وضوء) ، وفي ح (وضوء) .
 (٥) في م (أو تقدمته) ، في س (وتقدمته) .
 (٦) في أ ، م ، ح : (أن) .
 (٧) في س : (الطهارة) .
 (٨) في س : (أتى) .
 (٩) في س (فلو نوى بعد غسل بعض الوجه) .
 (١٠) (غسل) ساقطة من أ .
 (١١) (قد) ساقطة من س .
 (١٢) انظر : المجموع ٣١٩/١ ، مغني المحتاج ٥٠/١ .
 (١٣) في ح ، س : (وضوء) .

مقارنة لغسل (١) الوجه . (٢) (٣)

وأما الحال الرابعة في الاختلاف : (٤) (٥)

فهو أن ينوي قبل غسل وجهه ويخل (٦) بالنية عند (٧) غسل وجهه .
فإن نوى قبل أخذه في الوضوء من (٨) غسل الكفين والمضمضة والاستنشاق لم يجزه .
وإن نوى عند غسل كفيه أو عند المضمضة والاستنشاق فقد اختلف أصحابنا فـ
جواز ذلك على ثلاثة أوجه . (٩)

أحدها : وهو قول أبي حنيفة بن الوكيل . (١٠)

أنه يجزيه ، لأن غسل الكفين شروع في الوضوء ، فماتت النية موجودة عند ابتدائه .

والوجه الثاني : وهو قول أبي إسحاق المروزي (١١)

(١) (لغسل) ساقطة من أ ، س .

(٢) في أ ، س ، م ، (لوجهه) .

(٣) انظر : مغني المحتاج ٥٠/١ ، شرح المحلى على المنهاج ٤٧/١ .

(٤) في م ، ح : (فأما) .

(٥) في م ، ح : (في اختلاف النية) .

(٦) في م ، ح : (ويخل) . ويقصد بالاختلاف هنا إذا غاب عنه ذكر النية .

(٧) في س : (عن) .

(٨) في أ ، س : (في) .

(٩) قال النووي : وهي مشهورة عند الخراسانيين ، وذكرها من العراقيين الماوردي .

والأصح من هذه الأوجه أنه لا يصح وضوءه ، صححه الغزالي والنووي .

انظر : الوسيط ٣٦٢/١ ، حلية العلماء ١٠٩/١ ، ١١٠ ، روضة الطالبين ٤٧/١ ،

المجموع ٣٢٠/١ ، المطلب العالي ل ١٧٣ ب .

(١٠) أبو حنيفة بن عبد الله بن موسى المعروف بابن الوكيل ، من أئمة أصحاب

الوجوه كان فقيهاً جليلاً من نظراء ابن سريج ، وهو من أصحاب الأنماط تفقه

عليه ، توفي ببغداد بعد العشرة وثلاثمائة .

انظر : طبقات السبكي الكبرى ٤٧٠/٣ ، طبقات الشيرازي ١١٩ ، طبقات الأسنوي

٥٣٨/٢ ، طبقات العبادي ٧١ ، طبقات ابن هداية الله ٥٨ .

(١١) واختاره الشيخ أبو نصر .

انظر : حلية العلماء ١١٠/١ .

أنه لايجزیه عند غسل كفيه ، لأنه غسل لايعتد به ، ويجزیه عند المضمضة والاستنشاق ، لأنهما في الوجه فصارت النية موجودة عند أخذه في تطهير الوجه .

والوجه الثالث : وهو قول أبي العباس بن سريج (١) أنه لايجزیه سواء نوى عند غسل كفيه أو (٢) عند المضمضة والاستنشاق حتى ينوي عند غسل الوجه ، لأن الوضوء قد يصح بغير مضمضة واستنشاق إلا أن يكون حينئذ تمضمض واستنشاق أصاب الماء شيئاً من وجهه فيجزيه . (٣) لأنه يصير نائياً عند غسل وجهه .

فصل

وأما الفعل الثالث : وهو كيفية النية . (٤)
فهو بالخيار بين أن ينوي (٥) أحد ثلاثة أشياء :
إما رفع الحدث (٦) ، أو استباحة الطلعة ، أو الطهارة للفعل ما لا يصح بغير طهارة
فأما القسم الأول : وهو أن ينوي رفع الحدث .

-
- (١) في م : (شريح) .
(٢) (أو) ساقطة من م .
(٣) قال الروياني : ومن الأصحاب من قال إن غسل شيئاً من ظاهر الوجه عند المضمضة أجزاءه ، ومن أصحابنا من قال لايجوز .
انظر : البحر ل ٣٦ ب .
(٤) في س : (النية فيه) .
(٥) في س : (ستوى) .
(٦) (أما رفع الحدث) ساقطة من م .
ويقصد برفع الحدث : رفع حكمه لأن الواقع لايرتفع .
انظر : المجموع ٣٢٣/١ ، مغنى المحتاج ٤٧/١ .

فله ثلاثة أحوال :

أحدها : أن يكون متوفضاً .

والثاني : أن يكون مفتلاً .

والثالث : أن يكون متيمماً .

فإن كان متوفضاً : أجزاء أن ينوي رفع الحدث سواء عين (١) الحدث في نيته أو لم يعينه ، نوى رفع جميعها ، أو رفع أحدها .

وإنما أجزاء أن ينوي رفع الحدث ، لأن الحدث (٢) هو المانع من الصلاة فإذا نوى رفعه زال ما كان مانعاً من الصلاة وأجزاء (٣) .

فلو كان به حدثان ، حدث من بول ، وحدث من نوم فنوى رفع أحدهما ارتفع (٤) لأنه لا يصح بقاء أحدهما مع ارتفاع الآخر .

(١) عين (ساقطة من م .

(٢) في أ ، م : (رفع الحدث) .

(٣) في م ، ح : (لأجزاء) .

(٤) في هذه المسألة عدة وجوه :

أحدها : وهو أصحها عند الجمهور يصح وقوعه سواء نوى الأول أو غيره ،
وسواء نوى رفع حدث ونفي غيره أو لم يتعرض لنفي غيره .
والثاني : أن الحدث لا يرتفع ، فإن بقاء بعضه بقاء كله ، ولم ينو رفع
البعض .

والثالث : إن لم ينف ما عداه صح وإلا فلا ، لأن نيته حينئذ تتضمن رفع الحدث
وإبقائه فصار كما لو قال : أرفع الحدث ولا أرفع الحدث .
والرابع : إن نوى رفع الأول صح وإلا فلا .
والخامس : إن نوى الأخير صح وإلا فلا .
وجميع ما سبق إذا كان الحدث المنوي واقعاً منه .

انظر : الوسيط ٣٦٢/١ ، فتح العزيز ٣١٩/١ - ٣٢٠ ، الغاية القصوى ٢٠٤/١ ،
روضة الطالبين ٤٨/١ ، المجموع ٣٢٦/١ ، كفاية النبيه ل ٣٠ ب ، المطلب العالي
ل ١٢٤ ب .

فلو نوى رفع أحدهما على أن لا يرفع الآخر ففي صحة وضوءه ^(١) وارتفاع حدثه وجهان : (٢)

أحدهما : أن وضوءه باطل ، وحدثه باق ، لأنه لما شرط في نيته بقائه أحد الحدثين كان ذلك قاصداً فيها ففسدت النية .

والوجه الثاني : أن وضوءه صحيح ، وحدثه مرتفع ، لأنه لما نوى ^(٣) رفع أحد الحدثين كان ذلك أقوى حكماً فيبطل الشرط .

فلو كان به حدث من بول (٤) لا غير فنوى رفع الحدث ^(٥) من نوم (٦) ، ولم يكن قد أحدث من نوم أجزاء (٧) ، لأن تعيين (٨) النية عن الحدث لا يلزم (٩) ، والنوم (١٠) حدث (١١) قصار نائلاً رفع الحدث .

(١) في س : (وضوء) .

(٢) انظر : حلية العلماء ١١٠/١ ، التهذيب ل ٢١ ب ، كفاية النبيه ل ٣١ أ .
وذكر المتولي فيه ثلاثة أوجه : الوجهان الذين ذكرهما الماوردي ، والثالث إن نوى رفع آخر الأحداث صح طهره ، وإن عين غيره لم يصح .
انظر : تنمة الابانة ل ٣٠ أ .

(٣) (نوى) ساقطة من م ، ح .

(٤) في أ ، س (من نوم) .

(٥) في م : (من حدث) ، وفي ح : (فنوى رفع حدث) .

(٦) في س : (من النوم) .

(٧) وهناك من فعل في هذه المسألة فقال : إن كان غالطاً صح وضوءه قطعاً ، قاله الرافعي والنووي وآخرون .

والمراد بالغلط : أن يعتقد أن الذي نواه هو الذي عليه فينس ما عليه ويعتقد أن عليه ما نواه .

وذكر الشاشي وجهاً آخر أنه لا يصح ، وقال ليس بشيء .

أما إن كان عامداً فوجهان : أحدهما : لم يصح ، لأنه متلاعب بطهارته .

انظر : البحر ل ٢٧ ب ، الوسيط ٣٦٢/١ ، فتح العزيز ٢٢٠/١ ، روضة الطالبين ٤٨/١ ، مغني المحتاج ٤٧/١ ، شرح المحلى على المنهاج ٤٥/١ ، حاشية الجمل ١٠٤/١ .

(٨) في أ (تعبير) .

(٩) في م ، ح : (لا يلزم) .

(١٠) (والنوم) مكررة في س .

(١١) في أ ، س : (حدوث) .

- وإن كان مفترلاً فيحتاج أن ينوي رفع الحدث الأكبر .
- فلو (١) نوى رفع الحدث ولم يذكر في نيته الأكبر أجزاء (٢) ،
- لأن نيته تنصرف إلى حدثه الذي هو فيه .
- فلو كان به (٣) حدثان أصغر وأكبر (٤) فاحتل ونوى (٥) رفع الحدث .
- فقد اختلف أصحابنا في الحدث الأصغر (٦) ، هل يسقط حكمه بالحدث الأكبر على وجهين : (٧)
- أحدهما : قد سقط حكمه ، فعلى هذا يجزيه فسله عن حدثه الأكبر [والأصغر] (٨)
- والوجه الثاني : أنه لا يسقط حدثه الأصغر .
- فعلى هذا لا يجزيه فسله عن (٩) واحد من الحدثين لامتيارهما ، وأن إطلاق (١٠)
- النية يحتمل التشريك بينهما .
- فلو عين النية فنوى فسل الجنابة ، أو كانت امرأة فنوت فسل الحيض
- أجزأهما (١١) ذلك . (١٢)
- فلو كان جنباً فنوى رفع الحدث الأصغر لم يجزه ، (١٣)

-
- (١) في م ، ح (ولو) .
- (٢) وحكى الغزالي وغيره وجهين أحدهما الجواز .
- انظر : الوسيط ٤٢٨/١ ، روضة الطالبين ٨٧/١ ، المجموع ٢٢٢/١ .
- (٣) (به) ساقطة من م ، ح .
- (٤) في م : (أكبر وأصغر) .
- (٥) في أ (فنوى) ، وفي س (منوى) .
- (٦) في أ (الأكبر) .
- (٧) انظر : المجموع ٣٢٢/١ ، حلية العلماء ١١١/١ .
- (٨) (الأصغر) زيادة يقتضيها المعنى .
- (٩) في م ، ح ، س : (من) .
- (١٠) في أ ، س : (أطلق) .
- (١١) في أ : (أجزاء) .
- (١٢) وارتفع الحدثان الأكبر والأصغر معا .
- (٣) وقال المتولي فيه وجهان .
- انظر : تنمة الإبانة ل ٣١ أ .

ولو كان (١) محدثاً فنوى رفع الحدث الأكبر أجزاء (٢) ،
لأنه يصح أن يرفع الأدنى (٣) بالأعلى ، ولا يصح (٤) أن يرفع الأعلى بالأدنى . (٥)
فإن كان متيمماً لم يجز أن ينوي رفع الحدث ، لأن حدثه لا يرتفع بالتيمم . (٦)
وهكذا (٧) المستحاضة ومن به سلس البول ، لا يجوز لهم أن ينووا رفع الحدث لأن حدثهم
لا يرتفع .

وفيه وجه آخر لبعض أصحابنا أنه (٨) يجوز للمتيمم والمستحاضة ومن به سلس
البول أن ينووا (٩) رفع الحدث ، لأن المقمود برفع الحدث استباحة الملاء بطهارتهم (١٠)
وأما (١١) القسم الثاني : وهو أن ينوي استباحة الملاء فيحزيه . (١٢)
لأن الحدث مانع من استباحتها فصار استباحتها رفعاً للحدث .
وسواء كان متوضئاً أو مفتسلاً فليس عليه تعيين الملاء التي يستبيح فعلها .
وسواء (١٣) نوى استباحة الملاء (١٤) كلها أو نوى استباحة ملاء بعينها (١٥)
سواء (١٦) كانت الملاء فرجاً أو نفلًا ، لأن النفل لا يصح فعله بالحدث كالفرج .

-
- (١) في ج : (وإن كان) .
(٢) وذكر الروياني وجهاً أنه لا يجوز وضعه .
انظر : البحر ل ٣٧ ب .
(٣) في س : (الأدنى) .
(٤) في أ : (فلا يصح) .
(٥) في أ ، م ، ح : (بأدني) .
(٦) وفي وجه أنه يجوز ، لأن التيمم يرفع الحدث في حق الفريضة الواحدة والنوافل
لأنها مستباحة به ، ويحكى هذا الوجه عن ابن سريج وجعله ابن خيران قولاً للشافعي
وقال النووي : وهو قريب فعيف والمحيح أنه لا يجوز .
انظر : المذهب ٤٠/١ ، الوسيط ٤٤٥/١ ، فتح العزيز ٢٢٠/٢ ، المجموع ٢٢٠/٢ .
(٧) في س : (وهكذا) .
(٨) في م : (أن) .
(٩) في س : (أن ينوي) .
(١٠) في أ ، ح ، س : (استباحة الملاء وهؤلاء قد يستبيحوا الملاء بطهارتهم)
(١١) في م ، ح : (فأما) .
(١٢) وفي وجه أنه لا يصح الوضوء بنية الاستباحة ، لأن الملاء ونحوها ، قد تستباح
مع بقاء الحدث بدليل المتيمم ، وضعفه الرافعي .
انظر : فتح العزيز ٣٢١/١ ، روضة الطالبين ٤٨/١ .
(١٣) في س : (وسوى) .
(١٤) في ح : (الملوآت) .
(١٥) أي إذا نوى ملاء معينة كالظهر فإنه يصح لها ولغيرها .
انظر : مفتي المحتاج ٤٨/١ .
(١٦) في س : (وسواء) .

فأما التيمم ^(١) فقد اختلف أصحابنا هل يلزمه في نيته ^(٢) تعيين ^(٣) الصلاة التي يريد أن يستبيحها بتيممه ^(٤) أم لا على وجهين : ^(٥)

أحدهما : لا يلزمه ذلك كالوضوء والغسل .

والوجه الثاني : يلزمه في النية أن يعين الصلاة التي تيمم ^(٦) لها ، لأن التيمم لما لم يرفع الحدث واختص بآداء فرض واحد من جميع الملوات ^(٧) المفروقات صار شرطاً فيها ^(٨) فلزمه ^(٩) تعيينها ، إلا أن يريد التيمم لناقلة فيجوز أن لا ينوي تعيين ^(١٠) النية لها ، لأن النوافل لا تتعين .

فلو توفى ^(١١) رجل لصلاة الظهر جاز أن يصليها وما شاء من الملوات المفروقات والمسنونات ما لم يحدث .

لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعمر حين أذكره عام الفتح ^(١٢) أنه صلى الخمس بوضوء واحد فقال له ^(١٣) عليه السلام " عمداً فعلت ذلك يا عمر " ^(١٤)

(١) في س : (التيمم) .

(٢) في س : (في بيته) .

(٣) في س : (تغين) .

(٤) في م ، ح : (تيممه) .

(٥) انظر : حلية العلماء ١/١٨٤ ، روضة الطالبين ١/١١٠ .

(٦) في م ، ح : (يتيمم لها) .

(٧) في أ (الصلاة) .

(٨) في م ، ح : (منها) .

(٩) في م ، ح : (فيلزمه) .

(١٠) في س : (تعين) .

(١١) في س : (فلو توفى) .

(١٢) وكان في رمضان في السنة الثامنة للهجرة .

انظر : اتحاف الوري بأخبار أم القرى ١/٤٨٥ ، سطر النجوم العوالي ٢/١٧٢ .

(١٣) (له) ساقطة من أ .

(١٤) أخرجه عبد الرزاق وأحمد ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي والطحاوي عن سليمان بن بريدة عن أبيه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ لكل صلاة ، فلما كان يوم الفتح صلى الملوات بوضوء واحد فقال له عمر : فعلت شيئاً لم تكن تفعله ، قال : " عمداً فعلته يا عمر " اللفظ للنسائي .

قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح .

انظر : مصنف عبد الرزاق : كتاب الطهارة - باب هل يتوضأ لكل صلاة ١/٥٥ ، مسند الإمام أحمد ٥/٣٥٠ ، ٣٥٨ ، صحيح مسلم : كتاب الطهارة - باب جواز الملوات ==

فلو توفى لملاة الظهر على أن لا يملئ به ماسواها من الملوأ (١) ففيه ثلاثة أوجه لأصحابنا : (٢)

أحدها : (٣) أن وضوءه صحيح ويملي به ماشاء من الملوأ ، لأن الحدث إذا ارتفع لملاة ارتفع لجميع الملوأ .

والوجه الثاني : أن وضوءه باطل وحدثه باق (٤) ، لأن حدثه إذا لم يرتفع لجميع الملوأ لم يرتفع لتلك الملاة .

والوجه الثالث : أن وضوءه يصح وحدثه يرتفع لتلك الملاة وحدها دون غيرها ، لأن الطهارة قد تصح (٥) أن تكون (٦) لملاة بعينها دون غيرها كالمستحاضة والمتميم والماسح على خفيه . (٧)

وأما (٨) القسم الثالث : وهو أن ينوي الطهارة لفعل ما لا يصح بغير طهارة . فجملة الأعمال التي يتطهر لها أنها على ثلاثة أضرب :

أحدها : ما يجب (٩) فيه الطهارة ، ولا يصح (١٠) فعله بغير طهارة كالطواف ،

=== كلها بوضوء واحد ٢٣٢/١ ، سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب الرجل يملئ الملوأ بوضوء واحد ٤٤/١ ، سنن الترمذي : أبواب الطهارة - باب ما جاء أنه يملئ الملوأ بوضوء واحد ٤٢/١ ، سنن النسائي : كتاب الطهارة - الوضوء لكل ملاة ٨٦/١ ، شرح معاني الآثار : في باب الوضوء هل يجب لكل ملاة ٤١/١ .

(١) في أ : (الملاة) .

(٢) أصحها الوجه الأول . والوجه الثالث قول ابن سريج .

انظر : حلية العلماء ١١١/١ ، الوسيط ٣٦٣/١ ، روضة الطالبين ٤٨/١ ، البحر ل ٢٧ ب .

(٣) في م : (أحدهما) .

(٤) في س : (باقي) .

(٥) في م ، ح : (يصح) .

(٦) في ح : (أن يكون) .

(٧) في أ : (على خفين) .

(٨) (وأما) ساقطة من ح .

(٩) في م : (ما تجب) .

(١٠) في س : (ولا تصح) .

وملا الجنازة (١) وحمل المصحف ، وسجود السهو ، والشكر ، وسجود (٢) التلاوة .
فمن (٣) توفاً أو اغتسل ينوي فعل شيء من هذا كله ارتفع حدثه وصح وضوءه وغسله (٤) .
لأن (٥) الحدث لما كان مانعاً من هذا كله (٦) كالملا صار المتوضي له كالتوضي (٧)
لفعل الملا .

والضرب الثاني : ما يصح فعله بغير طهارة وليس بمندوب فيه (٨) إلى الطهارة
كالصيام وعقود المناكح ، والبيعات (٩) ولقاء السلطان (١٠) والخروج إلى سفر (١١) .

فهذه (١٢) كلها أعمال تصح بغير طهارة ، وليس للإنسان (١٣) مندوباً (١٤) فيها
إلى الطهارة فإذا توفاً أو اغتسل لشيء من هذا كله فوضوءه وغسله باطلان ، لا يرتفع
بهما حدث ولا يستباح بهما صلاة (١٥) (١٦) ، لأن الحدث لما لم يمنع من هذه الأعمال
لم يكن للطهارة لها تأثير (١٧) في رفع الحدث .

-
- (١) (وملا الجنازة) ساقطة من م ، ح .
 - (٢) (وسجود) ساقطة من أ ، م ، وفي س : (وسجود التلاوة السهو والشكر والتلاوة) .
 - (٣) في ح : (فمتى) .
 - (٤) انظر : التهذيب ل ٢١ أ .
 - وحكى الرافعي وجهاً : أنه لا يصح الوضوء بنية الاستباحة ، لأن الملا ونحوها قد
تستباح مع بقاء الحدث أي لبعض الأشخاص بدليل التيمم .
 - انظر : المطلب العالي ل ١٧٢ ب .
 - (٥) في م : (نعمه) .
 - (٦) (ارتفع حدثه ، وصح وضوءه وغسله ، لأن الحدث لما كان مانعاً من هذا كله) .
 - ساقطة من م .
 - (٧) في س : (صار التوضي له كالتوضي) .
 - (٨) (فيه) ساقطة من م .
 - (٩) في م ، ح : (كالبيعات) .
 - (١٠) في س : (السلام) .
 - (١١) في أ ، س : (إلى سفر) .
 - (١٢) في س : (فهذا) .
 - (١٣) في ح : (للإنسان) .
 - (١٤) في س : (مندوب) .
 - (١٥) في س : (لا يرتفع به حدثه ، ولا يستباح به صلاة) .
 - (١٦) انظر : الوسيط ٣٦٣/١ ، التهذيب ل ٢١ أ ، وحكى النووي قول الماوردي في ذلك .
 - انظر : المجموع ٣٢٤/١ .
 - (١٧) في ح ، س : (تأثيراً) .

وهكذا (١) لتوفياً للتبرد والتنظيف (٢) فهو على حدته ، ووضوءه غير مجزي .
ولكن لتوفياً لرفع الحدث والتبرد والتنظيف . (٣)

قال الشافعي رضي الله عنه (٤) : أجزاءه ، لأن التبرد والتنظيف (٥) قد يحصل
له وإن لم ينوء . (٦)

والضرب الثالث : (٧) ما يصح فعله بغير طهارة لكنه (٨) مندوب في فعله إلى
الطهارة كالمحدث إذا توفاً لقراءة القرآن طاهراً (٩) ، أو لدخول المسجد
والمقام (١٠) فيه ، أو لدراسة العلم وأحاديث (١١) رسول الله صلى الله عليه
وسلم (١٢) ، أو (١٣) لأن يؤذن ، أو ليعسى (١٤) بين الصفا والمروة ، أو (١٥) لأن يقف
بعرفة ، أو لزيارة قبر النبي (١٦) صلى الله عليه وسلم ، ففي صحة وضوئه (١٧) .

-
- (١) في س : (وهكذي) .
(٢) في ح : (والتنقف) .
(٣) في أ س : (والتنظف) ، وفي ح : (والتنقف) .
(٤) (رضي الله عنه) ساقطة من أ ، س .
(٥) في أ (والتنظف) ، وفي ح (والتنقف) .
(٦) هذا هو العذهب الصحيح ، وقطع به الشيخ أبوحامد ، والماوردي ، وإمام
الحرمين ، وفي المسألة وجه آخر لابن سريج : أنه لا يصح وضوءه ،
لأنه أشرك في النية بين القرية وغيرها .
ورد عليه بأن هذا ليس تشريكاً وتركاً للإخلاص ، بل هو قصد للعبادة على حسب
وقوعها لأن من ضرورتها حصول التبرد .
وقول الشافعي نص عليه في البويطي .
انظر : المهذب ٢٢/١ ، الوسيط ٢٦٤/١ ، فتح العزيز ٢٢٧/١ ، المجموع ٢٢٥/١ ،
مغني المحتاج ١٤٢/١ .
(٧) في م ، ح (الثاني) .
(٨) في س (ولكنه) .
(٩) أي من ظهر قلب دون مس للمصحف .
(١٠) في ح (أو المقام فيه) .
(١١) في س : (أو أحاديث) .
(١٢) (وسلم) ساقطة من أ .
(١٣) في م ، ح (ولأن) .
(١٤) في م ، ح ، س : (أو يسعى) .
(١٥) في م ، ح : (ولأن) .
(١٦) في س (رسول الله) .
(١٧) في س (وضوءه) .

وارتفاع حدثه وجهان : (١)

أحدهما : أن وضوءه صحيح ، وحدثه مرتفع ، لأنه وضوء (٢) مندوب (٣) إليه فأشبهه وضوءه لما لا يجوز بغير وضوء .

واستشهاداً من قول الشافعي رحمه الله (٤) : ولو توفاً لناظلة أو لقراءة (٥) مصحف لجمع بين الوضوء للقراءة ، وبين الوضوء لناظلة .

والوجه الثاني : وهو أصح أن وضوءه باطل ، وحدثه باق ، لأنه توفاً لما يصح (٦) بغير وضوء فأشبهه وضوءه لما لم يندب فيه إلى الوضوء .

وحمل قائل هذا الوجه قول الشافعي : ولو (٧) توفاً لناظلة أو لقراءة (٨) مصحف أنه أراد القاريء في المصحف إذا كان (٩) حاملاً له . (١٠)

(١) هذان الوجهان مشهوران في المذهب ، وأصحهما عند الأكثرين أنه لا يصح وممسـن صـعه المـاوردـي ، والمـحـامـلي ، والقـاضـي أبـو الطـيـب ، والبـغـوي ، والرـويـاني ، والرـافـعي وغيرهم ، وقال الشـيـخ أبـو حـامـد وهو قول عامة أصحابنا .
وصح جماعة المـحـة منهم ابن الحـداد ، والقـوراني ، والشـيـخ أبـو مـحمـد في الطـروـق وولده إمام الحـرمين .

وحكى المتولي في المسألة ثلاثة أوجه : الوجهان المشهوران ، والثالث : إن نوى أمراً تستحب له الطهارة لأجل الحدث ، أي إذا نوى ذلك مع علمه بأنه محـمـد صـح طهره ، وإن نوى طهراً مستحباً للحدث فنوى تجديد الوضوء وغسل الجمعة لم يصح طهره .

وقال وهو اختيار القفال .

انظر : التهذيب ل ٢١ أ ، البحر ل ٣٧ أ ، تنمة الإبانة ل ٣٠ ب ، المذهب ٢٢/١ فتح العزيز ٣٢٢/١ ، المجموع ٣٢٤/١ ، كفاية النبيه ل ٣٠ ب ، روضة الطالبين ٤٨/١ نهاية المحتاج ١٤٨/١ .

(٢) في م ، ح : (لأن وضوءه) .

(٣) في م ، ح : (لمندوب) .

(٤) (رحمه الله) ساقطة من أ ، م ، ح .

(٥) في م ، ح : (أو قراءة) .

(٦) في أ (لما لا يصح) .

(٧) في س : (لو) .

(٨) في س : (أو قراءة) .

(٩) (إذا كان) ساقطة من أ ، م ، ح .

(١٠) قال الروياني : وقول الشافعي أو قراءة مصحف ، أراد مماسته للمصحف ، وقيل أراد حمل المصحف فعبّر عنه بالقراءة ، لأن أكثر ما يحمل المصحف لقراءته .

انظر : البحر ل ٣٧ أ .

ومن توفراً لحمل المصحف ارتفع حدثه ، لأن حمل المصحف لا يجوز لمحدث .
وعلى هذين الوجهين يكون الجواب ^(١) فيمن توفراً ينوي تجديد الطهارة ، لأن تجديد
الطهارة ^(٢) مندوب إليه فيكون في صحة ^(٣) الطهارة وجهان ^(٤) .
فإن ^(٥) توفراً ينوي الطهارة وحدها أجزاء وضوءه وارتفع حدثه ، لأن الطهارة ترفع
الحدث ^(٦)

-
- (١) في أ ، س : (وهذا على وجهين يكون الجواز) .
(٢) (لأن تجديد الطهارة) ساقطة من م ، ح .
(٣) في أ (فيكون في رفع) .
(٤) فيمن توفراً ينوي تجديد الطهارة طريقان :
أحدهما : أنه على الوجهين فيما يستحب له الطهارة ، وبه ، قال الماوردي .
والثاني : القطع بأن الحدث لا يرتفع .
وقال الغزالي والنووي : وهو المذهب ، لأن هذه الطهارة ليس استحبابها بسبب
الحدث فلا يتضمن رفعه بخلاف الطهارة لقراءة القرآن وشبهها .
انظر : حلية العلماء ١١٢/١ ، الوسيط ٣٦٣/١ ، فتح العزيز ٣٢٣/١ ، روضة
الطالبين ٤٨/١ ، المجموع ٣٢٥/١ .
(٥) في م ، ح (فأما إن) .
(٦) في المسألة وجهان :
أحدهما : ما قطع به الماوردي ، وقواه النووي ، لأن نية الطهارة في أعضاء
الوضوء على الترتيب المخصوص لا تكون عن نجس .
والثاني : إن نوى الطهارة وحدها لم يجزئه ، وجزم به الشيرازي ،
لأن الطهارة تكون من حدث وعن نجس .
قال النووي : وهذا الوجه هو المشهور الذي قطع به الجمهور ، وقد نص الشافعي
رحمه الله في البويطي على أنه يجزيه ، وحمله البعض على أنه أراد الطهارة
من الحدث ، فأما النية المطلقة فلا تكفيه ، وهذا تأويل مشهور من الشافعية
نقله عنهم أبو الطيب في تعليقه .
انظر : المهذب ٢٢/١ ، المجموع ٣٢٣/١ ، روضة الطالبين ٥٠/١ ، حاشية القليوبي
٤٦/١ ، مغني المحتاج ٤٨/١ ، كفاية الأخيار ١٢/١ . البحر ٣٧ أ .

ولكن لو نوى الوضوء وحده ، فالوضوء قد يكون مندوباً إليه ، وقد يكون واجباً فيكون في ارتفاع حدثه وجهان (١) كمن توضأ لمندوب إليه . (٢)

فأما الجنب إذا نوى (٣) الغسل وحده لم يجزه ، لأن الغسل قد يكون تسارة عبادة ، وتارة غير عبادة . (٤)

فصار شاوي الطهارة تجزيه (٥) ، وناوي الغسل لا يجزيه ، وفي شاوي الوضوء وجهان .

فأما الجنب إذا نوى بغسله قراءة القرآن أو (٦) المقام في المسجد أجزاءه ، لأن الجنب لا يجوز أن يقرأ القرآن (٧) ، ولا أن يقيم (٨) في المسجد .

ولكن لو نوى أن يمر في المسجد عابر (٩) سبيل كان في صحة غسله وجهان . (١٠)
لأن غسله للمرور (١١) في المسجد مندوب إليه وليس بواجب .

(١) أحدهما : يرتفع الحدث .

والثاني : لا يرتفع ، لأن الوضوء قد يكون تجديداً فلا يرفع حدثاً .
وصح النووي الأول .

وإذا نوى بوضوئه أداء الوضوء ، أو فرض الوضوء صح وارتفع حدثه .
انظر : المجموع ٣٢٨/١ ، روضة الطالبين ٤٨/١ ، مغني المحتاج ٤٨/١ .

(٢) (وقد يكون واجباً فيكون في ارتفاع حدثه وجهان كمن توضأ لمندوب إليه) .
ساقطة من أ ، س ، ومصححه في حاشية س .

(٣) في ج : (نوا) .

(٤) انظر : المجموع ٣٢٨/١ ، نهاية المحتاج ١٤٦/١ ، مغني المحتاج ٤٨/١ ، حاشية البيجوري على شرح ابن قاسم ٥٠/١ .

(٥) (تجزيه) ساقطة من م ، ح .

(٦) في أ ، س : (والمقام) .

(٧) (القرآن) ساقطة من أ ، ح ، س .

(٨) في س : (ولا يقيم) .

(٩) في أ ، ح : (عابري) .

(١٠) وهما الوجهان اللذان في المحدث .

انظر : المجموع ٣٢٥/١ .

(١١) في م ، ح : (في المرور) .

وهكذا (١) لو نوى غسل الجمعة [أو] (٢) العيدين كان على هذين الوجهين ، لأنه
غسل مندوب إليه . (٣)

فلو توضأ محدث لملاة الصبح فعلاها ، ثم جدد وفوءه للظهر وملاها ، ثم
أحدث وقت العصر فتوضأ ، وملاها ، ثم تيقن أنه ترك غسل (٤) وجهه في إحدى
الطهارات الثلاثة نظر :

فإن تيقن تركه من (٥) طهارة الصبح أعادها ، ولم يعد العصر ، وفي إعادة الظهر
وجهان ، لأنه توضأ لها تجديداً لافراً .

وإن (٦) تيقن تركه من طهارة الظهر لم يلزمه إعادتها ، ولا يلزمه (٧) إعادة
الصبح قبلها ، ولا إعادة العصر بعدها ، وكأنه (٨) لم يجدد طهارته (٩) للظهر .
وإن تيقن تركه (١٠) من طهارة العصر أعادها وحدها .

(١) في س : (وهكذا) .

(٢) (أو) زيادة يقتضيها المعنى .

(٣) إذا نوى بغسله الجمعة أو العيدين فيه وجهان ، وصح الغزالي والنسوي
الوجه القائل بأنهما يحملان ، وهو قول الجمهور .

والوجه الثاني : لا يحمل واحد منهما ، وهو قول الخراسانيين .

وقال الرافعي : هذا يبني على أنه لو اقتصر على الجنابة هل تحصيل
الجمعة وفيه قولان مشهوران : إن قلنا لا يحصل لم يصح الغسل كما لو نوى
بملأته الفرض والسنة ، وإن قلنا يتأدى وهو الأصح فوجهان كمسألة التبريد .
وذكر الأذرمي : أن الرافعي جزم في المحرر خلاف ما صحه هنا .

انظر : الوسيط ٣٦٤/١ ، الوجيز ١٢/١ ، فتح العزيز ٢٢٨/١ ، روضة الطالبين
٤٩/١ ، المجموع ٢٢٦/١ ، هامش الأذرمي ٢٢٦/١ ، التهذيب ٢١ ١ .

(٤) في أ : (غسله) .

(٥) في م ، ح : (في) .

(٦) في س ، م ، ح : (فإن) .

(٧) (ولا يلزمه) ساقطة من أ ، م ، س .

(٨) (وكأنه) مكررة في أ .

(٩) في س : (الطهارة) .

(١٠) في م : (أنه ترك) ، وفي ح : (أنه تركه) .

وإن شك ولم يعلم من أي طهارة تركها أعاد الصبح والعمر لجواز أنه (١) تركه من إحداهما (٢).

وفي وجوب إعادة الظهر (٣) وجهان ، لأنه توفاً لها (٤) تجديداً .

فصل (٥)

وأما الفعل الرابع : فيمن تمح (٦) منه النية .

فتتح (٧) في أكمل أحوالها ممن قد جمع ثلاثة شروط : (٨)
البلوغ ، والعقل ، والإسلام .

فإذا كان في حال نيته لوضوئه (٩) أو غسله ، أو (١٠) تيممه عاقلاً بالغاً مسلماً انعقدت نيته وصحت طهارته .
فأما الصبي غير البالغ إذا توفاً :

فإن كان طفلاً لا يميز (١١) فوضوؤه باطل وطهارته عبث ، لأن النية من مثله لاتصح .

-
- (١) في م ، ح ، س : (أن يكون)
 - (٢) في م ، ح ، س : (أحديهما)
 - (٣) في س : (الظهر)
 - (٤) في أ : (لهما)
 - (٥) (فعل) ساقطة من س .
 - (٦) في م ، ح ، س : (يصح)
 - (٧) في م ، س ، ح : (فيصح)
 - (٨) في س : (شرائط)
 - (٩) في س : (لوضوئه)
 - (١٠) في م ، ح : (أو غسله وتيممه)
 - (١١) في م ، ح : (لم يميز)

وإن كان مراهما (١) مميزاً (٢) مع وضوءه (٣) إذ (٤) نوى وارتفع حدثه ،
حتى لو بلغ بعد وضوءه (٥) أجزاء الوضوء ، لا يختلف مذهب الشافعي فيه لصحة قعده .
ألا تـــــــراه (٦) يقول لو أحرم صبي بعلة وقته (٧) ثم بلغ فـــــــي
تفاعيلها (٨) وأتمها (٩) أجزاء (١٠) ، فلو أمة نيته في طهارته وملا تـــــــه
وانعقادها بقعده لم تجزه (١١)
وهكذا (١٢) لو فعل صبي (١٣) ما يوجب الغسل من التقاء الختانين (١٤) ، واغتسل (١٥)
ناوياً ثم بلغ مع غسله وارتفعت جنابته (١٦)

- (١) المراهق : الغلام الذي قد قارب الطم : ويقال : جارية راهقه و غلام راهق وذلك ابن العشر إلى إحدى عشرة .
انظر : رهاق - لسان العرب ١٠/١٣٠ .
- (٢) قال الخطيب الشربيني : أحسن ما قيل في ضبط التمييز أن يعبر الطفل بحيث يأكل ويشرب ويستنجي وحده .
انظر : مغني المحتاج ١/١٣١ .
- (٣) لأن من شروط النية تمييز الناي .
انظر : حاشية القليوبي ١/٤٥ ، مغني المحتاج ١/٤٧ ، نهاية المحتاج ١/١٤٣ .
- (٤) في س : (فإذا) .
(٥) في س : (وضوه) .
(٦) في م ، ح : (ألا ترى) .
(٧) (وقته) ساقطة من م .
(٨) في أ ، س : (تغافلها) وتغافلها أي أثناعها .
(٩) في أ ، س : (أتمها) بدون واو .
- (١٠) انظر : المجموع ١/٣٣٣ ، حاشية البيجوري على شرح ابن قاسم ١/١٣٤ .
- (١١) في م : (لم يجزه) ، وفي ح ، س غير منقوطة (سحزه) .
(١٢) في س : (وهكذي) .
(١٣) في م ، ح : (الصبي) .
- (١٤) (الختائين) ساقطة من أ ، م ، ح .
(١٥) في م ، ح : (فاعتسل) .
- (١٦) انظر : روضة الطالبين ١/٨١ .

ولكن لو تيمم قبل بلوغه لعدم الماء أو [المرض] (١) لنفل أو فرض (٢) ثم بلغ لم يجز (٣) أن يعلى بذلك التيمم فرضاً بحال (٤) لأنه قبل بلوغه غير ملتزم لفرض، فصار حين تيمم غير محتاج إلى التيمم فلم يجز أن يؤدي به الفرض كمن تيمم قبل دخول الوقت ولكن يجوز أن يعلى به النفل .

وأما المجنون (٥) إذا توفى في حال جنونه عن حدث أو اغتسل (٦) من جنابة لم يجزه وفوه ولا غسله، ولزمه إعادة ذلك بعد إفاقته بخلاف المصبي، لأن للمصبي (٧) تمييزاً (٨) وقعداً (٩) وليس للمجنون قعد ولا تمييز (١٠) (١١) وأما الكافر فيلزمه بعد إسلامه أن يتوضأ (١٢) من (١٣) حدثه في كفره، فلو

(١) في س : (والمرض) ، في أ، م، ح : (أو مرض) .

(٢) (لنفل أو فرض) ساقطة من أ، س .

(٣) في أ : (لم تجزه) ، وفي س غير منقوطة (لم تجزه) .

(٤) قال الشاشي : ذكر بعض أصحابنا أنه لا يجوز أن يعلى به الفرض، وفي هذا نظر

قال النووي : قال صاحب العدة والبيهقي لا يبطل تيممه على أصح الوجهين فيعلى به الفرض والنفل لأنه لو على بذلك التيمم ملة الوقت ثم بلغ والوقت باق أجزاءه .

وقال الروياني في باب التيمم : قال أهل العراق لا يجوز له أن يعلى به

الفريضة، لأنه غير ملتزم للفرض قبل بلوغه، وقال القفال فيه وجهان .

انظر : البحر ١٠٣ ب، حلية العلماء ١١٢/١، المجموع ٢٢٢/١ .

(٥) في س : (وأما الجنون) .

(٦) في س : (أو غسل) .

(٧) في أ (المصبي) .

(٨) في أ، ح، س : (تمييزاً) .

(٩) في أ، س : (وقعد) .

(١٠) في أ، ح : (ولا تمييز) .

(١١) انظر : المجموع ٢٣٠/١، الأنوار ٣١/١ .

(١٢) (أن يتوضأ) ساقطة من م، ح .

(١٣) في م، ح : (عن) .

كان قد توفى من الحدث قبل إسلامه نائياً ففي إجزائه (١) وجهان : (٢)

أحدهما : يجزيه ، لأنه أصح تمداً من المبي .
وهذا قول أبي حنيفة . (٣)

والوجه الثاني : وهو الصحيح من المذهب أنه لا يجزيه ، لأنه لا يصح (٤) منه مع الكفر باعتقاد عبادة ، كما لا يصح (٥) منه اعتقاد الصلاة .
وخالف المبي الذي يصح (٦) منه اعتقاد الصلاة .

-
- (١) في أ (إحراره) .
(٢) وذكر النووي أربعة أوجه ، وذكر الرافعي ثلاثة .
أحدها : وهو الصحيح لا يصح منه وضوء ولا غسل .
والثاني : يصح غسله دون تيممه وضوئه ، وهو قول أبي بكر الطارسي ، وقال إمام الحرمين : وهو فلت مريح متروك عليه .
والثالث : يصح منه الغسل والوضوء دون التيمم .
قال النووي : وحكاه صاحب الحاوي ، والمثبت هنا عن العاوري خلافه ، ولعله ذكره في موضع آخر .
والرابع : يصح من كل كافر كل طهارة من غسل وضوء .
قال النووي : حكاه إمام الحرمين وغيره وهو ضعيف .
انظر : حلية العلماء ١١٢/١ ، فتح العزيز ٣١١/١ - ٣١٢ ، روضة الطالبين ٤٧/١ ، المجموع ٣٣٠/١ .
(٣) انظر : الأمل ١١٢/١ ، المبسوط ١١٦/١ ، بداية المبتدي ٢٦/١ .
ومذهب مالك : أنه لو عزم على الإسلام ، ولم يتلفظ بالشهادتين ، واغتسل من موجب من موجبات الغسل تقدم له أجزاءه سواء نوى الجنابة أو الإسلام لأنه نوى أن يكون على طهر من كل ما كان منه ، وهو يستلزم رفع المانع ، واعتقاد الإسلام يصح القربة به .
انظر : الخرش ١٦٥/١ - ١٦٦ ، حاشية المفتي ٦٧ .
ومذهب أحمد : أن الكافر إذا وجدت منه جنابة حال كفره يجب عليه الغسل سواء كان قد اغتسل في زمن كفره أم لم يغتسل .
انظر : المغني ٢٠٦/١ ، كشف القناع ١٤٥/١ ، الكافي ٥٧/١ .
(٤) في أ : (لاتصح) .
(٥) في أ : (لاتصح) .
(٦) في أ : (تصح) .

فأما إذا أجنب الكافر قبل إسلامه . (١)

فقد قال أبو سعيد الإمطري (٢) أن حكم جنابته ساقط (٣) بإسلامه ، وأن (٤)
اغتساله منها غير واجب .

لقوله صلى الله عليه وسلم (٥) : " الإسلام يجب ما قبله " . (٦)

ولأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر جميع من أسلم من الكفار بالغسل
مع كونهم غالباً على جنابة . (٧)

(١) يقعد أجنب قبل إسلامه ، ولم يغتسل من الجنابة وفيه وجهان .

انظر : حلية العلماء ١١٢/١ .

(٢) أبو سعيد الحسن بن أحمد الإمطري ، شيخ الشافعية بالعراق ، كان مؤلفاً ،
بالزهد والقناعة ، من أصحاب الوجوه في المذهب ، كان قاضي قم ثم تولى حجة
بغداد ، صنف كتباً كثيرة منها : القضاء ، الفرائض ، الشروط والوثائق والمحاضر
والسجلات ولد سنة ٢٤٤ هـ ، وتوفي سنة ٣٢٨ هـ .

انظر : البداية والنهاية ١٩٣/١١ ، شذرات الذهب ٣١٢/٢ ، طبقات ابن هداية
الله ٦٢ ، الفهرست ٣٠٠ ، الفتح المبين ١٢٨/١ ، وفيات الأعيان ٧٤/٢ .

(٣) في أ س : (ساقطة) .

(٤) في أ س : (فإن) .

(٥) في س : (عليه السلام) .

(٦) أخرجه أحمد والبيهقي في قمة إسلام عمرو بن العاص أن النبي صلى الله عليه
وسلم قال له : " يا عمرو بايع فإن الإسلام يجب ما كان قبله " .

قال الهيثمي : رواه أحمد والطبراني ورجالهما ثقات .

انظر : مسند الإمام أحمد ٩٩/٤ ، ٣٠٤ ، ٥٠٤ ، ٢٠٥ ، السنن الكبرى : كتاب
السير - باب ترك أخذ المشركين بما أصابوا ١٢٣/٩ ، دلائل النبوة - باب

ذكر إسلام عمرو بن العاص ٣٤٨/٤ ، مجمع الزوائد ٢٥١/٩ .

(٧) في م : (الجنابة) .

وقال أبو العباس (١) بن سريج (٢) وأبو إسحاق وسائر أصحابنا (٣) : إنَّ (٤) حكم جنابته (٥) باق ، وإنَّ الغسل عليه بعد إسلامه واجب لأمرين :

أحدهما : أنه لما لم يسقط بالإسلام حكم حدثه في حال الكفر ولزمه (٦) الوضوء لم يسقط حكم جنابته ، ولزمه الغسل .

والثاني : أنه لما لزم الصبي والمجنون غسل الجنابة بعد الإفاقة والبلوغ وهما في حال الجنابة (٧) من غير (٨) أهل التكليف ، فالكافر إذا أسلم أولى أن يلزمه غسل الجنابة ، لأنه من أهل التكليف ،

فأما المرتد إذا أسلم جنباً فعأخوذ بجنابته (٩) والغسل منها واجب عليه بوفاق أبي سعيد .

فلو كان قد اغتسل في حال رده كان على وجهين كالكافر . (١٠)

(١) في س : (وقال ابن سريج) .

(٢) في م : (شريح) .

(٣) (أصحابنا) ساقطة من س .

(٤) (أن) ساقطة من أ ، س .

(٥) في م ، ح : (الجنابة) .

(٦) في س (لزمه) بدون واو .

(٧) في أ (الحدائث) ، وفي س (أحداثه) .

(٨) (غير) ساقطة من م .

(٩) في س : (بحنانيته) .

(١٠) قال الرافعي : أما المرتد فلا تمنع منه الطهارة بحال ، ولم يجزوا فيه الخلاف المذكور في الكافر الأملي .

ورد عليه النووي فقال إنَّ الذي ادعاه الرافعي من الاتفاق ليس متفقاً عليه بل ذكر جماعة الخلاف في المرتد ، فقال صاحب الحاوي في هذا الباب فسيحة غسل المرتد وجهان .

وقال إمام الحرمين : حكى المحاملي وجهاً أنه يصح من كل كافر طهارة فسلماً كان أو وفواً أو تيمماً . قال : وهذا في نهاية الضعف ، فقلوله كل كافر يدخل فيه المرتد .

انظر : الوسيط ٣٦١/١ ، فتح العزيز ٢١٢/١ ، روضة الطالبين ٤٧/١ ، المجموع ٣٣٠/١ .

٢ - مسائل

قال الشافعي رحمه الله (١) : ولو نوى (٢) فتوحاً ثم عزبت (٣) نيته [أجزائه] (٤) نية واحدة مالم يحدث نية (٥) أن يتبرد أو يتنظف (٦) فيعيد ما كان غسله لتبرد (٧) أو لتنظف (٨) (٩)

أما تقطيع (١٠) النية على أعضاء الطهارة فقد اختلف أصحابنا فيه .
وصورته : أن ينوي عند غسل وجهه رفع الحدث عن وجهه وحده (١١) ، وينوي عند غسل ذراعيه رفع الحدث عنهما لا غير (١٢) ، وكذلك عند كل عضو ففيه وجهان (١٣)

-
- (١) في م ، ح (رضى الله عنه) . وفي آ ساقطة .
(٢) في المختصر : (وإن نوى) .
(٣) في آ ، ح (عريت) وفي م : (غربت) .
(٤) في آ ، م ، ح ، س : (أجزاء) والتصحيح من المختصر .
(٥) في م ، ح (نيته) .
(٦) في المختصر : (أو يتنظف بالماء) .
(٧) في س (للتبرد) .
(٨) في آ ، م : (أو لتنظيف) ، وفي المختصر (أو تنظف) .
(٩) انظر : مختصر المزني ٢ .
(١٠) في م ، ح (أما يقطع) .
(١١) (وحده) ساقطة من س .
(١٢) قال النووي : والخلاف في مطلق التفريق على الصحيح المعروف وقيل : هو فيمن نوى رفع الحدث عن كل عضو ، ونفى غيره ، دون من اقتصَرَ عليه .
انظر : روضة الطالبين ٥٠/١ ، المجموع ٢٢٩/١ .
(١٣) انظر : نهاية المحتاج ١٥٠/١ ، مغني المحتاج ٥٠/١ ، شرح المحلي على المنهاج ٤٧/١ .

أحدهما : لا يجزيه كما لا يجوز تقطيع النية على ركعات الصلاة . (١)
والوجه الثاني : وهو الأظهر (٢) أن ذلك جائز ، لأن الصلاة لا يجوز (٣) أن يتخللها
ماليس منها ، فلم يجر تقطيع النية عليها ، والطهارة لما جار أن يتخللها
ماليس منها جار تقطيع النية عليها (٤)
فإذا تقرر هذا فصورة مسألة الكتاب : في متوضي غسل وجهه ناويًا به (٥) رفع
الحدث (٦) جملة ، ثم استمع بحكم نيته حتى غسل ذراعيه ومسح رأسه (٧) ، ثم
غير النية عند غسل رجليه فغسلهما (٨) بنية التبريد والتنظيف (٩) فيجزيه
غسل وجهه وذراعيه ومسح رأسه دون غسل رجليه وجهًا واحدًا (١٠) سواء قلنا بجواز
تقطيع (١١) النية على أعضاء الطهارة أم لا .

(١) في أ : (للصلاة) .

(٢) في أ ، س : (وهو أظهر) .

ومح هذا الوجه البيضاوي والبغوي ، وقال النووي : إن أحدهما منـ
الأصحاب الصحة وبه قطع الشيخ أبو حامد .

وخالف الغزالي الأصحاب فقال في جواز تفريق النية على أعضاء الطهارة
وجهان ، أظهرهما المنع ، لأنها عبادة واحدة فتشملها نية واحدة .

انظر : التهذيب ل ٢٣ ب ، حلية العلماء ١١٢/١ ، الوسيط ٣٦٥/١ ، الوجيز ١٢/١
فتح العزيز ٣٣٥/١ ، روضة الطالبين ٥٠/١ ، الفاية القموي ٢٠٥/١ ، المجموع
٣٢٩/١ .

(٣) في س : (لا يجوز) .

(٤) (والطهارة لما جار أن يتخللها ماليس منها جار تقطيع النية عليها) .

(٥) (به) ساقطة من أ .

(٦) في م : (حدث) .

(٧) في م ، ح : (برأسه) .

(٨) في س : (فغسلها) .

(٩) في م : (والتنظيف) .

(١٠) قطع بهذا الوجه العراقيون ، وصححه النووي ، وحكى الخراسانيون فـ
المسألة وجها آخر وضعوه أن وضوء صحيح لبقاء حكم النية الأولى .

انظر : الوسيط ٣٦٤/١ ، الوجيز ١٢/١ ، فتح العزيز ٣١٨/١ ، المجموع ٣٢٨/١ .

(١١) في أ ، (يجوز بقطع) ، وفي س : (يجوز تقطع) .

لأن نيته (١) الأولى (٢) كانت عامة لجميع أعضائه فارتفع حدث ماغسله بتلك النية ولم يرتفع حدث ماغير فيه النية من غسل رجله ، ولا يجزيه أن يعمل بهذا الوضوء شيئاً حتى يعيد غسل رجله ثانية بغسلهما (٣) رفع الحدث فإن فعل هذا والزمان قريب لم يطل صح وضوءه وارتفع حدثه . (٤) (٥)

وإن فعل ذلك وغسل رجله بعد تطاول الزمان وبعده كان على قولين — تفريق (٦) الوضوء (٧) والله أعلم . (٨)

- (١) في أ س : (لأن نية) .
- (٢) في أ س : (الأول) .
- (٣) في أ س : (بغسلها) .
- (٤) في س : (وارتفع الوضوء والله أعلم) .
- (٥) قال المتولي : إذا أراد أن يعود إلى الطهارة بعد ما قطع النية فيبني على ما تقدم أو يستأنف ؟ فيه وجهان بناءً على مسألة تفريق النية على الأعضاء فإن قلنا لا يجوز تفريق النية فيستأنف الوضوء ، لأنه إذا لم يستأنف تكون نيته غسل الأعضاء بنية جديدة لأن الأولى قد ارتفعت .
- وإن جوزنا تفريق النية : فإن لم يكن قد طال الزمان بنى عليه ، وإن كان قد طال الزمان فيبني على تفريق الوضوء .
- وقال القاضي حسين والبهوي والرافعي : إذا لم يطل الفعل هل يكفي البناء أم يجب الاستئناس فيه وجهان بناءً على الوجهين في جواز تفريق النية على أعضاء الوضوء .
- انظر : تنمة الإبانة ل ٢٤ أ ، المجموع ٣٢٨/١ .
- (٦) في أ : (أرفق) .
- (٧) ذكر النووي : أن الصحيح جواز تفريق الوضوء فيبني .
- انظر : المجموع ٣٢٨/١ .
- (٨) (وإن فعل ذلك وغسل رجله بعد تطاول الزمان وبعده كان على قولين مسن تفريق الوضوء والله أعلم) ماقطة من س .

باب كسنت الوضوء

باب سنة الوضوء

قال الشافعي رحمه الله (١) : أخبرنا سفيان عن الزهري عن أبي سلمة (٢) عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً فإنه لا يدري أين باتت يده " (٣).

قال الشافعي رضي الله عنه (٤) : فإذا قام الرجل إلى الصلاة من نوم أو كان غير متوضيء فأحب أن يسمي الله تعالى (٥) (٦).

وهذا كما قال أول ما يبدأ (٧) به المتوضيء من أعمال وضوءه (٨) التسمية فيقول بسم الله (٩) وهي سنة (١٠).

- (١) في م ح : (رضي الله عنه) ، وفي أ ساقطة .
- (٢) (عن أبي سلمة) ساقطة من س .
- (٣) أخرجه الشافعي ، ومسلم ، وابن ماجه ، والترمذي ، وأبو عوانة .
انظر : ترتيب مسند الشافعي ٢٩/١ ، صحيح مسلم : كتاب الطهارة - باب كراهة غمس المتوضيء وغيره يده المشكوك في نجاستها في الإناء قبل غسلها ثلاثاً ٢٣٣/١ ، سنن ابن ماجه : كتاب الطهارة وسننها - باب الرجل يستيقظ من منامه هل يدخل يده في الإناء قبل أن يغسلها ١٢٩/١ ، سنن الترمذي : أبواب الطهارة - باب ما جاء إذا استيقظ أحدكم من منامه ٢٠/١ ، مسند أبي عوانة كتاب الطهارة - إيجاب غسل اليدين ثلاثاً على المستيقظ من نومه ٢٦٣/١ .
- (٤) (رضي الله عنه) ساقطة من أ ، م ، س .
- (٥) (تعالى) ساقطة من س ، وكذا لا توجد في المختصر .
- (٦) انظر : مختصر المزني ٢ .
- (٧) في ح : (أول ما يبدأ) .
- (٨) في ح س : (وضوءه) .
- (٩) أكمل التسمية أن يقول بسم الله الرحمن الرحيم ، فإن قال بسم الله فقط حمل فضيلة التسمية بلا خلاف صرح به الماوردي هنا وفي الإقناع ، والغزالي في الوجيز والعتولي والرويانى والرافعي وغيرهم .
انظر : الإقناع للماوردي ٢٠ ، الوجيز ١٣/١ ، تتمه الإبانة ل ٣٥ ب .
البحر ل ٤٠ أ ، فتح العزيز ٣٧٣/١ ، المجموع ٢٤٤/١ .
- (١٠) انظر : الإقناع ٤١/١ ، فتح الوهاب ١٣/١ ، فيض الإله المالک ٢٨/١ .

وقال (١) أبو حامد الإسفرايني (٢) هي هيئة (٣)، وفرق (٤) بين الهيئة والسنة بأن قال: (٥) الهيئة (٦): ماتها بها (٧) لفعل (٨) العبادة (٩).

- والسنة: ما كانت في أفعالها الراتبة فيها.
- وهكذا يقول (١٠) في فصل الكفين.
- وهذه (١١) ممانعة في العبارة (١٢) مع تسليم المعنى (١٣).
- وقال إسحاق بن راهويه (١٤): التسمية واجبة.
- فإن تركها عامداً بطل وضوءه، وإن تركها ناسياً أجزأه.
- وقال أهل الظاهر (١٥): هي واجبة، فإن تركها عامداً أو ناسياً لم يجزه.
- استدلالاً برواية أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:

-
- (١) في ح: (قال) .
 - (٢) في أ: (الإسفرايني) .
 - (٣) في ح: (هية) .
 - (٤) في أ، س: (والطرق) .
 - (٥) انظر: البحر ل ٤٠ أ، المجموع ٣٤٦/١ .
 - (٦) في أ: (الهيئة) .
 - (٧) في أ، م، ح: (به) .
 - (٨) في م: (الفعل) .
 - (٩) في م: (للعبادة) .
 - (١٠) في م: (نقول) .
 - (١١) في أ، س: (وهذا) ، في م: (هذه) .
 - (١٢) في م: (العبادة) .
 - (١٣) حكاه النووي عن الماوردي .
 - انظر: المجموع ٣٤٦/١ .
 - (١٤) انظر: المغني ٨٤/١، المجموع ٣٤٦/١، نيل الأوطار ١٦٧/١ .
 - وقال ابن المنذر: وحكى آخر عن إسحاق أنه قال: الاحتياط الإعادة من غير أن يبين إيجاب الإعادة .
 - انظر: الأوسط ٣٦٨/١ .
 - (١٥) قال ابن حزم في المحلى: "وتستحب تسمية الله تعالى على الوضوء، وإن لم يفعل فوضوؤه تام" .
 - وحكى النووي عنهم بمثل ما حكاه الماوردي .
 - وحكاه صاحب رحمة الأمة عن داود وكذا الروياني .
 - انظر: المحلى ٤٩/٢، المجموع ٣٤٦/١، رحمة الأمة ١٤، البحر ل ٤٠ أ .

" لاصلاة (١) لمن لا وضوء له ، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه " (٢)

(١) (قال لاصلاة) ساقطة من س .

(٢) أخرجه أبو داود وابن ماجه والحاكم والبيهقي من حديث يعقوب بن سلمة

عن أبيه عن أبي هريرة . واللفظ لأبي داود .

قال الحاكم : هذا حديث صحيح الإسناد ، وقد احتج مسلم بـيعقوب بن أبي سلمة
الماجنون واسم أبي سلمة دينار ولم يخرجاه .

قال ابن حجر : وادعى الحاكم أنه الماجنون وصحه لذلك والمواب أنه
الليثي ، قال البخاري : لا يعرف له سماع من أبيه ولا لأبيه من أبي هريرة ،

وأبوه ذكره ابن حبان في الثقات . وقال : ربما أخـطأ
وهذه عبارة عن ضعفه فإنه قليل الحديث جداً

ولم يرو عنه سوى ولده فإذا كان يخطئ مع قلة ما روي فكيف
يوصف بكونه ثقة . وقال ابن الملاح : انقلب إسناده على الحاكم فلا يحتج
لشبوته بتخريجه له وتبعه النووي .

وقال الزيلعي : قال الشيخ ابن دقيق العيد في كتاب الإمام : نقل من
الحاكم أنه أخرج هذا الحديث وقال أنه صحيح الإسناد ، وقد احتج مسلم
بـيعقوب بن أبي سلمة ، وهذا إن صح فهو انتقال ذهني من يعقوب بن سلمة
إلى يعقوب بن أبي سلمة ، ويعقوب بن أبي سلمة الماجنون احتج به مسلم ،
ويعقوب بن سلمة الليثي هذا لم يحتج به مسلم .

وحكى ابن حجر عن ابن دقيق العيد أنه قال : لو سلم للحاكم أنه يعقوب
ابن أبي سلمة الماجنون واسم أبي سلمة دينار ، فيحتاج إلى معرفة حـال
أبي سلمة ، وليس له ذكر في شيء من كتب الرجال ، فلا يكون صحيحاً ، وأخرجه
الدارقطني والترمذي وابن ماجه من طريق عبد الرحمن بن حرملة عن
أبي ثعلبة عن رباح بن عبد الرحمن بن أبي سفيان ابن حويطب عن جدته عن
أبيها .

وأخرج آخرون نحوه من حديث عائشة ، وسهل بن سعد ، وأبو سبرة ، وأم سبرة
وعلي وأنس ، قال ابن حجر : والظاهر أن مجموع الأحاديث يحدث منها قسوة
تدل على أن له أصلاً .

وقال أبو بكر بن أبي شيبة : ثبت لنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله
وقال ابن سيد الناس : ولا يخلو هذا الباب من حسن صريح وصحيح غير صريح .
وحسنه الألباني وقال : " إن له شواهد كثيرة ، وإن النفس تطمئن لشبـوت
الحديث من أجلها وقد قواه الحافظ المنذري ، والعسقلاني وحسنه ابن الملاح
وابن كثير ، وقال الحافظ العراقي هذا حديث حسن .

قالوا : ولأنها عبادة تبطل بالحدث فوجب أن يفتر (١) ابتداؤها إلى
نطق كالعلاء .

ودليلنا قوله تعالى : " إِذَا قَعْتُمْ إِلَى الْقَلْبِ فَاقْبَلُوا وُجُوهَكُمْ " (٢)
الآية .

فلما (٣) كانت واجبات الوضوء مأخوذة (٤) منها لقوله على الله عليه
وسلم (٥) للأعرابي : " توضأ كما أمرك الله " (٦) ولم يكن للتسمية فيها
ذكر دل (٧) على أنها غير واجبة .

== انظر : سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب التسمية على الوضوء ٢٥/١ ،
سنن ابن ماجه : كتاب الطهارة وسننها - باب ما جاء في التسمية فـسـي
الوضوء ١٤٠/١ ، المستدرک : كتاب الطهارة - التسمية عند الوضوء ١٤٦/١ ،
السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب التسمية على الوضوء ٤٣/١ ، التاريخ
الكبير ٢٩٢/٨ ، تلخيص الحبير ٧٣/١ - ٧٥ .
نصب الراية ٣/١ ، نيل الأوطار ١٦٥/١ - ١٦٧ ، إرواء الغلیل ١٢٢/١ - ١٢٣ .

- (١) في ح : (ساعد) .
- (٢) سورة المائدة ، آية (٦)
- (٣) في أ س : (كلما) .
- (٤) في ح : (مأخوذاً) .
- (٥) في س (عليه السلام) .
- (٦) سبق تخريجه ص ٣٢٧ .
- (٧) في م ح : (فدل) .

وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم (١) أنه قال : " من توضأ وذكر اسم الله عليه كان ظهوراً لجميع بدنه ، ومن توضأ ولم يذكر اسم الله عليه (٢) كان ظهوراً لأعضائه " (٣)

ولأنها عبادة ليس في آخرها نطق واجب فوجب أن لا يكون في ابتدائها نطق واجب كالصيام ولأنها طهارة فوجب أن لا يكون من شرطها التسمية كإزالة النجاسة .

(١) في س : (عليه السلام) .

(٢) (كان ظهوراً لجميع بدنه ، ومن توضأ ولم يذكر اسم الله عليه) ساقطة من م .

(٣) أخرجه الدار قطني والبيهقي من حديث ابن عمر ، وفيه أبو بكر الداهري قال البيهقي : والحديث ضعيف ، أبو بكر الداهري غير ثقة عند أهل العلم بالحديث .

وقال ابن حجر : هو متروك .

ورواه الدار قطني من حديث أبي هريرة بلفظ " من توضأ وذكر اسم الله تطهر جسده كله ، ومن توضأ ولم يذكر اسم الله لم يتطهر إلا موضع الوضوء " وفيه مرداس بن محمد ، ومحمد بن أبان .

قال العظيم آبادي : قال الذهبي : مرداس بن محمد بن عبد الله عن محمد ابن أبان الواسطي لا أعرفه وخبره منكرو في التسمية على الوضوء ، ومحمد بن أبان هو الواسطي محدث شهير روى عن مهدي بن ميمون وهشيم ، فيه مقال ، قال الأزدي : ليس بذاك وقال ابن حبان في الثقات ربما أخطأ .

ورواه الدار قطني والبيهقي من حديث ابن مسعود بزيادة " فإذا فرغ من طهوره فليشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله ، فإذا قال ذلك فتحت أبواب السماء " .

وفي رواية البيهقي " أبواب الرحمة " وفي إسناده هاشم السمسار وهو متروك .

انظر : سنن الدار قطني : كتاب الطهارة - باب التسمية على الوضوء ٧٣/١ - ٧٥ .

السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب التسمية على الوضوء ٤٤/١ - ٤٥ .

تلخيص الحبير ٧٦/١ ، نيل الأوطار ١٦٧/١ ، التعليق المفني ٧٤/١ .

• أي أعضاء الوضوء .

فأما استدلالهم بالحديث فضعيف الإسناد ، لأنه مروي ^(١) من طريقين —
واهيين ^(٢) .

أحدهما : [أبو ثفال] ^(٣) من [رباح بن عبد الرحمن] ^(٤) من جدته ^(٥) من أبيها ^(٦) ^(٧)

(١) في أ ، س : (روي) .

(٢) (واهيين) ساقطة من س ، وفي أ : (واهنين) .

(٣) في أ ، م (أبو ثفال) ، وفي س (أبو ثفال) ، وفي ح (أبو سمائل)
والصحيح ما أثبتته .

وهو شامة بن وائل بن حعين بن حمام أبو ثفال المري الشاعر .
روى عن أبي بكر رباح بن عبد الرحمن ، وعنه عبد الرحمن بن حرملة
الأسلمي ، وعبد العزيز الدراوردي وغيرهم ، قال البخاري في حديثه
نظر .

انظر : تهذيب الكمال ٤/٤١٠ ، تهذيب التهذيب ٣/٢٩ ، الثقات ٨/١٥٧ ، الجرح
والتعديل ٢/٤٦٧ ، الضعفاء للعقيلي ١/١٧٧ .

(٤) (رباح بن عبد الرحمن) ساقطة من أ ، م ، ح ، س .

انظر : هامش (٧) .

وهو رباح بن عبد الرحمن بن أبي سفيان بن حويطب ، قاضي المدينة ، روى عن جدته
عن أبيها وعن أبي هريرة وعنه إبراهيم بن سعد وأبو ثفال . . . وغيرهم —
قتل سنة ١٢٣ هـ .

انظر : تهذيب الكمال ٩/٤٥ ، تهذيب التهذيب ٣/٢٢٤ ، تقريب التهذيب ١/٢٤٢
الثقات ٦/٣٠٧ .

(٥) أسماء بنت سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل بن عمرو بن نفيل العدوية ، روى
حديثها أبو ثفال المري عن رباح عن جدته عن أبيها ، قال البيهقي جيدة
رباح هي أسماء بنت سعيد ، وقال ابن حبان في ترجمة أبي ثفال ابنة سعيد
ابن زيد ليس يدري ما اسمها .

انظر : الإصابة ٤/٢٢٢ تهذيب التهذيب ١٢/٣٩٨ ، الثقات ٨/١٥٨ .

(٦) سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل العدوي أبو الأمور أحد العشرة المبشرين
بالجنة ، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعنه ابنه هشام وقيس بن حازم
وعروة بن الزبير وغيرهم ، توفي بالعقيق سنة ٥٠ هـ وقيل ٥١ هـ .

انظر : الإصابة ٢/٤٤ ، الاستيعاب ٢/٢ ، تهذيب التهذيب ٤/٣٤ ، تقريب التهذيب
١/٢٩٦ .

(٧) الحديث بهذا الإسناد أخرجه الترمذي والبخاري وابن ماجه والعقيلي
والحاكم من طريق عبد الرحمن بن حرملة ، عن أبي ثفال عن رباح بن عبد
الرحمن بن أبي سفيان بن حويطب عن جدته عن أبيها قال : سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال الترمذي : " قال : محمد بن إسماعيل
أحسن شيء في هذا الباب حديث رباح بن عبد الرحمن " ، وروى الحاكم
في روايته حديثي جدتي أسماء بنت سعيد بن زيد بن عمرو أنها سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم فأسقط منه ذكر أبيها .

والثاني : يعقوب بن سلمة (١) عن أبيه (٢) من جده من أبي هريرة .
فقد (٣) قال أحمد بن حنبل : ليس في التسمية حديث ثبت . (٤)

ولو سلم لكان الجواب عنه من وجهين :

أحدهما : أن تحمل التسمية على النية وهو تأويل الأوزاعي . (٥)

والثاني : أنه محمول على نفي الكمال دون الإجزاء . (٦)

== وقال الدار قطني في العلل : اختلف فيه ، ورواه الدراوردي عن أبي ثفال
عن رباح عن ابن ثوبان مرسلًا .

ورواه صدقة مولى آل الزبير عن أبي ثفال عن أبي بكر بن حويطب مرسلًا .
قال ابن حجر : وأبو ثفال روى عنه جماعة ، وقال البخاري في حديثه نظر
وهذه عادته فيمن يضعفه .

وذكره ابن حبان في الثقات إلا أنه قال : لست بالمعتمد على ما تفرد به
فكانه لم يوثقه ، وأما رباح فمجهول ، قال ابن القطان : فالحديث ضعيف
جداً ، وقال البزار : أبو ثفال مشهور ورباح وجدته لنعلمهما رويًا إلا هذا
الحديث ، ولا حدث عن رباح إلا أبو ثفال فالخبر من جهة النقل لا يثبت .

انظر : سنن الترمذي : أبواب الطهارة - باب ما جاء في التسمية عند
الوضوء ٢٠/١ - ٢١ . سنن ابن ماجة : كتاب الطهارة - باب ما جاء في
التسمية في الوضوء ١٤٠/١ ، الضعفاء للعقيلي ١٧٧/١ ، تلخيص الحبير
٧٤/١ ، التعليق المغني ٧٤/١ .

(١) يعقوب بن سلمة ، وفي الكاشف بن أبي سلمة الليثي مولا هم ، حجازي .
روى عن أبيه عن أبي هريرة ، وعنه محمد بن موسى ، وأبو عقيل يحيى
ابن المتوكل .

قال ابن حجر : قال البخاري لا يعرف له سماع من أبيه ولا لأبيه — من
أبي هريرة .

انظر : التاريخ الكبير ٢٩٢/٨ ، تهذيب التهذيب ٣٨٨/١١ ، الكاشف ٢٥٤/٣ .
(٢) سلمة الليثي مولا هم روى عن أبي هريرة ، وروى عنه ابنه يعقوب بن سلمة
قال البخاري : لا يعرف لسلمة سماع من أبي هريرة ، ولا يعقوب من أبيه .
انظر : التاريخ الكبير ٧٦/٤ ، تهذيب الكمال ٣٣٢/١١ ، تقريب التهذيب
٣١٩/١ .

(٣) في م ، ح (وقد) .

(٤) قال الترمذي : قال أحمد بن حنبل : لا أعلم في هذا الباب حديثاً له
إسناد جيد .

انظر : سنن الترمذي ٢١/١ .

(٥) وحكاها النووي عن ربيعة والدارمي والقاضي حسين ، وقال الخطابي :
وتأوله جماعة من العلماء على النية وجعلوه ذكر القلب .

انظر : المجموع ٣٤٧/١ ، معالم السنن ٤٧/١ .

(٦) انظر : نيل الأوطار ١٦٨/١ .

وأما قياسهم على العلة فمنتقض بالطواف، ثم المعنى في العلة أنه
لما كان في آخرها نطق واجب كان في أولها نطق واجب وليس كذلك الوضوء .

فصل (١)

فإذا ثبت أن التسمية سنة، فهي سنة في الوضوء والغسل والتيمم مبتدئاً (٢)
بها على طهارته .

فإن نسيها في الابتداء قال الشافعي رضي الله عنه (٣) في القديم
يسمى (٤) إذا ذكرها في ابتداء الطهارة أو آخرها . (٥) (٦)

-
- (١) (فعل) ساقطة من س .
(٢) في أ : (مبتدئاً) ، وفي س : (مبتدئاً) .
(٣) (رضي الله عنه) ساقطة من أ س .
(٤) في أ س : (يقضي) .
(٥) (في القديم يسمى إذا ذكرها في ابتداء الطهارة أو آخرها) ساقطة من
أمل س ومصححه في الحاشية .
(٦) وقال في الأم " وأحب للرجل أن يسمى الله عز وجل في ابتداء وضوئه ، فإن
سها سعى متى ذكر وإن كان قبل أن يكمل الوضوء ، وإن ترك التسمية ناسياً
أو عامداً لم يفسد وضوئه إن شاء الله تعالى " .
انظر : الأم ٣١/١ .

٢ - مسائل

قال الشافعي رحمه الله (١) : ثم يفرغ الماء (٢) من إناقه على يديه فيغسلهما (٣) ثلاثاً (٤).

وهذا (٥) كما قال : غسل الكفين ثلاثاً قبل إدخالهما في (٦) الإناء سنة على كل متوضيء أو مغتسل وليس بواجب وهو قول الجمهور (٧).

وقال الحسن بن (٨) أبي الحسن البصري (٩) غسل الكفين ثلاثاً قبل إدخالهما في (١٠) الإناء واجب على من قام من النوم ، فإن غمسهما (١١) في الإناء قبل غسلهما نجس الماء سواء تيقن نجاسة كفية أم لا . (١٢)

-
- (١) في م ، ح : (وفي الله منه) وفي س ساقطة .
 (٢) في المختصر : (الماء) ساقطة .
 (٣) في أ ، س : (فيغسلهما) ، وفي المختصر (ويغسلهما) .
 (٤) انظر : مختصر المزني ٢ .
 (٥) في أ : (وهكذا) .
 (٦) (في) ساقطة من أ ، س .
 (٧) وعند الجمهور غسل الكفين سنة وإن تيقن طهرهما ، وهذا هو المشهور من مالك وروى عنه : أنه مستحب للشاك في طهارة يده .
 انظر : تحفة الفقهاء ١٢/١ ، فتح باب العناية ٣٢/١ ، منية المصلبي ٩/١ ، بداية المجتهد ٩/١ ، مقدمات ابن رشد ٥٥/١ ، دليل الرفاق ٤٠/١ ، التهذيب ٢٣٢ ب منهاج الطالبين ٤/١ ، فتح الوهاب ١٣/١ ، فتح الجواد ٤٠/١ ، المسائل الفقهية لابن كثير ٦٩/١ ، النبدع ١٠٨/١ .
 (٨) في س : (الحسن ابن الحسن) .
 (٩) انظر : حلية العلماء ١١٥/١ ، رحمة الأمة ١٥ ، المجموع ٣٥٠/١ ، المغني ٨١/١ ، نيل الأوطار ١٧١/١ ، دليل الرفاق ٥٨/١ .
 (١٠) (في) ساقطة من س .
 (١١) في أ ، م ، س : (فإن غمسهما) .
 (١٢) وحكى النووي هذا القول عن إسحاق بن راهويه ، ومحمد بن جرير الطبري ، وقال : وهو ضعيف جداً ، لأن الأصل طهارة الماء واليد فلا ينجس بالشك وقواعد الشرع متظاهرة على هذا .
 انظر : المجموع ٣٥٠/١ .

وقال داود (١) : غسلهما واجب لكن لا ينجس الماء بترك الغسل إلا أن يعلم نجاسة كفيه . (٢)

وقال أحمد بن حنبل (٣) : غسلهما واجب على كل من قام من نوم الليل دون النهار ، ولا ينجس الماء بترك الغسل (٤) ما لم يتيقن النجاسة .

واستدلوا جميعا بحديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً فإنه لا يدري أين باتت يده " (٥)

فحمله الحسن وداود على كل قائم من النوم (٦) لمعوم اللفظ .

وحمله أحمد على نوم الليل لقوله " فإنه لا يدري أين باتت يده " .
والبيات يكون في الليل دون النهار .

ودليلنا قوله تعالى : " إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ " (٧)
وقوله صلى الله عليه وسلم (٨) للأعرابي (٩) " توفاً كما أمرك الله ، اغسل وجهك وذراعيك " (١٠) (١١)
فلم يقدم في الآية والخبر على الوجه فرطاً .

() () وقال داود : غسلهما واجب لكن لا ينجس الماء بترك الغسل إلا أن يعلم نجاسة كفيه (ساقطة من آس .)
() انظر : المحلى ٢٠٦/١ - ٢٠٧ -
(٣) وهو إحدى الروايتين منه .
انظر : المسائل الفقهية ٦٩/١ ، المبدع ١٠٨/١ ، أخصر المختصرات ٢٧/١ ، الإفصاح ٧١/١

(٤) في أ : (بترك الماء الغسل) .

(٥) سبق تخريجه ص ٣٦٩ .

(٦) في س : (من نوم) .

(٧) سورة المائدة ، آية (٦) .

(٨) (وسلم) ساقطة من أ ، وفي س : (عليه السلام) .

(٩) (للأعرابي) ساقطة من أ .

(١٠) (وذراعيك) ساقطة من م ، ح .

(١١) سبق تخريجه ص ٣٢٧

ولأن ما لم يلزمه (١) غسله في وضوئه (٢) من غير النوم لا يلزمه غسله في وضوئه (٣)
من النوم ، أملة سائر الجسد .

ولأنها طهارة عن حدث فوجب أن لا يلزم (٤) تكرار بعض الأعضاء فيها كالتيميم
فأما الجواب عن الخبر فهو أن ما ذكره (٥) فيه من التعليل دليل (٦) على حملته
على الاستحباب دون الإيجاب ، لأنه أمر بغسل اليد خوف النجاسة وهو قوله " فإنه
لا يدري أين باتت يده " لأن القوم كانوا يستعملون الأحجار فينامون (٧) فيفرقون
فربما (٨) حملت أيديهم في موضع النجاسة فنجست .

وهذا متوهم وتنجيسها شك ، وما وقع الشك في تنجيسه لم يجب غسله وإنما
يستحب .

وقد روي أن قيساً (٩) الأشجعي (١٠) قال لأبي هريرة : فكيف بنا إذا أتينا
مهراسكم (١١) فقال : أعوذ بالله من شرك (١٢) يا قيس (١٣) .

- (١) في م ، ح : (يلزم) .
(٢) ، (٣) في ح ، أ ، س : (وضوء) .
(٤) في أ (أن لا يلزم) وفي س غير منقوطة (أن لا يلزم) .
(٥) في م ، ح : (ما ذكر فيه) .
(٦) في م ، ح : (دليلنا) .
(٧) في م ، ح : (وينامون) .
(٨) في م ، ح : (وربما) .
(٩) (قيساً) ساقطة من أ ، س .
(١٠) قيس بن رافع القيسي الأشجعي ، أبو رافع ويقال : أبو عمرو المصري مدني
الأمل ذكره ابن حبان في الثقات .
أنظر : التاريخ الكبير ١٥٢/٧ ، الثقات ٣١٥/٥ .
(١١) المهراس : حجر مستطيل منقور ، فخم لا يقله الرجال ولا يحركونه لشقله ، يسع ماء
كثيراً ويتطهر منه الناس شبيه بالهاون الذي يهرس فيه .
انظر : هرس - الفائق ٢٣/٢ ، غريب الحديث للهروي (ط دار الكتب) ٢٧٤/٢ ،
غريب الحديث لابن الجوزي ٤٩٦/٢ ، لسان العرب ٢٤٨/٦ .
(١٢) في م ، ح : (شك) .
(١٣) أخرجه أحمد وأبو عبيد عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم : " إذا استيقظ أحدكم من نومه فليفرغ على يديه من إناءه ثلاث مرات
فإنه لا يدري أين باتت يده " فقال قيس الأشجعي : يا أبا هريرة فكيف إذا جاء
مهراسكم قال : أعوذ بالله من شرك يا قيس ، واللفظ لأحمد .

ولو كان غسل اليدين واجباً على من أراد إدخالهما في الإناء لوجب على من
لم يدخلهما في الإناء .

فصل (١)

فإذا ثبت أن غسل كفيه ثلاثاً سنة ، فهو سنة على كل متوفي سواء (٢) قام
من نوم أو لم يقم ، لكن (٣) إن (٤) قام من نوم فالسنة والمحيح (٥) أن يغسلهما
ثلاثاً قبل إدخالهما في (٦) الإناء .

فإن لم يقم من نوم ، فقد قال أبو حامد الإسفرايني رحمه الله (٧) : إن شاء
أدخلهما في الإناء قبل غسلهما ، وإن شاء غسلهما قبل إدخالهما . (٨)

== وعند أبي عبيد : فقال له : قين الأشجعي . وأظنه تحريفاً .
انظر : مسند الإمام أحمد ٢/٢٨٢ ، غريب الحديث للهيروني ٢/٢٧٤ (ط دار الكتب)

- (١) (فعل) ساقطة من س .
- (٢) (سواء) ساقطة من أ ، س .
- (٣) في م ، ح : (لكنه) .
- (٤) في م ، ح : (إذا) .
- (٥) (والمحيح) ساقطة من م ، ح .
- (٦) (في) ساقطة من أ ، م .
- (٧) وبهذا الوجه قطع الشيرازي ، والقاضي أبو الطيب ، والبندنجي ، والمعامللي
وابن الصباغ والمتولي والبغوي ... وآخرون . هذا إن تيقن طهارتهما ولم
يقم من نوم ومححه النووي والرافعي .
- واختار الماوردي وإمام الحرمين استحباب غسلهما إن تيقن طهارتهما ولم
يقم من نوم وكرها إدخالهما قبل غسلهما .
- انظر : المذهب ١/٢٢ ، تنمة الإبانة ل ٢٦ أ ، التهذيب ل ٢٤ أ ، المقنع ل ١٣ ،
المطلب العالي ل ٢٩٥ ب ، الوسيط ١/٢٧٩ ، فتح العزيز ١/٢٩٤ - ٢٩٥ ، روضة
الطالبين ١/٥٨ .

(٨) (قبل غسلهما ، وإن شاء غسلهما قبل إدخالهما) ساقطة من م ، ح .

قال (١) : لأن القائم من النوم شك في نجاستهما وغير القائم من النوم (٢)
مستيقن (٣) لطهارتهما . (٤)

والمحيح من المذهب وعليه (٥) الجمهور من أصحابنا أنهما سواء ، فيمن (٦)
قام من النوم أو لم يقم أن (٧) لا يغمس يده في الإناء حتى يغسلهما (٨) ، لأنهما (٩)
لما استويا في سنة (١٠) الغسل ، وإن ورد النص في القائم من النوم استويا (١١)
في تقديم (١٢) الغسل على الغمس .

فعلى هذا لو غمس المتوفي يده في الإناء قبل غسلهما ، فإن تيقن
طهارتهما أو شك فيه فالماء طاهر ، لأن الأصل فيه الطهارة .
وإن تيقن نجاسة يده فهي نجاسة وردت على ماء قليل فيكون نجساً .

-
- (١) (قال) ساقطة من م ، ح .
(٢) في م ، ح : (من نوم) .
(٣) في م ، ح : (متيقن) .
(٤) في س : (طهارتهما) .
(٥) في س : (وما عليه) .
(٦) في م : (فيهما) وفي ح : (فيما) .
(٧) (أن) ساقطة من م ، وفي ح : (لأن) .
(٨) في ح : (يغسلها) .
(٩) في م ، ح : (لأنه) .
(١٠) (سنة) ساقطة من أصل ح ومثبتة في الحاشية .
(١١) في م ، ح : (فاستويا) .
(١٢) (تقديم) ساقطة من أصل ح ومثبتة في الحاشية .

٣ - مسائل

قال الشافعي رحمه الله (١) : ثم يدخل يده اليمنى في الإناء فيغرف غرفة
لغيه وأنفه ويتعمض ويستنشق ثلاثاً ، ويبلغ خياشيمه الماء (٢) إلا أن يكون
مائعاً فيرفق (٣) .

اعلم أن الكلام في المضمضة والاستنشاق يشتمل على فعلين (٤) :

أحدهما : في أمل المضمضة والاستنشاق (٥) هل هو واجب أو سنة .

والثاني : في صفته وكيفيته .

فأما الفعل الأول : في أمل المضمضة والاستنشاق فقد اختلف الناس فيه
على أربعة مذاهب :

أحدها : وهو مذهب الشافعي (٦) رضي الله عنه (٧) ، ومالك (٨) .

أنهما سنتان في الطهارة المعفري التي هي الوضوء (٩) ، وفي الطهارة الكبرى
التي هي الغسل (١٠) .

-
- (١) في م ، ح (رضي الله عنه) ، وفي س ساقطة .
(٢) في أ ، س : (ويبلغ الماء خياشيمه) .
(٣) انظر : مختصر المزني ٢ .
(٤) في م ، ح (أن الكلام في المضمضة والاستنشاق في فعلين) .
(٥) (في أمل المضمضة والاستنشاق) ساقطة من م ، ح .
(٦) انظر : الأم ٢٤/١ ، الوسيط ٢٨٠/١ ، مختصر خلافات البيهقي ٢٦٧/١ ، منهاج
الطالبين ٤ ، ٥ ، نهاية المحتاج ٢٠٨/١ .
(٧) (رضي الله عنه) ، ساقطة من أ ، س .
(٨) انظر : مختصر خليل ١٤ ، ١٨ ، الكافي لابن عبد البر ١٢٠/١ ، ١٧٢ ، الخواكـ
الدواني ١٥٧/١ ، ١٧١ .
(٩) (في الطهارة المعفري التي هي الوضوء) ساقطة من م ، ح .
(١٠) وهذا مذهب الحسن البصري ، والزهري ، وقتادة ، وربيعه ، والحكم بن عتيبة
ومحمد بن جرير الطبري ، ويحيى بن سعيد الأنصاري ، والأوزاعي ، والليث ورواية
عن مطاء ، وأحمد .
انظر : المدونة ١٥/١ ، حلية العلماء ١١٦/١ ، المغني ١٠٢/١ ، المجموع ٣٦٢/١ ،
البنية ٢٥٠/١ ، نيل الأوطار ١٧٣/١ .

والمذهب الثاني : وهو مذهب عطاء (١) وابن أبي ليلى وإسحاق (٢) أنهما واجبتان (٣)
في الطهارة الكبرى والمغرى جميعاً (٤)

والمذهب الثالث : وهو قول (٥) أحمد (٦) وداود (٧) وأبي ثور (٨).

أن الاستنشاق واجب في الطهارتين (٩) المغرى والكبرى والمغففة سنة
فيهما .

والمذهب الرابع : وهو قول (١٠) أبي حنيفة ومالك (١١) وسفيان

-
- (١) أبو محمد عطاء بن أبي رباح أسلم بن عفوان ، من كبار التابعين والفقهاء ،
سمع العبادلة الأربعة ، وبعض الصحابة ، وروى عنه جماعات من التابعين ،
ولد باليمن ونشأ بمكة فكان مفتي أهلها ومحدثهم وتوفي فيها ، قال فسي
المراسيل : قال أحمد بن حنبل : رأى ابن عمر ولم يسمع منه . ولد سنة
٢٧ هـ وتوفي سنة ١١٤ هـ ، وقيل ١١٥ هـ .
- انظر: البداية والنهاية ٢٠٦/٩ ، تذكرة الحفاظ ٩٨/١ ، المراسيل ١٥٤ ، معرفة
الثقات ١٣٥/٢ ، وفيات الأعيان ٢٦١/٣ .
- (٢) وهذا المذهب إحدى الروايتين عن عطاء ، ومذهب حماد بن سليمان والمشهور
من أحمد وجماعة من أصحاب داود .
- انظر: المجموع ٣٦٣/١ ، بداية المجتهد ١٠/١ ، مسائل الإمام أحمد برواية ابن
هاني ١٦/١ ، الإقناع ٢٧/١ ، التنقيح المشيع ٣٩ ، دليل الرفاق ٥٨/١ .
- (٣) في أ (واجبان) .
- (٤) (جميعاً) ساقطة من أ .
- (٥) في أ ، س : (وهو مذهب) .
- (٦) انظر: المغني ١٠٢/١ ، الكافي ٢٦/١ ، المسائل الفقهية ٧٠/١ ، الإنصاف ١٥٢/١ .
- (٧) انظر: المحلى ٥٠/٢ .
- (٨) وبهذا المذهب قال أبو عبيد وابن المنذر .
- انظر: الأوسط ٣٧٩/١ ، التمهيد ٢٥/٤ ، حلية العلماء ١١٦/١ ، بداية المجتهد ١٠/١ ،
البنية ٢٥١/١ ، دليل الرفاق ٥٨/١ .
- (٩) في أ ، س : (في الطهارة من) .
- (١٠) في س : (وهو مذهب) .
- (١١) انظر: الأصل ٤١/١ ، تحفة الفقهاء ١٢/١ ، ٢٩ ، وقوس المسائل للزمخشري ١٠٥/١ .

الشوري (١) (٢).

- أنهما واجبتان (٣) في الطهارة الكبرى مستونتان في الطهارة المعرى .
 واستدل من أوجبهما (٤) في الطهارتين بفعل (٥) رسول الله صلى الله عليه وسلم (٦) لهما (٧) وفعله بيان .
 واستدل من أوجب الاستنشاق فيهما دون المضمضة بحديث أبي هريرة
 أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : "من توفأ فليجعل في أنفه ماء ثم لينثر (٨) " (٩)

-
- (١) في س : (وسفيان الشوري ومحمد) .
 (٢) وهذا المذهب رواية من الإمام أحمد .
 انظر : المغني ١/١٠٢ ، الإنصاف ١/١٥٢ ، الكافي ١/٢٦ ، حلية العلماء ١/١١٦ ،
 المجموع ١/٣٦٣ ، الأوسط ١/٣٧٩ ، التمهيد ٤/٣٤ .
 (٣) في س : (أنهما واجبان) .
 (٤) في م ، ح : (أوجبهما) .
 (٥) في م : (بغسل) .
 (٦) (وسلم) ساقطة من أ .
 (٧) (لهما) ساقطة من م ، ح .
 (٨) الاستنشاق : طرح المأم والأذى من الأنف بعد الاستنشاق .
 قال النووي : هذا هو المشهور الذي عليه الجمهور من أهل الحديث ، واللغة ،
 والفقه .
 وقال ابن قتيبة : هو الاستنشاق ، والمواب الأول .
 وقال في اللسان : استنشق الإنسان : استنشق الماء ثم استخرج ذلك بنفس الأنف
 انظر : أنيس الفقهاء ٥٤ ، تهذيب الأسماء واللغات ٣/١٥٩ ، المجموع ١/٣٥٣ ، غريب
 الحديث لابن قتيبة ٢/٣٦١ .
 - نثر - لسان العرب ٥/١٩١ .
 (٦) أخرجه مالك والبخاري وأبو داود عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي
 هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " إذا توفأ أحدكم فليجعل في أنفه
 ماء ثم لينثر " وأخرجه مسلم عن سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن
 أبي هريرة : " وإذا توفأ أحدكم فليجعل في أنفه ماء ثم لينثر " .
 انظر : الموطأ ، كتاب الطهارة - باب العمل في الوضوء ١/١٩ ، صحيح البخاري :
 كتاب الوضوء - باب الاستجمار وقرأ ١/٥٢ ، صحيح مسلم : كتاب الطهارة - باب
 الإيتار في الاستنشاق والاستجمار ١/٢١٢ ، سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب
 في الاستنشاق ١/٣٥ .

وبحديث (١) مامم (٢) بن لقيط بن صبرة عن أبيه (٣) قال : قلت يا رسول الله (٤) أخبرني عن الوضوء . قال : " اسبغ (٥) الوضوء ، وظل (٦) بين الأصابع وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً . (٧)

(١) في أ ، م (وحديث) .

(٢) مامم بن لقيط بن صبرة العقيلي حجازي ، قال البخاري : هو ابن أبي رزين العقيلي ، وقيل هو غيره ، روى عن أبيه لقيط بن صبرة وأحد بني المنتفق ومنه أبو هاشم إسماعيل بن كثير المكي ، وثقه النسائي ، وذكره ابن حبان في الثقات ، له في الصحيحين حديث واحد في المبالغة والاستنشاق . انظر : التاريخ الكبير ٩/٤٩٣ ، تهذيب التهذيب ٥/٥٦ ، الثقات ٥/٢٣٤ ، الكاشف ٢/٤٧ ، مشاهير علماء الأمصار ١٢٤ .

(٣) لقيط بن صبرة بن مامم بن صبرة بن عبد الله بن المنتفق بن مامم بن عقيل أبو رزين العقيلي وقيل هو لقيط بن مامم بن صبرة ، قال ابن عبد البر : وقد قيل أن لقيط بن مامم غير لقيط بن صبرة وليس بشي . روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ومنه ابنه مامم بن لقيط وابن أخيه وكيع بن ميسرة وغيرهم .

انظر : التاريخ الكبير ٧/٢٤٨ ، تهذيب التهذيب ٨/٤٥٦ ، تقريب التهذيب ٢/١٣٨ ، طبقات خليفة ٢٨٥ .

(٤) في م : (قلت لرسول الله) .

(٥) الاسباغ في الوضوء : المبالغة فيه وإتمامه .

انظر : - سبغ - لسان العرب ٨/٤٣٣ .

(٦) التخليل : تفريق شعر اللحية وأصابع اليدين والرجلين في الوضوء ، وأمله من إدخال الشيء في خلال الشيء وهو وسطه .

انظر : - خلل - لسان العرب ١١/٢١٤ .

(٧) أخرجه الشافعي ، وأبو داود ، والترمذي ، والنسائي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والبيهقي من طريق إسماعيل بن كثير المكي عن مامم بن لقيط بن صبرة مطولاً ومختصراً ، قال الخلال عن أبي داود عن أحمد : مامم لم يسمع عنه بكثير رواية .

ويقال لم يرو عنه غير إسماعيل وليس بشي لأنه روى عنه غيره .

قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح ، وكذا صححه ابن القطان ، وحسنه البغوي . وقال الحاكم : صحيح ولم يخرجاه .

انظر : ترتيب مسند الشافعي ١/٣٣ ، سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب في الاستنشاق ١/٣٦ . سنن الترمذي : أبواب العموم - باب ما جاء في كراهية مبالغة الاستنشاق للمامم ٢/١٤٢ ، سنن النسائي : كتاب الطهارة - المبالغة في

واستدل أبو حنيفة على إيجابيهما في الطهارة الكبرى :

برواية مالك بن دينار^(١) عن ابن^(٢) سيرين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه . قال : " تحت كل شعرة جنابة فبلوا الشعر وأنقروا البشرة^{(٣)(٤)} " .

قال : وفي الأنف شعر ، وفي الفم بشرة .

= الاستنشااق ٦٦/١ ، صحيح ابن خزيمة : كتاب الوضوء باب الأمر بالمبالغة في الاستنشااق ٧٨/١ ، صحيح ابن حبان : باب فرض الوضوء - ذكر الأمر بتخلييل الأصابع في الوضوء ٢٩٨/٢ ، المستدرق : كتاب الطهارة - الأمر بالسباغ الوضوء وتخلييل الأصابع ٣٦/١ ، ٣٧ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب تخلييل الأصابع ٧٦/١ ، مصابيح السنة ٢٠٦/١ ، تلخيص الحبير ٨١/١ .

(١) مالك بن دينار السامي الناجي مولاهم أبو يحيى البصري الزاهد ، كان أبوه من سبي سجستان ، وقيل من كابل ، كان مالك علم الأبرار معدوداً ، في ثقات التابعين ومن أعيان كتبة المصاحف ، قال النسائي : ثقة ، وقال ابن سعد : كان ثقة قليل الحديث وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال الأزدي : يعرف وينكر . روى عن أنس بن مالك ، والأحنف وشهر بن حوشب . وغيرهم ، وروى عنه أخوه عثمان وأبان بن يزيد العطار . وآخرون ، اختلف في سنة وفاته قال السري بن يحيى مات سنة ١٢٧ هـ ، وقال غيره مات سنة ١٢٣ هـ ، وقل خليفة بن خياط مات سنة ١٣٠ هـ وقال ابن حبان : الصحيح أنه مات قبل الطاعون ، وكان الطاعون سنة ١٣١ هـ . انظر : تهذيب التهذيب ١٥/١٠ ، تاريخ خليفة ٢١٦ ، خلاصة تهذيب التهذيب ٤/٣ ، طبقات ابن سعد ٢٤٣/٧ ، ميزان الاعتدال ٤٢٦/٣ .

(٢) في س : (بن سيرين) .

(٣) في أ : (البشر) .

(٤) أخرجه أبو داود ، وابن ماجه ، والترمذي ، والبيهقي ، واللفظ له .

ومدار الحديث على الحارث بن وجيه وهو ضعيف جداً ، قال أبو داود : الحارث بن وجيه حديثه منكر وهو ضعيف ، وقال الترمذي : غريب لا نعرفه إلا من حديثه وهو شيخ ليس بذاك ، وقال الدارقطني في العلل : إنما يروي هذا عن مالك بن دينار عن الحسن مرسل .

وقال الشافعي : هذا الحديث ليس بثابت ، وقال البيهقي الحارث بن وجيه تكلموا فيه .

وقال ابن أبي حاتم : قال أبي هذا حديث منكر والحارث ضعيف الحديث ، وضعفه البغوي .

انظر : سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب الغسل من الجنابة ٦٥/١ ، سنن ابن

ماجه : كتاب الطهارة وسننها - باب تحت كل شعرة جنابة ١٩٦/١ ، سنن الترمذي : =

وبما رواه يوسف بن أسباط (١) عن سفيان بن (٢) سعيد (٣) عن خالد الحذاء (٤)
عن ابن سيرين عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل المغمضة والاستنشاق
للجنب ثلاثاً فريضة (٥)

== أبواب الطهارة - باب ما جاء أن تحت كل شعرة جنابة ٧١/١، السنن الكبرى :
كتاب الطهارة - باب تخليل أصول الشعر بالماء وإيماله إلى البشرة، وباب
فرض الغسل ١٧٥/١، ١٧٩، مصابيح السنة : كتاب الطهارة - باب الغسل ٢١٦/١ ،
مسند الفردوس ٦٤/٢، تلخيص الحبير ١٤٢/١، ملل الحديث ٢٩/١، الكامل لابن
عدي ٦١١/٢، الفعلاء للعقيلي ٢١٦/١.

(١) يوسف بن أسباط الشيباني أبو محمد الزاهد الواعظ ، روى عن مُكَلِّ بن خليفة ،
وسفيان الثوري وعنه المسيب بن واثق وعبد الله بن خبيق الأنطاكي .
وثقه يحيى بن معين ، وقال أبو حاتم : لا يحتج به ، وقال البخاري : كان قد
دفن كتبه فكان لا يجي به حديثه كما ينبغي .

انظر: التاريخ الكبير ٣٨٥/٨، تاريخ ابن معين ٦٨٤/٢، تاريخ الدارمي عن ابن
معين ٢٢٨ ، الجرح والتعديل ٢١٨/٩ ، الفعلاء للعقيلي ٤٥٤/٤ ، الكامل لابن
عدي ٢٦٤١/٧ ، ميزان الاعتدال ٤٦٢/٤ ، معرفة الثقات ٣٧٤/٢ ، مشاهير علماء
الأعمار ١٨٦ .

(٢) في س : (عن) .

(٣) سفيان بن سعيد الثوري تقدمت ترجمته .

(٤) في ج : (الحذاء) .

وهو خالد بن مهران الحذاء مولى قریش ، ويقال مولى ابن عامر ، يكنى أبا
المنازل كان من المواظبين على العبادة والعلم ، لم يكن بحذاء وإنما نسب
إلى الحذاءين لأنه كان يجلس إليهم ، اختلف في سنة وفاته قيل سنة احدى
أو اثنتين أو ثلاث وأربعين ومائة .

انظر: تذكرة الحفاظ ١٤٩/١، الجرح والتعديل ٣٥٢/٣، سير أعلام النبلاء ١٩٠/٦ ،
طبقات الحفاظ ٧١ ، طبقات خليفة ٢١٨ ، مشاهير علماء الأعمار ١٥٣ .

(٥) رواه الدارقطني في سننه من حديث بركة بن محمد الحلبي عن يوسف بن أسباط
عن سفيان بن سعيد عن خالد الحذاء عن ابن سيرين عن أبي هريرة .

قال الدارقطني : هذا باطل ، ولم يحدث به إلا بركة ، وبركة هذا يقع الحديث
والصواب حديث وكيع عن سفيان عن خالد الحذاء عن ابن سيرين قال : سن رسول
الله صلى الله عليه وسلم الاستنشاق في الجنابة ثلاثاً .

قال الزيلعي : وقال البيهقي في المعرفة ، هذا الحديث وهم ، وإنما يروى
هذا عن محمد بن سيرين ، رواه الثقات عن سفيان الثوري عن خالد الحذاء عن
ابن سيرين مرسلًا فأسنده بركة الحلبي عن أبي هريرة وغير لفظه .

وذكره السيوطي ، والملائي القاري في الأحاديث الموضوعة .

انظر: سنن الدارقطني : كتاب الطهارة - باب ما روي في المغمضة والاستنشاق في
غسل الجنابة ١١٥/١ ، نصب الراية ٧٨/١ ، اللآلئ المصنوعة ٧/٢ ، الأسرار المرفوعة ٢١٢ .

الممنوع في معرفة الحديث الموضوع ١٧١ .

قال : ولأنه عفو سن (١) غسله في الطهارة العفوى ، فافتى أن يكون (٢) غسله في الطهارة الكبرى واجباً كالأذنين .

ولأن كل محل من البدن وجب تطهيره من النجاسة (٣) وجب تطهيره مسـ الجنبانة كالشرة التي (٤) تحت شعر الوجه .

قال : ولأن الظم والأنف في معنى ظاهر البدن من وجهين :

أحدهما : أن اتصال (٥) الماء إليهما لا يشق .

والثاني : أن حصول الطعام فيهما لا يخطر (٦) .

فوجب أن يكون اتصال (٧) الماء إليهما واجباً كظاهر البدن . (٨)

قال : ولأن اللسان يلحقه حكم الجنبانة في المنع من قراءة القرآن فوجب أن يلحقه حكم الجنبانة في التطهير بالماء . (٩)

والدليل على أن ذلك سنة وهو دليل على الجماعة : (١٠)

قوله تعالى (١١) : " وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا " (١٢) .

فكان الغسل وحده . فاية الحكم .

وروي عن أم سلمة أنها قالت : يارسول الله ، إني امرأة أشد غفر (١٣) رأسي

(١) في م ، ح (من) .

(٢) في أ : (أن يكون يجب) ، في م ، ح : (أن يجب غسله في الطهارة الكبرى كالأذنين) .

(٣) (وجب تطهيره من النجاسة) ساقطة من م .

(٤) (التي) ساقطة من س .

(٥) في م : (اتصال) ، وفي آ ح غير منقوطة (اتصال) .

(٦) في ح : (لا يخطر) .

(٧) في آ ، م ، ح : (اتصال) .

(٨) في م ، ح ، : (فوجب أن يكونا في اتصال الماء إليهما كظاهر البدن) ، وفي س

(كطهارة البدن) .

(٩) انظر أدلة الحنفية : البناية ٢٥٤/١ - ٢٥٥ ، رؤوس المسائل ١٠٥/١ ، البحر الرائق ٤٨/١

(١٠) في م ، ح (وهو دليل على الجنبانة) .

(١١) في س : (تعال) .

(١٢) سورة النساء آية (٤٣) .

(١٣) في آ س : (شعر) ، وفي ح (ظفر) .

والغفر : فتل الشعر وإدخال بعضه في بعض .

انظر : معالم السنن ٨١/١ .

أفانقضه (١) للغسل من الجنابة فقال (٢): " لا ، إنما يكفيك أن تحثي (٣) على رأسك ثلاث حثيات من ماء ثم تليفي عليك الماء (٤) فإذا أنت قد طهرت " (٥).

فكان منه دليلان :

أحدهما : أنه علق (٦) الاكتفاء بالإفافة.

والثاني : قوله بعد ذلك " فإذا أنت قد طهرت ".

وروى جبير بن مطعم (٧) قال : تذاكرنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم (٨)

(١) في م ، ج ، س : (أفانقضه) .

(٢) في م ، ج : (قال) .

(٣) أصل الحثو : صب التراب ، والمراد هنا ثلاث غرفات ، على التشبيهة .

انظر : - حثا - لسان العرب ١٤/١٦٤ ، هامش صحيح مسلم ١/٢٥٩ .

(٤) (الماء) ساقطة من م .

(٥) أخرجه الشافعي ، وأحمد ، ومسلم ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والترمذي ، وأبو

هوانة ، والبيهقي ، واللفظ لأبي هوانة .

انظر : ترتيب مسند الشافعي ١/٤٠ ، مسند الإمام أحمد ٦/٢٨٩ ، ٣١٥ ، صحيح مسلم

كتاب الحيض - باب حكم ففائر المغتسلة ١/٢٥٩ ، سنن أبي داود : كتاب الطهارة

- باب في المرأة هل تنقضي شعرها عند الغسل ١/٦٥ ، سنن ابن ماجه : كتاب

الطهارة وسننها - باب ما جاء في غسل النساء من الجنابة ١/١٩٨ ، سنن الترمذي :

أبواب الطهارة - باب هل تنقضي المرأة شعرها عند الغسل ١/٧١ ، سنن النسائي :

كتاب الطهارة باب ذكر ترك المرأة نقض ففر رأسها عند اغتسالها من الجنابة

١/١٣١ ، مسند أبي هوانة : كتاب الطهارة - باب إباحة ترك نقض ففر الرأس فسي

الغسل من الجنابة ١/٣٠١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب الدليل على

دخول الوضوء في الغسل وسقوط فرض المضمضة والاستنشاق ١/١٧٨ .

(٦) في م ، ج : (على الاكتفاء) .

(٧) جبير بن مطعم بن عدي بن نوفل بن عبد مناف القرشي النوقلي أبو محمد ، وقبيل

أبو عدي قدم على النبي صلى الله عليه وسلم في فداء أسارى بدر ثم أسلم بعد ذلك

عام خيبر ، وقيل يوم فتح ، قال الزبير : كان يؤخذ عنه النسب .

اختلف في سنة وفاته قيل سنة ٥٩ هـ ، وقيل سنة ٥٨ هـ ، وقيل سنة ٥٦ هـ .

انظر : أسد الغابة ١/٢٢٣ ، الاستيعاب ١/٢٢٢ ، تهذيب التهذيب ٢/٦٤ ، التبيين في

أنساب القرشيين ٢٠٩ ، جمهرة أنساب العرب ١١٦ ، العقد الثمين ٣/٤٠٨ ، مرآة الجنان

١/١٦٢ .

(٨) (وسلم) ساقطة من أ .

غسل الجنابة فقال : "أما أنا فأحشي على رأسي ثلاث حشيات^(١) فإذا أنا^(٢) قد
طهرت"^(٣)

ومن^(٤) طريق المعنى : أنها طهارة عن حدث فوجب أن لا تستحق^(٥) فيها المضمضة
والاستنشاق كالوضوء^(٦).

ولأنه غسل واجب فوجب أن لا يجب^(٧) [فيه]^(٨) المضمضة والاستنشاق^(٩)
كغسل الميت^(١٠).

(١) في آ ح : (حشيات من ماء) .

(٢) في آ (نني) .

(٣) أخرج نحوه أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود وابن ماجه والنسائي والبيهقي .
ولفظ البخاري : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "أما أنا فأحشي على
رأسي ثلاثاً" .

ولفظ مسلم : عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه ذكر عنده الغسل من الجنابة
فقال : "أما أنا فأفرغ على رأسي ثلاثاً" .

قال ابن حجر: قوله : "فإذا أنا قد طهرت" لا أصل له من حديث صحيح ولا ضعيف
نعم وقع هذا من حديث أم سلمة في سؤالها للنبي صلى الله عليه وسلم عن نقض
الرأس لغسل الجنابة . فقال لها : "إنما يكفيك أن تحشي
على رأسك ثلاث حشيات ثم تفيض على رأسك الماء
فإذا أنت قد طهرت" .

انظر: مسند الإمام أحمد ٨١/٤، صحيح البخاري: كتاب الطهارة - باب من أفاض
على رأسه ثلاثاً ٧٣/١، صحيح مسلم: كتاب الحيض - باب استحباب إفاضة الماء
على الرأس وغيره ثلاثاً ٢٥٨/١، ٢٥٩، سنن أبي داود: كتاب الطهارة - باب
الغسل من الجنابة ٦٢/١، سنن ابن ماجه: كتاب الطهارة وسننها - باب الغسل
من الجنابة ١٩٠/١، سنن النسائي: كتاب الطهارة - باب ذكر ما يكفي الجنب
من إفاضة الماء على رأسه ١٣٥/١، السنن الكبرى: باب سنة التكرار في صب
الماء على الرأس ١٧٦/١، باب الدليل على دخول الوضوء في الغسل وسقوط
فرض المضمضة والاستنشاق ١٧٧/١، تلخيص الحبير ٥٩/١ .

(٤) (ومن) ساقطة من آ ، س .

(٥) في م ، ح : (أن لا يستحق) .

(٦) في م ، ح : (كغسل الميت) .

(٧) في س : (أن لا يستحق) .

(٨) في آ س : (فيها) .

(٩) (والاستنشاق) ساقطة من س .

(١٠) (ولا نه غسل واجب فوجب أن لا يجب فيه المضمضة والاستنشاق كغسل الميت) ساقطة
من م ، ح .

ولأن مالا يجب غسله من الميت^(١)، لم يجب غسله من الجنب كالعينين.

وأما ^(٢)الجواب من استدلاله ^(٣)بقوله: "تحت كل شعرة جنابة".

فهو أن هذا الحديث ضعيف؛ لأنه ^(٤)رواية الحارث بن وجيه ^(٥)من مالك بن دينار وكان الحارث ضعيفاً، ولو صح لكان محمولاً على ما ظهر ^(٦)من الشعر والبشرة ^(٧)بدليل أن شعر العين لا يجب غسله.

وأما ^(٨)الجواب من رواية أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل المضمضة والاستنشاق للجنب ثلاثاً فريضة ^(٩)فرواية بركة بن محمد الحلبي ^(١٠)ومن

(١) (لا يجب غسله من الميت) ساقطة من م.

(٢) في م، ح: (فأما).

(٣) في أ: (استدلّاهم)، وفي س ساقطة.

(٤) في أ، ح: (لأن).

(٥) في س: (وجيه).

وهو الحارث بن وجيه الراسبي أبو محمد البصري، روى عن مالك بن دينار، ومنه يزيد بن الحباب، وأبو كامل الجعدي، وجماعة، قال ابن معين: ليس بشيء. وقال البخاري: في حديثه بعض المناكير، وكذا قال أبو حاتم، وزاد فعيّف الحديث وضعفه كثيرون.

انظر: التاريخ الكبير ٢/٢٨٤، تاريخ ابن معين ٢/٩٥، تهذيب التهذيب ٢/١٦٢، الفعفاء للمعقيلي ١/٢١٦، الكاشف ١/١٤١، الكامل لابن عدي ٢/٦١١.

(٦) في س: (ما ظهر).

(٧) في أ، م، ح: (والبشر).

(٨) في م، ح: (فأما).

(٩) (فريضة) ساقطة من م، ح.

(١٠) في م، ح: (الحلي).

وبركة بن محمد الحلبي عن يوسف بن أسباط، والوليد بن مسلم متهم بالكذب قال ابن حبان: حدثونا عنه أنه كان يبرق الحديث وربما قلبه، وقال ابن عدي: سائر أحاديثه باطلة، وقال الدارقطني: بركة يقع الحديث، وفي المغني: معروف بالكذب.

انظر: ميزان الاعتدال ١/٣٠٣، المغني في الفعفاء ١/١٠٢، الكامل لابن عدي ٢/٤٧٩.

يوسف بن أسباط ، وكان بركة مشهوراً بوضع الحديث . (١)

على أنه يحمل (٢) على الاستحباب ويكون قوله "فريضة" يعني تقديراً (٣) إلا تراه جعل ذلك ثلاثاً ، والثاني والثالث مستحبان (٤) وليس (٥) بفرض .

وأما (٦) الجواب من قولهم : إن (٧) (٨) ما كان مسنوناً في الطهارة العفري كان مفروضاً (٩) في الطهارة الكبرى ، فمنتقضى (١٠) بالمبالغة في الاستنشاق وبالتكرار . (١١)

وأما الجواب عن قولهم : إن (١٢) كل محل وجب (١٣) تطهيره من النجاسة وجب تطهيره من الجنابة فهو منتقضى (١٤) بداخل العينين ؛ لأن فسله من النجاسة واجب ومن الجنابة غير واجب .

فإن قالوا داخل العينين لا يجب فسله من وجهين :

أحدهما : أنه صليل لا يقبل النجاسة .

(١) قال الزيلعي : قال الحاكم في المدخل : بركة بن محمد الحلبي يروي عن يوسف بن أسباط أحاديث مرفوعة .

انظر : نصب الراية ٧٨/١ .

(٢) في أ ، س : (نحمله) .

(٣) في م ، ح : (تقديره) .

(٤) في أ : (جعل ذلك ثلاثاً والثالث استحباباً) ، وفي س : (جعل ذلك ثلاثاً والثلاث استحباب) .

(٥) في م : (ليس) بدون واو .

(٦) في م : (فأما) .

(٧) (أن) ساقطة من أ ، س .

(٨) في م ، ح : (إن كان) .

(٩) في م : (مفترفاً) .

(١٠) في ح : (منتقضى) .

(١١) في ح (والتكرار) ، وفي س : (فمنتقضى بالمبالغة بالماء في الاستنشاق والتكرار)

(١٢) (أن) ساقطة من أ ، م ، س .

(١٣) (وجب) مكررة في أ .

(١٤) في م ، ح (فهو أنه منتقضى) .

فهذه (١) دعوى غير مسلمة ، على أن بطون (٢) الجفون غير مقبلة تقبيل (٣)
النجاسة .

والثاني: أنه أقل من الدرهم .

وهذا (٤) فاسد ؛ لأن الجفون الأربعة أكثر من الدرهم . (٥)

وأما الجواب من قولهم: أن الفم والأنف في معنى ظاهر (٦) البدن (٧) من
وجهين:

أحدهما: أن إيصال (٨) الماء إليه لا يشق .

فهذا يفسد بالحقنوم ؛ لأن إيصال (٩) الماء إليه بالشرب لا يشق .

والثاني: أن حصول الطعام فيه لا يفطر .

وهذا يفسد بداخل العينين . (١٠)

(١) في ح: (لهذا) ، وفي س (فهو دعوا) .

(٢) في م: (أن تكون) .

(٣) في س: (ويقبل النجاسة) .

(٤) في م ، ح: (فهذا) .

(٥) قال النووي: قال الشيخ أبو حامد: إن النجاسة في العين وحواليها لو بلغت
قدر الدرهم وجب غسلها عند أبي حنيفة .

انظر: المجموع ٣٦٦/١ .

(٦) في س: (ظاهر) .

(٧) في م ، ح: (وأما الجواب من قولهم إن كان مستويا في معنى ظاهر البدن) ، وفي
أ (البدن) .

(٨) في م: (أن يصل) ، وفي أ: (اتصال) .

(٩) في أ: (اتصال) .

(١٠) في س: (العين) .

داخل العين باتفاق لا يفطر بوضع طعام فيها .

انظر: المجموع ٣٦٦/١ .

وأما الجواب من قولهم : إنه قد يتعلق باللسان حكم الجنابة لمنعه من القراءة فهو أنه ليس يمتنع أن يتعلق حكم الحدث بعفو (١) ثم (٢) يرتفع بغسل يديه كالمحدث (٣) هو ممنوع من حمل المصحف بشيء من جسده ، وإذا غسل أعضائه (٤) الأربعة لم يمتنع فهذا جواب ما استدل به أبو حنيفة .

وأما استدلال (٥) من أوجبها في الطهارة بفعل النبي صلى الله عليه وسلم (٦) لهما فالجواب (٧) منه : أنه ليس (٨) فعل النبي صلى الله عليه وسلم (٩) محمولاً على الإيجاب إلا أن يكون بياناً لمجمل (١٠) في الكتاب ، والطهارة معقولة غير مجملة .

وأما الجواب عما (١١) استدل به من أوجب الاستنشاق وحده بقوله (١٢) "مسح توفاً فليجعل في أنفه ماء ثم لينثره" (١٣)

فهو أن ظاهره وإن كان يقتضي الوجوب فمعدول عنه بما ذكرنا (١٤) إلى الاستحباب

وأما الجواب من حديث لقيط (١٥) بن صبرة أنه أمر بالمبالغة وتلك غير واجبة فلم يكن فيه (١٦) دليل .

-
- (١) في م ، ح : (بعوض) .
 - (٢) (ثم) ساقطة من س .
 - (٣) في م ، ح : (فالمحدث) .
 - (٤) في س (أعضاؤه) .
 - (٥) في ح : (وأما الاستدلال) .
 - (٦) (وسلم) ساقطة من أ ، وفي س : (بفعله عليه السلام) .
 - (٧) في ح (فأما الجواب) .
 - (٨) في م ، ح (أنه ليس له) في س (ان ليس) .
 - (٩) (وسلم) ساقطة من أ .
 - (١٠) في أ : (بيانات لمجمل) .
 - (١١) في ح : (من ما استدل) .
 - (١٢) في أ : (بقوله) .
 - (١٣) في أ (لينثره) .
 - (١٤) (بما ذكرنا) ساقطة من أ س .
 - (١٥) في س : (اللقيط) .
 - (١٦) في م ، ح : (منه) .

فصل (١)

وأما الفعل الثاني: في ملة المضمضة (٢) والاستنشاق (٣) وكيفيتهما (٤).

أما المضمضة : فهي إدخال الماء إلى مقدم الفم. (٥)

والمبالغة فيها (٦) : إدارته في جميع الفم (٧).

وأما الاستنشاق (٨) فهو : إدخال الماء إلى مقدم الأنف. (٩)

-
- (١) (فعل) ساقطة من س .
(٢) المضمضة : تحريك الماء في الفم، كذا عرفه في الصحاح وأنيس الفقهاء .
وحكى ابن الرفعة عن أبي الطيب أن المضمضة ، إيصال الماء إلى باطن الفم ،
حتى لو ملأ فيه ثم بلعه من غير أن يديره فيه لكان قد تمضمض .
وقال المتولي : المضمضة إدخال الماء في الفم .
انظر : - مفق - الصحاح ١١٠٦/٣ ، أنيس الفقهاء ٥٣٦ ، تنمة الإبانة ل٣٦ ب ، كفاية
النبية ل ١٣٤ .
(٣) الاستنشاق : إدخال الماء في الأنف .
(٤) في س : (وكيفيتهما) .
انظر : - نشق - الصحاح ٥٥٨/٤ ، لسان العرب ٣٥٢/١٠ ، أنيس الفقهاء ٥٣٦ ، تنمة
الإبانة ل٣٦ ب .
(٥) حكاه النووي وابن الرفعة عن الماوردي .
انظر : المجموع ٣٥٥/١ ، كفاية النبيل ١٣٤ .
(٦) قال المتولي والرافعي وآخرون : المبالغة في المضمضة أن يبلغ الماء أقصى الحنك
ووجهي الأسنان واللثات مع إمرار الأصابع عليها و زاد المتولي ثم يمجه ، ويفعل
ذلك ثلاثاً .
انظر : تنمة الإبانة ل١٣٧ ، المطلب العالي ل٢٥١ ب ، فتح العزيز ٤٠٠/١ ، مغني المحتاج
٥٨/١ ، نهاية المحتاج ١٧٢/١ ، فتح الوهاب ١٤/١ .
(٧) (والمبالغة فيها إدارته في جميع الفم) ساقطة من م ، ح .
(٨) في أم ح : (والاستنشاق) .
(٩) (وأما الاستنشاق فهو إدخال الماء إلى مقدم الأنف) ساقطة من م ، ح .
وقد حكى تعريف الاستنشاق عن الماوردي والنووي وابن الرفعة .
انظر : المجموع ٣٥٥/١ ، كفاية النبيل ١٣٤ .

والمبالغة فيه (١) : إيماله (٢) إلى خيشوم (٣) الأنف .
والمبالغة (٤) فيهما سنة رائدة عليهما (٥) إلا أن يكون مائلاً فيبالغ في
المضغطة ، ولا يبالغ في الاستنشاق . (٦)

لقوله على الله عليه وسلم (٧) : للقيظ بن صبرة : " اسبح الوضوء وخلل بين
الأصابع وبالح في الاستنشاق إلا أن تكون مائلاً " . (٨)

والفرق (٩) في العائم بين (١٠) أن يبالغ في المضغطة ولا يبالغ في الاستنشاق ؛

- (١) (والمبالغة فيه) ساقطة من م ج .
قال المتولي : المبالغة في الاستنشاق ، أن يجعل الماء في أنفه ويأخذه بالنفس
حتى يعمل الخياشيم ثم يدخل أصابعه فيزيل ما في أنفه من أذى ثم يستنثر كما يفعل
المتمخط يفعل ذلك ثلاثاً إلا أن يكون مائلاً فلا يبالغ ، وقال مثله الرافعي
إلا أنه لم يقل يفعل ذلك ثلاثاً .
انظر : تنمة الإبانة لـ ١٣٧٧ ، فتح العزيز ١/٤٠٠ .
(٢) في أ : (اتعاله) ، وفي ج (يماله) .
(٣) الخيشوم : أقصى الأنف .
انظر : - خشم - الصحاح ٥/١٩١٢ ، حلية العلماء ٤٣ .
(٤) في س : (السبالغة) .
(٥) انظر : الغاية القموى ١/٢١٢ ، روضة الطالبين ١/٥٩ .
(٦) قال النووي : ويعقد قول الماوردي ظاهر نص الشافعي في الأم فإنه قال : وإن كان
مائلاً رفق بالاستنشاق لئلا يدخل الماء رأسه " والماوردي تبع في ذلك شيخه
الميمري - قاله الأذري - ولكن الصحيح الذي عليه الجمهور كراهة المبالغة
فيهما أي المضغطة والاستنشاق ، لأنه لا يؤمن سبق الماء .
وجزم أبو الطيب بتحريم المبالغة ، وسوى بينه وبين تحريم القبلة للعائم إن خشي
الإنزال .
وأجيب عنه : أن المبالغة في المضغطة والاستنشاق لم تحرم لكونهما مطلوبين فلي
الوضوء بخلاف قبلة العائم المحركة لشهوته ؛ لأنه هنا يمكنه إطباق طقه ومسح
الماء وهناك لا يمكنه رد المني إذا خرج ، ولأن القبلة غير مطلوبة بل داعية
لما يغاد الصوم من الإنزال بخلاف المبالغة .
انظر : الأم ١/٢٤ ، المجموع ١/٣٥٧ ، هامش الأذري ١/٣٥٧ ، مغني المحتاج ١/٥٨ ، نهاية
المحتاج ١/١٧٢ ، حاشية القليوبي ١/٥٣ .
(٧) في س : (لقوله عليه السلام) .
(٨) سبق تخريجه ص ٣٨٥ .
(٩) في أ ، (الفرق) بدون واو .
(١٠) (بين) ساقطة من أ .

لأنه (١) يمكنه بإطباق حلقة رد (٢) الماء من وصوله إلى جوفه ، ولا يمكنه رد الماء بخيشومه عن وصوله إلى رأسه .

فيإذا تقرر ما وصفنا في المضمضة والاستنشاق فالسنة فيهما ثلاثاً ثلاثاً (٣) وفي كيفيةهما قولان : (٤)

- (١) في أ (إنما) .
 - (٢) في أ ، س (في) .
 - (٣) أي يتمضمض ثلاثاً ويستنشق ثلاثاً .
 - (٤) (وفي كيفيةهما قولان) ساقطة من م .
- والقولان : أحدهما يقول بالجمع ، والثاني بالفعل كما بينه الماوردي .
وهل الجمع أفضل أم الفعل فيه طريقان :
الأول : أن فيه قولين :
أحدهما : أن الفعل بين المضمضة والاستنشاق أفضل ، والثاني : الجمع بينهما
أفضل والطريق الثاني : الفعل أفضل قطعاً . حكاه إمام الحرمين وبه قطع المحاملي
وصحح الرافعي الطريق الأول فإن قلنا بالفعل ففي كفيته وجهان :
أحدهما : بست غرفات يتمضمض بثلاث ، ثم يستنشق بثلاث ، وصحح هذا الوجه المتولي ،
والثاني : أن يأخذ ثلاث غرفات للمضمضة ، وثلاثاً للاستنشاق أي بغرفتين ، وهو
الذي اختاره الماوردي ، وصححه النووي والرافعي والبغوي .
وإن قلنا بالجمع ففي كفيته وجهان :
أحدهما : أن يجمع بثلاث غرفات ، فيأخذ غرفة يتمضمض منها ثم يستنشق ، ثم يأخذ
غرفة أخرى يتمضمض منها ثم يستنشق ، ثم يأخذ ثالثة فيعمل بها ذلك وهو قول
القاضي أبو حامد واختيار القاضي أبي الطيب ، وصححه أبو الطيب والمتولسي
والبغوي والرويان والرافعي وغيرهم .
والوجه الثاني : أن يجمع بغرفة واحدة ، وفي كفيته وجهان :
أحدهما : يخلط المضمضة بالاستنشاق فيمضمض ثم يستنشق ثم يمضمض ثم يستنشق ثم
يمضمض ثم يستنشق . وهو الذي اختاره الماوردي .
والثاني : لا يخلط بل يتمضمض ثلاثاً متوالية ثم يستنشق ثلاثاً متوالية .
وصحح الشيرازي والمحاملي والرويان والغزالي والرافعي طريقة الفعل .
وصحح البغوي والشيخ نصر وغيرهما الجمع ، قال النووي : والمححيح بل الصواب تفصيل
الجمع للأحاديث الصحيحة المتظاهرة وليس لها معارض .
انظر : البحر ل ١٤٢ ، التهذيب ل ١٢٤ ، تنمة الإبانة ١٣٧ ، المقنع ل ١٢ ، المهذب
٢٣/١ ، حلية العلماء ١١٧/١ ، الوسيط ٣٨٠-٣٨٢ ، الفاية القموي ٢١٢/١ ، فتح العزيز
٣٩٧/١-٣٩٩ ، روضة الطالبين ٥٨-٥٩ ، المجموع ٣٥٨/١-٣٦٢ .

أحدهما (١)؛ وهو الذي نقله المزني والربيع أنه يتمضمض ويستنشق ثلاثاً
بغرفة واحدة ، فيغرف الماء بكفه اليمنى ، فيأخذ منه بجمه فيتمضمض ، ثم
يأخذ منه بأنفه فيستنشق ثم يفعل ذلك ثانية (٢) ثم يفعل كذلك (٣) ثالثة (٤) ، كل
ذلك من غرفة واحدة ، ولا يقدم المضمضة ثلاثاً على الاستنشاق .

ودليل ذلك : رواية عمرو بن يحيى المازني (٥) من أبيه (٦) من جده عبدالله
ابن زيد (٧) بن (٨) عاصم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تمضمض واستنشق من كف واحدة (٩)

(١) في م : (ولأن أحدهما) .

(٢) (ثم يفعل ذلك ثانية) ساقطة من أ ، س .

(٣) في م ، ح (ذلك) .

(٤) في س : (ثلاثاً) .

(٥) عمرو بن يحيى بن عمار بن أبي حسن الأنصاري المازني المدني ، روى عن أبيه
وعباد بن تميم . وغيرهم .

وعنه يحيى بن أبي كثير ، ويحيى بن سعيد الأنصاري ، والحمادان ، والسفيانان
... وغيرهم .

وثقه أبو حاتم والنسائي وابن سعد ، وقال عثمان الدارمي عن ابن معين
صويلح وليس بالقوي . توفي سنة ١٤٠ هـ .

انظر : تهذيب التهذيب ١١٨/٨ - ١١٩ ، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١٣٨ ، الكاشف
٢٩٨/٢ ، مشاهير علماء الأمصار ١٣٨ .

(٦) وهو يحيى بن عمار بن أبي حسن الأنصاري ، المدني ، متفق على توثيقه .
روى عن أبي سعيد الخدري ، وروى عنه ابنه عمرو ، والزهرى ، وعمار بن غزيرة
انظر : التاريخ الكبير ٩٥/٨ ، تقريب التهذيب ٣٥٤/٢ ، تهذيب الأسماء واللغات
١٥٥/٢ ، الثقات ٥٢٢/٥ ، الجرح والتعديل ١٧٥/٩ .

(٧) في م (بن يزيد) .

وهو عبدالله بن زيد بن عاصم الأنصاري المدني ، من فلاء الصحابة ، ذكره
الواقدي أنه هو الذي قتل مسيلمة الكذاب ، وقال غيره : كان فيمن قتل
مسيلمة ، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث الوضوء ، وعنه ابن أخيه
عباد بن تميم ، وسعيد بن المسيب . وغيرهم .

قتل بالحرّة في آخر ذي الحجة سنة ٦٣ هـ .

انظر : أسد الغابة ١٤٦/٣ ، تهذيب التهذيب ٢٢٣/٥ ، تجريد أسماء الصحابة ٣١٢/١
خلاصة تهذيب التهذيب ٥٨/٢ ، شذرات الذهب ٧١/١ ، مسند الإمام أحمد ٣٨/٤ ، المستدرک
٥٢٠/٣ .

(٨) في م ، ح : (عن عاصم) .

(٩) في أ ، س : (واحد) .

يفعل ذلك ثلاثاً (١)» (٢).

والقول الثاني : رواية (٣) البويطي أنه يتمضمض ، ويستنشق بغرفتين ، فيغرف (٤) غرفة فيتتمضمض بها ثلاثاً ويقدمها على الاستنشاق (٥) ثم يغرف غرفة ثانية ويستنشق بها ثلاثاً .
ودليله رواية ابن أبي مليكة (٦) قال : رأيت عثمان بن عفان سئل عن

(١) (ثلاثاً) ساقطة من س .

(٢) أخرجه البخاري، ومسلم ، وأبو داود ، وابن ماجه والترمذي .
واللفظ لأبي داود غير أنه قال : " فمضمض " .

انظر: صحيح البخاري : كتاب الوضوء - باب من مضمض واستنشق من غرفة واحدة ٥٩/١ ، صحيح مسلم : كتاب الطهارة - باب في وضوء النبي صلى الله عليه وسلم ٢١٠/١ ، سنن أبي داود كتاب الطهارة - باب مضمض وضوء النبي صلى الله عليه وسلم ٣٠/١ ، سنن ابن ماجه : كتاب الطهارة وسننها - باب المضمضة والاستنشاق من كف واحد ١٤٢/١ ، سنن الترمذي : أبواب الطهارة - باب المضمضة والاستنشاق من كف واحد فعل ذلك ثلاثاً ٢٣/١ .

(٣) في أ ، س : (رواه) .

(٤) (فيغرف) ساقطة من م .

(٥) بعد قوله (ويقدمها على الاستنشاق) ينقطع الكلام ، ويتكلم في موضع آخر فتبدأ لوحة ١٢٢ بقوله : (الدليل من الآية من وجهين أن إلى في هذا الموضع بمعنى مع وليست غاية للمحدود فيصير حداً ، وتقديره مع المرافق) .

(٦) عبدالله بن عبيدالله بن أبي مليكة زهير بن عبدالله بن جدهان ، أبو بكر ، ويقال أبو محمد التميمي المكي ، كان قاضياً لابن الزبير ومؤيداً له ، روى من العبادلة الأربعة وأسماء ، وعائشة وأم سلمة... وخلق ، وروى عنه ابنه يحيى وابن اخته عبدالرحمن بن أبي بكر... وغيرهم .

قال أبو زرعة وأبو حاتم : ثقة ، وقال العجلي : مكي تابعي ثقة . قال البخاري وغير واحد ، مات سنة ١١٧هـ ، وقال العجلي مات سنة ١١٧هـ ، وقيس

سنة ١١٨هـ .

انظر: التاريخ الكبير ١٣٧/٥ ، تهذيب التهذيب ٣٠٦/٥ ، تقريب التهذيب ٤٣١/١ ، تاريخ الثقات ٢٦٨ ، الجمع بين رجال الصحيحين ٢٥٥/١ ، الكاشف ٩٥/١ ، معرفة الثقات ٦٢/٢ .

الوضوء فأتى بالميفأة (١)(٢) إلى أن قال : "فتمضمض ثلاثاً واستنشق ثلاثاً (٣)" الحديث
وقال هكذا (٤) رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ. (٥)

(١) الميفأة : الموضع الذي يتوضأ فيه .

انظر : - وفأ - لسان العرب ١٩٥/١ .

(٢) في م ، ح : (وقال) .

(٣) في م ، ح : (فتمضمض واستنشق ثلاثاً) .

(٤) في س (هكذي) .

(٥) رواه أبو داود عن عثمان بن عبد الرحمن التيمي قال : سئل ابن أبي مليكة
عن الوضوء فقال : رأيت عثمان بن عفان سئل عن الوضوء فدعا بميفأة فأغمس
على يده اليمنى ، ثم أدخلها في الماء فتمضمض ثلاثاً ، واستنشق ثلاثاً ، وغسل
وجهه ثلاثاً ، ثم غسل يده اليمنى ثلاثاً ، وغسل يده اليسرى ثلاثاً ، ثم أدخل يده
فأخذ ماء فمسح برأسه وأذنيه فغسل بطونهما وظهورهما مرة واحدة ، وغسل رجله ،
ثم قال : أين السائلون عن الوضوء ؟ هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ
قال أبو داود : أحاديث عثمان رضي الله عنه الصحاح كلها تدل على مسح الرأس
أنه مرة .

انظر : سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم

٢٦/١ .

٤ - مسألة

قال الشافعي رحمه الله (١) : ثم يغرف الماء (٢) بيديه (٣) فيغسل وجهه ثلاثاً من منابت شعر رأسه إلى أصول أذنيه ومنتهى اللحية إلى ما أقبل من وجهه وذقنه (٤).

وهذا كما قال : فسل الوجه أول الأمضاء الواجبة في الوضوء والدليل على وجوبه قوله تعالى (٥) "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ" (٦) الآية .

وقال النبي صلى الله عليه وسلم للأعرابي : "توضأ كما أمرك الله ، اغسل وجهك وذراعيك ، وامسح برأسك واغسل رجلك " (٧)

وتوضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم فغسل وجهه وذراعيه ومسح برأسه وغسل رجليه وقال : " هذا وضوء لا يقبل الله (٩) الصلاة إلا به " (١٠)

(١) في م ، ح : (رضي الله عنه) .

(٢) في المختصر : (ثم يغرف الماء الثانية) .

(٣) في س : (بيده) .

(٤) انظر : مختصر المزني ٢ .

(٥) في م ، س : (تعالى) .

(٦) سورة المائدة ، آية (٦) .

(٧) سبق تخريجه ص ٣٣٧

(٨) (صلى الله) ساقطة من م ، ح .

(٩) (الله) ساقطة من ح .

(١٠) الحديث لم أجده بهذا السياق ، أخرج نحوه ابن ماجة والدارقطني والبيهقي من عبد الرحيم بن زيد العمي عن أبيه عن معاوية بن قرة عن ابن عمر قال : دعا النبي صلى الله عليه وسلم بماء فتوضأ واحدة واحدة فقال : " هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به " واللفظ للبيهقي .

قال ابن أبي حاتم : قال أبي عبد الرحيم بن زيد متروك الحديث ، وزيد العمي ضعيف الحديث ولا يصح هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وسئل أبو زرعة عن هذا الحديث فقال : هو عندي حديث واه ، ومعاوية بن قرة لم يلحق ابن عمر .

وأجمع المسلمون على وجوب فسله . (١)

فإذا ثبت ذلك فقد (٢) الوجه مختلف في العبارة منه . (٣)

فحده المزني هنا فقال : من منابت شعر رأسه إلى أصول (٤) أذنيه ومنتهى اللحية إلى ما أقبل من وجهه وذقنه . (٥)

وحكى الربيع عن الشافعي في كتاب الأم أنه (٦) حد الوجه بأوجز من هذا اللفظ وأوضح من هذا الحد فقال : حد الوجه من قصاص شعر الرأس وأصول الأذنين إلى ما أقبل (٧) من الذقن واللحيين . (٨)

وقد حده بعض أصحابنا بغير هذين فقال :

حده طولاً من قصاص الشعر إلى الذقن ، وعرضاً من الأذن إلى الأذن . (٩)

== والحديث ضعيف وله طرق كلها ضعيفة ، وضعفه العراقي وابن حجر .

انظر : سنن ابن ماجه : كتاب الطهارة وسننها - باب ما جاء في الوضوء مرة ومرتين وثلاثاً ١٤٥/١ ، سنن الدار قطني : كتاب الطهارة - باب وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم ٨٠/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب فضل التكرار - في الوضوء ٨٠/١ ، نصب الراية ٢٨/١ ، عسل الحديث ٤٥/١ ، التعليق المغني ٧٩/١ ، المغني عن حمل الأسفار للعراقي ١٣٥/١ .
(١) انظر : الإصحاح ٧٢/١ ، المجموع ٣٧١/١ ، دليل الرفاق ٥٧/١ ، كفاية النبيه ل ١٣٥ .

(٢) في م (في الوجه) .

(٣) أي تختلف عبارة العلماء في التعبير منه .

(٤) في س : (أمل) .

(٥) وكذا حده ابن سريج .

انظر : الودائع لمنعوص الشرائع ل ٩ أ .

(٦) في ح : (أن حد) .

(٧) في س : (ما قبل) .

(٨) عبارة الشافعي في الأم : (أن الوجه مادون منابت شعر الرأس إلى الأذنين

واللحيين والذقن) .

انظر : الأم ٢٥/١ .

(٩) وحده البغوي والمتولي أنه من منابت شعر الرأس إلى منتهى الذقن طولاً ومن الأذن إلى الأذن عرضاً ، وذكره الروياني إلا أنه قال إلى الذقن وهو مجمع

اللحيين .

انظر : التهذيب ل ٢٤ أ ، تنمة الإبانة ل ٣٧ ب ، البحر ل ٤٣ أ .

فأمد حد المزني ففساد لأنه حد الوجه بالوجه . (١)
 وإذا كان الوجه محدوداً بما (٢) وصفنا ، فالاعتبار بالغالب من أحوال الناس
 فلو أن رجلاً استعلى شعر رأسه حتى ذهب من مقدمه كالأجلح (٣) كان ذلك ممن
 رأسه (٤)
 ولو انحدر شعر رأسه (٥) حتى دخل في جبهته كالأغم (٦) كان (٧) ذلك (٨) ممن
 وجهه (٩)
 وأنشد الشافعي قول هذبة (١٠) بن خشرم :

-
- (١) وذكر الروياني ، فساد حد المزني من ثلاثة أوجه :
 أحدها : ما ذكره الماوردي .
 والثاني : أنه قال من منابت شعر رأسه والشافعي قال من دون منابت .
 والثالث : أنه قال ومنتهى اللحية وهذا يفيد أنه يغسل إلى منتهاها
 ومنتهها الحلق ولا يجب ذلك .
 انظر : البحر ل ٤٣ أ .
 (٢) في م : (لما) .
 (٣) الجلع : ذهب الشعر من مقدم الرأس .
 انظر : - جلع - لسان العرب ٤٢٤/٢ .
 (٤) وهذا لا خلاف فيه .
 انظر : مغني المحتاج ٥٠/١ ، التهذيب ل ٢٥ ، الأنوار ٣٤/١ ، الحواشي المدنية ٤٢/١ .
 (٥) (حتى ذهب من مقدمه كالأجلح ، كان ذلك من رأسه ، ولو انحدر شعر رأسه)
 ساقطة من أملح ومصححه في الحاشية .
 (٦) الغمم : أن يسيل الشعر حتى يضيّق الوجه والقفأ .
 وقال النووي : الأغم الذي نزل الشعر إلى جبهته فسترها .
 انظر : تهذيب الأسماء واللغات ٦٣/٢ ، - غمم - لسان العرب ٤٤٤/١٢ .
 (٧) (كان) ساقطة من س .
 (٨) (ذلك) ساقطة من م ، ح .
 (٩) إن نزل الشعر إلى الجبهة فينظر : إن عمها وجب غسلها كلها بلا خلاف .
 وإن ستر بعضها فطريقان ، وقيل وجهان :
 أحدهما : وهو الصحيح : وجوب غسل ذلك المستور وبه قطع العراقيون .
 والثاني : وبه قال الخراسانيون فيه وجهان :
 الأول : وهو الصحيح : وجوب غسل المستور .
 والثاني : لا يجب .
 انظر : الوسيط ٣٦٧/١ ، فتح العزيز ٣٢٨/١ ، روضة الطالبين ٥١/١ ، المجموع ٣٧٢/١ .
 (١٠) في م : (هدية) .
 وهو هذبه بن خشرم بن كرز بن أبي حية الكاهن ، شاعر فصيح متقدم ممن
 بادية الحجاز كان يروى للحطيفة
 انظر : الأغاني ٢٥٤/٢١ ، الأعلام ٧/٨ .

فَلَا تَنْكَحِيْهُ إِنْ فَرَّقَ الدَّهْرُ بَيْنَنَا أَعَمَّ الْقَفَا وَالْوَجْهَ لَيْسَ بِأَنْزَعًا (١)

فسمى موضع الغم وجهاً وإن كان عليه شعر

فصل (٢)

فإذا (٢) مع ما ذكرنا (٤) فالجبهة (٥) كلها من الوجه ، وكذلك (٦) الجبينان (٧)
من الوجه أيضا والنزعتان (٨) من الرأس . (٩)

فأما (١٠) التحذيف (١١) وهو (١٢) ، الشعر النابت في أعالي (١٣) الجبهة

(١) انظر : الحماسة البهرية وفيه " ولاتنكحي " ٢٨١/١ ، البيان والتبيين ١٠/٤ ، الحيوان
١٥٧/٧ ، عيون الأخبار ١٥/٤ ، الأغاني ٢٥٤/٢١ ، لسان العرب ٣٥٢/٨ ، أخبار النساء ٨٦ .

(٢) (فعل) ساقطة من س .

(٣) في م : (فان) .

(٤) في س (ما ذكرناه) .

(٥) الجبهة : موضع السجود ، وقيل هي مستوى ما بين الحاجبين إلى الناصية

انظر : - جبه - لسان العرب ٤٨٢/١٣ .

(٦) في س : (كذلك) .

(٧) الجبين : فوق المدغ وهما جبينان من يمين الجبهة وشمالها .

انظر : - جبن - المحاج ٢٠٩١/٥ ، لسان العرب ٨٥/١٣ .

(٨) النزعتان : ما ينحسر عنه الشعر من أعلى الجبين حتى يعمد في الرأس .

انظر : - نزع - لسان العرب ٣٥٢/٨ .

(٩) انظر : تنمة الإبانة ل ٢٨ ، شرح المحطى على المنهاج ٤٨/١ ، فتح الجواد ٣١/١٠ ،

الإقناع ٣٧/١ .

(١٠) في س : (وأما) .

(١١) التحذيف : هو ما تعتاد النساء تنحية الشعر عنه ، وسمى بذلك لأن الأشراف

والنساء يعتادون إزالة الشعر عنه ليتسع الوجه .

قال الشيخ أبو حامد : هو الشعر الذي بين النزعة والعدار وهو المتصل

بالمدغ .

وقال الشاشي : هو ما بين ابتداء العذار والنزعة داخل في الجبين من

جانب الوجه يؤخذ عنه الشعر ، وقال أبو فرج السرخسي : هو موضع الشعر

الخفيف الذي ينزل منبته إلى الجبين بين بياضين أحدهما : بياض النزعة

والثاني : بياض المدغ .

انظر : حلية العلماء ١١٨/١ ، فتح العزيز ٣٣٩/١ ، المجموع ٢٧٢/١ ، كفاية النبیه ل ٣٥ به

(١٢) في س (وهو) .

(١٣) في س : (أعلا) .

ما بين بسيط الرأس ومنحدر الوجه يؤخذ بالحفاف (١) والتحذيف .

فقد اختلف أصحابنا فيه هل هو من الرأس أو من الوجه . (٢)

فذهب أبو العباس بن سريج (٣) وأبو علي بن أبي هريرة إلى أنه من الوجه لعمول (٤) المواجهة به من منحدر الوجه ، لأنه لما كانت النزعتان من الرأس وإن لم يكن عليهما (٥) شعر لأنهما في تدوير الرأس وجب أن تكون التحاذيف من الوجه وإن كان عليها شعر (٦) لأنهما في منحدر الوجه وتسطيحه .

ومن قال بهذا حد الوجه من قصاص الشعر ليدخل فيه موضع التحاذيف (٧)

وقال أبو إسحاق المروزي هو من الرأس .

لأن الله تعالى (٨) فرق بين الرأس والوجه بنبات الشعر في الرأس وعدم

نباته في الوجه ، فلما كان شعر التحاذيف يتعل نباته بشعر الرأس وجب

أن يكون من الرأس دون الوجه .

(١) الحفاف : هو إزالة الشعر ، يقال المرأة تحف وجهها حفاً وحفافاً تزيل عنه الشعر بالموس وتقشره .

انظر : حلف - لسان العرب ٥٠/٩ .

(٢) اختلفوا فيه على الوجهين الذين ذكرهما الماوردي .

انظر : المذهب ٢٢/١ ، حلية العلماء ١١٨/١ ، الوسيط ٣٦٦/١ ، الفاية القصوى

٢٠٥/١ ، فتح العزيز ٢٢٩/١ ، الإقناع ٣٧/١ .

وقال ابن الرفعة : ولأصحاب في مواضع التحذيف وجهان أحدهما : قال الله

أبو إسحاق إنها من الرأس كما أفهمه كلام الشيخ وقال القاضي إن نص

الشافعي في الإملاء يومي إليه ، والثاني : قاله ابن سريج وابن أبي هريرة

إنها من الوجه لأنه يقع به المواجهة وهذا ما اختاره البندنجي وحكاه

الإمام من الشافعي وبهذا يحمل فيها قولان .

انظر : كفاية النبيه ل ٢٥ ب .

(٣) في م (شريج) .

(٤) في س ، ح (بعمول) .

(٥) في س (عليها) .

(٦) (لأنهما في تدوير الرأس وجب أن تكون التحاذيف من الوجه ، وإن كان

عليهما شعر لأنهما في منحدر الوجه وتسطيحه) ساقطة من م ، ح .

(٧) في س : (التحذيف) .

(٨) في س : . (تعال) .

ولأن التحاذيف والحفاف (١) من فعل الآدميين وقد يختلفون فيه على عاداتهم (٢) المختلفة فلم يجز أن يجعل حداً، لأنه قد يعير الموضع تارة من الوجه (٣) إن حذف تارة من الرأس إن لم يحذف (٤).

ومن قال بهذا حد الوجه من منابت شعر الرأس ليخرج منه موقع (٥) التحاذيف والوجه الأول أصح عندي، لأن اسم الوجه ينطلق على ما حملت به المواجهة (٦).

(١) في س (في الحفاف) .

(٢) في س (عاداتهم) .

(٣) في س (إن حذف) .

(٤) في س (إن لم يحذف) .

(٥) في ح : (وقع) .

(٦) قال النووي : واختلفوا في أصح الوجهين ، فصح الماوردي والبندنيجي والغزالي في الوسيط والوجيز أنه من الوجه وبه قطع إمام الحرمين ونقله الماوردي عن ابن أبي هريرة .

وصح الجمهور كونه من الرأس منهم القاضي أبو الطيب ، وابن المبرغ والملتولي والشاشي وماحب البيان وآخرون ، ونقله الروياني والرافعي عن الجمهور وهو الموافق لنص الشافعي في حد الرأس .

انظر : البحر ل ٤٣ ب ، تتمه الإبانة ل ٢٨ أ ، حلية العلماء ١١٨/١ ، الوسيط ٣٦٦/١ ، الوجيز ١٢/١ ، فتح العزيز ٢٢٩/١ ، المجموع ٢٧٢/١ ، كفاية النبيه ل ٣٥ ب .

فصل

فأما المدغان^(١) فقد اختلف أصحابنا فيهما هل هما من الرأس أو من الوجه على ثلاثة مذاهب: (٢)

أحدهما: وهو قياس قول أبي العباس بن سريج^(٣) هما من الوجه لحصول^(٤) المواجهة بهما كالجبين^(٥).

والثاني: وهو قياس^(٦) قول أبي إسحاق هما من الرأس لاتصال شعرهما بشعر الرأس.

والثالث: وهو قول أبي الفياض^(٧) وجمهور البصريين أن ما استعلى^(٨) من المدغين عن الأذنين من الرأس، وما انحدر عن الأذنين من الوجه^(٩)، لأن الوجه محدود بالأذنين فما^(١٠) علا منهما لم يدخل في حده. (١١)

(١) المدغ: هو الشعر المحاذي لرأس الأذن وما نزل منه إلى ابتداء العذار هذا تعريف الروياني وقال الشيخ أبو حامد: هو المحاذي رأس الأذن وموضع التحذيف.

وعرفه في اللسان أنه: ما انحدر من الرأس إلى مركب اللحين، وقياس هو ما بين العين والأذن.

وقيل: المدغان ما بين لحاظي العينين إلى أصل الأذن.

انظر: البحر ٤٣ أ، المجموع ٣٩٦/١، مدغ - لسان العرب ٤٣٩/٨.

(٢) وحكى هذه الأوجه عن الماوردي الروياني وابن الرفعة والنووي.

انظر: البحر ٤٣ أ، المطلب العالي ل ١٩١ ب، حلية العلماء ١١٨/١،

المجموع ٣٩٦/١، روضة الطالبين ٥١/١، الأنوار ٣٤/١، بجيرمي على الخطيب ١٢٨/١.

(٣) في م (شريح) .

(٤) في س: (بحصول) .

(٥) في م: (كاللحين) .

(٦) قياس (ساقطة من س) .

(٧) في م، ح: (أبي العباس) .

(٨) في ح: (ما استعلا) .

(٩) قال الروياني: هذا الثالث هو الصحيح، وقال الشاشي في الوجه الثالث

وهو ظاهر الفساد، وضح أنهما من الرأس، وقال النووي في الروضة الأصح

أنهما ليسا من الوجه.

انظر: البحر ٤٣ أ، حلية العلماء ١١٨/١، روضة الطالبين ٥١/١، المجموع

٣٩٦/١.

(١٠) في س: (فما على) .

(١١) في س: (الحد) .

٥ - مسأله

قال الشافعي رحمه الله (١) فإذا (٢) كان أمرد (٣) غسل بشرة وجهه كلها إلى قوله إذا كان شعره كثيفاً (٤). وهذا صحيح، وجملته أن وجه المتوفي لا يخلو (٥) من أربعة أحوال :

أحدها : أن يكون أمرد (٦) لا شعر عليه، فيلزمه أن يوصل الماء إلى (٧) جميع البشرة فإن أخل بشيء منه وإن قل لم يجزه حتى يستوعب جميعه (٨).

والحالة (٩) الثانية : أن يكون ذا (١٠) لحية كثيفة (١١) قد سترت البشرة فيلزمه غسل ما ظهر من البشرة، وإمرار الماء على الشعر الساتر

(١) في م، ح : (رضي الله عنه) .

(٢) في س : (فإن) .

(٣) في س (أمردا) .

والأمرد : الشاب الذي بلغ خروج لحيته وطراً شارباً ولم تبد لحيته .

انظر : رمرد - لسان العرب ٤٠١/٣ .

(٤) بقية الكلام من المختصر : (فإذا كان أمرد غسل بشرة وجهه كلها ، وإن

نبئت لحيته وعارضاه أفاض الماء على لحيته ، وعارضيه ، وإن لم يوصل

الماء إلى بشرة وجهه التي تحت الشعر أجزاءه إذا كان شعره كثيراً) .

انظر : مختصر المزني ٢ .

(٥) في ح، س : (لا يخلو) .

(٦) في س : (أمردا) .

(٧) (إلى) ساقطة من ح، س .

(٨) انظر : البحر ٤٤ أ ، البيان ٢ أ .

(٩) في س : (والحال) .

(١٠) (ذا) ساقطة من س .

(١١) في ضبط اللحية الكثيفة والخفيفة أوجه :

أحدها : ماعده الناس خفيفاً فخفيف ، وما عدوه كثيفاً فهو كثيف ، قال

النووي : ذكره القاضي حسين في تعليقه وهو غريب .

والثاني : ما وصل الماء إلى ماتحته بلا مشقة فهو خفيف وما يشق إيصال

الماء معه فكثيف حكاه الخراسانيون .

والثالث : وبه قطع العراقيون وصحه النووي وآخرون وهو ظاهر نـص

الشافعي أن ماسر البشرة من الناظر في مجلس التخاطب فهو كثيف ، وما

==

لا يستر فخفيف .

للبشرة (١)، وليس عليه إيعال الماء إلى البشرة التي تحت الشعر (٢) وقال أبو ثور وأشار إليه المزني (٣) في مسائله المنثورة : أن عليه إيعال الماء إلى البشرة التي تحت الشعر كالجنباء لأمرين :

أحدهما : أن غسل الوجه مستحق في الوضوء كاستحقاقه في الجنباء ، فوجب أن يلزمه إيعال الماء إلى البشرة في الوضوء (٤) ، كما يلزمه فـ في الجنباء . (٥)

والثاني : أنه لما لزمه إيعال الماء إلى ماتحت الحاجبين والشارب لزمه إيعاله إلى ماتحت اللحية ، لأن كل ذلك من بشرة الوجه .

ودليلنا : قوله تعالى : " فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ " . (٦)

== انظر : البحر ل ٤٤ أ ، التهذيب ل ٢٤ ب ، العباب ل ٦ ب ، تنتم الإبانة ل ٣٩ أ ، روضة الطالبين ٧٥/١ ، كفاية النبية ل ٣٦ أ ، المطلب العالي ل ١٩٢ ب . المجموع ٣٧٥/١ .

(١) (السائر للبشرة) ساقطة من س .

(٢) هذا هو المذهب الصحيح المشهور .

انظر : المذهب ٢٣/١ ، الإقناع ٢٨/١ ، كفاية الأخيار ١٢/١ .

(٣) ذكر النووي أن الرافعي حكى قولاً ، ووجهاً أنه يجب غسل البشرة في اللحية الكثيفة وهو مذهب المزني وأبي ثور .

قال : وقال الشيخ أبو حامد غلط بعض الأصحاب فطن المزني ذكر هذا من مذهب الشافعي رحمه الله وليس كذلك ، وإنما حكى مذهب نفسه ، وانفرد هو وأبو ثور في هذه المسألة ولم يتقدمهما أحد .

قال النووي : وقد نقله الخطابي من إسحاق بن راهويه وهو أكبر منهما وقال ابن الرفعة : قال البندنجي إن البعض حكى هذا قولاً من القديم وهو غريب .

انظر : معالم السنن ٥٦/١ ، فتح العزيز ٢٤٢/١ ، روضة الطالبين ٥١/١ ، المطلب العالي ل ١٩٤ أ ، كفاية النبية ل ٣٦ أ ، نيل الأوطار ١٨٥/١ .

(٤) (كاستحقاقه في الجنباء ، فوجب أن يلزمه إيعال الماء إلى البشرة في الوضوء) ساقطة من س .

(٥) في س : (الجنابة) .

(٦) سورة المائدة ، آية (٦) .

واسم الوجه يتناول ماتقع (١) به المواجهة ، وما تحت الشعر الكثيف لا تقع (٢) به المواجهة ، فلم يتناول الاسم ، وإذا لم يتناول الاسم (٣) لم يتعلق به الحكم .

ولأن النبي صلى الله عليه وسلم كان كثيف اللحية (٤) وغسل وجهه مرة (٥) .

(١) في ج ، س : (مايقع) .

(٢) في ج ، س : (لاتقع) .

(٣) (وإذا لم يتناول الاسم) ساقطة من م .

(٤) والذي يدل على أنه صلى الله عليه وسلم كان كثيف اللحية :

ماروى مسلم عن سماك أنه سمع جابر بن سمرة يقول : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد شمت مقدم رأسه ولحيته ، وكان إذا دهن لم يتبيسن ، وإذا شعث تبين وكان كثير شعر اللحية .

وروى النسائي عن البراء قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً مربوعاً عريضاً ما بين المنكبين ، كث اللحية

وروى البيهقي عن نافع بن جبير قال : وصف لنا علي النبي صلى الله عليه وسلم فقال : كان ضخ الهامة عظيم اللحية ...

وعن محمد بن علي عن أبيه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم كث اللحية .

وروى أحمد عن محمد بن علي عن أبيه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم : ضخ الرأس ، عظيم العينين ، هذب الأشفار ، مشرب العين بحمرة ، كث اللحية .

انظر : صحيح مسلم : كتاب الفضائل - باب شبيه صلى الله عليه وسلم ١٨٢٢/٣ سنن النسائي : كتاب الزينة - اتخاذ الجمة ١٨٣/٨ ، دلائل النبوة - باب رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم وصفه لحيته ٢١٧/١ ، مسند الإمام أحمد ٨٩/١ ، ١٠١٠ .

(٥) ويدل على أنه غسل وجهه مرة :

مارواه البخاري عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم توفي فغسل وجهه أخذ غرفة من ماء فمضمض بها واستنشق ، ثم أخذ غرفة من ماء فجعل بها هكذا أضافها إلى يده الأخرى فغسل بهما وجهه ثم أخذ غرفة من ماء فغسل بها يده اليمنى ثم قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ .

انظر : صحيح البخاري : كتاب الوضوء - باب غسل الوجه باليدين من غرضة واحدة ٤٧/١ - ٤٨ .

والمرة الواحدة^(١) لا يمل فيها الماء إلى ماتحت الشعر الكثيف —
البشرة . (٢)

ولأنه^(٣) شعر يستر ماتحته في العادة ، فوجب أن ينتقل الفرض إليه قياساً
على شعر الرأس .

وبالعادة فرقنا بين شعر اللحية ، وبين شعر الحاجبين والذراعيين —
لأن شعر اللحية يستر ماتحته في العادة ، فلم يلزم غسل ماتحته .

وشعر الذراعيين والحاجبين لا يستر ماتحته في العادة^(٤) فلم يلزم إذا صار
كثيفاً في النادر أن يغسل ماتحته .

وأما الغسل من الجنابة فالفرق بينه وبين الوضوء :

أن^(٥) لا يعمال الماء إلى جميع الشعر والبشرة مستحق في الجنابة .
لقوله صلى الله عليه وسلم : " فإن تحت كل شعرة جنابة " . (٦)

وفي الوضوء إنما يلزمه^(٧) غسل ما ظهر لقوله [تعالى] (٨) " فَأَغْسِلُوا
وُجُوهَكُمْ " (٩)

(١) في س : (الواحد) .

(٢) في ح ، م : (إلى ماتحت الشعر والبشرة) .

(٣) في م : (لأنه) بدون واو ، وفي س : (ولا شعر) .

(٤) (فلم يلزم غسل ماتحته ، وشعر الذراعيين والحاجبين لا يستر ماتحته فليس
العادة) ساقطة من أمل ح ومصحح في الحاشية .

(٥) (أن) ساقطة من س .

(٦) سبق تخريجه ص ٢٨٦ .

(٧) في م ، ح (أن ما يلزمه) .

(٨) في س (تعال) ، وفي م ، ح : ساقطة .

(٩) سورة المائدة ، آية (٦) .

فإذا ثبت أن ماتحت الشعر من (١) البشرة لايلزمه (٢) إيعال الماء إليه فعليه أن يمر الماء على جميع الشعر الظاهر (٣) فإن (٤) ترك منه شيئاً (٥) وإن قل لم يجزه .

وقال أبو حنيفة : (٦) يلزمه أن يغسل الربع من شعر اللحية في أشهر الروايتين منه بناء على أنه في مسح الرأس والخفين ، ولا يلزمه فــــــي الرواية (٧) الثانية أن يغسل شيئاً منها . (٨)

(١) (الشعر من) ساقطة من م ، ح .

(٢) في م ، ح : (لايلزم) .

(٣) (الظاهر) ساقطة من س .

(٤) في م ، ح : (وإن) .

(٥) في س : (شيء) .

(٦) اختلفت الروايات من أبي حنيفة في غسل اللحية :

فعنه : يجب غسل ربعها ، وعنه : مسح مايلقي البشرة ، وعنه : لايتعلق به شيء وهو رواية من أبي يوسف ، وعنه : أنه يجب إمرار الماء على ظاهر اللحية . قال الزيلعي : وهو الأصح .

انظر : أحكام القرآن للجصاص ٣٤٠/٢ ، شرح فتح القدير ١٦/١ ، تبیین الحقائق ٢/١ ، مجمع الأنهر ١٢/١ .

وقال مالك : إن على المتوفي أن يمر الماء على لحيته ، ومن لم يمر من ذلك عليه إعادة الوضوء وإن على .

انظر : المدونة ١٨/١ ، البيان والتحصيل ١٦٩/١ ، الكافي لابن عبد البر ١٦٦/١ .
- وعند الحنابلة يجب غسل ظاهر اللحية إن كان الشعر كثيفاً ، ولا يجب غسل ماتحتها ، ويسن تخليلها .

انظر : الكافي ٢٧/١ ، كشف القناع ٩٦/١ ، شرح منتهى الإرادات ٥٢/١ .

(٧) في ح : (الزواية) .

(٨) في م ، ح : (منهما) ، وفي س : (أن يغسل منها شيئاً) .

وهذا خطأ لقوله تعالى (١): " فَاعْبُدُوا وُجُوهَكُمْ " (٢).

ولأنه شعر نابت على بشرة الوجه ، فوجب أن يلزمه غسله كالحاجبــــــــــــين
فإذا تقرر أن استيعاب غسله واجب لفرض الغسل ينتقل عن البشرة إلى الشعر
على سبيل الأصل لا على سبيل البدل .

فعلى هذا لو غسل الشعر ثم ذهب شعره فظهرت (٣) البشرة لم يجب
غسلها (٤)

وقال أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (٥): فرض الغسل منتقل إلى الشعر على سبيل البدل، فإن ظهرت البشرة بعد زوال الشعر لزمه غسلها (٦) كظهور (٧) القدمين بعد المسح على الخفين (٨).

- (١) في س : (تعال) .
(٢) سورة المائدة، آية (٦) .
(٣) في س (وظهرت) .
(٤) انظر : المطلب العالي ل ١٩٧ ب ، كفاية النبيه ل ٣٧ أ .
(٥) محمد بن جرير بن يزيد بن كثير الطبري أبو جعفر ، الإمام، صاحب التمانيف المشهورة استوطن بغداد وأقام بها إلى حين وفاته ، رحل في طلب الحديث وسمع بالعراق والشام ومصر من خلق كثير، من تصانيفه : تاريخ الأمم والملوك ، وكتاب التفسير ، وكتاب تهذيب الآثار إلا أنه لم يتمه ، والجامع في القراءات ، وله في أصول الفقه وفروعه كتب كثيرة .
ولد سنة ٢٢٥هـ ، وقيل سنة ٢٢٤هـ ، وتوفي سنة ٣١٠هـ .
انظر : البداية والنهاية ١١/١٤٥ ، تاريخ بغداد ٢/١٦٢ ، طبقات المفسرين للداودي ٢/١١٠ ، طبقات الشيرازي ٧٦ ، طبقات القراء لابن الجزي ٢/١٠٦ ، الباب ٢/٢٧٤ ، معجم الأدباء ١٨/٤٠ ، الوفيات لابن قنفذ ٢٠٣ .
(٦) (وقال أبو جعفر محمد بن جرير الطبري فرض الفصل منتقل إلى الشعر على سبيل البدل ، فإن ظهرت البشرة بعد زوال الشعر لزمه غسلها) ساقطة من م .
(٧) في س : (كظهور) .
(٨) انظر : البحر ل ٤٤ ب ، حلية العلماء ١/١٢٠ .
وحكى مثله ابن الرفعة عن ابن خيران حيث ألحق شعر الرأس بالخف .
انظر : كفاية النبيه ل ٣٧ أ ، المطلب العالي ل ١٩٧ ب .

وهذا خطأ ، لأن فرضي الغسل متعلق بالشعر دون البشرة ، بدليل أنه لو غسل
البشرة دون الشعر لم يجره ، وخالف مسح الخفين .

لأنه لو غسل الرجلين ولم يمسح على الخفين أجزاءه . (١)
فدل على أن الفرض ينتقل إلى الخفين على سبيل البدل ، وإلى شعر اللحية على
سبيل الأمل .

فأما البياض (٢) الذي بين [الأذن] (٣) والعدار (٤) فهو من الوجه يجنب
عليه غسله من الملتحي وغيره . (٥)

وقال مالك : (٦) لا يلزمه غسله من الملتحي ، لأن شعر العذار حائل بينه
وبين الوجه .

-
- (١) في س : (أجزاء) .
(٢) البياض : هو الذي لم ينبت عليه شعر وهو في حدود الوجه بين الأذن والعدار
(٣) في م ، ح : (الذي من الوجه والعدار) ، وفي س : (الذي بين الوجه
والعدار) .
(٤) العذار : وهو ما يحاذي الأذنين كذا عرفه المتولي .
وقال ابن الرفعة : هو الخيط الممتد من العذغ على العظم الذي يحاذي وتد
الأذن بينه وبين وتد الأذن بياض .
وقال القليوبي : العذار ما حاذى الأذن ، وقال ابن حجر : هو ما نبت على
العظم الناتئ فوق العارض ، وهذا ناظر للمتعارف ، والذي تفرح به عبارتهم
أنه إذا جعل خيط مستقيم على أعلى الأذن وأعلى الجبهة فما تحت ذلك الخيط
من الملامق للأذن المحاذي للعارض هو العذار .
انظر : تنمة الإبانة ل ٣٨ أ ، كفاية النبيه ل ٣٦ أ ، حاشية القليوبي ٤٨/١ .
(٥) انظر : المجموع ٣٧٢/١ ، منهاج الطالبين ٤٨/١ ، فتح الجواد ٣١/١ ، نهائية
المحتاج ١٥٤/١ .
(٦) اختلف المالكية في غسل البياض إلى عدة أقوال .
منها : ما ذكره الماوردي وهو المشهور من مذهب مالك ، ومنها أن البياض
من الوجه يغسله المتوفي ، ومنها : يغسله الأمر ، ولا يغسله الملتحي ، ومنها
أن غسله سنة من سنن الوضوء .
انظر : البيان والتحصيل ١٦٩/١ ، بداية المجتهد ١١/١ ، الكافي لابن عبد البر
١٦٦/١ ، أحكام القرآن لابن العربي ٥٦٣/١ ، مقدمات ابن رشد ٥٠/١ .

وهذا خطأ لأن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ^(١) حين وفد وفود رسول الله صلى الله عليه وسلم ونح إبهاميه ^(٢) حين غسل وجهه ^(٣) في أمول أدنيه ^(٤) ولأنه ^(٥) محل ^(٦) من الوجه لم يستره شعر اللحية فوجب أن يبقى ^(٧) فـسـرفـهـه كـالـوجـنة ^(٨) والجبهة .

== ويجب غسل البياض عند أبي حنيفة ومحمد خلافا لأبي يوسف .

انظر : تحفة الفقهاء ٩/١، الاختيار ٧/١، فتح باب العناية ٢١/١ .
ومند الحنابلة : البياض من الوجه فيجب غسله .

انظر : مختصر الخرقى ١٢، كشاف القناع ٩٥/١، الروض المربع ٢٢/١ .

(١) (رضي الله عنه) ساقطة من م ، ح .

(٢) في س : (إبهامه) .

(٣) (حين غسل وجهه) ساقطة من م ، ح .

(٤) أخرجه أبو داود عن ابن عباس قال : دخل علي - يعني ابن أبي طالب - وقد

أهراق فدعا بوضوء فأتينا بتور فيه ماء حتى وضعناه بين يديه فقَالَ :

يا ابن عباس ألا أريك كيف كان يتوضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت :

بلى ، قال فأمرني الإناء على يده فغسلها ، ثم أدخل يده اليمنى فأفـسـرـغـهـا

بها على الأخرى ، ثم غسل كفيه ، ثم تمضمض واستنثر ثم أدخل يديه في الإناء

جميعاً فأخذ بهما حفنة من ماء ففـضـرـبـهـا على وجهه ، ثم ألـقـمـه إبهاميهـهـ

ما أقبل من أدنيه ثم الثانية ، ثم الثالثة مثل ذلك

قال النووي : هذا الحديث ليس بقوي ، لأنه من رواية محمد بن إسحاق صاحب

المقازي وهو مدلس ، ولم يذكر سماعه فلا يحتج به كما عرف .

انظر : سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب صفة وضوء النبي صلى الله

عليه وسلم ٢٩/١ ، المجموع ٣٧٣/١ .

(٥) في م ، ح : (لأنه) .

(٦) في م ، ح : (من محل من الوجه) .

(٧) في س : (أن يبقى) .

(٨) في س : (كالوجه) .

والوجنة : ما ارتفع من الخدين للشدق والمحجر ، وقيل مانتاً من لحم

الخدين بين المدغين وكنفي الأنف ، وقيل : هو فرق ما بين الخدين والمدغ

من العظم الشاخص في الوجه .

انظر : وجن - لسان العرب ٤٤٣/١٣ .

فصل

والحال الثالثة من أحوال المتوضي :

أن يكون خفيف اللحية لا يستر شعرها البشرة (١)، فهذا يلزمه غسل الشعر والبشرة ولا يجوز (٢) أن يقتصر على غسل أحدهما دون الآخر، لأنه مواجه بهما جميعاً .

فلو غسل الشعر دون البشرة، أو البشرة دون الشعر لم يجزه لاقتضاره على غسل بعض الوجه . (٣)

وقال أبو حنيفة (٤) : ليس عليه إيعال الماء إلى البشرة وإن (٥) كان الشعر خفيفاً، لأن البشرة باطنة كما لو كان الشعر كثيفاً .

(١) في م، ح : (لا يستره شعر البشرة) .

(٢) في س : (لا يجوز) بدون واو .

(٣) انظر : التهذيب ل ٢٤ ب ، المذهب ٢٢/١ ، الوسيط ٣٦٧/١ ، كفاية النبيه ل ٣٥ ب ، نهاية المحتاج ١٥٥/١ .

(٤) والمختار من مذهب أبي حنيفة أن اللحية الخفيفة التي يرى بشرتها يلزم غسل ماتحتها .

انظر : شرح فتح القدير ١٦/١ ، البحر الرائق ١٦/١ ، الدر المنثور ١١/١ ، حاشية ابن عابدين ١٠١/١ .

- وعند المالكية أن اللحية إذا كانت خفيفة بحيث تتبين البشرة ، فيجب إيعال الماء إلى البشرة .

انظر : شرح الخرشي ١٢٢/١ ، الشرح المفير ٣٩/١ ، بلغة السالك ٣٩/١ ، حاشية المفتي ٥١ .

- وعند الحنابلة : إذا كانت اللحية خفيفة تعف البشرة وجب غسل الشعر والبشرة .

انظر : الكافي ٢٧/١ ، كشاف القناع ٩٧/١ ، شرح منتهى الإرادات ٥٢/١ .

(٥) في س : (فإن) .

وهذا خطأ لرواية أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم كسسان
إذا توفأ (١) أخذ كفاً من ماء (٢) فأدخله تحت حنكه (٣) فخلل (٤) به لحيته
وقال : " هكذا (٥) أمرني ربي " (٦)

ولأنها بشرة ظاهرة من وجهه (٧) فوجب أن يلزمه إعمال الماء إليها كالتسبيح
لأشعر عليها ، ولأنه حائل لم (٨) يستتر جميع المحل فوجب أن [لا] (٩) يسقط به
فرض المحل (١٠) قياساً على لبس خف مخرق . (١١)

- (١) (كان إذا توفأ) ساقطة من م ، ح .
(٢) في س : (من الماء) .
(٣) الحنك : باطن أعلى الفم من داخل ، وقيل هو الأسفل في طرف مقدم اللحيين
من أسفلهما .
انظر : - حنك - لسان العرب ٤١٦/١٠ .
(٤) (فخلل) مكررة في ح .
(٥) في س : (هكذي) .
(٦) أخرجه أبو داود بلفظه ، ومنه البيهقي .
قال : أبو محمد ابن حزم : لا يصح حديث أنس ، لأنه من طريق الوليد بن زوران ،
وهو مجهول وكذلك أمه ابن القطان .
قال ابن القيم : وفي هذا التعليق نظر ، فإن الوليد هذا روى عنه جعفر
ابن برقان وحجاج بن منهك ، وأبو المليح الحسن بن عمر الرقي وغيرهم ،
ولم يعلم فيه جرح .
قال الألباني : ابن زوران ذكره ابن حبان في الثقات ، فمثله حسن الحديث
وللحديث طرق أخرى صحيحة ذكرها ابن حجر ، وابن القيم فراجع .
وقال الألباني : وله شواهد كثيرة وبها يرتقي الحديث إلى درجة الحسن .
انظر : سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب تخليل اللحية ٣٦/١ ، السنن
الكبرى : كتاب الطهارة - باب تخليل اللحية ٥٤/١ ، الثقات ٥٥٠/٧ ، التهذيب
لابن القيم ١٠٧/١ ، المطلى ٢٥/٢ ، تلخيص الحبير ٨٦/١ ، إرواء الغليل ١٢٠/١ .
(٧) في س : (من الوجه) .
(٨) في م ، ح (له) .
(٩) (لا) ساقطة من م ، ح ، س ، والمعنى يقتضي إثباتها .
(١٠) (المحل) ساقطة من س .
(١١) في س : (الخف المخرق) .

فصل

والحال الرابعة : أن يكون بعض شعره خفيفاً لا يستر البشرة ، وبعضه
كثيفاً يستر البشرة ، وهذا (١) على ضربين :

أحدهما (٢) : أن يكون الكثيف متفرقاً بين أثناء الخفيف لا يمتار منه
ولا ينفرد عنه فهذا يلزمه إعمال الماء إلى جميع الشعر والبشرة معاً .
لأن أفراد الكثيف بالفضل يشق ، وإمراره على الخفيف لا يجزي .

والضرب الثاني : أن يكون الخفيف متميزاً منفرداً عن الكثيف ، فالواجب
عليه (٣) أن يغسل (٤) ماتحت الخفيف دون الكثيف اعتباراً بما يقع به اسم
المواجهة (٥) (٦) ولو غسل بشرة جميعه كان أولى .

(١) في س : (فهذا) .

(٢) في ج : (أحدها) .

(٣) (عليه) ساقطة من س .

(٤) في س : (أن يغسل) .

(٥) في ج : س (بما تقع به المواجهة) .

(٦) قال النووي : والمذهب الصحيح الذي قطع به الأصحاب في الطرق : أن اللحية
إذا كان بعضها خفيفاً وبعضها كثيفاً فلكل بعض منهما حكمه لو كان متمحفاً
فلكثيف حكم اللحية الكثيفة وللخفيف حكم اللحية الخفيفة ، وحكى قول
الماوردي في المسألة وكذا حكاه ابن الرقعة ، وقال الشربيني إن قول
الماوردي هو المعتمد .

وحكى الرافعي وجهاً : أن للجميع حكم الخفيف وقال : وهو الذي ذكره
في التهذيب وعلله بأن كثافة البعض مع خفة البعض نادر فمار كثر
الذراع إذا كشف .

قلت : والذي حكاه الرافعي عن التهذيب ليس في اللحية إذا كان بعضها
خفيفاً وبعضها كثيفاً وإنما هو في المرأة إذا نبتت لها لحية كثيفة .
قال البغوي : " وإن كان بعض لحيته خفيفاً والبعض كثيفاً يجب إعمال الماء
إلى باطن الخفيف دون الكثيف ، فإذا نبتت لامرأة لحية كثيفة يجب إعمال
الماء إلى باطنها لأنه نادر ، كما إذا كشف شعر الذراع يجب إعمال
الماء إلى ماتحته في غسل اليدين "

===

فأما شعر الحاجبين وأهداب (١) العينين والشارب والعنفقة : (٢)

فهذه المواضع الأربعة يلزمه إيعال الماء إلى ماتحتها من البشرة سواء
كان شعرها خفيفاً أو كثيفاً . (٣)

== قال النووي : وحكى الإمام أبو سهل المملوكي نمّاً من الشافعي رحمه الله
أن من كان جانبا لحيته خفيفين وبينهما كثيف وجب غسل البشرة كلهما
كالحاجب " قال النووي : وهذا نص غريب .

انظر : التهذيب ل ٢٤ ب ، البحر ل ٤٤ أ ، البيان ل ٢ ب ، فتح العزيز
٢٤٥/١ ، روضة الطالبين ٥١/١ ، المجموع ٣٧٥/١ ، كفاية النبيه ل ٣٦ أ ، مغني
المحتاج ٥١/١ ، حاشية القليوبي ٤٨/١ ، فتح الوهاب ١٢/١ .
(١) الهدبة ، والهدبة : الشعرة النابتة على شفر العين ، وجمعها أهداب .
والشفر : منبت الهدب من حرفي الجفن وجمعه أشفار .
انظر - هدب - لسان العرب ٧٨٠/١ .

(٢) العنفقة : ما بين الشفة السفلى والذقن كان عليها شعر أو لم يكن .
ومرفها المتولي وابن الرفعة : أنها الشعر النابت على الشفة السفلى .
انظر : تنمة الإبانة ل ٣٨ ب ، كفاية النبيه ل ٣٦ أ .
- منلق - لسان العرب ٢٧٧/١٠ .

(٣) وفي وجه : أن هذه الشعور إذا كثفت لا يجب غسل منابتها كاللحية .
وقال النووي : إنه وجه شاذ .

وفي وجه آخر ذكره المتولي : أن العنفقة إن كانت خفيفة يجب إيعال
الماء إلى باطنها ، وإن كانت كثيفة وبينها وبين اللحية فرجة والبشرة
منها ظاهرة فيجب إيعال الماء إلى ماتحتها وإن كانت متعلقة باللحية
فغسل ماتحتها ليس بواجب .

وحكى الروياني عن القفال مثل هذا الوجه إلا أنه قال : إن كانت متعلقة
باللحية ففيه وجهان : أحدهما أن حكمها حكم اللحية الكثيفة يغسل
ظاهرها ، والثاني يلزمه غسل ماتحتها .

انظر : التهذيب ل ٢٤ ب ، البحر ل ٤٤ ب ، تنمة الإبانة ل ٣٨ ب ، الوسيط
٣٦٧/١ ، ٣٦٨ ، الغاية القموي ٢٠٥/١ ، روضة الطالبين ٥١/١ ، المطلب العالسي
ل ١٩٧ ب ، مغني المحتاج ٥١/١ .

لما روي عن أبي بكر رضي الله عنه موقوفاً وبعضهم يجعله بالنبي صلى الله عليه وسلم أنه قال (١) : " لاتنسوا المغفلة (٢) والمنشلة (٣) (٤) فالمغفلة (٥) العنفة ، والمنشلة (٦) ماتحت الخاتم (٧) .

ولأن هذه مواضع يخف شعرها في الغالب ، فإن (٨) كثفت كان (٩) نادراً ، فلم يسقط فرضي الغسل عن البشرة كسعر الذراعين .
ولأنه شعر بين مفسولين فاعتبر حكمه بما بينهما .

-
- (١) (أنه قال) ساقطة من م .
(٢) في س (المنفلة) .
(٣) في م : (والمنشلة) .
(٤) قال ابن قتيبة : الحديث يرويه ابن لهيعة عن عمرو بن الحارث ، قال : عن عقبة بن مسلم عن أبي عبد الرحمن الحبلي عن العنابي أن أبا بكر رأى رجلاً يتوفاً فقال : " عليك بالمغفلة والمنشلة " .
وذكره صاحب الكنز وعزاه إلى ابن قتيبة في غريب الحديث والدينوري في المجالسة قلت : وذكره أيضاً أبي بكر الزمخشرى في الفائق ، وابن الأثير في النهاية .
انظر : غريب الحديث لابن قتيبة ٥٨١/١ ، كنز العم ٤٣٦/٩ ، الفائق ٧٠/٣ ، النهاية ٣٧٦/٣ .
(٥) في س : (والمنفلة) .
(٦) في م : (والمنشلة) .
(٧) قال ابن قتيبة : المغفلة : العنفة سميت بذلك لأن كثيراً من الناس يغفل عنها وما تحتها ،
والمنشلة : موضع الخاتم من الخنصر ، ولا أحسبه سمي موضع الخاتم منشلة إلا لأنه إذا أراد غسله نسل الخاتم من ذلك الموضع أي اقتلعه منه ثم غسله ورد الخاتم .
انظر : غريب الحديث لابن قتيبة ٥٨١/١ ، الفائق ٧٠/٣ ، النهاية ٣٧٦/٣ .
(٨) في س : (فإذا) .
(٩) (كان) مكررة في ح .

فصل (١)

فأما صفة الغسل : فهو أن يأخذ الماء بيديه جميعاً بخلاف المضمضة والاستنشاق ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم هكذا فعل . (٢) ولأن (٣) ذلك أمكن له ، ولأنه أسبغ لغسل وجهه . فيبدأ بأعلى (٤) وجهه ثم ينحدر ، لأن (٥) رسول الله صلى الله عليه وسلم هكذا

(١) (فعل) ساقطة من س .

(٢) ذكر النووي في صفة الغسل قول الماوردي ثم قال : وهذا الذي ذكره من أخذ الماء باليدين هو الصحيح الذي نص عليه في مختصر المزني وقطع به الجمهور ، وروى البخاري في مواضع من صحيحه أن النبي صلى الله عليه وسلم أدخل يديه فافترف بهما فغسل وجهه ثلاثاً وقيل : يأخذ بيداً لهما في صحيح البخاري من عبد الله بن زيد في صفة وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " ثم أدخل يده فغسل وجهه ثلاثاً " وفيه وجه ثالث لظاهر السرخسي من متقدمي الشافعية أنه يغرف بكفه اليمنى ويغف ظهراً على بطن كفه اليسرى ويصبه من أعلى جبهته . روى البخاري عن ابن عباس قال : ثم أخذ غرفة فجعل بها هكذا أضافها إلى يده الأخرى فغسل بها وجهه ثم قال : هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ .

قال النووي : فهذه الأحاديث دالة على أن جميع ذلك سنة ، لكن الأخذ بالكفين أفضل على المختار .

انظر : مختصر المزني ٢ ، المجموع ٣٨٠/١ - ٣٨١ ، صحيح البخاري : كتاب الوضوء - باب غسل الوجه باليدين من غرفة واحدة ٤٧/١ ، باب غسل الرجلين إلى الكعبين ٥٨/١ .

(٣) في س : (لأن) بدون واو .

(٤) في ح : (بأعلى) .

(٥) (لأن) مكررة في س .

كان يفعل (١) ولأن أعلى (٢) الوجه أشرف لموضع السجود (٣)، ولأنه أمكن له
فيجري الماء بطبعه .

وقد روي (٤) من ابن (٥) ممر أنه كان [يَمْنُ] (٦) الماء على وجهه ولا يُسْتَنْ (٧) (٨)
والسن (٩) بغير إجماع ص الماء، وبالشين (١٠) تفريق الماء . (١١) (١٢)

(١) أخرجه أبو داود والبيهقي، وذكره في الكنز عن ابن عباس عن علي أنه ذكر
وضوء النبي صلى الله عليه وسلم فقال " ... ثم أخذ كفا من ماء بيده
اليمنى فأفرغها على ناصيته ثم أرسلها تسيل على وجهه " .
انظر : سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب صفة وضوء النبي صلى
الله عليه وسلم ٢٩/١ ،
السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب الدليل على أن فرض الرجلين الغسل
٧٤/١، كنز العمال ٤٥٩/٩ .

(٢) في س : (أعلا) .

(٣) (ولأن أعلى الوجه أشرف لموضع السجود) ساقطة من م ، ح .

(٤) في م : (وروي) .

(٥) في س : (عن ابن عمر) .

(٦) في م ، ح (مس) ، وفي س (بشر)

(٧) في م ، ح (ولاسنه) .

(٨) أخرجه ابن أبي شيبة عن شريك عن خالد بن زيد قال : رأيت ابن عمر يتوضأ
وكان يسن الماء على وجهه سنا .

وذكره ابن منظور في لسان العرب بمثل لفظ الماوردي .

انظر : معنف ابن أبي شيبة : كتاب الطهارة - من كان يكره الإسراف في

الوضوء ٦٧/١ ، لسان العرب ٢٢٧/١٣ .

(٩) في س : (والشن) .

(١٠) في س : (بالشين) بدون واو .

(١١) في س : (تهريق) .

(١٢) ومعناه : أي كان يصبه ولا يفرقه عليه .

انظر : - سنن - لسان العرب ٢٢٧/١٣ .

ثم يمر يديه ^(١) بالماء على وجهه حتى يستوعب الماء جميع ما يجب إيماله إليه فإن خالف ما وصفنا في الاختيار، وأومل الماء إلى ^(٢) جميع وجهه أجزاءً، فأما إيمال الماء إلى العينين فليس بواجب ولا سنة ^(٣)، واختلف أصحابنا هل يستحب له ذلك أم لا ؟ ^(٤)
فقال أبو حامد الإسفراييني رحمه الله ^(٥) يستحب له ذلك ^(٦).
وحكاه عن الشافعي رحمه الله ^(٧) في كتاب الأم ^(٨)، لأن ابن عمر كان يفعله ^(٩) ^(١٠).

-
- (١) س : (سريده) .
(٢) (إلى) ساقطة من س .
(٣) وقال البغوي يكره للضرر .
انظر : حاشية القليوبي ٤٨/١، مغني المحتاج ٥٠/١ .
(٤) انظر : المذهب ٢٣/١، مغني المحتاج ٥٠/١، نهاية المحتاج ١٥٢/١ .
(٥) (رحمه الله) ساقطة من س .
(٦) (يستحب له ذلك) ساقطة من س .
وبهذا قطع البغوي في التهذيب فقال : يستحب إدخال الماء في العين نص عليه في الأم لأن ابن عمر رضي الله عنه كان يفعله وليس بسنة لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينقل عنه أنه فعله .
انظر : التهذيب ٢٥ أ .
(٧) (رحمه الله) ساقطة من س .
(٨) قال النووي : قال القاضي أبو الطيب ولم أر فيه نصاً وإنما قال الشافعي أكدت المضمضة والاستنشاق على غسل داخل العينين .
قلت والذي في الأم " وأن ليس على الرجل أن يغسل عينيه ولا أن ينفض فيهما فكانت المضمضة والاستنشاق أقرب إلى الظهور من العينين " .
انظر : الأم ٢٤/١، المجموع ٢٧٠/١ .
(٩) في م ح : (يفعله) .
(١٠) أخرجه مالك والبيهقي عن نافع أن ابن عمر كان إذا اغتسل من الجنابة يتوفأ فيغسل وجهه وينفض في عينيه، وقال النووي هذا الأثر عن ابن عمر صحيح .
انظر : الموطأ : كتاب الطهارة - باب العمل في غسل الجنابة ٤٥/١، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب نضح الماء في العينين ١٧٧/١، المجموع ٢٦٨/١ .

وذهب سائر أصحابنا إلى أنه غير مستحب لما يلحقه من المشقة فيه ويناله (١)
فقد روى أبو أمامة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا توفأ مسح بإصبعه
أماق (٢) ميينه (٣).

ولو كان غسل العينين مستوناً أو مستحباً لفعله احتياطاً (٤) لنفسه
أو بياناً (٥) لغيره والله أعلم (٦).

(١) وهو الأصح عند الجمهور، ومن صححه أبو الطيب، والمتولي، والشاشي
وآخرون.

انظر: تنمة الإبانة ل ٣٩ ب، حلية العلماء ١١٧/١، المجموع ٣٦٩/١.
(٢) موق العين: طرفها مما يلي الألف، ولحافظها طرفها الذي يلي الأذن.
الجمع أماق.

انظر: - ماق - لسان العرب ٣٣٥/١٠-٣٣٧.

(٣) لم أجده بهذا اللفظ، وأخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه والدارقطني والبيهقي
عن سنان بن ربيعة عن شهر بن حوشب عن أبي أمامة أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال: "الأذنان من الرأس وكان يمسح المآقين".
قال الدارقطني: فيه شهر بن حوشب ليس بالقوي، وقد وقفه سليمان بن حـسـرـب
وهو ثقة ثبت.

قال الزيلعي: قال ابن دقيق العيد في الإمام، هذا الحديث معلول بوجهين:
أحدهما: الكلام في شهر بن حوشب.
والثاني: الشك في رفعه.

ولكن شهر وثقه أحمد ويحيى والعجلي ويعقوب بن شعبة وسنان بن ربيعة أخرج
له البخاري وهو وإن كان قد لين فيقد قال ابن عسدي:
أرجو أنه لا بأس به، وقال ابن معين ليس بالقوي، فالحديث عندنا حسن والله أعلم.
انظر: مسند أحمد ٢٦٤/٥، سنن أبي داود: كتاب الطهارة - باب مفة وفوه النبي
صلى الله عليه وسلم ٣٢/١، سنن ابن ماجه: كتاب الطهارة وسننها - باب الأذنان
من الرأس ١٥٢/١، سنن الدارقطني: كتاب الطهارة - باب ما روي من قسول
النبي صلى الله عليه وسلم الأذنان من الرأس ١٠٣/١ - ١٠٤، السنن الكبرى: كتاب
الطهارة - باب مسح الأذنين بماء جديد ٦٦/١، نصب الرأية ١٨/١.

(٤) في س: (اختياراً).

(٥) في م: (بتاتا)، وفي ح غير منقوطة (بسا).

(٦) (والله أعلم) ساقطة من س.

٦ - مسائل

- قال الشافعي رحمه الله (١) ثم يغسل ذراعه اليمنى إلى قوله وأحب أن (٢)
لو أمس مرفعهما الماء (٣) (٤)
غسل الذراعين واجب بالكتاب والسنة والاجماع .
فإذا غسلهما لم يغسل (٥) المرفقين (٦) معهما ، وهو قول الكافة (٧) إلا زفر (٨)
ابن الهذيل (٩) (١٠) فإنه قال : غسل المرفقين غير واجب .

- (١) في م ، ح : (رضي الله عنه) .
(٢) في س : (وأحب لو من) .
(٣) في س : (بالماء) .
(٤) بقية ما في المختصر : (ثم يغسل ذراعه اليمنى إلى المرفق ثم اليسرى مثل ذلك ، ويدخل المرفقين في الوضوء في الغسل ثلاثاً ثلاثاً ، وإن كان أقطع اليدين غسل ما بقي منهما إلى المرفقين ، وإن كان أقطعهما من المرفقين فلا فرض عليه فيهما وأحب أن لو من موقعه الماء) .
انظر: مختصر المزني ٢ .
(٥) في س (غسله) .
(٦) المرفق : مؤمل الذراع في العفد ، وقال ابن سيده : المرفق ، والمرفق من الإنسان والدابة أعلى الذراع وأسفل العفد وقيل هو مجمع عظم الساعد وعظم العفد ، وقيل أنه عظم الساعد فقط .
انظر: - رفق - لسان العرب ١٠/١١٩ ، كفاية النبيه ل ٣٧ ب .
(٧) انظر: الهداية ١/١٢ ، مجمع الأنهر ١/٩ ، الأم ١/٢٥ ، التنبيه ١٢ ، بداية المجتهد ١/١١ ، مواهب الجليل ١/١٩١ ، المغني ١/١٠٧ ، كشف القناع ١/٩٧ .
(٨) زفر بن الهذيل بن قيس العنبري أبو الهذيل ، من أصحاب الإمام أبي حنيفة كان فقيهاً كبيراً ، ومحدثاً أمه من أمهات ، أقام بالبصرة وولي قضاها وتوفي بها ، كان صاحب حديث ثم غلب عليه الرأي ، وثقه ابن معين ، وأبو نعيم وخلق .
ولد سنة ١١٠ هـ ، وتوفي سنة ١٥٨ هـ .
انظر: أخبار أبي حنيفة وأصحابه ١٠٣ ، الجواهر المفيدة ٢/٢٠٧ ، شذرات الذهب ١/٢٤٣ ، طبقات ابن سعد ٦/٣٨٧ ، طبقات الشيرازي ١٤١ ، الفوائد البهية ٧٥ ، فهرست ٢٨٥ ، مفتاح السعادة ٢/١١٤ ، وفيات الأعيان ٢/٣١٧ .
(٩) في س (إلا ابن الهذيل) .
(١٠) وبه قال أبو بكر بن داود الظاهري ، ورواية عن مالك وهي رواية أشبهه وهو رأي الطبري .
انظر: شرح العناية ١/١٥ ، أحكام القرآن للجصاص ١/٢٤١ ، أحكام القرآن لابن العربي ٢/٥٦٧ ، تفسير القرطبي ٦/٨٦ ، المحلى ٢/٥٢ ، تفسير الطبري ١/١٢٥ ، حلية العلماء ١/١٢٠ .

لأن الله تعالى (١) جعلهما حداً فقال : " وَأَيَّدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ " (٢)

والحد لا يدخل في المحدود كما قال تعالى (٣) : " ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ " (٤) ، فجعل الليل حداً فلم يكن داخلاً فيما لزم إتمامه من الصيام (٥) .

وكما لو قال بعثك الدار وحدها إلى الدكان ، لم يكن الدكان داخلاً في البيع والدلالة عليه قوله تعالى : " وَأَيَّدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ " (٦) .

وكان (٧) الدليل (٨) في (٩) الآية من وجهين (١٠) :

أحدهما (١١) : " أن إلى في هذا الموضع بمعنى مع " ، وليست غاية للمحسود فيصير (١٢) حداً ، وتقديره مع المرافق ، كما قال تعالى (١٣) : " وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ " (١٤) أي مع شياطينهم . (١٥)

وكقوله : " مَنْ أَثْعَابِي إِلَى اللَّوْ " (١٦) أي مع الله . (١٧)

-
- (١) في س : (تعال) .
 (٢) سورة المائدة آية (٦) .
 (٣) (تعالى) ساقطة من س .
 (٤) سورة البقرة آية (١٨٧) .
 (٥) انظر: تفسير الطبري ١/١٢٤ ، الهداية ١/١٢ .
 (٦) سورة المائدة آية (٦) .
 (٧) في ح ، س (فكان) .
 (٨) من أول قوله (الدليل من الآية من وجهين) تبديء نسخه ١ بعد انقطاعها .
 (٩) في أس : (من) .
 (١٠) انظر: أحكام القرآن لابن العربي ٢/٥٦٧ ، تفسير القرطبي ٦/٨٦ ، الودائع لمنصوص الشرائع ل ١٠ ١ ، نهاية المحتاج ١/١٥٦ ، نيل الأوطار ١/١٧٥ .
 (١١) (أحدهما) ساقطة من أ ، س .
 (١٢) في أ (فتصير) في س (فيصير) .
 (١٣) في س (تعال) .
 (١٤) سورة البقرة آية (١٤) .
 (١٥) انظر: النكت والعيون ١/٧٠ .
 (١٦) سورة العنكبوت آية (١٤) .
 (١٧) انظر: فتح القدير ٥/٢٢٣ .

والثاني : أن إلى وإن كانت حداً وغاية فقد قال المبرد (١) : أن الحد إذا كان من جنس المحدود دخل في جملة ، وإن كان من غير جنسه لم يدخل . (٢)

ألا تراهم يقولون : بعثك الشوب من الطرف إلى الطرف فدخل (٣) الطرفان في البيع لأنهما من جنسه . (٤)

ولذلك (٥) لم يدخل إمساك الليل في جملة الصيام ، لأنه ليس من جنس النهار ثم الدليل عليه (٦) من طريق السنة :

ما روي أن (٧) النبي صلى الله عليه وسلم : "كان (٨) إذا غسل ذراعيه أدار يديه على مرفقيه" (٩)

(١) هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الشامي الأزدي أبو العباس المعروف بالمبرد إمام العربية ببغداد في زمانه ، وأحد أئمة الأدب الأخيار ، من كتبه : الكامل ، والمقتضب ، والمذكر والمؤنث ، والتعاري والمراشي . ولد في البصرة سنة ٢١٠ هـ وقيل سنة ٢٠٧ هـ ، وتوفي ببغداد سنة ٢٨٦ هـ ، وقبيل سنة ٢٨٥ هـ .

انظر : بغية الوعاة ٢٦٩/١ ، تاريخ بغداد ٣٨٠/٣ ، سطر اللآلي ٣٤٠/١ ، نزهة الألباء ١٦٤ ، وفيات الأعيان ٣١٣/٤ ، الأعلام ١٤٤/٧ ، تاريخ آداب اللغة العربية ٤٩٥/١ .

(٢) قال الروياني : وحكى أبو إسحاق المروزي عن المبرد إنه قال إذا كان الحد... انظر : البحر ل ٤٥ أ .

(٣) في أس : (فيدخل) .

(٤) في س : (لأنهما من جنس ذلك) .

(٥) في س (ولم يدخل) ، وفي م ، ج (وكذلك) .

(٦) (عليه) ساقطة من م ، ج .

(٧) في م ، ج ، س (عن) .

(٨) (كان) ساقطة من س .

(٩) أخرجه الدارقطني والبيهقي من حديث القاسم بن محمد بن عبد الله بن عيسى

من جده عن جابر بن عبد الله قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا توضأ أدار الماء على مرفقيه ، قال ابن حجر : القاسم متروك عند أبي حاتم ، وقال أبو زرعة : منكر الحديث ، وكذا فعقه أحمد وابن معين ، وانفرد =

فدل على أن^(١) إيجاب غسلهما مالا يعرف فيه خلاف قبل زفر فكان زفر
محبوفاً بإجماع من تقدمه .

= ابن حبان بذكره في الثقات ولم يلتفت إليه في ذلك .
وقد صرح بضعف هذا الحديث ابن الجوزي ، والمنذري ، وابن الصلاح ، والنووي
وفيرهم .
وقال الدارقطني : ابن عقيل ليس بالقوي ، وضعفه ابن كثير في تفسيره
ويغني عن هذا الحديث ما رواه مسلم من حديث أبي هريرة أنه توفي حتى أشرع
في العفد ثم قال : هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم توفي .
 وذكر الشيخ عبد الله اليماني في تعليقه على تلخيص الحبير أن هناك أحاديث
أخرى صالحة للاحتجاج بزيادة على صحيح مسلم تؤيد ما ذهب إليه الجمهور ،
فقد أخرج الدارقطني بسند حسن عن عثمان بن عفان أنه قال : " هلمسوا
أتوفوا لكم وفوء رسول الله صلى الله عليه وسلم فغسل وجهه ويديه إلى
المرفقين حتى مس أطراف العفدين ثم مسح برأسه ثم أمر بيديه على أذنيه
ولحيته ثم غسل رجليه .
كما أخرج الطحاوي والطبراني في الكبير من ثعلبة بن عباد عن أبيه وفيه
" ثم غسل ذراعيه حتى سال الماء على مرفقيه " ورجاله موثقون .
انظر : صحيح مسلم : كتاب الطهارة - باب استحباب إطالة الغرة والتحجيسل
في الوضوء ٢١٦/١ ، سنن الدارقطني : كتاب الطهارة - باب وفوء رسول الله
صلى الله عليه وسلم ٨٣/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب إدخال
المرفقين في الوضوء ٨٣/١ ، شرح معاني الآثار - باب فرض الرجلين في وضوء
الملاة ٣٧/١ ، تلخيص الحبير ٥٧/١ ، التعليق المغني ٨٣/١ ، بلوغ المرام ١٢ ،
تعليق الشيخ عبد الله اليماني على تلخيص الحبير ٥٨-٥٧/١ ، تفسير ابن
كثير ٥٠٩/٢ ، نيل الأوطار ١٧٦/١ ، المجموع ٣٨٥/١ .
(١) (أن) ساقطة من س .

فصل (١)

فإذا ثبت أن غسل الذراعين مع المرفقين واجب .

فلا يخلو (٢) ، حال المتوفي (٣) من أحد أمرين :

إما أن تكون (٤) يده (٥) سليمة أو قطعاً . (٦)

فإن كان سليم اليدين (٧) بدأ بغسل ذراعه اليمنى فأجرى (٨) الماء عليه وأدار (٩) كفه اليسرى عليه .

فإن كان هو الذي يجب الماء على نفسه بدأ من أطراف أصابعه اليسرى مرفقه (١٠) وإن كان غيره يجب الماء عليه بدأ من مرفقه (١١) إلى أطراف أصابعه ووقف من يجب الماء على يساره يفعل كذلك ثلاثاً ، ثم يغسل ذراعه اليسرى كذلك ثلاثاً (١٢) وإن (١٣) كان أقطع فله ثلاثة أحوال :

أحدها (١٤) : أن يكون أقطع الكف باقي الذراع .

فعليه أن يغسل الذراع مع المرفق ، وفرض (١٥) الكف قد سقط بزواله إلى غير بدل . (١٦)

(١) (فعل) ساقطة من س .

(٢) في س : (فلا يخلو) .

(٣) (حال المتوفي) ساقطة من م .

(٤) في ح (أن يكون) ، وفي س غير منقوطة (يكون) .

(٥) في س (يديه) .

(٦) في س (أو قطعاً) .

(٧) في م ، ح (اليدين) .

(٨) في أ ، س (فأجرى) .

(٩) في س : (وأدار) .

(١٠) في س : (مرفقيه) .

(١١) في س : (مرفقيه) .

(١٢) (حكماء النووي من الميمري والماوردي . وحكام العمراني من الميمري .

انظر : الإقناع للماوردي ٢١ ، المجموع ٣٩٤/١ ، البيان ل ٣ أ .

(١٣) في م ، ح : (فإن) .

(١٤) في أ ح س : (أحدها) .

(١٥) في م : (وعرض) .

(١٦) انظر : تنمة الإبانة ١٤٠ ، مغني المحتاج ٥٢/١ ، نهاية المحتاج ١٥٧/١ .

والحال الثانية: أن يكون أقطع الذراع باقي المرفق فعليه أن يغسل المرفق لبقائه (١) من جملة المفروض في الغسل. (٢)

والحال الثالثة (٣) (٤): أن يكون أقطع الذراع والمرفق ، فلا فرض عليه لزوال ما فرض غسله لكن (٥) يستحب أن يمس موضعه الماء اختياراً لا واجباً. (٦)

وأكثر ابن داود ذلك على الشافعي إنكار مناد ومنه (٧).

والوجه في استحبابه ذلك (٨) أمور منها:

الأثر المروي من ابن عباس رضي الله عنه (٩) أنه استحب غسله. (١٠)

ومنها أن يكون خلفاً فيما فات .

(١) في م ، ح : (ببقائه).

(٢) للشافعية فيما إذا كان أقطع الذراع باقي المرفق طريقان: أحدهما: القطع بالوجوب ، وبهذا قطع الماوردي ، والشيخ أبو حامد ، والقاضي أبو الطيب وكثير من العراقيين .
والثاني: فيه قولان ، وهو المشهور عند الخراسانيين ، وقطع به المتولسي والغزالي في الوجيز .

أحدهما: وهو القديم ، ومنقول المزني أنه لا يجب .
والثاني: وهو منقول الربيع أنه يجب وهو الأصح .
انظر: الأم ٢٦/١ ، مختصر المزني ٢ ، التهذيب ٢٥ ، تنمئة الإبانة ٤٠ ، السلسلة في معرفة القولين والوجهين ل ٤ ب ، الوجيز ١٢/١ ، الوسيط ٣٧٠/١ ، الغاية القموي ٢٠٦/١ ، فتح العزيز ٢٥٠/١ ، روضة الطالبين ٥٢/١ .

(٣) في م ، س : (والحالة) .

(٤) في س : (الثانية) .

(٥) في س : (ولكن) .

(٦) انظر: الأم ٢٦/١ ، المجموع ٣٩١/١ ، شرح المحلى على المنهاج ٤٩/١ ، فيض الإله العالك ٣١/١ .

(٧) في أ : (وعتب) .

(٨) (ذلك) ساقطة من س .

(٩) (رضي الله عنه) ساقطة من أ ، م ، ح .

(١٠) قال النووي: ذكره ابن جرير الطبري في كتابه اختلاف الفقهاء .

انظر: المجموع ٣٩١/١ .

ومنها (١) : أنه موضح قد يمل إليه الماء في إسباغ الوضوء فلم يعد (٢)
ذلك بزوال (٣) العفو .

وأما (٤) المزني فإنه قال : ولو كان أقطعها من المرفقين (٥) فلا فسرفي
عليه فيهما ، فنقل جواب القسم الثالث إلى القسم الثاني .

فاختلف أصحابنا فكان أبو إسحاق المروزي يقول : هذا غلط من المزني ،
أو سهو في النقل ؛ لأنه إذا كان أقطع الذراعين من المرفقين لزمه غسل المرفقين
ولم يسقط عنه الفرغ فيهما .

وقال أبو علي بن أبي هريرة (٦) : جواب المزني صواب ، ونقله صحيح ، وإنما
غلط عليه في التأويل ، ومراده بقوله من المرفقين أي من فوق المرفقين (٧) فحذف (٨)
ذلك اختصاراً واكتفاءً (٩) بفهم السامع (١٠) .

-
- (١) في م (منها) بدون واو .
(٢) في م ، ح (يقدم) .
(٣) في م ، ح : (لزوال) .
(٤) في م ، ح ، س : (فأما) .
(٥) في أ ، س : (من المرفق) .
(٦) (هريرة) ساقطة من م ، ح .
(٧) قال الروياني : ومن أصحابنا من قال معنى رواية المزني من المرفقين أي مسح
المرفقين فهي موافقة لرواية الربيع ، وقال الإمام أبو محمد الجويني رحمه
الله : قد وجدت هذه اللفظة للشافعي في القديم فلا يجوز تغليب المزني .
انظر : البحر ل ٤٥ ب .
(٨) في س : (محدث) .
(٩) في م ، ح : (واكتفى) .
(١٠) قلت : وهذا هو اللائق بجال المزني في علمه .

فصل

إذا خلعت (١) لرجل يد رائدة (٢)، فلا يخلو (٣) من أحد أمرين:

إما أن يكون أصلها خارجاً من دون المرفق أو من فوقه،

فإن كانت من دون المرفق ففلسها (٤) واجب عليه مع ذراعيه كما لو كان في كفه اصبع رائدة. (٥)

وإن كانت (٦) من فوق المرفق فليس عليه غسل (٧) ما فوق المرفق من اليسار الرائدة.

واختلف أصحابنا هل عليه غسل ما قابل المرفق من اليد الرائدة إلى ما انحدر منها على وجهين: (٨)

أحدهما: لا يجب عليه (٩) لخروج أصله عن محل الغرض.

(١) في أ (اختلفت).

(٢) قال الروياني: "إن كانت اليدين في الطول سواء غسلهما، وإن كانت إحداهما ناقصة غسل الكاملة إلى المرفقين" ثم ذكر في الناقصة الأمرين الذين ذكرهم الماوردي.

(٣) في س: (يخلو).

(٤) في أ، س: (ففسلهما).

(٥) انظر: العبا ل ٦ ب، كفاية النبه ل ٣٧ ب، الإقناع ٢٩/١.

(٦) في م، ج: (وإن كان).

(٧) (غسل) ساقطة من س.

(٨) المذهب الصحيح الذي نص عليه الشافعي وقطع به الأكثرون وجوب غسل المحاذي.

قال النووي: ونقل جماعات في وجوب غسل المحاذي وجهين، منهم الماوردي وابن الصباغ والمتولي والشاشي والرويانى وصاحب البيان.

قال الرافعي: قال كثيرون من المعتبرين لا يجب لأنها ليست أملاً ولا ناهية فمسي محل الغرض فتجعل تبعاً، وحملوا النص على ما إذا التمس شيء منها بمحل الغرض.

انظر: البحر ل ٤٩ أ، تنمة الإبانة ٤١ أ، البيان ل ٣ ب، حلية العلماء ١٢١/١، إرشاد الغاوي ٢ ب، الوسيط ٢٧١/١، فتح العزيز ٣٥٢/١، روضة الطالبين ٥٢/١، المجموع ٣٨٨/١.

(٩) (عليه) ساقطة من س.

والوجه الثاني: يجب عليه (١) غسله لمشاركته في اسم اليد، ومقابلته
محل الفرض .

فلو استرسلت جلدة من مفده . (٢)

فإن لم تلتصق (٣) بالذراع (٤) لم يلزمه غسلها؛ لأنها غير متصلة بمحصل
الفرض ، ولا (٥) ينطلق عليها اسم اليد . (٦)

وإن التمتكت بالذراع لزمه أن يغسل منها ما التصق بالذراع إلى المرفق (٧)
لأنها متصلة بمحل الفرض (٨) ولأنها (٩) صارت بالالتصاق (١٠) في حكم الذراع .

فأما إن (١١) استرسلت جلدة من الذراع وجب غسل (١٢) جميعها (١٣) سواء
التمتكت بالعقد (١٤) أم لا ، لأنها من الذراع والله أعلم . (١٥)

(١) (عليه) ساقطة من م .

(٢) انظر: البحر ل ٤٦٤، الوسيط ١/٣٧١، المجموع ١/٣٨٨، الإقناع ١/٣٩، مغنني
المحتاج ١/٥٣ .

(٣) في أ: (تلتصق) ، وفي س غير منقوطة .

(٤) الذراع: ما بين طرف المرفق إلى طرف الاصبع الوسطي .

انظر: - ذراع - لسان العرب ٨/٩٣ .

(٥) في م : (لم) .

(٦) لأنها غير متصلة بمحل الفرض ولا ينطلق عليها اسم اليد (ساقطة من أ، س .

(٧) لزمه أن يغسل منها ما التصق بالذراع إلى المرفق (ساقطة من أ هل ح ومثبه في الحاشية .

(٨) في أ س: (وإن التمتكت وجب غسلها لأنها متصلة بمحل الفرض)، لأنها متصلة بمحل

(الفرض) ساقطة من م ، ح .

(٩) في م ، ح : (لأنها) .

(١٠) في م ، ح : (بالتصاق) .

(١١) في س : (إذ) .

(١٢) في م (غسلها) .

(١٣) في أ م (جميعهما) .

(١٤) الْعَقْدُ ، وَالْعُقْدُ ، وَالْعُقْدُ ، وَالْعُقْدُ من الإنسان وغيره الساعد وهو ما بين

المرفق إلى الكتف .

انظر: - عقد - لسان العرب ٣/٢٩٢ .

(١٥) (والله أعلم) ساقطة من س .

٧ - مسائل

قال الشافعي رحمه الله (١): ثم يمسح رأسه ثلاثاً، وأحب أن يتحرى (٢) جميع رأسه، ومدفيه يبدأ بمقدم رأسه، ثم يذهب بهما إلى قفاه، ثم يردهما إلى المكان الذي بدأ منه (٣).

وهذا كما قاله مسح الرأس واجب بالكتاب والسنة والإجماع (٤).

واختلفوا في قدر ما يجب مسحه منه على مذاهب شتى (٥).

لمذهب الشافعي (٦): أن الواجب منه ما ينطلق اسم المسح عليه

(١) في م ، ح: (وفي الله عنه) ، وفي أ ساقطة .

(٢) في أ ، س: (يتحرى) .

(٣) انظر: مختصر المرزني ٢ .

(٤) قال العمراني: مسح الرأس واجب لقوله تعالى: "وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ" ، ولأن كل من وصفه رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا مسح رأسه ، وأجمعت الأمة على وجوبه .

انظر: البيان ل ٤٤٠ .

(٥) في م: (على ثلاثة مذاهب شتى) .

(٦) المشهور من مذهب الشافعي والذي قطع به جمهورهم أن مسح الرأس لا يتقصر وجوبه بشيء ، وقال بعض الشافعية لومسح شعرة واحدة أو بعضها أجزاء .

وما ذكره الشافعي من التحديد بثلاث شعرات هو قول ابن القاص ، وأبو الحسن ابن خيران ، قال النووي: قال البغوي: ينبغي أن لا يجزئ أقل من قدر الناصية . قلت: قال البغوي في التهذيب ، وفرض المسح يسقط عنه بما ينطلق عليه اسم المسح وإن كان قدر شعرة واحدة ، وحكي عن إمام الأئمة أن الفرض لا يسقط عنه إذا مسح أقل من قدر الناصية .

وقال في شرح السنة: وقال الشافعي يجب أن يمسح قدر ما ينطلق عليه اسم المسح وإن قل ، ثم قال: قال الإمام ولا يسقط الفرض عنه بأقل من قدر الناصية .

فعلم من ذلك أن القول بسانه لا يجزئ أقل من قدر الناصية ليس قولاً للبغوي إلا إن كان قاله في كتب أخرى له ، والله أعلم .

قال النووي: وحكي هذا - أي قول البغوي - عن المرزني .

قلت: والمشهور من المرزني القول بالاستيعاب كقول مالك .

انظر: تنمة الإبانة ل ٤٢١ ، البيان ل ٤٤٠ ، التهذيب ل ٢٥ ب ، ١٢٦ ، شرح السنة

١/٤٣٩ ، ٤٤٠ ، الوسيط ١/٣٧٢ ، الوجيز ١/١٣ ، فتح العزيز ١/٢٥٤ ، روضة الطالبين

١/٥٣ ، المجموع ١/٣٩٨ ، حلية العلماء ١/١٢٢ ، المسائل الفقهية لابن كثير ٦٨ .

من ثلاث (١) شعرات فصاعداً.

وقال مالك (٢): الواجب مسح جميع الرأس (٣)، فإن ترك أكثر من شعرات شعرات فمأمداً لم يجزه، وإن ترك أقل من الثلاث ناسياً أجزأه.

وذهب المزني إلى مسح جميعه من غير تفصيل (٤).

ومن أبي حنيفة روايتان: (٥)

(١) في س (من ثلثة).

(٢) ذكر القرطبي أن لعلمائهم في القدر الذي يجزيه في مسح الرأس ستة أقوال ولم يفضلهما، منها ما ذكره الماوردي، ومنها قول أشهب: إن مسح مقدم رأسه أجزأه، ومنها قول محمد بن مسلمة: إن مسح ثلثيه أجزأه، ومنها قول أبو الفرج: إن مسح ثلثه أجزأه.

انظر: مقدمات ابن رشد ٥١/١، بداية المجتهد ١١/١، تفسير القرطبي ٨٧/٦، أحكام القرآن لابن العربي ٦٨/١.

(٣) في أ، س: (وقال مالك: يجب مسح جميعه).

(٤) في أ، س (تفصيل).

(٥) للحنفية في مسح الرأس ثلاث روايات.

إحداها: المسح بمقدار ثلاثة أصابع ذكرها محمد بن الحسن في الأمل.

والثانية: مسح ربع الرأس، رواها الحسن بن زياد عن أبي حنيفة وهو قول زفر.

والثالثة: مسح مقدار النامية.

قال أبو بكر: اختلف الفقهاء في المفروض من مسح الرأس فروي عن أصحابنا فيه روايتان.

إحداهما: ربع الرأس، والأخرى: مقدار ثلاثة أصابع.

وقال صاحب الهداية: المفروض في مسح الرأس مقدار النامية وهو ربع الرأس.

وقال زفر: إن مسح رأسه بأصبع أو إصبعين فإنه يجزيه إن مسح ربع رأسه.

وإن وضع ثلاثة أصابع ولم يمرها جار في قول محمد، ولم يجز في قول أبي حنيفة وأبي يوسف حتى يمرها بقدر ما تعيب البلة مقدار ربع الرأس.

انظر: الأمل: ٤٣/١، المبسوط ٦٤/١، الهداية ١٢/١، شرح فتح القدير ١٨-١٩، بدائع

المنافع ٤/١، أحكام القرآن للجصاص ٢٤١-٢٤٢، البناية ١١٢/١، فتح باب

العناية ٢٤/١.

— أما مذهب الإمام أحمد:

فقد روي عنه وجوب مسح جميع الرأس وصححه الشيخ ابن تيمية، وعنه يجزيه مسح بعضه والظاهر من أحمد في حق الرجل وجوب الاستيعاب، وأن المرأة يجزيها مسح مقدم

رأسها، وقال القرافي في التعليق يجوز مسح بعضه للعذر، ويمسح معه العمامة

ويكون كالجبيرة فلا توقيت، وفي رواية يجزيه مسح قدر النامية.

إحدهما (١) : أن (٢) الواجب مسح النامية ، وهو ما بين النزعتين .

والثانية : وهي المشهورة عنه وبها قال أبو يوسف :

أن الواجب مسح ربعه (٣) بثلاث أصابع ، فإن مسح الربع بأقل من ثلاث أصابع ، أو مسح بثلاث أصابع أقل من الربع لم يجزه ، فحد الممسوح ، والممسوح به .

فأما مالك فاستدل (٤) بقوله تعالى : " وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ " (٥) .

فاقتضى الظاهر أن يمسح جميع ما انطلق اسم الرأس عليه . (٦)

وبحديث عبد الله بن زيد (٧) : " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم (٨) مسح رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر ، بدأ بعقد رأسه ثم ذهب بهما إلى قفاه ، ثم ردهما حتى رجع (٩) إلى المكان الذي بدأ منه " (١٠) .

== انظر: المغني ١/١١١ ، الكافي ١/٣٠٠ ، الفتاوى الكبرى ١/١٢٣ ، الاختيسارات الفقهية ١/١١ ، الإنصاف ١/١٦١ .

(١) في أ س : (أحدهما) ، وفي ح (إحديهما) .

(٢) (أن) ساقطة من م ، ح .

(٣) في أ (مسح جميعه) .

(٤) في س : (فاستدل) .

(٥) سورة العائدة آية (٦) .

(٦) في م : (ما انطلق عليه اسم الرأس) .

(٧) في م : (عبد الله بن عمر) .

(٨) (وسلم) ساقطة من أ .

(٩) في ح : (حتى يرجع) .

(١٠) أخرجه البخاري بلفظ : "ثم مسح رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر بعقد رأسه حسبي

ذهب بهما إلى قفاه ثم ردهما إلى المكان الذي بدأ منه" .

وأخرجه مسلم بلفظ : "فمسح برأسه فأقبل بيديه وأدبر" .

وأخرجه بلفظه أبو داود ، وابن ماجه ، والترمذي ، والنسائي ، ومحمد بن رزاق ،

وابن حبان .

انظر: صحيح البخاري: كتاب الوضوء - باب مسح الرأس كله ٥٨/١ ، صحيح مسلم: كتاب

الطهارة - باب في وضوء النبي صلى الله عليه وسلم ٢١١/١ ، سنن أبي داود: كتاب

الطهارة - باب معة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم ٢٠/١ ، سنن ابن ماجه: كتاب

الطهارة وسننها - باب ماجاء في مسح الرأس ١٥٠/١ ، سنن الترمذي: أبواب الطهارة

- باب ماجاء في مسح الرأس أن يبدأ بعقد الرأس ومؤخره ٢٥/١ ، سنن النسائي: =

وبحديث المقدام بن معدي كرب^(١) قال : " رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم توفياً فلما بلغ مسح رأسه وقع^(٢) كفيه على مقدم رأسه فأمرهم حتى بلغ القفا ثم ردهما إلى المكان الذي بدأ منه " . (٤)

ولأنه أحد أعضاء الطهارة فوجب أن يكون استيعابه بالتطهير^(٥) واجباً كالوجه ، ولأن كل موضع كان محلاً لغرض المسح تعلق به فغرض المسح أصله البعض المتفق عليه .

ودليلنا قوله تعالى : " وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ " (٦) .

(٧)
ومنه دليلان :

أحدهما : أن العرب لا تدخل في الكلام حرفاً ، زائداً إلا لفائدة ، والباء

== كتاب الطهارة - باب معة مسح الرأس ٧٢/١ ، معنف عبد الرزاق : كتاب الطهارة - باب المسح بالرأس ٦/١ ، صحيح ابن حبان : باب سنن الوضوء وصف مسح الرأس إذا أراد الوضوء ٢٩٦/٢ .

(١) في أ (معد) .

(٢) وهو المقدام بن معدي كرب بن عمرو بن يزيد بن معدي كرب ، أبو كريمة ، وقيل أبو يحيى الكندي صحابي ، نزل حمص ، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وعن خالد بن الوليد ، ومعاذ بن جبل . وجماعة وعنه ابنه يحيى وابن ابنه صالح بن يحيى . وآخرين ، ذكره ابن سعد في الطبقة الرابعة من أهل الشام وقال : مات سنة ٨٧ هـ وكذا قال غير واحد في سنة وفاته ، وقيل مات سنة ٨٣ هـ ، وقيل سنة ٨٦ هـ .

انظر : التاريخ الكبير ٤٢٩/٧ ، تهذيب التهذيب ٢٨٧/١٠ ، تهذيب الأسماء واللغات ١١٢/٢ ، الجمع بين رجال الصحيحين ٥٠٨/٢ ، خلاصة تهذيب التهذيب ٥٤/٣ ، طبقات ابن سعد ٤١٥/٧ ، طبقات خليفة ٣٠٤ .

(٣) في أ ، س (رفع) .

(٤) أخرجه بلغظه أبو داود ، والبيهقي .

قال ابن حجر : إسناده حسن .

انظر : سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب معة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم ٣٠/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب الاختيار في استيعاب الرأس بالمسح ٥٩/١ ، تلخيص الحبير ٨٩/١ .

(٥) (بالتطهير) ساقطة من س .

(٦) سورة المائدة آية (٦) .

(٧) (ومنه) ساقطة من م ، ح .

الزائدة تدخل (١) في كلامهم لأحد أمرين:

إما للإلحاق (٢) في الموضع الذي لا يصح الكلام بحذفها ولا يتعدى (٣) الفعل إلى المفعول إلا بها كقولهم : مررت بزيد .

وكقوله تعالى : " وَلَيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ " (٤)

لما لم يصح أن يقولوا مررت بزيداً ، وَلَيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ ، كان دخول الباء للإلحاق ولتعدى الفعل إلى مفعوله .

وإما للتبعيض (٥) في الموضع الذي يصح (٦) الكلام بحذفها ، ويتعدى (٧) الفعل إلى مفعوله بعدمها ليكون لزيادتها فائدة .

فلما حسن حذفها من قوله تعالى (٨) : " وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ " لأنه لو قال وامسحوا رؤوسكم صلح ، دل على دخولها للتبعيض . (٩)

والثاني : أن من مادة العرب (١٠) في الإيجاز ، والاختصار إذا أرادوا ذكر كلمة اقتصروا على أول حرف منها اكتفاء به (١١) من جميع الكلمة .

كما قيل في تأويل قوله (١٢) " كَهَيْعَةٍ " (١٣)

أن الكاف من كافي ، والهاء من هادي .

(١) في م : (قد تدخل) .

(٢) انظر : المقتضب ٧٧/١ ، شرح ابن عقيل ٢٢/٣ ، مغني اللبيب ١٠١/١ .

(٣) في س (ولا يتعدا) .

(٤) سورة الحج آية (٢٩) .

(٥) انظر : مغني اللبيب ١٠٥/١ .

(٦) في م ، ح : (لا يصح) .

(٧) في س : (ويتعدا) .

(٨) في س : (تعال) .

(٩) وإذا ثبت دخولها هنا للتبعيض كان الأمر في الآية بمسح بعض الرأس ، أي بعض كان ولو ثلاث شعرات .

(١٠) في س : (القرب) .

(١١) (به) ساقطة من أ ، س .

(١٢) انظر : النكت والعيون ٥١٤/٢ ، روح المعاني ٥٧/١٦ ، حاشية الجمل على الجلالين ٥١/٣ .

(١٣) سورة مريم ، آية (١) .

وكما (١) قال الشاعر (٢):

قُلْتُ لَهَا قَلْبِي فَقَالَتْ قَاف (٣) (٤)

أي وقتت .

وكما قال الآخر:

نَادَوْهُمْ أَنْ الْجُمُوعُ أَتَا قَالُوا جَمِيعاً كُلُّهُمْ أَلَفَا (٥) (٦)

معناه (٧) نادوهم أن الجموع أتت قالوا جميعاً كلهم ألاف (٨)

وإذا كان هذا من كلامهم كانت الباء (٩) التي في قوله : "وَأَمْسَحُوا" (١١) بِرَمْيِهِمْ (١٢) ، مراداً بها بعضهم ومنكم ؛ لأنها أول حرف من بعض .

والدليل من طريق السنة :

رواية ابن (١٣) سيرين عن المغيرة بن شعبه أن النبي صلى الله عليه وسلم

(١) في م ، ح (كما) بدون واو .

(٢) هو الوليد بن عقبة ، قاله حين كان في ركب متجه إلى المدينة فنزل يسوق بهم فقال :

قلنا لها يوماً قلبي قالت قاف . لا تحسبي أنا نسينا إلا بحاف

انظر: شرح جمل الزجاجي ٥٧٦/٢ .

(٣) في ح : (قاف) .

(٤) وذكر في العمدة مثله في باب الإشارة فقال : أنشد الغراء : قلت لها قومي فقالت قاف

انظر: العمدة ٣١١/١ .

(٥) في أ : (ألفا) .

(٦) ذكر في العمدة في باب الإشارة نحوه

نادى مناد منهم ألتا قالوا جميعاً كلهم ألفا

انظر: العمدة ٣١١/١ .

(٧) في أ ، م ، ح (ومعناه) .

(٨) في س : (ألا تركبوا) .

(٩) انظر: تفسير القرطبي ١٥٦/١ .

(١٠) في ح : (اليا) .

(١١) في س : (فامسحوا) .

(١٢) سورة المائدة آية (٦)

(١٣) في س : (رواية ابن سيرين) .

مسح بناميته أو قال مقدم رأسه. (١)

وروى أبو معقل (٢) من أنس بن مالك أنه (٣) قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم (٤) يتوفى (٥) وعليه عمامة قطرية (٦) فأدخل يده (٧) من تحت العمامة فمسح رأسه ولم ينقض العمامة. (٨)

(١) أخرجه بهذا السند النسائي في حديث طويل عن محمد بن سيرين عن رجل حتى رده إلى المغيرة قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر... وذكر مفة وفوف... فقال :... فسل وجهه وذراعيه وذكر من ناميته شيئاً ومامته شيئاً.

وأخرجه أيضاً عن محمد بن سيرين قال أخبرني - عمر بن وهب الثقفي قال سمعت المغيرة بن شعبة قال : خملتان لا أسأل منهما أحداً بعد ما شهدت من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : كنا معه في سفر فبرز لحاجته ثم جاء فتوفى ومسح بناميته وجانبي ممامته ومسح على خفيه... .

وأخرجه البيهقي عن محمد بن سيرين عن عمرو بن وهب الثقفي قال : كنا عند المغيرة بن شعبة فذكر الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم وفيه : " فتوفى فسل وجهه وفسل ذراعيه ومسح على العمامة والخفين ". وأخرجه مسلم عن مروة بن مروة بن المغيرة بن شعبة عن أبيه وفيه "... ومسح بناميته وعلى العمامة وعلى خفيه ".

انظر : صحيح مسلم : كتاب الطهارة - باب المسح على النامية والعمامة ٢٣٠/١ ، سنن النسائي : كتاب الطهارة - مفة الوفوف ٦٢/١ ، باب كيفية المسح على العمامة ٧٧/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب مسح بعض الرأس ٥٩/١ .

(٢) أبو معقل : قال ابن حجر في التهذيب : أبو معقل عن أنس بن مالك في المسح على العمامة ومنه عبد العزيز بن مسلم الأنصاري ، وليس بالقسملي . وقال ابن القطان : أبو معقل مجهول وكذا نقل ابن بطلال عن غيره . انظر : تهذيب التهذيب ٢٤٢/١٢ ، خلاصة تهذيب التهذيب ٢٤٧/٢ .

(٣) (أنه) ساقطة من أ، س .

(٤) (وسلم) ساقطة من أ .

(٥) في س : (توفى) .

(٦) (قطرية) ساقطة من س .

وهي قرب من البرود فيه حمرة ، ولها أعلام فيها بعض الخشونة ، وقيل : هي حلل جياد تحمل من قبل البحرين ، وقال الأزهرى : في أمراض البحرين قرية يقال لها قطر ، وأحسب الثياب القطرية نسبت إليها فكسروا القاف للنسبة وخففوا .

انظر : قطر - النهاية ٨٠/٤ .

(٧) في م ، ح (يديه) وهي موافقة لرواية البيهقي .

(٨) أخرجه أبو داود - واللفظ له - ، وابن ماجه والحاكم والبيهقي .

قال ابن حجر : في إسناده نظر .

وقال الحاكم : هذا الحديث وإن لم يكن إسناده من شرط الكتاب فإن فيه لفظاً =

ولأن [كل ما] (١) لو تركه (٢) ناسياً في الطهارة لم يمنع من (٣) محسنة
الطهارة ، لم يكن من فروض الطهارة (٤) كمسح الأذنين .

فأما الآية فقد ذكرنا وجهي دليلنا منها .

وأما (٥) حديث مبدالله بن زيد ، والمقدام بن (٦) معدي كرب : فمحمول
على الاستحباب بدليل ما روينا من حديث المغيرة وأنس .

وأما قياسه فمنتقض (٧) بمسح الخفين ؛ لأن كل موقع منه محل لغرض (٨)
المسح (٩) وليس مسح (١٠) جميعه واجباً . (١١)

= غريبة وهي أنه مسح على بعض الرأس ولم يمسح على عمامته .
وقال الذهبي : أبو معقل عن أنس في المسح على العمامة لا يعرف ، وقال
أبو علي بن السكن لا يثبت إسناده ، قال الذهبي : لو صح لدل على مسح بعض
الرأس .

انظر: سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب المسح على العمامة ٣٧/١ ، سنن ابن
ماجة : كتاب الطهارة وسنها - باب ما جاء في المسح على العمامة ٧٧/١ ، المستدرک
كتاب الطهارة المسح على المعائب والتساخين ١٦٩/١ ، السنن الكبرى : كتاب
الطهارة - باب إيجاب المسح بالرأس وإن كان معتملاً ٦١/١ ، تلخيص الحبير ٥٨/١ ،
التلخيص للذهبي ١٦٩/١ ، تهذيب التهذيب ٢٤٢/١٢ .

- (١) في أ ، م ، ح ، س : (كلما) .
- (٢) (لو) ساقطة من س .
- (٣) (من) ساقطة من م ، ح .
- (٤) في س : (لم يكن فرغاً في الطهارة) .
- (٥) في م ، ح : (فأما) .
- (٦) في س (المقدام ابن معدي) .
- (٧) في س : (فمنتقض) .
- (٨) في م ، ح (بغرض) ، وفي س : (الغرض) .
- (٩) في أ ، س (من المسح) .
- (١٠) في أ ، س (محل) .
- (١١) في م ، ح (واجب) .

فصل

وأما أبو حنيفة فاستدل على وجوب مسح ربه:

بحديث المفيرة أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح ناصيته (١)،
قال (٢): والناصية ربع الرأس، ولأنه أحد أعضاء الطهارة فلم يجز فيه ما ينجس
عليه الاسم قياساً على سائر الأعضاء .

ودليلنا ما ذكرناه من الاستدلال بالآية الموجبة لمسح البعض من فسيّر
تحديد ربع (٣) ولا ثلث .

ثم حديث (٤) أنس بن مالك (٥) أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح مقدم رأسه . (٦)
وذاك (٧) أقل من الربع .

ولأنه (٨) مسح بالماء فوجب أن يجزيه (٩) منه ما انطلق (١٠) اسم المسح (١١)
عليه قياساً على المسح على الخفين .

ولأنه مسح بعض رأسه (١٢) فوجب أن يجزيه قياساً على الربع .
ولأنه أحد أعضاء الطهارة فلم يتقدر (١٣) فرضه بالربع قياساً على سائر
الأعضاء .

-
- (١) سبق تخريجه ص ٤٤٠ .
(٢) قال (ساقطة من أ)
(٣) في م ، ح : (ربع) .
(٤) حديث (ساقطة من س) .
(٥) (ابن مالك) ساقطة من أ ، ح ، س .
(٦) سبق تخريجه ص ٤٤٠ .
(٧) في س : (وذلك) .
(٨) في م ، ح : (لأنه) .
(٩) في م ، ح : (أن يجب) .
(١٠) في س : (ما انطلق عليه اسم المسح) .
(١١) في م ، ح : (الماء) .
(١٢) في س : (بعض الرأس) .
(١٣) في س : (يتقدر) .

ولأن التقدير لا يشب قياساً لا سيما (١) عند أبي حنيفة (٢).

ولأن تقديره بالربيع من غير تعليس بأولى [معن] (٣) قدره بأقل منه
أو بأكثر فكان مَطْرَحاً والله أعلم. (٤)

فصل (٥)

فإذا ثبت أن الظرف في الرأس مسح بعفه وإن قل ، فالمستحب أن يمسح (٦)
جميعه (٧) لأمرين:

أحدهما: رواية عبد الله بن زيد ، والمقدام بن معدي كرب أن النبي صلى
الله عليه وسلم مسح بجميع رأسه .

والثاني: أنه (٨) يعبر باستيعاب مسح (٩) رأسه مؤدياً بالإجماع لفرض مسحه (١٠)
فإذا أراد مسح رأسه كله مسح بيديه على ما وصفه عبد الله بن زيد فيمس يديه
في الماء ويبدأ بمقدم رأسه ويمرهما (١١) إلى قفاه ثم يردهما (١٢) إلى مقدمه . (١٣)

(١) في م (ولا سيما) .

(٢) وذلك لأن التقدير لا يعقل له معنى كتقدير حدونا غير المحمن بالجلد مائة
والقياس فرع من تعقل المعنى ، وإذا لم يعقل المعنى كما في مسح مقدم
الرأس فلا قياس .

انظر: كشف الأسرار ٢/٢١٠ ، التقرير والتحبير ٣/٢٤١ ، مسلم الشبوت ٢/٣١٧ .

(٣) في أ، م، ح: (من) وفي س ساقطة .

(٤) (والله أعلم) ساقطة من س .

(٥) (فعل) ساقطة من س .

(٦) في س: (أن المسح) .

(٧) انظر: البحر ل ٤٦ ب .

(٨) في أ ، ح ، س: (أن) .

(٩) (مسح) ساقطة من أ ، م ، (مسح رأسه) ساقطة من س .

(١٠) في أ: (فرض ما مسحه) .

(١١) في م: (ويمر بها) ، في س (ويمرهما) .

(١٢) في س: (ثم يردهما) .

(١٣) قال الشيرازي وغيره: والمستحب أن يمسح جميع الرأس فيأخذ الماء بكفيه ثم
يرسله ثم يلمق طرف سبابته بطرف سبابته الأخرى ثم يضعهما على مقدم رأسه
ويضع إبهاميه على مدغيه ثم يذهب بهما إلى قفاه ثم يردهما إلى المكسبان =

قال الشافعي : يمسح (١) جميع رأسه ومدنيه . (٢)

لمن جعل من أصحابنا المدغين من الرأس قال : إنما أمر (٣) بذلك لاستيعاب مسح الرأس .

ومن (٤) لم يجعلهما من الرأس قال : إنما أمر بمسحهما وإن لم يكونا منه ، ليمير بالمجاورة (٥) إليهما مستوفياً لجميع الرأس . (٦)

فإذا فعل ذلك فقد استوعب مسح رأسه (٧) مرة واحدة (٨) ، فيستحب أن يفعل ذلك (٩) ثلاثاً . (١٠)

وقال أبو حنيفة (١١) ، ومالك (١٢) : السنة في مسح الرأس مرة واحدة ، وما زاد على المرة مكروه .

= الذي بدأ منه .

انظر : المذهب ٢٤/١ ، البحر ل ٤٧ ب ، كفاية النبيه ل ٣٨ ب ، كفاية الأخيـسار ١٥/١ .

(١) في م ، ح : (فيمسح) .

(٢) انظر : مختصر المزني ٢ .

(٣) في م ، ح : (إنما ليمر) .

(٤) في م : (من) بدون واو .

(٥) في س : (بالمجاورة) .

(٦) حكاية النووي من الماوردي ، انظر : المجموع ٤٠٣/١ .

(٧) في س : (الرأس) .

(٨) انظر : كفاية الأخيـسار ١٥/١ .

(٩) في أ ، س : (كذلك) .

(١٠) التكرار مستحب في مذهب الشافعي ، ونقل الترمذي عن الإمام الشافعي أنه لا يستحب التكرار في مسح الرأس ، ونقله أبو عبد الله الحناطي وجهاً للأصحاب في مسح الرأس وفي مسح الأذنين .

انظر : الإقناع للماوردي ٢١/١ ، سنن الترمذي ٢٦/١ ، حلية العلماء ١٢٣/١ ، فتوح العزيز ٤٠٨/١ ، روضة الطالبين ٥٩/١ ، مختصر خلافيات البيهقي ٥٩/١ ، المسائل الفقهية لابن كثير ٦٨ .

(١١) انظر : رموس المسائل ١٠٩/١ ، تحفة الفقهاء ١٤/١ ، الاختيار ٧/١ .

(١٢) انظر : التلـقين ١١/١ ، بداية المجتهد ١٣/١ ، المنتقى ٣٨/١ .

= - ولأحمد روايتان : إحداهما : لا يسن تكرار مسح الرأس ، والثانية : يسن .

استدلالاً برواية علي بن أبي طالب (١)، وعبد الله بن عباس (٢)، وعبد الله بن زيد (٣)
رضي الله عنهم (٤)

أن النبي صلى الله عليه وسلم (٥) مسح برأسه (٦) مرة واحدة .

== انظر : الكافي ٣٠/١، المغني ١١٤/١، مختصر الخراقي ١٢، شرح منتهى الإرادات ٥٤/١
وقال ابن سيرين : يمسح مرتين .

انظر : حلية العلماء ١٢٤/١، عارضة الأحوذى ٥٢/١ .

(١) روى أبو داود والنسائي عن عبد خير قال أتانا علي رضي الله عنه وقد صلى ،
فدعا بطهور فقلنا ما يمنع بالطهور وقد صلى ؟ ما يريد إلا أن يعلمنا ، فاتمسح
بإنا فيه ماء وطست فأفرغ من الإناء على يمينه فغسل يديه ثلاثاً ، ثم تمضمض واستنثر
ثلاثاً ، فتمضمض ونثر من الكف الذي يأخذ فيه ، ثم غسل وجهه ثلاثاً ، ثم غسل يده
اليمنى ثلاثاً ، وغسل يده الشمال ثلاثاً ، ثم جعل يده في الإناء فمسح برأسه مرة
واحدة ، ثم غسل رجله اليمنى ثلاثاً ورجله الشمال ثلاثاً ثم قال : من سره أن يعلم
وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو هذا .

انظر : سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب صفة وضوء النبي صلى الله عليه
وسلم ٢٧/١، سنن النسائي : كتاب الطهارة - باب غسل الوجه ٦٨/١ .
وروى الترمذي ، وابن ماجه عن أبي حية عن علي أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم مسح رأسه مرة ، قال ابن حجر : وإسناده صالح .

انظر : سنن ابن ماجه : كتاب الطهارة وسننها - باب ماجاء في مسح الرأس ١٥٠/١
سنن الترمذي : أبواب الطهارة - باب ماجاء في وضوء النبي صلى الله عليه وسلم
كيف كان ٣٤/١، تلخيص الحبير ٨٤/١ .

وروى ابن أبي شيبة عن أبي إسحاق عن حدثه عن علي أن النبي صلى الله عليه وسلم
كان يتوفأ ثلاثاً ثلاثاً إلا المسح مرة مرة .

انظر : مصنف ابن أبي شيبة : كتاب الطهارات - في مسح الرأس كم هو مرة ١٥/١ .
(٢) روى أبو داود عن ابن عباس أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوفأ فذكر
الحديث كله ثلاثاً ثلاثاً ، قال ومسح برأسه وأذنيه مسحة واحدة .
انظر : سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب صفة وضوء النبي صلى الله عليه
وسلم ٣٣/١ .

(٣) حديث عبد الله بن زيد في الصحيحين ذكر الأمعاء ثلاثاً ثلاثاً إلا مسح الرأس
فأطلقه ، وفي رواية فمسح برأسه فأقبل به وأدبر مرة واحدة .

انظر : صحيح البخاري : كتاب الوضوء - باب غسل الرجلين إلى الكعبين ٥٨/١ ،
صحيح مسلم : كتاب الطهارة - باب وضوء النبي صلى الله عليه وسلم ٢١١/١ .

(٤) (رضي الله عنهم) ساقطة من أ ، م ، ح .

(٥) (وسلم) ساقطة من أ .

(٦) في م ، ح : (رأسه) .

ولأنه ممسوح في الطهارة فوجب أن لا يكون التكرار فيه مسنوناً كالتييم والمسح على الخفين .

ولأن فرض المسح ^(١) مقرر على بعض الرأس ، واستيعابه سنة ، فلم يجر أن يجعل تكرار مسحه سنة ثانية ، لأن العفو الواحد ^(٢) لا يجتمع فيه سنتان .
وتحريره أنه عفو في الطهارة ، فلم يجتمع ^(٣) فيه سنتان قياساً على سائر الأعضاء .

ولأن المسنون في الرأس المسح ، وفي تكراره ^(٤) خروج عن حد المسح إلى الغسل والغسل غير مسنون فذلك ^(٥) ما أدى ^(٦) إليه من تكرار المسح غير مسنون .

ودليلنا : رواية حمران ^(٧) ، وشقيق بن سلمة ^(٨) عن عثمان أن النبي مسح برأسه ثلاثاً .

(١) في س : (مسح) .

(٢) في م ، ح : (العفو الزائد) .

(٣) في أ ، ح ، س : غير منقوطة (يجتمع) .

(٤) في م : (وتكراره) .

(٥) في س : (فذلك) .

(٦) في س : (ما أدى) .

(٧) في م : (حمران) .

وهو حمران بن أبان مولى عثمان بن عفان ، ابتاعه عثمان من المسيب بن نجبة فأعتقه أدرك أبا بكر وعمر ، روى عنه عروة بن الزبير ، وجامع بن شداد ، وشقيق ابن سلمة وغيرهم ، اختلفوا في سنة وفاته قيل سنة ٥٧٥ هـ ، وقيل سنة ٥٧٦ هـ ، وقيل ٥٧١ هـ .
وفي سير أعلام النبلاء ، طال عمره وتوفي سنة ثمانين .

انظر : التاريخ الكبير ٨٠/٣ ، تهذيب الكمال ٣٠١/٧ ، تهذيب ابن عساكر ٤٢٨/٤ ، الجرح والتعديل ٢٦٥/٣ ، سير أعلام النبلاء ١٨٣/١ ، طبقات ابن سعد ١٤٨/٧ ، ميزان الاعتدال ١/١٠٤ .
وحديث حمران أخرجه أبو داود ، والدارقطني والبخاري والبيهقي من طريق أبي سلمة عن حمران قال : رأيت عثمان بن عفان توفاً ، وذكر وضوء النبي صلى الله عليه وسلم ولم يذكر المضمضة والاستنشاق وقال فيه : ومسح رأسه ثلاثاً ثم غسل رجليه ثلاثاً ثم قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم توفاً هكذا ، واللفظ لأبي داود .

قال ابن حجر : في إسناده عبد الرحمن بن وردان ، قال أبو حاتم : ما به بأس ، وقال ابن معين صالح وذكره ابن حبان في الثقات .

انظر : سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب صفة وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم ٢٦/١ ، سنن الدارقطني كتاب الطهارة - باب دليل تثليث المسح ٩١/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب التكرار في مسح الرأس ٦٢/١ ، تلخيص الحبير ٨٤/١ .

(٨) حديث شقيق بن سلمة أخرجه أبو داود ، وابن خزيمة ، والدارقطني من طريق ==

وروى عبد الله بن أبي (١) أوفى (٢) وأبو رافع (٣) أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح

== عامر بن شقيق بن جمرة عن شقيق بن سلمة قال : رأيت عثمان بن عفان فمسح ذراعيه ثلاثاً ثلاثاً ومسح رأسه ثلاثاً ، ثم قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل هذا ، واللفظ لأبي داود

قال ابن حجر : عامر بن شقيق مختلف فيه ، وقال المنذري : في إسناده عامر ابن شقيق بن جمرة وهو ضعيف .

انظر سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم ٢٦/١ ، صحيح ابن خزيمة - جماع أبواب الوضوء وسننه - باب تخليل اللحية في الوضوء عند غسل الوجه ٢٨/١ ، سنن الدارقطني : كتاب الطهارة - باب دليل تثليث المسح ٩١/١ ، تلخيص الحبير ٨٤/١ ، مختصر سنن أبي داود ٩١/١ .

(١) (أبي) ساقطة من أ .

(٢) أبو إبراهيم عبد الله بن أبي أوفى علقمة الأسلمي ، صحابي جليل شهد بيعة الرضوان والحديبية وخيبر ، سكن الكوفة بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكف بمره في آخر عمره ، وهو آخر من توفي بالكوفة من الصحابة .

اختلفوا في سنة وفاته قيل سنة ٨٦ هـ ، وقيل سنة ٨٧ هـ ، وقيل سنة ٨٨ هـ .

انظر : الإصابة ٢٧١/٢ ، تجريد أسماء الصحابة ٢٩٩/١ ، الجمع بين رجال الصحيحين ٢٤٢/١ ، الجرح والتعديل ١٢٠/٥ ، جمهرة أنساب العرب ٢٤٢ ، خلاصة تذهيب التهذيب ٤١/٢ ، الرياض المستطابة ٢٠٣ ، طبقات خليفة ١١٠ ، ١٣٧ ، المحبر ٢٩٨ .

قال الزيلعي : حديث عبد الله بن أبي أوفى رواه أبو يعلى الموصلي فـسـي مسنده عن يزيد بن هارون (أنا) أبو الورقاء فائد بن عبد الرحمن عن ابن أبي أوفى قال : أتى النبي صلى الله عليه وسلم فغسل يديه ثلاثاً ثم ممسحاً واستنشق ثلاثاً وغسل وجهه ثلاثاً ويديه ثلاثاً ومسح برأسه وأذنيه وغسل رجليه . ورواه الطبراني من طريق أبو القاسم بن سلام (ثنا) مروان بن معاوية — عن أبي الورقاء عن عبد الله بن أوفى أنه توضأ ثلاثاً وخلل لحيته وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل هذا .

ورواه الخطيب البغدادي من حديث محمد بن ميمون الزعفراني عن أبي الورقاء عن ابن أبي أوفى قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم بماء فغسل يديه ثلاثاً ثم ممسحاً ثلاثاً ، ثم غسل وجهه ثلاثاً ، ويديه ثلاثاً ومسح برأسه وأذنيه وغسل رجليه وقال : محمد بن ميمون ثقة .

قلت : حديث عبد الله بن أبي أوفى يدل بالمفهوم أنه غسل ثلاثاً ،

انظر : تاريخ بغداد ٢٧٠/٣ ، نصب الراية ١٤/١ ٢٥٠ .

(٣) أبو رافع القبطي مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم قيل اسمه إبراهيم ، وقيل أسلم وقيل ثابت ، وقيل هرمز ، يقال إنه كان للعباس فوهبه للنبي صلى الله عليه وسلم واعتقه لما بشره بإسلام العباس وكان إسلامه قبل بدر ولم ==

برأسه ثلاثاً (١)

وروت الربيع بنت معوذ بن عفراء (٢) أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح برأسه مرتين (٣) (٤)

يشهدا، وشهد أحدا وما بعدها، روى من النبي صلى الله عليه وسلم ومن ابن مسعود، وعنه أولاده الحسن ورافع وعبد الله ... وغيرهم، مات بالمدينة بعد قتل عثمان، وقيل مات في خلافة علي .
انظر : الإصابة ٦٨/٤، الاستيعاب ٦٩/٤، تهذيب التهذيب ٩٢/١٢، تقريب التهذيب ٤٢١/٢، تجريد أسماء الصحابة ١٦٤/٢ .

وذكر الهيثمي في مجمع الزوائد حديث أبي رافع قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم توفاً فغسل وجهه ثلاثاً، وغسل يديه ثلاثاً، ومسح برأسه وأذنيه وغسل رجليه ثلاثاً، ورأيت مرة أخرى توفاً مرة مرة . رواه البزار والطبراني في الأوسط، وله في الكبير رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم توفاً ثلاثاً ثلاثاً ومرتين مرتين ومرة مرة، ورجائهما رجال الصحيح .
انظر : مجمع الزوائد : كتاب الطهارة - باب ماجاء في الوضوء ٢٣١/١ .

(١) في م (مرتين) .

(٢) الربيع بنت معوذ بن عفراء الأنصارية من بني النجار، لها حبة، ورواية عمرة دهرأ، وروت أحاديث، وأبوها من كبار البصريين، قتل أبا جهل، توفيت في خلافة عبد الملك بن مروان سنة بفتح وسبعين .
انظر : الاستيعاب ٣٠١/٤، الإصابة ٢٩٣/٤، تهذيب الأسماء واللغات ٣٤٣/٢، خلاصة تهذيب التهذيب ٣٨١/٣، طبقات ابن سعد ٤٤٧/٨، المحبر ٤٣٠ .

(٣) (وروت الربيع بنت معوذ بن عفراء أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح برأسه مرتين) ساقطة من م، ح .

(٤) أخرجه عبد الرزاق وابن أبي شيبة، وأبو داود، وابن ماجه والترمذي عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن الربيع بنت معوذ أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح برأسه مرتين بدأ بمؤخر رأسه ثم بمقدمه كليهما : ظهورهما وبطنهما " واللفظ للترمذي .

وقال : هذا حديث حسن، وقال ابن حجر : الحديث مداره على عبد الله بن محمد ابن عقيل وفيه مقال .

انظر : مصنف عبد الرزاق : كتاب الطهارة - باب المسح بالرأس ٨/١، مصنف ابن أبي شيبة : كتاب الطهارات - في مسح الرأس كم هو مرة ١٦/١، سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب معة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم ٣١/١، سنن ابن ماجه : كتاب الطهارة وسننها - باب ماجاء في مسح الرأس ١٥٠/١، سنن الترمذي : أبواب الطهارة - باب ماجاء أنه يبدأ بمؤخر الرأس ٢٥/١، تلخيص الحبير ٨٤/١ .

ولأنه أحد أعضاء الطهارة فوجب (١) أن يكون (٢) التكرار في إيمال الماء إليه مسنوناً قياساً على سائر الأعضاء .

ولأن المسح أحد نوعي الوضوء فكان التكرار مسنوناً (٣) فيه كالغسل .

وأما (٤) الجواب عن روايتهم بأنه (٥) مسح مرة فهو أنها (٦) محمولة (٧) على الجواز لا على الاستحباب . (٨)

وأما قياسهم على التيمم والمسح على الخفين فالمعنى فيهما (٩) أنهما طهارة أسقط فيها المسنون ، واقتصر (١٠) على بعض الغرض فكان التكرار أسقط ، وليس كذلك مسح الرأس ، لأن المسنون معتبر فيه كسائر أعضاء الوضوء . (١١)

وأما الجواب عن قولهم : إن العفو الواحد لا يدخله المسنون من وجهين فغلط ، ولا يمتنع ذلك في الوضوء ، ألا ترى (١٢) أن الوجه فيه سنتان المضمضة والاستنشاق والتكرار ثلاثاً فكذا (١٣) الرأس .

وأما قولهم : إنه يصير بتكرار المسح مغسولاً فعنه جوابان : أحدهما : أن المكروه هو أن يبتديء بغسله وهذا لم يبتديء به (١٤) وإنما أفضى إليه .

-
- (١) في م : (وجب) .
 (٢) في أ ، س : (أن لا يكون) .
 (٣) في س : (التكرار فيه مسنوناً) ، (مسنوناً) ساقطة من ح .
 (٤) في أ : (فأما) .
 (٥) في أ ، س : (أنه) .
 (٦) في م ، ح : (أنه) .
 (٧) في م : (محمول) .
 (٨) في م ، ح : (وأحاديثنا على الاستحباب) .
 (٩) في م ، ح : (فيها) .
 (١٠) في س : (واقتصروا) .
 (١١) في س : (الأعضاء في الوضوء) .
 (١٢) في م : (ألم تر) .
 (١٣) في أ : (فكذلك) ، وفي س : (وكذلك) .
 (١٤) في أ : (لم يبتد) .
 (١٥) (به) ساقطة من س .

والثاني : أنه ^(١) لا يصير مغسولاً ، لأن حد الغسل أن يجري الماء بطبعه وذلك
لا يكون بتكرار مسحه .

فصل

فإذا تقرر ما مضى ففي مسح الرأس أربعة أحكام :

فرض ، وسنتان ، وهيئة .

فأما (٢) الفرض (٢) : فمسح بعضه وإن قل .

وأما السنتان : فأحدهما (٤) : استيعاب جميعه ، والثانية تكراره ثلاثاً .

وأما الهيئة : فالبدائية بمقدم رأسه (٥) ، ثم إذهاب يديه إلى مؤخره ثم ردهما
إلى المكان الذي بدأ منه .

فلو اقتصر على الفرض لمسح بعض رأسه أجزاء إذا (٦) مسح ثلاث شعرات فعامداً

فإن (٧) اقتصر على مسح شعرة واحدة ففي إجزائه وجهان : (٨)

أحدهما : وهو مذهب البغداديين من أصحابنا ، وبه قال سفيان الثوري (٩)

يجزيه لأنه مسح جزء (١٠) من رأسه .

والوجه الثاني : وهو قول البصريين من أصحابنا (١١) أنه لا يجزيه لتعذر ذلك

في الإمكان إلا بمشقة ،

(١) (أنه) ساقطة من م ، ح .

(٢) في م : (وأما) .

(٣) في نسخة أ ، يوجد تقديم وتأخير في الصفحات ، فتبدأ المخطوطة بقوله الفرض
فمسح بعضه وإن قل ومرتبه الصفحة برقم ١ ، مع أن المفروض أن يكون
رقمها ٣٦ .

(٤) في م : (فأحديهما) ، وفي س : (فأحدها) .

(٥) في أ : (بمقدم الرأس) ، وفي س : (بمقدمه) .

(٦) في م : (فإقل مسح) ، وفي ح : (فإذا مسح) .

(٧) في م ، ح : (وإن) .

(٨) انظر : الوسيط ١/٣٧٢ ، الفاية القموي ١/٢٠٦ ، روضة الطالبين ١/٥٢ .

(٩) انظر : الأوسط ١/٣٩٨ .

(١٠) في ح : (حر) ، وفي أ ، س : (جزءاً) .

(١١) قال به أبو العباس بن القاسم وأبو الحسن بن خيران .

انظر : فتح العزيز ١/٣٥٤ ، المجموع ١/٣٩٨ .

ولأن الحكم المتعلق بالرأس لا يكمل إلا بثلاث شعرات كالطدية على المحرم والذي أراه (١) أولى (٢) بالحق عندي أن لا يتقدر أقله بهذا العدد من ثلاث (٣) شعرات ومادونها ، بل يكون مسح أقله معتبراً بأن يمسح بأقل (٤) شيء من إصبعه على أقل شيء من رأسه ، فيكون هو الأقل الذي لا يجزي (٥) دونه ، لأنه أقل ما يقتصر عليه في (٦) العرف ، وما دونه خارج عن العرف (٧) فامتنع ما خرج عن المنصرف أن يكون حداً ، وكان (٨) ما وائق العرف أولى أن يكون حداً . (٩)

فصل

وإذا مسح بعفراءه فيختار أن يكمل ذلك (١٠) بمسح العمامة نص عليه الشافعي (١١) لرواية [عمرو] بن وهب الثقفي (١٢) عن المغيرة بن شعبه أن النبي

-
- (١) في س : (والذي أرى) .
 (٢) في أ س : (قال رضي الله عنه والذي ...) والصحيح ما أثبتته ، ويؤيده ما نقله الروياني عن العاوري حيث قال : قال صاحب الحاوي والذي هو أولى بالحق عندي أن لا يتقدر ...
 وقال : وهذا حسن ، وأيضاً نقله النووي عن الماوردي ..
 انظر : البحر ل ٤٥ أ ، المجموع ٣٩٨/١ .
 (٣) (من ثلاث) غير واضحة في أ ، لأن عليها ختم .
 (٤) في م ح : (أقل) .
 (٥) في س : (لا يجزيه) .
 (٦) في أ س : (من) .
 (٧) (ومادونه خارج عن العرف) ساقطة من أ .
 (٨) في أ س : (ولأن) .
 (٩) (حداً) ساقطة من م .
 (١٠) في أ م ح : (ذاك) .
 (١١) قال الشافعي في الأم : " وأحب لو مسح على العمامة مع الرأس " .
 انظر : الأم ٢٦/١ .
 (١٢) (عمرو) . ساقطة من أ . م ح س .
 (١٣) عمرو بن وهب الثقفي ، روى عن المغيرة ، وعنه ابن سيرين ، وثقه النسائي ، والعجلي وابن سعد .
 انظر : تهذيب التهذيب ١١٧: ٨ ، تهذيب الثقات ٣٧٢ ، الثقات ١٦٩/٥ .

على الله عليه وسلم (١) توفياً فمسح ببناميته وعلى معامته . (٢)

فأما إن اقتصر على مسح العمامة وحدها (٣) دون الرأس لم يجزه في قول جمهور الفقهاء .

وقال أحمد بن حنبل (٤) وسفيان الثوري يجزيه . (٥)

استدللا برواية راشد بن سعد عن ثوبان (٦) قال : بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية (٧) ، فأصابهم البرد ، فلما قدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) (وسلم) ساقطة من أ .

(٢) رواه الشافعي - واللفظ له - وأحمد والنسائي والبيهقي .

انظر : الأم ٢٦/١ ، مسند الإمام أحمد ٢٤٤/٤ ، ٢٤٨ ، ٢٥٠ ، سنن النسائي : كتاب

الطهارة - باب كيف المسح على العمامة ٧٧/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة

باب مسح بعض الرأس ٥٨/١ .

(٣) (وحدها) ساقطة من أ ، س .

(٤) (بن حنبل) ساقطة من أ ، س .

(٥) وممن قال أن الاقتصار على مسح العمامة وحدها دون الرأس لم يجز عسرة

ابن الزبير ، والشعبي ، والنخعي ، والقاسم ، ومالك ، والشافعي وأبو حنيفة

وممن قال بالإجزاء : أحمد - واشترط أن تكون محنكة - والثوري ، وأبو ثور

والأوزاعي ، وإسحاق ومحمد بن جرير الطبري ، وداود .

انظر : أحكام القرآن للجصاص ٣٥١/١ ، شرح العناية ١٥٧/١ ، كفاية الطالب الرباني

١٥٧/١ ، عارضة الأحوذى ١٥١/١ ، حلية العلماء ١٢٤/١ ، الوسيط ٣٨٤/١ ، المجموع ٤٠٧/١ ،

المغني ٣٠٨/١ ، الإنصاف ١٨٥/١ ، الفتاوى الكبرى ١٨٨/١ ، الإنصاح ٧٣/١ ، فتح الباري

٢٦٧/١ ، المحلى ٨٦/١ ، نيل الأوطار ٢٠٥/١ .

(٦) ثوبان بن جُذْد ، ويقال ابن جدر أبو عبد الله ، ويقال أبو عبد الرحمن

الهاشمي مولى النبي صلى الله عليه وسلم ، قيل أمه من اليمن واشتراه النبي

صلى الله عليه وسلم وأعتقه ، ولزم رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفره

وحفره ثم خرج إلى الشام فنزل الرملة ثم جمعوا بطنى بها داراً ومات بها .

توفي سنة ٥٤ هـ .

انظر : الاستيعاب ٢١٠/١ ، التاريخ الكبير ١٨١/٢ ، تهذيب الكمال ٤١٣/٤ ، تهذيب

التهذيب ٣٠/٢ ، تهذيب ابن عساكر ٢٨١/٣ ، الجمع بين رجال المحييين ٦٨/١ ، حلية

الأولياء ١٨٠/١ ، طبقات ابن سعد ٤٠٠/٧ ، الكنى للدولابي ٨١/١ ، المعبر ١٢٨ .

(٧) السرية : ما بين خمسة أنفس إلى ثلاث مائة ، وقيل هي من الخيل نحو أربع مائة

والسرية قطعة من الجيش ، ويسمى سرية ، لأنها تسري ليلاً في خفية لئلا يندربهم

العدو فيحذروا ويمتنعوا .

انظر : - - سرا - لسان العرب ٢٨٣/١٤ .

أمرهم أن يمسحوا على العماص والتساخين (١)(٢)

يعني بالعماص العمام (٢)، والتساخين (٤) يعني (٥) الخفاف (٦).

قال (٧) : ولأنه عضو يسقط في التيمم فجاز الاقتصاص بالمسح على حائل دون نفسه كالرجلين .

ودليلنا : قوله تعالى : " وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ " (٨)

فأوجب الظاهر تعلق الفرش بالرأس من غير حائل .

ولأن النبي صلى الله عليه وسلم (٩) حين (١٠) مسح برأسه قال : " هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به " (١١)

ولأنه عضو لا تلحقه العشة في إيمال الماء إليه فلم يجز الاقتصاص على حائل دونه كالوجه .

(١) في أ : (النساخين) وفي س غير واضحة .

(٢) أخرجه أبو داود والحاكم ، واللفظ لأبي داود .

قال ابن حجر : أخرجه أبو داود من طريق راشد بن سعد عن ثوبان وهو منقطع وقال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه بهذا اللفظ ، وإنما اتفقا على المسح على العمامة بغير هذا اللفظ .

وقال النووي : رواه أبو داود بإسناد صحيح .

انظر : سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب المسح على العمامة ٣٦/١ ، المستدرک : كتاب الطهارة - المسح على العماص والتساخين ١٦٩/١ ، تلخيص الحبير ٨٩/١ ، المجموع ٤٠٨/١ .

(٣) انظر : - مصب - لسان العرب ٦٠٢/١ .

(٤) في أ ، س : (النساخين) .

(٥) (يعني) ساقطة من م ، ح .

(٦) انظر : - سخن - لسان العرب ٢٠٧/١٣ .

(٧) (قال) ساقطة من م .

(٨) سورة المائدة ، آية (٦) .

(٩) (وسلم) ساقطة من أ .

(١٠) (حين) ساقطة من س .

(١١) سبق تخريجه ص ٤١٧ .

فأما (١) الجواب عن الخبر : أنه أمرهم أن يمسحوا على العمامم والتساخين (٢)
فقد كانت عمامم العرب إذ ذاك مغاراً ، ولذلك سميت عمامم لمغرها ولم تكن (٣)
تعم جميع الرأس ، ولا تمنع من وصول المسح إليه إما مباشرة أو بـللاً (٤).

وأما قياسهم على الخفين : فالمعنى فيه لحوق (٥) المشقة بنزعهما (٦) ، وأن فرض
الرجلين استيعاب غسلهما (٧) ، وليس كذلك في (٨) الرأس ، لأن (٩) الفرض مسح بـعضه ،
ولا يشق ذلك عليه مع ستر (١٠) رأسه .

فعل (١١)

فإذا ثبت أن الفرض مباشرة الرأس به ، فسواء كان مخلوق الشعر فمسح بشرة الرأس
أو كان (١٢) ثابت الشعر فمسح على الشعر دون البشرة أجزاء (١٣) لأن اسم الرأس
ينطلق عليهما .

-
- (١) في أ : (وأما)
(٢) في أ ، س : (والتساخين) .
(٣) في س : (لم يكن) .
(٤) في أ ، س : (بدلا) .
(٥) في س : (لخوف) .
(٦) في أ ، س : (في نزعهما) .
(٧) في أ : (غسلها) . .
(٨) (في) ساقطة من أ ، س .
(٩) في أ ، س : (فإن) .
(١٠) في أ : (مستر) ، وفي م (سنن) .
(١١) (فعل) ساقطة من س .
(١٢) في س : (وكان) .
(١٣) إن كان عليه شعر فمسح على الشعر دون البشرة أجزاء ، وإن مسح على البشرة
دون الشعر أجزاء . وهذا هو الصحيح المشهور ، وقال أبو حامد إن كان على
رأسه شعر تعين مسحه ولا تجزي البشرة ، فإن أدخل الماء إلى بشرة رأسه فلم
يمسح على شعره لم يجز ، قاله الروياني .
انظر : البحر ل ٤٧ ب ، تنتمه الإبانة ل ٤٣ ب ، المذهب ٢٤/١ ، المجموع ٤٠٤/١ ،
مغني المحتاج ٥٣/١ .

فلو كان بعض رأسه (١) مخلوقاً، وبعينه شعراً نابتاً كان بالخيار إن شاء مسح على الموضع المخلوق منه، أو مسح (٢) على الشعر النابت. (٣)
فلو مسح على (٤) شعر رأسه ثم حلقه أجزاء المسح (٥)،
لأن فرض المسح قد (٦) كان واقعاً في محله فعار بمنزلة من غسل وجهه ثم كشط جلده منه أجزاء غسله، ولم يلزمه أن يعيد غسل (٧) ما ظهر (٨) من البشرة تحت الجلد المكشوط.

فأما إذا كان ذاجمة (٩) على رأسه مسترمة (١٠) فله في مسحها ثلاثة أحوال :

أحدها : أن يمسح أصل (١١) الجمة النابتة على الرأس (١٢) فيجزيه (١٣) سواء وصل بلل المسح إلى البشرة أم لا، كما لو لم يكن ذا جمة فمسح طرف شعره النابت أجزاء (١٤).

-
- (١) في س : (الرأس) .
(٢) (مسح) ساقطة من س .
(٣) انظر : البحر ل ٤٨ أ ، تنتمه الإبانة ٤٣ أ ، التهذيب ل ٢٦ ب .
(٤) (على) ساقطة من م ، ح .
(٥) ويحكى من ابن جرير أنه قال يلزمه أن يعيد المسح .
وقال الغزالي : ولو حلق الشعر الذي مسح عليه لم تلزمه الإعادة خلافاً لابن خيران وتعقبه النووي وقال : المواب خلافاً لابن جرير .
انظر : تنتمه الإبانة ل ٤٣ ب ، التهذيب ل ٢٦ ب ، الوسيط ٣٧٢/١ ، الغاية القموى ٢٠٧/١ ، المجموع ٤٧٥/١ ، شرح المحلي على المنهاج ٤٩/١ ، نهاية المحتاج ١٥٩/١ .
(٦) (قد) ساقطة من س .
(٧) في أ ، س : (ولا يلزمه غسل)
(٨) في س : (ما ظهر) .
(٩) الجمة : بالفم مجتمع شعر الرأس وهي أكثر من الوفرة .
وقيل الجمة من شعر الرأس ماسقط على المنكبين .
انظر : - جم - لسان العرب ١٠٧/١٢ .
(١٠) في م ، (مسترلاً) .
(١١) في م : (أصله) .
(١٢) في س : (على رأسه) .
(١٣) في م : (فيجزى) .
(١٤) انظر : التهذيب ل ٢٦ أ .

والحال الثانية : أن يمسح على أطراف الجمة ، وأهداب الشعر الخارج عن حد الرأس فلا يجزيه ، لأن الرأس اسم لما علا ^(١) فكان المسترسل منه لا يسمى رأساً فلم يجر المسح عليه . (٢)(٢)

وهكذا لو مسح أطراف شعره المسترسل وشده في وسط رأسه ، ومسح عليه لم يجزه ، لأنه يميز ^(٤) حائلاً دون الرأس كالمسح على العمامة سواء ^(٥)(٦) .

والحال الثالثة : (٧) أن يمسح من شعر جمته موضعاً لا يخرج عن حد ^(٨) مناهت رأسه ولا يتجاوز حده ففي ^(٩) إجزائه وجهان : (١٠)

أحدهما : لا يجوز لاسترساله ^(١١) ، كما لو مسح على ^(١٢) المسترسل الخارج عن حد الرأس .

والوجه الثاني : وهو أصح أنه ^(١٣) يجزيه .

لأنه مسح شعراً ^(١٤) لم يخرج عن حد الرأس فصار كمنحه ^(١٥) أمول شعر الرأس . والله أعلم . (١٦)

(١) في أ س : (على) .

(٢) في ح : (فلم يجزيه المسح عليه) ، وفي م : (فلم يجزيه المسح) .

(٣) انظر : المذهب ٢٤/١ ، التهذيب ل ٢٦ أ .

(٤) في س : (لا يميز) .

(٥) (سواء) ساقطة من أ ، ح ، س .

(٦) انظر : الأم ٢٦/١ ، البحر ل ٤٨ أ ، المجموع ٤٠٥/١ .

(٧) في ح ، م ، س : (والحال الثانية) .

(٨) (حد) ساقطة من أ ، م ، ح .

(٩) في أ : (في) .

(١٠) انظر : البحر ل ٤٨ أ ، تنتمه الإبانة ل ٤٣ ب ، التهذيب ل ٢٦ ب ، المجموع ١٠٦/١ .

(١١) في س : (لاسترساله) .

(١٢) (على) ساقطة من أ ، م ، ح .

(١٣) في ح : (أن) .

(١٤) في س : (شعر) .

(١٥) في س : (كمنحه) .

(١٦) (والله أعلم) ساقطة من س .

٨ - مسألة

قال الشافعي رحمه الله (١) : ويمسح أذنيه ظاهرهما وباطنهما بماء جديد ، ويدخل إصبعيه في صماخي (٢) أذنيه . (٣)

وهذا صحيح ، مسح الأذنين سنة ، وليس (٤) بواجب ، وهو قول جمهور الفقهاء (٥) وقال إسحاق بن راهويه : (٦) مسح الأذنين واجب . (٧)

لان النبي صلى الله عليه وسلم مسح أذنيه حين توضأ . (٨)

-
- (١) في م : ح : (رضي الله عنه) ، وفي أ ساقطة .
 (٢) في م : س : (صماخي) .
 والصماخ من الأذن الخرق الباطن الذي يفضي إلى الرأس .
 والصماخ لغة فيه ، قال ابن قتيبة : روي بالسين وإنما هو بالماد .
 انظر - صمخ - لسان العرب ٣/٣٤ ، غريب الحديث لابن قتيبة ٢/١٩٠ .
 (٣) انظر : مختصر المزني ٢ .
 (٤) في أ (ليس) بدون واو .
 (٥) انظر : الأمل ١/٤٥ ، المبسوط ١/٦٥ ، الاختيار ١/٨ ، الهداية ١/١٣ ، مختصر خليل ١٤ ، كفاية الطالب الرياني ١/١٥٥ ، الأم ١/٢٧ ، التنبيه ١٢ ، .
 (٦) انظر : حلية العلماء ١/١٣٦ ، الأوسط ١/٤٠٥ .
 وقال محمد بن مسلمه وأبو بكر الأبهري من المالكية أن مسحهما فرض .
 انظر : بداية المجتهد ١/١٤ ، المنتقى ١/٧٤ ، دليل الرفاق ١/٥٨ ،
 ولأحمد روايتان :
 أحدهما : أن مسح الأذنين واجب ، والثانية : أن مسحهما سنة .
 انظر : مسائل أحمد لأبي داود ٨ ، الإلصاح ١/٧٤ ، الإنصاف ١/١٦٢ .
 وفي بداية المجتهد حكى عن الحنفية أنهم قالوا : أن مسح الرأس فرض قلت : وهذا يخالف ما في كتبهم .
 انظر : بداية المجتهد ١/١٤ ، ومراجع الحنفية السابقة .
 (٧) في س : (وقال إسحاق بن راهويه : مسح الأذنين سنة وليس بواجب وهو قول جمهور الفقهاء واجب) .
 (٨) أخرجه ابن ماجة والنسائي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والبيهقي عن ابن عباس مع اختلاف قليل في الألفاظ ،
 ولفظ ابن حبان : " ثم غرف غرفة فمسح برأسه وأذنيه داخلهم
 بالسبابتين وخالف بإيهاميه إلى ظاهر أذنيه ، فمسح ظاهرهما وباطنهما " =

وعنده أن أفعال النبي صلى الله عليه وسلم على الوجوب عالم يعرفها دليل .
ودليلنا : ما روي (١) من النبي صلى الله عليه وسلم (٢) أنه قال : " لا يقبل
الله صلاة امرئ (٣) حتى يقع الوضوء مواضعه فيغسل وجهه وذراعيه ويمسح برأسه
ويغسل رجليه (٤) "

فلما اقتصم بمواقع الوضوء على الأضلاع الأربعة انتفى (٥) وجوب ماعداها (٦)

== صححه ابن خزيمة وقال إسناده حسن ، وقال الحاكم : حديث صحيح على شرط مسلم
ولم يخرجاه بهذا اللفظ .

قال ابن حجر : قال ابن منده : لا يعرف مسح الأذنين من وجه يثبت إلا من هذا
الطريق .

قال ابن حجر : وكأنه عنى بهذا التغميل والوقف .

انظر : سنن ابن ماجه : كتاب الطهارة وسننها - باب ما جاء في مسح الأذنين
١٥١/١ ، سنن النسائي : كتاب الطهارة - مسح الأذنين ٧٤/١ ، صحيح ابن خزيمة :
جماع أبواب الوضوء وسننه - باب إباحة المضمضة والاستنشاق من غرفة واحدة
٧٧/١ ، صحيح ابن حبان : باب سنن الوضوء - ذكر استحباب مسح المتوفى ظاهر
أذنيه ٢٩٧/٢ ، المستدرک : كتاب الطهارة - الوضوء مرتين مرتين ومرة مرة
١٥١/١ ، تلخيص الحبير ٩٠/١ - ٩١ .

(١) (ما روي) مكررة في س .

(٢) في س : (عليه السلام) .

(٣) في ح : (امر) .

(٤) رواه ابن ماجه ، والطحاوي ، والدارقطني عن علي بن يحيى بن خالد عن أبيه
عن عمه رفاعة بن رافع أنه كان جالسا عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال :
إنها لاتتم صلاة أحد حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله تعالى يغسل وجهه ويديه
إلى المرفقين ويمسح رأسه ورجليه إلى الكعبين " اللفظ لابن ماجه .

قال في التعليق المغني : الحديث رواه ثقات ، وقال المنذري : رواه ابن ماجه
بإسناد جيد .

انظر : سنن ابن ماجه : كتاب الطهارة وسننها - باب ما جاء في الوضوء على
ما أمر الله تعالى ١٥٦/١ ، شرح معاني الآثار : فرض الرجلين في وضوء المسلاة
٢٥/١ ، سنن الدارقطني : كتاب الطهارة - باب وجوب غسل القدمين ٩٦/١ ، التعليق
المغني ٩٥/١ ، الترغيب والترهيب ١٧١/١ .

(٥) في ح : (انتفى) .

(٦) في أ س : (ماعداهم) .

وهذا مخصص (١) لفعل النبي صلى الله عليه وسلم (٢) أنه على الاستحباب، ولو كانت أفعاله دليلاً على الإيجاب فكيف وقد اختلف أصحابنا فيها .

فإذاً تقرر أن مسح الأذنين سنة، فقد اختلف الفقهاء فيهما هل هما من الرأس أو من الوجه على أربعة مذاهب .
أحدها : وهو مذهب الشافعي (٣) أنهما ليستا (٤) من الرأس، ولا من الوجه بل هما سنة على حيالهما فيمسحان (٥) بماء جديد .

والمذهب الثاني : وهو قول أبي حنيفة (٦) ومالك (٧) أنهما من الرأس لكن (٨) قال (٩) أبو حنيفة يمسحان مع الرأس، وقال مالك : يمسحهما (١٠) بماء جديد

(١) في س : (تخصيص) .

(٢) (وسلم) ساقطة من أ .

(٣) انظر : تنمة الإبانة ل ٤٤ ب ، التهذيب ل ٢٦ ب ، الوجيز ١٤/١ ، التنبيه ١٢ ، المجموع ٤١٢/١ ، تحفة المحتاج ٢٢٣/١ .

(٤) في أ ، س : (ليسا) .

(٥) في أ ، س : (يمسحان) .

(٦) إن غسل مقدم أذنيه مع الوجه ، ومسح مؤخرهما مع الرأس ، أو مسحهما قال محمد بن الحسن : أي ذلك فعل فحسن وأحب إلّٰي أن يمسحهما مع الرأس ، لأن الأذنين عندنا من الرأس ، ما أقبل منهما وما أدير .

ومسح الأذنين مع الرأس ليس على الوجوب ، وإنما على الاستحباب .

انظر ، الأصل ٤٤/١ ، المبسوط ٦٤/١ ، فتح باب العناية ٤٢/١ ، شرح معاني الآثار ٢٣/١ .
(٧) ذكر ابن رشد أن من سنن الوضوء مسح الأذنين مع تجديد الماء لهما والمنصوص لمالك أنهما من الرأس ، والسنة في تجديد الماء لهما .

قال الباجي : قال ابن حبيب : من لم يجدد لهما ماء فهو بمنزلة من لم يمسحهما ، وقال محمد بن مسلمة : إن شاء جدد لهما الماء ، وإن شاء مسحهما بما فغل بيده من مسح رأسه .

انظر : مقدمات ابن رشد ٥٥/١ ، المنتقى ٧٥/١ ، مواهب الجليل ٢٤٩/١ ، حاشية الرهوني على الزرقاني ١٣٥/١ ، بداية المجتهد ١٤/١ ، أحكام القرآن لابن العربي ٥٧٦/١ .

(٨) (لكن) ساقطة من أ ، س .

(٩) في أ ، س : (وقال) .

(١٠) في س : (يمسحان) .

والمذهب الثالث : وهو قول ابن (١) سيرين (٢)، والزهري (٣)
أنهما من الوجه يغسلان معه .

والمذهب الرابع : وهو قول الشعبي (٤)

أن (٥) ما أقبل منهما من الوجه يغسل معه ، وما أدبر منهما من الرأس يمسح معه .
واستدل من قال أنهما من الرأس برواية أبي أمامة أن النبي صلى الله عليه
عليه وسلم قال : " الأذنان من الرأس " (٦)

قال : وقد قيل في تأويل قوله تعالى : " وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ " (٧)

(١) في س : (بن)

(٢) وحكى ابن المنذر والبغوي عن ابن سيرين أنه قال : الأذنان من الرأس .

انظر : الأوسط ٤٠٢/١، شرح السنة ٤٤١/١ .

(٣) انظر : التمهيد ٣٧/٤، المنتقى ٧٤/١، شرح السنة ٤٤١/١، معارضة الأحوذى ٥٥/١ ،
تحفة الأحوذى ١٤٧/١، الأوسط ٤٠٢/١ .

(٤) وبه قال الحسن بن صالح ، وقال إسحاق : أختار أن يمسح مقدمهما مع وجهه
ومؤخرهما مع رأسه .

انظر : سنن الترمذى ٢٨/١، أحكام القرآن للجصاص ٣٥٣/١، معارضة الأحوذى ٤٤١/١ ،

مؤن المعبود ٢٢٤/١، تحفة الأحوذى ١٤٦/١، التمهيد ٣٧/٤، شرح السنة ٤٤١/١ ،
ولأحمد ثلاث روايات :

إحداها : أن الأذنين من الرأس ، وعلى هذا القول استحب أخذ ماء جديد لهما
وهو اختيار الخرقي وابن أبي موسى وعنه لا يستحب بل يمسحان بماء الرأس

اختاره القاضي في تعليقه والشيخ ابن تيمية .

والثانية : أن الأذنين عفوان مستقلان ، فيجب لهما ماء جديد .

والثالثة : ما أقبل من الوجه يغسل معه ، وما أدبر من الرأس كمذهب الشعبي .

انظر : الإنصاف ١٣٥/١، ١٣٦، المغني ٨٧/١ .

(٥) (أن) ساقطة من م ، بح .

(٦) سبق تخريجه من رواية أبي أمامة ٤٢٤ وللحديث طرق أخرى ذكرها ابن حجر والزيلعي

راجع : تلخيص الحبير ٩١/١ - ٩٢، نصب الراية ١٨ - ٢٠ .

(٧) سورة الأعراف ، آية (١٥٠) .

أي (١) بأذنه (٢).

فاقتضى أن تكون (٣) الأذن (٤) رأساً .

قال : ولأنه ممسوح متصل بالرأس فوجب أن يكون منه حكماً ، قياساً على جواز نسب الرأس .

وأما من ذهب إلى أنهما من الوجه :

فاستدل بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول في سجوده :
" سجد وجهي للذي خلقه وشق سمعه وبصره " (٥)

فأضاف السمع إلى الوجه .

وأما من ذهب إلى أن ما أقبل من الوجه ، وما أدبر من الرأس :

استدل بأن الوجه ما حملت (٦) به المواجهة ، والمواجهة حاملة بما أقبل منه فاقتضى أن يكون من الوجه ،

ودليلنا : ما ذكره أبو إسحاق في شرحه أن النبي صلى الله عليه وسلم (٧)

(١) في ح (أو) .

(٢) والآية فيهما تأويلان : أحدهما : أنه أخذ بأذنه ، والثاني : أخذ بجملة رأسه .

انظر : النكت والعيون ٥٨/٢ .

(٣) في أ : (يكون) ، وفي س غير منقوطة : (يكون) .

(٤) في س : (الأذنين) .

(٥) أخرجه أحمد ، ومسلم ، وابن ماجه ، والترمذي ، والنسائي عن علي بن أبي طالب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا سجد قال : " اللهم لك سجدت وبك آمنت ولك أسلمت ، سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره تبارك الله أحسن الخالقين " واللفظ لمسلم .

انظر : مسند الإمام أحمد ١/١٠٢، ١٥١، صحيح مسلم : كتاب صلاة المسافرين وقصرها - باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه ١/٥٢٥، سنن ابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها - باب سجود القرآن ١/٢٢٥، سنن الترمذي : أبواب الدعوات - باب ماجاء في الدعاء عند افتتاح الصلاة بالليل ٥/١٥٠، سنن النسائي : كتاب التطبيق - باب الدعاء في السجود ٢/٢٢١ .

(٦) في أ : (حملت) بدون ما .

(٧) (وسلم) ساقطة من أ .

أخذ لهما ماءً جديداً " (١) وهذا نص .

ولأن كل عضو لم يكن محلاً لفرض مسح الرأس لم يكن من الرأس، أصله اليدان (٢)

(١) أخرجه الحاكم عند عبد الله بن زيد الأنصاري قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ فأخذ ماءً لأذنيه خلاف الماء الذي مسح به رأسه .
وقال : حديث على شرط الشيخين إذا سلم من ابن أبي عبيد الله هذا فقد احتجا جميعا بجميع روايته وذكر له شاهداً عن حبان بن واسع أن أباه حدثه أنه سمع عبد الله بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح أذنيه فيمسح الماء الذي مسح به رأسه ، وهذا يمرح بمعنى الأول وهو صحيح مثلثه ،
ورواه البيهقي من الحاكم بإسناده ومثله ثم قال : إسناده صحيح .
قال ابن حجر : ذكر الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد في الإمام أنه رأى في رواية ابن المقرئ من ابن قتيبة عن حرمة بهذا الإسناد ، ولفظه : " ومسح رأسه بماء فير فغل يديه " ولم يذكر الأذنين ، قلت : وكذا رواه مسلم .
وقال ابن حجر : وكذا هو في صحيح ابن حبان من ابن سلم عن حرمة ، وكذا رواه الترمذي عن علي بن خنيس عن ابن وهب ، وقال عبد الحق ورد الأمام بتجديد الماء للأذنين من حديث نمران بن جارية عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وتعقبه ابن القطان بأن الذي في رواية جارية بلفظ : " غسداً للرأس ماءً جديداً " رواه البزار والطبراني .
قال الشيخ عبد الله اليماني في تعليقه على تلخيص الحبير ، رواه الطبراني في الكبير ، وفيه دهشم بن قران فعنه جماعة ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وأخرج الطبراني في الأوسط والمغير عن عمر بن أبان حديث أنس وفيه : فأخذ ماءً جديداً لصماخه فمسح صماخه ، فقلت قد مسحت أذنك فقال : " يا غلام إنهما من الرأس ، ليس هما من الوجه " ثم قال : " يا غلام هل رأيت ، وهل فهمت ؟ " قال : هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ قال الهيثمي : قال الذهبي : عمر بن أبان لا يدري من هو ، قلت : ذكره ابن حبان في الثقات وقال ابن حجر : وفي الموطأ عن ابن عمر أنه كان إذا توضأ يأخذ الماء بإصبعيه لأذنيه .

انظر : صحيح مسلم : كتاب الطهارة - باب في وضوء النبي صلى الله عليه وسلم ٢١١/١ ، صحيح ابن حبان : باب سنن الوضوء - ذكر الاستحباب أن يكون مسح الرأس للمتوضي بماء جديد ٢٩٧/٢ ، الموطأ : كتاب الطهارة - باب ما جاء في المسح بالرأس والأذنين ٣٤/١ ، سنن الترمذي : أبواب الطهارة - باب ما جاء أنه يأخذ لرأسه ماءً جديداً ٢٧/١ ، المستدرک : كتاب الطهارة ١٥١/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب مسح الأذنين بماء ج ٦٥/١ ، تلخيص الحبير ٨٩/١ ، مجمع الزوائد ٢٣٥/١ ، تعليق الشيخ عبد الله اليماني على تلخيص الحبير ٩٠/١ .

(٢) في أ ، س : (اليدين) .

طرداً ، وأجزاء (١) الرأس عكساً . (٢)

ولأن المسح أحد نوعي الوضوء فوجب (٣) أن تتنوع (٣) أعضاؤه (٤) نوعين فرعاً سنة كفسل (٥) بعض أعضائه سنة مفردة وهو (٦) المضمضة والاستنشاق ، وبعضه فرعي وهو ——— وبقي الأعضاء .

ولأن كل محل لايجزىء حلق شعره عن نكح المحرم لم يكن من الرأس كالوجه (٧) ولأن للرأس أحكاماً ثلاثة :

منها فرض المسح ، ومنها إحلال المحرم بحلقه أو تقصيره ، ومنها وجوب الفديسة عليه بتغطيته .

فلما لم يتعلق بالأذنين من أحكام الرأس ماسوى (٨) المسح (٩) لم يتعلق بها حكم المسح .

ولأنه لما لم يكن البياض المحيط بالأذن (١٠) من الرأس مع قربه فلأن لا تكون (١١) الأذن (١٢) من الرأس (١٣) مع بعدها أولى .

- (١) في م : (أو جزء ١) ، وفي أ : (وآخر) .
 (٢) لأنهما لايشملهما فرض المسح فلا يكونان من الرأس كاليدين وسائر أعضاء الحسد طرداً فإنهما ليست من الرأس فلا يجب مسحها ، وكأجزاء الرأس عكساً ، لأنهما من الرأس فيجب مسحها ، فكلما شمله اسم الرأس وجب مسحه وكل ما لم يشمله اسم الرأس لايجب مسحه .
 (٣) في م : (فواجب) .
 (٤) في م ح : (يتنوع) .
 (٥) في أ : (كالغسل) .
 (٦) في س : (وهي) .
 (٧) في م : (وهو أن كل محل لم يجز أن يكون من الرأس كالوجه) ، وفي ح : (ولأن كل محل لم يجز أن يكون من الرأس كالوجه) .
 (٨) في س : (ماسو) .
 (٩) في م : (الرأس) .
 (١٠) في س : (بالأذنين) .
 (١١) في م ح : (لا يكون) ، وفي س غير منقوطة (لا يكون) .
 (١٢) في ح : (الرأس) ، وفي س : (الأذان) .
 (١٣) (من الرأس) ساقطة من أ ح .

فأما الجواب من (١) استدلالهم بحديث أبي أمامة أن النبي صلى الله عليه وسلم (٢) : قال : "الأذنان من الرأس" فمن ثلاثة أوجه :

أحدها : أن روايه (٣) من أبي أمامة شهر بن حوشب (٤) ، وشهر فعيسى (٥) عند (٦) أصحاب الحديث ، لأنه خوف (٧) في آخر أيامه فخلط في حديثه . (٨)

وقد حكى عنه في حال الخريطة ، وما أنشد (٩) فيه من الشعر ما أرفع بنفسه (١٠) عن ذكره (١١) ، (١٢)

-
- (١) في س : (عند) .
 (٢) (وسلم) ساقطة من أ .
 (٣) في أ ، م ، س : (رواية) .
 (٤) شهر بن حوشب الأشعري ، مولى أسماء بنت يزيد بن السكن ، قال موسى بن هارون ضعيف ، وقال النعشائي : ليس بالقوى ، وقال حنبل عن أحمد ليس به بأس ، قال عنه ابن معين ثقة ، وقال العجلي : شامي ، تابعي ثقة .
 ولد في خلافة عثمان ، وطلب العلم بعد الخمسين في أيام معاوية ، مات سنة ١٠٠ هـ ، وقيل سنة ١١٠ هـ .
 انظر : تاريخ ابن معين ٢/٢٦٠ ، تاريخ الثقات ٢٢٣ ، تهذيب التهذيب ٤/٣٦٩ ، تهذيب ابن عساكر ٦/٣٤٥ ، خلاصة تهذيب التهذيب ١/٤٥٧ ، طبقات الشيرازي ٦٩ ، العبر ٩٠/١ ، الكامل لابن عدي ٤/١٣٥٤ ، النجوم الزاهرة ١/٢٧١ .
 (٥) قال الزيلعي : قال ابن القطان في كتاب الوهم والإيهام : شهر بن حوشب ضعفه قسوم ووثقه آخرون .

- انظر : نصب الراية ١/١٨ ، تحفة الأحوزي ١/١٤٦ .
 (٦) في س : (من) .
 (٧) في س : (خوف) .
 (٨) في س : (في حديث) .
 (٩) في أ ، س : (ما أنشد) .
 (١٠) في س : (بنفسه) .
 (١١) في س : (عن ذكر) .

(١٢) روي أن شهر بن حوشب كان على بيت المال فأخذ خريطة فيها دراهم فـ قال القائل :

لقد باع شهر دينه بخريطة
 قال الزيلعي : وما ذكروه من أخذه الخريطة فهو إما أنه لا يصح ، وإما أنه خارج على مخرج لا يضره ، وخبر الخريطة إنما هو لشاعر كذب عليه .
 انظر : نصب الراية ١/١٨ .

والجواب الثاني : وهو أن حماد بن زيد ^(١) وهو راوي الحديث قال : لا ^(٢) أدري هو من قول النبي صلى الله عليه وسلم ^(٣) أو من قول ^(٤) أبي أمامة . ^(٥)

والجواب الثالث : أنه إن صح فمعناه أنهما ^(٦) يمسحان كمسح ^(٧) الرأس وأما استدلالهم بتأويل قوله : " وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ يَجُرُّهُ إِلَيْهِ " ^(٨) ^(٩)

أي بأذنه فهو ^(١٠) تأويل يدفعون منه بالظاهر من اسم الرأس .

وأما قياسهم على أجزاء الرأس فالمعنى فيه أنه محل لفرض ^(١١) الممسح وليس كذلك الأذن

وأما استدلال من ذهب أنهما من الوجه بقوله : " سجد وجهي للذي خلقه وشق سمعه وبصره " .

فالوجه إنما هو عبارة عن الجملة والذات ، كما قال تعالى : " وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ " ^(١٣)

(١) حماد بن زيد بن درهم الأزدي الجبفي ، أبو إسماعيل البصري ، الأزرق مولى آل جرير بن حازم ، كان فريراً ، ثقة .
ولد سنة ٩٨ هـ ، وتوفي سنة ١٧٩ هـ .
انظر : التاريخ الكبير ٢/٢٥٠ ، تهذيب الكمال ٧/٢٣٩ ، تهذيب التهذيب ٣/٩ ، السابق واللاحق ١٧٧ ، طبقات الحفاظ ١٠٣ ، طبقات القراء لابن الجزري ١/٢٥٨ ، المعبر ١/٢١١ ، الكنى لمسلم ٨٠ .

(٢) (لا) ساقطة من س .

(٣) (وسلم) ساقطة من أ .

(٤) (من قول) ساقطة من أ ، م ، ح .

(٥) انظر : نصب الراية ١/١٩ .

(٦) في م ، ح : (أنه) ، وفي س : (لأنهما) .

(٧) في أ ، س : (كما يمسح) .

(٨) (يجره إليه) ساقطة من أ ، س .

(٩) سورة الأعراف ، آية (١٥٠) .

(١٠) في س : (فهي) .

(١١) في أ ، س : (أن محل الفرض) .

(١٢) في أ ، س : (ويبقى) .

(١٣) سورة الرحمن ، آية (٢٧) .

ومن الدليل على أن الأذن ليست (١) من الوجه :

ماروي أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الكي في الوجه ، وأباح الكي في الأذن . (٢)

فصل

فإذا ثبت أن مسح (٣) الأذنين سنة على حيالهما مفردة (٤) بماء جديد .
فالسنة أن يمسحهما معاً بيديه ظاهراً وباطناً في حالة واحدة لا يقدم اليمنى على اليسرى وليس في أعضاء الطهارة عضوان لا تقدم (٥) اليمنى منهما على اليسرى في الأذنين (٦) (٧)

-
- (١) في أ س : (أن الأذن ليس) ، وفي ح : (أن الأذن ليست) .
(٢) لم أقف عليه .
والمشهور من النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن الكي عموماً .
فقد روى البخاري عن ابن عباس يرفعه : الشفاء في ثلاثة : شربة عسل ، وشربة محجم وكية نار ، وأنهى أمتي عن الكي .
انظر : صحيح البخاري : كتاب الطب - باب الشفاء في ثلاث ١٥٩/٧ .
وروى الترمذي والحاكم عن عمران بن حصين قال : نهينا عن الكي " .
قال الترمذي : حديث حسن صحيح .
انظر : سنن الترمذي : أبواب الطب - باب ما جاء في كراهية الكي ٢٦٣/٣ ،
المستدرک : كتاب الرقي والتمايم ٤١٦/٤ .
(٣) (مسح) ساقطة من أ ، ح ، س .
(٤) في س : (منفردة) .
(٥) في أ س : (لا يقدم) ، وفي ح غير منقوطة (مقدم) .
(٦) في س : (غيرهما) .
(٧) قال النووي : لا يقدم اليمنى فإن كان أقطع اليد قدمها .
وحكى الروياني وجهاً أنه يستحب تقديم اليمنى ، قال النووي : وهو شاذ .
انظر : البحر ل ٤٩ ب ، المجموع ٤١٣/١ ، مغني المحتاج ٦٠/١ ، كفاية النبيه ل ٣٩ ا .

ثم يدخل إصبعيه في صماخي (١) أذنيه (٢)

لرواية المقدم بن معدي كرب قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم توفاً ومسح بأذنيه ظاهرهما وباطنهما ، وأدخل إصبعيه في صماخي (٣) أذنيه « (٤) (٥)

واختلف أصحابنا هل يدخل إصبعيه في [صماخي] (٦) أذنيه بماء جديد أم لا على وجهين :

أحدهما : وهو مذهب البصريين وحكاة (٧) البويطي عن الشافعي : أنه يدخل إصبعيه في [صماخي] (٨) أذنيه بماء جديد غير ماء أذنيه .

(١) في أ ، ح : (صماخي) .

(٢) ذكر النووي في كيفية مسح الأذن طريقتين :

إحدهما : يأخذ الماء بيديه ويدخل مسبتيه في صماخي أذنيه ، ويديرهما على المعاطف ويمر الإبهامين على ظهور الأذنين ، قاله إمام الحرمين والعزالي وجماعات قال الشيخ أبو محمد الجويني وغيره يلحق بعد ذلك كفيه المبلولتين بأذنه طلباً للاستيعاب .
وانثانية : يمسح بالإبهام ظاهر الأذن وبالمسبحة باطنها ويمر رأس الأصبع في معاطف الأذن ، ويدخل الخنصر في صماخيه ، قاله المتولسي والفوراني وغيرهما .

قال الفوراني : يفع الإبهام على ظاهر الأذن ويمرهما إلى جهة العلو .

انظر : تنمة الإبانة ل ٤٤ ب ، الوسيط ٣٨٤/١ ، العباب ل ٨ ، المجموع ٤١٣/١ .

(٣) في م ، ح : (صماخي) .

(٤) في أ : (وأدخل إصبعيه في صماخي أذنيه بماء جديد) .

ولا توجد في رواية المقدم هذه الزيادة .

(٥) أخرجه أبو داود ، والطحاوي عن المقدم قال : " ومسح بأذنيه ظاهرهما وباطنهما زاد هشام وأدخل أصابعه في صماخ أذنيه " اللفظ لأبي داود .

قال ابن حجر : إسناده حسن ، وعزاه النووي تبعاً لابن الملاح لرواية النسائي وهو وهم .

انظر : سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب مفة وفوء النبي صلى الله عليه

وسلم ٣١/١ ، شرح معاني الآثار : باب حكم الأذنين في وفوء الملا ٣٢/١ ، تلخيص

الحبير ٨٩/١ ، المجموع ٤١١/١ .

(٦) في أ ، م ، ح ، س : (صماخي) .

(٧) في م : (حكاة) .

(٨) في أ ، م ، ح ، س : (صماخي) .

فعلى هذا يكون إدخال الإصبعين في [السمخين] (١) سنة زائدة على مسح الأذنين (٢).

والوجه الثاني : وهو مذهب البغداديين (٣)

أنه يدخل إصبعيه في صماخي (٤) أذنيه بماء أذنيه .

فعلى هذا يكون ذلك من جملة مسح (٥) الأذنين ، ولا يكون سنة زائدة على مسح

الأذنين .

وقد (٦) حكى عن أبي العباس بن سريج (٧) في مسح أذنيه أنه كان يغسلهما

ثلاثاً مع وجهه (٨) (٩) كما قال ابن (١٠) سيرين ، والزهرى ، ويمسحهما مع رأسه كما

قال أبو حنيفة ، ويمسحهما (١١) ثلاثاً مفردة (١٢) كما قال الشافعي .

ولم يكن أبو العباس يفعل (١٣) ذلك واجباً ، وإنما كان يفعله احتياطاً منه (١٤)

(١) في أ س : (في الأذنين) ، في م ، ح : (السماخين) .

(٢) انظر : الأم ٢٦/١ ، مغني المحتاج ٦٠/١ ، شرح المحلي على المنهاج ٥٤/١ ، نهاية

المحتاج ١٧٥/١ ، بجيرمي على شرح منهج الطلاب ٧٩/١ ، شرح روض الطالب ٤١/١ ،

فتاوى السبكي ١٢٨/١ ، كفاية النبيه ل ٣٩ أ .

(٣) حكى الرافعي هذا الوجه قولاً ، وفي الروضة أن هذا القول شاذ .

انظر : المذهب ٢٥/١ ، فتح العزيز ٤٣٠/١ ، روضة الطالبين ٦١/١ ، المجموع ٤١٣/١ .

(٤) في أ ، م ، ح : (في صماخيه بماء أذنيه) .

(٥) (مسح) ساقطة من م ، ح .

(٦) (وقد) ساقطة من س .

(٧) في م : (شريح) .

(٨) في س : (مع الوجه) .

(٩) (كما) ساقطة من س .

(١٠) في ح : (بن سيرين) .

(١١) في م : (يمسحهما) بدون واو .

(١٢) في س : (مفردة) .

(١٣) (يفعل) ساقطة من س .

(١٤) (منه) ساقطة من أ ، م ، ح .

واستحباً، و(١) ليكون من الخلاف خارجاً . (٢)

(١) (الوار) ساقطة من م ، ح .

(٢) حكى النووي فعل ابن سريج عن الماوردي والشاشي ، وقال : وفعله هذا حسن —
وقد غلط من غلط فيه زاعماً أن الجمع بينهما لم يقل به أحد ، وأن ابن سريج لم
يخرج من الخلاف فقال : إن هذا الاعتراض مردود لأن ابن سريج لا يوجب ذلك بل يفعله
استحباً واحتياطاً وذلك غير ممنوع بالإجماع بل محبوب ، وكم من موضع مثل —
هذا اتفقوا على استحبابه للخروج من الخلاف ، وإن كان لا يحمل ذلك إلا بفعل أشياء
لا يقول بإيجابها كلها أحد ، وقد نص الشافعي والأصحاب على استحباب غسل النزعتين
مع الوجه مع أنهما يمسحان في الرأس .

انظر : حلية العلماء ١٢٦/١ ، روضة الطالبين ٦١/١ ، المجموع ٤١٦/١ - ٤١٧ .

شرح روض الطالب ٤١/١ .

وقال البجيرمي : الحامل أن في الأذنين اثنتي عشرة مرة :
مسحهما ثلاثاً مع الرأس ، ومسحهما ثلاثاً مع الوجه ، مراعاة للأخبار في أنهما من
الوجه أو من الرأس ، ومسحهما ثلاثاً استقلالاً ، ومسحهما ثلاثاً استظهاراً .
انظر : بجيرمي على شرح منهج الطلاب ٢٩/١ .

٩ - مسائل

قال الشافعي رحمه الله (١) : ثم يغسل رجله إلى الكعبين . (٢)
وهذا كما قال ، غسل الرجلين في الوضوء مجمع عليه بنص الكتاب والسنة ، وفرضهما
عند كافة الفقهاء ، الغسل دون المسح .

وزهد الشيعة (٣) إلى أن الطرخس فيهما المسح دون الغسل .
وجمع ابن (٤) جرير الطبري بين الأمرين فأوجب غسلهما ومسحهما .

(١) في م ، ح : (رضي الله عنه) ، وفي س ساقطة .
(٢) في المختصر : (ثم يغسل رجله ثلاثاً ، ثلاثاً إلى الكعبين) .
(٣) الشيعة : هم الذين شايعوا علياً رضي الله عنه على الخموس ، وقالوا بإمامته
وخلالته نعماً ووصية ، إما جلياً وإما خفياً واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من
أولاده ، وإن خرجت فبظلم يكون من غيره ، أو بتقية من عنده ، وقالوا : ليست
الإمامة قضية مطلعية تناط باختيار العامة وينتمب الإمام بنصبهم بل هي
قضية أصولية وهي ركن الدين لا يجوز للرسول عليهم الصلاة والسلام إغفالها
 وإهمالها ولا تفويضه إلى العامة وإرساله ، وهم خمس فرق : كيسانية ، وزيدية ،
 وإمامية ، وفلاة ، وإسماعيلية .
انظر : الملل والنحل ١/١٤٦ .

(٤) ذهب جمع من الفقهاء من أهل الفتوى في الأعمار والأعمار إلى أن الواجب غسل
القدمين مع الكعبين ، ولا يجزي مسحهما ، ولا يجب المسح مع الغسل ، ولم يشبهت
خلاف هذا من أحد يعتد به في الإجماع .

وقالت الشيعة الإمامية يجب مسحهما ، وقال محمد بن جرير الطبري ، والجباثي
رأس المعتزلة يتخير بين المسح والغسل ، وقال بعض أهل الظاهر يجب الجمع
بين المسح والغسل ، وقال الحسن البصري بالتخير بين المسح والغسل .
وقال ابن كثير : ونسب إلى أبي جعفر الطبري أنه كان يقول بجواز مسح
القدمين في الوضوء وأنه لا يوجب غسلهما ، وقد أشتهر عنه هذا ، فمن العلماء
من يزعم أن ابن جرير اثنان : أحدهما شيعي وإليه ينسب ذلك وينزهه عن
أبي جعفر عن هذه الصفات ، والذي مول عليه كلامه في التفسير أنه يوجب غسل
القدمين ، ويوجب مع الغسل دلكهما ولكنه عبر عن ذلك بالمسح فلم يفهم
كثير من الناس ، ومن فهم مراده نقلوا عنه أنه يوجب الغسل والمسح وهو
الدلك . والله أعلم .

انظر : الأقوال والأدلة : بدائع الصنائع ٥/١ ، المنتقى ٤٠/١ ، أحكام القرآن
لابن العربي ٥٧٧/١ ، تفسير القرطبي ٩٣/٦ ، الودائع لمنصوص الشرائع ل ١١١ ، =

واستدل من قال بجواز (١) المسح بقوله تعالى : " وَأَقْسُوا بِرُؤُوسِكُمْ
وَأَزْجُلْكُمْ رَأْسَ الْكُفَّيْنِ " (٢)
فخلف (٣) الأرجل وكسر اللام منها عطفًا على الرأس .
قرأ بذلك : (٤) أبو عمرو (٥) وابن كثير (٦) ، وحمل (٧) ،

البحرل ٥٠ ١ ، المجموع ٤١٧/١ ، شرح النووي على صحيح مسلم ١٢٩/٣ ، فتح
الباري ٢٣٢/١ ، تفسير الطبري ١٢٦/٦ ، البداية والنهاية ١٤٧/١١ ، فتاوى
ابن تيمية ١٢٨/٢١ ، المغني ١٢٠/١ ، المحلى ٥٦/٢ ، نيل الأوطار ٢٠٨/١ ، شرح
الأزهار ٨٩/١ ، السيل الجرار ٨٦/١ .

(١) في س : (سوز) .

(٢) سورة المائدة ، آية (٦) .

(٣) في س : (خلف) .

(٤) انظر : التيسير في القراءات السبع ٩٨ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع
٤٠٦/١ ، الإقناع في القراءات السبع ٦٣٤/٢ ، النشر في القراءات العشر ٢٥٤/٢ .
(٥) أبو عمرو : اختلف في اسمه على أكثر من عشرين قولاً ، فقليل ربان ، وقيل
الغريبان وقيل يحيى وقيل جزء ، وأكثر الناس من الحفاظ وغيرهم على أنه ربان
قال الذهبي : " والذي لا أشك فيه أنه ربان " .

فهو ربان بن العلاء بن مزار بن الغريبان التميمي المازني النحوي البصري
المقري أحد الأئمة القراء السبعة ، وقيل في نسبه غير ذلك ، توفي سنة ١٥٤ هـ .
انظر : أخبار النحويين البصريين ٤٦ ، تهذيب التهذيب ١٢/١٧٩ ، شذرات الذهب
٢٣٧/١ ، طبقات القراء لابن الجزري ٢٨٨/١ ، معرفة القراء الكبار ١٠٠/١ ، مراتب
النحويين ٣٣ ، الوفيات لابن قنفذ ١٣١ ، وفيات الأعيان ٤٦٦/٣ .

(٦) عبد الله بن كثير ، أبو معبد المكي الداري ، إمام أهل مكة في القراءة .
أدرك غير واحد من الصحابة ، كان فصيحاً بليغاً مفوهاً ، ولم يزل هو الإمام
المجتمع عليه في القراءة بمكة حتى مات .
ولد سنة ٤٥ هـ وتوفي سنة ١٢٠ هـ .

انظر : التاريخ الكبير ١٨١/٥ ، التاريخ الصغير ١٢٨ ، تهذيب التهذيب ٥/٣٦٧ ،
الجرح والتعديل ١٤٤/٥ ، طبقات القراء لابن الجزري ٤٤٣/١ ، الوفيات لابن قنفذ
١١٨ .

(٧) أبو عمارة حمزة بن حبيب التيمي ، أحد القراء السبعة ، انعقد الاجماع على
تلقّي قراءته بالقبول ، روى عن الأعمش ، وعدي بن ثابت وجماعة ، وعنه
ابن المبارك ، ووكيع وخلق ، وثقه ابن حبان ، والعجلي وابن معين ، ولد سنة
٨٠ هـ ، وتوفي بخلوان سنة ١٥٨ هـ ، ويقال سنة ١٥٦ هـ .

وإحدى الروایتین عن عامر (١)

فوجب أن يكون فرض الرجلين الممسح لعظفهما على الرأس الممسوح (٢).

قالوا : (٣) ويؤيد (٤) ذلك ما روي أن أنس بن مالك سمع الحجاج (٥) يقول فسي خطبته أمر الله (٦) بغسل الوجه (٧) واليدين (٨) ، ومسح الرأس ، وغسل الرجلين فقال : صدق الله وكذب الحجاج ، إنما أمر الله بمسح (٩) الرجلين فقال : —————

انظر : التاريخ الكبير ٥٢/٣ ، تهذيب الكمال ٣١٤/٧ ، الجرح والتعديل ٢٠٩/٣ ، السابق واللاحق ١٠٧ ، طبقات ابن سعد ٢٨٥/٦ ، الكنى للدولابي ٢٧/٢ ، ميزان الاعتدال ٦٠٥/١ ، الوفيات لابن قنفذ ١٣٢ ، وفيات الأعيان ٢١٦/٢ .

(١) عامر بن بهدلة ، وهو ابن أبي النجود الأسدي ، مولاهم الكوفي ، أبو بكر المقرئ قيل اسم أمه بهدلة ، وقيل اسم أبي النجود بهدلة .

قال ابن معين لأبى به ، وقال العقيلي : لم يكن فيه إلا سوء الحفظ ، أخرج له الشيخان مقروناً بغيره ، مات سنة ١٢٨ هـ .

انظر : تهذيب التهذيب ٣٨/٥ ، تقريب التهذيب ٣٨٢/١ ، تاريخ الثقات ٢٣٩ ، الجمع بين رجال المحييين ٣٨٤/١ ، طبقات ابن سعد ٢٢٠/٦ ، الكاشف ٤٤/٢ ، معرفة الثقات ٥/٢ ، مراتب النحويين ٤٩ ، مشاهير علماء الأمصار ١٦٥ .

(٢) في م : (للمسوح) .

(٣) في أ ، م ، ح : (قال) .

(٤) في م : (يزيد) ، وفي ح : (سجد) .

(٥) الحجاج بن يوسف بن الحكم الثقفي ، أبو محمد ، قائد ، داهية ، سفاك ، خطيب ولد ونشأ في الطائف ، وانتقل إلى الشام ، ولاء عبد الملك مكة ، والمدينة ، والطائف ثم أضاف إليها العراق ، ولد سنة ٤٠ هـ ، وتوفي سنة ٩٥ هـ .

انظر : تهذيب التهذيب ٢١٠/٢ ، تاريخ اليعقوبي ٢٧٢/٢ ، تهذيب ابن عساكر ٥١/٤ ، الكامل ١٣٢/٤ ، مروج الذهب ١٣٢/٢ ، وفيات الأعيان ٢٩/٢ ، الأعلام ١٦٨/٢ .

(٦) في س : (أمر الله تعالى) .

(٧) في س : (الوجوه) .

(٨) في أ : (أمر الله بغسل اليدين والرجلين) .

(٩) في س : (إنما أمر الله فقال بمسح) .

" وأرجلكم " بالخفض (١)

وروي عن ابن عباس أنه قال : كتاب الله المسح ، ويأبى الناس (٢) إلا الغسل (٣)
وقال : غسّلتان ومسحتان . (٤)

(١) روى نحوه البيهقي عن موسى بن أنس قال خطب الحجاج بن يوسف الناس ، فقال :
اغسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلكم فاغسلوا ظاهرهما وباطنهما ومراقبيهما
فإن ذلك أقرب إلى جنتكم فقال أنس : صدق الله وكذب الحجاج " فامسحوا
برءوسكم وأرجلكم إلى الكعبين " قرأها جراً .
قال البيهقي : فإنما أنكر أنس بن مالك القراءة دون الغسل ، فقد روي
عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم ما دل على وجوب الغسل
وروي نحوه الطبري في تفسيره .

انظر : السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب الدليل على أن فرض الرجلين
الغسل وأن مسحهما لا يجزي ٧١/١ ، تفسير الطبري ١٢٩/٦ .

(٢) في أ س : (ويأبى) .

(٣) أخرج نحوه عبد الرزاق وابن أبي شبة عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن
الربيع بنت معوذ بن عفراء قالت : أتاني ابن عباس فسألني عن هذا الحديث
تعني حديثها الذي ذكرت أنها رأت النبي صلى الله عليه وسلم توفاً وأنسه
غسل رجله ، قالت : فقال ابن عباس : أبى الناس إلا الغسل ، ولا أجد في
كتاب الله إلا المسح . السياق لابن أبي شبة .

انظر : مصنف عبد الرزاق : كتاب الطهارة - باب غسل الرجلين ٢٢/١ ، مصنف
ابن أبي شبة : كتاب الطهارات - من كان يقول اغسل قدميك ٢٠/١ .

(٤) أخرجه الحميدي ، والدارقطني ، والبيهقي عن عبد الله بن عقيل أن علي
ابن الحسين أرسله إلى الربيع بنت معوذ ليسألها عن وفوء رسول الله صلى
الله عليه وسلم فذكر الحديث في صفة وفوء النبي صلى الله عليه وسلم وفيه
قالت ثم غسل رجله ، قالت وقد أتاني ابن عم لك تعني ابن عباس فأخبرته
فقال ما أجد في الكتاب إلا غسّلتين ومسحتين . السياق للبيهقي .

قال البيهقي ، فهذا إن صح فيحمل على أن ابن عباس كان يرى القراءة بالخفض ،
وأنها تقتضي المسح ، ثم لما بلغه أن النبي صلى الله عليه وسلم تواعد على
ترك غسلهما ، أو ترك شيء منهما ذهب إلى وجوب غسلهما ، وقرأهما نمبا ، وقد
روينا عنه أنه قرأها نمبا .

وأخرج عبد الرزاق عن ابن جريج قال : أخبرني عمرو بن دينار أنه سمع
مكرمة يقول : قال ابن عباس الوفاء مسحتان ، وغسّلتان .

أورده في كنز العمال وعزاه إلى عبد الرزاق .

انظر : مسند الحميدي ١٦٤/١ ، مصنف عبد الرزاق : كتاب الطهارة - باب غسل

الرجلين ٢٢/١ ، سنن الدار قطني : كتاب الطهارة - باب وجوب غسل القدمين ==

فدل مذكرنا على (١) أن الآية توجب المسح . (٢)

وأما السنة : فما روى ابن عباس عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه (٣) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم (٤) أخذ حفنة من ماء فغرب بها على رجله (٥) ، وفيها النعل فغسلها (٦) بها ، ثم فعل بالأخرى (٧) مثل ذلك ، قال : قلت وفي النعلين قال : وفي النعلين . (٨)

== والعقبين ٩٦/١، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب الدليل على أن فرض الرجلين الغسل وأن مسحهما لا يجزي ٧٢/١، كنز العمال : كتاب الطهارة فرائض الوضوء ٤٣٣/٩ .

- (١) (على) ساقطة من م ، ح ، أ .
- (٢) في س : (فدل على مذكرنا لأن الآية توجب المسح) .
- (٣) (رضي الله عنه) ساقطة من أ .
- (٤) (وسلم) ساقطة من أ .
- (٥) في م : (فغرب بها رجله) ، وفي ح ، س : (فغرب بها على رجله) .
- (٦) في س : (فغسل بها) .
- (٧) في أ : (الأخرى) .

(٨) أخرجه أبو داود والطحاوي والبيهقي ، وأورده صاحب كنز العمال لأحمد وابن خزيمة والطحاوي ... وغيرهم عن ابن عباس قال : دخل عليّ علي - يعني ابن أبي طالب ، وقد أهرق الماء فدعا بوضوء فأتيناه بتور فيه ماء حتى وضعناه بين يديه فقال : يا ابن عباس ، ألا أريك كيف كان يتوضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قلت : بلى ، قال : فأغشى الإناء على يده فغسلها ثم أدخل يده اليمنى فأفرغ بها على الأخرى ، ثم غسل كفيه ثم تمضمض واستنشر ثم أدخل يديه في الإناء جميعاً فأخذ بهما حفنة من ماء فغرب بها على وجهه ، ثم ألقم إبهاميه ما أقبل من أذنيه ، ثم الثانية ، ثم الثالثة مثل ذلك ، ثم أخذ بكفه اليمنى قبضة من ماء فصبها على ناسيته فتركه سدا تستن على وجهه ثم غسل ذراعيه إلى المرفقين ثلاثاً ثلاثاً ، ثم مسح رأسه وظهور أذنيه ، ثم أدخل يديه جميعاً فأخذ حفنة من ماء فغرب بها على رجله وفيها النعل فغسلها بها ثم الأخرى مثل ذلك قال : قلت : وفي النعلين ؟ قال : وفي النعلين ، قال : قلت وفي النعلين ؟ قال : وفي النعلين - اللفظ لأبي داود قال الخطابي والمثوري : في هذا الحديث مقال ، قال الترمذي : سألت محمد ابن إسماعيل عنه فضعفه وقال ما أدري ما هذا ؟ ، وقال ابن القيم في تهذيبه : هذا من الأحاديث المشككة جداً وقد اختلفت مسائل الناس في دفع إشكاله وذكر سبع مسائل فراجعها ، وقال الألباني : سنده حسن .

وروى حذيفة بن اليمان أن النبي صلى الله عليه وسلم (١) أتى (٢) كظامة (٣) قوم، وروى سباطة (٤) قوم فبال قائماً ومسح على نعليه. (٥)
قالوا : ومن طريق المعنى : أنه مضى يسقط في التيمم مثله (٦)، فوجب
أن يكون فرضه المسح كالرأس .

== انظر : سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب معة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم ٢٩/١، شرح معاني الآثار : باب فرض الرجلين في وضوء الصلاة ٣٥/١ السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب الدليل على أن فرض الرجلين الغسل وأن مسحهما لا يجزي ٧٤/١، كنز العمال : كتاب الطهارة - باب آداب الوضوء ٤٥٩/١، مختصر سنن أبي داود ٩٥/١، معالم السنن ٥١/١، تهذيب ابن القيم ٩٥/١، إرواء الغليل ١٣٠/١ .

(١) (وسلم) ساقطة من أ .

(٢) في أ، س : (أتى) .

(٣) قال ابن الأثير : أراد بالكظامة في هذا الحديث الكناسة .

انظر : كظم - النهاية ١٧٨/٤ .

(٤) السباطة : الكناسة ، السباطة والكناسة : الموضع الذي يرمى فيه التراب والأوساخ ، وما يكنس من المنازل ، وقيل هي الكناسة نفسها وإضافتها إلى القوم إضافة تخصيص لأملاك لأنها كانت مواتاً مباحة .

انظر - سبط - الصحاح ١١٣٠/٣ ، لسان العرب ٣٠٩/٧ .

(٥) أخرجه أحمد والطيالسي ، والدارمي ، والبخاري ، ومسلم وأبو داود ، وابن ماجه وعبد الرزاق ، وابن أبي شيبة ، والترمذي ، والنسائي وأبو عوانة عن أبي وائل عن حذيفة قال : أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم سباطة قوم فبال قائماً ثم دعا بماء فمسح على خفيه ، اللفظ لأبي داود .

انظر : مسند الإمام أحمد ٤٠٢، ٣٩٤/٥، مسند أبي داود الطيالسي ٤٥٤/١،

سنن الدارمي : كتاب الصلاة والطهارة - باب في البول قائماً ١٧١/١، صحيح البخاري : كتاب الوضوء - باب البول عند سباطة قوم ٦٦/١، صحيح مسلم :

كتاب الطهارة - باب المسح على الخفين ٢٢٨/١، سنن أبي داود : كتاب

الطهارة - باب البول قائماً ٦/١، سنن ابن ماجه : كتاب الطهارة وسننها

باب ماجاء في البول قائماً ١١١/١، سنن الترمذي : أبواب الطهارة - باب

ما جاء من الرخصة في البول قائماً ١١/١، سنن النسائي : كتاب الطهارة -

الرخصة في ترك الإبعاد عند إرادة الحاجة ١٩/١، مسند أبي عوانة : كتاب

الطهارة - بيان التستر بالهدف للمتغوط ١٩٨/١، المنتقى لابن الجارود

مايتقى من المواضع للغائط والبول ٢٢، معنف عبد الرزاق : كتاب الطهارة

باب المسح على الخفين ١٩٣/١، معنف ابن أبي شيبة - كتاب الطهارة

باب من رخص في البول قائماً ١٢٣/١، كنز العمال - كتاب الطهارة - فعل في

المسح على الخفين ٦١١/١ .

(٦) (مثله) ساقطة من م، ج .

قالوا : ولأن الخف بدل من الرجل ، فلما كان البدل ممسوحاً وجب أن يكون
المبدل ممسوحاً .

والدليل على صحة مذهبنا (١) إليه :

قوله تعالى (٢) : " فَأَعْيِلُوا يُجُوهَكُمْ " إلى قوله " وَأَزْجَلَكُمْ " (٣) بنصب
الأرجل وفتح اللام منها (٤) عطفاً على الوجه واليدين .
قرأ بذلك من الصحابة (٥) : علي وابن مسعود .

ومن القراء (٦) : ابن عامر (٧) ونافع والكسائي (٨) ، وإحدى الروایتين عن عاصم (٩)

(١) في م ، ح : (مذهب) .

(٢) في س : (تعال) .

(٣) سورة المائدة ، آية (٦) .

(٤) (منها) ساقطة من أ ، س .

(٥) انظر : تفسير الطبري ١٢٧/٦ . الأوسط ٤١٠/١ .

(٦) انظر : التيسير في القراءات السبع ٩٨ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع

٤٠٦/١ ، الإقناع في القراءات السبع ٦٣٤/٢ ، النشر في القراءات العشر ٢٥٤/٢ .

(٧) عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة اليحصبي المقرئ الدمشقي
أبو عمران ، وقيل أبو عبد الله ، وقيل أبو عامر ، والأول أصح ، قرأ القرآن
على المغيرة بن أبي شهاب وقرأ عليه إسماعيل بن عبد الله بن أبي المهاجر
وأبو عبد الله مسلم بن مشكم ، ويحيى بن الحارث الذماري ، وكان رئيس أهل
المسجد في زمان الوليد بن عبد الملك ، قال العجلي والنسائي ثقة ، وقال
البخاري يتكلمون في حفظه ، ولي قضاء دمشق وكان مالماً مدوناً اتخذ أهل
الشام إماماً في قراءته واختياره .

قال يحيى بن الحارث الذماري : ولد سنة ٢١ هـ ، وتوفي سنة ١١٨ هـ .

انظر : التاريخ الخفي ١٨٠ ، تهذيب التهذيب ٢٧٤/٥ ، الجرح والتعديل ١٢٢/٥ ،

سير أعلام النبلاء ٢٩٢/٥ ، طبقات القراء ٤٢٣/١ ، طبقات خليفة ٢٣٥ ، معرفة القراء

الكبار ٨٢/١ ، ميزان الاعتدال ٤٤٩/٢ ، الوفيات لابن قنفذ ١١٦ .

(٨) أبو الحسن علي بن حمزة الأسدي الكسائي إمام في اللغة والنحو والقراءة ،

قرأ على حمزة بن حبيب ، أخبره مع علماء الأدب في عصره كثيرة .

من تصانيفه : معاني القرآن ، الحروف ، المصادر ، القراءات .

توفي سنة ١٨٩ هـ .

انظر : الأنساب ٤١٩/١٠ ، إنباء الرواة ٢٥٦/٢ ، بغية الوعاة ١٦٢/٢ ، الفهرست

٤٤ ٩٧ ٤٤٤ ، معجم الشعراء المرباني ٢٨٤ ، المزهري ٤٠٧/٢ ، مراتب النحويين

١٢٠ ، معرفة القراء الكبار ١٢٠/١ ، الوفيات لابن قنفذ ١٤٨ .

(٩) (عاصم) ساقطة من م .

فاقتضى أن يكون فرض الرجلين الغسل لعظفهما بالنصب على الوجه المفصول .
فإن قيل : إن ^(١) كانت هذه القراءة المنعوبة تدل على الغسل ، فالقراءة
المحفوظة ^(٢) تدل على المسح .

قيل : القراءة المنعوبة لا تدل إلا على الغسل ، والقراءة المحفوظة ^(٣)
يمكن حملها على أحد ^(٤) وجهين : ^(٥)

أحدهما : على مسح الخفين .

فيكون اختلاف القراءتين على اختلاف معنيين .

والثاني : أنه محمول على عطف المجاورة دون الحكم . ^(٦)

لأنه لما كان معطوفاً على الرأس ، وكان الرأس مخفوفاً ^(٧) أمطى ^(٨) إمرأه
ماجاوزه ^(٩) ، وهذا لسان العرب .

قال الله تعالى : " كَرَّمَا فِي شِدْبَةِ يَوْمِ الرِّيحِ فِي يَوْمِ حَامِلٍ " . ^(١٠)

لخفي العاصف ، وإن كان مرفوعاً ، لأنه من صفة الريح لا من صفة اليوم والريح
مرفوعة ، واليوم مخفوف ، لكن ^(١١) لما ^(١٢) كان مجاوراً لليوم أمطاه إمرأه وإن
لم يكن صفة له . ^(١٣)

(١) في أ س : (فإن) .

(٢) في م ح : (المخصوصة) ، وفي س : (المحفوظة) .

(٣) في م ح : (المخصوصة) ، وفي س : (المحفوظة) .

(٤) (أحد) ساقطة من م .

(٥) في س : (الوجهين) .

(٦) انظر : الأوسط ٤١٤/١ .

(٧) في س : (محفوظاً) .

(٨) في م ح : (على) .

(٩) في ح : (ماجاوزه) .

(١٠) سورة إبراهيم ، آية (١٨) .

(١١) في م : (ولكن) ، (لكن) ساقطة من س .

(١٢) في س : (ولما) .

(١٣) قال في البحر المحيط : ووصف اليوم بقوله عاصف وإن كان من صفة الريح على سبيل
التمثيل كما قال الرازي ماحل دليل نائم ، وقال الهروي : التقدير في يوم عاصف الريح
فذلك لتقدم ذكرها ، وقيل عاصف من صفة الريح لأنه لما جاء بعد اليوم اتبع
إمرأه ما قيل جمر فرب خرب يعني أنه خفف على الجوار
انظر : البحر المحيط ٤١٥/٥

وكتوله " جحر فب خرب " وإنما هو خرب ، لأنه صفة للجحر المرفوع لا للنصب
المخفوف ، لكنه (١) لما كان [مجاوراً للنصب] (٢) أعطي أعرابه .

وكما قال الأمشي : (٣)

لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلِ ثَوَاءٍ (٤) ثَوَيْتُهُ . تَقْفِي لُبَانَاتٍ (٥) وَيَسَامُ (٦) سَائِمُ (٧)

فخفف الثواء (٨) لمجاورته الحول ، وإن كان مرفوعاً .

(١) في م : (لكن) .

(٢) في أ ، م ، ح ، س : (معطوفاً على النصب) .

(٣) هو ميمون بن قيس بن جندل من بني قيس بن ثعلبة الوائلي ، كنيته أبو يعمر ويعرف بأعشى قيس ، ويقال له أيضاً الأعشى الكبير ، وأعشى بكر بن وائل ، ولد وتوفي في قرية منفوحة باليمامة ، وهو من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية وأحد أصحاب المعلقة كان كثير الوفود على ملوك العرب والفرس ، غزير الشعر لم يعرف أحد قبله أكثر شعراً منه ، أدرك الإسلام ولم يسلم ، مات سنة ٧ هـ .
انظر : الأغاني ١٠٨/٩ ، جمهرة أشعار العرب ١١٩ ، خزانة الأدب " دار صادر " ٨٤/١ ، الشعر والشعراء ٢٦٣ ، شعراء النمرانية ٣٥٧/١ ، طبقات فحول الشعراء ٦٥/١ ، المؤلف والمختلف ١٢ ، معجم الشعراء للمرزباني ٤٠١ ، معاهد التنميص ١٩٦/١ ، النقاش ٤٧٨/١ ، الأعلام ٣٤١/٧ .

(٤) الثواء : طول المقام ، وثوى بالمكان نزل فيه .

انظر : - ثوا - لسان العرب ١٢٥/١٤ .

(٥) اللبانة : الحاجة من غير فاقة ولكن من همة .

انظر : - لبن - لسان العرب ٣٧٧/١٣ .

(٦) السام : من السامة وهي العسل والحجر .

انظر : سام - لسان العرب ٢٨٠/١٢ .

(٧) والبيت من قصيدة قالها يهجو بها يزيد بن مسهر الشيباني .

انظر : ديوان الأعشى الكبير ، قصيده (٩) ، ص ١٢٧ .

(٨) في س : (الثوى) .

ثم يدل على ما ذكرنا من طريق السنة : أن الناقلين لوضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم هم (١) عثمان ، وعلي ، وعبد الله بن زيد ، والمقدام بن معسدي كرب ، والربيع بنت معوذ (٢) رضي الله عنهم (٣) فنقلوا جميعاً حين وضوا وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم (٤) أنه غسل رجله ، وكان مانقلوه من فعله بياناً لما اشتمل عليه في (٥) الوضوء من فرضه .

وروى عمار (٦) بن أبي حفصة عن المغيرة بن [حنين] (٧) أن النبي صلى الله عليه وسلم (٨) رأى رجلاً يتوضأ وهو (٩) يغسل رجله فقال : " بهذا أمرت " (١٠) وروى مجاهد عن أبي ذر (١١) قال : اطلع علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم

-
- (١) (هم) ساقطة من م ، س .
 (٢) في ح ، م : (بنت مسعود) .
 (٣) (رضي الله عنهم) ساقطة من أ ، م ، ح .
 (٤) (وسلم) ساقطة من أ .
 (٥) في س : (من) .
 (٦) في م (عمار) وهو عمار بن أبي حفصة واسمه ثابت بالنون وقيل بالشاء ، وكنيته عمارة أبا روح ، روى عن أبي عثمان النهدي ، وعكرمة مولى ابن عباس ، وزيد العمي . . وغيرهم روى عنه الحسين بن واقد ومحمد بن مروان العقيلي وآخرون .
 اتفقوا على توثيقه ، توفي سنة ١٣٢ هـ .
 انظر : التاريخ الكبير ٥٢/٦ ، تهذيب التهذيب ٤١٥/٧ ، الشقات ٢٦١/٧ ، الجرح والتعديل ٢٦٣/٦ ، سير أعلام النبلاء ١٣٨/٦ ، طبقات ابن سعد ٢٥٧/٧ ، طبقات خليفة ٢١٦ ، مشاهير علماء الأمصار ١٥٥ .
 (٧) في أ ، م ، ح ، س : (حنن) .
 والصحيح (حنين) قال البخاري وأبو حاتم : روى عن علي وروى عنه عمار ابن أبي حفصة .
 انظر : التاريخ الكبير ٣١٨/٧ ، الشقات ٤٠٦/٥ .
 (٨) (وسلم) ساقطة من أ .
 (٩) (وهو) ساقطة من س .
 (١٠) رواه الطبري في تفسيره بلفظه .
 انظر : تفسير الطبري ١٢٦/٦ .
 (١١) أبو ذر : جندب بن جنادة الغفاري ، وقيل جندب بن سكن ، وقيل برير بن جنادة وقيل برير بن عبد الله ، كان رابع أربعة دخلوا الإسلام ، كان رأساً في الزهد والمدق ، والعلم ، والعمل ، قوالاً بالحق ، لا تأخذه في الله لومة لائم على حدة فيه ، مات سنة ٣٢ هـ .

من بيته ونحن نتوفاً فقال : " ويل للعراقيب ^(١) من النار " فجعلنا ندلك ^(٢) أقدامنا ونغسلها غسلاً . ^(٣)

وروى القاسم ^(٤) عن أبي أمامة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ويل للأعقاب ^(٥) من النار ، ويل للأعقاب من النار " فما بقي ^(٦) في المسجد شريف ولا وضع إلا نظرت إليه بقلب مرقوبيه ^(٧) ينظر إليهما " ^(٨) .

== انظر : تاريخ الطبري ٢٨٣/٤ ، جامع الأمول ٥٠/٩ - ٥٩ ، سير أعلام النبلاء ٤٦/٢ ، شذرات الذهب ٣٩/١ ، طبقات ابن سعد ٢١٩/٤ ، كنز العمال ٣١١/١٣ ، معجم الطبراني الكبير ١٤٧/٢ ، مجمع الزوائد ٣٢٧/٩ .

(١) العرقوب : العصب الغليظ الموتر فوق عقب الإنسان .
وقال ابن الأثير : العرقوب : هو الوتر الذي خلف الكعبين بين مفصل القدم والساق من ذوات الأربع ، وهو من الإنسان فوق العقب .
انظر : عرقب - النهاية ٢٢١/٣ ، لسان العرب ٥٩٤/١ .
(٢) في م : (بذلك) .

(٣) أخرجه عبد الرزاق وذكره صاحب كنز العمال وعزاه إلى سعيد بن منصور .
عن مجاهد عن رجل عن أبي ذر قال : أشرف علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نتوفاً فقال : " ويل للأعقاب من النار " قال فطفقنا نغسلها غسلاً وندلكها دلكاً " وفي الكنز ، فطفقت أغسلها غسلاً وأدلكها دلكاً .

انظر : مصنف عبد الرزاق : كتاب الطهارة - باب غسل الرجلين ٢٢/١ ، كنز العمال : كتاب الطهارة - فرائض الوضوء ٤٣٠/٩ .

(٤) القاسم بن عبد الرحمن بن يزيد الشامي ، أبو عبد الرحمن ، مولى عبد الرحمن ابن خالد بن يزيد بن معاوية القرشي الأموي ، سمع أبا أمامة ، روى عنه العلاء ابن الحارث ، وكثير بن الحارث ... وآخرون ، روى عن علي وسلمان مرسلًا كسان مدوقًا ، من فقهاء دمشق ، أدرك أربعين من المهاجرين . توفي سنة ١١٢ هـ .

انظر : التاريخ الكبير ١٥٩/٧ ، تقريب التهذيب ١١٨/٢ ، الجرح والتعديل ١١٢/٧ ، الكاشف ٢٣٥/٢ ، معجم الطبراني الكبير ٢٠٧/٨ .

(٥) العقب : مؤخر القدم .
انظر : - عقب - لسان العرب ٦٢٣/١ .

(٦) في م ، ح : (فما بقي أحد) .
(٧) في س : (مرقوبه) .

(٨) رواه بنفس اللفظ والسند الطبري في تفسيره غير أنه ليس في روايته تكرار " ويل للأعقاب من النار " .

انظر : تفسير الطبري ١٣٤/٦ .
وثبت في الصحيحين من حديث عبد الله بن عمرو قال : تخلف النبي صلى الله عليه وسلم عنا في سفره سافرها فأدركنا وقد أرقنا العمر فجعلنا ==

وروى أبو عبد الرحمن (١) عن المستورد (٢) بن شداد (٣) قال : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم إذا توفى يمسح بأصابع رجله بخنصره . (٤)
وكل هذه الأخبار دالة على غسل دون المسح ، لأن المسح لا يحتاج إلى هذا كله .

= نتوفأ ونمسح على أرجلنا فننادى بأعلى صوته : " ويل للأعقاب من النار " مرتين أو ثلاثا . اللفظ للبخاري .

انظر : صحيح البخاري : كتاب الوضوء - باب غسل الرجلين ولايمسح عليهما القدمين ٥٢/١ ، صحيح مسلم : كتاب الطهارة - باب وجوب غسل الرجلين بكاملهما ٢١٤/١ .

(١) عبد الله بن يزيد المعافري أبو عبد الرحمن الحبلي - بضم المهملة والموحدة ثقة يروي عن عبد الله بن عمر ، عداة في أهل مصر ، روى عنه أهلها ، مات سنة ١٠٠ هـ بافريقيا .

انظر : تقريب التهذيب ١٠٤٤٦/٢ ، الثقات ٥١/٥ ، خلاصة تذهيب التهذيب ١١٢/٢ ، طبقات خليفة ٢٩٣ ، الكاشف ١٢٨/٢ .

(٢) في أ : (المستورد) في م : (المستور) .

(٣) المستورد بن شداد بن عمرو بن حنبل بن الأحنف القرشي الفهري الحجازي ، سكن الكوفة ، له ولأبيه صحبة ، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم عن أبيه وروى عنه أبو عبد الرحمن الحبلي ، وقيس بن أبي حازم ، وغيرهم ، توفى بالإسكندرية سنة ٤٥ هـ ، وقال مععب الزبيرى مات بمصر في ولاية معاوية .
انظر : تهذيب التهذيب ١٠٧/١٠ ، خلاصة تذهيب التهذيب ٢١/٣ ، طبقات خليفة ٢٩ ، الكاشف ١١٩/٣ .

(٤) أخرجه أبو داود ، والترمذي ، وابن ماجه وفي روايته (يخلل) بدل (يدلك) وفي إسناده ابن لهيعة ، لكن تابعه الليث بن سعد وعمرو بن الحارث .
وأخرجه البيهقي وأبو بشر الدؤلابي والدارقطني في غرائب مالك من طريق ابن وهب عن الثلاثة ، وصححه ابن القطان .

قال أبو عيسى : هذا حديث قريب لانعرفه إلا من حديث ابن لهيعة .
وقال النووي : هو حديث ضعيف ، فإنه من رواية عبد الله بن لهيعة وهو ضعيف عند أهل الحديث .

انظر : سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب غسل الرجلين ٣٧/١ ، سنن الترمذي : أبواب الطهارة - باب ما جاء في تخليل الأصابع ٢٩/١ ، سنن ابن ماجه كتاب الطهارة وسننها - باب تخليل الأصابع ١٥٢/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب كيفية التخليل ٧٦/١ ، تلخيص الحبير ٩٤/١ ، المجموع ٤٢٤/١ .

محجلين من الوضوء " (١).

فدل هذا الحديث على استحقات الغسل ، لأن آثار التحجيل تكون (٢) من الغسل لا من المسح .

وأما (٣) المعنى فهو (٤) أنه عضو مفروض في أحد طرفي الطهارة ، فوجب أن يكون مغسولاً كالوجه (٥).

فأما (٦) الجواب عن استدلالهم بالآية : فهو ما قدمناه دليلاً واستعمالاً .

وأما حديث أنس فقد روي عنه أنه قال : كتاب الله المسح ، وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه الغسل ، فكان إنكاره على الحجاج أن الكتاب لم يدل على الغسل وإنما السنة دالة عليه (٧).

(١) أخرجه مالك ومسلم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج إلى المقبرة فقال : السلام عليكم دار قوم مؤمنين ، وإن شاء الله بكم لاحقون وددت أنا قد رأينا إخواننا " قالوا : أولسنا إخوانك يا رسول الله ؟ قال : " أنتم أصحابي ، وإخواننا الذين لم يأتوا بعد " فقالوا : كيف تعرف من لم يأت بعد من أمتك يا رسول الله ؟ فقال : " أرايت لو أن رجلاً له خيل غرٌّ محجلة بين ظهري خيل دهمٌ بهمٌ ألا يعرف خيله " قالوا : بلى يا رسول الله قال : " فانهم يأتون غراً محجلين من الوضوء ، وأنا فرطهم على الحوض ألا ليذاذن رجال من حوضي كما يذاذ البعير الضال ، أناديهم ألا هلم فيقال : إنهم قد بدلوا بعدك فأقول سحاً سحاً " اللفظ لمسلم .

انظر : الموطأ : كتاب الطهارة - باب جامع الوضوء ٢٩/١ ، صحيح مسلم

كتاب الطهارة - باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء ٢١٨/١ .

(٢) في أ، ج : (يكون) .

(٣) في ج ، م : (فأما) .

(٤) في ج ، م : (فإنه عضو) .

(٥) (وأما المعنى فهو أنه عضو مفروض في أحد طرفي الطهارة فوجب أن يكون مغسولاً كالوجه) ساقطة من أ .

(٦) في م ، ج ، س : (وأما) .

(٧) في س : (فكان إنكاره على الحجاج أن الكتاب لم يدل على الغسل وإنما السنة دالة أنه الغسل فكان إنكاره على الحجاج أن الكتاب لم يدل على الغسل) عنيه .

وهناك إشارة تدل على حذف المكرر .

وأما (١) حديث ابن عباس فقد روينا عنه بخلافه وأنه قرأ بالنصب (٢)
ويحتمل قوله " غسلتان ومسحتان " (٤) يعني الوجه والذراعين يغسلان في الوضوء (٥)
ويمسحان في التيمم .

وأما حديث علي فمحمول على أنه غسلهما (٦) في نعليه .
ألا ترى إلى ما روي عن أبي عبد الرحمن السلمي (٧) أنه أقرأ الحسن والحسين (٨)

- (١) في م : ح : (فأما) .
(٢) في س : (بن عباس) .
(٣) روى الطبري عن عكرمة عن ابن عباس أنه قراها " فَاسْتَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ " بالنصب وقال عاد الأمر إلى الغسل .
انظر : تفسير الطبري ١٢٧/٦ .
(٤) في س : (ويحمل قوله غسلان ومسحان) .
(٥) في ح : (الوجه) .
(٦) في س : (غسلها) .
(٧) أبو عبد الرحمن : عبد الله بن حبيب بن ربيعة - بالتفغير - السلمي ، الكوفي ، القاري ، لأبيه محبة ، ولد في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ، أقرأ القرآن في المسجد أربعين سنة ، قال المجلي : كوفي تابعي ثقة ، وقال أبو داود : كان أعمى .
اختلف في سنة وفاته فقليل توفي سنة ٧٢ هـ ، وقيل سنة ٧٠ هـ ، وقال ابن قانع مات سنة ٨٥ هـ ، ويقال سنة ٧٤ هـ ، وقيل ٧٣ هـ ، وقيل ٨٦ هـ .
انظر : البداية والنهاية ٦/٩ ، تهذيب التهذيب ١٢/١٥٤ ، ٨٤/٥ ، تقريب التهذيب ٤٠٨/١ ، تاريخ الثقات ٢٥٣ ، ذكر أسماء التابعين ١٩١/١ ، الجمع بين رجال المحييين ٢٤٩/١ ، طبقات الحفاظ ٢٧ ، الكاشف ٧١/٢ .
(٨) أبو عبد الله الحسين بن علي بن أبي طالب ، سبط رسول الله صلى الله عليه وسلم ، واحد سيدي شباب أهل الجنة ، روى عن جده وأبيه وأمه وجماعة ، وعنه أولاده علي ، وزيد ، وسكينة ، وفاطمة .
ولد سنة أربع من الهجرة ، وقتل بكر بلاء في إمارة يزيد بن معاوية فمسي العاشر من محرم سنة ٦١ هـ .
انظر : الاستيعاب ١/٣٧٧ ، الإصابة ١/٢٣١ ، أسد الغابة ٢/٤٩٥ ، تهذيب التهذيب ٢/٣٤٥ ، صفوة الصفوة ١/٧٦٢ ، الكاشف ١/١٧١ ، مرآة الجنان ١/١٦٤ ، الوفيات لابن قنفذ ٧٤ .

بالخضري قال : فنادانا علي رضي الله عنه (١) من الحجرة بالفتحة (٢) بالفتحة (٣) وأما حديث حذيفة أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى (٤) كظامة قسوم ، وروي سباطة (٥) قوم - فالكظامة المطهرة (٦) ، والسباطة (٧) الغناء - فبال قائمًا ومسح على نعليه .

فقد أنكرت عائشة رضي الله عنها (٨) هذا الحديث ومنعت أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم بال قائمًا . (٩)

وقيل : بل فعل ذلك لجرح (١٠) كان بمأبضه (١١)

-
- (١) (رضي الله عنه) ساقطة من أ ، م ، ح .
 (٢) في أ س : (بالفتح) من غير تكرار .
 (٣) رواه الطبراني عن الحسين بن علي العدائي قال : (ثنا) أبي ، عن حفص الغضري عن عامر بن كليب عن أبي عبد الرحمن قال : قرأ عليّ الحسن والحسين رضوان الله عليهما فقرء ، (وَأَرْجُلُكُمْ إِلَى الْكُعْبَيْنِ) فسمع علي رضي الله عنه ذلك وكان يقضي بين الناس فقال : (وَأَرْجُلُكُمْ) .
 انظر : تفسير الطبري ١٢٧/٦ .
 (٤) في س : (أنا) .
 (٥) في أ : (سباطة) .
 (٦) في ح : (فالكظامة المطهرة) ، وفي أ س : (قال كظامة قوم المطهرة) .
 (٧) في أ : (والسباطة) .
 (٨) (رضي الله عنها) ساقطة من أ ، م ، ح .
 (٩) أخرج ابن أبي شيبة عن المقدام بن شريح عن أبيه عن عائشة قالت : " من حدثك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بال قائمًا ، فلا تعده أنا رأيته يبول قائمًا " .
 انظر : مصنف ابن أبي شيبة - كتاب الطهارة - باب من كره البول قائمًا ١٢٤/١ .
 (١٠) في م ح س : (لجرح) .
 (١١) في ح : (بمأبضيه) ، وفي أ ، م : (بمأبضيه) .
 أخرج البيهقي عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم بال قائمًا من جرح كان بمأبضه .
 انظر : السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب البول قائمًا ١٠١/١ .

والمأبض: (١) هو عرق في باطن الساق (٢)، فيجوز أن يكون مسح على نعليه من نجاسة وقعت عليهما (٣)، لأن مسح النعلين لا يجزي عن مسح الرجلين بالإجماع وأما قياسهم على التيمم فباطل بالجانب (٤)، لأن الفرق في بدله الفصل وإن كان ساقطاً في التيمم .

وأما قولهم إن ما كان بدله ممسوحاً كان مبدله ممسوحاً فباطل بالوجه والذراعين (٥)، هو (٦) في التيمم ممسوح (٧)، والتيمم بدل، وفي (٨) الوضوء مغسولين (٩)، والوضوء مبدله . والله أعلم . (١٠)

-
- (١) في ح : (المأبض) .
 (٢) قال ابن الأثير : المأبض : باطن الركبة هنا - أي في الحديث - وأصله من الأباض وهو الحبل الذي يثد به ربح البعير إلى مفده .
 انظر : النهاية ٢٨٨/٤ .
 (٣) في أ ، ح ، س : (عليهما) .
 (٤) في أ ، س : (بالحديث) .
 (٥) (والذراعين) ساقطة من أ ، م .
 (٦) (هو) ساقطة من س .
 (٧) في س : (مستوجب) .
 (٨) (وفي) ساقطة من ح .
 (٩) في أ ، م ، ح : (مغسول) .
 (١٠) (والله أعلم) ساقطة من س .

١٠ - مسألة

قال الشافعي رحمه الله : (١) والكعبان هما الناتئان (٢) وهما مجتمع (٣)
مفعل الساق والقدم ، وعليهما الغسل كالمرفقين . (٤)

وهذا صحيح : الكعبان هما الناتئان بين (٥) الساق والقدم . (٦)

وعليهما الغسل كالمرفقين . (٧)

وحكي عن محمد بن الحسن أن الكعب : موضع الشراك (٨) على ظهر القدم وهو
الناتئ منه . (٩)

استشهداً بأن ذلك (١٠) لغة أهل اليمن .

-
- (١) في أ ، م ، ح : (رضي الله عنه) .
(٢) في م ، ح : (العظمان الناتئان) .
(٣) في م ، ح : (مجمع) .
(٤) انظر : مختصر المعزي ٢ .
(٥) في م : (من) .
(٦) بهذا قال المفسرون ، وأهل الحديث ، وأهل اللغة ، والفقهاء ، وخالف في ذلك
الشيعة الإمامية فقالوا : هو المظم الناشئ على ظهر القدم ، وحكي مثله عن محمد
ابن الحسن ، وقال القاضي عبد الوهاب عن ابن القاسم : أنهما العظمان
الناتئان في وجه القدم .
وروى القاضي ابن كج وغيره عن بعض الشافعية أن الكعب هو الذي فوق مشط
القدم .
قال النووي : هذا الوجه شاذ منكر بل غلط .
انظر : المبسوط ٩/١ ، الإشراف ١٠/١ ، التلخيص ١٠/١ ، الأم ٦/١ ، فتح العزيز ٣٥٧/١ ،
روفة الطالبين ٥٤/١ ، المجموع ٤٢٢/١ ، شرح الأزهار ٨٩/١ .
(٧) (وعليهما الغسل كالمرفقين) ساقطة من أ ، م ، ح .
(٨) الشراك : سير النعل ، والجمع شرك .
انظر : - شرك - لسان العرب ٤٥٠/١٠ .
(٩) قال السرخسي وغيره : روى هشام عن محمد رحمه الله أن الكعب هو المفصل
الذي في وسط القدم عند معقد الشراك .
وهذا سهر من هشام ، لأن محمد إنما قال ذلك في المحرم إذا لم يجد النعلين
حيث يقطع خفيه أسفل من الكعبين وأشار محمد بيده إلى موضع القطع ، فنقله
هشام إلى الطهارة .
انظر : المبسوط ٩/١ ، بدائع الصنائع ٧/١ ، البحر الرائق ١٤/١ ، درر الحكام ٩/١ .
(١٠) في ح : (ذاك) .

وحكي (١) عن أبي عبد الله الزبيري من أصحابنا (٢) : أن الكعب (٣) في لغة العرب ما قاله محمد ، وإنما عدل عنه الشافعي رحمه الله (٤) بالشرع .

وأنكر سائر (٥) أصحابنا ذلك وقالوا :
بل الكعب ما وصفه الشافعي لغة وشرعاً .

أما اللغة فمن وجهين :

نقل ، واشتقاق .

أما النقل (٦) : فهو محكي (٧) من قريش (٨) ونزار (٩) كلها مفر وربيعية ، لا يختلف لسان جميعهم أن الكعب اسم للناتئ (١٠) بين (١١) الساق والقدم وهم أولى

(١) في م ، ح : (ويحكي) .

(٢) انظر : كفاية النبيه ل ٣٩ ب .

(٣) في أ ، س : (أن الكعبين) .

(٤) (رحمه الله) ساقطة من أ ، م ، ح .

(٥) (سائر) ساقطة من م ، ح .

(٦) حكاية النووي عن الماوردي .

انظر : المجموع ٤٢٣/١ .

(٧) في م : (يحكى) .

(٨) قريش : ولد النضر بن كنانة ، وقيل ولد فهر بن مالك .

سميت قريشاً لما جمعهم قهي بن كلاب بمكة ، والتقرش التجمع ، وقيل اشتقاق

قريش من التقرش وهو التكسب لأنهم أرباب تجارة واكتساب ، وقيل غير ذلك .

انظر : اللباب ٣٠/٣ ، سمط النجوم العوالي ١٥٦/١ .

(٩) نزار : أبو قبيلة وهو نزار بن معد بن عدنان .

وولد لنزار أربعة : مفر وهو عمود النسب المحمدي ، وربيعة ، وإياد ، وأنمار .

انظر : سمط النجوم العوالي ١٥٢/١ ، لسان العرب ٢٠٤/٥ ، اللباب ٢٢٢/٣ .

(١٠) في م ، ح : (اسم الناتئ) .

(١١) في م ، ح : (من الساق) .

- أن يكون لسانهم معتبراً في الأحكام من أهل اليمن، لأن القرآن بلسانهم نزل .
- وأما الاشتقاق : فهو أن الكعب في لغة العرب (١) كلها (٢) : اسم لما استدار وعلا ولذلك قالوا : قد كعب ثدي الجارية (٣) إذا علا (٤) واستدار ، وجارية كعوب وسميت الكعبة كعبة لاستدارتها وعلوها .
- وليس يتعل بالقدم ما يستحق هذا (٥) الاسم إلا ما وصله الشافعي رحمه الله (٦) لعلوه (٧) واستدارته فهذا ما تقتضيه اللغة نقلاً واشتقاقاً .
- وأما الشرع فمن وجهين : نص واستدلال .
- أما النص فحديث أبي سعيد الخدري (٨) أن النبي صلى الله عليه وسلم (٩) قال : إزرة (١٠)

- (١) قال ابن الأثير : وكل شيء علا وارتفع فهو كعب ، ومنه سميت الكعبة للبيت الحرام ، وقيل سميت به لتكعيبها أي تربيعها .
- انظر - كعب - النهاية ١٧٩/٤ .
- (٢) (كلها) ساقطة من م ، ح .
- (٣) (اسم لما استدار وعلا ، ولذلك قالوا قد كعب ثدي الجارية) ساقطة من م ، ح .
- (٤) في أ : (على) .
- (٥) في م : (بهذا) .
- (٦) (رحمه الله) ساقطة من أ ، م ، ح .
- (٧) في س : (لعلو) .
- (٨) أبو سعيد الخدري : سعد بن مالك بن سنان الأنصاري الخدري ، كان من الحفاظ المكثرين ، العلماء الفضلاء ، كانت أول مشاهدته الخندق ، وشهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثنتي عشرة غزوة .
- حدث من الرسول أحاديث كثيرة ، وحدث عنه خلق من التابعين وجماعة ممن الصحابة . توفي سنة ٧٤ هـ ، وقيل مات بالمدينة بعد الحرة سنة ٦٤ هـ .
- انظر : الاستيعاب ٨٩/٤ الإصابة ٨٨/٤ البداية والنهاية ٣/٩ ، تاريخ بغداد ١٨٠/١ ، تذكرة الحفاظ ٤٤/١ ، تجريد أسماء الصحابة ٣١٨/١ ، سير أعلام النبلاء ١٦٨/٣ ، مشاهير علماء الأمصار ١١ ، مرآة الجنان ١٨٦/١ ، الجمع بين رجال الصحيحين ١٥٨/١ ، المعبر ٦١/١ .
- (٩) (وسلم) ساقطة من س ، أ .
- (١٠) في س : (إزر) .
- والإزرة : بالكسر الحالة ، وهيئة الاثتزار .
- انظر : - أزر - لسان العرب ١٧/٤ .

المسلم (١) إلى نصف الساق ولا حرج فيما بينه وبين الكعبين ، وما كان أسفل من الكعبين فهو (٢) في النار " (٣)
وقال صلى الله عليه وسلم (٤) لجابر بن سليم (٥) : " ارفع إزارك إلى نصف الساق فإن أبيت فإلى الكعبين " . (٦)

- (١) في أ ، م ، ح : (المؤمن) .
(٢) (فهو) ساقطة من س .
(٣) أخرجه مالك وأبو داود وابن ماجة ، واللفظ لأبي داود غير أنه قال : " ولا حرج أولاجناح " وذكره البغوي في الأحاديث الحسان في كتاب اللباس ، وقال محقق شرح السنة إسناده صحيح .
انظر : الموطأ : كتاب اللباس - باب ماجاء في إقبال الرجل ثوبه ٩١٤/٢ . سنن أبي داود : كتاب اللباس - باب ماجاء في قدر موقع الإزار ٥٩/٤ ، سنن ابن ماجة : كتاب اللباس - باب موقع الإزار أين هو ١١٨٣/٢ ، مصابيح السنة ١٩٤/٣ ، شرح السنة ١٢/١٢ .
(٤) (وسلم) ساقطة من أ ، وفي س : (عليه السلام) .
(٥) جابر بن سليم : أبو جري الهجيمي ، وقيل اسمه سليم بن جابر ، قال البخاري جابر بن سليم أصح ، وكذا ذكره البغوي والترمذي وابن حبان وغيرهم .
له صحبة ، وهو من بني أنمار بن الهجيم بن عمرو بن تميم ، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم .
انظر : تهذيب التهذيب ٥٤/١٢ ، طبقات ابن سعد ٤٣/٧ ، الكنى للبخاري ٨٤/٨ ،
(٦) أخرجه أبو داود ضمن حديث طويل عن أبي جري جابر بن سليم رضي الله عنه قال : رأيت رجلاً يمدح الناس من رأيه ، لا يقول شيئاً إلا صدروا عنه ، قلت : من هذا ؟ قالوا : رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قلت : عليك السلام يا رسول الله ، مرتين قال : " لا تقل عليك السلام ، عليك السلام تحية الميت ، قل : السلام عليك " . قال : قلت : أنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : " أنا رسول الله الذي إذا أمابك ضر فدموته كشفه منك ، وإن أمابك عام سنة فدموته أنبت هالك ، وإن كنت بأرض قفر أو فلاة فظلت راحلتك فدموته ردها عليك " . قال : قلت : اعهد إليّ ، قال : " لاتسبن أحداً " قال : فما سببت بعده حرّاً ولا عبداً ، ولا بعيراً ، ولا شاةً قال : " ولاتحقرن من المعروف شيئاً ، وأن تكلم أخاك وأنت منهبط إليه وجهك ، إن ذلك من المعروف ، وارفح إزارك إلى نصف الساق ، فإن أبيت فإلى الكعبين وإياك وإسبال الإزار فإنها من المخيلة ، وإن الله لا يحب المخيلة ، وإن امرؤ شتمك وعيّرَكَ بما يعلى سم فيك فلا تعيره بما تعلم فيه ، فإنما وبال ذلك عليه " .

فدل نعرهذين الحديشين على أن الكعبين أسفل الساق ،لأما قالوه ———
ظاهر (١) القدم .

وأما الاستدلال :

فيقوله تعالى (٢) : " وَأَرْجُلُكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ " (٣) .

فلما ذكر الأرجل بلفظ الجمع وذكر الكعبين بلفظ التثنية ،ولم يذكره
بلفظ الجمع كما ذكر في المرافق اقتضى أن تكون التثنية راجعة إلى كل رجل
فيكون في كل رجل كعبان ،ولا يكون ذلك (٤) ،إلا فيما وصفه الشافعي رحمه
الله (٥) من المستدير بين الساق والقدم ،وعلى ما قالوه (٦) يكون ———
كل رجل كعب واحد .

فصل (٧)

فإذا ثبت أن الكعب ما وصفنا .

وجب فصل الرجلين مع الكعبين ،وخالف زفر كخلاله في المرفقين وقد تقدم
الكلام معه .

== وأخرجه الترمذي مختصراً وقال : هذا حديث حسن صحيح .
انظر : سنن أبي داود : كتاب اللباس - باب ماجاء في إسهال الإزار ٥٦/٤ ،
سنن الترمذي : أبواب الاستئذان والآداب - باب ماجاء في كراهية أن يقول
عليك السلام مبتدئاً بها ١٧١/٤ .

(١) في س : (ظاهر) .

(٢) في س : (تعال) .

(٣) سورة المائدة ،آية (٦) .

(٤) (ذلك) ساقطة من أ ،س .

(٥) (رحمه الله) ساقطة من أ ،م ،ح .

(٦) في م ،ح : (على ما ذكره) .

(٧) (فعل) ساقطة من س .

فيبدأ أراد غسل رجليه (١) : بدأ باليمينى منهما فغسلها من أطراف أصابعه إلى كعبيه (٢) ، إن كان هو الذي يصب الماء على نفسه ، وإن كان غيره يصب الماء عليه غسلها (٣) من كعبيه إلى أطراف أصابعه يفعل ذلك ثلاثاً ، ثم يغسل (٤) رجله اليسرى كذلك ثلاثاً .

(١) نص الشافعي في الأم على استحباب الابتداء بإصبع الرجل مطلقاً سواء كان هو الذي يصب الماء على نفسه أو كان غيره يصب له . فقال : " فيبدأ فينصب قدميه ثم يصب عليهما الماء بيمينه أو يصب عليه غيره " .
وكذا قال البغوي وغيره ، وقال البغوي : ويدلكهما بيساره ويجتهد في ذلك العقب خصوصاً في الشتاء ، فإن الماء يتجافى عنها لخشونتها .
وحكى النووي قول الماوردي ، وكذا حكاه عن الميمري .
وقال : والمختار مانع عليه وتابعه عليه الأكثر من استحباب الابتداء بالأصابع مطلقاً .

انظر : الأم ٢٧/١ ، التهذيب ل ٢٧ أ ، المجموع ٤٢٦/١ ، شرح روض الطالب ٤٣/١ .
غاية البيان ٤٨/١ ، الحواشي المدنية ٥٤/١ .

(٢) في م : (كعبه) .

(٣) في أ ، م ، ح : (غسلهما) .

(٤) في أصل ح (ثم يفعل) ومصححة في الحاشية (ثم يغسل) .

١١ - مسألة

قال الشافعي رحمه الله (١) : ويخلل بين (٢) أصابعهما لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم لقيط بن صبرة بذلك ، وذلك أكمل الوضوء إن شاء الله . (٣)

أما تخليل الأصابع لمأمور به لرواية عامر بن لقيط بن صبرة عن أبيه — قال : قلت : يارسول الله أخبرني عن الوضوء . قال (٤) : " أسبغ الوضوء واخلل بين الأصابع ، وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً (٥)

وإذا كان كذلك ، فإن كانت أصابعه متضايقة أو (٦) متراكبة لا يعمل الماء إلى ما بينهما (٧) إلا بالتخليل فالتخليل واجب .

وإن (٨) كانت متفرقة يعمل الماء إلى ما بينهما (٩) بغير تخليل فالتخليل سنة (١٠) فيبدأ في تخليل أصابعه باليمن من خنصره إلى إبهامه ، ثم باليسرى من إبهامه إلى خنصره ليكون تخليلها (١١) نسقاً على الولا ، وكيف ما خللها (١٢) وأوصل الماء إليها (١٣) أجزأه . (١٤)

-
- (١) في م ، ح : (رضي الله عنه) ، وفي س : ساقطة .
 (٢) (بين) لا توجد في المختصر .
 (٣) انظر : مختصر المزني ٢ .
 (٤) في س : (فقال) .
 (٥) سبق تخريجه ص ٢٨٥ .
 (٦) (أو) ساقطة من ح .
 (٧) في أ ، ح ، س : (ما بينهما) .
 (٨) في ح : (فإن) .
 (٩) في أ ، س : (ما بينهما) .
 (١٠) انظر : البحر ٥٩ أ ، التهذيب ٢٧ أ ، العباب ٧ ب ، الوسيط ٢٨٥/١ ، فتح العزيز ٤٣٦/١ ، المجموع ٤٢٥/١ ، مغني المحتاج ٦٠/١ .
 (١١) في أ ، س : (تخليلهما) .
 (١٢) في أ ، ح ، س : (ما خللها) .
 (١٣) في أ ، ح ، س : (إليها) .
 (١٤) هذه الكيفية التي ذكرها الماوردي متفق عليها ، إلا أنهم اختلفوا في الإصبع التي يخلل بها على أربعة أوجه :
 أشهرها : أن يخلل بخنصر يده اليسرى ، وبه قال القاضي حسين والغزالي والمتولي والبغوي وغيرهم .

فصل

وأما (١) قول الشافعي : وذلك أكمل الوضوء إن شاء الله ففيه تأويلان : (٢)
أحدهما : أنه قال ذلك ، لأن في الناس من خالفه في الأكمل ، فإضافتهم إلي كمال
الوضوء إدخال الماء في العينين ، وكان ابن (٣) عمر يفعله .
وزاد مطاء فيه تخليل اللحية ، وزاد فيه غيره مسح الخلق بالماء ، فلأجل
هذا الخلاف لم يقطع بأن مذكره أكمل الوضوء فقال إن شاء الله .
والتأويل الثاني : أن قوله : إن شاء الله ليس يعود إلى الكمال (٤) ولكن
يعود إلى ما ندب إلى فعله في المستقبل وتقديره [فتوضاً] (٥) كذلك إن شاء الله .

== والثاني : يخلل بخنصر يده اليمنى ، وبه قال القاضي أبو الطيب .
والثالث : يخلل ما بين كل إصبعين من أصابع رجله بإصبع من أصابع يده ليكون
بماء جديد ، ويترك الإبهامين فلا يخلل بهما لما فيه من العسر ، وبه قال
أبو طاهر الزيادي .
والرابع : أنه لا يتعين في استحباب ذلك يد ، وبه قال إمام الحرمين ، ورجحه
النووي وهو مثل قول الماوردي حيث لم يعين إصبعاً للتخليل .
انظر : تنمة الإبانة ٤٥ ب ، التهذيب ٢٧ أ ، البيان ٦ أ ، العباب ٨ أ ،
الوسيط ٢٨٥/١ ، فتح العزيز ٣٦/١ ، المجموع ٤٢٥/١ ، مغني المحتاج ٦٠/١ ، الإقناع
٤٥/١ ، فتح الجواد ٤٤/١ ، غاية البيان ٤٦/١ .

(١) في م ، ح : (فأما) .
(٢) ذكر الروياني والنووي تأويلاً ثالثاً وهو :
أنه خشي أن يكون فيه سنة صحيحة من النبي صلى الله عليه وسلم بزيادة فيسه
على مذكره أو بإبطال ما أثبتته ولم تبلغه ، فاحتاط بالاستثناء .
والتأويل الأول قال به الشيخ أبو حامد في تعليقه والبندنيجي .
وقال النووي عنه أنه حسن ، ولكن الأجود مذكره وهو التأويل الثالث .
انظر : البحر ٥١ أ ، المجموع ٤٧٤/١ .

(٣) في س : (بن) .
(٤) في س : (إلى كمال الوضوء) .
(٥) في أ ، م ، ح : (فتوض) ، وفي س : (فتوض) .

فصل

- فأما أذكار الوضوء فالمسنون منها هو التسمية أمام (١) الوضوء ،
وقد ثبتت (٢) الرواية بذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (٣) ، وأما ماسوى (٤)
التسمية من الأذكار عند غسل الأعضاء فقد جاءت بها (٥) آثار منقولة نختار (٦)
العمل بها ، وإن كانت التسمية أوكد منها .
- وهو أن يقول (٧) عند المضمضة : " اللهم (٨) اسقني من حوض نبيك كأساً لانظماً
بعده " ويقول عند الاستنشاق : " اللهم لاتحرمني راحة جنانك ونعيمك " .
- ويقول عند غسل وجهه (٩) : " اللهم بيض وجهي يوم تبيض فيه (١٠) وجوه ، وتسود
فيه (١١) وجوه " .
- ويقول عند غسل ذراعيه : " اللهم أعطني كتابي بيمينتي وحاسبني حساباً يسيراً
ولاتعطني كتابي بشمالتي فأهلك " .
- ويقول عند مسح رأسه : " اللهم أظلني تحت ظل (١٢) مرشك يوم لا ظل إلا ظلك " .
- ويقول عند مسح أذنيه : " اللهم اجعلني من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه " .

-
- (١) في م : (أما) .
(٢) في س : (وقد ثبت) .
(٣) (وسلم) ساقطة من أ .
(٤) في س : (ماسوا) .
(٥) في أ ، س : (بهذا) .
(٦) في أ : (يختار) ، وفي س غير منقوطة (مختار) .
(٧) في م : (تقول) .
(٨) (اللهم) ساقطة من م ، ح .
(٩) في س : (الوجه) .
(١٠) في س : (يوم فيه تبيض) .
(١١) (فيه) ساقطة من م .
(١٢) (ظل) ساقطة من س .

ويقول عند غسل رجليه : " اللهم أجري (١) على المراط (٢) قدمي (٣) ولا تجعلني ممن يتردى (٤) في النار " .

فهذا كله مأثور من الفخلاء المالحين من المحابة والتابعين . (٥)

فصل

وروي (٦) عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يسمح على المأتين (٧) وهو (٨) تشنية : مأق وهو طرف العين الذي يلي الأنف وهو مخرج الدمع .

-
- (١) في م ، ح : (اجزئ) ، وفي أ : (أجزني) .
 (٢) في س : (المر)
 (٣) (قدمي) ساقطة من أ ، م ، ح .
 (٤) في أ : (يتردد) ، وفي س : (يتردا) .
 (٥) قال الرافعي بعد ذكر الدعاء : ورد به الأثر عن السلف المالحين .
 وقال النووي في المجموع : وأما الدعاء المذكور ، فلا أمل له ، وذكره كثير من الأصحاب ولم يذكره المتقدمون .
 وقال في الروفة : هذا الدعاء لا أمل له ، ولم يذكره الشافعي والجمهور .
 ونسب البعض هذا الدعاء إلى الرسول صلى الله عليه وسلم .
 قال ابن الملاح : لم يصح فيه حديث .
 وقال ابن حجر : روي فيه عن علي من طرق ضعيفة جداً أوردها المستغفري في الدعوات ، وابن عساكر في أماليه ، وهو من رواية أحمد بن مععب المروزي عن حبيب بن أبي حبيب الشيباني عن إسحاق السبيعي عن علي وفي إسناده من لا يعرف .
 ورواه صاحب مسند الفردوس عن خارجة بن مععب عن يونس بن عبيد عن الحسن ابن علي ، ورواه ابن حبان في الضعفاء من حديث أنس .
 وأورده ابن الجوزي في الأحاديث الواهية وقال ، هذا حديث لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأورده الكنانى في تنزيه الشريعة المرفوعة والشوكاشي في الفوائد المجموعة .
 وقال ابن القيم في زاد المعاد : كل حديث في أذكار الوضوء الذي يقال عليه فكذب مختلق لم يقله رسول الله ولا علمه لأمته .
 انظر : فتح العزيز ٤٥٠/١ ، المجموع ٤٦٥/١ ، روضة الطالبين ٦٢/١ ، تلخيص الحبير ١٠٠/١ ، الأحاديث الواهية ٣٣٨/١ ، تنزيه الشريعة المرفوعة ٧٠/٢ ، الفوائد المجموعة ١٣ ، زاد المعاد ٤٩/١ ، تحفة المحتاج ١٩٤/١ .
 (٦) في أ ، س : (روي) . (٧) سبق بيانه ص ٤٢٤ .
 (٨) في م ، ح : (وهي) .

فأما الطرف الآخر فهو اللحاظ .

ومسح العاقلين معتبر بحالهما ، فإن كان فيهما رمض (١) ظاهر يمنع وصول الماء إلى محله كان مسحهما واجباً ، وإن لم يكن فيهما (٢) رمض (٣) كان مسحهما (٤) مستحباً كالتخليل . (٥) (٦)

-
- (١) في أ ، س : (رمض) .
والرمض في العين كالغص وهو قذى تلفظ به .
وفي المسحاح الرمض بالتحريك وسخ يجتمع في الموق ، فإن سال فهو غص ، وإن جمد فهو رمض .
انظر : - رمض - المسحاح ١٠٤٢/٣ ، لسان العرب ٤٣/٧ .
- (٢) في أ (بينهما) .
(٣) في أ : (رمض) .
(٤) (مسحهما) ساقطة من م .
(٥) (كالتخليل) ساقطة من أ ، س .
(٦) ذكر ابن حجر هذا التفصيل .
- وقال النووي : أطلق الجمهور أن غسلهما مستحب ، ونقله الروياني عن الأصحاب فقال : قال أصحابنا يستحب مسح مآقيه بسابنتيه ، وهذا الإطلاق محمول على تفصيل الماوردي .
انظر : المجموع ٣٧٠/١ ، روضة الطالبين ٦٣/١ ، المنهاج القويم ٥٦/١ ، حاشية البيجوري ٦٢/١ .

١٢ - مسألة

قال الشافعي رحمه الله (١) وأحب أن يمر الماء على ماسقط من اللحية (٢) عن الوجه (٣) وإن لم يفعل ففيها قولان ، قال يجزيه في أحدهما ، ولا يجزيه (٤) في الآخر .

قال المزني : يجزيه (٥) أشبه (٦) بقوله ، لأنه لا يجعل ماسقط من منابت شعر (٧) الرأس من الرأس ، فكذاك يلزمه (٨) أن لا يجعل ماسقط من منابت شعر الوجه من الوجه (٩) .

وهذه المسألة أول مسألة (١٠) نقلها المزني في مختصره هذا على قولين .

وجملة شعر اللحية أنه متى لم (١١) يتجاوز (١٢) الأذن عرفاً ، ولم يسترسل عمن الذقن طولاً ، فإمرار الماء عليه واجب ، وقد مضى الكلام فيه .

وإن تجاوز الأذنين عرفاً ، واسترسل من الذقن طولاً لزمه غسل ماقابل البشرة ، وهو مأمور بغسل ما انتشر عنها عرفاً ، وما (١٤) استرسل منها (١٥) طولاً . وفي وجوبه قولان : (٦)

-
- (١) في م ، ح : (وفي الله عنه) ، وفي أ ساقطة .
 (٢) في س : (لحيته) .
 (٣) في س : (من حد الوجه) .
 (٤) في م : (ولا يجزي) .
 (٥) في المختصر : (قال المزني : قلت أنا يجزيه) .
 (٦) في م : (شبه) .
 (٧) شعر (ساقطة من أ ، س .
 (٨) (شعر الرأس من الرأس ، فكذاك يلزمه) ساقطة من أصل ح ، ومصححة في الحاشية .
 (٩) انظر : مختصر المزني ٢ .
 (١٠) (المسألة) ساقطة من أ ، م ، ح .
 (١١) في أ : (مالم) .
 (١٢) في س : (يجاوز) .
 (١٣) (غسل) ساقطة من س .
 (١٤) في أ ، س : (واسترسل) .
 (١٥) في أ : (منهما) .
 (١٦) انظر : الأم ٢٥/١ ، تنتم الإبانة ل ٣٩ أ ، البيان ل ٢ ب ، التهذيب ل ٢٤ ب ، المذهب ٢٢/١ ، الوجيز ١٣/١ ، فتح العزيز ٢٤٥/١ ، روضة الطالبين ٥٢/١ ، نهائية المحتاج ١٥٦/١ .

أحدهما : وهو اختيار المزني ، ومذهب أبي حنيفة . (١)

أن (٢) إمرار الماء عليه غير واجب ، وتركه مجزي .

ووجهه : أنه أحد أمضاء الوضوء ، فلم يكن ما استرسل من شعره داخلًا في حكمه كالرأس .
ولأن انتقال الطرف في البشرة إلى ما يوازئها (٣) يوجب أن يكون مقعوراً على ما يحاذيها
كالمسح على الخفين .

والقول الثاني : وهو أصح (٤) أن إمرار الماء عليه واجب (٥) وتركه غير مجزي .
ووجهه : أن الله تعالى (٦) أمر بغسل الوجه ، واللحية يتناولها اسم الوجه لغة وشرعاً
أما اللغة : فلأن الوجه سمي (٧) وجهاً لحصول المواجهة به (٨) واللحية مما يحمي

(١) المسترسل من اللحية عند أبي حنيفة لا يجب غسله ولا مسحه ، ولكنه سنة .
انظر : تحفة الفقهاء ٩/١ ، بدائع الصنائع ٤/١ ، البحر الرائق ١٦/١ ، منية المملي
١١/١ .

وللمالكية في غسل ما استرسل من اللحية قولان :
أحدهما : ليس عليه أن يغسله ، وهو ظاهر ما في سماع موسى عن ابن القاسم .
والثاني : عليه أن يمر الماء عليها ويغسلها ، فإن لم يفعل أعاد ، وبه قال سحنون
انظر : البيان والتحصيل ١٦٨/١ ، مقدمات ابن رشد ٥٠/١ ، بداية المجتهد ١١/١ .
وللحنابلة قولان :
أحدهما : وهو الصحيح من المذهب ، وعليه جماهيرهم : أنه يجب غسل ما استرسل من
اللحية .

والثاني : لا يجب غسل ما استرسل من اللحية ، صححه ابن رجب .
انظر : الفروع ١٤٦/١ ، المقنع ١٥ ، الإنصاف ١٥٦/١ ، كافي المبتدي ١٣ .
(٢) (أن) ساقطة من أ .
(٣) في أ : (ما يوازئها) ، وفي س : (إلى ما يوجب) .
(٤) وكذا صححه الروياني والنووي وابن الرفعة .
قال النووي : الصحيح من القولين عند الأصحاب الوجوب وقطع به جماعات من أصحاب
المختصرات .

انظر : البحر ل ٥١ ب ، المجموع ٣٧٩/١ ، كفاية النبيه ل ٣٦ ب .
(٥) في أ : (عليها واجب) ، وفي ؟ : (واجب عليه) .
(٦) في س : (تعالى) .
(٧) في أ ، س : (يسمى) .
(٨) (به) ساقطة من م ، ح .

بها المواجهة ، فكانت داخلة في اسم الوجه .

وكذلك قالوا : قد (١) بقل وجهه ونبت وجهه إذا خرجت لحيته .

وأما الشرع : فما رواه [عطاء] (٢) بن خالد عن نافع عن ابن عمر أن النبي

صلى الله عليه وسلم قال : " لا تغطوا اللحية في الصلاة فإنها من الوجه " (٣)

فإذا (٤) ثبت أن اللحية من الوجه لغة وشرعاً ، وجب غسلها لقوله تعالى (٥) : " فَأَسْلُوا
وَجُوهَكُمْ " (٦)

ولأنه شعر ظاهر (٧) ثبت على محل مغسول فافتضى أن يكون إيصال الماء إليه واجباً

قياساً (٨) على ما لم يسترسل من شعر الوجه .

(١) (قد) ساقطة من م ، ح .

(٢) في أ ، م ، ح ، س : (عطاء) وهو خطأ ، والصحيح عطاء .

وهو عطاء بن خالد بن العاص ، أبو صفوان المدني ، روى عن أبيه وأخيه عبد الله
والمسور ، وعبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، وعنه
أبو اليمان وسعيد بن أبي مريم ... وغيرهم .

قال أبو طالب من أحمد : هو من أهل المدينة صحيح الحديث يروي نحو مائة حديث
وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه : ليس به بأس ، وقال العجلي : ثقة ، وثقه
آخرون ، قال ابن أبي حاتم : لا يجوز عندي الاحتجاج بروايته إلا فيما وافق الثقات
كان مالك بن أنس لا يرضاه . سمعه يحيى بن بكير يقول : أنا أسن من مالك ، ولسد
سنة ٩١ هـ ، وموته قريب من موت مالك .

انظر : تهذيب التهذيب ٢٢٢/٧ ، الجرح والتعديل ٢٢/٧ ، سير أعلام النبلاء ٢٧٣/٧ ،
الكامل لابن عدي ٢٠١٥/٥ ، المجروحين ١٩٣/٢ ، معرفة الثقات ١٤٠/٢ .

(٣) أخرجه الديلمي في مسند الفردوس من عطاء بن خالد عن نافع عن ابن عمر يرفعه .
" لا يغطين أحدكم لحيته في الصلاة فإن اللحية من الوجه " .

قال ابن حجر : قال الحازمي : هذا الحديث فعيف وله إسناده مظلم ولا يثبت عن
النبي صلى الله عليه وسلم فيه شيء ، وتبعه المنذري وابن الملاح والنووي .

وقال ابن دقيق العيد : لم أقف له على إسناده لا مظلم ، ولا مضيء .

انظر : مسند الفردوس ١٣٥/٥ ، تلخيص الحبير ٥٦/١ ، المجموع ٣٧٩/١ .

(٤) في أ : (وإذا) .

(٥) (تعالى) ساقطة من أ ، وفي س : (تعال) .

(٦) سورة المائدة ، آية (٦) .

(٧) في س : (ظاهر) .

(٨) (قياساً) ساقطة من س .

ولأن كل شعر وجب إيصال الماء إليه قبل (١) أن يطول وجب إيصال الماء إليه بعد أن طال قياساً على الشارب، والحاجب، وشعر الذراع .

فأما الجمع بينه وبين شعر الرأس فممتنع من وجهين :

أحدهما : أن الرأس اسم لما ترأس وعلا (٢)، ولذلك قيل : فلان رئيس قومـــــــــــــــــه إذا علاهم بأمره، فلم يدخل ما استرسل من شعر الرأس في اسمه، والوجه اسم لما وقعت به المواجهة (٣)، فدخل ما استرسل من اللحية في اسمه .

والثاني : أن الاحتياط أن يفصل شعر الوجه مع (٤) الوجه فأوجبناه، والاحتياط أن لا يمسح على المسترسل من شعر الرأس فأسقطناه فكان الاحتياط فيهما (٥) فرقاً مانعاً من الجمع (٦) بينهما .

وأما قياسهم على الخفين : فمنتقض بالشارب، والحاجب والعنفة (٧)

ثم المعنى في الخفين أن الفرض انتقل إليهما على طريق البدل .
ولذلك بطل المسح (٨) بظهور القدمين، فلذلك (٩) كان (١٠) الفرض مقصوراً على محل القدمين، وليس كذلك شعر الوجه، لأن الفرض لم ينتقل إليه (١١) على طريق البدل وكذلك (١) لم يبطل غسل الوجه بظهور البشرة، فلذلك لم يكن الفرض مقصوراً على مسح البشرة، وكان مستوعباً لجميع ما انتقل الفرض إليه .

(١) (قبل أن يطول وجب إيصال الماء إليه) ساقطة من أصل ح، ومثبتة في الحاشية .

(٢) في أ : (على) .

(٣) في أ، س : (المواجهة به) .

(٤) في س : (معه) .

(٥) في م : (فيها) ، وفي س : (فيه) .

(٦) في س : (الجميع) .

(٧) يوجد تكرار في س : (وأما قياسهم على الخفين فمنتقض بالشارب والحاجب فيهما

فرقاً مانعاً من الجميع بينهما ، وأما قياسهم على الخفين فمنتقض بالشارب

والحاجب والعنفة) .

(٨) (المسح) ساقطة من س .

(٩) في م : (ولذلك) ، وفي س : (فذلك) .

(١٠) (كان) ساقطة من س .

(١١) (إليه) ساقطة من س .

(١٢) في أ، س : (ولذلك) .

١٣ - مسألة

قال الشافعي رحمه الله (١) : ولو (٢) غسل وجهه مرة ، ولم يغسل يديه قبل أن يدخلهما في الإناء ، ولم يكن فيهما قدر ، وغسل ذراعيه مرة مرة (٣) ومسح بعض رأسه بيده ، أو ببعضها ما لم يخرج من منابت شعر رأسه أجزاء . الغسل إلى آخره (٤) .

الوضوء يشتمل على أربعة أقسام :

فقسم فريضة ، وقسم سنة ، وقسم هيئة ، وقسم فضيلة .

فأما الطريقة (٥) فتستلخص المذهب فيها ، وسابع اختلف قوله فيه .
أحدها : النية ، والثاني : غسل جميع الوجه ، والثالث : غسل (٦) الذراعين مع المرفقين والرابع : مسح بعض الرأس وإن قل ، والخامس : غسل الرجلين مع الكعبين ، والسادس الترتيب ، والسابع المختلف فيه الموالة (٧) .

-
- (١) (رحمه الله) ساقطة من أ ، م ، ح .
(٢) في المختصر : (وإن) .
(٣) في أ : (مرة) بدون تكرار .
(٤) بقية الغسل : (واحتج بأن النبي صلى الله عليه وسلم مسح بناصيته وملى عمامته) .
انظر : مختصر المزني ٢ .
(٥) في م : (الفضيلة) .
(٦) في م : (والثالث على الذراعين) .
(٧) الموالة : هي أن يوالي بين الأعماء في التطهير بحيث لا يجف الأول قبل الشروع في الثاني مع اعتدال الهواء والمزاج .
انظر : شرح المحلي على المنهاج ٥٥/١ ، فتح الوهاب ١٥/١ .
التفريق اليسير في الوضوء لا يضر بإجماع المسلمين .
وأما التفريق الكثير ففيه القولان اللذان ذكرهما الماوردي .
والملاحظ من كلام الماوردي أن القولين جاريان سواء فرق بعذر أو بغير عذر وبهذا قال العراقيون .
وقال جمهور الخراسانيين القولان في التفريق بلا عذر ، أما التفريق بعذر فلا يضر قولاً واحداً .

فعلى قوله في القديم : (١) هو (٢) فرض ، فإن فرق وضوءه لم يجر .
وعلى (٣) قوله في الجديد (٤) : ليس بفرض (٥) ، وإن فرق وضوءه أجزاء .
فأما الماء (٦) الظاهر (٧) فليس من أفعال الوضوء (٨) فلم يدخل في عدد فروضه
ومن أصحابنا من كان يعده فرضاً شاملاً (٩) .
وأما السنة : فعشر (١٠)
خمس قبل الوجه ، وخمس بعده .

==
وصح هذه الطريقة الغوراني وإمام الحرمين ، وقطع به القاضي حسين والبغوي
والمتولي وآخرون ، وقال الرافعي هي قول أكثر الأصحاب .
انظر : الإقناع للماوردي ٢٣ ، طية العلماء ١٢٨/١ ، تنمة الإبانة ل ٤٦ ب .
التهديب ل ٢٧ ب ، البيان ل ٧ أ ، التنبيه ١٢ ، فتح العزيز ٤٣٩/١ ، المجموع ٤٥٢/١ ،
نهاية المحتاج ١٢٩/١ ، حاشية الشرواني على تحفة المحتاج ٢٣٢/١ .
(١) في م ، ح : (فعلى قوله في المواصلة) .
(٢) في س : (هي) .
(٣) في م ، ح : (على) بدون واو .
(٤) (في) ساقطة من س .
(٥) وإنما هو سنة .
انظر : الوسيط ٣٨٥/١ ، الغاية القموي ٢١٣/١ ، تحفة الطلاب ٥٣/١ ، الحواشي
المدنية ٥٤/١ .
(٦) (الماء) ساقطة من س .
(٧) في م ، ح : (الظاهر) .
(٨) الماء الظاهر هو من شروط الوضوء .
انظر : حاشية القليوبي ٥٥/١ ، تحفة المحتاج ١٨٦/١ ، نهاية المحتاج ١٣٩/١ .
(٩) لوجه لهذا لأنه خارج عن حقيقة العبادة .
(١٠) عد المحاملي سنن الوضوء عشرة فقال :
ومسنوناته عشرة : التسمية ، وغسل اليدين قبل إدخالهما الإناء ، والمضمضة
والاستنشاق ، وتخليل اللحية ، واستيعاب الرأس بالمسح ، ومسح الأذنين ، وتخلييل
أصابع الرجلين ، والدفعة الثانية ، والدفعة الثالثة في غسل الأعفاء ومسحها .
وكذا عدها الشيرازي في التنبيه فقال :
وسننه عشرة : التسمية ، وغسل الكفين ، والمضمضة ، والاستنشاق ، ومسح جميع الرأس
ومسح الأذنين ، وتخليل اللحية الكثة ، وتخليل أصابع الرجلين والابتداء باليمين
والطهارة ثلاثاً ثلاثاً .
===

فأما الخمس التي قبل الوجه :

فأحدها (١) : التسمية ، والثاني : غسل الكفين ثلاثاً ، والثالث : المضمضة ، والرابع : الاستنشاق ، والخامس : المبالغة في الاستنشاق (٢) ، إلا أن يكون مائلاً ليرفق .

وكان أبو العباس بن سريج (٣) يضم إليها سادساً وهو (٤) السواك . (٥)

وأما الخمس التي بعد الوجه :

فأحدها : التبدئة بالميا من ، والثاني (٦) : استيعاب (٧) جميع الرأس بالمسح (٨)

والثالث : مسح الأذنين ظاهرهما وباطنهما بماء جديد ، والرابع : إدخال السبابتين في صماخي (٩) الأذنين ، والخامس : تخليل أصابع الرجلين .

== وعدا الغزالي ثمانية عشر وهي :

السواك ، والتسمية ، وغسل اليدين ثلاثاً قبل إدخالهما في الإناء ، والمضمضة والاستنشاق ، والتكرار في الممسوح والمغسول ، وتخليل اللحية إذا كانت كثيفة وتقديم اليمنى على اليسرى ، وتطويل الغرة ، واستيعاب الرأس بالمسح ، ومسح الأذنين ظاهرهما وباطنهما بماء جديد ، ومسح الرقبة ، وتخليل أصابع الرجلين وأن لا يستعين في وضوئه بغيره ، وأن لا ينشف الأعضاء لإبقاء أثر العبادة ، وأن لا ينفض يده ، والدعاء

وعدها آخرون أكثر من عشرين ، وقد ذكر النووي الزيادات التي اختلفوا فيها فراجع .

انظر : المقنع للمحاملي ل ٣ أ ، التنبيه ١٢ ، الوجيز ١٣/١ ، الوسيط ٣٧٧/١ ، المجموع ٤٦٥/١ ، تحفة الطلاب ٥٢/١ ، الأنوار ٣٧/١ .

- (١) في س : (فأحدهما) .
- (٢) (والخامس : المبالغة في الاستنشاق) ساقطة من أمل ح ، ومصححة في الحاشية .
- (٣) في م (شريح) .
- (٤) في م ، ح : (وهي) .
- (٥) في السواك هل يعد من سنن الوضوء أم لا وجهان :
- أحدهما : أنه يعد من سنن الوضوء ، لأنه نوع من النظافة ، حكى هذا الوجه مسن ابن سريج ، وقال به الغزالي وآخرون .
- والثاني : أنه سنة مقبودة بنفسه ، لأنه يؤمر به المتطهر إذا أراد الوضوء ، ويؤمر به من ليس من أهل الطهارة كالحائض والنفساء .
- انظر : تنمية الإبانة ل ٣٥ أ ، المطلب العالي ل ٢٢٤ أ .
- (٦) (والثاني) ساقطة من س .
- (٧) في س : (واستيعاب) .
- (٨) (بالمسح) ساقطة من أ ، م ، ح .
- (٩) في أ ، ح ، س : (صماخي) ، وفي م (صماخ) .

وكان أبو العباس (١) بن القاص يغم إليها (٢) سادسا وهو : مسح العنق بالماء (٣)
وأما الهيئة : فهو التبذئة (٤) بالوجه بأعلاه ، وفي اليدين بالكفين وفـسـي
الراس بمقدمه ، وفي الرجلين بأطراف أصابعه على ماضي من مفة ذلك وهيئته .
وأما الفضيلة : فهي (٦) التكرار ثلاثاً ، فإن اقتصر على المرة الواحدة
أجزاء (٧) وهو الغرض .
وإن توفى مرتين كان أفضل منها (٨) .

(١) (أبو العباس) ساقطة من م ، ح .
(٢) في م ، ح : (اليهما) .
(٣) قال النووي : مسح العنق ذكره ابن القاص في كتابه المفتاح .
واختلفت عبارات الأصحاب فيه أشد اختلاف فقال القاضي أبو الطيب : مسح
العنق لم يذكره الشافعي ، ولاقاه أحد من أصحابنا ولا وردت به سنة شايئة ،
وقال الماوردي في الإقناع : ليس هو سنة ، وقال القاضي حسين هو سنة
وقيل وجهان ، وقال المتولي : هو مستحب لسنة يمسح ببقية ماء الرأس
أو الأذن ولا ينفرد بماء ، وقال البغوي : يستحب مسحه تبعاً للرأس أو
الأذن ، وقال الفوراني : يستحب بماء جديد ، وقال الغزالي هو سنة ، وقال
إمام الحرمين : كان شيخي يحكي فيه وجهين : أحدهما سنة ، والثاني
أدب .

ومح النووي القول بأنه لا يسن ولا يستحب .
انظر : تنمة الإبانة ل ٤٥ أ ، التهذيب ل ٢٦ ب ، الإقناع للمـاوردي ٢٣
المهذب ٢٦/١ ، الوسيط ٣٨٤/١ ، فتح العزيز ٤٣٤/١ ، روضة الطالبين ٥٨/١ .
(٤) في س : (ابتدائه) .
(٥) في أ : (فأما) .
(٦) في أ ، ح ، س : (فهو) .
(٧) في أ : (أجزاء) .
(٨) انظر : الإقناع للمـاوردي ٢٣ .

وقال مالك : (١) الفضيلة في (٢) الثلاث ، والمرة (٣) أفضل من المرتين .

وهذا مدفوع بالسنة ، والعبرة .

وروى ابن عمر (٤) عن أن النبي صلى الله عليه وسلم توفياً (٥) مرة مرة ثم (٦) قال : " هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به ، ثم توفياً مرتين مرتين —————

(١) لم أجد هذا القول لمالك .

والمشهور من مذهب مالك : أن الغسلة الثانية والثالثة فضيلتان .
وقال اللخمي : أجاز مالك في المدونة أن يتوفاً مرة إذا أسبغ ، وتسال
لا أحب الواحدة إلا من العالم ، لأن مع شرط الاقتصار على المرة الإسبـاغ
وذلك لا يضبطه إلا عالم .

وقال مالك من سماع أشهب : الوضوء مرتان أو ثلاث ، قيل له : فالواحدة ،
قال : لا ، وقال ابن رشد : الاقتصار على الواحدة مكروه ، واختلف في وجه
الكراهة

وقال في التلقين : الثلاث أفضل من الإثنين ، والمرة هي الفرض .
وقال ابن عبد البر : والوضوء مرتين مرتين أفضل منه مرة واحدة ، ومرة
سابقة تجزي .

انظر : المدونة ٢/١ ، المقدمات لابن رشد ٥٦/١ ، التلقين ١٠ ، الكافي لابن
عبد البر ٦٧/١ ، شرح الخرشي ١٣٨/١ ، حاشية الصفـتي ٦٤ .
وعند الحنفية : الأولى فرض ، والثانية سنة ، والثالثة : إكمال السنة
وهي المذهب ، وقيل : الثانية سنة ، والثالثة نفل ، وقيل : بالعكـس
ومن أبي بكر الإسكاف الثلاث فرض .

وقال ابن الهمام : وعندني إنه إن كان معنى الثاني أن الثاني مضاف إلى
الثالث سنة أي المجموع ، فهو الحق ، فلا يوصف الثاني بالسنة في حد ذاته
فلو اقتصر عليه لا يقال فعل السنة ، لأن بعض الشيء ليس بالشيء ، ولا الثالث
إذا لم يلاحظ مع ما قبله .

انظر : شرح فتح القدير ٣١/١ ، البناية ١٧١/١ .

وعند الحنابلة :

قال البيهوتي : ويجوز الاقتصار على واحدة ، والإثنان أفضل منها ، والثلاثة
أفضل منها .

وقال ابن قدامة : والوضوء مرة مرة يجزي ، والثلاث أفضل .

انظر : الكافي ٣٢/١ ، شرح منتهي الإرادات ٤٤/١ .

(٢) (في) ساقطة من س .

(٣) في س : (والمرأة) .

(٤) في س : (بن) .

(٥) في س : (توفى) .

(٦) في س : (وقال) .

ثم قال : " من (١) توفى (٢) مرتين مرتين أتاه الله أجره مرتين " ، ثم توفى (٣) ثلاثاً ثلاثاً (٤) ثم قال : " هذا وضوي ووضوء الأنبياء من قبلي ووضوء خليلي إبراهيم (٥) (٦) "

-
- (١) (ثم قال من) ساقطة من م .
 (٢) في س : (توفى) .
 (٣) في س : (توفى) .
 (٤) في س : (ثلاثاً) غير مكررة .
 (٥) (إبراهيم) ساقطة من م .
 (٦) أخرجه أبو داود الطيالسي ، وابن ماجه والدارقطني والبيهقي عن زيـد العمي عن معاوية بن قرة .
 واللفظ لابن ماجه وقال في آخره : من توفى هكذا ثم قال عند فراقه أشهد أن لا اله الا الله ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله فُتِحَ له ثمانية أبواب الجنة يدخل من أيها شاء .
 قال في مصباح الزجاجه : في الإسناد زيد العمي وهو ضعيف ، ومبد الرحيم متروك بل كذاب ومعاوية بن قرة لم يلق ابن عمر ، قاله أبي حاتم في العلل ، وصرح به الحاكم في المستدرک .
 ولحديث ابن عمر طريق أخرى رواها الدارقطني والبيهقي من طريق المسيب ابن واضح عن حفص بن ميسرة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر ، قال الدارقطني : تفرد به المسيب وهو ضعيف ، وقال البيهقي : ليس بالقوى .
 قال ابن حجر : " قال عبد الحق هذا أحسن طرق الحديث ، قلت : هو كما قال لو كان المسيب حفظه ولكن انقلب عليه إسنادة " .
 وقال العظيم آبادي : وروي هذا الحديث من أوجه كلها ضعيفة .
 انظر : مسند الطيالسي ٢٦٠/٨ ، سنن ابن ماجه : كتاب الطهارة وسننها - باب ما جاء في الوضوء مرة ومرتين وثلاثاً ١٤٥/١ ، سنن الدارقطني : كتاب الطهارة - باب وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم ٧٩/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب فضل التكرار في الوضوء ٨٠/١ ، المستدرک ١٥٠/١ ، مصباح الزجاجه ٦١/١ ، تلخيص الحبير ٨٢/١ ، علل الحديث ٤٥/١ ، مختصر خلافيات البيهقي ١١٣/١ .

ولأن المرتين أكثر مملاً وأقرب إلى الثلاث من المرة (١)، فكان أكثر فضلاً
فأما الزيادة على الثلاث فغير مستوية، واختلف أصحابنا في كراهتها (٢)(٣)،
فذهب أبو حامد الإسفرايني إلى أنها غير مكروهة، لأنها زيادة عمل وبر .

وقال سائر أصحابنا : إن الزيادة على الثلاث مكروهة، وهذا أصح .
لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم (٤) أنه قال حين توفى ثلاثاً (٥)
فمن زاد فقد أساء وظلم " (٦)

(١) (من المرة) ساقطة من م، ح .

(٢) في أ، ح : (كراهتهما) .

(٣) في الزيادة على الثلاث ثلاثة أوجه :

أحدها : تحرم الزيادة .

والثاني : لا تحرم، ولا تكره لكنها خلاف الأولى .

والثالث : تكره كراهة تنزيهية، وقال المحاملي : إلا أنه لا يأتى بذلك
قال النووي : وهو الصحيح، بل العواب، وهذا هو الموافق للأحاديث وبه
قطع جماهير الأصحاب .

قال ابن دقيق العيد : ومحل الكراهة في الزيادة إذا أتى بها على قصد
بنية الوضوء، أو أطلق، فلو زاد عليها بنية التبرد، أو مع قطع نية
الوضوء عنها لم يكره .

وقال الزركشي : ينبغي أن يكون موضع الخلاف ما إذا توفى بماء مباح
أو مملوك له فإن توفى بماء موقوف على من يتطهر به، أو يتوضأ منه
كالمدارس والربط حرمت الزيادة بلا خلاف لأنها غير مأذون فيها . وقال
القليوبي : وعليه يحمل الوجه الذي يقول بالتحريم .

انظر : العباب ٧ ب، المقنع للمحاملي ل ٤ أ، المجموع ٤٣٩/١، شرح
المحلي على المنهاج ٥٤/١، مغني المحتاج ٥٨/١، الإقناع ٤٦/١، حاشية
الشرقاوي ٦٣/١، حاشية القليوبي ٥٤/١ .

(٤) (وسلم) ساقطة من أ .

(٥) في س : (أنه حيث توفى ثلاثاً قال : فمن) .

(٦) أخرجه ابن أبي شيبة، وأبو داود، وابن ماجه، والنسائي وابن خزيمة من
طرق صحيحة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مطولاً ومختصراً .

وفي رواية ابن أبي شيبة : " فمن زاد أو نقص فقد تعدى وظلم "، وفي
رواية أبي داود : " فمن زاد على هذا أو نقص فقد أساء وظلم أو ظلم
وأساء " وفي رواية ابن ماجه : " فقد أساء أو تعدى أو ظلم "، وفي
رواية النسائي والبيهقي : " فقد أساء وتعدى وظلم "، وفي رواية
ابن خزيمة : " من زاد فقد أساء وظلم أو اعتدى وظلم " .

ولأن في (١) الزيادة على الثلاث إسرافاً (٢) في استعمال الماء .
وقد روى عبد الله بن عمرو [عمرو] (٣) أن النبي صلى الله عليه وسلم (٤) مر بسعد (٥)
وهو يتوضأ فقال : ما هذا السرف " ، فقال : في الوضوء سرف ؟ قال : " نعم ، وإن
كنت على نهر (٦) جار " . (٨)
وروى عبد الله بن مغفل (٩) قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول :

= قال ابن حجر : يجوز أن تكون الإساءة والظلم وغيرهما مما ذكر مجموعاً
لمن نقص ، ولمن زاد ، ويجوز أن يكون على التوزيع ، فالإساءة في النقص ،
والظلم في الزيادة وهذا أشبه بالقواعد ، والأول أشبه بظاهر السياق والله
أعلم .

انظر : مصنف ابن أبي شيبة : كتاب الطهارة - في الوضوء كم هو مرة ٩/١ ،
سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب الوضوء ثلاثاً ثلاثاً ٣٣/١ ، سنن ابن ماجه
كتاب الطهارة - باب ماجاء في القعد في الوضوء ١٤٦/١ ، سنن النسائي :
كتاب الطهارة - الاعتداء في الوضوء ٨٨/١ ، صحيح ابن خزيمة : جماع أبواب
الوضوء وسننه - باب التغليظ في غسل أعضاء الوضوء أكثر من ثلاث ٨٩/١ ،
السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب كراهية الزيادة على الثلاث ٧٩/١ ،
تلخيص الحبير ٨٣/١ .

(١) (في) ساقطة من س .

(٢) في س : (اسرفاً) .

(٣) في أ . م ، ح ، س : (عمر) وهو خطأ وإنما هو عبد الله بن عمرو .

(٤) (وسلم) ساقطة من أ .

(٥) سعد بن أبي وقاص أبو اسحاق سعد بن أبي وقاص مالك بن أهيب ، أحد المبشرين
بالجنة وأول من رمى بسهم في سبيل الله فاتح العراق ومدائن كسرى شهد
بدرأ ، وتوفي سنة ٥٥ هـ .

انظر : حلية الأولياء ٩٢/١ ، الرياض المستطابة ٩١ ، صفه المعنوية ٣٥٦/١ ،
الطبقات الكبرى ١٣٧/٣ .

(٦) في س : (وإن كانت) .

(٧) أخرجه ابن ماجه وأحمد من طريق ابن لهيعة عن حبي بن عبد الله المعافري
عن أبي عبد الرحمن الحبلي عن عبد الله بن عمرو أن النبي صلى الله عليه
وسلم ...

قال في مصباح الزجاجة : هذا إسناد ضعيف لضعف حبي بن عبد الله
وعبد الله بن لهيعة .

وقال الألباني : هذا إسناد ضعيف ، ابن لهيعة سيء الحفظ .

انظر : سنن ابن ماجه : كتاب الطهارة وسننها - باب ماجاء في القصص
في الوضوء وكراهية التعدي فيه ١٤٧/١ ، مسند الإمام أحمد ٢٢١/٢ ، مصباح
الزجاجة ٦٢/١ ، إرواؤه الغليل ١٧١/٢ .

(٩) في أ : (معقل) .

وهو عبد الله بن المغفل المزني من جلة الصحابة ، كنيته أبو ريسان ، =

" يكون في هذه الأمة قوم يتعدون في الظهور والدعاء " (١)

فصل

فأما الاستعانة (٢) في الوضوء بمن يجب (٣) الماء عليه فلا نستحب (٤) (٥)
لما روي أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه همَّ بصب الماء على يد (٦) رسول الله
صلى الله عليه وسلم (٧) فقال صلى الله عليه وسلم (٨) : " لأحب أن يشاركني في
وضوئي أحد " (٩).

== وقيل : أبو عبد الرحمن ، ويقال : أبو سعيد ، من أهل بيعة الرضوان ، مات
سنة ٥٩ هـ ، وقيل سنة ٦٠ هـ ، وصلى عليه أبو هريرة الأسلمي .
انظر : الاستيعاب ٣١٦/٢ ، الإصابة ٣٦٤/٢ ، أسد الغابة ٣٩٤/٣ ، طبقات خليفة
٢٧ ، ١٧٦ . الكنى للدولابي ٧٢ ، المستدرک ٥٧٨/٣ ، مشاهير علماء الأمصار ٣٨ ،
المعارف ٢٩٧ .

(١) أخرجه أبو داود بلفظ : أن عبد الله بن مغفل سمع ابنه يقول : اللهم إني
أسألك القصر الأبيض من يمين الجنة إذا دخلتها ، فقال : أي بني سل الله
الجنة ، وتعود به من النار فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول : إنه سيكون في هذه الأمة قوم يعتدون في الظهور والدعاء " .
قال الألباني : رواه أحمد وغيره بإسناد صحيح - قلت - رواه أحمد عن سعد
ابن أبي وقاص .

انظر : سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب الإِسْرَافِ في الماء ٢٤/١ ، إرواؤه
الغليل ١٧١/١ .

(٢) في أ : (وأما استعانه) ، وفي س : (فأما استعانته) .

(٣) (الماء) ساقطة من س .

(٤) في أ : (فلا يستحب) ، وفي س غير منقوطة (يستحب) .

(٥) إن استعان بمن يجب عليه الماء نظر : فإن كان لعذر فلا بأس ،
وإن كان لغير عذر فوجهان :

أحدهما : يكره ، والثاني : لا يكره لكنه خلاف الأولى ، صححه الرافعي والنووي
انظر : تنمعة الإبانة ل ٣٤٠ ب ، فتح العزيز ٤٤٤/١ ، روضة الطالبين ٦٢/١ ، المجموع
٣٤١/١ ، شرح النووي على مسلم ١٦٨/٣ ، فتح الباري ٢٤٨/١ ، كفاية الأخيار ١٧/١ ،
كفاية النبيه ل ٤٠ ب .

(٦) في م : (يدي) .

(٧) (وسلم) ساقطة من أ .

(٨) (صلى الله عليه وسلم) ساقطة من أ .

(٩) قال النووي : هذا حديث باطل لا أصل له ، ويغني عنه الأحاديث الصحيحة المشهورة
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ بغير استعانة .

وقال ابن حجر : ذكره الماوردي في الحاوي فقال : روي أن أبا بكر الصديق
همَّ بصب الماء على يد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : لأحب أن يشاركني
في وضوئي أحد " ولم أجده وتعيين أبي بكر وهم ، وإنما هو عمر .

أخرجه البزار في مسنده وأبو يعلى في مسنده من طريق النضر بن منعم عن
أبي الجنوب قال : رأيت علياً يستقي الماء للظهور ، فبادرت أستقي له ، فقال
مه يا أبا الجنوب فإني رأيت عمر يستقي الماء لوضوئه فبادرت أستقي له فقال
==

فإن استعان بغيره جاز (١).

فقد صب المغيرة على رسول الله صلى الله عليه وسلم (٢) وضوءه في غزوة (٣) تبوك « (٤) (٥)

== مه يا أبا الحسن، فإني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستقي الماء لوضوءه فبادرت أستقي له، فقال: "مه يا عمر، فإني لا أريد أن يعينني على وضوئي أحد" .
قال عثمان الدارمي: "قلت لابن معين: النضر بن منعم عن أبي الجنوب، ومنه ابن أبي معشر تعرفه؟ قال: هؤلاء حمالة الحطب".
قلت: قول ابن حجر إن تعيين أبي بكر وهم فغير صحيح، فقد أورد صاحب الكنز حديثاً عن ماسم بن ضمرة قال: رأيت علياً أمير المؤمنين يأخذ ماءً لظهوره، فبادرته إليه فقال: مه فإني رأيت عمر بن الخطاب يأخذ ماءً لظهوره، فبادرته إليه فقال: مه فإني رأيت أبا بكر الصديق يأخذ ماءً لظهوره فبادرته إليه فقال: مه إني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يأخذ ماءً لظهوره فبادرته إليه، فقال: "يا أبا بكر إني لا أحب أن يعينني أحد على ظهوري" قال صاحب الكنز فيه أحمد بن محمد اليمامي كذاب .
انظر: كشف الاستار كتاب الطهارة - باب الاستعانة على الوضوء ١٣٦/١، كنز العمال، كتاب الطهارة - آداب الوضوء ٤٣٦/٩، تلخيص الحبير ٩٧/١، المجموع ٢٢٩/١ .

(١) انظر: المنقح للمحاملي ٤ أ، التنبيه ١٢، فتح الباري ٢٦٦/١ .

(٢) (وسلم) ساقطة من أ .

(٣) في أ، ج، س: (غزاة) .

(٤) غزوة تبوك: كانت في رجب سنة تسع، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قلماً يخرج في غزوة إلا كني عنها، وأخبر أنه يريد غير الوجه الذي يعمد له، إلا ما كان من غزوة تبوك، فإنه بينها للناس لبعد الشقة، وشدة الزمان، وكثرة العدو، ليتأهب الناس لذلك أهبتة، فأمر الناس بالجهاز، وأخبرهم أنه يريد الروم، ولما انتهى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى تبوك، أتاه يَحْنَةُ بْنُ رُوَيْسَةَ صاحب أيلة، فعالغ رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأعطاه الجزية، وأتاه أهل جرباء، وأدرج فأعطوه الجزية .

انظر: السيرة النبوية لابن هشام ١٦٩/٤، تنقعة المختصر في أخبار البشر ٢٠٥/١ .
(٥) متفق عليه من حديث المغيرة بن شعبه قال: كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفره فقال: "يا مغيرة خذ الاداة" فأخذتها ثم خرجت معه، فانطلق رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى توارى عني فقص حاجته ثم جاء وعليه جبة شامية ضيقة الكمين، فذهب يخرج يده من كمها ففاقت عليه، فأخرج يده مـسـن أسفلها فصبت عليه فتوضأ وضوءه للعلة ثم مسح على خفيه ثم صلى. والسياق لمسلم .
انظر: صحيح البخاري: كتاب الطهارة - باب الرجل يوضي صاحبه ٥٦/١، صحيح مسلم: كتاب الطهارة - باب المسح على الخفين ٢٢٩/١، مصنف ابن أبي شيبة - كتاب الطهارات في المسح على الخفين ١٧٦/١ .

قال الشافعي (١) : وأحب (٢) أن يقف العابد للماء على يساره فإنه أمكن وأحسن فسي
الأدب .

فصل

فأما مسح بلل الماء من وضوئه (٣) وتنشيفه بثوب . (٤)

فقد روي أن أم سلمة سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثوباً لينشـفـ

(١) انظر : الأم ٢٨/١ ، البحر ل ٥٣ ب ، حاشية البجيرمي على شرح المنهج ٨٠/١ ، حاشية
الجمال ١٢٢/١ .

قال الأذرمي : أورده الماوردي عن النعم ، ورأيت في الرونق للشيخ أبي حامد
والمحاملي ذكره في اللباب أن يقف عن يمينه وهو غريب .

انظر : هامش الأذرمي ٣٤١/١ .

(٢) (وأحب) ساقطة من س .

(٣) في أ ، س ، ج : (وضوء) .

(٤) في حكم التنشيف خمسة أوجه .

أحدها : لا يكره ، ولكن المستحب تركه ، صححه النووي في المجموع ، ونطع به جمهور
العراقيين والقاضي حسين والبغوي ، ورجحه الرافعي وغيره .

والثاني : يكره التنشيف ، حكاه المتولي وغيره .

والثالث : أنه مباح يستوي فعله وتركه . قاله أبو علي الطبري ، والقاضي
أبو الطيب ، وقال النووي في شرحه على صحيح مسلم : وهذا هو الذي نختاره لأن
المنع والاستحباب يحتاج إلى دليل ظاهر .

والرابع : يستحب التنشيف لما فيه من السلامة من غبار نجس وغيره حكاه
الغواراني ، والغزالي ، والرويانى .

والخامس : إن كان في الميف كره التنشيف ، وإن كان في الشتاء فلا لعذر البرد
حكاه الرافعي عن القاضي حسين .

انظر : البحر ل ٥٢ أ ، التهذيب ل ٢٧ ب ، تنقذ الإبانة ل ٤٨ ب ، فتح العزيز ٤٤٧/١
روضة الطالبين ٦٣/١ ، المجموع ٤٦١/١ ، شرح النووي على صحيح مسلم ٢٣١/٣ ، كفاية

النبية ل ٤٠ ب ، مغني المحتاج ٦١/١ ، فتح الباري ٢١٢/١ .

به من (١) وضوئه (٢) فأبي (٣) وقال (٤) صلى الله عليه وسلم (٥): " إني أحب أن يبقى عليّ من أثر (٦) وضوئي " (٧)

فإن تنشف (٨) بثوب جار . (٩)

فقد روى معاذ بن جبل قال : كان النبي (١٠) صلى الله عليه وسلم إذا توضأ (١١) مسح وجهه (١٢) بطرف ثوبه . (١٣)

ويختار أن يكون وقوف صاحب الثوب من (١٤) يمينه . (١٥)

(١) (من) ساقطة من م ، ح .

(٢) في أ ، م ، ح ، س (وضوء) .

(٣) في س : (فأب) .

(٤) في م : (وقال صلى الله عليه وسلم وقال) .

(٥) (صلى الله عليه وسلم) ساقطة من أ .

(٦) (أثر) ساقطة من أ ، م ، ح .

(٧) لم أجده ، ذكره ابن الرقعة في كفاية النبيه .

وروت ميمونة رضي الله عنها حديثاً بمعناه قالت : سألت النبي صلى الله عليه وسلم بعد اغتساله ثوباً فلم يأخذه " متفق عليه .

قال ابن حجر والعميني : روى ابن شاهين في النسخ والمنسوخ عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن يمسح وجهه بالمنديل بعد الوضوء ولا أبو بكر ولا عمر ، ولا علي ، ولا ابن مسعود وهو ضعيف .

انظر : صحيح البخاري - كتاب الغسل - باب نفث اليمين ٧٧/١ ، صحيح مسلم : كتاب الحيض باب مفة غسل الجنابة ٢٥٥/١ ، تلخيص الحبير ٩٨/١ ، البنائة ١٩٢/١ ، كفاية النبيه ل ٤٠ ب ، تحفة الأحوذى ١٧٧/١ .

(٨) في م : (نشف) .

(٩) انظر : الوسيط ٣٨٧/١ .

(١٠) في س : (رسول الله) .

(١١) (إذا توضأ) ساقطة من س .

(١٢) (وجهه) ساقطة من م .

(١٣) أخرجه الترمذي والبيهقي عن عبد الرحمن بن غنم عن معاذ بن جبل قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا توضأ مسح وجهه بطرف ثوبه . واللفظ لهما . قال أبو عيسى هذا حديث غريب ، وإسناده ضعيف ، ورشدين بن سعد وعبد الرحمن ابن زياد يضعفان الحديث .

وقال البيهقي ، وهو ضعيف .

قال ابن حجر : وإسناده ضعيف ، وقال البقوي غريب .

وقال أبو عيسى : لا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الباب شيء .

انظر : سنن الترمذي : أبواب الطهارة - باب ما جاء في التتمندل بعد الوضوء ٣٧/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب التمسح بالمنديل ١٨٦/١ ، باب طهارة المصا المستعمل ٢٣٦/١ ، معابيح السنة : كتاب الطهارة - باب سنن الوضوء ٢١١/١ ، تلخيص

الحبير ٩٩/١ .

(١٤) في س : (على) .

(١٥) انظر : تحفة المحتاج ٢٣٨/١ ، المنهاج القويم ٢٣٦/١ .

ويكره إذا توفأ أن ينثر يده وأطرافه من الماء . (١)
فقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك وقال : " إنها مراوح الشيطان (٢) " (٣)

(١) للشافعية في نثر اليد والأطراف ثلاثة أوجه :
أحدها : أن المستحب ترك النفس ، ولا يقال : النفس مكروه ، قاله أبو علي الطبري ، والشيرازي ، والغزالي وآخرون .
والثاني : أنه مكروه ، وبه قطع القاضي أبو الطيب والماوردي والرافعي .
والثالث : أنه مباح يستوي فعله وتركه ، صححه النووي ، وأشار إليه صاحب الشامل .

انظر : المذهب ٢٦/١ ، التنبيه ١٢ ، الوجيز ١٤/١ ، الوسيط ٢٨٧/١ ، فتح العزيز ٤٤٩/١ ، المجموع ٤٥٨/١ ، شرح النووي على صحيح مسلم ٢٣٢/٣ ، شرح الموطأ على المنهاج ٥٥/١ .

(٢) في م ، ح : (الشياطين) .

(٣) رواه ابن أبي حاتم في كتاب العلل من حديث البخاري بن عبيد عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " إذا توفأتم فأشربوا أعينكم من الماء ، ولا تنفضوا أيديكم من الماء فإنها مراوح الشيطان " .
قال ابن أبي حاتم : قال أبي : هذا حديث منكر ، والبخاري ضعيف الحديث ، وأبوه مجهول .

قال ابن الملقن : رواه ابن أبي حاتم في علله ، وابن حبان في تاريخه ووهيائه ، وقال ابن حبان في ترجمة البخاري لا يحل الاحتجاج به .
وضعفه ابن حجر ، والذهبي ، وابن عدي وقالا منكر ، وذكره ابن الجوزي في العلل المتناهية .

قال ابن حجر : قال ابن حبان لم ينفرد به البخاري فقد رواه ابن طاهر في صفة التيمون من طريق ابن أبي السري قال : حدثنا عبيد الله بن محمد الطائي عن أبيه عن أبي هريرة به ، وهذا إسناد مجهول ، ولعل ابن أبي السري حدث به من حفظه في الذاكرة فوهم في اسم البخاري بن عبيد .
وقال ابن العلاج في كلامه على الوسيط : لم أجد له أنا في جماعة اعتنقوا بالبحث عن حاله أملا .

ورواه الديلمي في مسند الفردوس ، وذكره في كنز العمال ومزاه إلى الديلمي عن محمد بن عبد الله المناهجي عن أبيه عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إذا توفأتم

وثبت في المحييين فده عن ميمونة رضي الله عنها قالت : سألت النبي صلى الله عليه وسلم بعد اغتساله ثوباً فلم يأخذه وانطلق وهو ينفخ يديه .

انظر : صحيح البخاري : كتاب الغسل - باب يغسل اليدين ٢٧/١ ، صحيح مسلم : كتاب الحيض - باب صفة غسل الجنابة ٢٥٥/١ ، مسند الفردوس ٢٦٥/١ ، كنز العمال : كتاب الطهارة - آداب الوضوء ٤٥٤/٩ ، تلخيص الحبير ٩٩/١ ، علل الحديث ٣٦/١ ، تحفة المحتاج ١٩١/١ ، المجروحين ٢٠٣/١ ، الكامل لابن عدي ٤٩٠/٢ ، العلل المتناهية ٣٤٩/١ ، ميزان الاعتدال ٢٩٩/١ ، نيل الأوطار ٣٦/١ .

١٤ - مسألة

قال الشافعي رحمه الله (١) : والنزعتان من الرأس (٢)
أما النزعتان (٣) : فهما البياض الذي يستعلي في مقدم الرأس من جانبيه وهما
من الرأس
وقد ذهب قوم إلى أنهما (٤) من الوجه لذهاب الشعر عنهما واتصال بشرة الوجه
بهما (٥) واستشهدوا (٦) بقول الشاعر وهو هدية (٧) بن خثرم :
كَلَّا تَنْكُحِي إِنْ فَرَّقَ الدَّمَرُ بَيْنَنَا أَعَمَّ الْقَفَا وَالْوَجْهَ نَيْتِنِ بِأَنْزَمَا (٨)
فأضاف النزعة إلى الوجه ، فعلم أنها منه .
وهذا (٩) خطأ .

والدليل على أن النزعتين من الرأس دخولهما في حد الرأس ، وليس ذهبا
الشعر عنهما بمخرج لهما من حكم الرأس ، كما أن الأجلح ، والأجلح (١٠) الذي (١١)

-
- (١) في أ ، م ، ح : (وفي الله منه) .
(٢) انظر : مختصر المزني ٢ .
(٣) انظر : - نزع - لسان العرب ٢٥٢/٨ .
(٤) في م : (أنها) .
(٥) وهذا متفق عليه عند علماء الشافعية وبه قال جمهور العلماء .
وحكى النووي قول الماوردي أن قوما من العلماء قالوا : أن النزعتين من الوجه .
انظر : تشمة الإبانة ل ٣٨ أ ، التهذيب ل ٢٤ ب ، الوسيط ٣٦٦/١ ، روضة
الطالبين ٥١/١ ، المجموع ٣٩٦/١ .
وانظر : قول العلماء في المذاهب الأخرى : درر الحكام ٧/١ ، البحر الرائق
١٢/١ ، حاشية العدوي علي الخرخشي ١٢١/١ ، مواهب الجليل ١٨٥/١ ، المغني ٩٨/١
شرح منتهى الإرادات ٥٢/١ .
(٦) في م ، ح : (واستشهاد) ، وفي س : (واستشهد) .
(٧) في م ، ح : (هدية) .
(٨) سبق بيانه ص ٤٠٤ .
(٩) في م : (فهذا) .
(١٠) الجلع : ذهاب الشعر من مقدم الرأس ، وقيل هو إذا زاد قليلاً على النزعة .
قال أبو عبيد : إذا انحصر الشعر عن جانبي الجبهة فهو أنزع ، فإذا زاد
قليلاً فهو أجلع فإذا بلغ النصف فهو أجلى ، ثم هو أجله .
انظر : - جلع - لسان العرب ٤٢٤/٢ .
(١١) (الذي) ساقطة من م .

قد ذهب الشعر عن مقدم رأسه كله ، والأجلح (١) الذي قد ذهب شعر ناصيته كله لا يخرج ذلك عن حكم الرأس ، وإن ذهب شعره كله ، كذلك الأنزع ، فهذا (٢) دليل ولأن الأغم هو الذي قد انحدر شعر رأسه في جبهته ، وكذلك الأفرع (٣) ، إلا أنه دون الأغم ، ثم لا يدل على أن ما انحدر في الجبهة من شعر الأغم والأفرع (٤) من شعر (٥) الرأس ، كذلك لا يدل على أن ما استعلی في الرأس من بياض الأنزع من الوجه ، فهذا دليل .

ولأن العرب مجمعة على أن النزعة من الرأس ، وذلك ظاهر في شعرهم .

قال الشاعر :

لِيَا لِي لَوْنِي وَافِحٌ وَذَوَابَتِي (٦)
فَرَابِي (٧) فِي رَأْسِ امْرِئٍ فَيَرَّ أَنْزَمَ (٨)

وشعر هذبة (٩) بن خثرم دال عليه أيضا ، لأنه قال (١٠) أغم القفا ، والوجه بالخلط مطف على القفا ، فكانه قال : أغم القفا ، وأغم الوجه .

(١) الجله : انحسار الشعر من مقدم الرأس ، وهو ابتداء الملح مثل الجلع .

انظر : - جله - الصحاح ٢٢٣٠/٦ .

(٢) (فهذا) ساقطة من م .

(٣) في م : (الأنزع) ، وفي ج : (الأفرع) .

والأفرع : ضد الأملح ، وهو التام الشعر .

انظر : - فرع - الصحاح ١٢٥٦/٣ ، لسان العرب ٢٤٩/٨ .

(٤) فسي م ، ح : (والأنزع) .

(٥) (شعر) ساقطة من أ ، س .

(٦) في م ، ح : (ولرايتي) .

والذوابة : الشعر المصفور من شعر الرأس .

انظر : - ذاب - النهاية ١٥١/٢ .

(٧) غرابيب : شديد السواد .

انظر : - غرب - لسان العرب ٦٤٧/١ .

(٨) لم أجده .

(٩) في م ، ح : (هذبة) .

(١٠) (قال) ساقطة من س .

فدل على أن الغم من الوجه ، ثم قال : ليس بأنزها على معنى الابتداء
فإذا ثبت بما ذكرنا (١) أن (٢) النزعتين من الرأس فمسح عليهما أو على أحدهما
أجزأه ، والله أعلم بالصواب . (٣)

(١) في س : (ما ذكرنا) .

(٢) في س : (وأن) .

(٣) (والله أعلم بالصواب) ساقطة من س .

١٥ - مسألة

قال الشافعي رحمه الله : ^(١) والفرق بين مايجزي من مسح بعض الرأس ، ولايجزي إلا مسح جميع ^(٢) الوجه ^(٣) في التيمم ، أن مسح الوجه بدل من الغسل يقوم مقامه ومسح بعض الرأس أصل ^(٤) لايدل من ^(٥) غيره . ^(٦)

وهذا صحيح : قد ذكرنا أن الواجب من الرأس مسح بعضه ، فأما الوجه في التيمم ، فالواجب ^(٧) مسح جميعه .

فإن قيل : وهذا ^(٨) سؤال ^(٩) لمن أوجب مسح جميع الرأس من مالك ومن تابعه لم أجزم مسح بعض الرأس في الوضوء ، ومنعتم من مسح بعض الوجه في التيمم

(١) في م ، ح : (رضي الله عنه) ، وفي أ ساقطة .

(٢) في المختصر : (كل) .

(٣) في م : (الرأس) .

(٤) (أصل) ساقطة من م .

(٥) (من) ساقطة من م ، ح .

(٦) في المختصر بعد المسألة السابقة : والنزعتان من الرأس ، قال : (وغسل رجليه مرة ، مرة وعم بكل مره ماغسل أجزاه واحتج بأن النبي صلى الله عليه وسلم توفاً مرة مرة ثم قال : " هذا وضوء لايقبل الله تبارك وتعالى صلاة إلا به " ثم توفاً مرتين مرتين ثم قال : " من توفاً مرتين مرتين آتاه الله أجره مرتين " ثم توفاً ثلاثاً ثلاثاً . ثم قال " هذا وضوء الأنبياء قبلي ، وضوء خليلي إبراهيم صلى الله عليه وعليهم " (قال) وفي تركه أن يتمضمض ويستنشق ويمسح أذنيه ترك للسنة ، وليست الأذنان من الوجه فيغسل ، ولأن الرأس فيجزي مسح عليهما فهما سنة على حيالهما ، واحتج بأنه لما لم يكن على مافوق الأذنين مما يليهما من الرأس ، ولاعلى ماوراءهما مما يلي منابت شعر الرأس إليهما ، ولاعلى مايليهما إلى العنق مسح وهو إلى الرأس أقرب كانت الأذنان من الرأس أبعد (قال المزني) لو كانتا من الرأس أجزاً من حج حلقهما عن تقصير الرأس ، فصح أنهما سنة على حيالهما (ثم قال : قال الشافعي : والفرق بين ٠٠٠٠)

انظر : مختصر المزني ٢ ، ٣ .

ولعل الماوردي لم يذكر هذه المسائل ، لأنه سبق الكلام عليهما في فصول سابقة .

(٧) في أ : (الواجب) .

(٨) في م ، ح : (وهو) .

(٩) في س : (فإن قيل هو هذا سو) .

وقد أورد هذا السؤال القرطبي في جامعه .

تفسير القرطبي ٨٨/٦ .

وقد أمر الله تعالى (١) بمسح الوجه في التيمم بحرف الباء فقال : " فَاَمْسَحُوا
بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ " (٢)

كما أمر بمسح الرأس في الوضوء بحرف الباء فقال : " وَاَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ
وَأَرْجُلَكُمْ " (٤)

فإن كانت الباء في مسح الرأس توجب (٥) التبعية فهلا كانت في مسح الوجه
توجب التبعية ؟ فإن لم توجب التبعية في مسح الوجه (٦) ، فهلا كانت في مسح (٧)
موجة التبعية (٨) في مسح الرأس ؟

وهذا سؤال إلزام وكسر (٩)

والجواب عنه (١٠) : أن يقال (١١) إن الباء توجب التبعية في اللغة ما لم يعرفها
عنه دليل ، وقد عرفها عن التبعية في التيمم دليل ، وعاضدها على التبعية
في الوضوء دليل فافترقا .

(١) في س : (تعال) .

(٢) سورة المائدة ، آية (٦) .

(٣) في م ، ح : (فامسحوا) .

(٤) سورة المائدة آية (٦) .

(٥) في ح : (وجب) .

(٦) (فهلا كانت في مسح الوجه توجب التبعية ، فإن لم توجب التبعية في مسح

الوجه) ساقطة من م ، ح .

(٧) (غير) ساقطة من س .

(٨) في ح : (للتبعية) .

(٩) الكسر كما عرفه أبو الخطاب الكلواني : هو وجود معنى العلة ولا حكم فكانه

نقض المعنى .

وعرفه ابن الحاجب تبعاً للآمدي : بأنه تخلف الحكم المعلن عن الحكم

المقنونة فيه ، وعرفه البيضاوي بأنه : عدم تأثير أحد الجزأين ونقض الآخر .

انظر : التمهيد ١٠١٦٨/٤ الأحكام للآمدي ٣/٣٩ ، شرح العقد على مختصر ابن الحاجب

٢٢١/٢ ، نهاية السؤل ٢٠٤/٤ .

وهذا الاعتراض من مالك ومن تابعه إلزام للشافعية بأن يقولوا بوجوب مسح

بعض الوجه في التيمم نظراً لوجود معنى العلة التي تخيلوها في وجوب مسح

بعض الرأس ، وإما أن يرد الكسر فيوجد معنى العلة التي تخيلوها في موجبة

للحكم زسر التبعية في مسح الرأس .

(١٠) (عنه) ساقطة من س .

(١١) في س : (أن يقال ، أن يقال الباء) .

ثم الفرق بينهما في المعنى والحكم مذكروه الشافعي : هو أن مسح الرأس أصل (١) في نفسه ، فاعتبر فيه حكم لفظه ، والتيمم بدل من غيره فاعتبر فيه حكم مبدله فإن قيل هذا الفرق فاسد بالمسح على الخفين وهو (٢) بدل من غسل الرجلين — ولا يلزم استيعاب مسح الخفين كما يلزم استيعاب غسل الرجلين — (٣) قيل : قد كان هذا (٤) التعليل يقتضي استيعاب مسح الخفين ، لكن لما كان المقصود بالمسح على الخفين الرفق والتخفيف لجوازه مع القدرة على غسل الرجلين ، لم يجب استيعابهما بالمسح لما فيه من المشقة المبينة للتخفيف ، وليس كذلك التيمم لأنه مغلظ (٥) بالضرورة عند العجز عن استعمال الماء فغلظ (٦) بالاستيعاب .

وفرق ثان (٧) وهو : أن التيمم لما تخفف (٨) بسقوط بعض الأعضاء لم يتخفف (٩) بالتبعية والمسح على الخفين [لا يتخفف] (١٠) إلا بالتبعية فافترقا والله أعلم (١١) .

-
- (١) في أ ، س : (أصلا) .
 (٢) في أ : (هو) بدون واو .
 (٣) (ولا يلزم استيعاب الخفين كما يلزم استيعاب غسل الرجلين) ساقطة من م ، ح .
 (٤) (هذا) ساقطة من م ، ح .
 (٥) في س : (مغلظ) .
 (٦) في س : (فغلظ) .
 (٧) في أ ، س : (ثاني) .
 (٨) في أ ، س : (تخفف) .
 (٩) في أ ، س : (لم يتخفف) .
 (١٠) في أ ، س : (يتخفف) .
 (١١) (والمسح على الخفين لا يتخفف إلا بالتبعية فافترقا والله أعلم) ساقطة من م ، ح .

١٦- مسائل

قال الشافعي رحمه الله : (١) وإن (٢) فرق وضوءه وغسله أجزأه ، واحتج في ذلك بابن عمر (٣) .

اعلم أن الموالاة في الوضوء أفضل (٤) ، ومتابعة الأعضاء أكمل انقياداً لما يقتضيه الأمر (٥) من (٦) التعجيل ، واتباعاً لقول الرسول (٧) صلى الله عليه وسلم (٨) :
فإن فرق ، فالتفريق ضربان :
قريب ، وبعيد (٩)

-
- (١) في م ، ح : (رضي الله عنه) ، وفي أ ساقطة .
 - (٢) في أ س : (فإن) .
 - (٣) انظر مختصر المزني ٣ .
 - (٤) في م ، ح : (أمل) .
 - (٥) في م ، ح : (الأمرين) .
 - (٦) (من) ساقطة من م ، ح .
 - (٧) في م : (رسول الله) .
 - (٨) (صلى الله عليه وسلم) ساقطة من أ ، وفي س : (عليه السلام) .
 - (٩) في ضبط القريب والبعيد - وقد يعبر عنه بالقليل والكثير - أربعة أوجه :
أحدها : أنه إذا مضى بين العفوين زمن يجف فيه العفوف المفسول مع اعتدال الزمان وحال الشخص فهو تفريق كثير ، وإلا فقليل .
ولا اعتبار بتأخر الجفاف بسبب شدة البرد ، ولا بتسارعه لشدة الحر ، ولا بحال المبرود ، والمحموم ، ويعتبر التفريق من آخر الفعل المأتي به من أفعال الوضوء .
وصح هذا الوجه النووي ، وقطع به الشيرازي والجمهور .
والثاني : التفريق الكثير هو الطويل المتفاحش .
حكاه صاحب البيان ، وحكاه الشيخ أبو حامد من شيخه أبي القاسم الدارقي .
والثالث : يؤخذ التفريق الكثير والقليل من العادة .
والرابع : أن الكثير قدري يمكن فيه تمام الظهارة .
انظر : المذهب ٢٦/١ ، الوسيط ٢٨٥/١ ، فتح العزيز ٤٤٠/١ ، روضة الطالبين ٦٤/١ ، المجموع ٤٥٢/١ ، الإقناع ٤٦/١ ، شرح روض الطالب ٤٤/١ .

فالقريب معفو عنه ، ولا تأثير (١) له في الوضوء ، وحده ما لم تجف الأعضاء مع اعتدال الهواء (٢) من (٣) غير برد ولا حر مشدد ، وليس الجفاف معتبراً وإنما زمانه هو المعتبر .

فأما (٤) البعيد فهو : أن يمضي زمان الجفاف في امتدال الهواء (٥) ففيه قولان (٦) أحدهما : وبه قال في القديم أنه غير جائز ، والوضوء معه غير صحيح .
وبه قال من الصحابة : عمر بن الخطاب (٧) ، ومن الفقهاء : الأوزاعي (٨) ، وأحمد (٩) والقول الثاني : وبه قال في الجديد أنه جائز ، والوضوء معه صحيح .
وبه قال من الصحابة : عبد الله بن عمر (١٠) ، ومن التابعين (١١) : الحسن وسعيد بن المسيب
ومن الفقهاء : الثوري (١٢) وأبو حنيفة . (١٣)

- (١) في م ، ح : (لا تأثير) بدون واو .
- (٢) في آ ، س : (الهوى) .
- (٣) في م ، ح ، س : (في) .
- (٤) في م ، ح ، س : (وأما) .
- (٥) في آ ، س : (الهوى) .
- (٦) سبق بيانهما .

(٧) وقد ذكر النووي من عمر بن الخطاب أن التفريق عنده لا يضر .
وروى البيهقي عن عبيد بن عمير الليثي أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه رأى رجلاً وبظهر قدمه لمعة لم يصبها الماء فقال له عمر : أبهذا الوضوء تحضر الصلاة ، فقال : يا أمير المؤمنين البرد شديد وماعني ما يدفئني لفرق له بعد ما هم به فقال له اغسل ما تركت من قدمك وأعد الصلاة وأمر له بخميمة .

قال البيهقي : إن أمر عمر بإعادة الوضوء من التفريق كان على طريق الاستحباب ، وذكر ابن المنذر من عمر مثل قول الماوردي .

انظر : السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب تفريق الوضوء ٨٤/١ ، المجموع ٤٥٤/١ ، الأوسط ٤٢٠/١ .

(٨) انظر : الأوسط ٤٢٠/١ .

(٩) ولأحمد رواية أنها سنة .

انظر : الكافي ٣٢/١ ، المغني ١٢٨/١ ، الإنصاف ١٣٩/١ ، الإلصاح ٧١/١ .

(١٠) انظر : فتح الباري ٣٢٢/١ ، عمدة القاري ٢١١/٢ ، عون المعبود ٢٩٥/١ .

(١١) انظر : الأوسط ٤٢١/١ ، فتح الباري ٢٢٢/١ ، عمدة القاري ٢١١/٢ .

(١٢) انظر : الأوسط ٤٢١/١ .

(١٣) انظر : فتح باب العناية ٤٧/١ ، تبیین الحقائق ٦/١ ، البحر الرائق ٢٨/١ .

وقال مالك (١) والليث بن سعد (٢) : إن فرقه بعذر (٣) جار ، وإن فرقه —
بغير (٤) عذر لم يجز .

وجه القول الأول بأنه لا يجوز ، أن مطلق أمر الله تعالى (٥) بالوضوء .

بقوله (٦) تعالى : " فَاسْلُكُوا وَجُوهَكُمْ " . (٧)

الآية تقتضي الفور والتعجيل ، وذلك يمنع من التأجيل (٨) .

ولأن النبي صلى الله عليه وسلم (٩) توفياً على الولاء ، ثم قال : " هذا وضوء لا يقبل

الله الصلاة إلا به " (١٠) يعني إلا بمثله في الموالاة .

(١) للمالكية في تفريق الوضوء خمسة أقوال :

أحدها : وهو قول ابن أبي سلمة ، وابن وهب إن الموالاة من فروض الوضوء في

الذكر والنسيان فمن فرق بين أعضاء وضوئه متعمداً أو ناسياً لم يجزه .

والثاني : وهو قول ابن عبد الحكم يجزيه ناسياً ومتعمداً .

والثالث : وهو قول مالك : إن الموالاة ساقطة .

والرابع : وهو قول مالك وابن القاسم : إن فرقه متعمداً لم يجزه ، ويجزئه ناسياً .

والخامس : وهو قول مالك في رواية ابن حبيب يجزئه في المفسول ولا يجزئه في الممسوح .

انظر : المدونة ١٥/١ ، تفسير القرطبي ٩٨/٦ ، أحكام القرآن لابن العربي

٥٨١/٢ ، المنتقى ٧٦/١ .

(٢) المدونة ١٥/١ ، الأوسط ٤٢٠/١ .

(٣) في م ، ح : (العذر) .

(٤) في م ، ح : (لغير) .

(٥) في س : (تعال) .

(٦) في أ : (لقوله) .

(٧) سورة المائدة ، آية (٦) .

(٨) في أ ، س : (من التعجيل) .

(٩) (وسلم) ساقطة من أ .

(١٠) سبق تخريجه ص ٤٠٩

وليس فيه توفاً على الولاء ، وإنما توفاً رسول الله صلى الله عليه وسلم

مرة مرة .

وروى قتادة (١) عن أنس أن رجلاً جاء إلى النبي (٢) صلى الله عليه وسلم (٣)
وقد توفى ، وقد (٤) ترك صلى قدميه مثل موضع الخفر فقال له النبي صلى الله
عليه وسلم (٥) "ارجع فأحسن وضوءك " . (٦)

(١) أبو الخطاب : قتادة بن دعامة السدوسي البصري ، من كبار التابعين ، أجمعوا
على توثيقه وجلالته ، كان عالماً كبيراً ، مفسراً ، رأساً في العربية ومفردات
اللغة قال أحمد بن حنبل : قتادة أحفظ أهل البصرة ، كان من أومية العلم
وممن يضرب به المثل في قوة الحفظ توفي بواسط سنة ١١٨ هـ ، وقيل سنة ١١٧ هـ .
انظر : تهذيب الأسماء واللغات ٥٧/٢ ، جمهرة أنساب العرب ٣١٨ ، السابق
واللاحق ١٤١ ، طبقات ابن سعد ٢٢٩/٧ ، طبقات المفسرين للداودي ٤٧/٢ ، معجم
الادباء ٩٠: ١٧ ، المعارف ٤٦٢ ، التاريخ الكبير ١٨٥/٧ ، التعديل والتجريح

١٠٦٤/٣ ، نكت الهميان ٢٣٠ ، معجم الادباء ٩/١٧ .
(٢) في س : (رسول الله) .
(٣) (وسلم) ساقطة من أ .
(٤) (وقد) ساقطة من س .
(٥) (وسلم) ساقطة من س .

(٦) أخرجه أحمد ، وأبو داود ، وابن ماجه ، وابن خزيمة ، وأبو عوانة ، والدارقطني
والبيهقي عن جرير بن حازم أنه سمع قتادة بن دعامة (ثناً) أنس واللفظ
لأبي داود ، قال الدارقطني : تفرد به جرير بن حازم عن قتادة وهو ثقة .
قال أبو داود : وهذا الحديث ليس بمعروف عن جرير بن حازم ، ولم يرويه
إلا ابن وهب .

وقد روى معقل بن عبيد الله الجزري عن أبي الزبير عن جابر عن عمر عن
النبي صلى الله عليه وسلم قال : " ارجع فأحسن وضوءك " .
قال المنذري : وحديث عمر - الذي أشار اليه أبو داود - أخرجه مسلم في
صحيحه عن سلمة بن شبيب عن ابن أمية عن معقل .

انظر : صحيح مسلم : كتاب الطهارة - باب وجوب استيعاب جميع أجزاء محل
الطهارة ٢١٥/١ ، مسند الإمام أحمد ١٤٦/٣ ، سنن أبي داود : كتاب الطهارة
باب تفريق الوضوء ٤٤/١ ، سنن ابن ماجه : كتاب الطهارة وسننها - بسبب
من توفى فترك موضعاً لم يصبه الماء ٢١٨/١ ، صحيح ابن خزيمة : جمـ
أبواب الوضوء وسننه - باب ذكر الدليل على أن المسح على القدمين غير
جائز ٨٥/١ ، مسند أبي عوانة : كتاب الطهارة - بيان إثبات غسل الرجلين
٢٥٣/١ ، سنن الدارقطني : كتاب الطهارة - باب ما روي في فضل الوضوء
١٠٨/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب الدليل على أن فرض الرجلين
الغسل ٧/١ .

ولأنها عبادة ترجع (١) في حال العذر إلى شطرها فوجب أن تكون الموالة مسـ شرطها كالملاة (٢)

ووجه قوله في الجديد : بأنه يجوز ، هو أن التفريق لا يمنع من امتثال الأمر في قوله تعالى (٣) : " قَامِصِلُوا وَجَوْهَكُمْ " (٤) فوجب أن لا يمنع من الإجراء . فإن قيل : فالأوامر (٥) تقتضي الفور .

قيل (٦) : فيه بين أصحابنا خلاف . (٧)

وروى شافع من ابن (٨) عمر أنه توفي في منزله ، وفي رجليه خفان فلم يمسح عليهما حتى خرج إلى المسجد ، فحضرت جنازة ، فدعا بماء (٩) فمسح على خفيه (١٠) ، وذلك بالمدينة فلم ينكر ذلك عليه أحد . (١١)

ولأنه تفريق في تطهير فجار كالتفريق اليسير ،

ولأن كل عبادة جاز فيها التفريق اليسير (١٢) جاز فيها التفريق الكثير كالحج طرداً والملاة مكماً . (١٣)

ولأن كل عبادة جاز تفريق النية على أعضائها ، جاز تفريق أعضائها كالزكاة . وبيان ذلك : أنه لما جاز تفريق نية الزكاة على ما يؤديه حالاً بعد حال جاز تفريق ما يؤديه في زمان بعد زمان ، كذا الوضوء لما جاز تفريق النية على أعضائه جاز تفريق أعضائه .

(١) في م : (يرجع) ، وفي أ ، ح غير منقوطة (يرجع) .

(٢) فإنها ترجع في حال العذر إلى شطرها عند قمر مايجوز قمره منها .

(٣) (تعالى) ساقطة من أ .

(٤) سورة المائدة ، آية (٦) .

(٥) في س : (فالأمر) .

(٦) (قيل) ساقطة من م ، ح .

(٧) (خلاف) ساقطة من م ، ح .

(٨) في م : (بن) .

(٩) (بماء) ساقطة من م .

(١٠) في م ، ح : (خفه) .

(١١) رواه مالك وابن حزم والبيهقي .

انظر : الموطأ : كتاب الطهارة - باب ماجاء في المسح على الخفين ٣٧/١ ،

المحلى ٦٩/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب تفريق الوضوء ٨٤/١ .

(١٢) (جاز فيها التفريق اليسير) ساقطة من م .

(١٣) أي أن الملاة لايجوز فيها التفريق اليسير ، فلايجوز فيها الكثير .

فصل (١)

فإذا ثبت ما ذكرنا (٢) من توجيه القولين فالحكم في الوضوء والغسل سواء ،
وتفريقهما (٣) على قولين
فأما تفريق التيمم فقد اختلف أصحابنا (٤) فيه : (٥)
فكان (٦) أبو الحسين بن القطان وطائفة يخرجونه على قولين كتفريق
الوضوء سواء (٧)
وكان جمهور أصحابنا يمتنعون (٩) من تخريج القولين فيه ، ويبطلونه بالتفريق
قولاً واحداً . (١٠)
ويفرقون بينهما بأن تعجيل التيمم للملأة مستحق ، وتعجيل الوضوء غير مستحق
والله أعلم . (١١)

-
- (١) (فعل) ساقطة من س .
(٢) في س : (ما ذكرناه) .
(٣) في أ (وتفريقهما) ، وفي س : (وتفريقهما) .
(٤) (أصحابنا) ساقطة من س .
(٥) في الغسل والتيمم ثلاثة طرق في المذهب .
أحدها : أنهما كالوضوء .
قال النووي : وبهذا قطع جمهور الأصحاب في الطرق كلها .
والثاني : لا يضر تفريقهما قطعاً .
والثالث : الغسل كالوضوء ، وأما التيمم فيبطل قطعاً .
قال الشاشي وهذا ليس بشيء بل المواب أنهما كالوضوء والله أعلم .
انظر : حلية العلماء ١٢٩/١ ، المجموع ٤٥٢/١ .
(٦) في م ، ح : (وكان) . (٧) في أ ، م ، ح ، س : (أبو الحسن)
(٨) في ح : (وطائفة) .
(٩) في أ ، ح ، س : (يمتنعون) .
(١٠) في س : (بأن التعجيل بالتيمم) .
(١١) (والله أعلم) ساقطة من س .

١٧ - مسائل

قال الشافعي رحمه الله (١) : وإن بدأ (٢) بذراعيه قبل وجهه رجع إلى ذراعيه ففعلهما حتى يكونا بعد وجهه حتى يأتي بالوفوء (٣) ولا (٤) كما ذكر الله تعالى (٥) " فَأَغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ " (٦) الفعل (٧) .

وهذا (٨) كما قال : الترتيب في الوفوء والتيمم واجب (٩) .
وبه قال : أبو عبيد القاسم بن سلام ، وأحمد (١٠) ، وإسحاق ، وأبو ثور (١١) .

-
- (١) (رحمه الله) ساقطة من أ م ح .
(٢) في س : (بدأ) .
(٣) في المختصر : (الوفوء) .
(٤) في س : (حتى يكون الوفوء على الولا) .
(٥) في المختصر : (كما ذكره الله تبارك وتعالى قال :) في س : (تعال) .
(٦) سورة المائدة ، آية (٦) .
(٧) بقية الفعل : " فأغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين " هكذا قرأه المزني إلى الكعبين ، فإن صلى بالوفوء على غير ولا رجع فبنى على الولا من وفوءه ، وأعاد الصلاة ، واحتج بقول الله عز وجل : " إن المفا والمروة من شعائر الله " فبدأ رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمفا وقال : " نبدأ بما بدأ الله به " (انظر : مختصر المزني ٢) .
(٨) في م ح : (وهو) .
(٩) وهو أصح الوجهين وبه قال جمهور الشافعية .
والوجه الثاني : أن الترتيب لا يجب .
وبه قال المزني ، واختاره ابن المنذر وأبو نعيم البندنجي .
انظر : التهذيب ل ٢٨ ب ، تنمة الإبانة ل ٤٦ ب ، حلية العلماء ١٢٨/١ ، الوجيز ١٣/١ ، المجموع ٤٤٣/١ .
(١٠) وفي رواية أخرى عنه حكاه أبو الخطاب أن الترتيب لا يجب .
انظر : الفروع ١٥٤/١ ، الكافي ٣١/١ ، الإنصاف ١٢٨/١ .
(١١) وبه قال قتادة .
انظر : البحر ل ٥٧ أ ، المحلى ٦٦/١ ، المجموع ٤٤٣/١ ، الأوسط ٤٢٣/١ .

وقال أبو حنيفة (١)، ومالك (٢) : الترتيب ليس بواجب .
استدلالاً بقوله تعالى : " إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ
الآية ، ولهم (٤) منها (٥) دليلان : (٦)

أحدهما : أنه قدم فيها بعض الأعضاء ، كما قدم محل بعض الأعضاء
ثم ثبت أنه لو بدأ من المرفق إلى البنان أجراً (٧) فكذلك (٨) إذا بدأ باليدين
قبل الوجه أجراً (٩)

والثاني : أنه عطف اليدين (١٠) على الوجه بحرف الواو الموجبة للاشتراك والجمع
دون الترتيب لغة وشرعاً .

أما اللغة : فهو ما حكاه سيبويه (١١) : أنها في لسانهم موجبة للاشتراك دون
الترتيب استشهاده بأن رجلاً لو قال لعبد الق زيداً وعمراً لم يلزمه (١٢) تقديم
لقاء (١٣) زيد على عمرو ، بل كان مخيراً في البداية بلقاء (١٤) من شاء منهما .

(١) قال أبو حنيفة الترتيب سنة ..

انظر : تحفة الفقهاء ١٣/١ ، بدائع الصنائع ٢٢/١ ، النقاية ٤٦/١ ، البناية ١٨٣/١
شرح منية المصلي ١٣ ، شرح فتح القدير ٣٥/١ ، شرح العناية ٣٥/١ .

(٢) هذه أشهر الروايات عن مالك ، وروى علي بن زياد عن مالك أن من نكس وضوءه
أعاد الوضوء والملاة فجعله فرساً ، وإلى هذا ذهب أبو المصعب وحكاه عن أهل
المدينة ومالك معهم .

انظر : الشرح الكبير ٩١/١ ، بلغة السالك ٤٥/١ ، شرح منح الجليل ٥٣/١ ، مقدمات
ابن رشد ٥٤/١ ، تفسير القرطبي ٩٨/٦ .

(٣) سورة المائدة ، آية (٦) .

(٤) في أ س : (ولأن) .

(٥) في م : (فيها) .

(٦) انظر الأدلة : بدائع الصنائع ٢٢/١ ، البناية ١٨٣/١ ، شرح فتح القدير ٣٥/١ ، شرح
العناية ٣٥/١ ، تفسير القرطبي ٩٩/٦ .

(٧) في م : (أجزاء) .

(٨) في ج : (فكذا) .

(٩) في س : (قبل وجهه أجزاء) .

(١٠) في أ : (باليدين) .

(١١) هو عمرو بن عثمان قنبر ، فارسي الأصل ، ينتمي بالولاء إلى الحارث بن كعب وهو
إمام النخاعة ، توفي سنة ١٦١ هـ .

انظر : مراتب النحويين ١٠٦ ، المعارف ٥٤٤ ، نزهة الألباء ٥٤ .

(١٢) في م س ج : (لم يلزم) .

(١٣) في س : (اللقاء) .

(١٤) في س : (باللقاء) .

وأما الشرع فالكتاب والسنة .

أما الكتاب (١) : فقولہ تعالیٰ : " يَمْزِمْ أَقْنِي لِرَبِّكِ وَاشْجُدِي وَارْكَعِي " (٢)

فقدّم ذكر السجود وهو مؤخر في الحكم .

وأما السنة : فما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم (٣) سمع رجلاً يقول : ما شاء

الله وثبت فقال : " سيان أنتما ؟ قل ما شاء الله ثم ثقت " . (٤)

فلو كانت الواو تقتضي الترتيب لم يكن بين (٥) ما نقله عنه ، وبين ما نقله إليه

فرق ولا فائدة .

وبما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم (٦) توفاً ونسي مسح (٧) رأسه ثم ذكره

بعد غسل رجليه ، فأخذ من بلل (٨) لحيته فمسح به رأسه " (٩) (١٠)

(١) في أ : (للكتاب) .

(٢) سورة آل عمران ، آية (٤٣) .

(٣) (وسلم) ساقطة من أ .

(٤) روى نحوه أحمد وابن ماجه عن الأجلح بن عبد الله عن زيد بن الأعمى عن

ابن عباس قال سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً يقول : ما شاء الله

وثبت فقال : " بل ما شاء الله وحده " اللفظ لأحمد

قال في مصباح الزجاجة : في إسناده الأجلح بن عبد الله مختلف فيه .

فعنه الإمام أحمد ، وأبو حاتم ، والنسائي ، وأبو داود ، وابن سعد ، ووثقه

ابن معين ، ويعقوب بن سفيان ، والعجلي وباقي رجاله ثقات .

وروى أبو داود عن عبد الله بن يسار عن حذيفة عن النبي صلى الله عليه

وسلم قال : " لا تقولوا ما شاء الله وما شاء فلان ، ولكن قولوا : ما شاء الله

ثم شاء فلان " .

انظر : مسند الإمام أحمد ٢٢٤/١ ، سنن أبي داود : كتاب الأدب - باب لا يقال

خبثت نفسي ٢٩٥/٤ ، سنن ابن ماجه : كتاب الكفارات - باب النهي أن يقال

ما شاء الله وثبت ٦٨٤/١ ، مصباح الزجاجة ١٣٦/٢ .

(٥) (بين) ساقطة من أ .

(٦) (وسلم) ساقطة من أ .

(٧) في م ، ح : (ومسح) .

(٨) (بلل) ساقطة من أ ، س .

(٩) (ثم ذكره بعد غسل رجليه فأخذ من لحيته فمسح رأسه) ساقطة من أصل س ،

ومصححة في الحاشية .

(١٠) ذكره الهيثمي من قول الرسول الله صلى الله عليه وسلم . عن ابن عباس

قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من نسي مسح الرأس فذكره هو

يعلي فوجد من لحيته بللاً فليأخذ منه ، وليمسح به رأسه ، فإن ذلك يجزيه

وإن لم يجد بللاً فليعد الوضوء والعلاة " .

رواه الطبراني في الأوسط ، وفيه نهشل بن سعيد وهو كذاب .

انظر : مجمع الزوائد : كتاب الطهارة - باب فيمن نسي مسح رأسه ٢٤٠/١ .

فدل على أن الترتيب ليس بواجب .

قالوا : ولأنه إجماع الصحابة .

روي (١) عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال : " ما أبالي بأي أعضائي بدأت " (٢) (٣) .

وروي عن ابن مسعود أنه قال (٤) : " لا بأس أن تبدأ برجلك قبل يديك " (٥)

وليس لهما في الصحابة مخالف .

قالوا : ولأنها طهارة لم يستحق (٦) فيها الترتيب بين العضوين المتجانسين ،

فلم يستحق فيها الترتيب (٧) بين العضوين (٨) المختلفين كالفضل من الجنابة .

ولأنه ترتيب شرع في طهارة فوجب أن يكون مستوثاً كتقديم اليمين على اليسرى .

ولأن المحدث لو اغتسل بدلاً من الوضوء أجزاءه وإن لم يرتب ، ولو كان الترتيب مستحقاً لم يجزه .

ودليلنا قوله تعالى : " إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ " (٩) الآية .

والدلالة فيها من أربعة أوجه :

أحدهما : أنه أمر بفصل الوجه بحرف الفاء الموجبة للتعقيب والترتيب (١٠) إجماعاً

(١) في س : (وروي) .

(٢) (ما أبالي بأي أعضائي بدأت) ساقطة من ج ، ومثبتة في الحاشية .

(٣) أخرجه الدار قطني والبيهقي عن عبد الله بن عمرو بن هند قال : قال علي عليه السلام : " ما أبالي إذا أتممت وضوئي بأي أعضائي بدأت " .

قال الدار قطني ، ليس بالقوي .

وقال البيهقي : هذا منقطع ، وسبب انقطاعه أن عبد الله بن عمرو لم يسمع من علي انظر : سنن الدار قطني : كتاب الطهارة - باب ماروي في جواز تقديم غسل اليد اليسرى على اليمين ٨٩/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب الرخصة في البداية باليسار ٨٧/١ ، مختصر خلافيات البيهقي ١١٦/١ ، التعليق المغني ٨٩/١

(٤) (وروي عن ابن مسعود أنه قال) ساقطة من ج ومصححة في الحاشية .

(٥) أخرجه الدار قطني عن مجاهد عن عبد الله بن مسعود قال : " لا بأس أن تبدأ برجلك قبل يديك " .

قال الدار قطني : هذا مرسل لا يثبت .

انظر : سنن الدار قطني : كتاب الطهارة - باب ماروي في جواز تقديم غسل اليد اليسرى على اليمين ٨٩/١ .

(٦) في آ : (لا يستحق) ، وفي س : (لا يستحق) .

(٧) في م ، ح : (لم يستحق الترتيب فيها) .

(٨) (المتجانسين فلم يستحق فيها الترتيب بين العضوين) ساقطة من س .

(٩) سورة المائدة ، آية (٦) .

(١٠) (الترتيب) ساقطة من م .

فإذا ثبت تقديم الوجه ثبت استحقاق الترتيب . (١)
 فإن قيل الفاء الموجبة للتعقيب تكون (٢) في الأمر والخبر ، فأما في الشرط والجزاء
 فلا . قيل : هي موجبة للتعقيب في الموضعين ، وليس إذا أفادت الجزاء بعد الشرط
 ما ينبغي أن يسقط حكمها في التعقيب ، على أن (٣) الجزاء لا يستحق إلا بعد تقديم (٤)
 الشرط ، فكذلك (٥) ما استعمل فيه لفظ التعقيب دون الجمع .
 والوجه الثاني من الاستدلال بها : أنه مطلق [الأعضاء] (٦) بحرف الواو ، وذلك
 موجب للتعقيب والترتيب لغة وشرعاً .
 أما اللغة فهو قول الفراء (٧) وشعلب (٨) وهما إمامان في اللغة .

(١) قال النووي : هذا الدليل نقله الأصحاب عن ابن أبي هريرة ، ونقله إمام
 الحرمين من علماء أصحابنا أن الله تعالى قال : " إذا قمتم إلى الصلاة
 فاعسلوا وجوهكم " فعقب القيام بفعل الوجه بالفاء ، والفاء للترتيب بلا خلاف
 ومتى وجب تقديم الوجه تعين الترتيب ، إذ لا قائل بالترتيب في البعض .
 وهذا استدلال باطل وكأن قائله حمل له ذهول واشتباه فاخرجه ، وترجع عليه
 تقليداً .

وجه بطلانه : أن الفاء وإن اقتضت الترتيب لكن المعطوف على ما دخلت عليه
 بالواو مع ما دخلت عليه كشيء واحد كما هو مقتضى الواو .
 فمعنى الآية : إذا قمتم إلى الصلاة فاعسلوا الأعضاء ، فأفادت الفاء ترتيب
 فعل الأعضاء على القيام إلى الصلاة لترتيب بعضها على بعض ، وهذا مما يعلم
 بالبديهة .

(٢) في ح : (أن يكون) ، وفي م : (أن تكون) .

(٣) (أن) ساقطة من أ .

(٤) في أ س : (عدم) .

(٥) في أ : (فلذلك) .

(٦) في أ ، م ، ح ، س : (بالأعضاء) .

(٧) أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي مولى بني أسد
 المعروف بالفراء ، إمام الكوفيين وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب ، كان
 يقال للفراء أمير المؤمنين في النحو ، وكان مع تقدمه في اللغة فقيهاً
 متكلماً عالماً بأيام العرب وأخبارها .

انظر : تاريخ بغداد ١٤/١٤٩ ، بغية الوعاة ٣٣٣ ، الفهرست ٩٨ ، مراتب النحويين

١٣٩ ، وفيات الأعيان ٦/١٧٦ ، إرشاد الأريب ٧/٢٧٦ .

(٨) أبو العباس أحمد بن يحيى بن زياد بن ميار الشيباني بالولاء المعروف بشعلب

وهو مذهب الأكثر (١) من أصحاب الشافعي (٢).

وقد روي أن عمر (٣) رضي الله عنه سمع عبد بني الحساس (٤) ينشد قوله :

مَعِيرَةٌ وَدَعَّ (٥) إِنْ تَجَهَّزْتَ غَادِيكَ

كَفَى (٦) الشَّيْبَ وَالْإِسْلَامَ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا (٧)

فقال عمر : لو (٨) قدمت الإسلام على الشيب لأجزتك .

فدل على (٩) أن الواو توجب (١٠) الترتيب في اللفظة .

وأما الشرع فالكتاب والسنة :

أما الكتاب : فقوله تعالى : " إِنْ الْمَرْءُ وَالْمَرْوَةُ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ " (١١)

== إمام الكوفيين في النحو واللفظة ، كان راوية للشعر ، محدث مشهور بالحفظ

ومصدق اللهجة ، ثقة حجة . ولد سنة ٢٠٠ هـ ، وتوفي ببغداد سنة ٢٩١ هـ .

انظر إنباه الرواة ١٧٣/١ ، بغية الوعاة ٣٩٦/١ ، مراتب النحويين ١٥١ ، نزهة

الآلباء ١٧٣ .

(١) في س : (أكثر) .

(٢) قال النووي : زعم الماوردي أن الواو للترتيب وقال : إنه قول أكثر أصحابنا

قال إمام الحرمين في كتابه الأساليب : صار علماؤنا إلى أن الواو للترتيب

وتكلموا نقل ذلك عن بعض أئمة العربية ، واستشهدوا بأمثلة فاسدة .

والذي نقطع به أنها لا تقتضي ترتيبا ، ومن ادعاه فهو مكابر ، فلو اقتضت

لما صح قولهم : تقاتل زيد وعمرو ، كما لا يصح تقاتل زيد ثم عمرو .

قال النووي : وهذا الذي قاله الإمام هو العوالم المعروفة لأهل العربية .

انظر : المجموع ٤٤٥/١ ، البنائية ٨٤/١ .

(٣) في م ، ح : (أن ابن عمر) .

(٤) سحيم عبد بني الحساس ، كان عبداً أسوداً نوبياً ، أدرك النبي صلى الله عليه

وسلم .

انظر : أنوار الربيع ٤١/٤ .

(٥) (ودع) ساقطة من ح ، ومصححه في الحاشية ، وفي م : (ودع عميرة) .

(٦) في أ : (كفا) .

(٧) انظر البيت : أنوار الربيع ٤٢/٤ .

(٨) في م ، ح : (ولو) .

(٩) (على) ساقطة من ح .

(١٠) في م ، ح : (تقتضي) .

(١١) سورة البقرة ، آية (١٥٨) .

فبدأ النبي صلى الله عليه وسلم (١) بالعفا (٢)، وقال : " ابدءوا (٣) بما بدأ الله به (٤) (٥)

وأما السنة: فما روي أن النبي (٦) صلى الله عليه وسلم (٧) سمع (٨) رجلاً يقول: من يطع الله ورسوله فقد رشد، ومن يعصهما فقد غوى، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : " بهن الخطيب أنت، قل ومن (٩) يعص الله ورسوله فقد غوى " (١٠)

- (١) (وسلم) ساقطة من أ
- (٢) في س : (بالمعنى)
- (٣) في س : (ابتدوا)
- (٤) (به) ساقطة من س

(٥) أخرجه مالك والدارمي، ومسلم، وأبو داود، وابن ماجه، والترمذي، والبيهقي والدارقطني وابن حزم مع اختلاف بسيط في اللفاظ عن جعفر بن محمد عن أبيه قال : دخلنا على جابر بن عبد الله فقلت : أخبرني عن حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال جابر : خرجنا معه - فذكر الحديث وفيه - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج من الباب إلى العفا فلما دنا إلى العفا قال : " إن العفا والمروة من شعائر الله ابدءوا بما بدأ الله به " واللفظ لابن حزم .

انظر : الموطأ : كتاب الحج - باب البدء بالعفا في السمي ٣٧٢/١، سنن الدارمي : كتاب المناسك - باب في سنة الحاج ٤٦/٢، صحيح مسلم : كتاب الحج باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم ٨٨٨/٢، سنن أبي داود : كتاب المناسك : باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم ١٨٤/٢، سنن ابن ماجه : كتاب المناسك - باب حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم ١٠٢٢/٢، سنن الترمذي : أبواب الحج - باب ما جاء أنه يبدأ بالعفا قبل المروة ١٧٦/٢، سنن السدارقطني : كتاب الحج - باب المواقيت ٢٥٤/٢، السنن الكبرى : كتاب الطهارة باب الترتيب في الوضوء ٨٥/١، المعلى ٦٦/٢ .

- (٦) في س : (أنه عليه السلام)
- (٧) (وسلم) ساقطة من أ
- (٨) في أ : (انه سمع)
- (٩) في س : (من) بدون واو

(١٠) أخرجه أحمد ومسلم واللفظ له عن تميم بن طرفة عن عدي بن حاتم . انظر : مسند الإمام أحمد ٢٥٦/٤، ٣٧٩، صحيح مسلم : كتاب الجمعة - باب تخفيف الصلاة والخطبة ٥٩٤/٢ .

فلولا أن الواو (١) توجب التعقيب والترتيب (٢) لم يكن لهذا (٣) فائدة .

والوجه الثالث : أن الله تعالى ذكر ممسوحاً بين مفسولين ، ومن عادة العرب الجمع بين المتجانسين إلا لفائدة في إدخال غير جنسه فيما بين جنسه ، فلولا أن الترتيب مستحق في ذكر الممسوح بين المفسولين لجمع بين الأعفاء المفسولة المتجانسة وأفرد (٤) الممسوح عنها .

والوجه الرابع : أن في (٥) مذهب العرب البداية بالاقرب فالأقرب إلا لغرض (٦) والرأس أقرب إلى الوجه من اليدين (٧) ، فلولا أن الترتيب مستحق لقدم الرأس على اليدين .
وأما (٨) السنة :

فروى (٩) خالد بن السائب (١٠) من أبيه (١١) (١٢) أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " لا يقبل الله صلاة امرئ حتى يفتح الوضوء موافقه ، فيفسل وجهه وذراعيه (١٣)

(١) في أ ، س : (الفاء) .

(٢) (الترتيب) ساقطة من س .

(٣) في أ ، س : (لها) .

(٤) في أ ، س : (فأفرد) ، وفي م : (وأفرد) .

(٥) (في) ساقطة من أ .

(٦) في م : (إلا لغرض) .

(٧) في س : (اليديه) .

(٨) في م ، ح : (ومن السنة) .

(٩) في م ، ح : (ماروى) .

(١٠) خالد بن السائب بن خالد بن سويد الخزرجي ، روى عن أبيه ، وزيد بن خالد ، ومنه حبان بن واسع وعطاء بن يسار وقتادة .

انظر: التاريخ الكبير ٢/١٨٥ ، تهذيب التهذيب ٣/١٧٢ ، الشقات ٤/٢٠٨ ، الكاشف ٢١٧/١ .

(١١) في ح : (أبيه) غير واضحة .

(١٢) السائب بن خالد بن سويد بن ثعلبة الأنصاري الخزرجي ، أبو سهلة ، شهد بدرأ روى عنه ابنه خالد ، وصالح بن حيوان ، وعطاء بن يسار وغيرهم ، روى له أصحاب السنن حديث رفع الصوت بالتلبية ، وروى له النسائي آخر في فقل المدينة توفي سنة ٧١ هـ .

انظر : الاستيعاب ٢/١٠٢ ، الإصابة ٢/١٠ ، تهذيب التهذيب ٣/٤٤٧ ، تقريب السبب التهذيب ١/٢٨٢ .

(١٣) في أ ، س ، ح : (ثم ذراعيه) .

ثم يمسح برأسه ثم يغسل رجليه " (١)
وهذا إن ثبت أنه لا يسوغ (٢) خلافه .

وروى عمرو بن عَبَّسَةَ (٣) قال : قلت يا رسول الله أخبرني عن الوضوء ، فقال :
" ما منكم من أحد يقرب وضوءه ثم يتمضمض ويستنشق ويستنثر (٤) إلا أجزت خطاياها
فيه وأنفذه مع الماء ، ثم يغسل وجهه كما أمر الله ، إلا أجزت خطايا وجهه من أطراف
لحيته مع الماء (٥) ثم يغسل يديه (٦) إلى مرفقيه ، إلا أجزت خطايا يديه (٧) من
أطراف أنامله مع الماء ثم يمسح برأسه ، إلا أجزت خطايا رأسه من أطراف شعوره
مع الماء ، ثم يغسل قدميه مع الكعبين كما أمر الله ، إلا أجزت خطايا رجليه من
أطراف أصابعه مع الماء " (٨)

(١) لم أجده بهذا السند ، واللفظ ، وروى أبو داود والدارقطني عن علي بن يحيى
ابن خلاد عن أبيه عن عمه رفاعة بن رافع - وذكر قصة المسيءات - فقال :
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إنها لا تتم صلاة أحدكم حتى يسبغ
الوضوء كما أمره الله عز وجل فيغسل وجهه ويديه إلى المرفقين ، ويمسح
برأسه ورجليه إلى الكعبين " قال العظيم آبادي : الحديث رواه ثقات .
وقال ابن حجر في اللفظ الذي ساقه الماوردي وقد ذكره الرافعي بنفس
اللفظ : وقد سبق الرافعي إلى ذكره هكذا ابن السمعاني في الاصل ، وقال
النووي : إنه ضعيف غير معروف ، وقال الدارمي في جمع الجوامع ليس بمعروف
ولا يصح ، قال ابن حجر : والسياق بشم لا أمل له .
انظر : سنن أبي داود : كتاب الصلاة - باب صلاة من لا يقيم في الركوع
والسجود ٢٢٧/١ ، سنن الدارقطني : كتاب الطهارة - وجوب غسل القدمين ٩٦/١
تلخيص الحبير ٥٩/١ ، التعليق المغني ٦٥/١ .

(٢) في س : (لا يسرع) .

(٣) عمرو بن عبسة بن عامر بن خالد السلمي ، أبو نجيع ، صحابي مشهور ، أسلم
قديماً وهاجر بعد أحد ثم نزل الشام ، كان من أمراء الجيش يوم وقعة
اليرموك .

انظر : الاستيعاب ٤٩١/٢ ، الإصابة ٥/٣ ، تقريب التهذيب ٧٤/٢ ، جامع الأمول ١١٦/٩
طبقات ابن سعد ٢١٤/٤ ، الكاشف ٢٨٩/٢ ، المعارف ٢٩٠ .

(٤) في ح : (وينثر) ، وفي م ساقطة .

(٥) (ثم يغسل وجهه كما أمر الله ، إلا أجزت خطايا وجهه من أطراف لحيته مع الماء)
ساقطة من م ، ح .

(٦) في س : (ذراعيه) .

(٧) في م ، ح : (خطاياها من أطراف) .

(٨) رواه مسلم ضمن حديث طويل عن عمرو بن عبسة بلفظ : " ما منكم رجل يقرب
وضوءه فيتمضمض ويستنشق فيستنثر إلا أجزت خطايا وجهه وفيه وخياشيمه ، ثم
إذا غسل وجهه كما أمره الله ، إلا أجزت خطايا وجهه من أطراف لحيته مع الماء

وهذا حديث صحيح ذكره مسلم بن حجاج (١)، وهو دليل على وجوب الترتيب .

وروى أبي (٢) بن كعب (٣) أن النبي صلى الله عليه وسلم توفاً مرة مرة ثم قال هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به " (٤)
ولا يجوز أن يكون توفاً منكساً، لأنه يقبل (٥) مرتباً، ثبت أنه توفاً مرتباً ودل (٦)
على أنه لا يجوز منكساً .

== ثم يغسل يديه إلى المرفقين، الآخرت خطايا يديه من أنامله مع الماء، ثم يمسح رأسه، الآخرت خطايا رأسه مع أطراف شعره مع الماء، ثم يغسل قدميه إلى الكعبين، الآخرت خطايا رجليه من أنامله مع الماء .

انظر: صحيح مسلم : كتاب صلاة المسافرين وقصرها - باب إسلام عمرو بن عبسة ٥٧٠/١ .
(١) أبو الحسين : مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، الإمام الكبير الحافظ، صاحب الصحيح .

سمع أحمد بن حنبل، ويحيى النيسابوري، وإسحاق بن راهويه . . . وغيرهم .
من مصنفاته : المسند الكبير على أسماء الرجال، والجامع الكبير على الأبواب وكتاب العلل وكتاب الكنى، وكتاب أوامر المحدثين، وكتاب التمييز، وكتاب مسن ليس له إلا راو واحد، وكتاب طبقات التابعين، وكتاب المغفرمين . ولد سنة ٢٠٤هـ . وتوفي سنة ٢٦١هـ .

انظر : تاريخ بغداد ١٠٠/١٣، تهذيب الأسماء واللغات ٨٩/٢، الجرح والتعديل ١٨٢/٨
سير أعلام النبلاء ٥٥٧/١٢، طبقات الحنابلة ٣٣٧/١، اللباب ٣٨/٣، المنهج الأحمد ٢٢١/١، المنتظم ٣٢/٥ .

(٢) في س : (أبي ابن كعب) .

(٣) أبي بن كعب بن قيس بن عبيد بن زيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار الأنصاري، شهد العقبة الثانية، وباع النبي صلى الله عليه وسلم، ثم شهد بدرًا، وكان أحد فقهاء الصحابة وأقرأهم لكتاب الله، توفي بالمدينة سنة ٢١هـ وقيل سنة ٢٢، وقيل غير ذلك .

انظر : الاستيعاب ٢٧/١، تجريد أسماء الصحابة ٨/١، الجمع بين رجال الصحيحين ٣٩/١، خلاصة القول المفهم ٢٨/١ .

(٤) سبق تخريجه من حديث ابن عمر ،

وحديث أبي رواه ابن ماجة والدارقطني عن زيد بن الحواري عن معاوية بن قرة عن عبيد بن عمير عن أبي بن كعب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا بعاء فتوفاً مرة مرة فقال : " هذا وظيفة الوضوء " أو قال : " وضوء من لم يتوضأه لم يقبل الله له صلاة " .

قال الزيلعي : الحديث ضعيف، قال ابن معين في زيد بن الحواري ليس بشيء، وقال النسائي ضعيف، وقال أبو زرعة : واهي الحديث، ومعاوية بن قرة ضعيف وقد سبق الكلام عنه .

انظر : سنن ابن ماجة : كتاب الطهارة وسننها - باب ماجة في الوضوء مرة ، ومرتين ١٤٦/١، سنن الدارقطني : كتاب الطهارة - باب وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم ٨١/١، نصب الراية ٢٩/١ .

(٥) في ح : (تقبل) ، وفي س غير منقوطة (يعمل) .

(٦) في أ س : (ورد) ، وفي م : (دل) .

وأما القياس : فهو أنها عبادة ترجع في حال العذر إلى شرطها ، فوجب أن يكون الترتيب من شرطها كالملة .

ولأنها عبادة تبطل (١) بالحدث فوجب أن لا يسقط (٢) فرضها بالتنكيس (٣) كالطواف ولا يدخل (٤) على ذلك الفصل من الجنابة ، لأن التنكيس فيه لا يتمور .

وهذا القياس حجة على مالك دون أبي (٥) حنيفة ، لأن أبا حنيفة (٦) يجوز (٧) الطواف منكساً ، ولا يجوز (٨) مالك .

ولأن كل معنى شرع في (٩) الطهارة وجب أن يتنوع (١٠) فرضاً وسنة كالغسل والمسح ففرض الغسل الأضواء الأربعة ، وسنته الكفان ، والمضمضة وفرض المسح الرأس (١١) وسنته الأذنان ، وجب أن يكون الترتيب فرضاً وسنة .
ففرضه الأضواء الأربعة ، وسنته اليمنى قبل اليسرى .

فأما (١٢) الجواب (١٣) من استشهدهم بقوله تعالى (١٤) : " اسْجُدِي وَارْكَعِي " فهو أن الواو ، وإن لم توجب الترتيب فهي لا توجب التنكيس وإنما تعمل (١٥) على أحد أمرين : (١٦)

-
- (١) في أ (يبطلها بالحدث) ، وفي س : (يبطلها الحدث) .
 - (٢) في م ، ح : (أن يسقط) .
 - (٣) أي أنه لا تبرأ ذمته بالتنكيس .
 - (٤) في س : (ويدخل) .
 - (٥) في ح : (أبو) .
 - (٦) (لأن أبا حنيفة) ساقطة من س .
 - (٧) في م ، ح : (يجيز) .
 - (٨) في م ، ح : (ولا يجيزه) ، وفي أ : (ولا يجزه) .
 - (٩) في أ : (شرع فيه في الطهارة) .
 - (١٠) في أ ، س : (يشرع) .
 - (١١) في م : (وفرض الرأس المسح) .
 - (١٢) في أ : (فأنما) .
 - (١٣) (الجواب) ساقطة من أ .
 - (١٤) في س : (تعال) .
 - (١٥) في م : (يحمل) .
 - (١٦) النكت والعيون ٣٢٢/١ .

إما (١) على (٢) تقديم اللفظ وتأخيرهُ ، وإما على أنه كان في شريعتهم مقدماً على الركوع

وأما الجواب عن استشهادهم بقوله عليه السلام : (٣) " قل ما شاء الله ثم شئت " ، فهو أنه نهاء عن الواو ، وإن كانت موجبة للتعقيب إلا أنها (٤) لامهلة فيها ولا تراخي ولفظة ثم توجب (٥) التعقيب والتراخي .

وأما الجواب من روايتهم أنه مسح رأسه ببلل وضوء (٦) لحيته بعد غسل رجليه مع بضعه ، وأن الماء المستعمل عندنا وعند أبي حنيفة لا يجوز (٧) الطهارة به فهو نقل واقعة (٨) حال لا يجوز التمويل على عمومها ولا يصح الاستدلال بظاهرها (٩) لأنه يجوز أن يكون غسل رجليه بعد ذلك ، أو يجوز أن يكون نسي استيعاب رأسه بعد مسح بضعه ، أو نسي المرة الثانية والثالثة بعد الأوله فيحمل على ذلك ما لم يمنع منه نقل . (١٠)

وأما استدلالهم بالإجماع ، فقد روينا عن علي رضوان الله عليه (١١) أنه سئل من تقديم (١٢) اليسرى على اليمنى فقال : " ما أبالي بأي أعضائي بدأت " (١٣)

(١) في م ، ح : (وأما) .

(٢) (على) ساقطة من س .

(٣) (عليه السلام) ساقطة من أ ، م ، ح .

(٤) في أ ، س (لأن) ، وفي م ، ح : (لأنها) .

(٥) في س : (يوجب) ، وفي ح غير منقوطة .

(٦) (وضوء) ساقطة من م ، ح .

(٧) في م : (لا تجوز) .

(٨) (واقعة) ساقطة من م ، وفي س : (نقل حال) .

(٩) في س : (بظاهرها) .

(١٠) يعني أن ما استدلوأ به على الإجماع من قول علي رضي الله عنه : " ما أبالي بأي أعضائي بدأت " محمول على ما سئل عنه وهو تقديم اليمنى على اليسرى ، فالسؤال معاد في الجواب تقديرًا ، فلا يدل لهم ، ويؤيد ذلك أنه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثاً يفيد وجوب الترتيب .

(١١) (رضوان الله عليه) ساقطة من م ، ح ، وفي س : (رضي الله عنه) .

(١٢) في أ (نقلهم) .

(١٣) سبق تخريجه ص ٥٣٠ .

وروى جعفر بن محمد (١) عن أبيه (٢) عن جده (٣) عن علي رضي الله عنه (٤) أنه قال : " ابدأوا بما بدأ الله به (٥) " . (٦)
على أن عثمان مخالف ، ومع الخلاف يسقط الإجماع . (٧)

وأما الجواب من قياسهم على الفصل من الجنبه فهو أن جميع البدن في الجنبه بمنزلة العضو الواحد في الوضوء ، وليس في العضو الواحد ترتيب ، فكذا في بدني الجنب وإنما الترتيب في الأشياء المتغايرة .

(١) جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، يقال له الصادق ، كنيته أبو عبد الله ، من سادات أهل البيت ، وعباد أتباع التابعين وعلماء أهل المدينة .

ولد سنة ٨٠ هـ ، ومات سنة ١٤٨ هـ .

انظر : التاريخ الكبير ١٩٨/٢ ، تاريخ خليفة ٤٢٤ ، تهذيب الكمال ٧٤/٤ ، تذكرة الحفاظ ١٦٦/١ ، الجرح والتعديل ٤٨٧/٢ ، سير أعلام النبلاء ٢٥٥/٦ ، طبقات خليفة ٢٦٩ ، مشاهير علماء الأعمار ١٢٧ .

(٢) محمد بن علي بن الحسين بن أبي طالب ، والد جعفر بن محمد الصادق ، يكنى أبا جعفر من أفاضل أهل البيت وقرائهم .

ولد سنة ٥٦ هـ ، ومات سنة ١١٤ هـ .

انظر : البداية والنهاية ٣٠٩/٩ ، التاريخ الكبير ١٨٣/١ ، الجرح والتعديل ٢٦/٨ ، سير أعلام النبلاء ٤٠١/٤ ، طبقات خليفة ٢٥٥ ، المعرفة والتاريخ ٣٦٠/١ . مشاهير علماء الأعمار ٦٢ .

(٣) زين العابدين علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب أبو الحسن ، ويقال أبو الحسين من لقها أهل البيت ، وأفاضل بني هاشم ، وعباد المدينة .

توفي سنة ٩٤ هـ ، ويقال ٩٢ هـ ، ويقال ٩٣ هـ ، ويقال ٩٥ هـ .

انظر : البداية والنهاية ١٠٣/٩ ، الجرح والتعديل ١٧٨/٦ ، سير أعلام النبلاء ٢٨٦/٤ ، المعرفة والتاريخ ٣٦٠/١ ، مشاهير علماء الأعمار ٦٣ .

(٤) في أ : (عليهم السلام) ، وساقطة من م ، ح .

(٥) في س : (بما بدأ به) .

(٦) لم أجده بهذا السند ، ويغلب على ظني وجود خطأ في السند ، وأن هذا القول هو للنبي صلى الله عليه وسلم من رواية جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر

ابن عبد الله ، وقد سبق تخريجه ص ٥٣٣ .

(٧) حكى الروياني عن علي رواية أخرى إنه يوجب الترتيب .

وقال النووي : " إن الأصحاب حكوا وجوب الترتيب عن عثمان ورواية عن علي فعثمان مخالف الإجماع الذي يدعمونه فيوجب الترتيب وكذا رواية عن علي .

انظر : البحر ٥٧ أ ، المجموع ٤٤٣/١ .

وأما الجواب عن قياسهم على اليمنى واليسرى ، فهو أن المعنى في اليمنى واليسرى ، أنهما كالعضو الواحد لانطلاق اسم اليد عليهما (١) ، وأن تخريق (٢) أحد الخفين جار (٣) في المنع من المسح (٤) مجرى (٥) تخريقهما ، فلما سقط الترتيب في العضو الواحد سقط في اليمنى واليسرى ، وليس كذلك الأعضاء المتغايرة .

وأما الجواب عن استدلالهم بالمحدث إذا اغتسل :

فهو أن أصحابنا قد اختلفوا في سقوط الترتيب عنه إذا اغتسل . فذهب بعضهم إلى أن الترتيب في أعضاء طهارته مستحق عليه في غسله (٦) فعلى هذا يسقط (٧) السؤال .

وقال جمهورهم : وهو ظاهر المذهب إن الترتيب يسقط إذا اغتسل فعلى هذا يكون الجواب منه :

أن الوضوء والغسل طهارتان من جنس : فأحدهما (٨) كبرى وهي الغسل ، والترتيب فيها غير مستحق . (٩)

والأخرى صغرى وهي الوضوء ، والترتيب فيها (١٠) مستحق ، ثم جعل له (١١) رفع حدشه بأيهما شاء ولا يدل ذلك على سقوط (١٢) الترتيب فيهما والله أعلم . (١٣) .

(١) في م ، ح ، س : (عليها) .

(٢) في س : (تخرق) .

(٣) في م ، ح : (جار) ، وفي س : (حار) .

(٤) (من المسح) ساقطة من س .

(٥) في م ، ح : (مجزي) .

(٦) في س : (في الغسل) .

(٧) في م ، ح : (سقط) .

(٨) في س : (فأحدهما) .

(٩) (وهي الغسل والترتيب فيها غير مستحق) ساقطة من م ، ح .

(١٠) في م : (فيهما) .

(١١) (له) ساقطة من أ ، س .

(١٢) في س : (على أن سقوط) .

(١٣) (والله أعلم) ساقطة من س .

فصل (١)

فإذا ثبت أن الترتيب مستحق فخالف ونكس وضوءه أجزاء منه غسل وجهه (٢) وحده (٣) وعليه أن يعيد غسل مابعد (٤).

فلو نكس وضوءه أربع مرار صح له منها وضوء كامل (٥) لأنه يعتد في المرة الأولى بالوجه (٦)، وفي الثانية بالذراعين، وفي الثالثة بالرأس وفي الرابعة بالرجلين .

ولو (٧) رتب الوجه والذراعين وقدم الرجلين على الرأس، أعاد غسل الرجلين ليكون غسلهما بعد الرأس .

ولو نسي أحد أعضاء وضوءه (٨) فلم يعرفه استأنف وضوءه كله، لجواز أن يكون المتروك غسل وجهه، ولا يجوز أن يجتهد كما لا يجوز أن يجتهد (٩) في عدد مأمور به إذا شك .

فلو (١٠) ترك المتوضي موضعاً من وجهه غسله، وأعاد غسل مابعد الوجه ليكون بعد كمال غسل (١٢) الوجه متوضئاً على الترتيب (١٣)

فلو لم يعرف ذلك الموضع من وجهه استأنف جميع وضوءه (١٤) والله أعلم . (١٥)

(١) (فعل) ساقطة من س .

(٢) في س : (والوجه) .

(٣) في أ : (ويديه) .

(٤) في أ س : (مابعد) .

(٥) انظر : شرح روض الطالب ٢٤/١ ، مغني المحتاج ٥٤/١ .

(٦) في م : (لا يعيد بالمرة الأولى الوجه) ، وفي ح : (لا يعيد بالمرة الأولى بالوجه) .

(٧) في أ : (لأنه يعيد في المرة الأولى الوجه) .

(٨) في م ، ح : (فلو) .

(٩) في س : (وضوءه) .

(١٠) (كما لا يجوز أن يجتهد) ساقطة من م ، ح .

(١١) في س : (ولو) .

(١٢) في أ ، م ، ح : (غسله من وجهه) .

(١٣) (غسل) ساقطة من س .

(١٤) (متوضئاً على الترتيب) ساقطة من أ ، س .

(١٥) في أ ، س ، ح : (وضوءه) .

(١٦) (والله أعلم) ساقطة من س .

١٨ - مسائل

قال الشافعي رحمه الله (١) : وإن قدم يسرى على (٢) يمتنى أجزاءه . (٣)
 أما تقديم اليمنى على اليسرى فسنة في اليدين والرجلين . (٤)
 لما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم قدم ذلك في وضوءه . (٥)
 وروي عنه صلى الله عليه وسلم (٦) أنه قال : " إذا توضأت ، وإذا لبست - فابعدوا بيمينكم (٧) (٨) "

- (١) في م ، ح : (رضي الله عنه) ، وفي أ ساقطة .
 (٢) في المختصر : (قبل) .
 (٣) انظر : مختصر المزني ٣ .
 (٤) انظر : البحر ل ٥٨ ١ ، الإقناع ٥/١ ، كفاية الأخيار ١٦/١ ، تنمية الإبانة ل ١٤٧ .
 (٥) روى مسلم عن ابن شهاب أن عطاء بن يزيد الليثي أخبره أن عمران مولى عثمان أخبره أن عثمان بن عفان رضي الله عنه دعا بوضوء ، فتوضأ ، فغسل كفيه ثلاث مرات ، ثم مغمض واستنثر ، ثم غسل وجهه ثلاث مرات ، ثم غسل يده اليمنى إلى المرفق ثلاث مرات ، ثم غسل يده اليسرى مثل ذلك ، ثم مسح رأسه ، ثم غسل رجله اليمنى إلى الكعبين ثلاث مرات ، ثم غسل اليسرى مثل ذلك ، ثم قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ نحو وضوئي هذا ، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من توضأ نحو وضوئي هذا ، ثم قام فركع ركعتين ، لا يحدث فيهما نفسه غفر له ما تقدم من ذنبه " .
 انظر : صحيح مسلم : كتاب الطهارة - باب مفة الوضوء بكماله ٢٠٤/١ .
 (٦) (وسلم) ساقطة من أ ، وفي س : (عليه السلام) .
 (٧) (فابعدوا بيمينكم) مكررة في أ .
 وفي أ م ، ح : " فابعدوا بيمينكم وأيمانكم " .
 (٨) أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان عن الأعمش عن أبي هريرة " إذا لبستم ، وإذا توضأت فابعدوا بيمينكم " واللفظ لابن حبان وأبي داود ، والبيهقي وأحمد " بأيمانكم " وفي المسند بعد ذكره بهذا اللفظ قال : قال أحمد : " بيمينكم " ، وليس في رواية ابن ماجه " إذا لبستم " .
 ذكره البغوي في الأحاديث الحسان .
 انظر : مسند الإمام أحمد ٢٥٤/٢ ، سنن أبي داود : كتاب اللباس - باب الانتعال ٧٠/٤ ، سنن ابن ماجه - كتاب الطهارة وسننها - باب التيمن في الوضوء ١٤١/١ ، صحيح ابن خزيمة : جماع أبواب الوضوء وسننه - باب الأمر بالتيامن في الوضوء ٩١/١ ، صحيح ابن حبان : باب سنن الوضوء - ذكر الأمر بالتيامن في الوضوء واللباس ٢٠٠/٢ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب السنة في البعد باليمين قبل اليسار ٨٦/١ ، مصابيح السنة - كتاب الطهارة - باب الوضوء ٢٠٥/١ .

فإن خالف السنة فيهما وقدم اليسرى على اليمنى (١) أجزاءه ، للأثر (٢) المروي عن علي رضي الله عنه أنه قدم اليسرى على اليمنى وقال : " ما أبالي بأي أعضائي بدأت " (٣)

ولأن الاسم يتناولهما على سواء فكان الترتيب فيهما مستحباً (٤) لا واجباً .

فأما الترتيب في الأعضاء المسنونة في الوضوء وهي غسل الكفين ثم (٥) المضمضة ثم الاستنشاق (٦) ففيه لأصحابنا وجهان : (٧)

أحدهما : أنه مسنون ، وأن مخالفته في تقديم الاستنشاق على المضمضة ، وتقديم المضمضة على الكفين لا يمنع من حصوله ، وإجزائه (٨) بخلاف الأعضاء الأربعة (٩) لأنها لما كانت واجبة كان الترتيب فيها واجباً ، ولما كانت هذه سنة كـ كان الترتيب فيها مسنوناً .

(١٠)

والوجه الثاني : أن [ترتيبها] واجب وإن كانت مسنونة ، وإن نكس وخالف الترتيب لم يعتد بما قدمه (١١) ، لأن ما استحق الترتيب في فرضه استحق الترتيب (١٢) في مسنونه قياساً على أركان الصلاة ،

(١٣)

ولأنه لو جدد وضوءه كان الترتيب فيه واجباً ، وإن كان التجديد فيه (١٤) مسنوناً

(١) في أ : (على اليسرى) .

(٢) في م ، ح : (وللأثر) .

(٣) سبق تخريجه ص ٥٢٠ .

(٤) في س : (مستحباً) .

(٥) في ح : (والمضمضة) .

(٦) في س : (والاستنشاق) .

(٧) قال الشاشي : يجب الترتيب في الأعضاء المسنونة في أصل الوجهين .

وقال النووي بعد حكاية قول الماوردي والشاشي أن فيه وجهين : وأصحهما أنه شرط .

انظر : حلية العلماء ١/١٢٨ ، المجموع ١/٤٤٩ .

(٨) في أ ، س : (وأجزأه) .

(٩) (الأربعة) ساقطة من أ ، م ، ح . (١٠) في أ ، م ، س : (ترتيبهما) .

(١١) في م : (لم يعد ما قدمه) ، وفي ح : (لم يعيد ما قدمه) .

(١٢) (الترتيب) ساقطة من م ، ح .

(١٣) في م ، ح : (لكان) .

(١٤) (فيه) ساقطة من م ، ح ، س .

فحمل من هذا (١) أن أعضاء الوفود تنقسم ثلاثة أقسام: (٢)

قسم يكون الترتيب فيه واجباً وهو الأعضاء الأربعة .

وقسم يكون الترتيب فيه مسنوناً وهو تقديم اليمنى على اليسرى .

وقسم مختلف فيه وهو الأعضاء المسنونة ففي (٣) وجوب الترتيب فيها (٤) وجهان والله أعلم . (٥) .

(١) في س : (فحمل من هذا أن أعضاء وفود كان الترتيب فيه واجباً ، وإن كان

التجديد مسنوناً فحمل من هذا) .

(٢) انظر : المجموع ٤٤٩/١ .

(٣) في آ ، م ، ح : (في) .

(٤) في م ، ح : (فيه) .

(٥) (والله أعلم) ساقطة من س .

١٩ - مسائل

قال الشافعي رحمه الله (١) : ولا يحمل المصحف ولا يمسه إلا طاهر (٢) .

وهذا (٣) كما قال : الطهارة واجبة (٤) لحمل المصحف ومسه ، ولا يجوز أن يحمله من ليس بظاهر (٥) .

وقال داود بن علي (٦) : يجوز حمله بغير طهارة ، وبه قال (٧) حماد ابن أبي سليمان (٨) والحكم بن عيينة (٩) .

(١) في م ، ح : (رضي الله عنه) ، وفي أ ساقطة .

(٢) انظر : مختصر المزني ٣ .

(٣) في م : (وهو) .

(٤) (واجبة) ساقطة من م ، ح .

(٥) انظر : البحر ١٥٨ ، الوسيط ٤١٩/١ ، الأنوار ٤٨/١ ، منهج الطلاب ٨/١ .

قال البجيرمي : ونقل ابن الملاح وجهاً قريباً بعدم حرمة مس المصحف مطلقاً وقال في التتمة لا يحرم إلا مس المكتوب وحده لا الهامش ولا ما بين السطور قلت : وجدت في التتمة خلافه حيث قال المتولي : فلا يجوز للمحدث أن يمس المصحف ولا الموقع المكتوب ، ولا الحواشي ، ولا الجلد ، ولا صندوق المصحف إذا كان المصحف فيه ، ولا الخريطة ، التي فيها المصحف .

انظر : تتمة الإبانة ل ٤٩ ب ، حاشية البجيرمي على شرح منهج الطلاب ٤٧/١ .

(٦) وبقوله قالت الظاهرية .

انظر : المحلى ٧٧/١ ، طية العلماء ١٥٧/١ .

(٧) وأباح حماد والحكم مسه بظاهر الكف : لأن آله المس باطن اليد فينمصرف النهي إليه دون غيره .

انظر : المغني ١٢٧/١ ، الشرح الكبير ١٩٥/١ .

(٨) في س : (حماد بن سليمان) .

وهو أبو اسماعيل حماد بن مسلم الكوفي ، مولى الأشعريين ، أصله من أصبهان فقيه العراق ، تفقه بإبراهيم النخعي وهو من أنبل أصحابه وافقههم ، وأقيسهم وأبعرهم بالمناظرة والرأي ، توفي سنة ١٢٠ هـ ، وقيل سنة ١١٩ هـ .

انظر : تهذيب الكمال ٢٦٩/٢ ، خلاصة تهذيب التهذيب ٢٥٢/١ ، طبقات ابن سعد ٢٣٢/٦ طبقات الحفاظ ٥٥ ، الضعفاء للعقيلي ٦٥٢/٢ .

(٩) في س : (الحكم بن عتبة)

وهو الحكم بن عيينة ، وفي بعض الكتب ابن عتيبة ، الإمام الكبير عالم أهل الكوفة ، أبو محمد الكندي مولاهم الكوفي ، ويقال : أبو عمرو ، كان ثقة ثبتاً فقيهاً من كبار أصحاب إبراهيم النخعي .

ولد سنة ٥٠ هـ ، وتوفي سنة ١١٥ هـ .

انظر : تذكرة الحفاظ ١١٧/١ ، الجرح والتعديل ١٢٣/٣ ، طبقات الحفاظ ٥١ ، طبقات الشيرازي ٨٢ .

استدللاً (١) بما روي أن (٢) النبي صلى الله عليه وسلم (٣) كتب (٤) إلى قيصر (٥) :
 " بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ قُلْ يَٰ أَهْلَ (٦) الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا
 وَبَيْنَكُمْ (٧) " (٨) الآية (٩) .

وقد علم من حالهم أنهم يمسونه ويتداولونه (١٠) على غير طهارة .
 قالوا : ولأن الطهارة لما (١١) لم تجب لقراءة القرآن فأولى أن لا تجب
 بحمل ما كتب فيه القرآن . (١٢)

-
- (١) (استدللاً) ساقطة من م .
 (٢) في س : (عن) .
 (٣) (وسلم) ساقطة من أ .
 (٤) في س : (أنه كتب) .
 (٥) قيصر : اسم ملك يلي الروم ، وقيل قيصر ملك الروم ، كما أن هرقل ويقال
 هرقل : ملك الروم .
 انظر : - قمر - لسان العرب ١٠٤/٥ ، - هرقل - لسان العرب ٦٩٤/١١ .
 (٦) في أ ، ح : (ياهل) .
 (٧) (تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم) ساقطة من م ، وصحت في الحاشية .
 (٨) أخرجه البخاري ، ومسلم ، وأحمد من حديث ابن عباس عن أبي سفيان مخر
 ابن حرب في حديث طويل ، وأخرجه ابن حزم مختصراً عن ابن عباس أن أبى
 سفيان أخبره أنه كان عند هرقل ، فدعا هرقل بكتاب رسول الله صلى الله
 عليه وسلم الذي بعث به دحية إلى عظيم بهرى ، فدفعه إلى هرقل فقرأه
 فإذا فيه : " بسم الله الرحمن الرحيم من محمد عبد الله ورسوله إلى هرقل
 عظيم الروم ، سلام على من اتبع الهدى - أما بعد - فإني أدعوك بدعاية
 الإسلام ، أسلم تسلم يؤتك الله أجرك مرتين ، فإن توليت ، فإنما عليك إثم
 الأريسيين و" يَٰ أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ
 إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئاً ، وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضاً أَرْبَاباً مِنْ دُونِ اللَّهِ
 فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ" .
 انظر : مسند الإمام أحمد ٢٦٣/١ ، صحيح البخاري - كتاب الجهاد والسير -
 باب دعاء النبي صلى الله عليه وسلم إلى الإسلام والنبوة ٥٤/٤ ، صحيح مسلم :
 كتاب الجهاد والسير باب كتاب النبي صلى الله عليه وسلم إلى هرقل
 يدعو إلى الإسلام ١٣٩٢/٣ ، المحلى ٨٣/١ .
 (٩) سورة آل عمران آية (٦٤)
 (١٠) في أ ، س : (ويداولونه) .
 (١١) (لما) ساقطة من م ، ح ، وفي ح (لم تجب) ، وفي م (لا تجب) .
 (١٢) في أ ، س : (من القرآن) .

قالوا : ولأن كل ما (١) لم يكن ستر العورة مستحقاً (٢) فيه لم تكن (٣)
الطهارة مستحقة فيه كاحاديث النبي (٤) على الله عليه وسلم وكتب الفقه .

ودليلنا: قوله تعالى : " إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ " فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ ، لَا يَمَسُّهُ
إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ (٥)

ومعلوم أن القرآن لا يمسح منه ، فعلم أن المراد به الكتاب الذي
هو أقرب المذكورين إليه ، ولا يتوجه النهي إلى اللوح المحفوظ ، لأنه فسير
منزل (٦) ومنه غير ممكن .

وروى عبد الله بن أبي بكر (٧) رضي الله عنه (٨) أن النبي صلى الله عليه
وسلم (٩) كتب إلى عمرو بن حزم حين بعثه إلى نجران (١٠) " ألا تمس المعصف (١١)

(١) في م ، ح : (كلما لم) .

(٢) في س : (مستحق) .

(٣) في س : (لم يكن) .

(٤) في س : (رسول الله) .

(٥) سورة الواقعة آية (٧٧، ٧٨، ٧٩) .

(٦) في م ، ح : (غير منزل) .

(٧) عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري ، أبو محمد ، ويقال
أبو بكر المدني .

روى عن أبيه ، وخالة أبيه عمرة بنت عبد الرحمن ، وأنس و٠٠٠ وغيرهم ، وعنه
الزهري ، وابن أخيه عبد الملك و٠٠٠ وآخرون ، مدني تابعي ثقة ، وثقه المجلسي
وعبد الرحمن بن القاسم وأحمد بن حنبل وابن معين ، توفي سنة ١٣٥هـ ، ويقال ١٣٠هـ
انظر: تهذيب التهذيب ١٦٤/٥ ، تقريب التهذيب ٤٠٥/١ ، تاريخ الثقات ٢٥١ ، الجمع
بين رجال الصحيحين ٢٦٣/١ ، ذكر أسماء التابعين ١٩٠/١ ، الكاشف
٦٨/٢ ، مشاهير علماء الأمصار ٦٨ ، معرفة الثقات ٢٣/٢ .

(٨) رضي الله عنه (ساقطة من أ ، م ، ح) .

(٩) (وسلم) ساقطة من أ .

(١٠) نجران: من بلاد اليمن ، سميت بنجران بن زيد بن سبأ ، وهي في الوقت الحاضر من
مناطق المملكة العربية السعودية .

انظر: الروض المعطار ٥٧٣ ، معجم البلدان ٢٦٦/٥ ، المعجم الجغرافي للبلاد العربية
السعودية ١١٩/١ ، ١٤٦٢/٣ .

(١١) في م ، ح : (أن لا) .

إلا وأنت ظاهر". (١)

وروى حكيم بن حزام (٢) أن النبي صلى الله عليه وسلم (٣) قال: " لا تمس المصحف إلا وأنت ظاهر (٤) - (٥) .

(١) أخرجه مالك، وأورده التبريزي في مشكاة المصابيح من عبد الله بن أبي بكر أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم " أن لا تمس القرآن إلا بظاهر".

قال ابن عبد البر: لا خلاف من مالك في إرسال هذا الحديث ، وقد روي مسنداً من وجه صالح وهو كتاب مشهور عند أهل السير، معروف عند أهل العلم معرفة يستغنى بها في شهرتها عن الإسناد، وأخرجه الدارمي، والحاكم، والبيهقي عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب إلى أهل اليمن بكتاب فيه الفرائض والسنن والديات وبعضه به مع عمرو بن حزم، فذكر الحديث ، وفيه قال: "ولا يمسه القرآن إلا بظاهر" اللفظ للبيهقي .

انظر: الموطأ: كتاب القرآن - باب الأمر بالوقوف من القرآن ١/١٩٩، مشكاة المصابيح: كتاب الطهارة - باب مخالطة الجنب وما يباح له ١/١٤٤، سنن الدارمي: كتاب الطلاق - باب لا طلاق قبل نكاح ٢/١٦١، المستدرک: كتاب الزكاة - بسباب زكاة الذهب ١/٣٩٧، السنن الكبرى: كتاب الحيض - باب الحائض لا تمس المصحف ولا تقرأ القرآن ١/٣٠٩، نصب الراية ١/١٩٧، إروا: القليل ١/١٥٨.

(٢) حكيم بن حزام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قعي بن كلاب ، أسلم يوم الفتح وحسن إسلامه حدث عنه ابنه هشام الصحابي ، وحزام ، ولد قبل عام الفيل بثلاثة عشر سنة في جوف الكعبة ، وعاش ١٢٠ سنة ، توفي سنة ٥٤هـ . انظر: الاستيعاب ١/٣١٩، آمد الغابة ١/٥٢٢، الإصابة ١/٢٤٨، تهذيب ابن عساكر ٤/٤١٦، العقد الثمين ٤/٢٢١، مرآة الجنان ١/١٦٠.

(٣) (وسلم) سائلة من أ.

(٤) في: (لا يمسه المصحف إلا بظاهراً) ، وفي س: (لا يمسه المصحف إلا بظاهر).

(٥) أخرجه الدارقطني والحاكم والبيهقي والطبراني في الكبير والأوسط ، وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد ومزاه للطبراني في الكبير والأوسط، من مطبوع الأوراق عن حسان بن بلال عن حكيم بن حزام قال: لما بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن قال: " لا تمس القرآن إلا وأنت ظاهر". قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي . قال الألباني: أنى له المحبة وهو لا يروى إلا بهذا الإسناد كما قال الطبراني ، ومطر الأوراق ضعيف كما قال ابن معين وأبو حاتم وغيرهما ، وفي التقريب صدوق كثير الخطأ .

وقال ابن حجر: وفي إسناده سويد أبو حاتم وهو ضعيف ، وحسن الحازم سمى إسناده ثم ذكر أن النووي في الخلاصة فعف حديث حكيم بن حزام وحديث عمرو ابن حزم جميعاً .

فإن قيل : أراد بقوله "إلا طاهر" يعني إلا مسلم (١)

قيل : فقد روي عن ابن عمر (٢) أن النبي صلى الله عليه وسلم (٣) قال له :
" لا تمس المصحف إلا وأنت طاهر" (٤) فيبطل هذا التأويل .

ولأنه إجماع المحابة : روي ذلك عن علي بن أبي طالب ، وسعد بن أبي وقاص (٥) وعبد الله بن عمر وليس لهم في المحابة مخالف .

ولأنه لما كان التطهير من النجاسة مستحقاً (٦) كان التطهير من الحدث مستحقاً فيه (٧) كالملة .

انظر : معجم الطبراني الكبير ٢/٢٠٥ ، سنن الدارقطني : كتاب الطهارة - باب في نهى المحدث من مس القرآن ١/١٢٢ ، المستدرک : كتاب معرفة المحابة - ذكر مناقب حكيم ابن حزام ٣/٤٨٥ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب نهى المحدث من مس المصحف ١/٨٨ ، مجمع الزوائد : كتاب الطهارة - باب في مس القرآن ١/٢٧٦ ، تلخيص الحبير ١/١٣١ ، إرواء الغلیل ١/١٥٨ .

(١) في م ، ح : (يعلي الاسلام) .

(٢) في م (بن عمر) .

(٣) (وسلم) ساقطة من أ .

(٤) أخرجه الدارقطني والبيهقي ، وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد ومزاه للطبراني في الكبير والمغیر . سليمان بن موسى قال : سمعت سالمًا يحدث عن أبيه قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : " لا تمس القرآن إلا طاهرًا " .

قال الزيلعي : سليمان بن موسى الأشدق مختلف فيه ، وثقه بعضهم ، وقال البخاري : منده مناكير ، وقال النسائي : ليس بالقوي ، قال الهيثمي : رجاله موثقون .

انظر : سنن الدارقطني : كتاب الطهارة : باب نهى المحدث من مس القرآن ١/١٢١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة : باب نهى المحدث من مس المصحف ١/٨٨ ، مجمع الزوائد : كتاب الطهارة : باب في مس القرآن ١/٢٧٦ ، نصب الراية ١/١٩٨ ، التعليق المغني ١/١٢١ .

(٥) روى مالك والبيهقي عن معمر بن سعد أنه قال : كنت أملك المصحف على سعد بن أبي وقاص فاحتككت فقال سعد : لعلك مسست ذكرك ، فقلت نعم فقال : فتوضأ ، فقامت فتوضأت ثم رجعت .

انظر : الموطأ : كتاب الطهارة : باب الوضوء من مس الفرج ١/٢٢ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة : باب نهى المحدث من مس المصحف ١/٨٨ .

(٦) أي أنه لا يجوز من المصحف بغضو عليه نجاسة اتفاقاً كما سيأتي .

(٧) (كان التطهير من الحدث مستحقاً فيه) ساقطة من م ، ح .

وأما (١) الجواب عن كتابه إلى قيصر فمن وجهين:

أحدهما: أن قيصر كان مشركاً، والمشرِك ممنوع من مسه بالاتفاق، فلم يكن فيه دليل .

والثاني: أنه كان كتاباً قد تضمن مع القرآن دعاء إلى الإسلام، فلم يكن القرآن بانفراده (٢) مقموداً، فجاز تغليب المقمود (٢) فيه .

وأما الجواب عن قولهم: إن تلاوة القرآن أفلح حكماً، فهو أنه غير مسلم .
ألا ترى أن (٤) الكافر لا يمنع من تلاوة القرآن، ويمنع من مس المصحف فكذلك المحدث .

وأما الجواب من ستر العورة:

لأن العفو الذي (٥) يمس به (٦) من جسده (٧) لا يتعدى (٨) كشف العورة إليه ويتعدى (٩) حكم الحدث إليه (١٠) فافترقا .

(١) في م، ح: (فأما) .

(٢) في م، ح: (بنفسه) .

(٣) في م، ح: (فجاز تغليباً للمقمود) .

(٤) (أن) ساقطة من م، ح .

(٥) (الذي) ساقطة من م .

(٦) (به) ساقطة من م، ح .

(٧) في م: (من الجسد) .

(٨) في م: (لا يتعدى) .

(٩) في م: (ويتعدى) .

(١٠) (إليه) ساقطة من م .

فصل (١)

فإذا ثبت أن الطهارة مستحقة في حمل المصحف ، فلا يجوز للجنسب ، والمحدث ، والحائض والنفساء حمله ، فأما الذي على بدنه (٢) نجاسة فلا يجوز أن يحمله أو يمسه (٣) بالعضو النجس من بدنه (٤) .

فأما بأعضائه التي لا نجاسة عليها ففيه وجهان: (٥)

أحدهما : لا يجوز ، لأنه (٦) ممنوع من الملا كالحدث .

والثاني : وهو قول أبي إسحاق المروزي (٧) يجوز .

والفرق بين الحدث والنجاسة : أن الحدث يتعدى إلى سائر الأعضاء ،

والنجاسة لا تتعدى إلى غير ما هي عليه من الأعضاء .

-
- (١) (فعل) ساقطة من س .
(٢) في أ ، س : (على يده) .
(٣) في أ : (أن يحمله على أو يمسه) .
(٤) وتستوي الحرمة سواء كان العضو متنجس بنجاسة معفو عنها أو غير معفو عنها وسواء كان العضو متنجس برطب أو بجاف .
انظر: فتح الوهاب ٩/١ ، بجيرمي على شرح منهج الطلاب ٤٩/١ ، حواشي الشرواني وابن قاسم على التحفة ١٥٤/١ ، فتح الحواد ٥٦/١ .
(٥) والمحيح منهما أنه يجوز ، وبه قطع الجمهور .
والوجه الأول قال به أبو القاسم الصيمري ، وقال القاضي أبو الطيب : هذا الذي قلناه الصيمري مردود بالإجماع .
وقال المتولي : يكره ولا يحرم ، قال النووي : وفيما قاله نظر .
انظر: المذهب ٣٢/١ ، حلية العلماء ١٤٨/١ ، تنمة الإبانة ٥٠ ب ، المجموع ٦٩/٢ .
(٦) في م : (لأن) .
(٧) (المروزي) ساقطة من أ ، م ، ح .

فصل (١)

فإذا تقرر ما وقفنا ، فكل هؤلاء لا يجوز لهم حمل المصحف ، ولا سيع (٢) منه (٣) ولا جزء (٤) وإن قل ، وسواء حملوه (٥) مباشرة له بأيديهم أو وضعوه في أكمامهم أو أخذوه (٦) بعلاقة (٧) كل ذلك ممنوع منه (٨) .

وقال أبو حنيفة (٩) : التحريم مقصور على منعه دون حمله ، كما يحرم على المحرم من الطيب ، ولا يحرم عليه حمله .

وهذا غير صحيح ؛ لأن حمل المصحف أبلغ في الاستيلاء عليه من منعه فلما حرم الأدنى (١٠) من المس كان تحريم الأعلى عن المس أولى . (١١)

فأما الطيب في المحرم فالتحريم فيه مقصور على الاستمتاع به ، وليس في حمله استمتاع به .

(١) (فعل) ساقطة من س .

(٢) في ١ ، س (ولا سيما) .

(٣) (منه) ساقطة من م ، ج .

(٤) في ١ ، س : (ولا جزء) .

(٥) في س : (حمله) .

(٦) في م ، ح : (وأخذوه) .

(٧) في م : (بعلاقته) ، وفي ح : (بعلاقته) .

(٨) وحكى القاضي حسين في حمله بعلاقته طريقين : أحدهما : فيه وجهان ، والثاني : أنه لا يجوز ، وقال النووي : حكاه المتولي وهو شاذ في المذهب .

انظر : تنمة الإبانة ٤٩ ب ، الوسيط ١/٤١٩ ، المطلب العالي ٢/١٣٨ ، المجموع

٢/٦٧ ، الأنوار ١/٤٨ .

(٩) قال الحنفية : لا يجوز من المصحف إلا بغلافه ، وهو ما يكون منفصلاً منه كالخرج والخريطة .

• أما المتعل فإن منعه يكون مساً للقرآن .

انظر : بدائع الصنائع ٣٣/١ ، تبیین الحقائق ٣٧/١ ، البناية ٢/٦٤٦ .

— وحرّم المالكية من المصحف وحمله ، وقال مالك : ولا يحمل أحد المصحف لبعلاقته

ولا على وسادة إلا وهو ظاهر .

انظر : المنتقى ١/٣٤٣ ، التاج والإكليل ١/٣٠٣ .

— وجوز الحنابلة القرآن بعلاقته ، وخرج القاضي في مس غلافه ، وحمله بعلاقته

رواية أخرى أنه لا يجوز بناء على منعه بكفه ، والصحيح جوازه .

انظر : الفروع ١/١٨٨ ، المغني ١/١٨٨ ، الإنصاف ١/٢٢٤ .

(١٠) في س : (الأدنى) .

(١١) في م ، ج : (كان تحريم الحمل أولى) ، وفي س : (كان تحريم الأعلى مسن

أن يحمل أولى) .

وفي مسه (١) إن كان رطباً استمتع به (٢) يمنع (٣) منه ، وليس فيه إن كان
يابساً استمتع به (٤) فلم يحرم ، وتحريم المحف لحرمته ، فاستوى فيه مسه وحمله .

فصل (٥)

وكذلك لا يجوز لهم مسه ولا من مالا كتابة فيه من جلده وورقه (٦) (٧) .

وأجاز أبو حنيفة للمحدث دون الجنب أن يمس من المحف مالا كتابة فيـه
من جلد وورق (٨) ، وأن يحمله (٩) بعلاقته (١٠) .

(١) في م : (ولي حمله) ، في س : (في) بدون واو .

(٢) (به) ساقطة من أ .

(٣) (به يمنع) ساقطة من س .

(٤) (به) ساقطة من أ س .

(٥) (فعل) ساقطة من س .

(٦) في أ : (ورقه) .

(٧) حرم الشافعية من ورق المحف ، ويدخل فيه الهوامش ، وما بين السطور وكذا
جلده المتمل به ، لأنه كالجزء منه ، ولهذا يتبعه في البيع ، وفي وجه تعييف
يجوز مسه ؛ لأنه ليس جزء متملا حقيقة .

ويحرم من جلده المتفعل عنه مادامت نسبته إليه ، فإن انقطعت منه أو جعل
جلداً لغيره ، وإن بقيت النسبة فلا حرمة .

انظر: الوسيط ٤١٩/١ ، فتح العزيز ١٠٢/١ ، الإقناع ٩٢/١ ، مغني المحتاج ٣٦/١ ،
حاشية القليوبي ٣٥/١ .

(٨) في أ : (ورق) ، (وأجاز أبو حنيفة للمحدث دون الجنب أن يمس من المحف مالا
كتابة فيه من جلد وورق) ساقطة من س .

(٩) في م : (ولم يحمله) .

(١٠) أما من الجلد المتمل بالمحف ، ومن حواشيه ، والبياض الذي لا كتابه فيـه
فالمحيح منع مسه ؛ لأنه تابع للمحف ، وقيل : لا يكره لأنه لم يمس القرآن .
وقالوا: هذا أقرب إلى القياس ، والمنع أقرب إلى التعظيم .

انظر: تحفة الفقهاء ٣١/١٦ ، بدائع الصنائع ٣٤/١ ، تبين الحقائق ٥٧/١ ، الفتاوى
الهندية ٣٩/١ .

- وعند المالكية: لا يجوز من جلد المحف ، ولا يجوز من هامشه والبياض السدي
بين الأسطر ولو بتغيب ، وقال ابن حبيب : سواء كان محففاً جامعاً أو جزءاً أو
ورقة فيها بعض سورة ، أو لوحاً أو مقام الكتف مكتوباً فيها .

انظر: شرح الخرخشي ١٦٠/١ ، مواهب الجليل ٣٠٣/١ ، بلغة السالك ٥٣/١ .

- ولا يجوز من جلده وحواشيه عند الحنابلة لشمول اسم المحف له بدليل البيع
واختار ابن عقيل جوازه ، ولا يحرم في المس إلا الكتابة لأنها كلام الله المقصود
بالتعظيم .

انظر : الإنصاف ٢٢٢/١ ، كشف القناع ١٣٤/١ .

استدلالاً : بأن الحرمة إنما تختص بالكتابة المتلوة دون الجلد والورق

وهذا خطأ ؛ لأن الجلد والورق الذي^(١) لا كتابة فيه من جملة المصحف ،
بدليل أن من حلف ألا يمس^(٢) المصحف حنث بمس جلده وبيافه كما يحنث بمس
كتابته ، فوجب أن يحرم عليه مس جلده وبيافه^(٣) كما يحرم عليه مس^(٤) كتابته
كالجنب وقد تحرر من^(٥) هذا الاستدلال قياساً :

أحدهما : أن ما حرم أن يمسه الجنب حرم^(٦) أن يمسه المحدث كالكتابة .

والثاني : أن من حرم عليه من المصحف مس^(٧) ما فيه من^(٨) الكتابة^(٩)
حرم عليه أن يمس ما ليس فيه كتابة كالجنب .^(١٠)

(١) (الذي) ساقطة من م .

(٢) في م ، ح (لا يمس) ، وفي س : (أن لا يمس) .

(٣) (كما يحنث بمس كتابته ، فوجب أن يحرم عليه مس جلده وبيافه) ساقطة من م .

(٤) في م ، ح : (من) .

(٥) في أ ، س : (وقد يتحرر في) .

(٦) (أن يمسه الجنب حرم) ساقطة من م .

(٧) في م : (من حرم عليه من المصحف بمس ما فيه) .

(٨) (من) ساقطة من أ ، س .

(٩) في س : (كتابة) .

(١٠) (كالجنب) ساقطة من أ ، س .

فصل

فأما حمل الدراهم والدنانير (١) التي عليها القرآن فهي ضربان: (٢)

أحدهما: ما لا يتداوله الناس كثيراً، ولا يتعاملون به (٣) قالباً كالدراهم والدنانير التي عليها سورة الإخلاص فلا يجوز لهم (٤) حملها؛ لأن الحرمة للمكتوب من القرآن لا للمكتوب فيه (٥)، فلا فرق بين (٦) أن يكون القرآن مكتوباً على ورق أو على فضة وذهب.

والثاني: ما يتداوله (٧) الناس كثيراً ويتعاملون به قالباً ففي جواز حملها وجهان: (٨)

أحدهما: لا يجوز، وهو قول أبي علي بن أبي هريرة للمعنى الذي ذكرناه (٩).

والوجه الثاني: يجوز لما يلحق من المشقة الغالبة (١٠) من (١١) التحرز منها.

(١) (والدنانير) ساقطة من م ، ح .

(٢) حكاهما الروياني عن الماوردي .

انظر: البحر ل ٥٩ أ .

(٣) في أ ح ، س : (بها) .

(٤) (لهم) ساقطة من س .

(٥) في س : (لا لما كتب) .

(٦) في م ، ح : (من) .

(٧) في أ : (ما يتداولونه) .

(٨) وقطع بالجواز الإمام الغزالي وغيره .

وحكى الوجهين عن الماوردي الروياني وابن الرفعة والنووي ، وقال الروياني :

القول بعدم الجواز أحوط عندي ، والثاني أقيس ، وصحح النووي : القول بالجواز

وقال بعد ذكر قول الماوردي إن الدراهم والدنانير ضربان: والمشهور في كتب

الأصحاب إطلاق الوجهين بلا فرق بين المتداول وغيره فالفرق شريب .

انظر: حلية العلماء ١٥٨/١ ، الوسيط ٤١٩/١ ، البحر ل ١٥٩ ، المطلب العالي ٢ ل ٣٨ ب .

التحقيق ل ١٣ أ ، المجموع ٦٩/١ ، مغني المحتاج ٢٩/١ .

(٩) في ح : (ذكرنا) .

(١٠) في س : (قالية) .

(١) في س : (في) .

فصل

فأما أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم ، وكتب الفقه التي لا قرآن فيها فيجوز لهم حملها ، وكذلك الأدعية ؛ لأن الحرمة مختصة بكلام الله تعالى (١) المنزل .

فأما ما كان من كتب الفقه الذي (٢) فيه آي من (٣) القرآن مثل كتاب المزني وغيره فله وجهان : (٤)

أحدهما : لا يجوز لهم حملها تغليباً لحرمة القرآن .
والثاني : يجوز لهم حملها اعتباراً بالأغلب فيها . (٥)

فأما تفسير القرآن :

فإن كان ماله من القرآن المكتوب (٦) أكثر من تفسيره لم يجز لهم (٧) حمله (٨) : لأننا إن قلنا حرمة القرآن لم يجز ، وإن اعتبرنا الأغلب (٩) فالقرآن هو الأغلب .

فأما إن (١٠) كان التفسير فيه أكثر فعلى الوجهين (١١) : (١٢)

(١) (تعالى) ساقطة من م ، ج ، وفي س : (تعال) .

(٢) (الذي) ساقطة من أ ، م ، ج .

(٣) (من) ساقطة من س .

(٤) والصحيح من الوجهين القول بالجواز .

انظر: حلية العلماء ١٥٨/١ ، نهاية المحتاج ١١٢/١ ، أسنى المطالب ٦١/١ .

(٥) في أ : (فيه) .

(٦) (المكتوب) ساقطة من م ، ج ، وفي أ (المتلو) .

(٧) في م ، ج : (له) .

(٨) حكاية النووي عن الماوردي ، وحكاية الروياني عن الأصحاب

وفي كثير من كتب الشافعية ، لا يحرم من كتب التفسير من غير تفصيل .

انظر: البحر ٥٩ ب ، الوسيط ٤١٩/١ ، الغاية القموي ، ٢١٩/١ ، روضة الطالبين

٨٠/١ ، المجموع ٦٩/٢ .

(٩) في م ، ج : (بالأغلب) .

(١٠) في س : (١٥) .

(١١) في س : (وجهين) .

(١٢) وقطع القاضي حسين والمتولي والبغوي بأنه إن كان القرآن متميزاً بخط غليظ

إن غلبنا حرمة القرآن لم يجر ، وإن اعتبرنا (١) الأغلب من المكتوب جار .
فأما (٢) الشيا ب التي قد (٣) كتب على طرزها (٤) آي من (٥) القرآن ، فلا
يجوز لهم لبسها وجهاً واحداً (٦) ؛ لأن الكتابة كلها قرآن ، ولأن المقمود بلبسها (٧)
التبرك بما عليها من القرآن .

فصل

فأما التوراة والإنجيل (٨) :

فقد كان بعض أصحابنا يذهب إلى أن المحدث ممنوع (٩) من حملها ؛ لأنها كتب
الله تعالى (١٠) منزلة كالقرآن .

= حرمة أو مطرة ونحو ذلك حرم ، وإن كان الكل بخط واحد فوجهان ، وقال المتولي
يكره المس ولا يحرم ، وفعل غيرهم هذا القول .
انظر: تنمة الإبانة ٤٩ ب ، التهذيب ٢٩ أ ، فتح العزيز ١٠٦/١ ، ١٠٧ ، المجموع
٦٩/٢ ، روضة الطالبين ٨٠/١ ، فيض الإله المالك ٤٤/١ .

(١) في أ ، م ، ح : (وإن غلبنا) .

(٢) في س : (وأما) .

(٣) (قد) ساقطة من م .

(٤) في م ، (طرازها) .

(٥) (من) ساقطة من س .

(٦) وفي حمل ومس الشيا ب المطرزة بآيات من القرآن الوجهان السابقان في الدنانير
وقال ابن حجر: ولا يحرم حمل ، ومس نحو درهم ، أو دينار ، أو ثوب عليه
قرآن ، وإن معه و نام فيه ، أو كان جنباً ، لأن هذه الأشياء لا يقعد بإشبات
القرآن ، فيها قراءته ، فلا يجري عليها أحكام القرآن .

وقال في الروفة: يكره كتابة القرآن على الشيا ب .

انظر: روضة الطالبين ٨٠/١ ، نهاية المحتاج ١١٢/١ ، فتح الجواد ٥٦/١ .

(٧) في م ، ح : (بكتبها) .

(٨) قطع الجمهور : بحواز مس وحمل التوراة والإنجيل .

وذكر الروياني وجهين كالماوردي .

وإن ظن فيهما شيئاً غير مبدل ، قال المتولي : كره مسه ولا يحرم .

وقال ابن حجر: إنه لا يحرم ، ولو لم يعلم عدم تبديله .

انظر: البحر ٥٩ ب ، تنمة الإبانة ٥٠ ب ، المجموع ٧٠/٢ ، فتح الجواد ٥٦/١ ،

الإقناع ٩٢/١ .

(٩) في أ : (ممنوع منها) .

(١٠) في س : (تعالى) .

وذهب سائر أصحابنا إلى أنه لا يمنع من حملها لأمرين :

أحدهما : أنها منسوخة فقضت حرمتها من حرمة القرآن .

والثاني : أنها مبدلة لما أخبر الله تعالى (١) أنهم يجعلونه (٢) قراطين يبدونها ويخفون كثيرا (٣) والمبدل لا حرمة له .

فصل

فأما حمل المصحف مع قماش هو في جملته :

فإن كان المقصود منه القرآن لم يجر لهم حمله ، وإن كان (٤) حملـه (٥)
القماش مقصوداً ففي جواز حملهم له وجهان : (٦)

أحدهما : لا يجوز تغليباً لحرمة القرآن .

والثاني : يجوز اعتباراً بالأغلب ، وقد حكاه حرملة من الشافعي رحمه
الله (٧) .

(١) في س : (تعالى) .

(٢) في س : (يجعلونه) .

(٣) قال تعالى : " وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِّنْ شَيْءٍ ، قُلْ مَنْ أَنزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ تَجْعَلُونَهُ قُرَاطِينَ يَبْدُونَهَا وَيَخْفَوْنَ كَثِيرًا ، وَمَلِمْتُمْ مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ قُلِ اللَّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْفِهِمْ يَلْعَبُونَ " سورة الأنعام آية ٩١ .

(٤) (كان) ساقطة من س .

(٥) في س : (جملة) .

(٦) أحدهما وبه قطع الجمهور القول بأنه يجوز .

انظر : المذهب ٣٢/١ ، طية العلماء ١٥٧/١ ، المجموع ٦٨/٢ ، مغني المحتاج ٣٧/١ ،

(٧) (رحمه الله) ساقطة من أ ، م ، ح .

فصل

فأما المبيان^(١) فقد اختلف أصحابنا هل يمنعون من حمل المصحف والألواح التي فيها القرآن إذا كانوا^(٢) على غير طهارة على وجهين: (٣)

أحدهما: يمنعون^(٤) منه كالبالغين.

لأن ما لزم طهارة له في حق البالغ^(٥) لزم^(٦) الطهارة له في حق غير البالغ^(٧) كالملا والطواف.

والوجه الثاني: وهو ظاهر المذهب، وبه^(٨) قال أكثر أصحابنا: أنهم^(٩) لا يمنعون منه، ويجوز لهم حمله لأمرين:

أحدهما: أن طهارتهم غير كاملة بخلاف البالغ فلم يلزمهم في حمله ما ليس بكامل من التطهير.

والثاني: أن في منعهم منه مع^(١٠) ما يلحقهم من المشقة لتجديد الطهارة^(١١) في حمله مع مداومة الحدث منهم^(١٢) ذريعة إلى ترك تعليمه فرخص لهم حمله^(١٣) لأجل ذلك.

(١) يقعد بالمبيان المميزين فإن غير المميزين لا يجوز لأوليائهم تمكثهم مسن المصحف لئلا ينتهكوه.

• انظر: تنممة الإبانة ل ٥٠ أ ، المجموع ٦٩/٢ .

(٢) (إذا كانوا) ساقطة من م .

(٣) وأصح الوجهين أنهم لا يمنعون من حمل المصحف .

انظر: تنممة الإبانة ل ٥٠ ، فتح العزيز ١٠٧/٢ ، حلية العلماء ١٥٨/١ ، المجموع ،

٦٩/٢ ، التحقيق ل ١١٣ .

(٤) (من حمل المصحف والألواح التي فيها القرآن إذا كانوا على غير طهارة على وجهين أحدهما يمنعون) ساقطة من م .

(٥) في م ، ح : (البالغين) .

(٦) في م ، ح : (لزمته) .

(٧) في م : (البالغين) .

(٨) في أ : (وقد) .

(٩) في م : (لأنهم) .

(١٠) في أ ، س : (معما) .

(١١) في ح : (الوضوء) .

(١٢) في م : (منه) .

(١٣) في س : (في حمله) .

فصل

فأما (١) المحدث إذا أراد أن يتصفح أوراق المصحف بيده لم يجوز، ولو تمسحها بعود في يده جاز (٢)، ولو تمسحها بكفه الملقوف على يده لم يجوز (٣).

والفرق بين كفه والعود أنه لا يسلكه واضح (٤) ليده عليه، فجري مجرى المباشرة له والعود باين منه، وهو غير منسوب إلى مباشرته (٥) به (٦).

فصل

فأما إن كتب مصحفاً، فإن كان حاملاً لما يكتب منه لم يجوز (٧) محدثاً كان أو جنباً، وإن كان غير حامل له :

فإن كان (٨) محدثاً جاز، لأنه (٩) ليس كتابته (١٠) بأكثر من تلاوته.

(١) في س : (وأما) .

(٢) في تصفح المصحف بعود وجهان مشهوران :

أحدهما : ما ذكره الماوردي، وهو قول العراقيين، وصححه النووي .

والثاني : لا يجوز، ورجحه الخراسانيون، لأنه حمل الورقة وهي بعض المصحف وصححه الرافعي والمحلي .

انظر المذهب ٣٢/١، تنمة الإبانة ل ٤٩ ب، فتح العزيز ١٠٤/٢، المجموع ٦٨/٢ .

المنهاج القويم ٧٨/١، فتح الوهاب ٨/١، شرح المحلي على المنهاج ٣٧/١ .

(٣) صرح بهذا الجمهور منهم المحلي وإمام الحرمين والغزالي والرويانى .

وقال إمام الحرمين من ذكر فيه خلافاً فهو غلط .

وشذ الدارمي عن الأصحاب فقال : إن مسه بخرقه أو بكفه فوجهان، وإن مسه بعود جاز .

انظر : البحر ل ٥٩ أ، الوسيط ٤١٩/١، المجموع ٦٨/٢، شرح المحلي على المنهاج ٣٧/١، بجيرمي على الخطيب ٣٢٨/١ .

(٤) في س : (وضع) .

(٥) في أ : (إلى معاسته) .

(٦) (به) ساقطة من س .

(٧) في أ : (لم تجزه) .

(٨) في س : (فإن كان حاملاً لما يكتب منه لم يجوز محدثاً كان أو جنباً وإن كان غير

حامل له فإن كان حاملاً لما يكتب منه لم يجوز محدثاً كان أو جنباً، وإن غير حامل

له فإن كان) .

(٩) في س : (لأن) .

(١٠) في س : (كتيبة) .

وللمحدث أن يتلو (١) القرآن وإن كان جنباً فغيب وجهه (٢) .
أحدهما : لا يجوز لأنه بمثابة التالي له ، ولا يجوز للجنب أن يتلو (٣) القرآن .
والوجه الثاني : يجوز ، لأن التلاوة أغلظ (٤) حالا من الكتابة .

ألا ترى أن المملي لو كتب الفاتحة لم تجزه عن تلاوتها ، فجاز للجنب أن يكتب
القرآن وإن لم يتله (٥) والله أعلم . (٦)

(١) في س : (أن يقرأ) .

(٢) حكى الروياني مثل قول الماوردي .

وذكر النووي : إن المحدث أو الجنب إذا كتب ممحفاً نظر :
إن حمله أو مسه في حال كتابته حرم ، وإلا فالصحيح جوازه ، لأنه غير حامس
ولامس ، وفيه وجه مشهور أنه يحرم ، ووجه ثالث حكاه الماوردي أنه يحرم على
الجنب دون المحدث .

وقال الأذري : هذا النقل من الماوردي فيه نظر ، فإنه يؤولن بأنه أورد الوجه
في المحدث ، وزاد وجهاً ثالثاً ، وليس كذلك بل جزم بتمكين المحدث وخص الوجهين
بالجنب ، نعم يخرج من كلامه وجه فارق بين الجنب والمحدث .

انظر : البحر ٥٩ ١ ، المجموع ٧٠/١ ، حاشية الأذري ٧٠/١ ، عمدة السالك ٤٤/١ .

(٣) في س : (أن يتلوا) .

(٤) في س : (أغلظ) .

(٥) في س : (لم يتلوه) .

(٦) (والله أعلم) ساقطة من س .

٢٠ - مسائل

قال الشافعي رحمه الله (١) : ولا يمتنع (٢) من قراءة القرآن إلا جنباً (٣) (٤)
وهذا كما قال ، لا يجوز للجنب والحائض والنفساء أن يقرءوا القرآن ولا شيئاً منه (٥)
وجوز لهم داود (٦) قراءة القرآن (٧)
وقال مالك (٨) : يجوز للحائض أن تقرأ دون الجنب .
واستدل داود بقوله تعالى : " فَأَقْرَأُوا مَاتَيَسَّرَ مِنْهُ " (٩) فكان على عمومها
وبرواية (١٠) عائشة رضي الله عنها (١١) أن النبي صلى الله عليه وسلم (١٢) : كان

-
- (١) في م ، ح : (رضي الله عنه) ، وفي أ ساقطة .
(٢) في م : (ولم يمتنع) ، وفي أ س : (ولا يمتنع) .
(٣) في أ ، م ، ح : (إلا جنب) .
(٤) انظر : مختصر المزني ٣ .
(٥) اتفق جمهور الشافعية على تحريم قراءة القرآن للجنب ، أما قراءته للحائض
فقد حكى الخراسانيون قولاً قديماً للشافعي أنه يجوز لها قراءة القرآن .
والصحيح المشهور من المذهب تحريم القراءة .
انظر : المجموع ٢/١٥٨ ، ٢٥٦ ، مغني المحتاج ١/٧٢ ، فتح الباري ١/٣٤٨ .
(٦) في م : (داود) .
(٧) انظر : المحلى ١/٧٧ .
(٨) للمالكية في قراءة الحائض للقرآن روايتان :
إحداهما : أن الحيف لا يمتنع من قراءة القرآن .
والثانية : أن الحيف كالجنب يمتنع من قراءة القرآن .
انظر : شرح الخرخشي ١/٢٠٩ ، المنتقى ١/٣٤٥ .
- وعند الحنفية لا يجوز للحائض والنفساء والجنب قراءة شيء من القرآن ولو آية
انظر : المبسوط ٢/١٥٢ ، العناية ١/١٦٧ ، تبیین الحقائق ١/٥٧ ، حاشية الطحطاوي
١/١٥٠ ، شرح منية المصلي ٢٨ .
- وعند الحنابلة : يحرم على الجنب والحائض قراءة آية فصاعداً ، وعنه يجسوز
قراءة آية وقيل : لا تمتنع الحائض من قراءة القرآن مطلقاً وهو اختيار الشيخ
ابن تيمية .
انظر : الإنصاف ١/٢٤٣ ، مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٦/١٩١ ، كشف القناع ١/١٤٧ .
(٩) سورة المزمل ، آية (٢٠) .
(١٠) في م ، ح : (ورواية) .
(١١) (رضي الله عنه) ساقطة من أ ، م ، ح .
(١٢) (وسلم) ساقطة من أ .

يذكر الله على كل أحيانه (١) (٢)

وبما (٣) روي عن (٤) النبي صلى الله عليه وسلم (٥) أنه (٦) قال : " لاحسد (٧) إلا في اثنتين رجل (٨) آتاه الله مالا فهو ينفقه في سبيل الله ، ورجل (٩) آتاه الله القرآن فهو يتلوه آناء الليل وأطراف النهار " (١٠)
ودليلنا رواية عبد الله بن سلمة (١١) من علي بن أبي طالب (١٢) رضي الله عنه (١٣) أن النبي صلى الله عليه وسلم : "لم يكن (١٤) يحببه عن قسرة" (١٥)

(١) في أ : (على كل حال أصابه) .

(٢) أخرجه مسلم والبيهقي عن عائشة قالت : " كان النبي صلى الله عليه وسلم يذكر الله على كل أحيانه " .

انظر : صحيح مسلم : كتاب الحيف - باب ذكر الله تعالى في حال الجنابة ٢٨٢/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب الرجل يذكر الله على كل أحيانه ٩٠/١ .

(٣) في ح : (وربما) .

(٤) في أ ، س : (أن) .

(٥) (وسلم) ساقطة من أ .

(٦) (أنه) ساقطة من أ ، س .

(٧) في أ ، م ، ح : (أنه لاحسد) .

(٨) في أ ، س : (رجلاً) .

(٩) في أ ، س : (رجلاً) .

(١٠) أخرجه أحمد والبخاري من سالم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " لاحسد إلا في اثنتين رجل آتاه الله القرآن فهو يتلوه آناء الليل وآناء النهار ، ورجل آتاه الله مالا فهو ينفقه آناء الليل وآناء النهار " اللفظ للبخاري .

انظر : مسند الإمام أحمد ٩/٢ ٣٦٠ ، صحيح البخاري : كتاب التوحيد - باب قول النبي صلى الله عليه وسلم رجل آتاه الله القرآن ، ١٨٨/٩ .

(١١) عبد الله بن سلمة المرادي الكوفي ، روى عن عمر ، ومعاذ ، وعلي ... وغيرهم وعنه أبو إسحاق السبيعي وعمر بن مرة ، قال شعبة عن عمرو بن مرة كان عبد الله بن سلمة يحدثنا فيعرف وينكر كان قد كبر ، وقال العجلي : كوفي ، تابعي ، ثقة ، وقال يعقوب بن شيبه ثقة يعد في الطبقة الأولى من فقهاء الكوفة بعد الصحابة ، وقال البخاري : لا يتابع في حديثه ، وقال أبو حاتم : يعسر وينكر .

انظر : تهذيب التهذيب ٥/٢٤٢ ، التاريخ الكبير ٥/٩٩ ، الكاشف ٢/٨٢ ، معرفة الثقات ٣٢/٢ .

(١٢) (بن أبي طالب) ساقطة من س .

(١٣) (رضي الله عنه) ساقطة من م ، ح ، وفي أ (رضوان الله عليه) .

(١٤) (يكن) ساقطة من أ .

القرآن إلا أن يكون جنباً " (١)

وروى موسى بن عقبة (٢) من نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم (٣)
قال : " لا يقرأ الجنب ولا (٤) الحائض شيئاً (٥) من القرآن " (٦).

(١) أخرجه الحميدي وأحمد وأبو داود ، وابن ماجه ، والترمذي والنسائي والطحاوي وابن خزيمة ، وابن حبان والحاكم ، والبيهقي والدارقطني ، وأورده الهيثمي في موارد الظمان من حديث عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة عن علي مع اختلاف بسيط في اللفاظ .

صححه الترمذي ، وقال ابن حجر : صححه الترمذي وابن السكن ، وعبد الحق ، والبغوي وقال في الفتح : والحق أنه من قبيل الحسن يصلح للحجة ، وروى ابن خزيمة بإسناده عن شعبة قال : هذا الحديث ثلث رأس مالي وقال الدارقطني قال شعبة : ما أحدث بحديث أحسن منه ، وقال الخطابي : كان أحمد يوهن حديث علي ويضعف أمر عبد الله بن سلمة .

انظر : مسند الحميدي ٢١/١ ، مسند الإمام أحمد ٨٤/١ ، سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب في الجنب يقرأ القرآن ٥٩/١ ، سنن ابن ماجه : كتاب الطهارة وسننها - باب ماجاء في قراءة القرآن على غير طهارة ١٩٥/١ ، سنن الترمذي : أبواب الطهارة - باب ماجاء في الرجل يقرأ القرآن على كل حال ٩٨/١ ، سنن النسائي : كتاب الطهارة - باب حجب الجنب من قراءة القرآن ١٤٤/١ ، شرح معاني الآثار : باب ذكر الجنب والحائض والذي ليس على وضوء وقراءتهم القرآن ٨٢/١ ، صحيح ابن خزيمة : جماع أبواب فقول التطهير - باب الرخصة في قراءة القرآن على غير وضوء ١٠٤/١ ، صحيح ابن حبان : باب قراءة القرآن - ذكر الإباحة لغير المتطهر أن يقرأ كتاب الله ما لم يكن جنباً ١١٩/٢ ، المستدرک : كتاب الطهارة - أبواب الفسل من الجنابة ١٥٢/١ ، سنن الدارقطني : كتاب الطهارة - باب في النهي للجنب والحائض عن قراءة القرآن ١١٩/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب نهى الجنب عن قراءة القرآن ٨٩/١ ، تلخيص الحبير ١٣٩/١ ، فتح الباري ٢٤٨/١ ، معالم السنن ٧٦/١ ، مصابيح السنة ٢٢١/١ .

(٢) أبو محمد موسى بن عقبة بن أبي عياش الأسدي ، من ثقات رجال الحديث ، كان عالماً بالسيرة النبوية ، روى عن عكرمة ، والأعرج ونافع ... وطائفة ، وعنه السفيانان وابن المبارك وآخرون ، وثقة أحمد ومالك والعجلي وابن حبان وغيرهم .

مولده ووفاته بالمدينة ، توفي سنة ١٤١ هـ .

انظر : تهذيب التهذيب ٣٦٠/١٠ ، تذكرة الحفاظ ١٤٨/١ ، شذرات الذهب ٢٠٩/١ ، مرآة الجنان ٣١٥/١ ، النجوم الزاهرة ١٤٥/١ .

(٣) (وسلم) ساقطة من أ . . .

(٤) (ولا) ساقطة من م ، ح .

(٥) في س : (شيء) .

(٦) أخرجه ابن ماجه والترمذي والدارقطني والبيهقي عن إسماعيل بن عياش عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر به ، قال أبو عيسى : سمعت محمد بن إسماعيل

وروي من عمر بن الخطاب^(١) رضي الله عنه^(٢) أنه قال يا رسول الله إنك تأكل وتشرب وأنت جنب فقال النبي صلى الله عليه وسلم^(٣) : " إني أكل وأشرب^(٤) وأنا جنب ، ولا أقرأ وأنا جنب " ^(٥)

ولأن تحريم القراءة على الجنب قد كان مشهوراً في الصحابة منتشراً عند الكافة حتى لا يخفى^(٦) على^(٧) رجالهم ونساءهم^(٨) ، حتى حكى^(٩) أن

== يقول : إن إسماعيل بن عياش يروي عن أهل الحجاز وأهل العراق أحاديث مناكير كأنه ينفرد بها ، وقال إنما حديث إسماعيل ابن عياش من أهل الشام .

وقال أحمد بن حنبل : إسماعيل بن عياش أطلع من بنية ، ولبنية أحاديث مناكير من الثقات قال أبو عيسى : حدثني أحمد بن الحسن قال : سمعت أحمد ابن حنبل يقول ذلك .

وقال البيهقي : ليس هذا بالقوي .

انظر : سنن ابن ماجه : كتاب الطهارة وسننها - باب ما جاء في قراءة القرآن على غير طهارة ٩٦/١ ، سنن الترمذي : أبواب الطهارة - باب ما جاء في الجنب والحائض أنهما لا يقرآن القرآن ٨٨٠٨٧/١ ، سنن الدار قطني : كتاب الطهارة باب في النهي للجنب والحائض من قراءة القرآن ١١٧/١ ، السنن الكبرى : كتاب الحيف - باب الحائض لا تمس المصحف ولا تقرأ القرآن ٣٠٩/١ ، تلخيص الحبير ١٣٨/١ .

(١) (بن الخطاب) ساقطة من س .

(٢) (رضي الله عنه) ساقطة من م ، ح ، وفي أ (رضوان الله عليه) .

(٣) في س : (فقال عليه السلام) .

(٤) في أ ، س : (وأشرب وأنا) .

(٥) روى نحوه الدارقطني والبيهقي عن ابن لهيعة عن عبد الله بن سليمان من ثعلبة ابن أبي الكنود عن عبد الله بن مالك الغافقي قال : أكل رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً طعاماً ثم قال : " استر عليّ حتى أغتسل " فقلت لسه أنت جنب ؟ قال : " نعم " ، فأخبرت بذلك عمر بن الخطاب فخرج إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : " إن هذا يزعم أنك أكلت وأنت جنب ، فقال : " نعم إذا توضأت أكلت وشربت ولا أقرأ حتى أغتسل " اللفظ للدار قطني .

وقال البيهقي : ورواه الواقدي عن عبد الله بن سليمان هكذا .

قال العظيم آبادي : ابن لهيعة ضعيف ، والواقدي متروك .

انظر : سنن الدار قطني : كتاب الطهارة - باب في النهي للجنب والحائض عن قراءة القرآن ١١٨/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب نهى الجنب عن قراءة القرآن ٨٩/١ ، التعليق المغني ١١٠/١ .

(٦) في ح : (لا يخفى) .

(٧) في م ، ح : (عن) .

(٨) في أ ، س : (وفتيانهم) .

(٩) في س : ((عن)) .

عبد الله بن رواحة (١) وطيء (٢) أمته فقالت له امرأته : وطئت المملوكة فأنكسر
فقالت له : إن كنت لم تطأ فاقرا ، فقال :

شَهِدْتُ بِأَنِّي وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا وَأَنَّ النَّارَ مَثْوَى الْكَافِرِينَ .
وَأَنَّ الْعَرْشَ لَوَقَّ الْمَاءِ طَافِي وَفَوْقَ الْعَرْشِ رَبُّ الْعَالَمِينَ .
وَتَحْمِلُهُ مَلَائِكَةُ شَرِيكَ دَاوُدَ مَلَائِكَةُ إِلَهِ مُسَوِّمِينَكَ . (٣)

فتشبه ذلك عليها (٤) وظننته قرأها ، فقالت : مدّقت ربي (٥) ، وكذّبت بعري (٦) ، ثم
إنَّ عبد الله بن رواحة أخبر النبي صلى الله عليه وسلم (٧) بذلك فتبسم وقال :
" امرأتك أفقه منك " (٨) فثبت أن ذلك إجماع .

فأما مالك فإنه قال : إنَّ (٩) الحائض إن لم تقرأ نسيت لتناول الحيفي بها
وإنه قد ربما استوعب (١٠) شطر زمانها ، وليس كذلك الجنب .
وهذا خطأ لورود النص بنهي الجنب والحائض .

ولأن حدث الحيفي أغلظ من حدث الجنابة ، لأنه يمنع من الميام والوطء ، ولا يمنع
منهما الجنابة (١١) ، فلما كان الجنب معنوماً فأولى أن تكون الحائض ممنوعة .

(١) عبد الله بن رواحة بن مالك بن كعب بن الخزرج بن الحارث بن الخزرج ، وقيل فـي
نسبه غير ذلك الأنصاري الخزرجي أبو محمد ، ويقال أبو رواحة ، ويقال أبو عمرو
المدني ، شهد بدرًا والعقبة ، وهو أحد النقباء ، وأحد الأمراء في فزوة مؤتة
وبها قتل سنة ٨ هـ .

انظر : أسد الغابة ١٣٠/٣ ، تهذيب ابن عساكر ٢٩٠/٧ ، حلية الأولياء ١١٨/١ ، سير
أعلام النبلاء ٢٣٠/١ ، العبر ٩/١ ، مجمع الزوائد ٢١٦/٩ .

(٢) في س : (أنه وطي) .

(٣) في الديوان : وتحمله ملائكة كرام ملائكة الإله مقربيننا .

انظر : ديوان عبد الله بن رواحة ١٦٥ .

(٤) في م ، ح : (فتشبه عليها ذلك) .

(٥) (ربي) ساقطة من أصل أ ، ومصححة في الحاشية .

(٦) (بعري) ساقطة من م ، ح .

(٧) (وسلم) ساقطة من أ .

(٨) انظر القصة : سير أعلام النبلاء ٢٣٨/١ ، تهذيب ابن عساكر ٢٩٥/٧ .

(٩) (إن) ساقطة من أ ، س .

(١٠) في س : (استوعبت) .

(١١) (لأنه يمنع من الميام والوطء ، ولا يمنع منهما الجنابة) ساقطة من م ، وفي

س : (الجنابة) .

ثم من الدليل عليهما أن حرمة القرآن أعظم من حرمة المسجد ، فلما كان الحائض والجنب ممنوعين من التلبث في المسجد ^(١) فأولى أن يكونا ممنوعين من القرآن .
وأما ^(٢) الجواب عن الآية فمن وجهين :

أحدهما : أن المراد بها فعلوا ما تيسر من الصلاة فعبّر عن الصلاة بالقرآن لما [تتضمنه] ^(٣) منه .
والثاني : أنه عام خص منه الجنب والحائض بدليل .

وأما حديث عائشة أنه عليه السلام ^(٤) كان يذكر الله على كل حال فمحمول على الأذكار التي ليست قرآناً ، والحديث الآخر مخصوص .

فصل (٥)

في إذا ثبت أن الجنب والحائض والنفساء ممنوعون ^(٦) من قراءة القرآن فـ
يجوز لهم أن يقرءوا منه آية ولا عرفاً . ^(٧)

وقال مالك ^(٨) ، وأحمد ^(٩) ^(١٠) ، والأوزاعي ^(١١) يجوز لهم أن يقرءوا الآية

(١) في أ ، م ، ح : (فلما كان المسجد ممنوعاً من الحائض والجنب) .

(٢) في م ، ح : (فأما) .

(٣) في أ : (لما تضمنها) ، في م ، ح : (لما يتضمنها) ، في (يعمها) .

(٤) (عليه السلام) ساقطة من أ ، م ، ح .

(٥) (فعل) ساقطة من س .

(٦) في ح : (ممنوعين) .

(٧) إذا قرأت الحائض أو الجنب بعض آيات القرآن ولم يقم به القرآن كقول: " إنا لله وإنا إليه راجعون " عند المصيبة ، وعند ركوب الدابة " سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين " فيجوز ذلك عند الخراسانيين ، ومنعه العراقيون ، وصح النووي قول الخراسانيين .

وقال إمام الحرمين ووالده والغزالي : إذا قال الجنب باسم الله أو الحمد لله فإن قعد القرآن عصى وإن قعد الذكر لم يعص ، وإن لم يقم واحداً منهما لم يعص .

انظر : الوسيط ٤٢٠/١ ، المجموع ١٦٣/١٥٨/٢ ، الإقناع ٩١/١ ، شرح المحلى على

المنهاج ٦٥/١ ، حاشية البيهقي ١١٨/١ .

(٨) انظر : الشرح المغير ٦٢/١ ، حاشية الدسوقي ١٢٨/١ ، مواهب الجليل ٣١٧/١ .

(٩) (أحمد) ساقطة من م ، ح .

(١٠) انظر : المغني ١٣٤/١ ، كشف القناع ١٠/١ ، المبدع ١٨٧/١ ، الروض المربع ٢٧/١ .

(١١) انظر : البحر ٦٠ ب .

والأيتين تعوداً وتبركاً .

وقال أبو حنيفة (١) : يجوز أن يقرءوا صدر الآية ، ولا يجوز أن يقرءوا باقيها .
وكلا المذهبين خطأ ، لأن حرمة يسيرة كحرمة كثيرة (٢) ، فوجب أن يستويا في الحظر .
ولأن ما منعت الجنابة (٣) من كثيره (٤) منعت من يسيره كالملة .

لمسلم

فأما (٥) المحدث (٦) فيجوز له (٧) أن يقرأ ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم (٨)
لم يكن يحجبه من قراءة القرآن (٩) ، إلا أن يكون جنباً فدل على أن الحدث (١٠) لم
يكن (١١) يمنع .
وكذلك المستحافة يجوز لها أن تقرأ ، لأنها (١٢) كالمحدث (١٣) .
فلو أراد الجنب والحائض أن يقرءا (١٤) بقلوبهما من غير أن يتلفظا (١٥) به
بلسانهما جاز (١٦)

(١) للحنفية في قراءة الجنب والحائض القرآن قولان :
أحدهما : تحريم القراءة مطلقاً سواء كانت آية أو أقل من الآية .
والثاني : يباح قراءة ما دون الآية . وبه قال الطحاوي .
وإذا قرأ على قعد الذكر والثناء نحو بسم الله الرحمن الرحيم أو الحمد لله
رب العالمين أو علم القرآن حرفاً حرفاً فلا بأس به .
انظر : العناية ١٦٧/١ ، تهيين الحقائق ٥٧/١ ، المبسوط ١٥٢/٢ ، اللباب ٤٣/١ ،
الفتاوى الهندية ٣٨/١ .

- (٢) في س : (كبيرة) .
- (٣) في أ : (الجنابة) .
- (٤) في س : (من كثرة) .
- (٥) في م (ويجوز) ومصحح فوقها (فأما) ، وفي ح : (ويجوز) .
- (٦) في م ، ح : (للمحدث) .
- (٧) (له) ساقطة من أ ، م ، ح .
- (٨) (وسلم) ساقطة من أ .
- (٩) في س : (عن القراءة ، إلا) .
- (١٠) في س : (المحدث) .
- (١١) (يكن) ساقطة من م .
- (١٢) (لأنها) ساقطة من س .
- (١٣) انظر : الكافي ٨٣/١ ، شرح النووي على صحيح مسلم ١٧/٤ .
- (١٤) في س : (أن يقرءا) .
- (١٥) في س : (يلفظان) .
- (١٦) قال النووي : وهذا لا خلاف فيه .
انظر : المجموع ١٦٣/٢ .

وهكذا لونترا في المصحف ، أو قريء عليهما القرآن كان جائزاً لهما (١) ، لأنهما لا ينسبان إلى القراءة (٢) في هذه الأحوال .

وأما (٣) القراءة سرّاً باللسان فلا يجوز ، لأن الإسرار (٤) بالقراءة كالجهـر في حجة الملاة . والله أعلم بالمواب . (٥)

(١) (لهما) ساقطة من أ .

(٢) في م ، ح : (للقراءة) ومصححة في الحاشية .

(٣) في م ، ح : (فأما) .

(٤) (الأسرار) ساقطة من ح ومثبتة في الحاشية .

(٥) (بالمواب) ساقطة من م ، ح ، س .

باب الاستطابة



باب الاستطابة (١)

قال الشافعي رحمه الله (٢) : أخبرنا سفيان (٣) عن محمد بن عجلان (٤) عن القعقاع بن حكيم (٥) عن أبي صالح (٦) عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه عليه وسلم (٧) أنه قال (٨) : " إنا أنا (٩) لكم مثل الوالد ،

(١) الاستطابة والإطابة : كناية عن الاستنجاء ، وسمي بهما من الطيب ، لأنه يطيب جسده بإزالة ما عليه من الخبث بالاستنجاء أي يطهره ، ويقال منه استطاب الرجل فهو مستطيب ، وأطاب نفسه فهو مطيب .

انظر : طيب - لسان العرب ٥٦٧/١ ، أحكام الأحكام ٤٩/١ .
(٢) (رحمه الله) ساقطة من أ ، م ، ح .

(٣) سفيان بن عيينة .

(٤) محمد بن عجلان أبو عبد الله القرشي المدني ، حدث عن أبيه ، وعن الأعرج ، ومحمد ابن كعب والقعقاع بن يزيد ... وغيرهم ، حدث عنه شعبة ، وسفيان ، ومالك ، وخلق كثير كان فقيهاً مابداً ، صدوقاً ، كبير الشأن ، وثقه أحمد بن حنبل ، ويحيى ابن معين مات سنة ١٤٨ هـ .

انظر : التاريخ الكبير ١٩٦/١ ، التاريخ الصغير ١٦٥ ، تهذيب التهذيب ٣٤١/٩ ، الجرح والتعديل ٤٩/٨ ، طبقات خليفة ٢٧٠ ، مشاهير علماء الأمصار ١٤٠ ، ميزان الاعتدال ٦٤٤/٢ .

(٥) القعقاع بن حكيم الكنانى المدني ، روى عن أبي هريرة ، وقيل لم يلقه ، وجابر وعائشة وأبي صالح السمان ... وآخرين ، وعنه زيد بن أسلم ، ومحمد بن عجلان وغيرهم تابعي اتفقوا على توثيقه .

انظر : تهذيب التهذيب ٣٨٢/٨ ، تهذيب الأسماء واللغات ٦٠/٢ ، الثقات ٢٢٢/٥ ، الكاشف ٢٤٦/٢ .

(٦) ذكوان بن عبد الله السمان الزيات ، المدني ، القدوة ، الحافظ ، الحجة ، مولى أم المؤمنين جويرية ، ولد في خلافة عمر ، من كبار التابعين ، روى عن جابر وابن عمر وابن عباس ... وغيرهم ، روى عنه عبد الله بن حيوة ، وزيد بن أسلم أجمعوا على توثيقه . مات سنة ١٠١ هـ .

انظر : التاريخ الكبير ٢٦٠/٣ ، تذكرة الحفاظ ٨٩/١ ، الجرح والتعديل ٤٥٠/٣ ، المعبر ٩١/١ ، الكاشف ٢٢٩/١ ، المعرفة والتاريخ ٧٩٩/٢ .

(٧) (وسلم) ساقطة من أ .

(٨) (أنه قال) ساقطة من م .

(٩) (أنا) ساقطة من ح .

فإذا ذهب أحدكم إلى (١) الغائط، فلا يستقبل القبلة، ولا يستديرها لغائط ولا بول (٢) وليستنجد (٣) بثلاثة أحجار " وتهن عن الروث (٤) والرمة (٥) (٦)

قال الشافعي : وذلك في الصحاري (٧)، لأن النبي صلى الله عليه وسلم (٨) جلس على لبنتين مستقبل بيت المقدس، فدل على أن البناء مخالف للصحاري (٩) اعلم أن هذا الباب إنما سمي باب الاستطابة، لأن المستنجد تطيب (١٠) به نفسه قال (١١) أهل اللغة : استطاب وأطاب إذا استنجد (١٢)

-
- (١) (إلى) ساقطة من م ، ح .
 (٢) في المختصر : (بغائط ولا بول) .
 (٣) في أ : (ويستنجد) ، وفي س : (ويستبج) .
 (٤) الروث : رجيع ذي الحافر .
 انظر : روث - لسان العرب ١٥٦/٢ .
 (٥) الرمة : العظم البالي
 انظر : رعم - لسان العرب ٢٥٣/١٢ .
 (٦) أخرجه الشافعي، والحميدي، والدارمي، وأبو داود، وابن ماجه، والنسائي، وابن خزيمة وأبو عوانة، والبيهقي، واللفظ للشافعي، والحديث حسنه البغوي .
 انظر : الأم ٢٢/١، ترتيب مسند الشافعي ٢٨/١، مسند الحميدي ٤٣٥/١، مسند أبي عوانة : كتاب الطهارة - بيان حظر استقبال القبلة ٢٠٠/١، سنن الدارمي كتاب الطهارة، باب الاستنجاء بالأحجار ١٧٢/١، سنن أبي داود : كتاب الطهارة باب كراهية استقبال القبلة ٣/١، سنن ابن ماجه : كتاب الطهارة - بسباب الاستنجاء بالحجارة والنهي عن الروث والرمة ١١٤/١، سنن النسائي : كتاب الطهارة - النهي عن الاستطابة بالروث ٢٨/١، صحيح ابن خزيمة . جماع أبواب الاستنجاء بالأحجار - باب النهي عن الاستطابة بدون ثلاثة أحجار ٤٣/١ .
 السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب النهي عن استقبال القبلة واستدبارها ٩١/١، مصابيح السنة ١٩٥/١ .
 (٧) في س : (في الصحراء) .
 (٨) (وسلم) ساقطة من أ ، وفي س : (عليه السلام) .
 (٩) انظر : مختصر المزني ٣ .
 (١٠) في م : (يطيب) ، وفي ح غير منقوطة (سطب) .
 (١١) في م ، ح : (وقال) .
 (١٢) في س : (استنجا) .

ومنه قول الشاعر (١) الأعشى :

[يَارْخَمًا] (٢) [فَاطَ] (٣) عَلَى مَقْلُوبٍ (٤)
[يُعْجِلُ] (٥) كَفَّ (٦) الْخَارِيءَ (٧) الْمَطِيبَ (٨).

يعني المستنجي .

وسمي استنجاء (٩) لأنهم كانوا إذا أرادوا قضاء الحاجة استتروا (١٠) بنجوة
من الأرض وهي (١١) الموقع المرتفع منها .

وقيل في تأويل قوله تعالى (١٢) : " فَأَلْيَوْمَ تُنْجِيكَ رَبُّكَ " (١٣).

-
- (١) (الشاعر) ساقطة من م ، ح .
(٢) في أ ، م ، ح ، س : (شاركما) .
(٣) في أ : (فاط) ، وفي م ، ح : (فاض) ، وفي س : (فاط) .
(٤) في ديوان الأعشى ينخوب ، وفي المعاني الكبير : (ينكوب) ، وفي س : (مطلوب) .
(٥) في أ ، م ، ح : (بعجل) ، وفي س غير منقوطة (بعجل) .
(٦) في أ ، م ، ح : (كيف) .
(٧) في أ ، م ، ح : (الجاري) .
(٨) انظر البيت في : ديوان الأعشى : قصيدة ٤٣ ، ص ٣١٥ ، المعاني الكبير ٢٩١/١ ،
لسان العرب ٤٥٧/٧ .
والرخم : طائر يأكل العذرة وهو من أكثر الأجناس طلباً لها وسعيّاً وراءها .
قاط : القيظ شدة الحر .
ومعنى البيت ، أن هذا الطائر يبادر إلى القذر ، ويسبق إليه قبل أن يتطيب
صاحبه ، والتطيب الاستنجاء .
انظر : المراجع السابقة .
(٩) الاستنجاء : أمله من النجوة وهو ارتفاع من الأرض ، وكان الرجل إذا أراد قضاء
حاجته تستر بنجوة فقالوا : ذهب يتغوط ، ثم سمي الحدث نجواً ، واشتق منه
قد استنجد إذا مسح موقعه أو غسله .
انظر : فريب الحديث لابن قتيبة ١٥٨/١ ، حلية الفقهاء ٥٣ .
(١٠) في ح : (استبروا) .
(١١) في ح : (فهي) .
(١٢) في س : (تعال) .
(١٣) سورة يونس ، آية (٩٢) .

أي نلتقيك على نجوة من الأرض . (١)
وأما الغائط (٢) : فهو المكان المستقل بين عاليين ، فكنتي به عن الخارج لأنه
يقعد له .
قال الشاعر :

أَمَّا (٣) أَتَاكَ (٤) مِنِّي الْحَدِيثُ إِذَا أَنَا (٥) بِالْغَائِطِ اسْتَغِيثُ
وصحت بالغائط (٦) يا خبيث (٧)

ومقد هذا الباب ومداره على حديث أبي هريرة المقدم ذكره ، أن النبي صلى
الله عليه وسلم (٨) قال : " إِنَّمَا أَنَا لَكُمْ مِثْلُ الْوَالِدِ " .
لقعد والله أعلم بذلك ثلاثة أشياء : (٩) (١٠)
أحدها : أنه جعلها (١١) مقدمة يأنس بها السامع ، لأن (١٢) في الابتداء يذكر (١٣)
الغائط والبول وحشة على السامع .

(١) انظر : تفسير الطبري ١٦٤/١١ ، روح المعاني ١٨٢/١١ .
(٢) الغائط : عمق الأرض الأبعد ، ومنه قيل للمطمئن من الأرض غائط ، ولموقع قضاء
الحاجة غائط ، لأن العادة جرت أن يقضي في المنخفض من الأرض حيث هو أستر له
ثم اتسع فيه حتى صار يطلق على النجس نفسه .
والغائط اسم العذرة نفسها ، لأنهم كانوا يلقونها بالفيضان ، وقيل : لأنهم
كانوا إذا أرادوا ذلك أتوا الغائط وقضوا الحاجة ، ف قيل لكل من قضى حاجته
قد أتى الغائط يكتفى به عن العذرة .

انظر : غرر - لسان العرب ٢٦٥/٧ ، أحكام الأحكام ٥٤/١ .

(٣) في أ : (إنما) .
(٤) في م ، ح : (أبال) .
(٥) في س : (إذا أنا) .
(٦) في أ ، س : (في الغائط) .
(٧) ذكره الجاحظ من بعض الرجال

أما أتاك عني الحديث إذا أنا بالغائط استغيث
والذئب وسط غنمي يعيث وصحت بالغائط يا خبيث

انظر : الحيوان ٢٠٦/١ ، ٤١٠/٦ .

(٨) (صلى الله عليه وسلم) ساقطة من س .
(٩) في م ، ح : (يقعد بذلك والله أعلم ثلاثة أشياء) .
(١٠) انظر : معالم السنن ١٤/١ .
(١١) في أ : (جعلهما) .
(١٢) في م : (لأنه) .
(١٣) في م : (يذكر) .

والثاني : أنه (١) أحثهم على سؤاله فيما احتشم (٢) ذكره من أمر دينهم ، وأدبهم (٣) كما يسأل والده فيما احتشم (٤) غيره من سؤاله .

والثالث : التنبيه على أن الوالد (٥) يلزمه تعليم ولده ما احتاج إليه من دينه وأدبه مع ما فيه (٦) من التنبيه على القياس .

ثم أخذ في بيان الأدب الشرعي فقال : فإذا ذهب أحدكم الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها لغائط (٧) ولابول .

فاختلف الناس في استقبال القبلة واستدبارها للغائط والبول على أربع مذهب (٨) (٩)

أحدها : أنه لايجوز استقبالها ولا استدبارها لاني النبيان ولا في المعاري (١٠)

(١) في ج : (أن) .

(٢) في س : (احسوا) .

(٣) في س : (فادسهم) .

(٤) في س : (اجتنبوا) .

(٥) في س : (الولد) .

(٦) في أ ، س : (معما) .

(٧) في أ ، س : (بغائط) .

(٨) (مذاهب) ساقطة من ج .

(٩) وهناك ثلاثة مذاهب أخرى إضافة إلى ما ذكره الماوردي وهي :

١- جواز الاستدبار في النبيان فقط تمسكاً بظاهر حديث ابن عمر ، وهو قول أبي يوسف .

٢- التحريم مطلقاً حتى في القبلة المنسوخة وهي بيت المقدس ، وهو محكي عن إبراهيم وابن سيرين عملاً بحديث معقل الأسدي ، وسيأتي ذكره .

٣- أن التحريم مختص بأهل المدينة ومن كان على سمعتها ، فأما من كانت قبلته في جهة المشرق أو المغرب فيجوز له الاستقبال والاستدبار مطلقاً لمعسوم قوله " شرقوا أو غربوا " قاله أبو عوانة صاحب المزني .

انظر : فتح الباري ٢١٦/١ ، عمدة القاري ٢٧٩/١ ، نيل الأوطار ٩٥/١ .

(١٠) في س : (في المحرا) .

ورجح هذا القول ابن العربي من المالكية وابن حزم وقال به مجاهد .

انظر : عارضة الأحوذى ٢٤/١ ، تحفة الأحوذى ٥٦/١ ، المحلى ١٩٤/١ .

وهو مذهب أبي حنيفة وصاحبيه (١)، والثوري (٢) والنخعي (٣) وأحمد (٤) وأبي ثور (٥)،
وبه قال من الصحابة أبو أيوب (٦) الأنصاري (٧).

والثاني : أنه يجوز استقبالها واستدبارها في البنيان والمعاري (٨).
وهو مذهب داود ، وبه قال عروة بن الزبير (٩) ، وربيعه بن أبي عبد الرحمن (١٠).

(١) ولأبي يوسف قول ثان : أنه يجوز الاستدبار في البنيان فقط .
وما ذكره الماوردي أصح الروايات عن أبي حنيفة .
انظر : رموس المسائل ١١٤/١ ، مجمع الأنهر ٦٧/١ ، مرقاة المفاتيح ٢٨٣/١ ، الفتاوى
الهندية ٥٠/١ ، نور الإيضاح ١٠/١ .
(٢) (٣) في س : (الثوري) بدون واو .
انظر : التمهيد ٣٠٩/١ ، شرح السنة ٢٥٨/٠ ، عمدة القاري ٢٧٧/١ ، فتح الباري
٢١٦/١ ، الأوسط ٣٢٥/١ ، شرح النووي على صحيح مسلم ١٥٤/٣ ، نيل الأوطار ٩٤/١ ،
أحكام الأحكام ٥٢/١ .

(٤) انظر : المغني ١٥٤/١ ، المبدع ٨٥/١ ، الكافي ٥٠/١ .
(٥) انظر : التمهيد ٣٠٩/١ ، شرح السنة ٣٥٨/١ ، عمدة القاري ٢٧٧/١ ، فتح الباري ٢١٦/١
الأوسط ٣٢٥/١ ، شرح النووي على صحيح مسلم ١٥٤/٣ ، نيل الأوطار ٩٤/١ ، أحكام
الأحكام ٥٢/١ .

(٦) في ح : (أبي أيوب) .
وهو : خالد بن زيد بن كليب الخزرجي النجاري البصري ، خعه النبي صلى الله
عليه وسلم بالنزول عليه في بني النجار إلى أن بنيت له حجرة أم المؤمنين
سودة وبني المسجد الشريف .
توفي سنة ٥٢ هـ ، ويقال سنة ٥٠ هـ ، صلى عليه يزيد بن معاوية ، ودفن بأمل حمص
القسطنطينية .

انظر : التاريخ الكبير ١٣٦/٣ ، تاريخ ابن معين ١٤٤/٢ ، تاريخ خليفة ٢١١ ، الجرح
والتعديل ٣٢١/٣ ، سير أعلام النبلاء ٤٠٢/٢ .

(٧) انظر : التمهيد ٣٠٩/١ ، شرح السنة ٣٥٨/١ ، عمدة القاري ٢٧٧/٢ ، فتح الباري ٢١٦/١ ،
الأوسط ٣٢٥/١ ، شرح النووي على صحيح مسلم ١٥٤/٣ ، نيل الأوطار ٩٤/١ ، أحكام الأحكام ٥٢/١ .

(٨) انظر : المراجع السابقة في (٧٠٥٠٢٠٢) .
(٩) أبو عبد الله عروة بن الزبير ، تابعي جليل ، وأحد الفقهاء السبعة بالمدينة

انتقل إلى البصرة ، ثم إلى مصر فتزوج وأقام بها سبع سنين ، روى عن أبيه
وأخيه عبد الله ... وهذه ، وعنه الزهري ، وسليمان بن يسار وآخرون .
توفي بالمدينة ، واختلف في سنة وفاته فقيل سنة ٩١ هـ ، وقيل سنة ٩٢ هـ ، وقيل
سنة ٩٣ هـ ، وقيل سنة ٩٤ هـ .

انظر : البداية والنهاية ١٠١/١ ، تهذيب التهذيب ١٨٠/٧ ، تذكرة الحفاظ ٦٢/١ ،
حلية الأولياء ١٧٦/٢ ، صفة المغفرة ٨٥/٢ ، طبقات ابن سعد ١٧٨/٥ .

(١٠) أبو عثمان ربيعة بن أبي عبد الرحمن فروخ مولى آل المنكر ، المعروف بريبعة
الرأي كان فقيهاً عالماً جامعاً للفقه والحديث ، وبه تفقه الإمام مالك ، روى عن أنس

والثالث : أنه لا يجوز استقبالها ولا استدبارها في المحاري ، ويجوز استقبالها واستدبارها في البنيان .

وهو مذهب الشافعي (١) ، وبه قال من الصحابة عبد الله بن عمر (٢) ، ومن التابعين الشعبي (٣) (٤) ، ومن الفقهاء : مالك (٥) وإسحاق (٦)

والرابع : ما رواه محمد بن الحسن (٧) مذهباً شافياً لأبي حنيفة (٨) أنه أجسار استدبارها في الموضعين ، ومنع من استقبالها في الموضعين (٩) . غير أن المذهب الأول هو الذي يعول عليه أصحابه . (١٠)

واستدل من منع من استقبالها واستدبارها في الموضعين بحديثين :

-
- = والأمرج ، ومكحول ، وغيرهم ، ومنه السفينان ، والأوزاعي ، ومالك ... وغيرهم
- انظر : التاريخ الكبير ٢٨٦/٣ ، تاريخ بغداد ٤٢٠/٨ ، تذكرة الحفاظ ١٥٧/١ ، الجرح والتعديل ٤٧٥/٣ ، سير أعلام النبلاء ٨٩/٦ ، صفة المصنوعة ١٤٨/٢ ، المعبر ١٤١/١
- (١) انظر : البحر ٦١ ب ، تتمتع الإبانة ل ٥١ ب ، التهذيب ل ٣٠ ب ، المذهب ٣٣/١ ، الإقناع للماوردي ٢٥/١ ، المقنع للمحاملي ل ٤ أ ، الأنوار ٢٧/١ ، عمدة السالك ٤٨/١
- (٢) انظر : عمدة القاري ٢٧٨/١ ، شرح النووي على صحيح مسلم ١٥٤/١ ، فتح الباري ٢١٥/١ ، نيل الأوطار ٩٤/١
- (٣) (الشعبي) ساقطة من م .
- (٤) انظر : عمدة القاري ٢٧٨/١ ، شرح النووي على صحيح مسلم ١٥٤/١ ، فتح الباري ٢١٥/١ ، نيل الأوطار ٩٤/١
- (٥) ذكر مالك كراهة استقبال القبلة واستدبارها في المحاري ، والكراهة هنا محمولة على التحريم .
- انظر : المدونة ٧/١ ، مقدمات ابن رشد ٦٤/١ ، التمهيد ٣٠٩/١ ، المنتقى ٣٣٦/١ ، مواهب الجليل ٢٨١/١ ، حاشية الدسوقي ١٠٠/١
- وقال بهذا المذهب أحمد في رواية ثانية عنه صححها ابن قدامة .
- انظر : المغني ١٥٤/١ ، الإفصاح ٧٦/١ ، التنقيح المشبع ٣٥/١
- (٦) انظر : عمدة القاري ٢٧٨/١ ، شرح النووي على صحيح مسلم ١٥٤/١ ، فتح الباري ٢١٥/١ ، نيل الأوطار ٩٤/١
- (٧) انظر : الاختيار ٣٧/١ ، حاشية ابن عابدين ٣٤١/١ ، فتح باب العناية ٢٧٥/١ ، عمدة القاري ٢٧٨/١
- (٨) (لأبي حنيفة) ساقطة من أ ، م ، ح .
- (٩) وهذا المذهب رواية ثالثة للإمام أحمد .
- انظر : الإفصاح ٧٦/١ ، المبدع ٨٦/١
- (١٠) في م : (أصحابنا) .

أحدهما : حديث أبي هريرة المتقدم ذكره (١) أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " فإذا ذهب أحدكم إلى الغائط (٢) فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها لغائط ولا بول " (٣) فكان على عمومه .

والثاني : ما رواه عطاء بن يزيد (٤) الليثي عن أبي أيوب الأنصاري أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن تستقبل (٥) القبلة لغائط أو بول (٦) ولكن شرقوا أو غربوا . قال : فقد منّا الشام فوجدنا مراحيض قد بنيت قبل (٧) القبلة فكنا نتحرف منها ونستغفر الله تعالى (٨) . (٩)

(١) (ذكره) ساقطة من أ ، س .

(٢) في أ : (للغائط) ، وفي م ، ح : (إلى) ساقطة .

(٣) سبق تخريجه ص ٥٧٠ .

(٤) عطاء بن يزيد الجندمي الليثي ، أصله من المدينة ، سكن الشام ، كنيته أبو محمد ، وقيل أبو يزيد ، مدني ، تابعي ، ثقة ، يروي عن أبي أيوب ، وأبي سعيد وتميم الداري وأبي هريرة ، روى عنه سهيل بن أبي صالح . ولد سنة ٢٥ هـ ، ومات سنة ١٠٥ هـ .

انظر : التاريخ الكبير ٤٥٩/٣ ، تهذيب التهذيب ٢١٢/٧ ، تقريب التهذيب ٢٣/٢ ، الثقات ٢٠٠/٥ ، معرفة الثقات ١٢٨/٢ .

(٥) في م : (يستقبل) ، وفي ح : غير منقوطة (مستقبل) .

(٦) في أ ، س : (وبول) .

(٧) في أ ، س : (نحو) وما أثبتته موافق لرواية الشيخين وأبي داود .

(٨) في س : (تعال) .

(٩) أخرجه الحميدي ، والبخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، والترمذي ، وابن ماجه مختصراً والنسائي ، وابن خزيمة وأبو حنيفة وابن حبان عن أبي أيوب الأنصاري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " إذا أتيت الغائط فلا تستقبل القبلة ولا تستدبروها ببول ولا غائط ولكن شرقوا أو غربوا " قال أبو أيوب : فقد منّا الشام فوجدنا مراحيض قد بنيت قبل القبلة فنحرف عنها ، ونستغفر الله . اللفظ لمسلم .

انظر : مسند الحميدي ١٨٧/١ ، صحيح البخاري : كتاب الوضوء - باب لا تستقبل القبلة بغائط أو بول ٤٩/١ ، كتاب الصلاة - باب قبله أهل المدينة وأهل الشام ١٠٩/١ ، صحيح مسلم : كتاب الطهارة - باب الاستطابة ٢٢٤/١ ، سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب كراهية استقبال القبلة عند قضاء الحاجة ٣/١ ، سنن ابن ماجه : كتاب الطهارة ومنهها - باب النهي عن استقبال القبلة بالغائط والبول ١١٥/١ ، سنن الترمذي : أبواب الطهارة - باب في النهي عن استقبال القبلة بغائط أو بول ٨/١ ، سنن النسائي : كتاب الطهارة - باب النهي عن استدبار القبلة عند

وأما المعنى فهو أن قالوا : كل حكم تعلق بالقبلة ^(١) استوى فيه البنيان والمحاري كالملاة .

قالوا : ولأنه مستقبل بفرجه القبلة ^(٢) ، فوجب أن يكون ممنوعاً منه كالمحاري ^(٣) قالوا : ولأنه إنما منع من استقبال القبلة في المحراء ^(٤) تعظيماً لحرمتهما ، وهذا المعنى موجود في البنيان كوجوده في المحاري ، فوجب أن يستوي المنع فيهما . ^(٥)

قالوا : ولأنه ليس في البنيان أكثر من أنها حائل ، والحائل عن القبلة لا يمنع حكماً تعلق بها . ^(٦)

دليله الجبال في المحاري ^(٧) لذي ^(٨) الحاجة ، والبنيان لذي الملاة . ^(٩)

واستدل من أباح ذلك في الموضعين بحديثين :

أحدهما : رواه ^(١٠) مجاهد عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم ^(١١) نهى من

== الحاجة ٢٢/١ ، صحيح ابن خزيمة : جماع أبواب الآداب المحتاج إليها في إتيان الفائط والبول - باب ذكر خبر روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في النهي عن استقبال القبلة واستدبارها ٣٣/١ ، مسند أبي عوانة : كتاب الطهارة - بيان حظر استقبال القبلة ١٩٩/١ ، صحيح ابن حبان : باب الاستطابة - ذكر الزجر عن استدبار القبلة بالفائط والبول ٤٩٥/٢ .

- (١) في م ، ح : (تعلق فيه القبلة) .
- (٢) في م ، ح : (إلى القبلة) .
- (٣) (قالوا : ولأنه مستقبل بفرجه القبلة فوجب أن يكون ممنوعاً منه كالمحاري) ساقطة من أ .
- (٤) في س : (في المحاري) .
- (٥) في أ : (فيها) .
- (٦) في س : (به) .
- (٧) في س : (والمحاري) .
- (٨) في م ، ح : (كذا) .
- (٩) في م ، ح : (والبنيان للملاة) .
- (١٠) في س : (مارواه) .
- (١١) (وسلم) ساقطة من أ .

استقبال القبلة واستديارها ، ثم إنني ^(١) رأيته قبل موته بسنة وقد تعد مستقبل القبلة لقضاء حاجته . (٢)

- (١) في م ، ح : (إني) .
- (٢) أخرجه أبو داود وابن ماجة والترمذي بلفظ : " نهى نبي الله صلى الله عليه وسلم أن نستقبل القبلة ببول فرأيته قبل أن يقبض بعام يستقبلها " .
- وأخرجه أحمد وابن خزيمة وابن حبان والدارقطني بلفظ : " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهانا أن نستقبل القبلة أو نستديرها بفروجنا إذا أهرقنا الماء ثم رأيته قبل موته بعام ببول مستقبل القبلة " .
- قال الترمذي : حديث حسن غريب ، وقال : سألت محمداً يعني البخاري عن هذا الحديث فقال : هذا حديث صحيح رواه غير واحد عن محمد بن إسحاق .
- وقال ابن حزم : حديث جابر من رواية أبان بن صالح وليس بالمشهور .
- وقال ابن عبد البر : وليس حديث جابر بصحيح عنه فيعرج عليه ، لأن أبان بن صالح الذي يرويه ضعيف .
- ورد العيني على هذه الأقوال : بأن قول ابن حزم مردود بتمحيص البخاري وغيره .
- وقال يحيى بن معين ، وأبو زرعة ، وأبو حاتم ، ويعقوب بن شعبة ، والعجلي ، أبان بن صالح ثقة ، وقال النسائي : كان حاكماً بالمدينة وليس به بأس .
- فأى شهرة أرفع من هذه .
- وأما تضعيف ابن عبد البر الحديث بأبان فغير موجه لشبوت توثيقه من الجماعة الذين ذكرناهم .
- انظر : سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب الرخصة في استقبال القبلة ٤/١
- سنن ابن ماجة : كتاب الطهارة وسننها - باب الرخصة في ذلك ١١٧/١ ، سنن الترمذي : أبواب الطهارة باب ما جاء من الرخصة في ذلك ٩/١ ، مسند الإمام أحمد ٣/٣٦٠ ، صحيح ابن خزيمة : جماع أبواب الآداب المحتاج إليها في إتيان الغائط والبول - باب ذكر خبر روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في الرخصة في البول مستقبل القبلة ٣٤/١ ، صحيح ابن حبان : باب الاستطابة - ذكر الخبر الدال على أن الزجر عن استقبال القبلة واستديارها بالغائط والبول إنما زجر عن ذلك في الصحاري دون الكهف والمواقع المستورة ٤٩٨/٢ ، عمدة القاري ٢٧٨/١ ، المحلى ١٩٨/١ ، التمهيد ٣١٢/١ ، مختصر الخلافيات ١٢٩/١ ، تاريخ الدارمي عن يحيى بن معين ٤٩ ، ٧٢٠ .

والثاني : مارواه واسع بن حيان ^(١) عن ابن عمر أنه قال ^(٢) : إن ناسا يقولون إذا قعدت على حاجتك فلا تستقبل القبلة ولا بيت المقدس ، لقد ارتقيت ^(٣) على ظهر بيت لنا فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ^(٤) على لبنتين مستقبلاً بيت المقدس . ^(٥)

وأما المعنى : فهو أن كشف العورة إذا كان مباحاً إلى غير القبلة كان مباحاً إلى القبلة قياساً على كشفها للمباشرة ، ولأن كل جهة لا يحرم كشف العورة إليها في المباشرة لم يحرم كشف العورة إليها عند الحاجة قياساً على غير القبلة .

(١) في س : (حيان) .

وهو واسع بن حيان بن منقذ بن عمرو الأنصاري المازني المدني ، صحابي ، وقيل في صحبته مقال ، وقال العجلي : مدني ، تابعي ، ثقة وزعم العبدري أنه شهد بيعة الرضوان .

قال ابن حجر : هذا غير الراوي فيما أظن ، لأنه مشهور في التابعين ، وحديثه في صحيح مسلم ، وقد فرق بينهما ابن فتحون .

انظر : الإصابة ٥٩١/٣ ، تهذيب التهذيب ١٠٢/١١ ، تقريب التهذيب ٣٢٨/٢ ، تاريخ الثقات ٤٦٣ ، طبقات خليفة ٢٥٢ ، مشاهير علماء الأمصار ٧٨ .

(٢) (أنه قال) ساقطة من م .

(٣) في م : (ارتفعت) .

(٤) (وسلم) ساقطة من أ .

(٥) أخرجه البخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والترمذي ، والنسائي ، وأبو عوانة ، واللفظ للبخاري إلا أنه قال : " مستقبلاً بيت المقدس لحاجته " .

انظر : صحيح البخاري : كتاب الوضوء - باب من تبرز على لبنتين ٤٩٠٤٨/١ ،

صحيح مسلم : كتاب الطهارة : باب الاستطابة ٢٢٥/١ ، سنن أبي داود : كتاب

الطهارة - باب الرخصة في استقبال القبلة ٤/١ ، سنن ابن ماجه : كتاب

الطهارة وسننها - باب الرخصة في استقبال القبلة في الكنيف ١١٦/١ ، سنن

الترمذي : أبواب الطهارة - باب ماجاء في الرخصة في استقبال القبلة ٩/١ ،

سنن النسائي : كتاب الطهارة - الرخصة في استقبال القبلة في البيوت ٢٤/١ ،

مسند أبي عوانة : كتاب الطهارة - بيان حظر استقبال القبلة ٢٠١/٩ .

مل

واستدل من منع استقبالها في الموقعين وأباح استدبارها في الموقعين

بحديثين :

أحدهما (١) : ما رواه عبد الرحمن بن يزيد (٢) عن سلمان قال : قيل : لقد علمكم نبيكم عليه السلام كل شيء حتى الخراءة (٣) قال (٤) : أجل قد (٥) نهانا على الله عليه وسلم (٦) أن نستقبل القبلة بفائط (٧) وبول وأن لانستنجي (٨) باليمين (٩) ، وأن لا يستنجي أحدا بأقل من ثلاثة أحجار أو يستنجي (١٠) برجيع أو مظم . (١١)

(١) (أحدهما) ساقطة من أصل ج ، ومثبتة في الحاشية .

(٢) في م ، ح : (زيد) .

وهو عبد الرحمن بن يزيد بن قيس ، الإمام الفقيه أبو بكر النخعي ، أخو الأسود ابن يزيد من تابعي أهل الكوفة ، حدث عن عثمان وابن مسعود وسلمان . . . وجماعة روى عنه إبراهيم النخعي ، وأبو إسحاق السبيعي . . . وغيرهم ، وثقه يحيى بن معين وغيره ، مات سنة ٨٣ هـ .

انظر : التاريخ الكبير ٣٦٣/٥ ، تقريب التهذيب ٥٠٢/١ ، سير أعلام النبلاء ٧٨/٤ ، طبقات ابن سعد ١٢٩/٦ ، طبقات خليفة ١٤٨ ، النجوم الزاهرة ٢٠٤/١ ، الكاشف ١٦٨/٢ . (٣) الخراءة : قال القافي عياض بكسر الخاء ممدود هو اسم فعل الحدث ، وأمسأ الحدث نفسه فغير تاء ممدود وفتح الخاء .

وقال الخطابي : عوام الناس يفتحون الخاء في هذا الحديث فيفحش معناه ، وإنما هو مكسور الخاء ممدود الألف ، يريد الجلسة للتخلي والتنظيف منسأ والأدب فيه .

انظر : شرح السيوطي على النسائي ٢٨/١ ، حاشية السندي على النسائي ٢٩/١ ، معالم السنن ١١/١ .

(٤) في أ ، س : (فقال) .

(٥) في أ ، س : (أنه) .

(٦) في أ (وسلم) ساقطة ، (صلى الله عليه وسلم) ساقطة من م ، س .

(٧) في أ ، س : (الفائط) .

(٨) في أ : (لا يستنجي) .

(٩) في أ ، س : (باليمنى) .

(١٠) في م ، ح : (أو نستنجي) ، وفي س : (وأن نستنجي)

(١١) أخرجه أحمد ، ومسلم ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والترمذي ، والنسائي ، والبيهقي واللفظ لأبي داود ، غير أنه قال : " بفائط أو بول " .

انظر : مسند الإمام أحمد ٤٣٧/٥ ، صحيح مسلم : كتاب الطهارة - باب الاستطابة ٢٢٣/١ ، سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب كراهية استقبال القبلة عند

والثاني : مارواه أبو زيد (١) عن معقل بن أبي معقل الأسدي (٢) قال : " نهى (٣)
رسول الله صلى الله عليه وسلم (٤) أن نستقبل القبليتين ببول أو غائط " . (٥)

فلما نص في هذين الحديثين (٦) على الاستقبال (٧) علم إباحة الاستدبار .

ولأن كل حكم تعلق بالقبلة اختص باستقبالها دون استدبارها كالملة .

= قضاء الحاجة ٣/١ ، سنن ابن ماجه : كتاب الطهارة وسننها - باب الاستنجاء
بالحجارة والنهي عن الروث والرمة ١١٥/١ ، سنن الترمذي : أبواب الطهارة
باب الاستنجاء بالحجارة ١٣/١ ، سنن النسائي : كتاب الطهارة : باب النهي
عن الاكتفاء في الاستطابة بأقل من ثلاثة أحجار ٣٨/١ ، السنن الكبرى : كتاب
الطهارة - باب وجوب الاستنجاء بثلاثة أحجار ١٠٢/١ .

(١) في م ، ح : (أبو زيد) .

وهو أبو زيد مولى بني ثعلبة ، قيل اسمه الوليد ، روى عن معقل بن أبي معقل
الأسدي وعنه عمرو بن يحيى بن عمار . قال ابن حجر : قال ابن المديني
ليس بالمعروف .

انظر : تهذيب التهذيب ١٠٣/١٢ ، الكنى لمسلم ٤٠ .

(٢) معقل بن أبي معقل هو ابن أبي الهيثم الأسدي حليف بني أسد ، صاحب النبي صلى
الله عليه وسلم ، وروى عنه ، روى عنه الوليد أبو زيد مولى بني ثعلبة ، وأبو
سلمة بن عبد الرحمن يقال مات في زمن معاوية .

انظر : تهذيب التهذيب ٢٣٥/١٠ ، تقريب التهذيب ٢٦٥/٢ ، تجريد أسماء الصحابة
٨٨/٢ ، خلاصة تذهيب التهذيب ٤٥/٣ .

(٣) في أ ، ح : (نها) .

(٤) (وسلم) ساقطة من أ .

(٥) أخرجه أبو داود ، وابن ماجه ، واللفظ لأبي داود .

وهو حديث ضعيف ، لأن فيه راوياً مجهولاً ، وقال المنعاني : وهو حديث ضعيف
لا يقوى على رفع الأمل .

انظر : سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب كراهية استقبال القبلة عند
قضاء الحاجة ٣/١ ، سنن ابن ماجه ، كتاب الطهارة وسننها - باب النهي عن
استقبال القبلة بالغائط والبول ١١٦/١ ، فتح الباري ٢١٦/١ ، نيل الأوطار ٩٦/١

سبل السلام ١٢٥/١ .

(٦) (الحديثين) ساقطة من س .

(٧) في م : (الاستدلال) .

والدليل على صحة ما ذهب إليه الشافعي (١) من تحريم الاستقبال والاستدبار (٢) في الصحاري ما استدل به الأولون من حديث أبي هريرة وأبي أيوب .

وعلى إباحة ذلك في البنيان ما استدل به الآخرون من حديثي (٣) جابر وابن عمر . ثم من (٤) الدليل عليهما حديثان آخران :

أحدهما : ما رواه (٥) الحسن بن ذكوان (٦) عن مروان (٧) الأصغر (٨) قال : رأيت ابن (٩) عمر أنماخ راحلته مستقبل القبلة ثم جلس يبول إليها فقلت : أبا عبد الرحمن (١٠) أليس قد نهى عن هذا ؟ قال : بلى ، إنما نهى عن ذلك في الفضاء ، فأما إذا كان بينك وبين القبلة شيء يستر فلا بأس . (١١)

(١) في أ ، س : (ما ذهبنا إليه) .

(٢) في م ، ح : (من تحريم الاستدبار والاستقبال) .

(٣) في س : (من حديث) .

(٤) (من) ساقطة من م ، ح .

(٥) في م ، ح : (رواه) .

(٦) الحسن بن ذكوان أبو سلمة البصري ، روى عن الحسن البصري وسليمان الأحول وطاووس ، ومروان الأصغر . . . وروى عنه سعيد بن راشد ، وعبد الله بن المبارك . . . وغيرهم .

قال إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين ضعيف ، وقال أبو حاتم : ضعيف وليس بالقوي ، وقال ابن عدي : يروي أحاديث لا يرونها غيره ، وذكره ابن حبان في الشقات روى له البخاري ، وأبو داود ، والترمذي ، وابن ماجه .

انظر : التاريخ الكبير ٢/٢٩٣ ، تهذيب الكمال ٦/١٤٥ ، الشقات ٦/١٦٣ ، الضعفاء للعقيلي ١/٢٢٣ ، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي ١/٢٠١ ، الكنى لمسلم ٤٧ ، الكامل لابن عدي ٢/٧٣٠ ، المراسيل ٤٦ .

(٧) في أ : (مروان) .

(٨) مروان الأصغر أبو خلف البصري يقال : هو مروان بن خاقان ، ويقال غيره روى من ابن عمر وأبي هريرة . . . وغيرهم ، وعنه خالد الحذاء ، والحسن بن ذكوان وآخرون .

قال الأجري : قلت لأبي داود مروان الأصغر ، قال : مروان بن خاقان ثقة ، وذكره ابن حبان في الشقات .

انظر : تهذيب التهذيب ١٠/٩٨ ، تقريب التهذيب ٢/٢٤٠ ، الشقات ٥/٤٢٤ ، خلاصة تذهيب التهذيب ٣/٢٠ ، طبقات خليفة ٢١٣ .

(٩) في س : (بن عمر) .

(١٠) في س : (يا عبد الله) .

(١١) أخرجه أبو داود واللفظ له ، وابن خزيمة ، والحاكم ، والدارقطني ، والبيهقي . قال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط البخاري . وفي نسخة على شرط مسلم - فقد

والثاني : مارواه خالد بن أبي الملت (١) قال : كنا عند عمر بن عبد العزيز (٢) فذكرنا (٣) استقبال القبلة بالفروج فقال عراك بن مالك (٤) : سمعت عائشة رضي الله عنها (٥) تقول : ذكر عند رسول الله صلى الله عليه وسلم (٦) أن ناسا يكرهون استقبال (٧) القبلة بفروجهم ، فقال رسول الله (٨) صلى الله عليه وسلم

== احتج بالحسن بن ذكوان ولم يخرجاه .

وقال الدار قطني : هذا صحيح كلهم ثقات ، وقال الحازمي في الاعتبار هو حديث حسن انظر : سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب كراهية استقبال القبلة عند قضاء الحاجة ٣/١ ، صحيح ابن خزيمة : جماع أبواب الآداب المحتاج إليها في إتيان الغائط والبول - والخبر المفسر للبايعين المتقدمين ٣٥/١ ، المستدرک : كتاب الطهارة - النهي عن البول مستقبل القبلة والرخمة فيه ١٥٤/١ ، سنن الدار قطني كتاب الطهارة - باب استقبال القبلة في الخلاء ٥٨/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب الرخمة في ذلك في الأبنية ٩٢/١ ، الاعتبار ٧٧/١ ، التعليق المغني ٥٨/١ .

(١) في أ : (العامة) ، وفي س : (خالد بن الملت) .

وهو خالد بن أبي الملت البصري ، عامل عمر بن عبد العزيز ، مدني الأصل ، روى عن عمر بن عبد العزيز ، ومحمد بن سيرين ، وعنه خالد الحذاء ، والمبارك بن فضالة ذكره ابن حبان في الثقات .

انظر : التاريخ الكبير ١٥٦/٣ ، تهذيب التهذيب ٩٧/٣ ، تقريب التهذيب ٢١٤/١ ، الثقات ٢٥٢/٦ .

(٢) أبو حفص : عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم ، الخليفة الصالح ، تولى الخلافة بعهد من سليمان بن عبد الملك سنة ٩٩ هـ ، فبويح في مسجد دمشق ، مدة خلافته سنتان ونصف ، والأخبار في عدله وحسن سياسته كثيرة ، توفي لعشر ليال بقين من رجب سنة ١٠١ هـ وهو ابن تسع وثلاثين وأشهر .

انظر : البداية والنهاية ١٩٢/٩ ، حلية الأولياء ٢٥٣/٥ ، شذرات الذهب ١١٩/١ ، مطلة الصفوة ١١٣/٢ ، طبقات ابن سعد ٣٣٠/٥ .

(٣) في أ ، س : (فذكروا) .

(٤) عراك بن مالك الغفاري المدني ، أحد العلماء العاملين ، تابعي ثقة ، من خيار التابعين كان يسرد الصوم وكان يحرض عمر بن عبد العزيز على انتزاع ما بأيدي بني أمية من الأموال والفيء ، فلما استخلف يزيد بن عبد الملك نفى عراكاً إلى جزيرة دهلج من غربي اليمن فمات هناك في إمرة يزيد ، روى عن أبي هريرة وعبد الله ابن عمر ... وغيرهم ، وحدث عنه ولده خثيم ، ويزيد بن حبيب ... وعدة .

وثقه أبو حاتم وغيره ، حديثه في الكتب كلها ، وليس هو بالكثير الرواية ، توفي سنة ١٠٤ هـ ، وقيل قبلها .

انظر : تهذيب التهذيب ١٧٢/٧ ، الجرح والتعديل ٣٨/٧ ، سير أعلام النبلاء ٦٣/٥ ، طبقات خليفة ٢٤٨ ، ٢٥٧ ، ميزان الاعتدال ٦٣/٣ .

(٥) (رضي الله عنها) ساقطة من أ ، م ، ح .

(٦) (وسلم) ساقطة من أ .

(٧) في م ، ح : (يكرهون أن يستقبلوا) .

(٨) في س : (فقال عليه السلام) .

" أو قد (١) فعلوها (٢) حولوا بمقعدتي (٣) إلى (٤) القبلة " (٥)
 وأما الاستدلال : فهو أن المحاري (٦) لا تخلو (٧) غالباً من [معل] (٨) فيها فيتأذى بكشف
 عورته إليها ، لأنه إن استقبلها أبدى (٩) إليه دبره ، وإن استدبرها أبدى (١٠)
 إليه قبله ، فمنع من استقبالها واستدبارها لئلا (١١) يقطع [خشوع] (١٢) المملي
 إليها .

(١) في م ، ح : (وقد) .

(٢) في أ ، م ، ح : (فعلوا) .

(٣) في أ ، س ، ح : (بمقعدى) .

والمقعدة ، بفتح الميم وهي موضع القعود لقضاء حاجة الإنسان .

انظر : المجموع ٧٨/٢ .

(٤) (إلى) ساقطة من ح .

(٥) رواه بنحوه الإمام أحمد ، وأبو داود الطيالسي ، وذكره البخاري في تاريخه الكبير ،
 وابن ماجة والدارقطني والبيهقي .

قال ابن القيم : هذا حديث لا يصح ، وقال فيه كلاماً نفيساً فليراجع ، وقال ابن أبي
 حاتم : مرسل وأنكر هذا الحديث الذهبي ، وتكلم عليه ابن حزم ، وقال الألباني :
 قد روي هذا الحديث من طريق موسى ، ووكيع ، وبهر ، ويحيى بن إسحاق ، وأسد بن موسى
 خمستهم عن حماد بن سلمة عن خالد الحذاء عن خالد بن أبي العلت عن مراك وهذا
 سند ضعيف وفيه ملل كثيرة أحدها : الاختلاف على حماد بن سلمة ، والثانية الاختلاف
 على خالد الحذاء وهو ابن مهران ، والثالثة : جهالة خالد بن أبي العلت ، والرابعة
 مخالفته للثقة ، والخامسة الانقطاع بين مراك وهاشمة ، والسادسة : النكارة في المتن .
 وتضميل هذه العلل في سلسلة الأحاديث الضعيفة فراجع .

وقال النووي في المجموع وشرح صحيح مسلم : إسناده حسن ، وقال الدارقطني :
 (نأ) عبد الله بن محمد بن عبد العزيز (نأ) هارون بن عبد الله (نأ) علي بن عاصم عن خالد
 ابن أبي العلت . . وذكر الحديث وقال : هذا أضعف إسناده .

انظر : مسند الإمام أحمد ١٢٧/٦ ، مسند أبي داود الطيالسي ٢١٦ ، التاريخ الكبير
 ١٥٦/٣ ، سنن ابن ماجة : كتاب الطهارة - باب الرخصة في ذلك في الكنيف ١١٧/١ ، سنن
 الدارقطني : كتاب الطهارة - باب استقبال القبلة في الخلا ٥٩/١ ، السنن
 الكبرى : كتاب الطهارة - باب الرخصة في ذلك في الأبنية ٩٢/١ ، المراسيل ١٦٣ ،
 المحلى ١٩٦/١ ، تهذيب ابن القيم ٢٢/١ ، التعليق المغني ٦٠/١ ، المجموع ٧٨/٢ ، شرح
 النووي على صحيح مسلم ١٥٤/٣ ، سلسلة الأحاديث الضعيفة ٣٥٤/٢ .

(٦) في أ : (الصحابة) .

(٧) في أ ، س : (لاتخلوا) .

(٨) في أ ، م ، ح ، س : (مملي) .

(٩) (١٠) في أ ، ح ، س : (أبدى) .

(١١) في م (لأنه) ، وفي أ ، س ، ح : (لأن لا) .

(١٢) زيادة يقتضيها المعنى .

وهذا المعنى معدوم في البنيان، لأن الإنسان فيها مستتر بالجدار، مع أن تجنب الاستقبال والاستدبار في المنازل مع فيقها شاق، فوقع الفرق بين الموضعين — وأما القياس على من أجاز الاستدبار في المحاري (١) هو أنه أحد الفرجين فوجب أن يحرم مواجهة القبلة به (٢) عند الحاجة كالقبل .

وعلى من حرم الاستقبال في المنازل أنه أحد الفرجين فلم يحرم في البنيان مواجهة القبلة به (٣) كالمدبر .

فأما (٤) الجواب لمن ذهب إلى عموم تحريمه بحديث أبي هريرة فهو أن حديث أبي هريرة دال على تحريمه في المحاري دون البنيان، لأنه قال : " فإذا ذهب أحدكم إلى الغائط " (٥)

والذهاب إنما ينطلق على المتوجه (٦) إلى المحاري، وأما (٧) في المنازل فيقال دخل .

ولأنه قال : " الغائط " وذلك يكون في المحاري دون (٨) المنازل، لأنه الموضع المستغل بين عاليين .

وأما حديث أبي أيوب فإن (٩) كان الاستدلال بمثله فهو وإن (١٠) كان مطلقاً يقتضي العموم لمحمول على ماورد في غيره من التخصيص .

وإن كان الاستدلال بفعل أبي أيوب فذلك اجتهاد منه فلم يلزم .
وأما الجواب من المعاني فغيما ذكرناه جواب عنها وانفعال منها .

(١) في م، ح : (المحراء) .

(٢) (به) ساقطة من أ، م، ح .

(٣) (به) ساقطة من م، ح .

(٤) في س : (وأما) .

(٥) (الغائط) ساقطة من م، ح، (إلى) ساقطة من أ .

(٦) في أ، ح : (التوجه)، وفي م : (التوجيه) .

(٧) في م : (دون المنازل)، وفي ح : (دما في) .

(٨) في أ، س : (من دون) .

(٩) في ح : (فإن) مكررة .

(١٠) في م، ح : (لغير إن) .

وأما الجواب عما (١) استدل به الآخرون من حديث جابر وابن (٢) عمر فهو محمول على المنازل والبنیان (٣) لما فيها (٤) من المشاهد (٥) له .

وأما الجواب عن استدلال الآخرين بحديثي سلمان ومعتل أن منومهما الاستقبال فصحيح لكن أراد بالفرجين معاً قبلاً ودبراً .

فصل (٦)

فإذا تقرر (٧) ما ومننا من تحريم استقبال القبلة واستدبارها في المحاري دون (٨) المنازل (٩) فجلس في المحراء إلى ما يستره من جبل أو جدار أو دابة .
فقد اختلف أصحابنا هل يغلب (١٠) حكم المحراء في المنع من استقبال القبلة واستدبارها أو يغلب (١١) حكم السترة في جواز الاستقبال والاستدبار على وجهين : (١٢)

أحدهما : أن التغليب للسترة (١٣) لوجود الاستتار بها ، ولا يحرم عليه الاستقبال والاستدبار وهو مذهب ابن (١٤) عمر .

والوجه الثاني : أن التغليب للمكان فيجري عليه حكم المحراء في تحريم الاستقبال والاستدبار لأن (١٥) الغضاء فيها أغلب .

-
- (١) في م ، ح : (من ما استدل) .
(٢) في ح : (وأبي عمر) ، وفي س : (وابن عمر) .
(٣) في م ، ح : (على البنیان والمنازل) .
(٤) في م ، ح : (لمافيهما) .
(٥) في س : (من المشاهد) .
(٦) (فعل) ساقطة من س .
(٧) في س : (تقرر) .
(٨) في س : (دوي) .
(٩) (المنازل) ساقطة من س .
(١٠) في م (تغلب) ، وفي ح ، غير منقوطة (تغلب) .
(١١) في م ، ح : (تغلب) ، وفي س غير منقوطة (تغلب) .
(١٢) انظر : البحر ل ٦٢ ب ، فتح العزيز ٤٥٨/١ ، المحرر ٢٩/١ ، شرح النووي على صحيح مسلم ١٥٥/١ ، شرح المحلي على المنهاج ٢٩/١ .
(١٣) في أ : (السترة) ، وفي س : (بالسترة) .
(١٤) في س : (ابن عمر) .
(١٥) (لأن) مكررة في س .

وبني عن (١) هذين الوجهين إذا كان في مصر بين خراب (٢) قد صار فضاء كالمحسرا .
فأحد الوجهين يحرم عليه الاستقبال والاستدبار اعتباراً بمعة المكان .
والثاني : لا يحرم عليه اعتباراً بحكم المكان .
وهذا التحريم يختص بالقبلة .

فإن قيل فقد روى معقل بن أبي معقل ، قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم (٣) أن نستقبل القبلتين . (٤)
قيل لأصحابنا فيه تأويلان : (٥)

أحدهما : أنه نهى عن استقبال بيت المقدس حين كانت قبلة ، ونهى في زمان آخر عن استقبال الكعبة حيث صارت قبلة ، فجمع (٦) الراوي بينهما في روايته كما روي أنه نهى عن المتعة (٧) وأكل لحوم الحمر الأهلية . (٨)
وكان نهيه عن المتعة عام الفتح ، وعن أكل لحوم الحمر الأهلية (٩) قبل ذلك عام خيبر (١٠) وهذا تأويل أبي إسحاق المروزي وابن أبي هريرة .

-
- (١) في جميع النسخ (عن) ولعل الصحيح (على) لأن بني تتعدى بعلى ولا تتعدى بعلى
إلا بالتفمين .
(٢) في س : (خراب) .
(٣) (صلى الله عليه وسلم) ساقطة من أ .
(٤) سبق تخريجه ص ٥٨٢ .
(٥) انظر : البحر ٦٢ به فتح الباري ٢١٦/١ ، معالم السنن ١٧/١ ، نيل الأوطار ٩٦/١ .
(٦) في م : (لجمع) .
(٧) ويقعد به نكاح المتعة : وهو من التمتع بالشئ والانتفاع به .
وهو أن يقول الرجل لامرأة : متعيني نفسك بهذه العشرة من الدراهم مدة كذا فتقول له متعتك نفسي ، فالحاصل لا بد من لفظ التمتع فيه .
انظر : أنيس الفقهاء ١٤٦ ، المطلع ٢٢٢ .
(٨) رواه البخاري ومسلم عن علي وابن عباس .
ففي البخاري عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المتعة وعن لحوم الحمر الأهلية زمن خيبر .
وروى مسلم عن الربيع بن سبرة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى يوم الفتح عن متعة النساء .
انظر : صحيح البخاري : كتاب النكاح ، باب نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نكاح المتعة آخر ١٦/٧ ، كتاب الذبائح : باب لحوم الحمر الإنسية ١٢٣/٧ ، صحيح مسلم : كتاب النكاح - باب نكاح المتعة ١٠٢٦/٢ ، ١٠٢٧ .
(٩) (وكان نهيه عن المتعة عام الفتح وعن أكل لحوم الحمر الأهلية) ساقطة من أ .
(١٠) وكانت غزوة خيبر في جمادي الأولى سنة سبع من الهجرة .
انظر : سطر النجوم العوالي ١٥٥/٢ ، إتحاف الوري ٤٧٣/١ .

والتأويل الثاني : أن النهي ورد عنهما ^(١) في حال واحدة وقمديه أهل المدينة .
لأن من استقبل بيت المقدس بالمدينة ^(٢) استدبر الكعبة ، ومن استقبل ^(٣) الكعبة
استدبر بيت المقدس .

فصار نهيه عن استقبالهما نهياً عن استقبال القبلة ^(٤) واستدبارها .
وهذا تأويل بعض ^(٥) المتقدمين من أصحابنا . ^(٦) ^(٧) .

فصل

واعلم ^(٨) أن [للاستنجاء] ^(٩) في المحاري بعد تحريم استقبال ^(١٠) القبلة
واستدبارها آداباً ^(١١) مستحبة وردت السنة بها وعمل السلف عليها وهي ^(١٢) ستة
عشر أدباً ^(١٣) تنقسم قسمين :

-
- (١) في أ س : (عنها) .
 - (٢) (بالمدينة) ساقطة من م ، ح .
 - (٣) في أ : (استدبر) ، وصحت في الحاشية .
 - (٤) في م ، ح : (الكعبة) .
 - (٥) (بعض) ساقطة من س .
 - (٦) في م ، ح : (تأويل بعض أصحابنا من المتقدمين) .
 - (٧) قال النووي : إن هذين التأويلين في كل واحد منهما فلفظ ، والظاهر المختار أن
النهي وقع في وقت واحد ، وأنه عام لكليتهما في كل مكان ولكنه في الكعبة
نهي تحريم في بعض الأحوال ، وفي بيت المقدس نهى تنزيه ، ولا يمتنع جميعهما
في النهي ، وإن اختلف معناه ، وسبب النهي من بيت المقدس كونه كان قبل سنة
فبقيت له حرمة الكعبة .
 - وقد اختار الخطابي هذا التأويل .
 - فإن قيل لما حملتوه في بيت المقدس على التنزيه ، قلنا : للإجماع فلا نعلم
من يعتد به حرمة ، والله أعلم .
 - انظر : المجموع ٨١/٢ ، معالم السنن ١٧/١ .
 - (٨) في س : (اعلم) بدون واو .
 - (٩) في أ ، م ، ح ، س : (الاستنجاء) .
 - والمراد بالاستنجاء هنا قضاء الحاجة ، وعبر بالاستنجاء نظراً لأن قاضي الحاجة
يلزمه الاستنجاء ، فعبر باللازم وأراد الملزوم ، وسيأتي كلامه على الاستنجاء بعد
 - آداب قضاء الحاجة .
 - (١٠) (استقبال) ساقطة من : .
 - (١١) في س : (آدابا) .
 - (١٢) في أ : (هي) بدون واو .
 - (١٣) في م ، ح : (آدابا) .

قسم (١) منها يختص بمكان الاستنجاء وهو ثمانية آداب .

وقسم منها يختص بالمستنجي في نفسه وهي ثمانية .

فأما الثمانية التي تختص بمكان الاستنجاء :

فأحدها : الإبعاد عن أفعال الناس لما فيه من الحيانة وإكمال (٢) العشرة .

وقد روى أبو سلمة عن المغيرة بن شعبه أن (٣) النبي صلى الله عليه وسلم كــــان إذا ذهب أبعد (٤) (٥)

وروى أبو الزبير عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد البراز انطلق حتى (٦) لا يراه أحد . (٧)

(١) في م ، ح : (قسم) .

(٢) في أ ، س : (وإجمال) .

(٣) في م ، ح : (عن) .

(٤) يوجد تداخل في هذا الحديث والذي بعده ففي أ : وقد روى أبو سلمة عن المغيرة ابن شعبه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد البراز انطلق حتى لا يراه أحد " وفي م ، ح : (بعد) .

(٥) أخرجه أحمد ، والدارمي ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والترمذي ، والنسائي ، وابن خزيمة ، والحاكم والبيهقي عن المغيرة بن شعبه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا ذهب المذهب أبعد .

واللفظ للجميع إلا الترمذي ، قال أبو عيسى : حديث حسن صحيح ، وقال الحاكم حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ووافقه الذهبي .

انظر : مسند الإمام أحمد ٢٤٨/٤ ، سنن الدارمي : كتاب الصلاة والطهارة - باب في الذهاب إلى الحاجة ١٦٩/١ ، سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب التخلي عند قضاء الحاجة ١/١ ، سنن ابن ماجه : كتاب الطهارة وسننها - باب التباعد للبراز في الفضاء ١٢٠/١ ، سنن الترمذي : أبواب الطهارة - باب ماجاء أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد الحاجة أبعد في المذهب ١٧/١ ، سنن النسائي : كتاب الطهارة - باب الإبعاد عند إرادة الحاجة ١٨/١ ، صحيح ابن خزيمة : جماع أبواب الآداب المحتاج إليها في إتيان الغائط والبول - باب التباعد للغائط في الصحاري من الناس ٣٠/١ ، المستدرک : كتاب الطهارة - كان الرسول إذا ذهب المذهب أبعد ١٤٠/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب التخلي عند الحاجة ٩٣/١ ، تلخيص الذهبي ١٤٠/١ .

(٦) في س : (حين) .

(٧) أخرجه أبو داود - واللفظ له - وابن ماجه والحاكم وحسنه البغوي .

انظر : سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب التخلي عند قضاء الحاجة ١/١ ، سنن ابن ماجه : كتاب الطهارة - باب التباعد للبراز في الفضاء ١٢١/١ ، المستدرک : كتاب الطهارة - كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ذهب المذهب أبعد

١٤٠/١ ، مصابيح السنة ١٩٤/١ .

والثاني : أن يستتر (١) بستره لئلا (٢) يراه مار .

فقد روى أبو (٣) سعيد (٤) عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم (٥) قال :
" من أتى (٦) الغائط فليستتر ، فإن لم يجد إلا أن يجمع كشيئاً (٧) من رمل
فليستدبره (٨) ، فإن الشيطان يلعب بمقامد بني آدم ، فمن فعل فقد أحسن ومن لا فلا
خرج " (٩)

(١) في س : (استتر) .

(٢) في أ ، م ، ح ، س : (لأن لا) .

(٣) في ح : (أبي) .

(٤) أبو سعيد الحبراني الحمصي اسمه زياد ، وقيل عامر بن سعد ، وقيل عمر بن سعد
مجهول روى عن أبي هريرة ، وعنه حسين بن عبد الرحمن الحميري ثم الحبراني ،
قال أبو زرعة : لا أعرفه وقد خلط بعض المحدثين بينه وبين أبي سعيد الخير ،
قال ابن حجر : والمواب التفريق بينهما فقد نص على كون أبي سعيد الخير
صحابياً البخاري ، وأبو حاتم ، وابن حبان ، والبخاري وابن قانع ، وأما أبو سعيد
الحبراني : فتابعي قطعاً ، وهو المعني في الحديث .

انظر : التاريخ المغير ١٦٥ ، تهذيب التهذيب ١٠٩/١٢ ، تقريب التهذيب ٤٢٨/٢ ،

الثقات ٥٦٨/٥ ، خلاصة تهذيب التهذيب ٢٢٠/٣ ، الكنى لمسلم ٤٢ ، الكاشف ٣٠٠/٣ ،

لسان الميزان ٤٦٦/٧ .

(٥) (وسلم) ساقطة من أ .

(٦) في أ : (أتا) .

(٧) الكتيب من الرمل : القطعة تنقاد محدودة ، وقيل هو ما اجتمع واحدود ،
والجمع أكثبة ، وكثبان ، مشتق من ذلك وهي تلال الرمل .

انظر : - كذب - لسان العرب ٧٠٢/١ .

(٨) في س : (فليستتبره) ، وفي أ : (فليستتبرد) .

(٩) هذا جزء من حديث ستأتي بقبته في مسألة وجوب الاستنجاء ، أخرجه الإمام أحمد
والدارمي وأبو داود - واللفظ له - ، وابن ماجه ، والطحاوي ، وابن حبان ، والحاكم
والبيهقي .

والحديث ضعيف ، لأن في سنده حميلاً الحبراني وهو مجهول ، ويرويه عن أبي سعيد
الحبراني وهو مجهول .

انظر : مسند الإمام أحمد ٣٧١/٢ ، سنن الدارمي : كتاب الصلاة والطهارة - باب
الاستتر عند الحاجة ١٦٩/١ ، سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب الاستتر في
الخلا ٩/١ ، سنن ابن ماجه : كتاب الطهارة وسننها - باب الارتياح للغائط
والبول ١٢١/١ ، شرح معاني الآثار - باب الاستجمار ١٢٢/١ ، صحيح ابن حبان : باب
الاستطابة - ذكر الأمر بالاستنشاق لمن أراد البراز عنده ٤٩٢/٢ ، السنن الكبرى :
كتاب الطهارة - باب الاستتر عند قضاء الحاجة ٩٤/١ ، تلخيص الحبير ١٠٣/١ ،
تحقيق الألباني على مشكاة المعانيح ١١٤/١ .

وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم (١) أنه قال : " لاتحدثوا في القرع (٢)
فإنه مأوى الخافين " (٣)
القرع (٤) : هو الموضع الذي لانبث فيه يستتره مأخوذ من قرع (٥) الرأس الذي (٦)
لاشعر فيه . (٧)

ومأوى الخافين هو مأوى الجن ، سمو الخافين (٨) لاستخفائهم . (٩)
والثالث : أن يتوقى (١٠) مهاب الريح (١٢) لثلا (١٢) يرد الريح عليه (١٣) النجاسة
وقد روى الأعرج (١٤) عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم (١٥) قال
" إذا خرج الرجل للغائط (١٦) فلا يستقبل الريح " . (١٧)

(١) (وسلم) ساقطة من أ ، وفي س : (عليه السلام) .
(٢) في م : (القرع) .
(٣) ذكره ابن الأثير وابن منظور بلفظ : " لاتحدثوا في القرع فإنه مملو —
الخافين) .
وذكره ابن الجوزي بلفظ : " القرع مملو الخافين " .
انظر : - قرع - النهاية ٥٦/٢ ، لسان العرب ٢٦٨/٨ ، غريب الحديث لابن الجوزي
٢٩٢/١ .

(٤) (٥) في م : (القرع) .
(٦) (الذي) ساقطة من أ .
(٧) انظر : - قرع - لسان العرب ٢٦٨/٨ .
(٨) في م ، ح : (خافين) .
(٩) انظر : غريب الحديث للحري ٧٤٨/٢ .
(١٠) في س : (يتوقى) .
(١١) في أ ، م ، ح : (الرياح) .
(١٢) في أ ، م ، ح ، س : (لأن لا) .
(١٣) في أ : (لأن لا يرد عليه) ، وفي س : (لأن لاترد عليه) .
(١٤) في س : (روي عن الأعرج) .
(١٥) (وسلم) ساقطة من أ .
(١٦) في م ، ح ، س : (الغائط) .

(١٧) لم أجده بهذا السند . ذكره السيوطي في الجامع الصغير ، وصاحب كنز العمال
وعزوه إلى أبي يعلى وابن قانع عن حضرمي بن عامر ، وقالوا : وهو مما بيض
له الديلمي بلفظ : " إذا بال أحدكم فلا يستقبل الريح ببوله فيرده عليه " .
ورمز له السيوطي بالضعف ، وقال ابن حجر : إسناد ضعيف جدا
وذكره ابن أبي حاتم عن محفوظ بن علقمة عن الحضرمي ، وقال قلت لأبي زرعة
محفوظ ما حاله : قال لا بأس به ، ولكن الشأن في يوسف كان يحيى بن معين يقول
يكذب .

وروي ابن عدي نحوه عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال : " كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم يكره البول في الهواء " .

والرابع : أن يرتاد لبوله أرضاً لينة حتى لا يرتفع لبوله رشيحاً يؤذيه .
فقد روى أبو موسى الأشعري (١) قال : كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم ، فأراد أن يبول ، فأتى (٢) دمثاً (٣) في أصل جدار فبال ثم قال : " إذا أراد أحدكم أن يبول فليرتد (٤) لبوله " (٥)
والخامس : أن يتوقى (٦) البول في ثقب (٧) (٨) أو سرب (٩) ، لئلا (١٠) يخرج عليه من حشرات الأرض ما يؤذيه ، أو لئلا (١١) يؤذي حيواناً (١٢) فيه .

- = قال : وهذا الحديث يرويه يوسف بن السفر وهو موقوف .
انظر : الجامع الصغير مع فيض القدير ٣١١/١ ، كنز العمال ٣٤٦/٩ ، مسند الفردوس ٣٠٦/١ ، تلخيص العبير ١٠٧/١ ، الكامل لابن عدي ٢٦٢٠/٧ ، علل الحديث ٥١/١ .
(١) عبد الله بن قيس بن سليم بن حضار بن حرب ، أبو موسى الأشعري ، الإمام الكبير ، صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو معدود فيمن قرأ على النبي صلى الله عليه وسلم ، أقرأ أهل البصرة وأفتهم في الدين ، قدم ليالي فتوح خيبر وفزا وجاهد مع النبي صلى الله عليه وسلم وحمل عنه علماً كثيراً ، اختلف في سنة وفاته قيل سنة ٤٢ هـ وقيل سنة ٤٣ هـ ، وقيل سنة ٤٤ هـ وقال الواقدي سنة ٥٢ هـ وقال المدائني سنة ٥٣ هـ .
انظر : أخبار القضاة ٢٨٢/١ ، التاريخ الكبير ٢٢/٥ ، جامع الأصول ٧٩/٩ ، سير أعلام النبلاء ٢٨٠/٢ ، شذرات الذهب ٢٢/١ ، طبقات القراء لابن الجزي ٤٤٢/١ ، العبر ٢٧/١ ، المعارف ٢٦٦ .
(٢) في س : (فأتا) .
(٣) الدمث : المكان اللين دورمل يخذ فيه البول فلا يرتد على البائل .
انظر : - دمث - لسان العرب ١٤٩/٢ ، معالم السنن ١١٠/١ .
(٤) فليرتد : أي يطلب ويختار موضعاً ليناً .
انظر : - رود - لسان العرب ١٨٧/٣ ، المجموع ٨٢/٢ .
(٥) أخرجه الإمام أحمد ، وأبو داود والبيهقي .
قال المنذري : فيه مجهول ، وقال النووي : حديث أبي موسى ضعيف .
انظر : مسند الإمام أحمد ٣٩٦/٤ ، سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب الرجل يتبوء لبوله ٢/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب الارتياح للبول ٩٣/١ ، مختصر سنن أبي داود ١٥/١ ، المجموع ٨٢/٢ .
(٦) في أ س : (أن يتوقى) .
(٧) في أ : (ثقب) ، وفي ح غير منقوطة (ثقب) .
والثقب : خرق لاعمق له ، ويقال خرق نازل في الأرض .
انظر : - ثقب - المعجم المنير ٩١/١ .
(٨) (فبال ثم قال : إذا أراد أحدكم أن يبول فليرتد لبوله ، والخامس أن يتوقى البول في ثقب) ساقطة من أصل س ، ومثبتة في الهامش .
(٩) السرب : بيت في الأرض .
انظر : سرب - المحاج ١٤٧/١ .
(١٠) في أ س : (لأن لا) .
(١١) في أ س : (لأن لا) .
(١٢) في م : (جيرانا) ، وفي ح : (جيرانا) .

(١)

وقد روى قتادة عن عبد الله بن سرجس قال : " نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبال في الجعر " ^(٢) فقليل لقتادة ، ولم يكره ذلك فقال : " إنسائه مساكن الجن " ^(٣)

(١) في م / (شرح) ، وفي أ ج : (سرجس) .

وهو عبد الله بن سرجس المزني المحابي المعمر نزيل البصرة ، من خلفاء بني مخزوم ، روى عن عمر ، وروى عنه عثمان بن حكيم ، وقتادة بن دعامة ، مات في دولة عبد الملك بن مروان سنة نيف وثمانين بالبصرة .

انظر : أسد الغابة ١٥٢/٢ ، التاريخ الكبير ١٧/٥ ، تهذيب الأسماء واللغات ٢٦٩/١ ، خلاصة تهذيب التهذيب ٦٠/٢ ، سير أعلام النبلاء ٤٢٦/٣ ، طبقات ابن سعد ٥٨/٧ .
(٢) الجعر : كل شيء تعتفقه الهوام والسباع لأنفسها .

انظر : جعر - لسان العرب ١١٧/٤ .

(٣) أخرجه الإمام أحمد ، وأبو داود ، والنسائي ، والحاكم ، والبيهقي .

قال ابن حجر : قيل إن قتادة لم يسمع من عبد الله بن سرجس ، حكاه حـسـرـب من أحمد ، وأثبت سماعه منه علي بن المديني ، وصححه ابن خزيمة وابن السكن . قال الحاكم : هذا حديث على شرط الشيخين فقد احتجا بجميع روايته ، ولعل متوهما يتوهم أن قتادة لم يذكر سماعه من عبد الله بن سرجس ، وليس هذا بمستبعد ، فقد سمع قتادة من جماعة من الصحابة لم يسمع منهم عامم — سليمان الأهل ، وقد احتج مسلم بحديث عامم بن عبد الله بن سرجس وهو من ساكني البصرة ، ووافقه الذهبي على ذلك وقال في الكاشف في ترجمة قتادة روى عن عبد الله بن سرجس وأنس .

انظر : سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب النهي عن البول في الجعر ٨/١ ، سنن النسائي : كتاب الطهارة - كراهية البول في الجعر ٣٣/١ ، المستدرک : كتاب الطهارة - النهي عن البول في الجعر ١٨٦/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب النهي عن البول في الثقب ٩٩/١ ، تلخيص الحبير ١٠٦/١ ، التلخيص للذهبي ١٨٦/١ ، الجوهر النقي ٩٩/١ ، الكاشف ٣٩٦/٢ .

والسادس : (١) - أن يتوقى (٢) الجواد (٣) ، وقوارع الطرق ، والمواقع التـــــــبي
يظن فيها الناس ، أو ينزلها (٤) السيارة (٥) ، لقلا (٦) يتأدوا (٧) بها .

فقد روى أبو سعيد الحميري (٨) عن معاذ بن جبل قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم (٩) " اتقوا الملامن (١٠) الثلاثة : البرار (١١) في المسوار (١٢)
وقارمة الطريق والظل (١٣) (١٤) "

(١) في س : () السادس) بدون واو .

(٢) في أ ، س : (أن يتوقى) ، وفي م : (يتوقى) .

(٣) الجواد : الطرق ، واحدها جادة وهي سواط الطريق ، وقيل : معظمه ، وقيل
وسطه ، وقيل : هي الطريق الأعظم الذي يجمع الطرق ، ولابد من المرور عليه .

انظر : - جدد - لسان العرب ١٠٩/٣ .

(٤) في س : (تنزلها) .

(٥) السيارة : القافلة ، والسيارة القوم يسرون .

انظر : - سور - لسان العرب ٢٨٩/٤ .

(٦) في أ ، س : (لأن لا) .

(٧) في م ، ج : (يتأذى) .

(٨) أبو سعيد الحميري ، شامي ، روى عن معاذ ، وروايته عنه مرسله ، ومنه حياة
ابن شريح المصري ، قال أبو الحسن بن القطان : أبو سعيد هذا شامي مجهول
الحال .

انظر : تهذيب التهذيب ١٠٩/١٢ ، تقريب التهذيب ٤٢٨/٢ ، خلاصة تهذيب التهذيب

٢٢٠/٣ ، الكنى للبخاري ٣٥ .

(٩) (وسلم) ساقطة من أ .

(١٠) الملامن : جمع ملعة ، وهي موفع لعن الناس لما يؤذيهم هناك كقارمة الطريق
ومتحدثهم .

انظر : - لعن - المصباح المنير ٢١٧/٢ .

(١١) المورد : المنهل ، وقال الخطابي : الموارد : طرق الماء واحدها موردة .

انظر : - ورد - لسان العرب ٤٥٦/٣ ، معالم السنن ٢١/١ .

(١٢) البرار : كناية عن ثفل الغذاء وهو الغائط .

انظر : - برز - الصحاح ٨٦٤/٣ .

(١٣) قال الخطابي : والظل هنا يراد به مستظل الناس الذي اتخذوه مقبلاً ومناخاً
ينزلونه وليس كل ظل يحرم القعود للحاجة تحته فقد قعد النبي صلى الله
عليه وسلم لحاجته تحت حائش من النخل والحائش لامحالة ظل ، وإنما ورد النهي
عن ذلك في الظل يكون ذرى للناس ومنزلاتهم .

انظر : معالم السنن ٢١/١ .

(١٤) أخرجه أبو داود ، وابن ماجه ، والحاكم ، والبيهقي ، واللفظ لأبي داود .

قال النووي : إسناده جيد ، وقال الحاكم : هذا حديث صحيح الإسناد ولم
يخرجاه وصحه الذهبي ، وصحه أيضا ابن السكن ، ورده الذهبي في الترغيب

والموارد هي الطرق إلى الماء .

ومنه قول جرير :

أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى سَرَاطِ

إِذَا اغْوَجَ الْمَوَارِدَ مُشْتَقِيَهُ (١)

والسابع: أن يتوقى (٢) القبور أن يحدث عليها أو قريباً (٣) منها ميانة لها وحفاظاً لحرمة أهلها .

فقد روى محمد بن كعب (٤) عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من جلس على قبر يبول عليه أو يتغوط عليه فكأنما جلس على جمرة " (٥)

== والترهيب ، وقال ابن حجر : فيه نظر ، لأن أبا سعيد لم يسمع من معاذ ، وفي مصباح الزجاجة : إسناده ضعيف ، وقال الألباني : الحديث له شواهد يرقى بها إلى درجة الحسن على أقل الأقوال ، وذكر الشواهد فلتراجع .

انظر : سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب المواضع التي نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن البول فيها ٢/١ ، سنن ابن ماجه : كتاب الطهارة وسننها - باب النهي عن الخلأ على قارعة الطريق ١١٩/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة باب النهي عن التخلي في طريق الناس وظلمهم ٩٧/١ ، المستدرک : كتاب الطهارة اتقوا الملاعن الثلاث ١٦٧/١ ، الترغيب والترهيب ١٢٤/١ ، مصباح الزجاجة ٤٨/١ ، تلخيص الحبير ١٠٥/١ ، التلخيص للذهبي ١٦٧/١ ، إرواء الغليل ١٠٠/١ - ١٠١ .

(١) قاله جرير يمدح هشام بن عبد الملك .

انظر : ديوان جرير ٥٠٧ ، لسان العرب ٤٥٦/٣ .

(٢) في أ : (أن يتوقى) .

(٣) في س : (أو قريب) .

(٤) محمد بن كعب بن سليم ، كان أبوه كعب من سبي بني قريظة ، سكن الكوفة ثم المدينة روى عن أبي هريرة ، وأنس بن مالك .. وعده كان ثقة ، ورماً كثييراً الحديث .

اختلف في سنة وفاته ف قيل سنة ١١٧ هـ ، وقيل سنة ١١٩ هـ ، وقيل سنة ١١٨ هـ ، وقيل سنة ١٢٠ هـ .

انظر : البداية والنهاية ٢٥٧/٩ ، التاريخ الكبير ٢١٦/١ ، الجرح والتعديل ٦٧/٨ خلاصة تذهيب التهذيب ٤٥٢/٢ ، سير أعلام النبلاء ٦٥/٥ ، طبقات خليفة ٢٦٤ .

(٥) أخرجه الطحاوي عن ابن وهب وسليمان بن داود كلاهما عن محمد بن أبي حميس عن محمد بن كعب عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من جلس على قبر يبول عليه ، أو يتغوط ، فكأنما جلس على جمرة نار " .

وأخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده بلفظ : " لأن يجلس أحدكم على جمرة خير له من أن يجلس على قبر " قال أبو هريرة يعني يجلس بغائط أو بول . وأورده في الكنز وعزاه إلى ابن منيع عن أبي هريرة ، قال : وقَعَفَ .

والشامن : أن لا يتغوط تحت الشجر (١) المثمر (٢)، ولا يبول في الماء القليل، لأنه يفسد بهذا مأكولاً (٣)، وبهذا ظهوراً ومشروباً (٤)

فقد روى أبو هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من تغوط على ففة (٥) نهر يتوفاً منه ، ويشرب منه (٦) فعليه لعنة الله ، والملائكة والناس أجمعين " (٧)

فهذه ثمانية آداب تختص بمكان المستنحي .

وأما (٨) الثمانية التي تختص به في نفسه :

فأحدها (٩) : أن لا يكشف ثوبه حتى يدنو (١٠) من الأرض .
لأنه أستر له وأمن .

== قال ابن حجر في الفتح بعد ذكر الحديث : إسناده ضعيف ، وقال الألباني بعد ذكر سند الطحاوي : هذا سند ضعيف جداً فإن ابن أبي حميد هذا قال البخاري منكر الحديث وقال النسائي ليس بثقة .
انظر : شرح معاني الآثار : كتاب الجنائز - باب الجلوس على القبور ١/٥١٧ ، مسند أبي داود الطيالسي ٣٣٢ ، كنز العمال ٩/٣٦٤ ، فتح الباري ٣/١٧٨ ، البناية ١/٧٦٠ ، سلسلة الأحاديث الضعيفة ٢/٣٨٧ .

(١) في ح : (الشجرة) .

(٢) في م ، ح : (المثمرة) .

(٣) في أ : (فانه يفسده مأكولاً) ، وفي س : (فانه يفسده ظهوراً أو مشرباً) .

(٤) يعني أنه يفسد مأكولاً إذا قفى حاجته تحت الشجرة المثمرة ، ويفسد طهوراً ومشروباً إذا قفى حاجته في ماء قليل ، ولا يختص الشجر بالتغوط ، والماء بالبول بدلالة الحديث الذي بعده : " من تغوط على ففة نهر .. ولعله راعى فصي الأولى الجرم الذي يلتصق بالثمرة وفي الثانية ما يوافق الماء من النجاسة فلا يحس به أحد .

(٥) (ففة) ساقطة من م ، ح .

(٦) (منه) ساقطة من أ ، م ، ح .

(٧) أورده في الكنز ومزاه إلى الخطيب عن أبي هريرة .

انظر : كنز العمال ٩/٣٦٣ .

(٨) في م ، ح : (فأما) .

(٩) في أ : (إحداها) ، وفي س : (إحدها) .

(١٠) في ح ، س : (يدنو) .

فقد روى الأعمش^(١) عن أنس قال : " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد الحاجة لم يرفع ثوبه حتى يدنو (٢) من الأرض " (٣) .

والثاني : أن يعتمد على رجله اليسرى ، فإنه أنجح له .

وقد روى سراقه بن مالك بن جعشم^(٤) قال : " لقد (٥) أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نتوكأ على اليسرى وأن ننصب اليمنى " . (٦)

(١) أبو محمد سليمان بن مهران الأسدي الملقب بالأعمش ، محدث الكوفة وعالمها ، كان عالماً بالقرآن ، والحديث ، والفرائض ، منشاؤه ووفاته في الكوفة ، كان يقارن بالزهري في الحجاز التقى بكبار التابعين ، ولد سنة ٦١ هـ ، ومات سنة ١٤٨ هـ .
انظر : شذرات الذهب ٢٢٠/١ ، طبقات الحفاظ ٢٤ ، النجوم الزاهرة ٩/٢ ، وفيقات الأعيان ٤٠٠/٢ .

(٢) في ح ، س : (يدنو) .

(٣) رواه أبو داود تعليقا ، ورواه بلفظه الدارمي ، والترمذي والبيهقي .
قال أبو داود : ضعيف ، وقال الترمذي : مرسل ، ويقال لم يسمع الأعمش من أنس ولا من أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم .
قال الألباني : هو عند أبي داود عن أنس معلق ، وضعفه ، ورواه من حديث ابن عمر موصولا وفيه رجل لم يسم لكن سماه البيهقي القاسم بن محمد ، وهو ثقة حجة أشهر من أن يذكر ، فالسند صحيح .

انظر : سنن الدارمي : كتاب الصلاة والطهارة - باب النهي عن استقبال القبلة بغائط أو بول ١٧١/١ ، سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب كيف التكشف عند الحاجة ٤/١ ، سنن الترمذي : أبواب الطهارة - باب ما جاء ، في الاستتار عند الحاجة ١٢/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب كيف التكشف عند الحاجة ٩٦/١ ، تحقيق الألباني لمشكاة المصابيح ١١٢/١ .

(٤) سراقه بن مالك بن جعشم المدلجي ، يكنى أبا سفيان ، من مشاهير الصحابة ، وهو الذي لحق النبي وأبا بكر حين خرجا مهاجرين إلى المدينة ، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وعنه جابر بن عبد الله ، وابن عباس ، مات في صدر خلافة عثمان سنة ٢٤ هـ ، وقيل إنه مات بعد عثمان .

انظر : الإصابة ١٨/٢ ، تهذيب التهذيب ٤٥٦/٣ ، تجريد أسماء الصحابة ٢١٠/١ ، الثقات ١٨٠/٣ ، صفوة الصفوة ١٣٠/١ ، الاستيعاب ١١٨/٣ .

(٥) (لقد) ساقطة من س .

(٦) أخرجه الطبراني في الكبير ، والبيهقي عن رجل من بني مدلج قال سمعت أبي يقول جاء سراقه بن مالك بن جعشم من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا فقال رجل كالمستهزيء أما علمكم كيف تخرون ؟ قال بلى ، والذي بعثه بالحق أمرنا أن نتوكأ على اليسرى وأن ننصب اليمنى " اللفظ للطبراني .

وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد وعزاه إلى الطبراني ، وفيه رجل لم يسم .

والثالث : أن يغض طرفه وبصره ولا يكلم أحداً . (١)

لقد روى [عياض] (٢) عن أبي سعيد الخدري قال : " نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم المتفوطن أن يتحدثا (٣) فإن الله يمقت على ذلك " . (٤)

== قال ابن حجر : قال الحارمي لا نعلم في الباب غيره ، وفي إسناده من لا يعمر ، وقال البيهقي في ترجمة الباب : باب تغطية الرأس عند دخول الخلاء والاعتماد على الرجل اليسرى إذا قعد إن صح الخبر فيه .

انظر : معجم الطبراني الكبير ١٣٦/٧ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب تغطية الرأس عند دخول الخلاء ٩٦/١ ، مجمع الزوائد : كتاب الطهارة - باب كيف الجلوس للحاجة ٢٠٦/١ ، تلخيص الحبير ١٠٧/١ .

(١) في س : (أحد) .

(٢) في أ ، م ، ح ، س : (أبو عياض) .

وهو عياض بن هلال ، وقيل ابن أبي زهير الأنصاري ، وقال بعضهم هلال بن عياض ، قال ابن حبان : من زعم أنه هلال بن عياض فقد وهم ، وهو مرجوح مجهول ، يسري عن أبي سعيد الخدري ، روى عنه يحيى بن أبي كثير .

انظر : تقريب التهذيب ٩٦/٢ ، الثقات ٢٦٥/٥ ، الكاشف ٢١٣/٢ .

(٣) في م ، ح ، س : (يتحدثان) .

(٤) أخرجه الإمام أحمد ، وأبو داود ، وابن ماجه وابن خزيمة ، والهيثمي ، والحاكم واللفظ له ، والبيهقي ، والبخاري .

قال الحاكم : هذا حديث صحيح ووافقه الذهبي ، وقال أبو داود : هذا لم يسنده إلا عكرمة بن عمار وعكرمة بن عمار ضعيف ، وقال المنذري : روه من رواية هلال ابن عياض ، أو عياض بن هلال ولا أعرفه بجرح ولا عدالة وهو في عداد المجهولين ، وقال محقق صحيح ابن خزيمة : إسناده ضعيف مضطرب .

انظر : مسند الإمام أحمد : ٢٦/٣ ، سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب كراهية الكلام عند الحاجة ٤/١ ، سنن ابن ماجه ، كتاب الطهارة وسننها - باب النهي عن الاجتماع على الخلاء والحديث عنده ١٢٣/١ ، صحيح ابن خزيمة : جامع أبواب الآداب المحتاج إليها في إتيان الفائط والبول - النهي عن المحادثة عند الفائط ٢٩/١ ، موارد الطمأن : كتاب الطهارة - باب آداب الخلاء والاستجمار بالحجر ٦٤/١ ، المستدرک : كتاب الطهارة - نهى النبي صلى الله عليه وسلم

الله عليه وسلم المتفوطنين أن يتحدثا ١٥٧/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب كراهية الكلام عند الخلاء ٩٩/١ ، شرح السنة : كتاب الطهارة - باب كراهية الكلام على قضاء الحاجة ٢٨١/١ ، التلخيص للذهبي

١٥٧/١ ، الترغيب والترهيب ١٣٧/١ .

والرابع : أن لا يمس ذكره بيمينه . (١)

أن يمين رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت لما علا (٢)، ويساره (٣) لما سفل ، وقد روى عبد الله بن أبي قتادة (٤) عن أبيه (٥) " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يمس ذكره بيمينه " . (٦)

والخامس : أن يقول عند جلوسه مارواه النضر (٧) بن أنس (٨)

(١) (بيمينه) ماقظة من أ .

(٢) في م ، ح : (لما علاه) ، وفي س : (علي) .

(٣) في م ، ح : (ويسراه) .

(٤) عبد الله بن أبي قتادة - واسم أبي قتادة الحارث بن ربعي الأنصاري السلمي - أبو إبراهيم ، ويقال أبو يحيى المدني ، روى عن أبيه ، وجابر ، وعنه ابنه . . . وجماعة قال النسائي : ثقة ، وذكره ابن حبان في الثقات ، توفي في خلافة الوليد ابن عبد الملك .

انظر : التاريخ الكبير ١٧٥/٥ ، تهذيب التهذيب ٣٦٠/٥ ، الثقات ٢٠/٥ ، الكاشف ١٠٦/٢ ، معرفة الثقات ٥١/٢ .

(٥) الحارث بن ربعي بن رافع بن الحارث ، كنية أبو قتادة ، وقد قيل إنه الحارث ابن ربعي بن بلدمة أبو قتادة الأنصاري ، وقد قيل أن اسم أبي قتادة النعمان ابن ربعي ويقال أيضا عمرو بن ربعي ، فارس رسول الله صلى الله عليه وسلم مات بالمدينة سنة ٥٤ هـ ، وقيل إنه مات في خلافة علي بن أبي طالب وهو الذي صلى عليه وكبر عليه سبعا .

انظر : التاريخ الكبير ٢٥٨/٢ ، الثقات ٧٤/٣ ، الجرح والتعديل ٧٤/٣ ، جامع الأصول ٧٧/٩ ، الجرح والتعديل ٧٤/٣ ، خلاصة تهذيب التهذيب ١٨٢/١ ، سير أعلام النبلاء ٤٤٩/٣ ، العبر ٤٣/١ .

(٦) أخرجه البخاري ، ومسلم وأبو داود ، وابن ماجه ، والترمذي ، والنسائي ولفظه في مسلم : " أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يتنفس في الإناء وأن يمس ذكره بيمينه وأن يستطيب بيمينه " .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، وقال ابن حجر : متفق على صحته .
انظر : صحيح البخاري : كتاب الوضوء - باب النهي عن الاستنجاء باليمين ، وباب لا يمس ذكره بيمينه إذا بال ٥٠/١ ، صحيح مسلم : كتاب الطهارة - باب النهي عن الاستنجاء باليمين ٢٢٥/١ ، سنن ابن ماجه : كتاب الطهارة وسننها باب كراهة مس الذكر باليمين ١١٣/١ ، سنن الترمذي : أبواب الطهارة - باب ماجاء في كراهة الاستنجاء باليمين ١٢/١ ، سنن النسائي : كتاب الطهارة - باب النهي عن مس الذكر باليمين عند الحاجة ٢٥/١ .

(٧) في س : (النضر) .

(٨) النضر بن أنس بن مالك الأنصاري ، أبو مالك البصري ، تابعي ، ثقة ، روى عن أبيه وابن عباس وعنه قتادة وحמיד الطويل . . . وغيرهم ، مات سنة يفع ومائة .

عن زيد بن أرقم (١) أن (٢) رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " إِنَّ هَـذِهِ
الحشوش (٣) محتفزة (٤) فإذا أتى (٥) أحدكم الخلاء (٦) فليقل : " أعوذ بالله
من الخبث والخبائث " (٧) (٨)

== انظر : التاريخ الكبير ٨٧/٨ ، تهذيب التهذيب ٤٣٦/١٠ ، تقريب التهذيب ٣٠١/١ ،
الثقات ٤٧٤/٥ ، الكاشف ١٧٩/٣ .

(١) زيد بن أرقم بن زيد بن قيس ، نزيل الكوفة ، من مشاهير الصحابة ، له عسدة
أحاديث توفي بالكوفة ، واختلف في سنة وفاته ف قيل سنة ٦٦ هـ ، وقيل سنة ٦٨ هـ وقيل
سنة ٦٥ هـ .

انظر : أسد الغابة ١٢٤/٢ ، تهذيب ابن عساكر ٤٣٩/٥ ، الجمع بين رجال الصحيحين
١٤٣/١ ، جمهرة أنساب العرب ٣٦٥ ، خزنة الأدب ٣٦٣/١ ، سير أعلام النبلاء ١٦٥/٣ ،
مشاهير علماء الأمصار ٤٧ .

(٢) في أ ، ح ، س : (عن) .

(٣) الحش ، والحش : جماعة النخل والحش أيضا البستان ، والجمع حشوش والمــــراد
بها في الحديث : الكنف ، وموافق قضاء الحاجة .

انظر : حش - لسان العرب ٢٨٦/٦ ، بذل المجهود ١٤/١ .

(٤) محتفزة : أي يحفرها الجن والشياطين .

انظر : - حفر - لسان العرب ١٩٩/٤ ، معالم السنن ١٠/١ ، بذل المجهود ١٤/١ .

(٥) في أ ، ح ، س : (أتا) .

(٦) الخلاء : بالفتح والمدموم قضاء الحاجة ، وهو في الأصل المكان الخالي .

انظر : احكام الأحكام ٥٠/١ ، عارضة الأحوذى ٢١/١ ، شرح السيوطي على النسائي
٢٠/١ .

(٧) قال في اللسان : الخبث : الكفر ، والخبائث : الشياطين .

وقال الخطابي ، الخبث بضم الباء جماعة الخبيث ، والخبائث جمع الخبيثة ، يريد
ذكران الشياطين وإنثهم .

وعامة أصحاب الحديث يقولون الخبث ساكنة الباء وهو غلط ، والصواب : الخبيث
مضمومة الباء ، وقال ابن دقيق العيد رداً على تغليب الخطابي : ولا ينبغي
أن يعد هذا غلطاً ، لأن فعلاً فم الفاء والعين يخفف عنه قياساً فلا يتعيــــــــــــن
أن يكون المراد بالخبث بكون الباء مالا يناسب المعنى بل يجوز أن يكســــــــون
وهو ساكن الباب بمعناه ، وهو مضموم الباء ، نعم من حمله وهو ساكن الباء على
مالا لا يناسب فهو غلط في الحمل على هذا المعنى لافي اللفظ .

انظر : - خبث - لسان العرب ١٤٢/٢ ، معالم السنن ١٠/١ ، احكام الأحكام ٥٠/١ ،
عون المعبود ٢٢/١ ، بذل المجهود ١٠/١ - ١١ ، شرح السيوطي على النسائي ٢٠/١ ،
حاشية السندي على النسائي ٢٠/١ - ٢١ .

(٨) أخرجه أبو داود - واللفظ له - وابن ماجه ، وابن خزيمة ، وابن حبان ، والحاكم ،
والبيهقي ، وأورده في كنز العمال .

صححه الحاكم ، ووافقه الذهبي ، وأخرجه الترمذي عن أنس وقال : وفي الباب عن
علي وزيد بن أرقم وجابر وابن مسعود ، وحديث أنس أصح شيء في هذا الباب ، ==

والسادس : إن كان في يده خاتم عليه اسم الله تعالى (١) خلعه قبل دخوله أو جلوسه فقد روى الزهري عن أنس (٢) قال : " كان النبي (٣) صلى الله عليه وسلم إذا دخل الخلاء وضع (٤) خاتمه " (٥)

== وحديث زيد بن أرقم في إسناده اضطراب ، وفي صحيح ابن حبان : قال أبو حاتم الحديث مشهور عن شعبة ويحيى جميعاً وهو ما تفرد به قتادة .

انظر : سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب ما يقول الرجل إذا دخل الخلاء ٢/١
سنن الترمذي : أبواب الطهارة - باب ما يقول إذا دخل الخلاء ٦/١ ، سنن ابن ماجه : كتاب الطهارة وسننها : باب ما يقول الرجل إذا دخل الخلاء ١٠٨/١ ، صحيح ابن خزيمة : جماع أبواب الآداب المحتاج إليها في إتيان الغائط والبول - باب الاستعاذة من الشيطان عند دخول المتوضأ ٣٨/١ ، صحيح ابن حبان : باب الاستطابة - ذكر ما يقول المرء عند دخوله الحشا ٤٨٩/٢ ، المستدرک : كتاب الطهارة - إذا دخل أحدكم الغائط ١٨٧/١ .

السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب ما يقول إذا أراد دخول الخلاء ٩٦/١ ، كنز العمال ٣٥٠/٩ .

(١) (تعالى) ساقطة من م ، ح ، وفي س : (تعالى) .

(٢) (عن أنس) ساقطة من س ، (أنس) ساقطة من أ .

(٣) في س : (كان رسول الله) .

(٤) في أ ، س : (خلق) .

(٥) أخرجه بلفظه أبو داود ، وابن ماجه ، والترمذي ، والنسائي ، وابن حبان ، والحاكم والبيهقي ، قال النسائي : هذا حديث غير محفوظ ، وقال أبو داود : منكر ، صححه الترمذي وقال هذا حديث حسن صحيح غريب ، قال ابن حجر في تلخيص الحبير : قال النووي في الخلافة هذا مردود عليه ، وقال في بلوغ المرام : وهو معلول ، لأنه من رواية ابن جريج عن الزهري عن أنس ، وابن جريج لم يسمعه من الزهري ، وإنما سمعه من زياد بن سعد عن الزهري بلفظ آخر ، وقال المنذري ، المواب عن سدي تصحيحه فإن رواه ثقات أثبات وقال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي .

وذكره ابن دقيق العيد في الأحاديث التي رواها من أخرج له الشيخان فسمي صحيحهما ولم يخرجا تلك الأحاديث ، وذكر الجوزقاني تصحيح الترمذي للحديث وضعفه الألباني في تخريجه لمشكاة المصابيح .

انظر : سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب الخاتم يكون فيه ذكر الله يدخل به الخلاء ٥/١ ، سنن ابن ماجه : كتاب الطهارة وسننها - باب ذكر الله عز وجل على الخلاء والخاتم في الخلاء ١١٠/١ ، سنن الترمذي : أبواب اللباس - باب ماجاء في نقش الخاتم ١٤٣/٣ ، سنن النسائي : كتاب الزينة - نزع الخاتم عند دخول الخلاء ١٧٨/٨ ، صحيح ابن حبان : باب الاستطابة - ذكر الخبر السدال على نفي إجازة دخول المرء الخلاء بشيء فيه ذكر الله ٤٩٤/٢ ، المستدرک : كتاب الطهارة - إذا دخل أحدكم الغائط ١٨٧/١ .

والسابع : أن ينثر (١) ذكره ثلاثاً قبل مقامه بعد أن يتنح (٢) ليخرج بقايا بوله من ذكره .

فقد روى عيسى بن يزداد (٣) عن أبيه (٤) أن النبي صلى الله عليه وسلم (٥) قال " إذا بال أحدكم فلينثر (٦) ذكره ثلاثاً " (٧)

== السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب وضع الخاتم عند دخول الخلاء ٩٥/١ ، تلخيص الحبير ١٠٨/١ ، بلوغ المرام ١٩/١ ، الاقتراح ٤٣٢/١ ، الأباطيل والمناكير ٢٥٧/١ ، مشكاة المعاني ١١١/١ .

(١) في أ ، م : (أن ينثر) .

والنثر : الجذب بشدة ، واستنثر : إذا جذب بقية بوله عند الاستنجاء .

انظر : - نثر - المصباح العنبر ٩١/١ ، المجموع ٩٠/٢ .

(٢) النحنة : أشد من السعال ، وقال الأزهري عن الليث : النحنة : التنح وهو أسهل من السعال ، والنحنة : صوت الجرع من الخلق ، وقال بعض اللغويين : النحنة : أن يكرر قول نح نح .

انظر : - نحج - لسان العرب ٦١٢/٢ .

(٣) في م ، ح : (يزداد) ، وفي س غير منقوطة (يزداد) .

وهو عيسى بن يزداد بن فساء الفارسي اليماني ، روى عن أبيه وعنه زكريا بن إسحاق ، قال البخاري وأبو حاتم : لا يصح حديثه وليس لأبيه صحبة ، وهو وأبوه مجهولان .

انظر : التاريخ الكبير ٣٩٢/٦ ، تهذيب التهذيب ٢٣٦/٨ ، الثقات ٢١٦/٥ ، الجرح والتعديل ٢٩١/٦ ، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي ٢٤٣/٣ ، الكاشف ٣١٩/١ ، ميزان الاعتدال ٣٢٧/٣ .

(٤) يزداد بن فساء ، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل ، روى عنه ابنه عيسى ابن يزداد .

انظر : الجرح والتعديل ٣١٠/٩ .

(٥) (وسلم) ساقطة من أ .

(٦) في م : (فلينثر) وفي س غير منقوطة (فلينثر) .

(٧) أخرجه أحمد وابن ماجة بلفظ : " إذا بال أحدكم فلينثر ذكره ثلاث مسمرات " والبيهقي بلفظ : " أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا بال نثر ذكره ثلاث نثرات " .

وقال ابن حجر : رواه ابن قانع ، وأبو نعيم في المعرفة ، وأبو داود في المراسيل والعقيلي في الضعفاء من رواية عيسى بن يزداد .

قال أبو حاتم : يزداد حديثه مرسل ، وقال في العلل : وليس لأبيه صحبة ، ومن الناس من يدخله في المسند على المجاز وهو وأبوه مجهولان ، وقال ابن حبان في الثقات : يزداد يقال له صحبة ، وذكره البخاري وقال : لا يصح ، وقال ابن معين لا يعرف عيسى ولا أبوه ، وقال العقيلي : لا يتابع عليه ولا يعرف لإبائه ، وقال ابن عدي : عيسى عن أبيه مرسل روى عنه زمعة بن صالح لا يصح ، وقال النووي : اتفقوا ==

والثامن : أن يقول بعد قضاء حاجته مارواه سلمة بن هرام (١) عن طاووس (٢) قال :
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " إذا خرج أحدكم من الخلاء فليقلل :
الحمد لله الذي أذهب عني مايؤذيني وأمسك عني ماينفعني " (٣).
فهذه ثمانية آداب تختص بالمستنحي في نفسه وهي تمام ستسعة عشر

== على أن الحديث ضعيف ، وقال الأكثرون : هو مرسل ، وفي زوائد ابن ماجه : يزداد
لاتصح له صحة ، وزمعة ضعيف .

انظر : مسند الإمام أحمد ٣٤٧/٤ ، سنن ابن ماجه : كتاب الطهارة وسننها - باب
الاستبراء بعد البول ١١٨/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب الاستبراء
عن البول ١١٢/١ ، المراسيل لأبي داود ١١٧ ، علل الحديث ٤٢/١ ، الفعفاء للعقيلي
٢٨١/٢ ، التاريخ الكبير ٢٩٢/٦ ، الكامل لابن عدي ١٨٩٤/٥ ، تلخيص الحبير ١٠٨/١ ،
١٠٩ ، مصباح الزجاجة ٤٨/١ ، المجموع ٩١/٢ ، الجوهر النقي ١١٣/١ .

(١) في س : (هرام) .

وهو سلمة بن هرام اليماني ، روى عن شعيب بن الأسود ، وطاووس وعكرمة ، ومنه
زمعة بن صالح وابن عينة : . وويرهم ، وروى عنه زمعة أحاديث مناكير .
انظر : تهذيب التهذيب ١٦١/٤ ، الفعفاء للعقيلي ١٤٦/٢ ، الكاشف ٣٠٩/١ ، ميزان
الاعتدال ١٩٣/٢ .

(٢) أبو عبد الرحمن طاووس بن كيسان الهمداني من أكابر التابعين تفقهاً فسي
الدين ورواية للحديث أمه من الفرس ، مولده ونشأته في اليمن ، كان شيخ أهل
اليمن ومفتيهم ، وكان كثير الحج وشقه ابن معين وابن حبان وأبو زرعة ،
ولد سنة ٢٢٣ هـ ، ومات حاجاً بمكة قبل التروية بيوم سنة ١٠٦ هـ ، وقيل ١٠٥ هـ وعلى
عليه هشام بن عبد الملك الخليفة .

انظر : البداية والنهاية ٢٣٥/٩ ، تهذيب التهذيب ٨/٥ ، التعديل والتجريح ٦٠٧/٢
تقريب التهذيب ٣٧٧/١ ، تاريخ الثقات ٢٢٤ ، ذكر أسماء التابعين ١٨٥/١ ، الجمع
بين رجال الصحيحين ٢٣٥/١ ، الكاشف ٣٧/٢ ، تاريخ أسماء الثقات ١٢٢ ، تذكرة
الحفاظ ٩٠/١ ، حلية الأولياء ٣/٤ ، النجوم الزاهرة ٢٦٠/١ ، وفيات الأعيان
٥٠٩/٢ ، مشاهير علماء الأمصار ١٢٢ .

(٣) أخرجه بلفظه ابن أبي شبة والدارقطني ، وأورده صاحب الكنز وعزاه لهما .
قال الدارقطني : رواه سلمة بن هرام عن طاووس مرسل ، وقال أحمد : روى
سلمة مناكير أخشى أن يكون ضعيفاً ، وقال أبو داود : ضعيف ، وقال العقيلي :
روى عنه زمعة أحاديث مناكير أخشى أن يكون حديثه حديث ضعيف ، وقال أبو زرعة
ثقة ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : يعتبر بحديثه من غير رواية

==

أدب (١) وبالله التوفيق . (٢)

== زمعة بن صالح عنه .

قلت : وهذا الحديث من رواية زمعة بن صالح عنه .

انظر : مصنف ابن أبي شيبة : كتاب الطهارات - باب ما يقول إذا خرج من
الخلاء ٢/١ ، سنن الدار قطني : كتاب الطهارة - باب الاستنجاء ٥٧/١ ، الشقات
٢٩٩/٦ ، تهذيب التهذيب ١٦١/٤ ، المعفاء للعقيلي ١٤٦/٢ ، التعليق المغني
٥٧/١ .

(١) (أدب) ساقطة من أ ، م ، ح .

(٢) (وبالله التوفيق) ساقطة من س .

٢ - مسألة

قال الشافعي رحمه الله (١) : وإن (٢) جاء من الغائط أو (٣) خرج من ذكره أو (٤) دبره شيء فليستنج بالماء (٥) أو [يستطب] (٦) بثلاثة (٧) أحجار ليس (٨) فيهما رجيع ولا مظم (٩) .

وهذا كما قال الاستنجا واجب (١٠)

وقال أبو حنيفة (١١) : الاستنجا ليس بواجب ، والعلة بتركه مجزئة ، وجعل محل الاستنجا مقداراً يعتبر به سائر النجاسات ، وحده بالدرهم البغلي (١٢) .

(١) في م ، ح : (رضي الله عنه) ، وفي س ساقطة .

(٢) في أ ، س : (فإن) .

(٣) في م ، ح : (وخرج) .

(٤) في المختصر : (أو من دبره) .

(٥) في م ، ح : (بماء) ، وفي س : (الماء) .

(٦) في أ ، م ، ح ، س : (أو يستطيب) .

(٧) في س : (بثلاث) .

(٨) في م ، ح : (وليس) .

(٩) انظر : مختصر المزني ٣ .

(١٠) وبه قال أحمد ورواية عن مالك ، وقال به إسحاق وداود ، وجمهور العلماء

انظر : المذهب ٣٤/١ ، الوجيز ١٤/١ ، المجموع ٩٥/١ ، مختصر الخلافات ١٣١/١

المغني ١٤١/١ ، الكافي ٥١/١ ، الإفصاح ٧٧/١ ، الكافي لابن عبد البر ١٥٩/١ ، أحكام

القرآن لابن العربي ٥٨٠/٢ ، كفاية الطالب الرياني ١٣٩/١ ، الفواكه الدوانسي

١٥٣/١ ، المحلى ٩٢/١ ، نيل الأوطار ٩٦/١ .

(١١) هو عند أبي حنيفة سنة وليس واجباً ، وذكر النووي أن أبا الطيب ، وابن الصباغ

والعبدري وغيرهم حكوا هذا القول عن المزني ، وهذا القول رواية عن مالك

رواها عنه أشهب .

انظر : رموس المسائل ١١٢/١ ، الهداية ٣٧/١ ، الكتاب ٥٤/١ ، شرح العناية ٢١٢/١ ،

البحر الرائق ٢٥٢/١ ، المجموع ٩٥/٢ ، حية العلماء ١٦٢/١ ، أحكام القرآن لابن

العربي ٥٨٠/٢ ، الكافي لابن عبد البر ١٥٩/١ ، عارضة الأحوذ ٣٣/١ .

(١٢) الدرهم البغلي : نسبة إلى مدينة رأس البغل من بلاد فارس ، وقيل هي نسبة

إلى رجل يهودي كان يسمى رأس البغل ، وقيل رأس البغل كان ملكاً ، ووزن

الدرهم البغلي عند الجمهور ثمانية دوانق وقيل أربعة دوانق ، وكان يضرب

على وزنين كبير يعادل ١٩٥ غراماً ، وصغير يعادل ٣٧٧٦ قرماً .

انظر : الإيضاح والتبيان ٦٠ ، الأحكام السلطانية ١٥٤ ، تاريخ ابن خلدون ٢١٨/١ ،

المقادير في الفقه الاسلامي ١٧ .

استدلالاً برواية أبي سعيد عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال:
" من اكتحل فليوتر ، ومن فعل فقد أحسن ، ومن لا فلا حرج ، ومن استجر فليوتر
ومن فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج (١) . (٢) .

فلما قرئ بالاحتحال ورفع (٣) الحرج من تاركه دل على عدم إيجابه .
(٤)
ولأنها نجاسة لا يلزمه إزالة أثرها ، فوجب أن لا يلزمه (٤) إزالة عينها
كدم البراغيث (٥) .

ولأنها نجاسة (٦) لا تجب (٧) إزالتها بالماء ، فلم تجب (٨) إزالتها (٩) بغير
الماء قياساً على الأثر .

ودليلنا عموم قوله تعالى : " وَالرَّجْزُ كَافٍ " (١٠) ولم يفرق (١١) .
ورواية (١٢) أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم (١٣) قال : " إنما أنا
لكم مثل الوالد " إلى قوله : " فليستنجد بثلاثة أحجار " (١٤)
وهذا أمر ، والأمر (١٥) يقتضي الوجوب .

وروى عروة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم (١٦) قال : " إذا ذهب
أحدكم إلى الغائط فليذهب معه (١٧) بثلاثة أحجار يستطيب بهن فإنها تجزي عنه " (١٨)

-
- (١) (ومن استجر فليوتر ، ومن فعل فقد أحسن ، ومن لا فلا حرج) ساقطة من أ ، ح .
 - (٢) سبق تخريجه ٥٩١ .
 - (٣) في م ، ح : (ورفع) .
 - (٤) في م ، ح : (أن لا يلزم) .
 - (٥) انظر: حاشية ابن عابدين ٢٢٠/١ ، شرح العناية ٢٠٢/١ .
 - (٦) في أ : (نجاسته) .
 - (٧) في م : (لا يجب) ، وفي ح ، س غير منقوطة (لا يجب) .
 - (٨) في م : (يجب) ، وفي ح ، س غير منقوطة (يجب) .
 - (٩) في ج : (إزالتها) .
 - (١٠) سورة المدثر ، آية (٥) .
 - (١١) (ولم يفرق) ساقطة من م .
 - (١٢) في س : (وبرواية) .
 - (١٣) (ولم) ساقطة من أ .
 - (١٤) سبق تخريجه ص ٥٧٠ .
 - (١٥) (والأمر) ساقطة من أ ، م ، ح .
 - (١٦) (ولم) ساقطة من أ .
 - (١٧) في م : (ومعه) .
 - (١٨) أخرجه أحمد ، وأبو داود واللفظ له - والنسائي ، والدارقطني ، والبيهقي مسنن =

فلما (١) أمر بالأحجار وعلق الإجزاء بها دل على وجوبها وعدم الإجزاء
بفقدتها.

ولأنها نجاسة يقدر في الغالب على إزالتها من غير مشقة فافتضى أن تكون
إزالتها (٢) واجبة (٣) قياساً على ما زاد على قدر الدرهم.

ولأن كل ما منع (٤) من الصلاة إذا (٥) زاد على قدر الدرهم (٦) منع منها (٧)،
وإن (٨) نقص من الدرهم قياساً على ما لم يعبه الماء من أمضاء الحدث.

ولأنها طهارة بمائع أقيم الجامد فيها (٩) مقامه، فافتضى أن تكون واجبة (١٠)
كالستيم.

فلما الجواب من قوله عليه السلام (١١): " من استجر فلبوتر ، ومــــن
لا فلا حرج ".

من وجهين:

= طريق مسلم بن قرظ من مروة من عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم.
قال الدارقطني: إسناده صحيح، وصححه في الملل، وقال الألباني: إن قول
الدارقطني فيه نظر؛ لأن مسلم بن قرظ هذا لا يعرف كما قال الذهبي، وجنح
الحافظ ابن حجر في التهذيب إلى تضعيفه، وإنما قلت بصفة الحديث لأن لــــه
شاهدًا من حديث أبي أيوب الأنصاري عند الطبراني، وآخر من حديث سلمان
الفارسي بمعناه أخرجه مسلم، وأبو عوانة في صحيحهما.
انظر: مسند الإمام أحمد ١٠٨/٦، ١٢٢، سنن أبي داود، كتاب الطهارة - بسباب
الاستنجاء بالحجارة ١١/١، سنن النسائي: كتاب الطهارة - الاجتزاء في الاستطابة
بالحجارة دون غيرها ٤١/١، سنن الدارقطني: كتاب الطهارة - باب الاستنجاء
٥٥/١، السنن الكبرى: كتاب الطهارة - باب وجوب الاستنجاء بثلاثة أحجار ١٠٣/١
إرواء الغليل ٨٤/١.

(١) في م، ح: (فإنما).

(٢) في ح: (إزالتها).

(٣) في م، ح: (واجباً).

(٤) في م، ح: (مانع)، وفي س: (ما يمنع).

(٥) في س: (وإذا).

(٦) (ولأن كل ما منع من الصلاة إذا زاد على قدر الدرهم) ساقطة من ح ومصحح في الحاشية

(٧) (منها) ساقطة من أ، س.

(٨) في أ: (ولأنه).

(٩) في م، ح: (زقيم فيها الجامد).

(١٠) في س: (واجباً).

(١١) (عليه السلام) ساقطة من أ، م، ح.

أحدهما (١) : أن قوله : " ومن لا " عائد إلى الإيتار ، فإذا تركه إلى الشفع فلا حرج عليه . (٢)

والثاني : أنه عائد إلى ترك الأحجار إلى الماء فلا حرج فيه . (٣)

وأما قياسهم على دم البراغيث فمنتقضى (٤) على أصلهم بالمعنى (٥) يجب (٦) مندهم إزالة عينه دون أصله ، ثم المعنى في دم البراغيث لحوق المشقة فسي إزالته .

وكذلك قياسهم على الأثر فالمعنى فيه أنه يشق إزالته بالحجر .

فصل (٧)

فإذا تقرر ما ومفنا (٨) من وجوب الاستنجاء ، فاعلم أن الخارج من السبيلين ينقسم ثلاثة أقسام :

قسم يوجب الاستنجاء (٩) وهو : الغائط ، والبول ، وكل ذي بلل خرج من السبيلين وقسم لا يوجب الاستنجاء وهو : الموت والريح . (١٠)

لأن الاستنجاء موقوف لإزالة النجس (١١) ، والموت (١٢) والريح لا ينجس ما لاقاه ، فلم يجب الاستنجاء منه (١٣) ، كما أنه لم ينجس الثوب ، فلم يجب غسله منه .

-
- (١) في أ : (أحدهما) .
 (٢) (عليه) ساقطة من س .
 (٣) (فيه) ساقطة من س .
 (٤) في س : (فمنتقضى) .
 (٥) في م : (بالمعنى) .
 (٦) في م : (تجب) ، وفي ح غير منقوطة (يجب) .
 (٧) (فعل) ساقطة من س .
 (٨) في م ، ح : (فإذا ثبت ما ذكرنا) .
 (٩) (فاعلم أن الخارج من السبيلين ينقسم ثلاثة أقسام : قسم يوجب الاستنجاء) ساقطة من س .
 (١٠) انظر : فتح العزيز ٤٧٦/١ ، روضة الطالبين ٦٧/١ ، المجموع ٩٦/٢ ، الإقناع ٥٠/١ .
 (١١) في أ ، س : (النجاسة) .
 (١٢) في أ : (والموت) .
 (١٣) (منه) ساقطة من م ، ح .

والقسم الثالث : ما اختلف قوله في وجوب الاستنجاء منه وهو : ما خرج من السبيلين من الأعيان التي لا يبلل معها (١) كالذود والحما إذا خرجا يابسين ففي (٢) وجوب الاستنجاء منه قولان : (٣)

- أحدهما : لا يجب لعدم الببل كالموت والريح .
- والثاني : يجب لوجود (٤) العين كالغائط والبول .

فصل

وما أوجب الاستنجاء على فربين (٥) : نادر ، ومعتاد فالمعتاد : كالغائط ، والبول .

- فهو (٦) مخير في الاستنجاء منه بين الأحجار والماء . (٧)
- والنادر : كالغدي ، والودي ، ودم النامور (٨) ، والقيح .
- ففي جواز استعمال الأحجار فيه (٩) قولان : (١٠)

- (١) في أ ، س : (فيها) .
- (٢) في م ، ح : (في) .
- (٣) وذكر الغزالي فيهما وجهين .
- وصحح النووي ، والرافعي ، والشيرازي ، القول بعدم الوجوب .
- وقال إمام الحرمين الأصح الوجوب .
- انظر : المهذب ٣٤/١ ، الوجيز ١٥/١ ، الوسيط ٣٩٨/١ ، فتح العزيز ٤٧٧/١ ، روضة الطالبين ٦٧/١ ، المجموع ٩٦/٢ ، شرح المحلى على المنهاج ٤٤/١ .
- (٤) في م : (الوجوب) .
- (٥) في م : (على نوعين) .
- (٦) في أ ، س : (وهو) .
- (٧) انظر : تحفة المحتاج ١٧٤/١ ، غاية البيان ٥٢/١ .
- (٨) الناصور : بالسین والصاد ، عرق غبر ، وهو عرق في باطنه فساد فكلما بدأ أعلاه رج غبراً فاسداً ، وقيل الناصور ، العرق الغبر الذي لا ينقطع ، وفي الصحاح : الناصور بالسین والصاد جميعاً : علة تحدث في مآقي العين يسقي فلا ينقطع ، وقد يحدث أيضاً في حوالى المقعدة وفي اللثة .
- انظر : نسر - الصحاح ٨٢٧/٢ ، لسان العرب ٢٠٥/٥ .
- (٩) (فيه) ساقطة من م .
- (١٠) للشافعية في هذه المسألة ثلاثة طرق :
- أحدها : فيه قولان ، صححه الرافعي والنووي
- أصحهما : يجزيه الحجر ، ثم عليه المزني وحرمة ، والثاني يتعين الماء قاله
- في الأم .

- أحدهما : يجوز قياساً على المعتاد .
والشأنى : لايجوز فيه إلا الماء .
لأن النبي صلى الله عليه وسلم (١) أمر برفح الماء على المذي (٢)
ولأن النادر (٣) مما لايتكرر غالباً في محله فأشبهه نجاسة البدن .
فأما دم الحيض لمعتاد ، ودم الاستحاضة فنادر . (٤)

-
- == والطريق الثاني : وبه قال الخراسانيون أنه يجزيه الحجر قولاً واحداً .
والطريق الثالث : إن خرج النادر مختلطاً بالمعتاد كفى الحجر ، وإن تمحضر
النادر تعين الماء ، حكى هذا عن القفال .
انظر : الأم ٢٢/١ ، المذهب ٣٦/١ ، تنتمة الإبانة ل ٥٥ ب ، الوجيز ١٥/١
فتح العزيز ٤٧٧/١ ، روضة الطالبين ٦٧/١ ، المجموع ١٢٧/٢ ، منهاج الطالبين ٤ .
(١) (وسلم) ساقطة من أ .
(٢) روى الشافعي عن المقداد بن الأسود أن علياً بن أبي طالب رضي الله عنه أمره
أن يسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل إذا دنا من أهله يخرج
منه المذي ماذا عليه ، قال علي فإن عندي ابنة رسول الله صلى الله عليه
وسلم فأنا أستحي أن أسأله ، قال المقداد : فسألت رسول الله صلى الله عليه
وسلم عن ذلك فقال : " إذا وجد أحدكم ذلك فليرفح فرجه بماء وليتوضأ وضوءه
للعلة " .
انظر : الأم ١٧/١ .
(٣) في م ، ح : (ولأنه نادر) .
(٤) علق النووي على قول الماوردي في أن دم الحيض معتاد فيكفي فيه الحجر قولاً
واحداً بأن الذي قاله الماوردي قد يستشكل من حيث أن الأصحاب قالوا لايمكن
الاستنجاء بالحجر من دم الحيض في حق المغتسلة لأنه يلزمها غسل محل الاستنجاء
في غسل الحيض .
فيقال : صورته : فيما إذا انقطع دم الحائض ولم تجد ماغتسل به ، أو كان
بها مرض ونحوه مما يبيح لها التيمم ، فإنها تستنجي بالحجر عن الدم ، ثم
تتيمم للعلة بدلاً عن غسل الحيض وتطلي ولا إعادة ، بخلاف المستحاضة .
انظر : روضة الطالبين ٦٧/١ ، المجموع ١٢٨/٢ .

فصل (١)

فاذا ثبت أنه مخير بين الأحجار والماء ، فإن استعمل الماء وحده أجزاءه .
 روى عطاء بن (٢) أبي ميمونة (٣) عن أنس بن مالك " أن النبي صلى الله عليه وسلم (٤) دخل حائطاً (٥) ففقد حاجته وخرج علينا وقد استنجى (٦) بالماء (٧) " .
 وإن استعمل الأحجار وحدها واقتصصر عليها أجزاءه .

- (١) (فعل) ساقطة من س .
- (٢) في أ ، س : (عطاء عن ابن ميمونة) .
- (٣) أبو معاذ عطاء بن أبي ميمونة ، واسم أبي ميمونة منيع .
- تابعي ، صدوق ، مولى أنس ، وقيل مولى عمران بن حصين ، يروي عن أنس ابن مالك وأبي هريرة ، وأبي رافع ، وروى عنه قتادة وشعبة وابن عروبة .
- روح بن عطاء . مات سنة ١٣١ هـ .
- انظر : أحوال الرجال ١٨٤ ، تقريب التهذيب ٢٣/٢ ، التعديل والتجريح ١٠٠٦/٣ ، الثقات ٢٠٤/٥ ، الغفاء والمتروكون لابن الجوزي ١٧٨/٢ ، المغني في الغفاء ٤٣٥/٢ .
- (٤) (وسلم) ساقطة من أ .
- (٥) الحائط : البستان من النخيل إذا كان عليه حائط وهو الجدار .
- انظر : حوط - لسان العرب ٢٨٠/٧ ، بذل المجهود ١٠٦/١ .
- (٦) في أ ، س : (استنجا) .
- (٧) أخرجه البخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، وابن خزيمة ، وابن حبان عن عطاء بن أبي ميمونة عن أنس بن مالك - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل حائطاً وتبعه غلام معه ميثاق وهو أمغرنا ، فوقعها عند سدر ففقد رسول الله صلى الله عليه وسلم حاجته فخرج علينا وقد استنجى بالماء .
- اللفظ لمسلم .
- انظر : صحيح البخاري : كتاب الوضوء - باب حمل العنزة مع الماء فسي الاستنجا ٥٠/١ ، صحيح مسلم : كتاب الطهارة - باب الاستنجا بالماء من التبرز ٢٢٧/١ ، سنن أبي داود كتاب الطهارة - باب في الاستنجا بالماء ١١/١ ، صحيح ابن خزيمة : جماع أبواب الاستنجا بالماء - باب استنجا النبي صلى الله عليه وسلم بالماء ٤٦/١ ، صحيح ابن حبان : باب الاستنجا ذكر البيان بأن من الماء الذي في خبر عائشة إنما هو الاستنجا بالماء .
- ٥٠٩/١ .

وقال أبو حنيفة إن كان كقدر (١) الدرهم لم يلزمه استعمال الأحجار . (٢)
وإن كان أكثر (٣) من الدرهم لزمه استعمال الماء ولم تجزه (٤) الأحجار فلم يجعل (٥)
في الاستنجاء موضعاً يلزم استعمال (٦) الأحجار فيه .
وفيما مضى دليل عليه كاف .

وحكي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه كره ذلك (٨) ومنع منه إلا في
حال ضرورة .

وقال (٩) " قد (١٠) كان القوم يبعرون (١١) بعراً ، وأنتم تثلطون (١٢) ثلثاً (١٣)
فاتبعوا الحجارة الماء " (١٤)

(١) في م ح : (قدر) .

(٢) في س : (الحجر) .

(٣) في أ س : (أكبر) .

(٤) في أ : (يجزه) ، وفي ح س غير منقوطة (يجزه) .

(٥) في س : (نجعل) ، وفي ح غير منقوطة (نجعل) .

(٦) (الأحجار فلم يجعل في الاستنجاء موضعاً يلزم استعمال) ساقطة من م .

(٧) وذلك مبني على قول الحنفية بعدم وجوب الاستنجاء ، وذلك لأن قدر الدرهم وما

دونه من النجس المفلط كالبول والغائط معفو عنه ، ولو جاوزت النجاسة المخرج

وكانت أكثر من الدرهم فيجب غسله .

انظر : بدائع الصنائع ١٨/١ ، شرح العناية ٢٠٢/١ ، فتح باب العناية ٢٧٣/١ .

(٨) أي الاقتصار على الحجارة .

(٩) (وقال) ساقطة من ح .

(١٠) (قد) ساقطة من أ س .

(١١) في أ : (ينعرون نعرا) ، وفي س : (تنعرون نعرا) .

والْبَعْرُ وَالْبَعْرُ : جميع ذي الخف والظلف من الإبل والشاء ويقر الوحش والظباء

إلا البقر الأهلية فإنها تخشي وهو خشيها .

انظر : - بعر - لسان العرب ٧١/٤ .

(١٢) الثلط : الرجيع الرقيق ، وأكثر ما يقال للإبل والبقر ، والغيلة .

والمراد من قول علي أنهم كانوا يتغوطون يابساً كالبعر ، لأنهم كانوا قليلي

الأكل والمأكلة ، وأنتم تثلطون رقيقاً وهو إشارة إلى كثرة المأكلة وتنوعه .

انظر : ثلط - النهاية ٢٢٠/١ ، غريب الحديث لابن الجوزي ١٢٧/١ ، لسان العرب ٢٦٨/٧ .

(١٣) في أ : (وأنتم تبلطون بلطا) ، وفي س : (وأنتم بطان) .

(١٤) أخرجه ابن أبي شيبة ، والبيهقي .

انظر : مصنف ابن أبي شيبة : كتاب الطهارة - من كان يقول إذا خرج من

الغائط فليستنجد بالماء ١٥٤/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب الجمع

في الاستنجاء بين المسح بالأحجار أو الغسل بالماء ١٠٦/١ .

ولعله رضي الله عنه منع من استعمالها (١) فيما انتشر عن السبيلين .

وإذا كان الأمر على ما ذكرنا فلا فرق (٢) في استعمال الأحجار بين الحضر والمفسر مع وجود الماء وعدمه .

والعدد معتبر في استعمالها (٣) وهو ثلاث لا يجزيه أقل منها . (٤)

وقال مالك (٥) وداود (٦) العدد غير معتبر ، وإنما الإنقاء هو المعتبر ، فـإذا أنقى (٧) بحجر واحد أجزاءه (٨) .

استدللا بقوله صلى الله عليه وسلم (٩) : " من استجر (١٠) فليوتر " (١١)

واسم الوتر يقع على المرة .

ولأنه (١٢) لما لم يكن العدد معتبراً في الماء الذي هو أمل فالأولى (١٣) أن لا يكون (١٤)

(١) في أ ، م ، ح : (استعماله) .

(٢) في أ : (فلا فرق به) .

(٣) في أ ، س : (في عدتها) .

(٤) وفي وجه للشافعية حكاه أبو عبد الله الحناطي والعمراني والرافعي إنـه إذا عمل الإنقاء بحجرين أو حجر كفاء . قال النووي : وهو وجه شاذ فعيـف والمواب وجوب ثلاث مسحات مطلقاً .

انظر : الأم ٣٢/١ ، تنمة الإبانة ل ٥٤ أ ، الوسيط ، فتح العزيز ٥٠٦/١ ، المجموع

١٠٣/٢ ، شرح النووي على صحيح مسلم ١٥٦/٣ ، الأنوار ٢٩٩/١ ، الإقناع ١٨/١ .

وقال بوجوب ثلاث مسحات بثلاثة أحجار أحمد ، وإسحاق ، وأبو شور ، وابن حزم .

انظر : الفروع ١٢٠/١ ، الروض المربع ١٧/١ ، نيل الأوطار ٩٦/١ ، المحلى ٩٥/١ .

(٥) المشهور من مذهب مالك أن الواجب الإنقاء دون العدد ، وقال أبو الفرج وابن شعبان بوجوب الإنقاء والعدد .

انظر : الكافي لابن عبد البر ١٥٩/١ ، مواهب الجليل ٢٩٠/١ ، التلخيص ٢٨/١ ، مازنة

الأحوذ ٣٣/١ .

ولا يشترط التثليث عند الحنفية ، وإنما يشترط الإنقاء .

انظر : الاختيار ٣٦/١ ، فتح باب العناية ٢٦٧/١ ، نور الإيضاح ٩/١ .

(٦) انظر : البحر ل ٦٥ ب ، نيل الأوطار ٩٦/١ .

(٧) في أ ، س ، ح : (أنقا) .

(٨) في أ ، س : (أجزاء) .

(٩) (وسلم) ساقطة من أ ، وفي س : (عليه السلام) .

(١٠) في س : (من استحم) .

(١١) سبق تخريجه ص ٥٩١

(١٢) (لأنه) ساقطة من س .

(١٣) في أ : (فأولى) .

(١٤) (في الماء الذي هو أمل فالأولى أن لا يكون) ساقطة من م ، ح .

معتبراً في الأحجار التي هي فرع .

ولأنه قد وجد الإنتقاء ، فوجب أن يجزيه كالثلاث .

ودليلنا :

قوله صلى الله عليه وسلم (١) : " وليستنج (٢) بثلاثة أحجار " (٣) وهذا أمر .

وحديث سلمان قال : " لقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يستنجي أحداً بأقل من ثلاثة أحجار " . (٤)

وروى جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم (٥) أنه قال : " إذا

استجمر (٦) أحلكم فليستجمر ثلاثاً " . (٧)

وحديث خزيمة بن ثابت (٨) قال : سئل النبي صلى الله عليه وسلم (٩) من الاستنجاء فقال : " بثلاثة أحجار ليس فيها رجيع " . (١٠)

(١) (وسلم) ساقطة من أ ، وفي س : (عليه السلام) .

(٢) في أ : " ويستنج " .

(٣) سبق تخريجه ص ٥٧١ .

(٤) سبق تخريجه ص ٥٨١ .

(٥) (وسلم) ساقطة من أ .

(٦) في م : (استنج) ، وفي ح : (استنجا) .

(٧) أخرجه بلفظه ابن أبي شيبه ، وأحمد ، ومسلم ، وابن خزيمة ، والبيهقي .

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد رجاله ثقات .

انظر : صحيح مسلم : كتاب الطهارة - باب الإيتار في الاستنثار والاستجمار ٢١٣/١

مصنف ابن أبي شيبه : كتاب الطهارات - من كان لا يستنجي بالماء ويجتري بالحجارة

١٥٥/١ ، مسند الإمام أحمد ٤٠٠/١ ، صحيح ابن خزيمة : جماع أبواب الاستنجاء بالماء

باب ذكر الدليل على أن الأمر بالاستطابة وترأ ٤٢/١ ، السنن الكبرى : كتاب

الطهارة - باب الإيتار في الاستجمار ١٠٣/١ ، مجمع الزوائد : كتاب الطهارة - باب

الاستجمار بالأحجار ٢١١/١ .

(٨) أبو عمارة خزيمة بن ثابت بن الفاكه الأنصاري ، صحابي جليل يعرف يذي الشهادتين

كان من أشرف الأوس في الجاهلية والإسلام ، عاش إلى خلافة علي بن أبي طالب

وشهد معه مفين فقتل فيها ، روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ٢٨ حديثاً .

انظر : التاريخ الكبير ٢٠٥/٣ ، الجرح والتعديل ٢٨١/٣ ، سير أعلام النبلاء ٤٨٥/٢ ،

كنز العمال ٣٧٩/١٣ ، معجم الطبراني الكبير ٨٢/٤ .

(٩) (وسلم) ساقطة من أ .

(١٠) أخرجه ابن أبي شيبه ، وأبو داود - بلفظه - والطحاوي ، والطبراني ، والبيهقي ،

وأورده صاحب الكنز وعزاه للطبراني .

انظر : مصنف ابن أبي شيبه : كتاب الطهارات - من كان لا يستنجي بالماء ويجتري

بالحجارة ١٥٤/١ .

وروى ابن عمر (١) عن النبي صلى الله عليه وسلم (٢) أنه قال : " إذا استجمر أحدكم فليوتر ثلاثاً " (٣)

وروى أبو رزين الباهلي (٤) عن مالك بن [يخامر] (٥) الباهلي (٦) أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول (٧) : " الاستجمار تو ، فإذا استجمر أحدكم فليستجمر بتو " (٨)

والتو : الوتر يريد به (٩) ثلاثاً . (١٠)

== سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب الاستنجاء بالحجارة ١١/١ ، معجم الطبراني الكبير ٨٦/٤ ، شرح معاني الآثار - باب الاستجمار ١٢١/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة باب وجوب الاستنجاء بثلاثة أحجار ١٠٣/١ ، كنز العمال ٢٥١/٩ .

(١) في أ ، ح : (بن عمر) .

(٢) (وسلم) ساقطة من أ .

(٣) أورده في كنز العمال ، ومجمع الزوائد وعزوه إلى الطبراني في الكبير .

قال الهيثمي : وفيه قيس بن الربيع وثقه الشوري ، وشعبة ، وفعله جماعة .

انظر : مجمع الزوائد : كتاب الطهارة - باب الاستجمار بالحجر ٢١١/١ .

(٤) أبو رزين الباهلي سمع مالكا ، روى عنه موسى بن يعقوب .

انظر : التاريخ الكبير ٢٢/٨ .

(٥) في أ : (نجامر) ، وفي س ، م ، ح غير منقوطة (بخامر) .

(٦) وهو مالك بن يخامر ، وقيل بن أخيمر ، وقيل بن أخامر ، وقيل بن أحمر ، صاحب معاد

يقال له صحبة ، مات سنة سبعين .

انظر : الإصابة ٣/٣١٨ ، الاستيعاب ٣/٣٦١ ، التاريخ الكبير ٣٠٤/٧ ، تقريب التهذيب

٢٢٧/٢ ، الثقات ٣/٣٧٩ ، خلاصة تذهيب التهذيب ٧/٣ .

(٧) في أ ، م ، ح : (أنه قال) .

(٨) لم أجده بهذا السند ، وقد روى البزار والطبراني عن أبي رزين عن مالك بن يخامر

حديثاً فيمن يرضى لأهله الخبث ، قال البزار : لأنعلم روى مالك إلا هذا وقد روى هذا

الحديث مسلم عن أبي الزبير عن جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "

الاستجمار تو ، ورمي الجمار تو ، والسعي بين الصفا والمروة تو وإذا استجمر

أحدكم فليستجمر بتو " .

انظر : صحيح مسلم : كتاب الحج - باب بيان أن حصن الجمار سبع ٩٤٥/١ ، كشف

الاستار : كتاب النكاح - باب فيمن يرضى لأهله الخبث ١٨٧/٢ ، معجم الطبراني الكبير

٢٩٥/١٩ .

(٩) (به) ساقطة من م ، ح .

(١٠) انظر : غريب الحديث لابن الجوزي ١١٤/١ .

ولأنها نجاسة شرع إزالتها بعدد فوجب أن يستحق فيها ذلك العدد كالولوغ .

فأما (١) الجواب عن قوله (٢) عليه السلام (٣) : " من استجر فليوتر " .

فهو أن عموم (٤) مخصص بقوله : " وليستنج بثلاثة أحجار " .

وأما الجواب عن استدلالهم (٥) بالماء فهو أنه ليس بأصل للأحجار ، على أن الماء لما

اعتبرت فيه إزالة الأثر (٦) لم يفتقر إلى العدد ، والأحجار (٧) لما لم يعتبر فيها

إزالة الأثر افتقرت (٨) إلى العدد .

وأما استدلالهم بالإنقاء فمع الإنقاء تعبد (٩) يعتبر فيه العدد كالولوغ وعدد

الأثر .

فصل

فأما قول الشافعي : بثلاثة أحجار ليس فيها رجب ولا عظم .

ففي الرجيع لأصحابنا تأويلان : (١٠)

أحدهما : أنه النجو الذي قد رجع من الطعام فمار نجساً .

فعلى هذا يكون الاستثناء (١١) من مضمحل دل عليه مطهر (١٢) وتقديره : ويستنجي (١٣)

(١) في أ ، س : (وأما) .

(٢) في أ : (قولهم) .

(٣) (عليه السلام) ساقطة من أ ، م ، ح .

(٤) في م : (أنه عموم) .

(٥) في م ، ح : (من استدلالهم استدلاله) .

(٦) في س : (الأبر) .

(٧) (والأحجار) مكررة في س .

(٨) في س : (فيقرب) .

(٩) في م : (تعدد) .

والمعنى أن الإنقاء معه تعبد بعدد معين من الأحجار ، فلا يكفي دون ذلك العدد

وإن حصل الإنقاء .

(١٠) انظر : شرح السنة ٣٦٥/١ .

(١١) في أ ، م ، ح : (استثناء) .

(١٢) في س : (مطهر) .

(١٣) في م ، ح : (وليستنج) .

بثلاثة أحجار ، وما قام مقامها ليس فيها رجيع ولا عظم .

والثاني : أن الرجيع هو (١) الحجر الذي قد امتعمل مرة ، فصار راجعاً عن
الموضع النجس .

فعلى هذا يكون تقدير الكلام : ويستنجي (٢) بثلاثة أحجار ليس فيها رجيع
ولا عظم . والله أعلم . (٣)

(١) في أ : (هي) .

(٢) في م ، ح : (يستنجي) بدون واو .

(٣) (والله أعلم) ساقطة من س .

٣ - مسائل

قال الشافعي رحمه الله (١) : ولا يمسح بحجر قد مسح به مرة (٢) إلا أن يكون قد طهر (٣) بالماء (٤) .

وهذا كما قال : لأنه إذا (٥) استعمله فقد صار نجساً ، والاستنجاء بالشيء النجس لا يجوز (٦) . (٧)

لنهي النبي صلى الله عليه وسلم عن الاستنجاء بالروث لنجاسته .

ولأن النجاسة لا تزيل النجاسة عن محل ظاهر كما لا تزال (٨) نجاسة الشوب والبدن بالماء النجس .

فإن قيل : فقد جوزتم الدبابة بالشيء النجس ، فلم منعتم من الاستنجاء (٩) بالشيء النجس ؟ .

قيل : إنما جوزنا الدبابة بالشيء النجس (١٠) في أحد الوجهين ؛ لأنها (١١) تخلف الذكاة .

والذكاة تجوز بالسكين النجس ، فكذا الدبابة ، والاستنجاء بالأحجار (١٢) يخلف (١٣) الماء ، ولا يجوز استعمال الماء النجس فكذا الأحجار (١٤) .

(١) (رحمه الله) ساقطة من أ ، م ، ح .

(٢) في أ ، س : (قد مسح مرة) .

(٣) في المختصر : (قد طهره) .

(٤) انظر : مختصر المزني ٣ .

(٥) (إذا) ساقطة من م .

(٦) (لا يجوز) ساقطة من م .

(٧) انظر : المذهب ٣٥١/١ ، التهذيب ٣٢ ب ، تنمية الإبانة ١٥٧ ، نهاية المحتاج ١٣١/١ ،

المنهاج القويم ٩٢/١ ، الأنوار ٢٩/١ .

(٨) في م ، ح : (لا تزيل) .

(٩) في س : (للدبابة) .

(١٠) (فلم منعتم من الاستنجاء بالشيء النجس ، قيل : إنما جوزنا الدبابة بالشيء النجس)

ساقطة من س .

(١١) في س : (قلنا لأنها) .

(١٢) في أ ، س : (بالحجارة) .

(١٣) في أ : (تحلف) ، وفي س : (ونخلف) ، وفي ح غير منقوطة (تحلف) .

(١٤) في أ : (بالأحجار) .

فيإذا ثبت أنه لا يجوز استعماله بعد نجاسته ، فإن غسله بالماء حتى طهر
 جاز استعماله ثانية، وإن غسله بعد استعماله ثانية جاز استعماله ثالثة؛ لأنه
 بالغسل قد صار طاهراً. (١)

فإن قيل : فقد منعت من استعمال الماء المستعمل ثانية، فلم جوزتم
 استعمال (٢) الحجر المستعمل ثانية؟

قلنا: هما سواء ، وإنما جوزنا إعادة الحجر المستعمل ثانية؛ لأنه
 بالغسل (٣) قد عاد إلى أصله قبل الاستعمال وهو الطهارة، وكذلك الماء المستعمل
 لو عاد إلى أصله قبل الاستعمال في مخالطته (٤) الماء الكثير الطاهر جوزنا
 استعماله ثانية. (٥)

فصل

فيإذا ثبت جواز استعماله بعد الغسل فله ثلاثة أحوال (٦) :

أحدها: أن يكون بعد الغسل يابساً (٧) فاستعماله جائز.

والثاني: أن يكون رطباً والماء عليه قائماً ، فاستعماله لا يجوز حتى يزول الماء
 عنه لأنه مع بقاء الماء عليه يزيد المحل تنجيساً ولا يزيل (٨) شيئاً.

والثالث : أن يكون ندياً قد (٩) زالت رطوبة (١٠) الماء عنه ولم يجف (١١) بعد
 ففي جواز استعماله وجهان: (١٢)

(١) وهذا بشرط أن يجف الحجر.

انظر: الأم ٢٢/١، مختصر المزني ٣، الوسيط ٤٠٠/١، مغني المحتاج ٤٥/١.

(٢) استعمال (ساقطه من س .

(٣) في م ، ح : (لأن الغسل) .

(٤) في م ، ح ، س : (مخالطة) .

(٥) ثانية (ساقطة من س .

(٦) انظر: المجموع ١٢٣/٢، شرح روض الطالب ٥٢/١، بجيرمي على الخطيب ٥٩/١.

(٧) في س : (ناسياً) .

(٨) في س : (ولا يزل) .

(٩) في س : (قد) .

(١٠) في س : (رطوبته) .

(١١) في أ : (تجف) .

(١٢) حكاهما النووي عن ابن كج ، والدارمي ، وصاحب الحاوي والبحر .

أخذهما: لا يجوز كالرطب لبقائه الندادة فيه .
والثاني: يجوز استعماله كالجاف لذهاب الرطوبة عنه .

وأما (١) ورق الشجر (٢) :

فإن جف ظاهره (٣) وباطنه ، أو جف ظاهره دون باطنه (٤) جاز الاستنجاء به
إذا كان مزيلا .

وإن كان ندي الظاهر (٥) ففي جواز الاستعمال به وجهان كالحجر الندي (٦)

= أصبحهما لا يجوز الاستنجاء به ، وقطع به القاضي أبو الطيب ، والقاضي حسين
وصاحب التتمة والتهذيب .

وذكر صاحب البيان عن الصميري وجهاً ثالثاً وهو: إن كانت الرطوبة يسيرة
مع والإفلا .

انظر: البحر ل ٦٤ ب ، تتمة الإبانة ل ٥٨ أ ، التهذيب ل ٢٣ ، فتح العزيز
٤٩٦/١ ، روضة الطالبين ٦٨/١ ، المجموع ١٢٣/٢ .

(١) في م ، ح : (فأما) .

(٢) حكاه النووي عن الماوردي .

انظر: المجموع ١٢٣/٣ .

(٣) في س : (جف ظاهره) .

(٤) في ح : (أو جف باطنه دون ظاهره) .

(٥) في س : (الظاهر) .

(٦) في س : (ففي جواز الاستنجاء من الخلاء الوجهان في الحجر الندي) .

٤ - مسألة

قال الشافعي رضي الله عنه (١) : والاستنجاء من البول كالاستنجاء من الخلاء. (٢) (٣)

وهذا صحيح ، لقوله على الله عليه وسلم (٤) : " فلا يستقبل القبلة ، ولا يستدبرها (٥) لفائط ولا بول ، وليستنج بثلاثة أحجار " (٦)

فكان (٧) ذلك مائداً إلى ما تقدم ذكره من الفائط والبول ، لصار [حكمهما] (٨) واحداً .

ولأن البول مساو للخلاء في تنجيس السبيل ، فوجب أن يساويه في الاستنجاء .

فإذا ثبت وجوب الاستنجاء منهما ، فالاستنجاء (٩) من الخلاء يجوز بالأحجار سواء (١٠) كان المستنجي رجلاً ، أو امرأة ، أو غنثى .

وأما المستنجي من البول فلا يخلو (١١) حاله من ثلاثة أقسام :

أحدهما : أن يكون رجلاً .
فيجوز أن يستنجي بالأحجار في ذكره فيمسحه ثلاثاً ولا يجزئه أقل منها . (١٢)

فإن مسحه بحجرين ثم خرجت دمعة من سول استأنف مسحه ثلاثاً وبطل حكمه الحجريين الأولين . (١٣)

(١) (رضي الله عنه) ساقطة من أ .

(٢) والمراد بالخلاء هنا الفائط .

(٣) (مسألة : قال الشافعي رضي الله عنه : والاستنجاء من البول كالاستنجاء من الخلاء) ساقطة من س .

انظر : الفمالة : مختصر المزني ٣ .

(٤) في س : (عليه السلام) .

(٥) في أ : (ولا تستدبرها) .

(٦) سبق تخريجه ص ٥٢١ .

(٧) في أ : (وكان) . (٨) في أ ، م ، س ، ح : (حكمها)

(٩) في س : (والاستنجاء) .

(١٠) في س : (سوى) .

(١١) في ح ، س : (فلا يخلو) .

(١٢) في س : (منهما) .

(١٣) انظر : المجموع ١٠٥/٢ .

وإن استويا فيهما وزرق كرحل ، أو رشش كأمراة فقيل يعتبر ، والأمح مشكل وإن تكرر
لزم إلا مكان خروج منى من ذكره فقط فرجل ، أو حيض أو منى من فرجه فأمراة *

فلا يجوز أن يستنحي (١) بالأحجار من بوله لا في فرجه ولا في ذكره (٢). (٣)

لأن كل واحد منهما يجوز أن يكون عفواً واحداً فلا يظهر إلا بالماء كسائر

الجسد .

فصل

فأما من انسد (٤) سبيله وانفتح له سبيل حدث غيرهما .

فلقد اختلف أصحابنا في جواز الاستنجاء فيه (٥) بالأحجار على وجهين: (٦)

أحدهما: يجوز؛ لأنه سبيل للحدث فصار في استعمال الأحجار كالسبيل المعتاد .
والثاني: لا يجوز؛ لأنه نادر (٧) فلحق بسائر الأنجاس وفارق حكم السبيل المعتاد. (٨)

= وإن أمنى من ذكره ، بمعة منى امرأة ، أو من فرجه بمعة منى رجل فمشكل وليسو
بال من ذكره ، وحاض من فرجه فمشكل ، وقيل يقدم البول لدوامه ، ولو تعارض
حيض ومنى فمشكل ، وقيل امرأة .

والولادة تقطع بالأنوثة وتقدم على كل علامة ، والمحيح أنه لا أثر لنبات الحيضة
ونهود ثدي ، ونزول لبن ، وعدد أخلاع ، فإن عدت العلامات اعتبر ميله ، فإن
مال إلى النساء أو الرجال فغده ، فإن استوى الميل فمشكل .

انظر: التحقيق ل ١٢ ب ، روضة الطالبين ٧٨/١ .

(١) في م : (أن تستنحي) ، وفي س غير منقوطة (يستنحي) .

(٢) في م : (لا في فرجه ولا في فرجه ولا في ذكره) .

(٣) هذا الذي قطع به الماوردي قطع به أيضا القاضي حسين والرويانى . وكثير
من الشافعية .

وقال المتولي والشاشي هل يتعين الماء في قبله أم يجزئ الحجر ، فيه وجهان
قال النووي: والأصح يتعين الماء .

انظر: تنمة الإبانة ل ٥٥ ب ، حلية العلماء ١٦٤/١ ، البحر ل ٦٩ ب ، المجموع ١١٢/٢ ،
حاشية القليوبي ٤٤/١ ، فتح الجواد ٤٩/١ ، بجيرمي على الخطيب ٦٢/١ ، العباب ل ١٩ .

(٤) في أ ، س : (استند) .

(٥) (فيه) ساقطة من م .

(٦) حكاهما الجويني قولان ، وحكاهما المتولي والشاشي وجهان .

انظر : السلسلة في معرفة القولين والوجهين ل ٦ أ ، تنمة الإبانة ل ٥٥ ب ، حلية
العلماء ١٦٧/١ .

(٧) في س : (نادر) .

(٨) (والثاني : لا يجوز لأنه نادر فلحق بسائر الأنجاس وفارق حكم السبيل المعتاد)

ساقطة من م ، ح .

٥ - مسائل

قال الشافعي رحمه الله (١) : يستنجي بشماله . (٢)

وهذا كما قال ، من السنة أن يستنجي بشماله دون يمينه . (٣)

لرواية إبراهيم (٤) من عائشة قالت : " كانت يد رسول الله صلى الله عليه وسلم (٥) اليمنى لظهوره وطعامه وكانت يده اليسرى لخلائه (٦) ، وما كان من أذى (٧) " (٨) .

وروى عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه قال : قال رسول (٩) الله صلى الله عليه وسلم " إذا بال أحدكم فلا يمس ذكره (١٠) بيمينه ، وإذا أتى (١١) الخلاء ، فلا يمسح (١٢) بيمينه ، وإذا شرب فلا يشرب نفساً واحداً " (١٣)

وإذا فح بما ذكرنا (١٤) أن من السنة الاستنجاء بالشمال تعلق بذلك مفسدة الاستنجاء بالماء والأعجار في (١٥) القبل والدبر .

(١) في م ، ح : (رضي الله عنه) وفي س ساقطة .

(٢) انظر: مختصر المزني ٣ .

(٣) انظر: البحر ل ٦٧ ب ، التنبيه ١٤ ، منهاج الطالبين ٤ ، فتح الوهاب ١١/١ .

(٤) المقصود به إبراهيم النخعي .

(٥) (وسلم) ساقطة من أ .

(٦) في س : (لخلائه) .

(٧) في ح : (أذى) .

(٨) رواه أحمد وأبو داود - واللفظ له .

قال ابن حجر : الحديث منقطع ، وله طريق أخرى عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة

انظر: مسند الإمام أحمد ٢/٢٦٥ ، سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب كراهة

مس الذكر باليمين في الاستبراء ٩/١ ، تلخيص الحبير ١١١/١

(٩) في أ ، م ، ح : (نبي الله) .

(١٠) في ح : (يده) .

(١١) في ح ، س : (أتى) .

(١٢) من م ، ح : (فلا يمسح) .

(١٣) اللفظ لأبي داود ، وقد سبق تخريج الحديث ص ٦٠ .

(١٤) في س : (ذكرناه) .

(١٥) في أ : (من) .

اعلم انه لا يخلو (١) حال المستنجي من أحد أمرين:

إما أن يريد إنجاء قبله أو إنجاء دبره .

فإن أراد إنجاء قبله فلا يخلو (٢) حاله من أحد أمرين: (٣)

إما أن يريد استعمال الماء أو استعمال الأحجار .

فإن أراد استعمال الماء:

فإن كان رجلاً غسل من (٤) ظاهر (٥) ذكره وما أمابه البول (٦). (٧)

ويستحب لو تنحج (٨) وقام (٩) من مكان بوله وسلت (١٠) ذكره ليخرج بقايس (١١)
البول منه. (١٢)

وإن كانت (١٣) امرأة لزمها (١٤) إيصال الماء إلى داخل الفرج إن كانت
شيباً (١٥) ولم يلزمها إن كانت بكراً.

(١) (٢) في ح ، س : (لا يخلو) .

(٣) (١) إما أن يريد إنجاء قبله أو إنجاء دبره ، فإن أراد إنجاء قبله فلا يخلو
حاله من أحد أمرين (ساقطة من أ .

(٤) (من) ساقطة من س .

(٥) في س ، ح : (ظاهر) .

(٦) في س : (من البول) .

(٧) انظر : فتح العزيز ٥٣٠/١ .

(٨) في س : (أن يتنحج) .

(٩) في س : (ويقوم) .

(١٠) في س : (ويسلت) .

(١١) في س : (باقي) .

(١٢) انظر : تنمة الإبانة ٦٠ أ .

(١٣) في أ ، س : (كان) .

(١٤) (لزمها) ساقطة من م ، ح .

(١٥) وفي وجه : أن الواجب إيصال الماء إلى ما يظهر عند جلوسها على قدميها وإن
لم يظهر حال قيامها ، والشيب والبكر سوا في ذلك .

وضعف النووي الوجه الذي ذكره الماوردي فقال : " وفي وجه ضعيف يجب على الشيب
غسل باطن فرجها " .

انظر : حلية العلماء ١٦٤/١ ، فتح العزيز ٥٣٠/١ ، روضة الطالبين ٧١/١ ، المجموع

وأما إن^(١) أراد المستنجي استعمال الأحجار في قبله فلا يخلو^(٢) حاله من أن يكون رجلاً أو امرأة.

فإن كانت امرأة لم يجز لها^(٣) استعمال الأحجار في القبل إن كانت شيباً ، وجاز استعمالها^(٤) إن كانت بكرًا على العفة التي تذكرها في إنجاء الدبر.

وإن كان رجلاً : فإن أمكنه وضع الحجر بين رجليه وأخذ ذكره بيسراه فعمل ومسح ذكره على الحجر ثلاثاً على ثلاثة مواضع منه ، أو على ثلاثة أحجار وإن مفر الحجر ولم^(٥) يقدر على مسح ذكره عليه إلا بأن يأخذه^(٦) بإحدى يديه فقد اختلف أصحابنا هل الأولى أن تكون يسراه لأخذ الحجر أو لأخذ الذكر على وجهين: (٧)

أحدهما: أن الأولى^(٨) أن يأخذ بيسراه الحجر.

لأنه المقمود بالاستنجاء ، ويكون ذكره بيميناه ، فعلى هذا الوجه ينبغي أن يمسح الحجر على ذكره .

والوجه الثاني: أن يأخذ بيسراه الذكر ، وبيميناه الحجر .

لنهى النبي صلى الله عليه وسلم^(٩) عن^(١٠) مس الذكر بيمينه .

فعلى هذا يمسح الذكر على الحجر ليكون على الوجهين معا ماسحاً باليسار

دون اليمين .

(١) في م : (فإن أراد) ، وفي ح : (فأما إن أراد) .

(٢) في أ : (تخلو) ، وفي ح ، س : (يخلو) .

(٣) (لها) ساقطة من أ ، م ، ح .

(٤) في م ، ح : (أن تستعملها) .

(٥) في م ، ح : (فلم) .

(٦) في م ، ح ، س : (يأخذ) .

(٧) صح النووي والرافعي والرويانى الوجه الثاني، وهو قول الجمهور

وقال النووي بعد ذكر الوجه الأول : وهو غلط فإنه منهي عن مس الذكر بيمينه

وذكر الرافعي وجهاً : أنه لا طريق إلى الاحتراز من هذه الكراهة إلا بالإمساك بين

العقبين أو الإبهامين، وكيف استعمل اليمين بإمساك الحجر أو غيره فمكروه .

قال النووي: وهذا الوجه غلط أيضاً .

انظر: البحر ل ٦٧ ب ، التهذيب ل ٢٢ ، تنممة الإبانة ل ، حلية العلماء ١٦٣/١٦٣ ،

فتح العزيز ٥١٨/١ ، روضة الطالبين ٧٠/١ ، المجموع ١١٠/١ ، مقني المحتاج ٤٦/١ .

(٨) (أن الأولى) ساقطة من م ، ح .

(٩) (وسلم) ساقطة من أ .

(١٠) في أ : (من) .

فصل

فإذا (١) أراد استنجاء (٢) دبره فلا يخلو حاله من أحد أمرين :

إما أن يريد استعمال الماء ، أو استعمال الأحجار .

فإن أراد استعمال الماء اعتمد على الوسطى (٣) من أصابع كفه اليسرى واستعمل من الماء ما يقع له العلم بزوال النجاسة عيناً واثراً . (٤)
فإن شم من إصبعه الوسطى التي باشر بها الاستنجاء رائحة النجاسة .

فقد اختلف أصحابنا هل يكون ذلك دليلاً على بقاء النجاسة في المحل (٥) أم لا على وجهين : (٦)

أحدهما : [أن] (٧) ذلك دليلاً على نجاسة المحل ، وأن فرض الاستنجاء لم يسقط ، لأن بقاء الرائحة في الإصبع لتعديدها من محل الاستنجاء .

فعلى هذا الوجه يكون المستنجي مندوباً إلى شم إصبعه ، وهذا مما تعافاه النفس (٨) وإن كان مقولاً . (٩)

والوجه الثاني : أن بقاء الرائحة في إصبعه لا يدل (١٠) على نجاسة محل الاستنجاء وإنما يدل (١١) على بقاء النجاسة في الإصبع (١٢) ، لأن بقاء النجاسة في مفسو لا يدل (١٣) على بقائها (١٤) في غيره .

(١) في م ، ح : (وإن) .

(٢) في س : (استنجن) .

(٣) في أ : (الوسطا) .

(٤) انظر : البحر ل ٦٨ أ ، العبادل ١٠ ب ، روضة الطالبين ٧٢/١ ، مغني المحتاج ٤٦/١ الأنوار ٣٠/١ .

(٥) (في المحل) ساقطة من أ ، م ، ح .

(٦) قال النووي بعد حكاية الوجهين عن الماوردي : وهذان الوجهان مأخوذان مسن القولين فيما إذا غسلت النجاسة وبقيت راسحتها هل يحكم بطهارة المحل .

انظر : البحر ل ٦٨ أ ، المجموع ١١١/١ ، روضة الطالبين ٧٢/١ ، الأنوار ٣٠/١ .

(٧) في م ، ح ، س : (أنه يكون) ، وفي أ : (أنه ذلك) .

(٨) في م ، ح : (النفوس) .

(٩) في م ، ح : (منقولا) ، وفي س : (معقولا) .

(١٠) في أ : (لاتدل) ، وفي ح ، س ، غير منقوطة (لاتدل) .

(١١) في أ : (تدل) ، وفي س ، غير منقوطة (تدل) .

(١٢) في س : (في أصبعه) .

(١٣) في س : (لاتدل) .

(١٤) في س : (بقائه) ، وفي س : (على بقاء النجاسة) .

فعلى هذا الوجه لا يكون المستنجي مندوباً إلى ثم إصبعه لأجل الاستنجاء .
وإن (١) أراد استعمال الأحجار فقد اختلف أصحابنا في كيفية استعمالها على وجهين: (٢)

أحدهما : وهو قول أبي إسحاق العروزي .
إنه (٣) يمسح بالحجر الأول الصفحة (٤) اليمنى من مقدمها إلى مؤخرها ، ويمسح بالحجر الثاني الصفحة اليسرى من مؤخرها إلى مقدمها ثم يمسح بالحجر الثالث جميع المحل وهو المَشْرُوبَة .

لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " وليستنج بثلاثة أحجار يقبل بحجر ، ويدير بالثاني ، ويخلق (٥) بالثالث " (٦)

والوجه الثاني : وهو قول أبي علي بن أبي هريرة .
إنه يمسح بالحجر الأول من مقدم الصفحة اليمنى إلى مؤخرها ثم يديره (٧) على الصفحة اليسرى من مؤخرها إلى مقدمها ، ثم يمسح بالحجر الثاني من مقدم الصفحة اليسرى (٨)

(١) في م ، ح : (فإن) .
(٢) وهناك وجه ثالث حكاه البغوي وهو أن يأخذ حجراً فيضعه على مقدم المشراب ويديره إلى مؤخرها ، ويضع الثاني على مؤخرها ويديره إلى مقدمها ويخلق بالثالث .

قال النووي : وهو غريب ، وصح النووي ، والشاشي ، والرويانى ، وكثير من الشافعية الوجه الثاني لأنه يعم المحل بكل حجر .

انظر : المذهب ٣٤/١ ، تنمة الإبانة ل ٥٩ ب ، حلية العلماء ١٦٣/١ ، المقنن - للمحاملي ل ٤ ب ، التهذيب ل ٣٢ ب ، العباب ل ١٠ ب ، البحر ل ١٦٩ ، فتح العزيز ٥١٠/١ ، روضة الطالبين ٩٩/١ ، المجموع ١٠٧/١ .

(٣) في أ س : (إن) .
(٤) المصح : الجنب ، ومصح الإنسان جنبه ، ومصح كل شيء جانبه ، ومصحاه جانبه . والمراد بها في الحديث جانبي المخرج وصفحة ناحيته .

انظر : - صفح - لسان العرب ١٥/٢ ، غريب الحديث للخطابي ٦٥٠/١ .
(٥) يخلق : أي يديره كالحلقة .

(٦) قال ابن حجر : قال ابن الملاح في هذا الحديث : لا يعرف ولا يثبت في كتاب حديث . وقال النووي في الخلاصة : لا يعرف ، وقال في شرح المذهب : هو حديث منكسر لا أصل له .

انظر : تلخيص الحبير ١١١/١ ، المجموع ١٠٦/١ .

(٧) في أ : (يديرها) .

(٨) (من مؤخرها إلى مقدمها) ، ثم يمسح بالحجر الثاني من مقدم الصفحة اليسرى (

ساقطة من م .

إلى مؤخرها ، ثم يديره على الصفحة اليمنى (١) من مؤخرها إلى مقدمها ثم يمسح
بالحجر الثالث جميع المحل وهو المسربة .
لرواية سهل بن سعد (٢) إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " أولا يجسد
أحکم ثلاثة أحجار حجرين للمفتحين وحجر للمسربة " (٣)
والمسربة : مجرى (٤) الغائط مأخوذ من سرب الماء . (٥)

- (١) (إلى مؤخرها ثم يديره على الصفحة اليمنى) ساقطة من م .
(٢) في م ح : (سعيد) .
وهو أبو العباس سهل بن سعد بن مالك الساعدي ، صاحب جليل ، كان اسمه حسن
فسماه رسول الله صلى الله عليه وسلم سهلاً ، وهو آخر من مات من الصحابة
بالمدينة ، اختلفوا في سنة وفاته فقبل سنة ٨٨ هـ ، وهو ابن ٩٦ ، وقيل سنة ٩١ هـ
وهو ابن ١٠٠ .
انظر : الجرح والتعديل ١٩٨/٤ ، الجمع بين رجال الصحيحين ١٨٦/١ ، سير أعلام
النبلأ ٤٢٢/٣ ، شذرات الذهب ٩٩/١ ، شجرة النور الزكية ٤٥ ، طبقات خليفة ٩٨ ،
مشاهير علماء الأمصار ٢٥٠ .
(٣) أخرجه بلفظه الطبراني ، والدارقطني ، والعقيلي في الضعفاء ، والبيهقي ، قال
الدارقطني : إسناده حسن ، وقال الهيثمي : فيه عتيق بن يعقوب الزبيري ،
قال أبو زرعة إنه حفظ الموطأ في حياة مالك .
وقال العقيلي عن أبي بن عباس بن سهل بن سعد : له أحاديث لا يتابع منها
على شيء وقال ابن حجر : فعف أبي ابن معين ، وأحمد ، وغيرهما ، وأخرج لسه
البخاري حديثاً واحداً في غير حكم .
انظر : معجم الطبراني الكبير ١٢١/٦ ، سنن الدارقطني : كتاب الطهارة - باب
الاستنجاء ٥٦/١ ، الضعفاء للعقيلي ١٦/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب
كيفية الاستنجاء ١١٤/١ ، تلخيص الحبير ١١١/١ .
(٤) في م ح : (مخرج) .
(٥) المسربة : أعلى الحلقة ، وهو بفتح الراء وضمها مجرى الحدث من الدبر ،
وسمي مسربة لأنه ممر الحدث وسيلة .
انظر : - سرب - لسان العرب ٤٦٥/١ ، غريب الحديث للخطابي ٦٥٠/١ .

٦ - مسائل

- قال الشافعي رحمه الله (١) : وإن استطاب بما يقوم مقام الحجر (٢) —
الخزف (٣) والآجر (٤) ، وقطع الخشب وما أشبهه فأنقى (٥) ما هنالك أجزاء ما لم يعد
المخرج (٦) .
وهذا كما قال . الاستنجاء يجوز بالأحجار وما يقوم مقامها بما هو (٧) ظاهر (٨)
مزيل غير مضموم (٩) .
وقال داود بن علي (١٠) لا يجوز إلا بالأحجار (١١) ، وهي رواية عن أحمد (١٢) (١٣)
استدلالاً بقوله صلى الله عليه وسلم (١٤) " وليستنج بثلاثة أحجار " (١٥)

-
- (١) في أ ، م ، ح : (رضي الله عنه) .
(٢) في المختصر : (الحجارة) .
(٣) الخزف : ما عمل من الطين وشوي بالنار فصار فخاراً واحدته خزفة .
انظر : - خزف - لسان العرب ٦٧/٩ ، المصباح المنير ١٨١/١ .
(٤) الآجر : طيبخ الطين ، أو اللبن إذا طبخ .
انظر : - آجر - لسان العرب ١١/٤ ، المصباح المنير ٩/١ .
(٥) في م ، ح ، س : (فانقا) .
(٦) انظر : مختصر المزني ٣ .
(٧) في م : (من ظاهر) .
(٨) في س : (ظاهر) .
(٩) انظر : منهاج الطالبين : - وهو مشهور عند مالكين - وهو مشهور عند مالكين .
انظر : الكافي لأبي عبد الله : - وهو مشهور عند مالكين - وهو مشهور عند مالكين .
٢٩٩/٢ ، المجموع ١١٣/٢ .
(١٠) (بن علي) .
(١١) انظر : المجموع ١١٣/٢ ، المجموع ١١٣/٢ .
وقال أبي عبد الله : هذا ليس بواجب عن داود بن مذهب الجواز .
انظر : المجموع ١١٣/٢ .
(١٢) (وهي رواية عن أحمد) ساقطة من م ، ح ، س .
(١٣) انظر : المغني ١٤٧/١ ، المبدع ٩١/١ .
ولمالك رواية بقصر الاستجمار على الأحجار .
انظر : مواهب الجنيد ٢٨٦/١ ، شرح أبي الحسن لرسالة ابن أبي زيد وحاشية العدوي
عليه ١٥٥/١ .
(١٤) في س : (عليه السلام) .
(١٥) سبق تخريجه ، ٥٧١ .

فنص على عدد وجنس، فلما كان العدد شرطاً وجب أن يكون الجنس شرطاً .
قال : ولأن كل ما^(١) نص عليه في التطهير لم يقم غيره مقامه كالتراب في التيمم
والماء في الوضوء .

قال : ولأن كل عبادة نص فيها على الأحجار لم يستطع فرضها بغير الأحجار قياساً
على رمي الجمار .

ودليلنا : رواية أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم^(٢) قال : " وليستنج
بثلاثة أحجار " ونهى عن الروث والرمة^(٣) .

فلما استثنى الروث والرمة^(٤) وهي العظم البالي ، وليس من جنس الأحجار
دل على أن الأحجار يلحق بها ما كان في معناها لاستثناء الروث والرمة منها
فيعبر تقدير الكلام : وليستنج بثلاثة أحجار وما في معناها إلا الروث والرمة ،
وإلا فليس لتخصيص الروث والرمة بالذكر معنى .

وروي أن النبي صلى الله عليه وسلم^(٥) مر لحاجته وقال لابن مسعود : " اغتني
بثلاثة أحجار " فأتاه بحجرين وروثة ، فأخذ الحجريين ورمى^(٦) الروثة^(٧) ، وقال :
" إنها ركن " ^(٨)

(١) في م ، ح : (كلما) .

(٢) (وسلم) ساقطة من أ .

(٣) سبق تخريجه ص ٥٧١ .

(٤) في م ، ح : (فالرمة) .

(٥) (وسلم) ساقطة من أ .

(٦) في م : (ورما) .

(٧) في أ ، م : (بالروثة) .

(٨) أخرجه ابن ماجه وابن خزيمة بلفظه ، وعند البخاري والترمذي والنسائي والدار
قطني " فإنها ركن " .

انظر : صحيح البخاري : كتاب الوضوء - باب الاستنجاء بالحجارة ٥١/١ ، سنن
ابن ماجه : كتاب الطهارة وسننها - باب الاستنجاء بالحجارة والنهي عن
الروث والرمة ١١٤/١ ، سنن الترمذي : أبواب الطهارة - باب ما جاء في
الاستنجاء بالحجرين ١٢/١ ، سنن النسائي : كتاب الطهارة - باب الرخصة في
الاستطابة بحجرين ٣٩/١ ، صحيح ابن خزيمة : جماع أبواب الآداب المحتاج إليها
في إتيان الغائط والبول - باب إعداد الأحجار للاستنجاء عند إتيان الغائط ٣٩/١
، سنن الدار قطني : كتاب الوضوء - باب الاستنجاء ٥٥/١ .

فعلل المنع منها بالنجاسة ، لا بأنها ^(١) ليست بحجر كما قال داود .
وروي أن النبي صلى الله عليه وسلم ^(٢) بال ^(٣) وامتسح بالحائط ^(٤) .

فدل على جواز الاستنجاء بغير الحجر .

ولأن ^(٥) ما كان طاهراً مزيلاً غير مظوم جاز الاستنجاء به قياساً على الأحجار .
فأما الجواب عن الخبر : أنه ^(٦) نص على عدد وجنس ، فكفى بالخبر دليلاً ^(٧) .
لأن العدد لما جاز المجاوزة عليه عند تعذر الإنقاء فكذلك ^(٨) جاز العدول من
الأحجار إلى كل ^(٩) ما وجد فيه الإنقاء .

على أنه قد يجوز الاقتصار على حجر واحد عندنا ، إذا كان له ثلاثة أحرف ^(١٠) .
وعند داود إذا أنقى ^(١١) ^(١٢) .

وأما الجواب عن قياسهم ^(١٣) على التراب في التيمم : فهو أن المعنى لـ في
التراب ^(١٤) لا يوجد ^(١٥) في غيره .

(١) في م ، ح : (بأنها) ، وفي أ : (لأنها) .

(٢) (وسلم) ساقطة من أ .

(٣) في م ، ح : (قال) .

(٤) روى الشافعي من إبراهيم بن محمد عن أبي الحويرث عبد الرحمن بن معاوية
عن الأعمش عن ابن الصمة قال : مررت بالنبي صلى الله عليه وسلم وهو يمسح
بمسح بجدار ثم يمس وجهه وذراعيه .

قال الشافعي : وابن الصمة ، وبنو الصمة معروفون بدريون وأحاديث ، والأعمش
وأبو الحويرث ثقة .

انظر : اختلاف الحديث ٦٥ .

(٥) في م ، ح : (لأن) .

(٦) في م ، ح : (وأنه) .

(٧) في أ : (دليل) .

(٨) في أ : (فلدلك) .

(٩) (كل) ساقطة من م ، ح .

(١٠) نص عليه الشافعي في الأم واتفق عليه أصحابه .

انظر : الأم ٢٢/١ ، المجموع ١٠٣/٢ ، تنتمة الإبانة ل ١٥٧ ، البيان ل ٢٦ أ ، مغني

المحتاج ٤٥/١ ، شرح روض الطالب ٥٢/١ .

(١١) في س : (انقا) ، وفي أ ، ح : (إذا انقا) .

(١٢) انظر : المحلى ٩٨/١ .

(١٣) في س : (قياسه) .

(١٤) في أ ، م ، ح : (أن معنى التراب) .

(١٥) في س : (لا يوجد) .

لأن معناه أنه ظاهر مظهر، ولغقد معناه (١) في غيره لم يقس عليه، وليس كذلك الحجر لأن معناه الإنتقاء وهو (٢) موجود في غيره فقسنا (٣) عليه .

وأما الجواب عن قياسهم (٤) على رمي الجمار فمنتقض بالأحجار في رجم الزاني هذا لو كان الأصل صحيحاً على مذهبه، ومذهب داود أن غير الأحجار يجوز في رمي (٥) الجمار، فلم يمح القياس .

ثم الفرق بينهما أن الأمر (٦) بالأحجار في رمي الجمار غير معقول، فلم يقس عليه غيره (٧)

والأحجار (٨) في الاستنجاء معقولة المعنى وهو الإزالة، والإنتقاء فقسنا (٩) عليه غيره (١٠) .

(١) في أ : (فلغقد) .

(٢) في أ : (هو) .

(٣) في س : (فقسناه) .

(٤) في س : (قياسه) .

(٥) في أ (رجم) ومكتوب فوقها (رمي) .

(٦) (أن الأمر) ساقطة من أ .

(٧) في س : (عمرو) .

(٨) في س : (الأحجار) بدون واو .

(٩) في س : (وقسنا) .

(١٠) يريد أن المانع من استعمال غير الحجر في الاستنجاء قاسه على رمي الجمار

بجامع أن كلا منهما عبارة نص فيها على الأحجار فلا يسقط فرضها بغير

الأحجار وأجاب الماوردي عن هذا القياس بثلاثة أوجه :

١ - أنه منتقض بالرجم فقد نص فيه على الأحجار ومع هذا يجوز غير الحجر

مما يحقق المعنى .

٢ - أن حكم الأصل وهو رمي الجمار غير مسلم فمذهب داود أنه يجوز غير

الأحجار في الرمي .

٣ - أنه قياس مع الفارق لأن الأمر بالأحجار في رمي الجمار غير معقول المعنى

فلا يمح القياس عليه بخلاف الأحجار في الاستنجاء فإنها معقولة المعنى

وهو الإزالة فكل ما يحقق هذا المعنى يقاس على الحجر بشروطه، والله أعلم .

فصل (١)

فإذا ثبت أن غير الأحجار يقوم (٢) مقام الأحجار فكل شيء اجتمعت (٣) فيه ثلاثة أوصاف جاز الاستنجاء به ، وهو أن يكون طاهراً مزيلاً غير مطعوم . (٤)

وكان أبو سهل المعلوكي يقول في حده : كل نقي منقي ، ولا يتبعه (٥) نفس [المنقي] (٦) وهذا وإن كان معنى (٧) مذكروناه غير أنه تكلف في العبارة (٨) يرغب عنه العلماء

فإذا كان الأمر على مذكرونا (٩) فهذه الأوصاف الثلاثة تجتمع (١٠) في الأجر ، والخزف ، والخرق (١١) والخشب ، وما خشن من أوراق الشجر والمدر (١٢) إلى غير

- (١) (فعل) ساقطة من س .
 (٢) في أ : (تقوم) ، وفي ح ، س غير منقوطة (يقوم) .
 (٣) في س : (فكلما اجتمعت) .
 (٤) قال الروياني في حد ما يجوز الاستنجاء به :
 قال بعض أصحابنا : أن يكون جامداً طاهراً منقياً لحرمة له ، ولا ممتلاً بحيوان .
 وقال أهل خراسان : أن يكون طاهراً منشفاً لحرمة له ، وقيل بدل المنشف القالع ، وقيل أن يكون جامداً طاهراً منقياً غير مطعوم وهذا أصح .
 ثم قال في آخر الفصل : وقيل حده أن يكون جامداً طاهراً قالماً للنجاسة غير محترم ، ولا مخلف ، وفيه احتراز عن التراب إذا لم يجر الاستنجاء به في أحد القولين لأنه يخلف على المحل جزء منه .
 قال الأذرمي : وظاهر هذا الكلام من الروياني أن الحكم يختلف باختلاف هذه الحدود ، وإلا لما كان لتعداده فائدة ولهذا قال في بعضها وهذا أصح .
 انظر : البحر ٦٤ أ ، هامش الأذرمي ١١٣/٢ ، المهذب ٣٥/١ ، الوسيط ٣٩٩/١ .
 (٥) في س : (يتبعه) .
 (٦) في أ ، م ، ح ، س : (الملقى) .
 والتصحيح من المطلب العالي حيث ذكر حكاية الماوردي عن أبي سهل المعلوكي أنه قال " كل شيء نقي ينقي ولا يتبعه نفس المنقي " .
 انظر المطلب العالي ٢٩٢ أ .
 (٧) في س : (معنا) .
 (٨) في س ، ح : (العبادة) .
 (٩) في م ، ح ، س : (ذكرناه) .
 (١٠) في أ ، س : (تجمع) .
 (١١) (الخرق) ساقطة من م ، ح ، وفي س : (والخرق والخزف) .
 (١٢) في س : (المدد) .

ذلك من الجامدات التي لأحرمة لها . (١)

فأما إذا كان ذا (٢) حرمة كالمصحف (٣) واللفظة والذهب المطبوع (٤) وحجارة الحرم (٥) فهو ممنوع من الاستنجاء به (٦) لأحرمة .

فإن استنجى (٧) به كان منسئلاً وأجزأه على ظاهر المذهب .

ومن أصحابنا من قال : حرمة تمنع من الإجزاء به كالمأكول ، وهذا غير صحيح (٨) لأن لماء زمزم حرمة (٩) تمنع من الاستنجاء به . (١٠)

لقول العباس بن عبد المطلب (١١) رضي الله عنه : هو لشرب (١٢)

== والمدر : جمع مدرة ، وهو التراب المتلبد ، وقال الأزهري : قطع الطين ، وبعضهم

يقول : الطين العلك الذي لا يخالطه رمل .

انظر : - مدر - المصباح المنير ٢٢١/٢ .

(١) في س : (له) .

(٢) في س : (ذو) .

(٣) في أ ، س : (كالخز) . قال النووي : ولو استنجى بشيء من أوراق المصحف والعياد بالله عالماً صار كافراً مرتداً .

انظر : البحر ٦٥ ب ، المجموع ١٢٠/٢ .

(٤) الذهب واللفظة إذا لم يهيك ، ولم يطبعا جار الاستنجاء بهما .

انظر : الأنوار ٢٩/١ ، حاشية الحاج إبراهيم على الأنوار ٢٩/١ ، بجيرمي على شرح منهج الطلاب ٥٩/١ .

(٥) المراد بالحرم : المسجد ، أما حجارة الحرم غير المسجد فيجوز الاستنجاء بها .

انظر : الإقناع ٤٨/١ ، بجيرمي على الخطيب ١٦١/١ .

(٦) (به) ساقطة من س .

(٧) في أ ، ح ، س : (استنجا) .

(٨) وصح الإجزاء أيضا الرافعي ، وحكى النووي قول الماوردي .

انظر : البحر ٦٥ ب ، فتح العزيز ٤٩٨/١ ، روضة الطالبين ٦٩/١ ، المجموع ١٢٠/٢ .

الحواشي المدنية ٩٤/١ ، حاشية الشرواني على التحفة ١٧٤/١ .

(٩) في س : (حزمه) .

(١٠) (به) ساقطة من س .

(١١) العباس بن عبد المطلب عم رسول الله صلى الله عليه وسلم كنيته أبو الفضل

كان رئيساً في الجاهلية ، وإليه المقايمة ، وكان مهيباً ، عاقلاً ، جميلاً ، أبيضاً .

اختلف في وقت إسلامه ، قيل أنه أسلم قبل بدر ، وقيل أسلم قبل وقعة خيبر ولـ

قبل عام الفيل بثلاث سنين ، وتوفي سنة ٣٢ هـ .

انظر : التبيين في أنساب القرشيين ١٢٤ ، التاريخ الكبير ٢/٧ ، تاريخ ابن معين

٢٩٤/٢ ، تاريخ الثقات ٢٤٨ ، الجرح والتعديل ٢١٠/٦ ، سير أعلام النبلاء ٧٨/٢ .

(١٢) في أ ، س : (للشارب) .

حل وبيل (١) فأما المغتسل (٢) فلا آجله (٣) ولا أهله (٤).

ثم لو (٥) استنجى (٦) به (٧) مع حرمة أجزاءه إجماعاً.

فأما ما عدم فيه أحد الأوصاف الثلاثة :

فإن عدم الوصف الأول وهو الطهارة وكان نجساً إما نجاسة عين كالبروث (٨)

أو نجاسة مجاورة (٩) كالعمسوس بغائط أو بول أو خمر أو غيره لم يجز (١٠)

(١) في البيل ثلاثة أقوال :

أحدها : أنه اتباع لحل ، والثاني أنه المباح بلغة حمير ، والثالث أنه الشفاء

انظر : غريب الحديث للهروي (ط دار الكتب) ١٧٦/٢ ، النهاية ١٥٤/١ ، الفائق

١٥٤/١ غريب الحديث لابن الجوزي ١٥٦/١ .

(٢) في م : (لمغتسل) .

(٣) في س : (فلا آجله) .

(٤) هذا الأثر مختلف في قائله . فقييل العباس بن عبد المطلب ، وقيل عبد الله بن

العباس وقيل عبد المطلب بن هاشم .

قال في هامش غريب الحديث للهروي (ط دار الكتب) في الفائق للزمخشري ط ١ ،

ص ١١١ - ولم أجده كما ذكر وإنما وجدته بدون إسناد - قال أبو عبيد حدثنا أبو

بكر بن عياش عن عاصم بن أبي النجود عن زر بن حبيش أنه سمع العباس بن

عبد المطلب يقول ذلك قال وحدثني ابن مهدي عن سفيان عن عبد الرحمن بن علقمة أنه

سمع عبد الله بن عباس يقول ذلك ، قال وحدثنا يحيى بن سعيد عن عبد الرحمن

ابن حرملة قال سمعت بن المسيب يحدث أن عبد المطلب بن هاشم حين احتفر زمزم

قال ذلك .

وقال ابن منظور : والصحيح أن قائله عبد المطلب كما ذكره ابن سيده وغيره ،

وحكاه ابن بري عن علي بن حمزة وحكي أيضا عن الزبير بن بكار أن زمزم لما

حفرت ، وأدرك منها عبد المطلب ما أدرك ، بنى عليها حوضا وملاه من ماء زمزم

وشرب منه الحاج فحسده قوم من قريش فهدموه ، فأملحه فهدموه ، بالليل ، فلما

أصبح أملحه ، فلما طال عليه ذلك دعا ربه فأري في المنام أنه يقول : اللهم إني

لا أحلها لمغتسل وهي لشارب حل وبيل فإنك تكفي أمرهم ، فلما أصبح عبد المطلب

نادى بالذي رأى ، فلم يكن أحد من قريش يقرب حوضه إلا رمي في بدنه فتركوا حوضه

انظر : غريب الحديث للهروي ١٧٦/٢ ، الفائق ١٢٩/١ ، لسان العرب ٦٥/١١ .

(٥) في م ، ح : (ولو) .

(٦) في أ ، ح ، س : (استنجا) .

(٧) (به) ساقطة من ح .

(٨) في س : (غير البروث) .

(٩) في س : (محاوره) .

(١٠) في م ، ح : (لم سجزه) .

الاستنجاء به . (١)

وقال أبو حنيفة (٢) : الاستنجاء (٣) بالروث جائز وإن كان نجساً . (٤)

وهذا خطأ لقوله صلى الله عليه وسلم (٥) لابن مسعود حين أعطاه الروث فـ
فألقاها (٦) وقال " إنها رجس " (٧) فكذا (٨) كل رجس (٩) .

وروى خزيمة بن ثابت قال : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الاستنجاء
بقال : " بثلاثة أحجار ليس فيها رجيع " . (١٠)

والرجيع هو الغائط ، لأنه طعاماً فرج غائطاً . (١١)

ولأنه لما لم يزل بالمائع النجس لم يجز بالجامد النجس .

وإن عدم الوصف الثاني فكان غير مزيل لم يجز الاستنجاء (١٢) به ، لأن المقصود
بالاستنجاء هو الإزالة .

وما لا يزيل على أربعة أضرب .

-
- (١) هذا مذهب جمهور العلماء ، وللمالكية قولان الصحيح أنه لا يجزي .
انظر : الوجيز ١٥/١ ، التهذيب ٣٣ أ ، شرح النووي على صحيح مسلم ٥٧/١ ، الفروع
١٢٣/١ ، زاد المستقنع ٤ ، مواهب الجليل ٢٨٨/١ ، شرح الخرشي ١٥٠/١ ، شرح منسح
الجليل ٦٤/١ ، عارضة الأحوذى ٢٤/١ .
(٢) عند الحنفية ، الاستنجاء بالروث يجزي ولكن يكره ، قال ابن عابدين : إن النهي
في الحديث لا يفيد التحريم ، وقال في البحر : يكره كراهة تحريم .
انظر : شرح فتح القدير ٢١٦/١ ، حاشية ابن عابدين ٣٣٩/١ ، البحر الرائق ٢٥٥/١ ،
البنائية ٧٧٥/١ .

(٣) (الاستنجاء) ساقطة من س .

(٤) في ح : (وإن كان نجس) .

(٥) (وسلم) ساقطة من أ ، وفي س : (عليه السلام) .

(٦) في أ : (هذا رجس فألقاها) .

(٧) سبق تخريجه ص ٦٣٢ .

(٨) في م ، ح : (وكذا) ، وفي س : (فكذى) .

(٩) في س : (كل نجس) .

(١٠) سبق تخريجه ص ٦١٥ .

(١١) (غائطاً) ساقطة من أ ، م ، ح .

(١٢) (الاستنجاء) مكررة في ح .

أحدها (١) : ملايزيل لنعمته كالخز (٢) والحرير والقطن .

والثاني : ملايزيل لمقاتله كالزجاج ، وما تملس من الصفر والرصاص والحديد والحجارة . (٣)

والثالث : ملايزيل للينه كالطين والشمع .

والرابع : ملايزيل لضعفه ورخاوته كاللحم والحجم . (٥)

[فكل ما] (٦) لم يزل من هذه الأوصاف (٧) لم يجوز الاستنجاء به (٨) .

فأما الكاغد (٩) فإن كان على مقاتله لم يجوز ، وإن كان قد تكسر (١٠) وخشن جار . وكذلك (١١) أوراق الشجر والحشيش (١٢) : ما كان منهما (١٣) خشناً مزيلاً جار ، وما كان منهما (١٤) أملس (١٥) لم يجوز . (١٦) .

(١) الخز : اسم دابة ، ثم أطلق على الثوب المتخذ من وبرها .

انظر : - خز - المصباح المنير ١٨١/١ .

(٢) في أ : (أحدهما) .

(٣) (والحجارة) ساقطة من م .

والمراد بها الحجارة الملساء التي لا تزيل النجاسة .

(٤) في م : (ملايزيل) .

(٥) قال المتولي : نقل الربيع عن الشافعي رحمه الله أنه قال يجوز الاستنجاء

بالمقابس ، وقال في موقع ولا يستنجي بالحكمة ، فمن أصحابنا من جعل المسألة

على قولين ، والمصحح أن المسألة على حالين : فإن كان طيباً يجوز الاستنجاء

به ، وإن كان رخواً فحكمه حكم التراب .

انظر : تنمية الإبانة ل ٥٩ أ ، التهذيب ل ٣٣ أ ، المجموع ١١٧/١ .

(٦) في م ، ح : (وكلما لم) ، وفي أ : (فكلما لم) وفي س : (فكلما لا) .

(٧) في أ : (الأصناف) .

(٨) انظر : البحر ل ٦٤ ب ، التهذيب ل ٣٣ أ .

(٩) الكاغد : فارسي محض بمعنى القرطاس والكاغذ لغة فيه .

انظر : كغد - لسان العرب ٣/٣٨٠ ، معجم الألفاظ الفارسية المعربة ١٣٦ .

(١٠) في س : (قد انكسر) .

(١١) في م ، ح : (وكذا) .

(١٢) (الحشيش) ساقطة من أ .

(١٣) ، (١٤) في أ ، س : (منها) .

(١٥) في ح : (المس) .

(١٦) حكاه . النووي عن الماوردي ، وذكره الروياني .

انظر البحر ل ٦٤ ب ، المجموع ١٢٤/٢ .

فأما التراب : فإن (١) الشافعي يجوز الاستنجاء به ، يعني إذا كان شخيناً متكاشفاً
يمكن الإزالة به .

فأما إذا كان مذروراً (٢) لا يمكن الإزالة به فلا . (٣) (٤)

فصل

وإن عدم الوصف الثالث : وهو أن يكون مأكولاً (٥) مطعوماً لم يجز الاستنجاء به . (٦)
وقال مالك (٧) وأبو حنيفة (٨) : يجوز الاستنجاء بالمأكول .

استدللاً بأمرين :

أحدهما : أنه لما كان طاهراً مزيلاً كان الاستنجاء به كغير المأكول (٩)

- (١) في م ، ح : (فقد قال الشافعي) .
- (٢) (مذروراً) ساقطة من م ، ح ، وفي س : (مذروراً) .
- (٣) (فأما إذا كان مذروراً لا يمكن الإزالة به فلا) ساقطة من م ، ح .
- (٤) قال الرافعي : وأثبت بعضهم في التراب قولين وإن كان يتناثر والأصح أنه
حيث جوز أراد المدر المتماص ، وحيث منع أراد المتناثر وذكر المتولي
والرويان وجهاً للأصحاب أنه يجوز بالتراب وإن كان رخواً .
- قال النووي : وهذا الوجه غلط .
- انظر : تنمعة الإبانة ل ٥٨ ب ، البحر ل ٦٦ أ ، المباهل ل ٩ أ ، الوسيط ٢٣٩/١ .
- فتح العزيز ٤٩٥/١ ، المجموع ١٢٤/٢ .
- (٥) في س : (مأكولاً مذروراً لا يمكن الإزالة مطعوماً) وعليه ما يشير إلى حذف
الرائد .
- (٦) وفي وجه أنه يجزى .
- انظر : الوجيز ١٥/١ ، فتح العزيز ٤٩٩/١ ، روضة الطالبين ٦٩/١ ، المقنن
للمحامي ل ٤ ب .
- (٧) ويجزى الاستنجاء به عند مالك إن حمل به الإنقاء ، فإن لم يحمل به إنقضاء
لم يجز .
- انظر : مختصر خليل ١٦ ، مواهب الجليل ٢٨٩/١ ، حاشية الدسوقي ١٠٤/١ .
- (٨) عند الحنفية يجزى مع الكراهة ، لأن المعتبر الإنقاء .
- انظر : شرح منية المصلي ٢٣ ، مجمع الأنهر ٦٦/١ ، البناء ٧٧٥/١ .
- وعند أحمد لا يجزى الاستنجاء بالمأكول .
- انظر : المبدع ٩٣/١ ، الكافي ٥٤/١ .
- (٩) (استدلالاً بأمرين : أحدهما : أنه لما كان طاهراً مزيلاً كان الاستنجاء به
كغير المأكول) . ساقطة من م ، ح .

ولأنه لما جاز الاستنجاء بالمشروب، ولم تكن حرمة مائعة منه (١) كذلك بالماكل ولا تكون حرمة مائعة منه (٢).

ودليلنا : هو أنه محل نجس فوجب أن لا يسقط حكم نجاسته بالماكل كسائر الأنجاس .

ولأنها نجاسة سببها الماكل، فلم يجر أن تزول بالماكل (٣)، لأن (٤) ما أوجب اتخاذ (٥) حكم لم يوجب دفعه (٦) وليس كالماء، لأن (٧) الماء يدفع (٨) النجاسة من (٩) نفسه (١٠).

وفيما ذكرناه استدلال وانفعال . والله أعلم بالصواب . (١١)

فصل (١٢)

فإذا ثبت أن الماكل لا يجوز الاستنجاء به، فلا فرق بين ما هو ماكل في الحال كالخبز والفواكه، وبين ما يؤكل في ثاني الحال (١٣) بعد غسل كاللحم النيء في تحريم الاستنجاء بهما (١٤) (١٥).

فأما الحيوان فكان بعض أصحابنا يجره مجرى اللحم فيمنع (١٦) من الاستنجاء به .

-
- (١) (منه) ساقطة من س .
 - (٢) (كذلك بالماكل ، ولا تكون حرمة مائعة منه) ساقطة من م ، ح .
 - (٣) في س : (أن يزيلها الماكل) ، وفي ح ، م : (يزول) .
 - (٤) في س : (ولأن) .
 - (٥) في س : (اتحاد) ، وفي م : (ايجاب) ، وفي ح : (ايجاد) .
 - (٦) في أ ، م : (رفعة) .
 - (٧) في س : (ولأن) .
 - (٨) في س : (سرفح) .
 - (٩) في أ : (على) .
 - (١٠) انظر : مغني المحتاج ٤٤/١ .
 - (١١) (والله أعلم بالصواب) ساقطة من س .
 - (١٢) (فعمل) ساقطة من س .
 - (١٣) في م ، ح : (حال) .
 - (١٤) (بهما) ساقطة من أ ، وفي س : (به) .
 - (١٥) انظر : البحر ٦٥ ب .
 - (١٦) في م ، ح : (فمنع) .

لأنه قد يؤكل بعد ذبحه ، فصار (١) كاللحم الذي (٢) يؤكل بعد طبخه .

وذهب جمهور (٣) أصحابنا وهو الصحيح : إلى أن الحيوان الحي لا يقال له مأكول في حال الحياة ، وليس كاللحم الني (٤) ، لأنه مأكول قبل الطبخ ، وإنما يطبخ ليستطاب ويستمرى (٥) .

ألا ترى أن أكل اللحم الني حلال ، وأكل الحيوان الحي حرام .

وإذا (٦) صح أن الحيوان الحي غير مأكول ،

فإن (٧) كان ظاهراً ولم (٨) يكن فيه من النعومة واللين ما يمنع من الإزالة (٩) صح الاستنجاء به .

(١٠)

وإن كان لنعومته ولينه يمنع من الإزالة لم يجز الاستنجاء به . (١١)

(١) في أ ، س : (وصار) .

(٢) في م ، ح : (التي) .

(٣) في م ، ح : (بعض جمهور) .

(٤) في م ، ح : (الحي) .

(٥) في م ، ح : (ويستعمل) ، وفي س : (ويستمر) .

(٦) في س : (وإذا) .

(٧) في س : (وإن) .

(٨) في س : (فلم) .

(٩) في م : (الإنزال) .

(١٠) (وإن كان لنعومته ولينه يمنع من الإزالة لم يجز الاستنجاء به) ساقطة من م ، ح .

(١١) في الاستنجاء بالحيوان أو ما اتصل به وجهان :

أحدهما : أن الاستنجاء به يجزي .

والثاني : أن الاستنجاء به محرم ولا يجزي .

وصح هذا الوجه كثير من الشافعية منهم النووي والرافعي والغزالي ، وقال النووي : والمواب ما صححه الجمهور وهو التحريم وعدم إجزائه ، وقيل يحرم ويجزي .

انظر : البحر ٦٥ أ ، حلية العلماء ١٦٥/١ ، العبا ١٠ ب ، الوسيط ٣٩٩/١ ،

فتح العزيز ٤٩٧/١ ، روضة الطائرين ٦٩/١ ، المجموع ١٢١/٢ ، نهاية المحتاج

١٣٢/١ .

فلو استنجي (١) بكف آدمي جار ، ولو استنجى (٢) بكف نفسه لم يجز . (٣)

وكان أبو علي بن خيران (٤) يجزيه (٥) بكف نفسه كما يجوز (٦) بكف غيره .

وهذا خطأ من حيث أن الفرق وقع بينهما في السجود ، فجاء أن يسجد على كف غيره ولم يجز أن يسجد على كف نفسه ، وقع (٧) بينهما في الاستنجاء ، فجاء أن يستنجي (٨) بكف غيره ، ولم يجز أن يستنجي (٩) بكف نفسه .

فأما (١٠) الفواكه والثمار فعلى ضربين : (١١)

(١) (٢) في ح ، س : (استنجا) .

(٣) : الاستنجاء بيد الأدمي فيه أربعة أوجه :

أحدها : لا يجزيه لبيده ، ولا بيد غيره ، وبه قطع المتولي وآخرون ، لأنه عضو محترم وصححه النووي .

والثاني : يجزيه بيده ويد غيره ، وهو الذي حكاه الماوردي عن ابن خيران ، قال النووي : وليس بشيء .

والثالث : يجوز بيده ، ولا يجوز بيد غيره ، وبه قطع إمام الحرمين وغيره .

والرابع : يجزيه بيد غيره دون يده ، وهو اختيار الماوردي .

انظر : تنمة الإبانة ل ٥٨ أ ، البحر ل ٦٥ ب ، حلية العلماء ١/١٦٦ ، فتح العزيز ١/٤٩٨ ، روضة الطالبين ١/٦٩ ، المجموع ١/٦٩ ، بجيرمي على شرح منهج الطلاب ١/٦١ ، المطلب العالي ال ٢٩٧ أ .

(٤) الحسين بن صالح بن خيران البغدادي ، كان إماماً جليلاً ورعاً ، وكان يعيب على ابن سريج في ولايته للقضاء ، طلب للقضاء وامتنع .

توفي سنة ٣٢٠ هـ ، وقيل توفي في حدود العشر وثلاثمائة ، ومال إليه الخطيب ، وقال ابن العلاح : إن الأول أقرب .

انظر : تاريخ بغداد ٨/٥٣ ، تهذيب الأسماء واللغات ٢/٢٦١ ، طبقات العبادي ٦٧ ، طبقات الأسنوي ١/٤٦٣ ، طبقات السبكي ٢/٢١٣ ، طبقات ابن هداية الله ٥٥ ، العبر ٢/١٠٠ ، النجوم الزاهرة ٣/٢٣٥ ، وفيات الأعيان ٢/١٣٣ .

(٥) (٦) في س : (يجزيه) .

(٧) أي أن الفرق وقع بينهما .

(٨) (٩) (أن يستنجى) ساقطة من أ ، س .

(١٠) في م ، ح : (وأما) .

(١١) ذكر النووي والخطيب وغيرهم هذا التقسيم عن الماوردي واستحسنه النووي ، وذكر الروياني نحوه .

انظر : البحر ل ٦٥ ب ، المجموع ٢/١١٩ ، مغني المحتاج ١/٤٤ ، حاشية الشبراملي

١٣٢/١ ، حاشية الجمل على شرح المنهاج ١/٩٦ ، بجيرمي على الخطيب ١/١٦٤ ، شرح ،

روض الطالب ١/٤١ .

أحدهما : مايوكل رطباً ولايوكل يابساً كاليقطين . (١)

فلا يجوز الاستنجاء به رطباً لأنه مأكول ، ويجوز الاستنجاء به يابساً إذا كان مزيلاً ، لأنه (٢) غير مأكول .

والضرب الثاني : مايوكل رطباً ويابساً .
فهذا على ثلاثة أضرب :

أحدها : أن يكون مأكولاً ظاهراً وباطناً كالتين (٣) ، والسفرجل ، والتفاح ، ونحوه (٤) ، وإن كان فيهما حب يرمى به (٥) فلا يجوز الاستنجاء بشيء منه بحال بداخله ولا بخارجه لارطباً ولا يابساً .

والضرب الثاني (٦) : ما كان مأكولاً (٧) ظاهراً ، ودخله غير مأكول كالخوخ ، والشمش وكل ذي نوى (٨) من الفواكه فلا يجوز الاستنجاء بخارجه المأكول ، ويجوز الاستنجاء بنواه إذا زال (٩) ، لأنه غير مأكول .

والضرب الثالث : (١٠) ما كان ذا قشر مأكوله في (١١) جوفه .

فلا يجوز الاستنجاء بلبه المأكول ، فأما قشره فله ثلاثة أحوال :
حال لا يوكل رطباً ولا يابساً ، وحال يوكل رطباً ويابساً ، وحال يوكل رطباً ولا يوكل يابساً .

(١) اليقطين : كل شجر لا يقوم على ساق نحو الدباء ، والقرع ، والبطيخ والحنظل .

واليقطينة : القرعة الرطبة ، وفي التهذيب اليقطين : شجر القرع .

وقال مجاهد : كل شيء ذهب بسطاً في الأرض يقطين ونحو ذلك .

انظر : - قطن - لسان العرب ٢٤٥/١٣ .

(٢) في أ : (أنه) ، وفي س : (لأنه ظاهر غير مأكول) .

(٣) في س : (كالنبت) .

(٤) (ونحوه) ساقطة من أ ، م ، ح .

(٥) (به) ساقطة من أ ، وفي س : (وإن كان فيها حب كرمانة) مضروب عليها .

(٦) في أ ، س : (الثالث) .

(٧) في م (مأكوله) .

(٨) في ح : (نوا) .

(٩) في أ ، م ، ح : (إذا زال) .

(١٠) في أ ، س : (الرابع) .

(١١) في أ : (من) .

فإن كان قشره لا يؤكل بحال لارطباً ولا يابساً كالرمان والجوز (١)، جاز الاستنجاء بقشره .

وهكذا (٢) لو استنجد برمانة حبها فيها جاز (٣)، لأن المباشرة في الاستنجاء كانت بقشرها وهو غير مأكول .

وإن كان قشره يؤكل (٤) رطباً وياساً كالبطيخ لم يجر الاستنجاء به رطباً ولا يابساً لأنه مأكول .

وإن كان (٥) قشره يؤكل رطباً، ولا يؤكل يابساً كاللوز (٦)، والباقلاء (٧) لم يجر الاستنجاء بقشره رطباً، لأنه مأكول، وجاز الاستنجاء به يابساً لأنه غير مأكول .
فأما ما يأكله الأدميون والبهاثم :

فإن كان أكل الأدميين له أكثر لم يجر الاستنجاء به .

وإن كان أكل البهاثم له أكثر جاز الاستنجاء به .

وان استويا فله وجهان من اختلاف أصحابنا في ثبوت الربا فيه . (٨) والله أعلم (٩)

(١) (والجوز) ساقطة من أ، م، ح .

(٢) في س : () وهكذا .

(٣) وفي حاشية الجمل، جاز مع الكراهة .

انظر : حاشية الجمل ٩٦/١ .

(٤) في م، ح : (قد يؤكل) .

(٥) (كان) ساقطة من س .

(٦) قال البغوي : ولو استنجد بشيء مأكوله في جوفه كاللوز واللوز، ونحوه يكره

، ويسقط الفرض منه، فإن زايله القشر فاستنجد بقشره لم يكره .

انظر : التهذيب ل ٣٣ أ .

(٧) في أ، س : (الباقلي) .

(٨) قال الشربيني وغيره : الأصح الثبوت قاله الماوردي والرويانى .

فالثبوت ينبنى عليه عدم الإجزاء، وعدم الثبوت ينبنى عليه الإجزاء .

انظر : البحر ل ٦٥ ب، الإقناع ٤٩/١، بجيرمي على الخطيب ١٦٤/١، مغني المحتاج

٤٤/١، نهاية المحتاج ١٣٢/١، تجريد الشوبري على الرملي ٥١/١، حاشية الجمل

٩٦/١ .

(٩) (والله أعلم) ساقطة من س .

٧ - مسائل

قال الشافعي رحمه الله (١): فإن عدا (٢) المخرج فلا يحزى فيه إلا الماء.

وقال في القديم: يستطيب بالأحجار إذا لم (٣) ينتشر منه إلا ما ينتشر (٤) من العامة في ذلك الموضع وحوله (٥).

اعلم (٦) أن ما خرج من سبيل (٧) الدبر (٨) على ثلاثة أقسام:

أحدها: أن لا يتعدى (٩) المخرج ولا يتجاوز الحلقة، فله أن يستعمل الأحجار إن شاء، لأن الرخمة فيه أتت، فإن عدل إلى الماء جاز، وإن (١٠) جمع بينهما كان أولى (١١).

فيبدأ بالأحجار الثلاثة (١٢) حتى تزول (١٣) بها العين، ثم يعقبها (١٤) بالماء (١٥) حتى يزول به (١٦) الأثر ليكون جامعاً بين الطهارتين.

فإن قدم استعمال الماء لم يستعمل الأحجار بعدها؛ لأن الماء قد أزال العين والأثر فلم يبق للأحجار أثر.

(١) (رحمه الله) ساقطة من أ، م، ح.

(٢) في أ: (عدى).

(٣) في أ، س: (مالم).

(٤) في م: (منه ما ينتشر)، وفي ح: (إلا ما ينتشر).

(٥) انظر: مختصر المزني ٣.

(٦) في س: (واعلم).

(٧) في م، ح: (من سبيلي).

(٨) في م، ح: (الأذى).

(٩) في س: (يتعدى).

(١٠) في أ، س: (فإن).

(١١) انظر: الإقناع للماوردي ٢٥، الوسيط ٣٩٦/١، روضة الطالبين ٦٨/١، التحرير لـ ٤٦.

(١٢) في م، ح، س: (الثلاث).

(١٣) في أ، ح: (يزول)، وفي س: (يزيل).

(١٤) في أ، (يعتقها).

(١٥) في س: (الماء).

(١٦) في أ، م، ح: (بها).

فلو أراد الاقتصار على أحدهما كان الماء وحده أحب إلينا^(١) من الأحجار^(٢).

وحكي عن ابن عمر أنه كره استعمال الماء وحده^(٣)، لورود السنة بالأحجار .

وهذا لعلة قاله عند تعذر الماء وقلته في السفر، وإلا فالماء أبلغ في التطهير من الحجر^(٤).

وقد روى أبو صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم^(٥) أنه^(٦)

قال : نزلت هذه الآية في أهل قباء "[فِيهِ] رَجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ (٨) - (٩)

قال : كانوا يستنجون بالماء فنزلت هذه الآية^(١٠).

(١) في م ، ح : (كان الماء إلينا أحب) .

(٢) انظر: المذهب ٣٥/١، التنبيه ١٣، المجموع ١٠٠/١، تحفة المحتاج ١٧٥/١، الأنوار ٣٠/١، غاية الإختصار ١٧/١ .

(٣) حكى ابن المنذر أن ابن عمر كان يرى الاستنجاء بالماء بعد أن لم يكن يراه .
فروى عن نافع عن ابن عمر قال : بلغ ابن عمر أن معاوية يغسل منه أثر الغائط والبول فكان ابن عمر يعجب منه ، ثم غسله بعد فقال : ينافع جربناه فوجدناه صالحاً .

انظر: الأوسط ٣٤٨/١ .

(٤) في س : (من الأحجار) .

(٥) (وسلم) ساقطة من أ .

(٦) (أنه) ساقطة من أ ، س .

(٧) (فيه) ساقطة من أ ، م ، ح ، س .

(٨) في م ، ج ، س : (المتطهرين) .

(٩) سورة التوبة آية ١٠٨ .

(١٠) أخرجه أبو داود وابن ماجة والبيهقي عن يونس بن الحارث عن إبراهيم بن أبي

ميمونة عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم . . .

قال النووي : إسناده ضعيف ، فيه يونس بن الحارث ، قد ضعفه الأكثرون وإبراهيم

ابن أبي ميمونة وفيه جهالة ، وقال الألباني : هذا حديث صحيح باعتبار شواهد .

وروى ابن ماجة والدارقطني والبيهقي عن أبي أيوب وحابر بن عبد الله وأنس رضي

الله عنهم قالوا : إن هذه الآية لما نزلت : فيه رجال يحبون أن يتطهروا والله يحب

المطهرين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يامعشر الأنصار إن الله قد أثنى

عليكم خيراً في الظهور فما ظهوركم هذا قالوا : يا رسول الله نتوضأ للملاة ونغتسل

من الجنابة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فهل مع ذلك غيره ، قالوا لا غير ،

إن أحدنا إذا خرج من الغائط أحب أن يستنجي بالماء فقال رسول الله صلى الله

عليه وسلم هو ذاك فعليكموه " اللفظ للدارقطني : قال النووي : إسناده صحيح

والقسم الثاني : أن يتعدى (١) المخرج إلى ظاهر (٢) الإلية وأصول الطخدين، فلا يجزي فيه إلا الماء، ولا يجوز له استعمال الأحجار فيه. (٣)

لأن الأجر رخصة في الاستنجاء ، وهذه نجاسة ظاهرة^(٤) خرجت من حكم الاستنجاء .

فلو أراد أن يستعمل الأحجار فيما بطن والماء فيما ظهر فقد كان بعض
أصحابنا يجوز له ذلك اعتباراً بمحل كل واحد منهما لو انفصل .

وهذا خطأ ، والذي عليه جمهور أصحابنا أنه لا يجزئ ذلك؛

لأن النجاسة المتمثلة حكمها واحد ، فلما لم يجز الأحجار في بعضها وهو
الظاهر ، لم يجز في البعض وهو الباطن ، ويلزمه أن يستعمل^(٥) الماء في الجميع . (٦)

والقسم الثالث : أن يتعدى (٧) المخرج ويفارق الحلقة يسيراً^(٨)، إلى باطن الإليمة دون ظاهرها ، ففي جواز استعمال الاحجار فيه قولان: (٩)

أحدهما: وهو الذي نقله المعزني ههنا وأشار إليه البويطي .

أنه لا يجوز فيه الأحبار ؛ لأن الأمل في النجاسات أنها لا تزال ، إلا بالمسح ، وإنما جوز إزالتها بالأحبار في موضع مضموم وهو ما لم يعد مفرجه .

إلا أن فيه عتب بن أبي حكيم وقد اختلفوا في توثيقه فوثقه الجمهور، ولم يبين من فعله سبب فعله، والجرح لا يقبل إلا مفسراً فيظهر الاحتجاج بهذه الرواية.

انظر: سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب الاستنجاء بالماء ١/١١، سنن ابن ماجه :

کتاب الطهارة وسننها - باب الاستنجا ۱/ ۱۲۸، باب الاستنجا ۱/ ۱۲۷، سنن

الدارقطني : كتاب الطهارة - باب في الاستنجا ١٦/٦٢، السنن الكبرى: كتاب الطهارة

باب الاستنجا بالماء، باب الجمع في الاستنجا بين الأجر والغسل بالماء ١٠٥/١،

المجموع ٩٩/٢، اروا* الغليل ٨٤/١.

(۱) فی س: (یتعدا)۔

(۲) فی س : (ظاہر)۔

(٣) انظر : البحر ل ٦٨ ب ، حلية العلماء ١٦٦/١٥ ، مغني المحتاج ١/٥٥ ، شرح المحلى على المنهاج ٣/١

(٤) فى س : (طاهرة) .

(هـ) في س : (استعمال) .

(٦) انظر: حلية العلماء ١/١٦٦، الإقناع ١/٥١، تحفة المحتاج ١/١٨١، حاشية الشرواني ١/١٨١،

الحواشي المدنية ٩٥/١

(٧) في س : (أن يتعدا).

(٨) في م ، ح : (يشير) .

(٩) وضح النورى بأنه يجزئه الحجر، وقال الرويانى أن مقاله فى القديم أقيس، ومقاله

في الأم وحرمة أظهر.

والقول الثاني : نص عليه في القديم وحكاه الربيع . (١)

أنه يجوز ؛ لأنه الغالب من أحوال الناس ، وفي المنع من ذلك ترك لاستعمالها . (٢)
فأما البول إذا تجاوز مخرجه فلا يجزي فيه إلا الماء قولاً واحداً ؛ لأن ما تجاوز
المخرج منه (٤) ظاهر (٥) وليس كباطن الإلية ، والنجاسة في ظاهر الجسد لا يجزي (٦) فيها (٧)
إلا الماء .

= وقال الروياني : ومن أصحابنا من قال في المسألة ثلاثة أقوال : ففعل رواية المزني
قولاً ، وما قال في القديم قولاً ثانياً ، وما قال في الأم قولاً ثالثاً .
وهذا ليس بشيء .

انظر : الأم ١/٢٢ ، البحر ١/٦٨ ب ، التنبيه ١٣ ، المذهب ١/٣٥ ، فتح العزيز ١/٤٨٠ ، روضة
الطالبين ١/٦٨ ، المجموع ١/١٢٥ ، نهاية المحتاج ١/١٣٤ .

(١) في أ : (وحكاه في الربيع) .

(٢) في أ ، س : (ترك استعمالها) .

(٣) في البول إذا تجاوز مخرجه طريقان :

أحدهما : ما ذكره الماوردي ، وهو قول أبي إسحاق المروزي .

والطريق الثاني : فيه قولان .

الأول : لا يجوز فيه إلا الماء نص عليه في البويطي .

والثاني : يجوز فيه الحجر ما لم يجاوز الحشفة نص عليه في الأم ، وقطع به المحاملي

قال النووي : قال الجمهور : الصحيح إنه على القولين في انتشار الغائط إلـ

باطن الإلية ومصحح الرافعي : القطع بأجزاء الحجر ما لم يجاوز الحشفة ، قال

النووي وهو الأصح لأن البول ينتشر أيضاً في العادة ويشق ضبط ما تدعو الحاجة إليه

فجعلت الحشفة فاصلاً ، فعلى هذا حكمه حكم الغائط إذا لم يخرج من باطن الإلية على

التفصيل والخلاف السابق والله اعلم .

انظر : الأم ١/٢٢ ، المذهب ١/٣٥ ، التنبيه ١٣ ، المقنع ٤ به حلية العلماء ١/١٦٦ ،

فتح العزيز ١/٤٨٢ .

(٤) (منه) ساقطة من أ ، م ، ج .

(٥) في أ : (ظاهر) .

(٦) في س : (بحر) .

٨ - مسألة

قال الشافعي رحمه الله (١): والفرق بين أن يستطيب بيمينه فيجزي* ، وبالعظم فلا يجزي* أن اليمين أداة، والنهي عنها أدب ، والاستطابة طهارة ، والعظم ليس بظاهر (٢)، (٣)

وهذا صحيح ، والمقعود به بيان الفرق بين الاستنجاء باليمين وبالعظم حيث ورد النهي عنهما (٤)، ثم جاز باليمين (٥) مع ورود النهي ، ولم يجر بالعظم لأجل النهي والفرق بينهما من وجهين يدخل فرق الشافعي فيهما:

أحدهما: أن النهي عن اليمين لمعنى في الفاعل ، فلم يقتض (٦) النهي فساد المنهي منه كنهيه عن الصلاة في دار مضموبة ، وأن يبيع حاضر لباد (٧).

والنهي عن العظم لمعنى في الفعل فاقترن النهي فساد المنهي منه كنهيه عن الصلاة بالنجاسة وعن بيع الغرر (٨)

والفرق الثاني: أن اليمين وإن جاء النهي من الاستنجاء بها ، فإن الإزالة تكون بغيرها فلم تكن مخالفتها مؤثرة في الحكم، والعظم تقع (٩) به الإزالة (١٠)، فاختص النهي منه بإبطال الحكم المتعلق (١١) به.

(١) (رحمه الله) ساقطة من أ ، م ، ج .

(٢) في أ: (بطهارة)، وفي س: (بطهار).

(٣) انظر: مختصر المزني ٣.

(٤) في س: (عنها).

(٥) في أ: (باليمين).

(٦) في م ، ج: (يقتضي).

(٧) بيع الحاضر للباد: هو أن يكون الحاضر معسراً للباد.

ومورته: أن يمنع الحاضر من بيع متاعه بأن يأمره بتركه عنده ليبيعه له على التدرج بثمن

غال والمبيع مما تعم حاجة أهل البلد إليه . والنهي فيه إلى معنى يقتض به لا إلى ذاته .

انظر: فتح المبيدي ١٨٨/٢ .

(٨) قال النووي: وبيع الغرر يدخل فيه مسائل كثيرة غير منحصرة كبيع الآبق، والمعسودوم

والمجهول وما لا يقدر على تسليمه، وما لم يتم ملك البائع عليه، وبيع السمك في الماء

الكثير، واللبن في الفرع... ونظائر ذلك، وكل هذا بيعه باطل لأنه غرر من غير حاجة .

انظر: شرح النووي على صحيح مسلم ١٥٦/١ .

(٩) في ج: (يقع).

(١٠) في س: (الإزالة به).

(١١) في أ ، م ، ج: (المعلق).

فإن قيل : فلم قال الشافعي في تعليل منعه^(١) من الاستنجاء بالعظم ، والعظم ليس بظاهر وليس^(٢) العلف في المنع كونه غير طاهر؛ لأنه وإن^(٣) كان طاهرًا لا يجوز الاستنجاء به .

قيل منه ثلاثة أجوبة :

أحدها : أن هذه كلمة ذكرها المزني ، والذي قاله الشافعي في الأم^(٤) : والعظم ليس بنظيف^(٥) . (٦)

أى فيه سهوكة وزلوجة^(٧) تمنع من التنظيف^(٨) ، وهذا جواب^(٩) أبي إسحاق المروزي^(١٠) .

والثاني أن النقل صحيح ، وأن قوله ليس بظاهر، أي ليس^(١١) بمظهر .

وهو جواب ذكره أبو علي بن أبي هريرة .

والثالث : أنه ذكر^(١٢) [إحدى] العلتين في العظم النجس وهو كونه نجسًا^(١٣) وكونه مطمومًا .

وللعظم^(١٤) الطاهر ملة واحدة وهو كونه مطمومًا فذكر إحدى ملبتي العظم النجس دون الطاهر . وهذا^(١٦) جواب ذكره أبو حامد .

(١) في م ، ح : (في تعليل المنع) .

(٢) في م : (وليست) ، وفي ح : (ولييه) .

(٣) في س : (لأنه لو) .

(٤) انظر : الأم ٢٢/١ .

(٥) في أ ، ح : (بنظيف) .

(٦) انظر : البحر ل ١٧٠ ، المجموع ١٢٠/١ .

(٧) في م ، ح : (ولزوجة) .

(٨) في أ : (من التلثيف) ، وفي س : (من التكلف) .

(٩) في أ ، س : (وهذا قول) .

(١٠) وبه قطع القاضي أبو الطيب واختاره الأزهرى .

انظر : المجموع ١٢٠/١ .

(١١) (ليس) ساقطة من س .

(١٢) في أ ، م ، ح ، س : (أحد) .

(١٣) (وهو كونه نجسًا) ساقطة من م .

(١٤) في أ ، س : (والعظم) .

(١٥) في س : (وقد ذكرنا أحد علتى) .

(١٦) في م ، ح : (وهو) .

٩ - مسائل

قال الشافعي رحمه الله (١): فإن مسح بثلاثة أحجار، قلم ينق (٢) أماد حتى يعلم أنه لم يبق [أثر] (٣) إلا أثراً لا مقللاً لا يخرج منه الماء (٤).

اعلم أن على المستنجي بالماء إزالة العين والأثر من غير تحديد ولا عدد (٥).

فأما المستنجي بالأحجار فلا يلزمه إزالة الأثر وعليه عبادتان: (٦)

أحدهما (٧): الإبقاء بإزالة العين.

والثانية: استيفاء العدد باستكمال الثلاث.

كالمعتدة يلزمها عبادتان: الاستبراء، واستيفاء (٨) الأثر.

فإذا أنق (٩) المستنجي بدون الثلاث لزمه إتمام (١٠) الثلاث لاستيفاء العدد

وإن استوفى (١١) ثلاثاً (١٢) ولم ينق استعمل رابعاً وخامساً حتى ينق (١٣) فلا يبقى (١٤) إلا أثراً لا مقللاً لا يخرج منه إلا الماء فيعفى عنه.

(١) في م ، ح : (وفي الله عنه) ، وفي أ ساقطة.

(٢) في م : (يبقى) .

(٣) في أ ، م ، ح : (أثر) ، وفي س ساقطة.

(٤) انظر : مختصر المزني ٣ .

(٥) انظر : تنمية الإبانة ل ٥٤ ب ، مغني المحتاج ٤٣/١ .

(٦) انظر : البحر ل ٦٣ ب ، التهذيب ل ٣٢ أ ، تنمية الإبانة ل ٥٤ المذهب ٣٤/١ ،

المقنع ل ١٤ أ ، الوسيط ٤٠١/١ ، روضة الطالبين ٦٩/١ ، المجموع ١٠٣/١ ، الإقناع

وتقرير الشيخ عوفى عليه ٤٩/١ .

(٧) في أ ، ح ، س : (أحدهما) .

(٨) في م (أو الأثر) .

(٩) في ح : (انقأ) ، في س : (فإذا أنق) .

(١٠) في م ، ح : (لزمه استيفاء الثلاث) .

(١١) في أ ، س : (استوفى) .

(١٢) في س : (ثلاث مسحات) .

(١٣) في س : (حتى ينقأ) .

(١٤) (فلا يبقى) ساقطة من س .

فلو بقي مالا يزول بالحجر ، ولكن^(١) يزول بالخرق ومغار الخرق^(٢) فظاهر مذهب الشافعي عليه^(٣) إزالته .

وهو قول أكثر أصحابه لإمكان إزالته بغير الماء^(٤)

وفيه وجه آخر لبعض المتقدمين منهم أنه لا يلزمه إزالته ؟

لأنه لما كان فرفه يسقط^(٥) بالأحجار لزمه إنقضاء ما يزول بالأحجار .^(٦)

(١) في أ ، م ، ح : (لكن) .

(٢) في م ، ح : (الخرق) .

(٣) في ب : ((أن عليه)) .

(٤) انظر : شرح المحلى على المنهاج ٤٤/١ ، المنهاج التويم ٩٦/١ ، مغني المحتاج

٤٥/١ ، الإقناع ٤٥/١ .

(٥) في م : (أسقط) .

(٦) قال النووي : فمن اقتصر على الحجر لزمه أمران :

أحدهما : أن يزيل العين حتى لا يبقى إلا أثر لامق لا يزيله إلا الماء ، هكذا

نص عليه الشافعي في الأم ، ومختصر المزني ، وكذا قاله الأصحاب في كل الطرق

إلا في الصيمري وصاحبه صاحب الحاوي فقالوا إذا بقي ما لا يزول بالحجر يزول به مغار الخرق وبالفارق ففيه وجه

الأمر الثاني ، أنه يلزمه ثلاث مسحات وإن حصل إلتقاء بمسحة .

انظر : الأم ٢٢/١ ، المجموع ١٠٢/١ ، تحفة المحتاج ١٨٢/١ ، حاشية الشبرايمسي على

نهاية المحتاج ١٣٥/١ .

١٠ - مسألة

قال الشافعي رضي الله عنه ^(١) : ولا بأس بالجلد المذبوغ أن يستطاب به ^(٢) (٣)
اعلم أن الجلود ضربان : مذبوغة وغير مذبوغة .
فأما مكان منها ^(٤) مذبوغاً ففريان : مذكى ^(٥) وغير مذكى . ^(٦)
فأما ^(٧) المذبوغ المذكى ^(٨) فلا استنجاء به جائز ^(٩) لا يختلف لأنه طاهر ^(١٠) مزيل
غير مضموم .

وأما ^(١١) المذبوغ من غير ذكاة : وهو أحد جلدتين :
إما جلد مالا يؤكل لحمه ، أو جلد ما يؤكل لحمه إذا مات .
فلقد ذكرنا اختلاف قول الشافعي في جواز بيعه ،
فعلى قوله في الجديد يجوز بيعه ، فعلى هذا يجوز الاستنجاء به .
وعلى قوله في ^(١٢) القديم : لا يجوز بيعه وإن جاز استعماله .
فعلى هذا في جواز الاستنجاء به وجهان : ^(١٣)

أحدهما : وهو قول أبي إسحاق المروزي :
أن الاستنجاء به جائز ، لأنه ^(١٤) طاهر مزيل غير مضموم فأشبه المذكى ^(١٥) المذبوغ ^(١٦)

-
- (١) (رضي الله عنه) ساقطة من أ ، س .
(٢) في م ، ح : (المستطاب به) ، في أ : (أن يستطلب) .
(٣) انظر : مختصر المزني ٣ .
(٤) (منها) ساقطة من س .
(٥) (٦) أ ، ح ، س : (مذكا) .
(٧) في م : (وأما) .
(٨) (المذكى) ساقطة من م ، ح ، وفي أ ، س : (المذكا) .
(٩) انظر : تنمة الإبانة ل ٥٨ ب ، التهذيب ٣٣ ، أ .
(١٠) (طاهر) ساقطة من م .
(١١) في م ، ح : (فأما) .
(١٢) (في) ساقطة من أ ، س .
(١٣) انظر : البحر ل ٧٠ أ .
(١٤) (لأنه) ساقطة من م .
(١٥) في أ ، س : (المذكا) .
(١٦) في س : (كالمذبوغ) .

والوجه الثاني : وهو قول أبي علي بن أبي هريرة
أن الاستنجاء به غير جائز ، لأنه (١) لما أجرى عليه حكم الميتة في تحريم بيعه
أجرى عليه حكمها (٢) في تحريم الاستنجاء به .

فصل

وأما (٢) الجلد الذي لم يدبغ (٤) ففريان : مذكى (٥) وغير مذكى (٦)
فأما غير المذكى (٧) : إما لأنه ميتة أو غير مأكول فلا يجوز الاستنجاء به
لنجاسته
وأما المذكى (٨) : فالمنعوص عليه في نقل (٩) الربيع والمزني وما يقتضيه (١٠)
العذهب ويوجب (١١) التعليل ، أن الاستنجاء به لا يجوز ، لأنه مطعوم كالعظم (١٢)
وروى البيهقي جواز الاستنجاء به .

فاختلف أصحابنا فكان (١٣) أبو حامد وطائفة يخرجون ذلك على قولين لاختلف
الروايتين . (١٤)
أحدهما : لا يجوز لما ذكرناه . (١٥)

-
- (١) (لأنه) ساقطة من أ .
(٢) (حكمها) ساقطة من م ، ح .
(٣) في س : (فأما) .
(٤) في س : (لا يدبغ) .
(٥) (٦) (٧) (٨) في أ ، ح : (مذكى) .
(٩) (نقل) ساقطة من أ .
(١٠) في س : (ما يقتضيه) بدون واو .
(١١) في م ، ح : (وتوجب) .
(١٢) في أ ، ح : (لأنه كالعظم مطعوم) .
(١٣) في م : (وكان) .
(١٤) قال الروياني : وإن لم يكن مدبوغاً ولكنه جلد مذكاة يؤكل ففيه قولان .
ومن أصحابنا من قال لا يجوز قولاً واحداً . وأراد بما قال في البيهقي بعض
الدباغ .
وذكر البغوي في جلد المذكى المدبوغ قولاً واحداً أنه لا يجوز .
انظر : البحر ٢٠ ب ، التهذيب ٣٣ أ .
(١٥) في م ، ح : (لما ذكرناه) .

والثاني : يجوز ، لأنه قد خرج بفراق اللحم عن حد المأكول فصار كالمدبوغ .
وكان (١) أبو القاسم الصيمري يحمل ذلك على اختلاف حالين (٢) . (٣)
فيحمل رواية الربيع : أن (٤) الاستنجاء به (٥) لا يجوز إذا كان طرياً
ورواية البويطي : أن الاستنجاء به يجوز إذا كان قديماً يابساً . (٦)

ووجدت لبعض أصحابنا الخراسانية أنه يحمل رواية الربيع في المنع من
الاستنجاء به (٧) على باطن الجلد وداخله ، لأنه باللحم أشبه .

ويحمل رواية البويطي في جواز الاستنجاء به على ظاهر الجلد وخارجه ، لأنه
خارج من حال اللحم لخشونته وغلظه . (٨)

وهذا قول مردود (٩) وتبعيض مطرح ، وإنما حكته (١٠) تعجباً .

(١) في م ، س : (فكان) .

(٢) في م : (حاله) .

(٣) ذكر الروياني الحالين الذين قالهما الصيمري بدون نسبتهم إليه ، وقول
الخراسانية في مسألة المدبوغ من غير ذكاة .

انظر : البحر ٦٩ ب .

(٤) (أن) ساقطة من س .

(٥) (به) ساقطة من س .

(٦) (يابساً) ساقطة من س .

(٧) (به) ساقطة من م ، ح .

(٨) في س : (وغلظه) .

(٩) في م ، ح : (مردود) .

(١٠) في م ، ح : (حكناه) .

١١ - مسائل

قال الشافعي رحمه الله (١) : وإن استطاب بحجر له ثلاثة (٢) أحرف كان (٣)
كثلاثة أحجار إذا أنقأ (٤) . (٥)

وهذا كما قال ، الحجر الذي له ثلاثة أحرف (٦) يقوم كل حرف منها مقام حجر ، فيصير
كالمستنجي بثلاثة أحجار فيجزئه . (٧) (٨)

وقال أهل الطاهر (٩) (١٠) : أنه لا يجزئه حتى يستعمل ثلاثة أحجار (١١)

لقوله صلى الله عليه وسلم (١٢) : وليستنج بثلاثة أحجار " (١٣) (١٤)

وهذا خطأ لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " ولا يكتفي (١٥) أحدكم
بدون ثلاث مسحات " (١٦)

(١) في م ، ح : (رضي الله عنه) ، وفي آ ساقطة .

(٢) في س : (ثلاث) .

(٣) في أ : (فيجزيه كان) .

(٤) في أ ، م : (انقأ) .

(٥) انظر : مختصر المزني ٣ .

(٦) كان كثلاثة أحجار إذا أنقأ ، وهذا كما قال ، الحجر الذي له ثلاثة أحرف () .

ساقطة من أصل ح ، ومثبتة في الحاشية .

(٧) (فيجزئه) ساقطة من م ، ح .

(٨) هذا هو المذهب والذي نصر عليه الشافعي في الأم واتفق عليه أصحابه .

وقال النووي : وحكى الدارمي في الاستذكار عن ابن جابر أنه لا يجزئه حجر له

ثلاثة أحرف ، وأظنه أراد بـ ابن جابر إبراهيم بن جابر من أصحابنا وحينئذ

يكون وجهها شاذاً في المذهب واختاره ابن المنذر .

انظر : الأم ٢٢/١ ، البحر ٧٠ ب ، التنبيه ١٤ ، الوسيط ٤٠٢/١ ، العباب ١٠ ب

المجموع ١٠٣/٢ ، الأوسط ٣٥٤/١ .

(٩) في س : (وقال الطاهر) .

(١٠) انظر : المعلى ٩٥/١

(١١) في م ، ح : (وذهب بعض العلماء إلى أنه لا يجزئه إلا ثلاثة أحجار) .

(١٢) (وسلم) ساقطة من أ .

(١٣) (لقوله صلى الله عليه وسلم : " وليستنج بثلاثة أحجار " ساقطة من م ، ح .

(١٤) سبق تخريجه ص ٥٧٦ .

(١٥) في م ، ح : (ولا يكتفي) .

(١٦) لم أحده بهذا اللفظ .

روي أحمد عن جابر بلفظ : " إذا تغوط أحدكم فليمسح ثلاث مرات " .

قال ابن حجر : وفيه ابن لهيعة ، ورواه النسائي في شيوخ الزهري وابن منده في

المعرفة والطبراني من حديث أبي غسان محمد بن يحيى الكناني عن أبيه ، —

فكان المعتبر أعداد المسح لا أعداد الحجر .
ولأن النبي صلى الله عليه وسلم (١) بال فمسح ذكره (٢) على الحائط . (٣)
ومعلوم أن الحائط كالحجر الواحد لاتصاله ، ولأنه لو كسر الحجر ثلاث (٤) قطع
واستعملها (٥) يجزئه (٦) فكذلك (٧) يجزئه وإن كانت (٨) مجتمعة ، لأنه (٩) ليس
لا انفصالها معنى يؤثر (١٠) يزيد في التطهير .

== ابن أخي شهاب ، عن ابن شهاب أخبرني خلاد بن السائب عن أبيه أنه سمع النبي
صلى الله عليه وسلم يقول : " إذا تغوط أحدكم فليتمسح ثلاث مرات " .
وله طريق أخرى عن خلاد بن السائب عن أبيه في حديث البغوي عن هذبة .
وأعل ابن حزم الطريق الأول بأن محمد بن يحيى مجهول ، وأخطأ بل هو معسوف
أخرج له البخاري ، وقال النسائي ليس به بأس .
انظر : مسند الإمام أحمد ٣/٢٣٦ ، تلخيص الحبير ١/١١٠ ، المعلى ١/٩٨ .

- (١) (وسلم) ساقطة من أ .
- (٢) (ذكره) ساقطة من أ .
- (٣) سبق تخريجه ص ٦٥٨ .
- (٤) في أ : (بثلاث) .
- (٥) (واستعملها) ساقطة من أ ، س .
- (٦) في م (تجزئه) ، وفي ح غير منقوطة .
- (٧) في م ، ح : (فكذا) .
- (٨) في م ، ح : (كان) .
- (٩) في أ ، س : (لأن) .
- (١٠) (يؤثر) ساقطة من أ ، س .

١٢ - مسألة

قال الشافعي رحمه الله : (١) ولايجزي (٢) أن يستطيب بعظم ولانجس . (٣)
وهذا صحيح ، قد ذكرنا أن الاستنجاء بالعظم لايجوز . (٤)
وذهب أبو حنيفة (٥) إلى جوازہ لكونه طاهراً مزيلاً (٦) كالعجر .

ودليلنا : رواية شيبان (٧) عن رويغ بن ثابت (٨) قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

-
- (١) في م ، ح : (رضي الله عنه) وساقطة من أ .
(٢) في س : (ولايجزيه) .
(٣) انظر : مختصر المزي ٣ .
(٤) وفي وجه أنه يجزئه إن كان العظم طاهراً لازهومة عليه ، الحصول المقصود
حكاية الخراسانيون ، وقال النووي : الصحيح أنه لايجزئه .
انظر : فتح العزيز ٤٩٧/١ ، روضة الطالبين ٦٨/١ ، المجموع ١١٨/١ ، حاشية
البجيرمي على الخطيب ١٦٣/١ .
(٥) الاستنجاء بالعظم يجزي مع الكراهة عند الحنفية .
انظر : مجمع الأنهر ٦٦/١ ، بحر المتقى ٦٦/١ ، البناية ٧٧٥/١ .
وأجاز المالكية الاستنجاء بالعظم إذا كان طاهراً وأنقى ولكن مع الكراهة
انظر : مواهب الجليل ٢٨٨/١ ، شرح الخرشي ١٥٠/١ ، شرح منح الجليل ٦٤/١ ،
- وعند الحنابلة هو محرم ولايجزي .
انظر : العمدة ٣٤ ، المحرر ١٠/١ ، دليل الطالب ٦ .
(٦) في س : (مزيلاً) .
(٧) شيبان بن أمية أو ابن قيس القتياني ، أبو حذيفة المصري ،
روى عن رويغ بن ثابت ، ومسلمة بن مخلد مجهول .
انظر : تهذيب التهذيب ٣٧٣/٤ ، تقريب التهذيب ٢٥٦/١ ، الكاشف ١٥/٢ .
(٨) رويغ بن ثابت الأنصاري النجاري ، المدني ثم المصري ، له صحبة ورواية ، نزل
مصر ، وولي طرابلس المغرب لمعاوية ، توفي ببرقة وهو أمير عليها سنة ٥٥٣ .
انظر : الاستيعاب ٤٨٨/١ ، الإمابة ٥٠٧/١ ، البداية والنهاية ٦١/٨ ، تجريــــــــــــد
أسماء الصحابة ١٨٢/١ ، سير أعلام النبلاء ٣٦/٣ ، شذرات الذهب ٥٥/١ ، طبقات
خليفة ٢٩٢ .

" يارويغ لعل الحياة ستطول (١) بك بعدي فأخبر الناس أن من استنجى (٢) يرجع دابة أو عظم ، فإن محمداً (٣) صلى الله عليه وسلم منه بريء " (٤)

وروى عبد الله بن الديلمي (٥) عن عبد الله بن مسعود قال : قدم وفد الجسن على النبي (٦) صلى الله عليه وسلم (٧) فقالوا : يا محمد انه أمتك أن يستنجوا بعظم أو روثة أو حممة (٨) فإن الله تعالى (٩) جعل لنا فيها رزقاً قال فنهى (١٠) النبي (١١) صلى الله عليه وسلم (١٢) من ذلك . (١٣)

(١) في أ : (تطول) ، وفي س : (بطول بك) .

(٢) في س : (استنجا) .

(٣) في س : (محمد) .

(٤) أخرجه أبو داود ، والطحاوي ، والبيهقي عن شيبان عن رويغ بن ثابت قال : قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : " يارويغ لعل الحياة ستطول بك بعدي ، فأخبر الناس أنه من عقد لحيته ، أو تقلد وترّاً ، أو استنجى يرجع دابة ، أو عظم ، فإن محمداً صلى الله عليه وسلم منه بريء " اللفظ لأبي داود . قال النووي : إسناده جيد . وحسنه المنذري .

انظر : سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب ما ينهى عنه أن يستنجى به ٩/١ ، شرح معاني الآثار : باب الاستجمار بالعظام ١٢٣/١ ، السنن الكبرى : كتساب الطهارة - باب الاستنجا بما يقوم مقام الحجارة ١١٠/١ ، المجموع ١١٦/٢ مصابيح السنة ١٩٦/١ .

(٥) عبد الله بن فيروز الديلمي ، أبو بشر ، ويقال أبو بسر ، كان يسكن بيت المقدس روى عن أبيه ، وأبي بن كعب ، وزيد بن ثابت ... وغيرهم ، ومنه أبو إدريس الخولاني ، وعروة بن رويم وغيرهم . ثقة . انظر : التاريخ الكبير ٨٠/٥ ، تهذيب التهذيب ٢٥٨/٥ ، الثقات ٢٣/٥ ، الكاشف ١٠٥/٢ .

(٦) في س : (رسول الله) .

(٧) (وسلم) ساقطة من أ .

(٨) الحممة : ما أحرق من خشب ونحوه .

انظر : - حمم - المصباح المنير ١٦٥/١ .

(٩) (تعال) ساقطة من أ ، س .

(١٠) في أ : (نهى) .

(١١) في م ، ح : (الرسول) ، وفي س : (رسول الله) .

(١٢) (وسلم) ساقطة من أ .

(١٣) أخرجه أبو داود - واللفظ له - والبيهقي .

وقال المنذري : في إسناده إسماعيل بن عياش وفيه مقال .

انظر : سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب ما ينهى عنه أن يستنجى به ١٠/١ ،

السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب الاستنجا بما يقوم مقام الحجارة ١٠٩/١

مختصر سنن أبي داود ٣٧/١ .

وروى صالح مولى التوأمة (١) عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " لا يستطيعن أحدكم بالبعر ولا بالعظم " (٢)

ولأن العظم لا يخلو (٣) من أن (٤) يكون مذكى (٥) أو غير مذكى . (٦)

فإن كان غير مذكى (٧) : فهو نجس ، والاستنجاء بالنجس لا يجوز .

وإن كان مذكى (٨) فهو مطعوم ، والاستنجاء بالمطعوم لا يجوز ، لما دللنا عليه .

ولأن في العظم سهوة وزلوجة تمنع من الإزالة .

فإذا ثبت أن الاستنجاء به غير جائز ، سواء (٩) كان العظم الذي يستنجى (١٠)

به (١١) رخواً رطباً أو كان (١٢) قوياً يابساً (١٣) مشتدّاً قديماً كان (١٤) أو حديثاً (١٥) ميتاً كان أو ذكياً .

(١) في م ، ح : (التومة) .

وهو صالح بن زبهران مولى التوأمة بنت أمية بن خلف المديني ، وهو صالح بن أبي صالح روى عن أبي الدرداء ، وعائشة ، وأبي هريرة وغيرهم ، وعنه موسى بن عقبة وابن جريج وابن أبي الزناد ، والسفيانان ، قال أبو حاتم : ليس بالقوي ، وقال أحمد : صالح الحديث ، وقال ابن معين حجة قبل أن يختلط .

انظر : تهذيب التهذيب ٤٠٦/٤ ، تاريخ ابن معين ٢٦٦/٢ ، الضعفاء للعقيلي ٢٠٤/٢ ، الكامل لابن عدي ١٣٧٣/٤ ، الكاشف ٢٢/٢ .

(٢) لم أجده من صالح مولى التوأمة عن أبي هريرة .

ورواه مسلم وأبو داود من جابر بلفظ : " نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتمسح بعظم أو ببعر " واللفظ لمسلم .

انظر : صحيح مسلم - كتاب الطهارة - باب الاستطابة ٢٢٤/١ ، سنن أبي داود - كتاب الطهارة - باب ما ينهى عنه أن يستنجى به ١٠/١ .

(٣) في م ، ح ، س : (لا يخلوا) .

(٤) في م ، ح : (إما أن) .

(٥) (٦) (٧) (٨) في أ ، ح ، س : (مذكا) .

(٩) في س : (فسواء) .

(١٠) في ح : (يستنجا) .

(١١) (الذي يستنجى به) ساقطة من س .

(١٢) (كان) ساقطة من م ، ح .

(١٣) (يابساً) ساقطة من م ، ح .

(١٤) (كان) ساقطة من م ، ح .

(١٥) في أ : (فسواء) لأن عظم الكتف العظم به رخواً رطباً ، أو كان قوياً شديداً قديماً كان أو حديثاً .

فإن أحرق (١) بالنار حتى ذهبته سهوكته وزلوجته وخرج عن حال العظم —
فإن كان عظم ميت لم يجوز الاستنجاء به ، لأنه نجس عندنا ، والنار لا تطهر النجاسة
وإن كان مذكي (٢) فقد اختلف أصحابنا في جواز استعماله بعد إحراقه على
وجهين: (٣)

أحدهما : يجوز أن يستعمل ، لأن النار قد أحالته عن حاله فصارت كالديباجة
تحليل الجلد المذكي (٤) عما كان عليه إلى حال يجوز الاستنجاء به .

والوجه الثاني : لا يجوز الاستنجاء به ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم (٥) نهى
عن الروث والرمة .

ومعلوم أن الرمة هي (٦) العظم البالي .

فلا فرق بين أن يصير بالياً بمرور الزمان ، وبين أن يصير بالياً بالنار .
والشاهد على (٧) أن الرمة هي العظم البالي قول جرير لابنه (٨) في شعره :

فَارْقَتْنِي (٩) حِينَ فَعَى (١٠) الدَّهْرُ مِنْ بَعْرِي

وحين سَرَتْ كَعْظِمِ الرُّمَةِ الْبَالِي (١١) .

والفرق بين النار في العظم ، وبين الدباجة في الجلد :
أن الدباجة (١٢) تنقل الجلد (١٣) إلى حال رائدة فأفادته حكماً رائداً ، والنار تنقل
العظم إلى حال ناقمة فكان أولى أن يصير حكمه ناقماً . (١٤)

(١) في أ ، س : (أحرقه) .

(٢) في أ ، ح ، س : (مذكي) .

(٣) حكى النووي هذين الوجهين عن الماوردي وصح الثاني .

انظر : المجموع ١١٩/٢ ، بجيرمي على الخطيب ١٦٣/١ ، حاشية الجمل ٩٧/١ .

(٤) في أ ، ح ، س : (المذكي) .

(٥) (وسلم) ساقطة من أ .

(٦) في م : (في) .

(٧) في س : (والشاهد على هذا) .

(٨) في م ، ح ، س : (لأبيه) .

(٩) في أ : (فارقتني) .

(١٠) في الديوان : (كف) .

(١١) قال جرير هذا البيت يرثى ابناً له يقال له سودة هلك بالشام .

انظر : شرح ديوان جرير . ٤٣٩ .

(١٢) (أن الدباجة) ساقطة من أ .

(١٣) (الجلد) ساقطة من أ .

(١٤) انظر : حاشية الجمل ٩٧/١ .

فصل

وأما (١) قول الشافعي رحمه الله (٢) : ولايجزي (٣) أن يستطيب بعظم ولانجس
فقد روي نجس بكسر الجيم ، وروي نجس (٤) بفتح الجيم . (٥)

فمن روى بالكسر جعله صفة للعظم فصار معناه : ولايجزي (٦) أن يستطيب بعظم
لاظاهر ، ولانجس .

ومن روى (٧) بالفتح جعله ابتداءً نهى (٨) عن الاستنجاء بالنجاسات كلها .

وقد دللنا على أن الاستنجاء بالنجاسات لايجوز (٩) ، فإن استنجى (١٠) بها (١١)
لم يجزه .

واختلف (١٢) أصحابنا بعد الاستنجاء بها هل تستعمل (١٣) الأحجار بعدها أم لا على
وجهين : (١٤)

أحدهما : لايجوز لنجاسة (١٥) المحل بغير ماخرج من السبيلين . (١٦)
والثاني : يجوز ، لأن ماحدث من النجاسة يعمير تابعا (١٧) لنجاسة المحل .

-
- (١) في م : (فأما) .
(٢) (رحمة الله) ساقطة من أ ، م ، ح .
(٣) في م ، ح : (ولايجوز) .
(٤) (نجس) ساقطة من م ، ح .
(٥) انظر : البحر ل ٧١ أ .
(٦) في س : (لايجزي) بدون واو .
(٧) في أ ، س : (ومن رواه) .
(٨) في م ، ح : (ونهى) .
(٩) في س : (أن الاستنجاء لايجوز بالنجاسات) .
(١٠) في ح ، س : (استنجا) .
(١١) في م : (به) .
(١٢) في م ، ح : (وقد اختلف) .
(١٣) في أ ، س : (يستعمل) .
(١٤) الصحيح عند الجمهور أنه لايجوز أن يستعمل ثانية ، وبه قطع إمام الحرمين
والغزالي والبقوي وغيرهم .
انظر : المذهب ٣٥/١ ، التهذيب ل ٣٣ أ ، فتح العزيز ٤٩٢/١ ، المجموع ١١٥/١ .
(١٥) في س : (النجاسة) .
(١٦) في م : (من السبيل) .
(١٧) في ح : (تبعا) .

فصل (١)

فإذا ثبت ما وصفنا من الاستنجاء وأحكامه، فينبغي للمحدث (٢) أن يقدم الاستنجاء على طهارته، فإن توطأ قبل الاستنجاء أجزاءه، ولو تيمم قبل الاستنجاء (٣) لم يجزه (٤)

وقال الربيع : وفي التيمم قول آخر : أنه يجزيه (٥)

فمن أصحابنا من أثبت رواية الربيع وخرج التيمم على قولين (٦)، ومنهم من أنكرها (٧) وأضاف ذلك (٨) إلى رأيه (٩) ومذهبه فأبطل (١٠) التيمم قبل الاستنجاء قولاً واحداً وإن صح الوضوء قبله .

والفرق بين الوضوء والتيمم :

أن الوضوء موقوف لرفع الحدث لا لاستباحة الصلاة، فجاء أن يرتفع حدثه وإن لم يستبح الصلاة .

(١) فعل) ساقطة من س .

(٢) للمحدث) ساقطة من م ، ح .

(٣) وأحكامه فينبغي للمحدث أن يقدم الاستنجاء على طهارته، فإن توطأ قبل الاستنجاء) ساقطة من س .

(٤) نقل المزني في المنثور عن الشافعي في صحة التيمم والوضوء جميعاً قبل الاستنجاء قولين .

وقال النووي : قال القاضي أبو الطيب غلط من ذكر الخلاف في الوضوء، وقال إمام الحرمين نقل الخلاف في الوضوء بعيد جداً، ولولا أن المزني نقله فسي المنثور عن الشافعي لما عدته من المذهب .

انظر : البحر ل ٧١ أ ، المجموع ٩٧/٢، روضة الطالبين ٧١/١ .

(٥) انظر : الأم ٢٣/١ ، المذهب ٣٤/١، حلية العلماء ١٦٢/١ .

(٦) الصحيح أنه لا يصح .

انظر : البحر ل ٧١ أ ، التهذيب ل ٣٣ ب ، المجموع ٩٧/١، حلية العلماء ١٦٢/١،

(٧) قال النووي : قال الشيخ أبو حامد : قال أصحابنا هذا الذي ذكره الربيع في صحة التيمم ليس بمذهب للشافعي، وقال المحاملي غلط أصحابنا الربيع فسي ذلك وقال أبو إسحاق : هذا من كيس الربيع أي ليس هذا منصوباً للشافعي بل الربيع خرجه من عند نفسه .

انظر : المذهب ٣٤/١، حلية العلماء ١٦٢/١، المجموع ٩٧/١ .

(٨) (ذلك) ساقطة من أ .

(٩) في : (روايته) ، وفي س : (رواية) .

والتييم موضوع لاستباحة الملاة لا لرفع الحدث فلم يصح استباحتها مع بقائها
 الاستنجاء المانع من استباحتها .
 فإن قيل : فيلزم على هذا الاعتلال (١) أن كانت على بدنه نجاسة أن لا يصح تيممه
 قبل إزالتها ، لأنه لا يستباح الملاة معها .
 قيل : قد حكى شيخنا أبو حامد أنه سأل أبا القاسم الداركي (٢) من ذلك
 سؤال إلزام على هذا الاعتلال فقال فيه وجهان : (٣)
 أحدهما : لا يصح تيممه قبل إزالتها ، كما لا يصح تيممه قبل الاستنجاء
 والوجه الثاني : يصح .
 والفرق بين بقاء الاستنجاء (٤) وبقاء غيره من نجاسات البدن
 أن نجاسة الاستنجاء هي التي أوجبت التيمم ، فجاز أن يكون بقاءها مانعاً من صحته .
 ونجاسة غير الاستنجاء لم توجب التيمم فجاز أن لا يكون (٥) بقاءها مانعاً من (٦)
 صحته . (٧) .
 والله أعلم بالصواب . (٨)

(١) في أ س : (الاغتسال) .

(٢) عبد العزيز بن عبد الله الداركي، أبو القاسم ، قيل هو منسوب إلى دارك قرية
 من قرى أصبهان ، كان فقيهاً محملاً ، تفقه على أبي إسحاق المروزي ، وانتسب
 التدريس إليه ببغداد ، وعليه تفقه الشيخ أبو حامد الإسفرايني ، وأخذ منه عامة
 شيوخ بغداد وغيرهم من أهل الأفاق : مات سنة ٣٧٥ هـ .

انظر : الأنساب ٢٤٩/٥ ، تهذيب الأسماء واللغات ٢٦٢/٢ ، تاريخ بغداد ٤٦٣/١٠ ،
 سير أعلام النبلاء ٤٠٤/١٦ ، طبقات الشيرازي ١٢٥ ، الباب ٤٨٣/١ ، المنتظم ١٢٩/٧ ،
 (٣) قال النووي : واختلف الأصحاب في الأصح : فصح الشيخ أبو حامد ، والقاضي
 أبو الطيب ، وابن المصنف ، والشيخ نصر ، والشاشي وآخرون من العراقيين بطلان
 التيمم وصح إمام الحرمين والبيهقي صحته ، وبه قطع أبو علي الطبري .
 انظر : المهذب ٣٤/١ ، البحر ل ٧١ ب ، التهذيب ل ٣٣ ب ، حلية العلماء ١٦٢/١ .
 روضة الطالبين ٧١/١ ، المجموع ٩٨/٢ .

(٤) (والوجه الثاني : يصح ، والفرق بين بقاء الاستنجاء) ساقطة من م .

(٥) في س : (فلم يكن بقاءها) .

(٦) (من) مكررة في س .

(٧) (ونجاسة غير الاستنجاء لم توجب التيمم فجاز أن لا يكون بقاءها مانعاً من
 صحته) ساقطة من أ .

(٨) (والله أعلم بالصواب) ساقطة من م ، ح ، (بالصواب) ساقطة من س .

باب الحرف



بِسَابِ الْحَدَثِ (١)

قال الشافعي رحمه الله (٢) : والذي يوجب الوضوء الغائط والبول (٣)
اعلم أن الذي يوجب الوضوء (٤) أحد (٥) خمسة أقسام : (٦)
فأولها : ما خرج من السبيلين وهما : القبل والدبر
والخارج منهما (٧) ضربان : معتاد ، ونادر
فالمعتاد : الغائط ، والبول ، والموت ، والريح ، ودم الحيض (٨) .

(١) في المختصر لم يفرد باب الحدث بباب مستقل ، وإنما ذكره مع باب

الاستطابة ولعل النسخة المطبوعة فيها سقط .

والحدث لغة : الأمر الحادث

انظر - حدث - لسان العرب ١٣١/٢ .

والحدث في الشرع يطلق على أمر اعتباري يقوم بالإعفاء يمنع من صحة
الملة حيث لا مرخص، وعلى الأسباب التي ينتهي بها الطهر، وعلى المنع المترتب
على ذلك .

انظر : مغني المحتاج ١٧/١ ، فتح الوهاب ٧/١ ، حاشية القليوبي ١٦/١
والحدث يقع على الحالة الموجبة للوضوء ، والحالة الموجبة للغسل ، ولكن
إذا أطلق مجرداً عن الوصف بالمفر والكبر كان المراد منه الأصغر غالباً
انظر : المجموع ٢/٣

(٢) في م ، ح : (رضي الله عنه) وفي ١ ساقطة

(٣) انظر : مختصر المزني ٣

(٤) (الوضوء) ساقطة من س

(٥) (أحد) ساقطة من م .

(٦) ذكر الروياني، والغزالي، والشيرازي، وغيرهم بأن الذي يوجب الوضوء أربعة
أقسام وذلك لأنهم جعلوا النوم من قسم زوال العقل .

انظر : البحر ٧٤ أ ، الوجيز ١٦/١ ، الوسيط ٤٠٥/١ ، التنبيه ١٣ ، منهاج
الطالبين ٣ .

(٧) في ح : (منها) .

(٨) دم الحيض يوجب الوضوء مع إيجابه الغسل وكذا النفاس ، ويفارقان المنسي
إذا لم يقارنه حدث آخر فإنه يوجب الغسل ولا يوجب الوضوء ؛ لأن الحيض
والنفاس يمنعان صحة الوضوء فلا يجامعانه بخلاف خروج المنى فإنه يصح معه
الوضوء في مرة سلس المنى فيجامعه .

وذكر ابن الرفعة أن صاحب البيان ذكر، عن أبي الطيب أن خروج المنى يوجب
الحدث الأصغر لأنه خارج من السبيلين ، والأكبر لأنه مني والمذهب المشهور
أنه لا يوجب الوضوء

انظر : كفاية النبيه ل ٥٥ أ ، مغني المحتاج ٢٢/١

وفاقــــــــــــــاً لقوله تعالى (٢) : " أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ " (٤)
والنادر : المذي(٥)، والودي(٦)، والحدود، والحما، وسلس البول ، ودم
الاستحاضة فقد (٧) اختلفوا في وجوب الوضوء منه :
فملهب(٨) الشافعي(٩)، وأبي(١٠) حنيفة(١١) رضي الله عنهما(١٢) ؛ وجوب

- (١) في م ، ح : (وفيها)
(٢) في س : (أوجاء أحكم)
(٣) في م ، ح : (لقول الله تعالى)
(٤) سورة النساء آية (٤٣) ، سورة المائدة آية (٦)
(٥) المذبي : بالتسكين الماء الذي يخرج عند الملاعبة والتقبيل ، قال النووي : وهو ماء أبيخ رقيق لزج يخرج عند شهوة لاشهوة ، ولا دق ، ولا يعقبه فتور ، وربما لا يحس بخروجه ويشترك فيه الرجل والمرأة .
انظر : حلية الفقهاء ٥٦ ، المجموع ١٤١/٢ ، صحيح التنبيه ١٤ ، أنيس الفقهاء ٥١ .
(٦) الوذي : بالتسكين ، وكذلك يقال بالتشديد - الوذي - وهو ماء أبيخ شخين كثر ، لا رائحة له يخرج عقب البول إذا كانت الطبيعة متمسكة وعند حمل شيء ثقيل .
انظر : حلية الفقهاء ٥٦ ، المجموع ١٤٢/٢ ، صحيح التنبيه ١٤ ، معجم مقاييس اللغة ٩٧/٦ ، أنيس الفقهاء ٥١ .
وذكر المحاملي والمتولى : المذي والودي من المعتاد ، قال الأزرعي : في عد الودي من النادر نظر ظاهر وإن ذكره جماعة ، لأنه يخرج عقب البول غالباً بل هو بمنزلة العكر من الزيت ، ولهذا جزم العمراني بأنه معتاد .
انظر : المقنع للمحاملي ل ٥ هـ ، البيان ل ١٤ ب ، هامش الأزرعي ١٢٧/٢
(٧) في م ، ح : (وقد)
(٨) في أ : (مذهب)
(٩) انظر : الأم ١٧/١ ، تنمة الإبانة ل ٦٠ ب ، التنبيه ١٣ ، الودائع لمنصوص الشرائع ل ١٤ أ ، شرح المطي على المنهاج ٣٠/١ ، فتح الوهاب ب ٧/١ .
(١٠) في أ : (وأبو حنيفة)
(١١) انظر : الأصل ٤٨/١ ، ٦٤ ، الهداية ١٤/١ ، شرح فتح القدير ٣٧/١ ، الفتاوى الهندية ٩/١ .
ومذهب أحمد موافق لمذهب الشافعي وأبي حنيفة في أن النادر ينقض الوضوء
انظر : الكافي ٤٩/١ ، الإفصاح ٧٨/١ ، كشف المخدرات ٣٠/١ .
(١٢) (رضي الله عنهما) ساقطة من أ ، م ، ح .

الوفوء منهما كالمعتاد وقال مالك (١) : لا وفوء منه .
استدللا بقوله صلى الله عليه وسلم (٢) : " لا وفوء إلا من صوت أو ريح " (٣)
يعني المعتاد كالصوت والريح ، فدل على انتفائه من النادر .
وقال النبي (٤) صلى الله عليه وسلم للمستحافة " ملي (٥) ولو قطر السدم
على الحصير قطراً " (٦)

فلم ينقض الوفوء بدم الاستحافة لكونه نادراً .
قال : ولأن الخارج المعتاد إذا خرج من غير مخرج الحدث المعتاد لـ

(١) عند مالك النادر لا ينقض الوفوء ، وكذا العني إن خرج على غير سبيل
الصحة ، والمذي والودي عنده من المعتاد ولمحمد بن عبد الحكم من أصحاب
مالك مثل قول الشافعي وأبي حنيفة .

انظر : المدونة ١١٠١٠/١ ، بداية المجتهد ٣٤/١ ، شرح الخري ١٥٢/١ ، التاج
والإكليل ٢٩٠/١ ، المنتقى ٨٨/١ ، الشرح الداني ٢٦/١ .

(٢) في س : (بقوله عليه السلام) .

(٣) أخرجه بلفظه أحمد وابن ماجه والترمذي والبيهقي عن شعبة عن سهيل بن أبي
صالح عن أبيه عن أبي هريرة .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

انظر : مسند الإمام أحمد ٤٧١/٢ ، سنن ابن ماجه : كتاب الطهارة وسننها -
باب لا وفوء إلا من حدث ١٧٢/١ ، سنن الترمذي : أبواب الطهارة - باب ماجاء
في الوفوء من الريح ٥٠/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب الوفوء
من الريح يخرج من أحد السبيلين ١١٧/١ .

(٤) (النبي) ساقطة من م ، ح .

(٥) في أ : (مل)

(٦) أخرجه الطحاوي والدارقطني عن حبيب بن أبي ثابت عن عروة بن الزبير عن
عائشة رضي الله عنها أن فاطمة بنت أبي حبيش أتت رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقالت : يا رسول الله ، إني أستحاض فلا ينقطع عني الدم فأمرها
أن تدع الصلاة أيام أقرائها ثم تغتسل وتتوضأ لكل صلاة ، وتملي وإن قطر الدم
على الحصير قطراً ، اللفظ للطحاوي وذكره ابن دقيق في الإلمام وقال أخرجه
أبو بكر الإسماعيلي في جمعه لحديث الأعمش قال في التعليق المغني : قال
يحيى القطان روى حبيب بن أبي ثابت عن عروة عن عائشة حديثين كلاهما
لا شيء ، أحدهما : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل بعض نسائه ثم
يملي ولا يتوضأ ، والآخر : حديثه تملي وإن قطر الدم على الحصير ، وقال
البيهقي في المعرفة : حديث حبيب بن أبي ثابت ضعيف ، فعنه يحيى بن سعيد
القطان ، وعلي بن المديني ويحيى بن معين ، وقال سفيان الثوري حبيب
ابن أبي ثابت لم يسمع من عروة بن الزبير شيئاً .

قلت : ذكره ابن دقيق في الإلمام ، وذكر أن شرطه أن لا يورد في كتابه ==

يوجب (١) الوفاء لكونه نادراً ، وجب (٢) إذا خرج غير المعتاد من مخرج معتاد (٣) أن لا يوجب الوفاء لكونه نادراً .

ودليلنا : قوله تعالى : " أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ " (٥) وهو مقصود للنادر والمعتاد .

وروى [عائش] (٦) بن أنس قال (٧) : سمعت علياً بالكوفة يقول : قلت لعقار (٨) : سل رسول الله صلى الله عليه وسلم (٩) عن المذي يصيب أحداً إذا دنا من أهله ، فإن ابنته تحتي وأنا أستحي منه ، فسأله عقار فقَالَ

إلا حديث من وثقه إمام من مزكي رواية الأخبار ، وكان صحيحاً على طريقة أهل الحديث الحفاظ وإثمة الفقه النظار .

انظر : شرح معاني الآثار - باب المستحاة كيف تتطهر للصلاة ١٠٢/١ ، سنن الدارقطني : كتاب الحيض ٢١٢/١ ، الإلمام ٣ ، ١٧ ، التعليق المغني ٢١٢/١ .

(١) في م ، ح : (لم يجب) .

(٢) في م : (أوجب) .

(٣) (من مخرج معتاد) ساقطة من س .

(٤) في ح ، س : (أحكم) .

(٥) سورة النساء (٤٣) سورة المائدة (٦) .

(٦) في م : (عائش) وفي أ ، ح ، س غير منقوطة (عائش) .

وهو عائش - آخره معجمة - بن أنس البكري الكوفي

روى من علي وعقار والمقداد رضي الله عنهم ، وعنه عطاء بن أبي رباح ،

مقبول ذكره ابن حبان في الثقات ، قال الذهبي : قال ابن خراش : مجهول ،

قلت : كوفي له من علي وغيره ، وعنه عطاء بن أبي رباح .

انظر : تهذيب التهذيب ٨٩/٥ ، تقريب التهذيب ٣٩٠/٢ ، الثقات ٢٨٥/٥ ، ميزان

الاعتدال ٣٦٤/٢ .

(٧) في م : (قال سمعت أنس قال سمعت علياً بالكوفة)

(٨) عقار بن ياسر بن عامر الكناني المذهبي العنسي القحطاني ، صحابي من أولاد

الشحان ذوي الرأي ، وهو أحد السابقين إلى الإسلام والجهري

هاجر إلى المدينة ، وشهد بدرأ ، وأحدأ ، وبيعة الرضوان ، وله عمر الكوفة

لأقام زمناً وعزله عنه ، شهد الجمل وصفين مع علي ، وقتل في صفين وممره

ثلاث وتسعون سنة . سنة ٣٧ هـ .

انظر : أسد الغابة ٢٢٦/٣ ، الاستيعاب ٤٦٩/٢ ، الإصابة ٥٠٥/٢ ، تاريخ

الطبري ٢٨/٥ ، حلية الأولياء ١٣٩/١ ، المعبر ٢٨٩ ، ٢٩٦ ، الأعلام ٣٦/٥ .

(٩) (وسلم) ساقطة من أ .

على الله عليه وسلم (١) : " يكفي منه الوضوء " (٢).
فلما (٣) أوجب هذا الحديث الوضوء من العذي وهو نادر ، فكذاك من كل نادر .
ولأنه خارج من مخرج الحدث المعتاد ، فوجب أن ينقض الوضوء كالخارج
المعتاد

فأما قوله : " لا وضوء إلا من موت أو ريح " فهو أنه لا ظاهر (٤) له يتعلق الحكم به ، ثم فيه دليل على وجوب الوضوء من الموت والريح وإن كان نادراً ، كما يوجب وإن كان معتاداً (٥).

وأما خبر المستحافة ، فلا دليل فيه ؛ لأن المستحافة محدثة ، وإنما
أجزأتها (٦) ملاتها (٧) للضرورة .

وأما المعتاد إذا خرج من غير المخرج المعتاد ، فليس المعنى (٨) في (٩)
سقوط الوضوء منه أنه نادر ، ولكن (١٠) المعنى فيه أنه خارج من غير مخرج
معتاد .

(١) (على الله عليه وسلم) ساقطة من أ .
(٢) أخرجه أحمد - واللفظ له - والنسائي ، وروى نحوه البخاري ومسلم - من
المعقداد

انظر : مسند الإمام أحمد ٢٢١/٤ ، صحيح البخاري : كتاب العلم - باب من
استحيى فأمر غيره بالسؤال ٤٥/١ ، صحيح مسلم : كتاب الحيض - باب المذي
٢٤٧/١ ، سنن النسائي : كتاب الطهارة - باب ما ينقض الوضوء وما لا ينقض الوضوء
من المذي ٩٧/١ .

(٣) في م ، ح : (فإنما) .
(٤) في م ، س : (لا ظاهر) .
(٥) في س : (معتاد) .
(٦) في أ : (أجزتها) .
(٧) في م ، ح : (الملة) .
(٨) في ح : (المعنى) .
(٩) في م : (من) .
(١٠) في م ، ح : (لكن) بدون واو .

فصل (١)

فإذا ثبت أن ماخرج من سبيلي المحدث (٢) يوجب الوفاء (٣) من معتاد
وشائر

فلو (٤) أن رجلاً أدخل ميلاً (٥) في ذكره وأخرجه بطل وفاءه ، وكذلك لو
كان صادماً بطل فومه بالولوج ، وينتقض وفاءه بالخروج (٦).

فلو أظلمت دودة رأسها من أحد سبيليه ولم تنفصل (٧) حتى رجعت
لقد اختلف أصحابنا في وجوب الوفاء منه (٨) على وجهين (٩):

أحدهما : أن الوفاء منه واجب ؛

لأن ما طلع منها قد صار خارجاً .

والوجه الثاني : لا ينتقض وفاءه ؛

لأن الخارج ما انفصل

(١) (فعل) ساقطة من س .

(٢) في أ م : (الحدث) ، وفي س : (الحديث) .

(٣) في م ، ح : (موجب للوفاء) .

(٤) في أ (فلو) .

(٥) الميل : قال الجوهري : ميل الكحل ، وميل الجراحة ، قال ابن منظور عن
الأممعي : وقول العامة الميل لما تكحل به العين خطأ ، إنما هو المُلْمُول
وهو الذي يكحل به البصر ، ويقال للحديدة التي يكتب بها في ألواح الدفتر
مُلْمُول ، ولا يقال ميل إلا للميل من أميال الطريق .

انظر : - ميل - الصحاح ١٨٢٣/٥ ، لسان العرب ٦٣٩/١١

(٦) انظر : المذهب ٣٠/١ ، نهاية المحتاج ٩٦/١ ، حاشية الشرواني على التحفة

١٢٩/١ ، كفاية الأخيار ١٢٧/١ .

(٧) في ح : (ولم ينفصل)

(٨) (منه) ساقطة من م ، ح .

(٩) حكاهما النووي عن الماوردي ، والرويانى ، والشاشي ، وحكاهما ابن الرفعة
عن الماوردي .

ومح النووي والرويانى انتقاض الوفاء .

انظر : البحر ل ٧٤ ب ، حلية العلماء ٤٤/١ ، التحقيق ل ١١ ب ، المجموع

١٠/٢ ، كفاية النبيه ل ٥٥ ب .

ملف

فأما إذا انفتح له سبيلان ^(١) غير سبيلي الخلقة لم يخل حال سبيلي الخلقة من أحد أمرين :

- إما أن يكونا مسدودين ، أو جاريين .
- فإن كانا مسدودين فعلى ضربين :
- أحدهما : أن يكون ^(٢) خلقة .
- والثاني: أن يكون حادثاً من علة به .

فإن كان انسدادهما من أصل الخلقة فسبيل الحدث هو المنفتح ، والخارج منه ناقض للوفوء ، سواء كان دون المعدة ، أو فوقها ، والمسدود كالعضو الزائد من الخنثى ، لا يجب من مسه وفوء ، ولا من إيلاج غسل ^(٣)

وإن كان انسدادهما حادثاً ^(٤) من علة ، فحكم السبيلين جارٍ عليهما فـ في وجوب الوفاء من مسه والغسل من الإيلاج فيه . ^(٥)

ثم إن كان السبيلان اللذان قد انفتحا دون المعدة ^(٦) كان الخارج منهما ناقضاً ^(٧) للوفوء . ^(٨)

(١) في أ ، س : (سبيل) .

(٢) في أ : (أن تكون) وفي س غير منقوطة .

(٣) ذكر أبو زكريا الأنصاري ، والخطيب الشربيني : أن الانسداد الخلقي ينقض معه الخارج من المنفتح مطلقاً والمنسد حيثئذ كعضو زائد من الخنثى ولا وفوء بمسه ولا غسل بإيلاجه ولا بإيلاج فيه . وهذا القول حكاية عن الماوردي .

انظر : تحفة الطلاب ٦٩/١ ، الإقناع ٥٦/١ .

(٤) في أ : (حادث)

(٥) حكاه النووي عن الماوردي هو وما قبله وقال في الفرق بين ما كان انسداداً من أصل الخلقة وما ينبني عليه من الأحكام ، وما كان انسداداً حادثاً من علة وما ينبني عليه من الأحكام : هذا كلام صاحب الحاوي ولم أر لغيره تصريحاً بموافقته أو مخالفته .

انظر : المجموع ٩/٢ .

(٦) قال النووي : ومراد الشافعي والأصحاب بما تحت المعدة ما تحت السرة ، وبما فوق المعدة ما فوق السرة .

انظر : المجموع ٨/٢ .

(٧) في ج : (ناقض)

(٨) هكذا قطع به الشافعية في كل الطرق إلا ما سيأتي ذكره من قول ابن أبي هريرة =

لأنه لابد للحى من سبيل لحدثه فأشبه سبيل الخلقة

وإن كانا (١) فوق المعدة ففي وجوب الوضوء بما (٢) خرج منهما قولان: (٣)
أحدهما: فيه الوضوء ، كما لو كان دون (٤) المعدة ، اعتباراً بالتعليل
المتقدم . (٥)

والقول الثاني: لا وضوء فيه

لأن الخارج من فوق المعدة ملحق بالقيء ، والقيء لا وضوء فيه . (٦)

فأما إن كان سبيلاً (٧) الخلقة جاريتين :

فإن كان ما انفتح من السبيل الحادث فوق المعدة لم يجب في الخارج منه
وضوء . (٨)

وإن كان دون المعدة فعلى قولين (٩) .

انظر : البحر ل ٥٧٤ ، التنبيه ١٣ ، التحقيق ل ١١ ب ، تنمة الإبانة
ل ٦١ أ ، الغاية القصوى ٢١٤/١ ، كفاية النبيه ل ٥٥ ب .

(١) في أ ، م ، ح : (وإن كان) .

(٢) في أ : (مما) .

(٣) المصحح عند الجمهور القول بأنه لا وضوء فيه ، ومن معه القاضي أبو حامد ،
والجرجاني والرافعي ، وهذا القول نص عليه في حرمة وهو اختيار المرني .
وقطع المعاملي بإيجاب الوضوء ، قال النووي وهو فعيل .

انظر : البحر ل ٧٤ ب ، المقنع ل ٥ أ ، حلية العلماء ١٤٤/١ ، تنمة الإبانة

ل ٦١ أ ، فتح العزيز ١٤/٢ ، المجموع ٨/٢ .

(٤) في م ، ح : (تحت) .

(٥) في أ ، س : (المقدم) .

(٦) سيأتي الكلام فيه .

(٧) في أ ، س : (سبيلي) .

(٨) إذا انسد سبيلي الخلقة وانفتح فوق المعدة ففيه طريقان :

الأول : القطع بأنه لا ينتقض الوضوء قولاً واحداً .

ومن صرح به الشيرازي في المذهب والتنبيه ، والماوردي ، والرافعي وآخرون .
والطريق الثاني : مبني على القولين فيما إذا كان الأصلي منسداً

فإن كان هناك لا ينتقض الوضوء فهنا أولى ، وإن كان هناك ينتقض فوجهان

انظر : البحر ل ٧٤ ب ، حلية العلماء ١٤٤/١ ، المذهب ٣٠/١ ، التنبيه ١٣ ،

المجموع ٨/٢ ، روضة الطالبين ٧٣/١ .

(٩) إذا لم ينسد المعتاد وانفتح سبيل تحت المعدة ففي انتقاض الوضوء خلاف

مشهور منهم من حكاه وجهين ، وبعضهم حكاه قولين ، والأصح باتفاقهم أنه

لا ينتقض

قال الأذري في هامشه : وقال الروياني في البحر: المذهب المشهور أنه ==

وكان أبو علي بن أبي هريرة ينقل هذا الجواب إلى المسألة التي قبلها
في (١) مد السبيلين فيقول (٢) : إن كان فوق المعدة لم ينقض ، وإن كان
دونها فعلى قولين .

وأنكره سائر أصحابنا (٣) عليه ونسبوه إلى الغفلة فيه (٤) ، (٥)
فإذا ثبت ما وصفنا (٦) ، وجعلنا ما انفتح من السبيل الحادث مخرجاً للحدث
لقد اختلف أصحابنا : هل يجري عليه حكم السبيل في وجوب الوضوء من مسه
والفسل من الإيلاج فيه على وجهين (٧) وكما ذكرنا في استعمال الأحجار فسي
الاستنجاء منه . (٨)

وهكذا (٩) اختلفوا (١٠) إذا قام (١١) عليه ملصقاً له بالأرض
هل يكون كالنائم (١٢) قاعداً في سقوط الوضوء عنه على وجهين . (١٣)

لا ينتقض ، ومن أصحابنا من قال فيه قولين مخرجين ، وقطع المحاملي في المقنع
بأنه ينتقض لصار في المسألة ثلاثة طرق .

انظر : البحر ل ٧٤ ب ، المقنع للمحاملي ل ٥ ، تنتم الإبانة ل ٦١ ب ، الوسيط
٤٠٦/١ ، فتح العزيز ١٤/٢ ، كفاية النبيه ل ٥٥ ب ، المجموع ٨/٢ ، هامشي
الألرمي ٨/٢ ، مغني المحتاج ٣٣/١

(١) في س : (من) .

(٢) في م : (لنقول) ، وفي س فير منقوطة (نقول)

(٣) في م ، ح : (وأنكر أصحابنا عليه) .

(٤) في ح : (منه) .

(٥) حكاه النووي عن الماوردي

انظر : المجموع ٨/٢ .

(٦) في م ، ح : (ما وصفناه) .

(٧) أحدهما : لا يجب لأنه ليس بفرج

والثاني : يجب لأنه في حكم الفرج . قال النووي : أحدهما باتفاق القول
بعدم الوجوب .

انظر : البحر ل ٧٤ ب ، العباب ل ١٠ أ ، فتح العزيز ١٧/٢ ، روضة
الطالبين ٧٣/١ ، المحمسون ٩/٢ ، كفاية النبيه ل ١٦٥ ، مغسني
المحتاج ٣٣/١ .

(٨) (منه) ساقطة من م .

(٩) في س : (وهكذا)

(١٠) (اختلفوا) ساقطة من ح ، ومثبتة في الحاشية .

(١١) في أ : (إذا جلس)

(١٢) في م ، ح : (كالقائم)

(١٣) ذكره الروياني ، وحكاه النووي عن الماوردي وقال أحدهما لا ينتقض الوضوء .

انظر : البحر ل ٧٥ أ ، المجموع ١٠/٢ .

٢ - مسألة

قال الشافعي رحمه الله (١) : والنوم مفطجاً ، وقائماً ، وراكعاً وساجداً ،
ورائلاً (٢) من مستوى الجلوس قليلاً كان النوم (٣) أو كثيراً (٤) .

وهذا محيي ، والنوم هو الثاني من أقسام ما يوجب الوضوء وينقسم ثلاثة
أقسام :

قسم يوجب الوضوء ، وقسم لا يوجه ، وقسم اختلف قوله فيه
فأما القسم الموجب للوضوء : فهو النوم رائلاً عن مستوى الجلوس مفطجاً
أو غير مفطج إذا لم يكن في صلاة (٥) .

وعني عن أبي موسى الأشعري ، وأبي مطر (٦) ، وعمرو بن دينار ، وحמיד
الأعرج (٧) .

(١) في م ، ح : (رضي الله عنه) ، وفي أ ساقطة .

(٢) في س : (زيلاً) .

(٣) (النوم) ساقطة من س .

(٤) انظر : مختصر المزني ٣ .

(٥) في س : (في الصلاة) .

(٦) في م : (مخلص) ، في س : (مجلد) .

وهو لاحق بن حميد بن شيبه المدوسي ، قدم خراسان ، وأقام بها مدة مع قتيبة
ابن مسلم روى عن أبي موسى الأشعري ، والحسن بن علي ، ومعاوية ... وجمع ،
وروى عنه قتادة وأنس بن سيرين ، وأبو التياح ... وغيرهم ، وثقه ابن سعد ،
وقال العجلي : يمرى ، تابعي ، ثقة ، وقال ابن حبان عن ابن معين مفطرب
الحديث .

اختلف في سنة وفاته قال ابن خيثمة عن ابن معين مات سنة ١٠٠ هـ أو ١٠١ هـ
وقال خليفة مات سنة ١٠٦ هـ ، وقال عمرو بن علي ، والترمذي مات سنة ١٠٩ هـ
انظر : تهذيب الأسماء واللغات ٢/٢٦٦ ، تهذيب التهذيب ١١/١٧١ ، تقريب
التهذيب ٢/٣٤٠ ، تاريخ الثقات ٣٩٩ ، الجمع بين رجال المحييين ٢/٥٥٧ ،
ذكر أسماء التابعين ١/٣٩٧ ، الكنى لمسلم ١١٠ ، الكاشف ٣/٢١٧ ، مشاهير
علماء الأمصار ٩١ .

(٧) حميد بن قيس الأعرج المكي ، أبو صفوان القاري الأسدي ، مولاهم ، وقيل
مولى عفراء ، روى عن مجاهد ، وسليمان بن عتيق ، ومحمد بن إبراهيم
التيمي ... وغيرهم وعنه السفينان ، ومالك ، وأبو حنيفة ... وجماعة ،
كان ثقة كثير الحديث ، وكان قاري أهل مكة مات سنة ١٣٠ هـ .
انظر : تهذيب التهذيب ٢/٤٧ ، طبقات القراء لابن الجوزي ١/٢٦٥ ، طبقات
ابن سعد ٥/٤٨٦ ، ميزان الاعتدال ١/٦١٥ .

أن النوم لا يوجب الوضوء بحال . (١)

حتى حكى عن أبي موسى الأشعري (٢) أنه كان إذا نام وكل بنفسه (٣) رجلاً يراعيه فإذا استيقظ قال له : هل سمعت موتاً أو وجدت ريحاً فإن قال لا ، قام فملى (٤) ولم يتوضأ . (٥)

وفيما نذكره (٦) من الأخبار ما يوضح فساد هذا (٧) المذهب ويغني عن الإطالة بإفراده بالدلالة .

وقال أبو حنيفة (٨) : النوم إنما يوجب الوضوء إذا كان مضطجعا أو متكئا ، ولا وضوء عليه إذا نام قائما أو ماشيا .

استدلوا برواية أبي خالد الدالاني (٩) عن قتادة عن أبي العالبي (١٠)

(١) انظر : حلية العلماء ١٤٥/١ ، نيل الأوطار ٢٣٩/١ ، المجموع ١٧/٢ ، المقضي ١٦٥/١ .

(٢) (الأشعري) ساقطة من أ .

(٣) في س : (نفسه) .

(٤) وأبي مجلز ، وعمرو بن دينار وحديد الأمرج : أن النوم لا يوجب الوضوء بحال ، حتى حكى عن أبي موسى الأشعري (٥) ساقطة من المتن في س ومثبته في الحاشية .

(٦) في م ، ج ، س : (وعلى)

(٧) انظر : تفسير القرطبي ٢٢١/١ .

(٨) في ج : (يذكره)

(٩) (هذا) ساقطة من س .

(١٠) انظر : البناية ٢١٨/١ ، تحفة الفقهاء ٢٢/١ ، فتح باب العناية ٦٦/١ ، الاختيار ١٠/١ . (٩) في س : (الدالاني) .

وهو أبو خالد الدالاني الأسدي الكوفي يقال اسمه يزيد بن عبد الرحمن بن أبي سلامة روى عن أبي إسحاق السبيعي وقاتادة . وغيرهما ، ومنه شعبة ، والثوري . وغيرهما

قال ابن معين ، وعثمان الدارمي ، وأحمد ليس به بأس ، وقال أبو حاتم صدوق ثقة ، وقال ابن سعد منكر الحديث ، وقال ابن حبان كان كثير الخطأ فاحش الوهم ، خالف الثقات في الروايات ، وذكره الكرابيسي في المدلسين ، وقال الحاكم : إن الأئمة المتقدمين شهدوا له بالصدق والإتقان ، وقال ابن عبد البر ليس بحجة .

انظر : تهذيب التهذيب ٨٢/١٢ ، طبقات ابن سعد ٣١٠/٧ ، المجروحين ١٠٥/٣ ،

ميزان الاعتدال ٤٣٢/٤ ، لسان الميزان ٤٦١/٧ .

(١٠) رفيع بن مهران أبو العالبي الرياحي مولا هم البصري ، أدرك الجاهلية ، ==

عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسجد وينام وينفخ ثم يقوم فيملي ولا يتوضأ ، فقلت له : مليت ، ولم تتوضأ وقد نمت ، فقال : إنما الوضوء على من نام ^(١) مفلجاً فإنه إذا اقطع استرخت مفاصله ^(٢) وهذا نص .

وأسلم بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بسنتين ، ودخل على أبي بكر وعمر ، روى عن علي وابن مسعود ، وابن عباس ، وابن عمر وغيرهم ، وعنه خالد الحذاء ، وقتادة .. وجماعة .
أجمعوا على توثيقه ، وأكثر ما نqm عليه حديث الضحك في الصلاة ، وسائر أحاديثه مستقيمة

قال الشافعي : حديث الرياحي ، رياح يعني في القهقهة .
قال ابن حجر : قال أبوخلدة مات سنة ٩٠ هـ وقال غيره سنة ٩٣ هـ ، وقال المدائني سنة ١٠٦ هـ ، وقال أبو عمر الضبير مات سنة ١١١ هـ ، والصحيح الأول ، وكذا جزم به ابن حبان .

انظر : تهذيب التهذيب ٢/٢٨٤ ، ٧/١٤٢ ، الثقات ٤/٢٣٩ ، طبقات ابن سعد ٧/١١٢ ، الكامل لابن عدي ٣/١٠٢٢ ، ميزان الاعتدال ٢/٥٤ ، معرفة علوم الحديث ١٩٩ .
(١) في س : (عن ابن عباس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلى لسجد ونام ، ونفخ ثم قام فيملي ولا يتوضأ فقلت له يارسول مليت ، ولم تتوضأ وقد نمت فقال إنما الوضوء على من ينام)

(٢) أخرجه أبو داود ، والترمذي ، والدارقطني ، والبيهقي ، والذهبي ، واللفظ لأبي داود وقال قوله " الوضوء على من نام مفلجاً " هو حديث منكر لم يروه إلا يزيد أبو خالد الدالاني عن قتادة ، وروى أوله جماعة عن ابن عباس ولم يذكروا شيئاً من هذا . وقال شعب : إنما سمع قتادة من أبي العالية أربعة أحاديث حديث يونس بن متى ، وحديث ابن عمر في الصلاة ، وحديث القضاة ثلاثة ، وحديث ابن عباس : حدثني رجال مرفعون منهم عمر ، وأرضاهم عندي عمر .

قال أبو داود : ولكرت حديث يزيد الدالاني لأحمد بن حنبل فانتهرني استعظماً له وقال ماليزيد الدالاني يدخل على أصحاب قتادة ؟ ولم يعبأ بالحديث . وقال البيهقي : تفرد به أبو خالد الدالاني وأنكره عليه جميع أشعة الحديث . وقال في السنن : أنكره عليه جميع الحفاظ ، وأنكروا سماعه من قتادة .
وبيّن المنذري في مختصر أبو داود علل الحديث إلى أن قال : ولو فرض استقامة حال الدالاني كان فيما تقدم من الانقطاع في إسناده ، والاضطراب ، ومخالفة الثقات ما يعقد قول من ضعف من الأئمة رضي الله عنهم .

انظر : سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب الوضوء من النوم ١/٥٢ ، سنن الترمذي : أبواب الطهارة - باب ما جاء في الوضوء من النوم ١/٥١ ، سنن الدارقطني : كتاب الطهارة - باب ما روي فيمن نام قاعداً وقائماً ١/١٥٩ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب ما ورد في نوم الساجد ١/١٢١ ، ميزان الاعتدال ٤/٤٣٢ ، تلخيص الصبير ١/١٢٠ ، نصب الراية ١/٤٤ ، مختصر سنن أبي داود ١/١٤٤ ، مختصر الخلافيات ١/١٤٧ ، نيل الأوطار ١/٢٤٢ .

وروى حذيفة بن (١) اليمان قال : كنت قائماً (٢) في المسجد فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم (٣) فوضع يده على منكبي (٤) فانتبهت فقلت : أمن هذا وضوء يارسول الله فقال : " لا لو تفع جنبك على الأرض " (٥) فنفسى (٦) عنه وجوب الوضوء إلى أن يقع جنبه .

قالوا : ولأن كل حالة هي من أحوال الصلاة في الاختيار ، لم يكن النوم عليها موجباً للوضوء كالجلوس .

ودليلنا : قوله تعالى : " إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ " (٧) (٨) فكان الدليل منها (٩) من وجهين :

أحدهما : عمومها على كل قائم إلى الصلاة .

والثاني : ما رواه الشافعي عن زيد بن أسلم أنه قال في الآية " إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ مِنْ نَوْمٍ " (١٠)

(١) في س : (حذيفة ابن اليمان)

(٢) (قائماً) ساقطة من أ ، س .

(٣) (وسلم) ساقطة من أ .

(٤) في ج : (منكبيه) .

(٥) أخرجه البيهقي وابن عدي في الكامل عن بحر بن كنيز السقاء عن ميمون

الخياط عن أبي عياض عن حذيفة بن اليمان قال : كنت في مسجد المدينة

جالساً أخلق فاحتضنني رجل من خلفي فالتفت فإذا أنا بالنبي صلى الله

عليه وسلم فقلت يارسول الله هل وجب علي وضوء قال : " لا حتى تفع جنبك "

قال البيهقي في السنن : هذا الحديث ينفرد به بحر بن كنيز السقاء عن

ميمون الخياط وهو ضعيف لا يحتج بروايته .

وفي مختصر الخلافات : إسناده ليس بالقوي وشيخنا لم يقم إسناده .

انظر : السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب ترك الوضوء من النوم قاعداً

١٢٠/١ ، الكامل لابن عدي ٤٨٦/٢ ، مختصر الخلافات ١٥٢/١ .

(٦) في أ : (فنفا) .

(٧) (وجوهكم) ساقطة من س .

(٨) سورة المائدة آية (٦) .

(٩) في أ ، م ، ج : (فيها)

(١٠) انظر : الأم ١٢/١ ، أحكام القرآن للشافعي ٥٠/١

وروى محفوظ بن علقمة (١) من عبد الرحمن بن [عائذ] (٢) عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه (٣) قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (٤) " وكاء السه (٥) العينان فمن نام فليتوضأ " (٦) (٧)

(١) محفوظ بن علقمة الحضرمي ، أبو جنادة الحمصي ، روى عن أبيه وسلمان الغارسي ، وغيرهما ومنه : أخوه نصر ، والوفيين بن عطاء ، قال مثنان الدارمي من ابن معين وعن دحيم ثقة وقال أبو زرعة لأبيه ، وذكره ابن حبان في الثقات .

انظر : تهذيب التهذيب ٥٩/١٠ ، تقريب التهذيب ٢٢٢/٢ ، تاريخ الدارمي من ابن معين ٢١٣ ، الثقات ٥٢٠/٧

(٢) في م : (عائذ) ، وفي أ ، ح ، س : (عائذ) .

وهو عبد الرحمن بن عائذ الشمالي ويقال الكندي ، ويقال اليحمبي أبو عبد الله ، ويقال أبو عبيد الله ، يقال إن له محبة ، كان من حملة العلم ، وثقه النسائي وابن حبان .

روى عن عمرو بن علي ، ومعاذ ، وأبي ذر ، وعبد الله بن عمرو بن العاص . . . وجماعة ، روى عنه إسماعيل بن خالد ، وشور بن يزيد ومحمود . . . وعدة .
انظر : تهذيب التهذيب ٢٠٣/٦ ، تقريب التهذيب ٤٨٦/١ ، التاريخ الكبير ٣٢٤/٥ ، الثقات ١٠٧/٥ ، ميزان الاعتدال ٥٧١/٢ .

(٣) (رضي الله عنه) ساقطة من م ، ح

(٤) (وسلم) ساقطة من م

(٥) (في م ، س :) (السنة)

(٦) الوكاء : اسم الخيط الذي يشد به السقاء ، والسه : حلقة الدبر

حصل البيضة للأست كالوكاء للتربة ، كما أن الوكاء يمنع ما في التربة أن يخرج كذلك البيضة تمنع الأست أن تحدث إلا باختيار .

انظر : النهاية ٢٢٢/٥ ، ٤٢٩/٣ ، الفائق ٣٩٥/١ ، غريب الحديث لابن الجوزي ٤٨٢/٢ ، النظم المستعذب ٣٠/١

(٧) أخرجه أحمد ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والدارقطني ، والحاكم في علوم الحديث عن بقية عن الوفيين بن عطاء عن محفوظ بن علقمة من عبد الرحمن بن عائذ عن علي بن أبي طالب مرفوعاً .

وقد أعل الحديث من وجهين :

أحدهما : أن بقية ، والوفيين فيهما مقال ، قاله المنذري . والثاني : الانقطاع ، ذكر ابن أبي زرعة في العلل ، وفي المراسيل أن ابن عائذ عن علي مرسل ، وزاد في العلل أنه سأل أباه ، وأبا زرعة عن هذا الحديث فقالا : ليس بقوي .

وأجيب عن هذا : أن الوفيين وثقه أحمد ، وابن معين ، ودحيم وغيرهم ، ولم ينكر عليه الساجي هذا الحديث ، وقال : رأيت أبا داود أدخل هذا الحديث في كتاب السنن ولا أراه ذكره . ^١ ^٢ ^٣ ^٤ ^٥ ^٦ ^٧ ^٨ ^٩ ^{١٠} ^{١١} ^{١٢} ^{١٣} ^{١٤} ^{١٥} ^{١٦} ^{١٧} ^{١٨} ^{١٩} ^{٢٠} ^{٢١} ^{٢٢} ^{٢٣} ^{٢٤} ^{٢٥} ^{٢٦} ^{٢٧} ^{٢٨} ^{٢٩} ^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢} ^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠} ^{١٠١} ^{١٠٢} ^{١٠٣} ^{١٠٤} ^{١٠٥} ^{١٠٦} ^{١٠٧} ^{١٠٨} ^{١٠٩} ^{١١٠} ^{١١١} ^{١١٢} ^{١١٣} ^{١١٤} ^{١١٥} ^{١١٦} ^{١١٧} ^{١١٨} ^{١١٩} ^{١٢٠} ^{١٢١} ^{١٢٢} ^{١٢٣} ^{١٢٤} ^{١٢٥} ^{١٢٦} ^{١٢٧} ^{١٢٨} ^{١٢٩} ^{١٣٠} ^{١٣١} ^{١٣٢} ^{١٣٣} ^{١٣٤} ^{١٣٥} ^{١٣٦} ^{١٣٧} ^{١٣٨} ^{١٣٩} ^{١٤٠} ^{١٤١} ^{١٤٢} ^{١٤٣} ^{١٤٤} ^{١٤٥} ^{١٤٦} ^{١٤٧} ^{١٤٨} ^{١٤٩} ^{١٥٠} ^{١٥١} ^{١٥٢} ^{١٥٣} ^{١٥٤} ^{١٥٥} ^{١٥٦} ^{١٥٧} ^{١٥٨} ^{١٥٩} ^{١٦٠} ^{١٦١} ^{١٦٢} ^{١٦٣} ^{١٦٤} ^{١٦٥} ^{١٦٦} ^{١٦٧} ^{١٦٨} ^{١٦٩} ^{١٧٠} ^{١٧١} ^{١٧٢} ^{١٧٣} ^{١٧٤} ^{١٧٥} ^{١٧٦} ^{١٧٧} ^{١٧٨} ^{١٧٩} ^{١٨٠} ^{١٨١} ^{١٨٢} ^{١٨٣} ^{١٨٤} ^{١٨٥} ^{١٨٦} ^{١٨٧} ^{١٨٨} ^{١٨٩} ^{١٩٠} ^{١٩١} ^{١٩٢} ^{١٩٣} ^{١٩٤} ^{١٩٥} ^{١٩٦} ^{١٩٧} ^{١٩٨} ^{١٩٩} ^{٢٠٠} ^{٢٠١} ^{٢٠٢} ^{٢٠٣} ^{٢٠٤} ^{٢٠٥} ^{٢٠٦} ^{٢٠٧} ^{٢٠٨} ^{٢٠٩} ^{٢١٠} ^{٢١١} ^{٢١٢} ^{٢١٣} ^{٢١٤} ^{٢١٥} ^{٢١٦} ^{٢١٧} ^{٢١٨} ^{٢١٩} ^{٢٢٠} ^{٢٢١} ^{٢٢٢} ^{٢٢٣} ^{٢٢٤} ^{٢٢٥} ^{٢٢٦} ^{٢٢٧} ^{٢٢٨} ^{٢٢٩} ^{٢٣٠} ^{٢٣١} ^{٢٣٢} ^{٢٣٣} ^{٢٣٤} ^{٢٣٥} ^{٢٣٦} ^{٢٣٧} ^{٢٣٨} ^{٢٣٩} ^{٢٤٠} ^{٢٤١} ^{٢٤٢} ^{٢٤٣} ^{٢٤٤} ^{٢٤٥} ^{٢٤٦} ^{٢٤٧} ^{٢٤٨} ^{٢٤٩} ^{٢٥٠} ^{٢٥١} ^{٢٥٢} ^{٢٥٣} ^{٢٥٤} ^{٢٥٥} ^{٢٥٦} ^{٢٥٧} ^{٢٥٨} ^{٢٥٩} ^{٢٦٠} ^{٢٦١} ^{٢٦٢} ^{٢٦٣} ^{٢٦٤} ^{٢٦٥} ^{٢٦٦} ^{٢٦٧} ^{٢٦٨} ^{٢٦٩} ^{٢٧٠} ^{٢٧١} ^{٢٧٢} ^{٢٧٣} ^{٢٧٤} ^{٢٧٥} ^{٢٧٦} ^{٢٧٧} ^{٢٧٨} ^{٢٧٩} ^{٢٨٠} ^{٢٨١} ^{٢٨٢} ^{٢٨٣} ^{٢٨٤} ^{٢٨٥} ^{٢٨٦} ^{٢٨٧} ^{٢٨٨} ^{٢٨٩} ^{٢٩٠} ^{٢٩١} ^{٢٩٢} ^{٢٩٣} ^{٢٩٤} ^{٢٩٥} ^{٢٩٦} ^{٢٩٧} ^{٢٩٨} ^{٢٩٩} ^{٣٠٠} ^{٣٠١} ^{٣٠٢} ^{٣٠٣} ^{٣٠٤} ^{٣٠٥} ^{٣٠٦} ^{٣٠٧} ^{٣٠٨} ^{٣٠٩} ^{٣١٠} ^{٣١١} ^{٣١٢} ^{٣١٣} ^{٣١٤} ^{٣١٥} ^{٣١٦} ^{٣١٧} ^{٣١٨} ^{٣١٩} ^{٣٢٠} ^{٣٢١} ^{٣٢٢} ^{٣٢٣} ^{٣٢٤} ^{٣٢٥} ^{٣٢٦} ^{٣٢٧} ^{٣٢٨} ^{٣٢٩} ^{٣٣٠} ^{٣٣١} ^{٣٣٢} ^{٣٣٣} ^{٣٣٤} ^{٣٣٥} ^{٣٣٦} ^{٣٣٧} ^{٣٣٨} ^{٣٣٩} ^{٣٤٠} ^{٣٤١} ^{٣٤٢} ^{٣٤٣} ^{٣٤٤} ^{٣٤٥} ^{٣٤٦} ^{٣٤٧} ^{٣٤٨} ^{٣٤٩} ^{٣٥٠} ^{٣٥١} ^{٣٥٢} ^{٣٥٣} ^{٣٥٤} ^{٣٥٥} ^{٣٥٦} ^{٣٥٧} ^{٣٥٨} ^{٣٥٩} ^{٣٦٠} ^{٣٦١} ^{٣٦٢} ^{٣٦٣} ^{٣٦٤} ^{٣٦٥} ^{٣٦٦} ^{٣٦٧} ^{٣٦٨} ^{٣٦٩} ^{٣٧٠} ^{٣٧١} ^{٣٧٢} ^{٣٧٣} ^{٣٧٤} ^{٣٧٥} ^{٣٧٦} ^{٣٧٧} ^{٣٧٨} ^{٣٧٩} ^{٣٨٠} ^{٣٨١} ^{٣٨٢} ^{٣٨٣} ^{٣٨٤} ^{٣٨٥} ^{٣٨٦} ^{٣٨٧} ^{٣٨٨} ^{٣٨٩} ^{٣٩٠} ^{٣٩١} ^{٣٩٢} ^{٣٩٣} ^{٣٩٤} ^{٣٩٥} ^{٣٩٦} ^{٣٩٧} ^{٣٩٨} ^{٣٩٩} ^{٤٠٠} ^{٤٠١} ^{٤٠٢} ^{٤٠٣} ^{٤٠٤} ^{٤٠٥} ^{٤٠٦} ^{٤٠٧} ^{٤٠٨} ^{٤٠٩} ^{٤١٠} ^{٤١١} ^{٤١٢} ^{٤١٣} ^{٤١٤} ^{٤١٥} ^{٤١٦} ^{٤١٧} ^{٤١٨} ^{٤١٩} ^{٤٢٠} ^{٤٢١} ^{٤٢٢} ^{٤٢٣} ^{٤٢٤} ^{٤٢٥} ^{٤٢٦} ^{٤٢٧} ^{٤٢٨} ^{٤٢٩} ^{٤٣٠} ^{٤٣١} ^{٤٣٢} ^{٤٣٣} ^{٤٣٤} ^{٤٣٥} ^{٤٣٦} ^{٤٣٧} ^{٤٣٨} ^{٤٣٩} ^{٤٤٠} ^{٤٤١} ^{٤٤٢} ^{٤٤٣} ^{٤٤٤} ^{٤٤٥} ^{٤٤٦} ^{٤٤٧} ^{٤٤٨} ^{٤٤٩} ^{٤٥٠} ^{٤٥١} ^{٤٥٢} ^{٤٥٣} ^{٤٥٤} ^{٤٥٥} ^{٤٥٦} ^{٤٥٧} ^{٤٥٨} ^{٤٥٩} ^{٤٦٠} ^{٤٦١} ^{٤٦٢} ^{٤٦٣} ^{٤٦٤} ^{٤٦٥} ^{٤٦٦} ^{٤٦٧} ^{٤٦٨} ^{٤٦٩} ^{٤٧٠} ^{٤٧١} ^{٤٧٢} ^{٤٧٣} ^{٤٧٤} ^{٤٧٥} ^{٤٧٦} ^{٤٧٧} ^{٤٧٨} ^{٤٧٩} ^{٤٨٠} ^{٤٨١} ^{٤٨٢} ^{٤٨٣} ^{٤٨٤} ^{٤٨٥} ^{٤٨٦} ^{٤٨٧} ^{٤٨٨} ^{٤٨٩} ^{٤٩٠} ^{٤٩١} ^{٤٩٢} ^{٤٩٣} ^{٤٩٤} ^{٤٩٥} ^{٤٩٦} ^{٤٩٧} ^{٤٩٨} ^{٤٩٩} ^{٥٠٠} ^{٥٠١} ^{٥٠٢} ^{٥٠٣} ^{٥٠٤} ^{٥٠٥} ^{٥٠٦} ^{٥٠٧} ^{٥٠٨} ^{٥٠٩} ^{٥١٠} ^{٥١١} ^{٥١٢} ^{٥١٣} ^{٥١٤} ^{٥١٥} ^{٥١٦} ^{٥١٧} ^{٥١٨} ^{٥١٩} ^{٥٢٠} ^{٥٢١} ^{٥٢٢} ^{٥٢٣} ^{٥٢٤} ^{٥٢٥} ^{٥٢٦} ^{٥٢٧} ^{٥٢٨} ^{٥٢٩} ^{٥٣٠} ^{٥٣١} ^{٥٣٢} ^{٥٣٣} ^{٥٣٤} ^{٥٣٥} ^{٥٣٦} ^{٥٣٧} ^{٥٣٨} ^{٥٣٩} ^{٥٤٠} ^{٥٤١} ^{٥٤٢} ^{٥٤٣} ^{٥٤٤} ^{٥٤٥} ^{٥٤٦} ^{٥٤٧} ^{٥٤٨} ^{٥٤٩} ^{٥٥٠} ^{٥٥١} ^{٥٥٢} ^{٥٥٣} ^{٥٥٤} ^{٥٥٥} ^{٥٥٦} ^{٥٥٧} ^{٥٥٨} ^{٥٥٩} ^{٥٦٠} ^{٥٦١} ^{٥٦٢} ^{٥٦٣} ^{٥٦٤} ^{٥٦٥} ^{٥٦٦} ^{٥٦٧} ^{٥٦٨} ^{٥٦٩} ^{٥٧٠} ^{٥٧١} ^{٥٧٢} ^{٥٧٣} ^{٥٧٤} ^{٥٧٥} ^{٥٧٦} ^{٥٧٧} ^{٥٧٨} ^{٥٧٩} ^{٥٨٠} ^{٥٨١} ^{٥٨٢} ^{٥٨٣} ^{٥٨٤} ^{٥٨٥} ^{٥٨٦} ^{٥٨٧} ^{٥٨٨} ^{٥٨٩} ^{٥٩٠} ^{٥٩١} ^{٥٩٢} ^{٥٩٣} ^{٥٩٤} ^{٥٩٥} ^{٥٩٦} ^{٥٩٧} ^{٥٩٨} ^{٥٩٩} ^{٦٠٠} ^{٦٠١} ^{٦٠٢} ^{٦٠٣} ^{٦٠٤} ^{٦٠٥} ^{٦٠٦} ^{٦٠٧} ^{٦٠٨} ^{٦٠٩} ^{٦١٠} ^{٦١١} ^{٦١٢} ^{٦١٣} ^{٦١٤} ^{٦١٥} ^{٦١٦} ^{٦١٧} ^{٦١٨} ^{٦١٩} ^{٦٢٠} ^{٦٢١} ^{٦٢٢} ^{٦٢٣} ^{٦٢٤} ^{٦٢٥} ^{٦٢٦} ^{٦٢٧} ^{٦٢٨} ^{٦٢٩} ^{٦٣٠} ^{٦٣١} ^{٦٣٢} ^{٦٣٣} ^{٦٣٤} ^{٦٣٥} ^{٦٣٦} ^{٦٣٧} ^{٦٣٨} ^{٦٣٩} ^{٦٤٠} ^{٦٤١} ^{٦٤٢} ^{٦٤٣} ^{٦٤٤} ^{٦٤٥} ^{٦٤٦} ^{٦٤٧} ^{٦٤٨} ^{٦٤٩} ^{٦٥٠} ^{٦٥١} ^{٦٥٢} ^{٦٥٣} ^{٦٥٤} ^{٦٥٥} ^{٦٥٦} ^{٦٥٧} ^{٦٥٨} ^{٦٥٩} ^{٦٦٠} ^{٦٦١} ^{٦٦٢} ^{٦٦٣} ^{٦٦٤} ^{٦٦٥} ^{٦٦٦} ^{٦٦٧} ^{٦٦٨} ^{٦٦٩} ^{٦٧٠} ^{٦٧١} ^{٦٧٢} ^{٦٧٣} ^{٦٧٤} ^{٦٧٥} ^{٦٧٦} ^{٦٧٧} ^{٦٧٨} ^{٦٧٩} ^{٦٨٠} ^{٦٨١} ^{٦٨٢} ^{٦٨٣} ^{٦٨٤} ^{٦٨٥} ^{٦٨٦} ^{٦٨٧} ^{٦٨٨} ^{٦٨٩} ^{٦٩٠} ^{٦٩١} ^{٦٩٢} ^{٦٩٣} ^{٦٩٤} ^{٦٩٥} ^{٦٩٦} ^{٦٩٧} ^{٦٩٨} ^{٦٩٩} ^{٧٠٠} ^{٧٠١} ^{٧٠٢} ^{٧٠٣} ^{٧٠٤} ^{٧٠٥} ^{٧٠٦} ^{٧٠٧} ^{٧٠٨} ^{٧٠٩} ^{٧١٠} ^{٧١١} ^{٧١٢} ^{٧١٣} ^{٧١٤} ^{٧١٥} ^{٧١٦} ^{٧١٧} ^{٧١٨} ^{٧١٩} ^{٧٢٠} ^{٧٢١} ^{٧٢٢} ^{٧٢٣} ^{٧٢٤} ^{٧٢٥} ^{٧٢٦} ^{٧٢٧} ^{٧٢٨} ^{٧٢٩} ^{٧٣٠} ^{٧٣١} ^{٧٣٢} ^{٧٣٣} ^{٧٣٤} ^{٧٣٥} ^{٧٣٦} ^{٧٣٧} ^{٧٣٨} ^{٧٣٩} ^{٧٤٠} ^{٧٤١} ^{٧٤٢} ^{٧٤٣} ^{٧٤٤} ^{٧٤٥} ^{٧٤٦} ^{٧٤٧} ^{٧٤٨} ^{٧٤٩} ^{٧٥٠} ^{٧٥١} ^{٧٥٢} ^{٧٥٣} ^{٧٥٤} ^{٧٥٥} ^{٧٥٦} ^{٧٥٧} ^{٧٥٨} ^{٧٥٩} ^{٧٦٠} ^{٧٦١} ^{٧٦٢} ^{٧٦٣} ^{٧٦٤} ^{٧٦٥} ^{٧٦٦} ^{٧٦٧} ^{٧٦٨} ^{٧٦٩} ^{٧٧٠} ^{٧٧١} ^{٧٧٢} ^{٧٧٣} ^{٧٧٤} ^{٧٧٥} ^{٧٧٦} ^{٧٧٧} ^{٧٧٨} ^{٧٧٩} ^{٧٨٠} ^{٧٨١} ^{٧٨٢} ^{٧٨٣} ^{٧٨٤} ^{٧٨٥} ^{٧٨٦} ^{٧٨٧} ^{٧٨٨} ^{٧٨٩} ^{٧٩٠} ^{٧٩١} ^{٧٩٢} ^{٧٩٣} ^{٧٩٤} ^{٧٩٥} ^{٧٩٦} ^{٧٩٧} ^{٧٩٨} ^{٧٩٩} ^{٨٠٠} ^{٨٠١} ^{٨٠٢} ^{٨٠٣} ^{٨٠٤} ^{٨٠٥} ^{٨٠٦} ^{٨٠٧} ^{٨٠٨} ^{٨٠٩} ^{٨١٠} ^{٨١١} ^{٨١٢} ^{٨١٣} ^{٨١٤} ^{٨١٥} ^{٨١٦} ^{٨١٧} ^{٨١٨} ^{٨١٩} ^{٨٢٠} ^{٨٢١} ^{٨٢٢} ^{٨٢٣} ^{٨٢٤} ^{٨٢٥} ^{٨٢٦} ^{٨٢٧} ^{٨٢٨} ^{٨٢٩} ^{٨٣٠} ^{٨٣١} ^{٨٣٢} ^{٨٣٣} ^{٨٣٤} ^{٨٣٥} ^{٨٣٦} ^{٨٣٧} ^{٨٣٨} ^{٨٣٩} ^{٨٤٠} ^{٨٤١} ^{٨٤٢} ^{٨٤٣} ^{٨٤٤} ^{٨٤٥} ^{٨٤٦} ^{٨٤٧} ^{٨٤٨} ^{٨٤٩} ^{٨٥٠} ^{٨٥١} ^{٨٥٢} ^{٨٥٣} ^{٨٥٤} ^{٨٥٥} ^{٨٥٦} ^{٨٥٧} ^{٨٥٨} ^{٨٥٩} ^{٨٦٠} ^{٨٦١} ^{٨٦٢} ^{٨٦٣} ^{٨٦٤} ^{٨٦٥} ^{٨٦٦} ^{٨٦٧} ^{٨٦٨} ^{٨٦٩} ^{٨٧٠} ^{٨٧١} ^{٨٧٢} ^{٨٧٣} ^{٨٧٤} ^{٨٧٥} ^{٨٧٦} ^{٨٧٧} ^{٨٧٨} ^{٨٧٩} ^{٨٨٠} ^{٨٨١} ^{٨٨٢} ^{٨٨٣} ^{٨٨٤} ^{٨٨٥} ^{٨٨٦} ^{٨٨٧} ^{٨٨٨} ^{٨٨٩} ^{٨٩٠} ^{٨٩١} ^{٨٩٢} ^{٨٩٣} ^{٨٩٤} ^{٨٩٥} ^{٨٩٦} ^{٨٩٧} ^{٨٩٨} ^{٨٩٩} ^{٩٠٠} ^{٩٠١} ^{٩٠٢} ^{٩٠٣} ^{٩٠٤} ^{٩٠٥} ^{٩٠٦} ^{٩٠٧} ^{٩٠٨} ^{٩٠٩} ^{٩١٠} ^{٩١١} ^{٩١٢} ^{٩١٣} ^{٩١٤} ^{٩١٥} ^{٩١٦} ^{٩١٧} ^{٩١٨} ^{٩١٩} ^{٩٢٠} ^{٩٢١} ^{٩٢٢} ^{٩٢٣} ^{٩٢٤} ^{٩٢٥} ^{٩٢٦} ^{٩٢٧} ^{٩٢٨} ^{٩٢٩} ^{٩٣٠} ^{٩٣١} ^{٩٣٢} ^٩

وفيه نيلسان :

أحدهما : أنه جل العيينين وكاء السه (١) ، فاقضى أن يكون نسوم العيينين مزيلاً للوكاء على العموم ، إلا ما حقه دليل الجوس .

والثاني : عموم (٢) قوله على الله عليه وسلم (٣) " فمن نام فليتوضأ "

ودوى [زر] بن حبيش (٤) عن صفوان بن عمار (٥)

يفعله إلا الجوزجاني وابن سعد وابن قانع .

وأما تدليس بنية فقد زال تدليسه بتمريجه بالتحديث في رواية أحمد ، وأما الانقطاع : فقد جزم البخاري بأن عبد الرحمن بن عاصم سمع من عمر ، وللحديث شاهد من معاوية رضي الله عنه ، قال أحمد فيما بلغني عنه حديث علي الذي يرويه الوضين بن عطاء أثبت من حديث معاوية في هذا الباب .

والحديث حسنه النووي ، والمنذري ، وابن الملاح ، وفعله ابن حزم .
انظر : سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب الوضوء من النوم ٥٢/١ ، سنن ابن ماجه : كتاب الطهارة وسننها - باب الوضوء من النوم ١٦١/١ ، مسند الإمام أحمد ١١١/١ ، سنن الدارقطني : كتاب الطهارة - باب فيما روي فيما نام قاعداً وقائماً ١٦١/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب الوضوء من النوم ١١٨/١ ، معرفة علوم الحديث ١٣٣ ، المحلى ٢٣١/١ ، مختصر سنن أبي داود ١٤٥/١ ، مختصر الخلائط ١٤٦/١ ، نصب الراية ٤٥/١ ، تلخيص الحبير ١١٨/١ ، التعليق المغني ١٦١/١ ، علل الحديث ٤٧/١ ، المراسيل ١٢٤ ، تهذيب التهذيب ١٢٠/١١ ، ميزان الاعتدال ٣٣٤/٤ ، نيل الأوطار ٢٤١/١ ، إرواء الغليل ١٤٩/١ .

(١) في م ، س : (السنة) .

(٢) (عموم) ساقطة من س .

(٣) (على الله عليه وسلم) ساقطة من أ ، س .

(٤) في م (دهر بن حبش) ، وفي س : (زيد بن حبش) ، وفي آ ، ح : (زيد)

وهو زر بن حبيش بن حباشة بن أوس بن بلال ، وقيل : هلال الأسدي ، أبو مريم ويقال : أبو مطرف الكوفي ، مخفوم ، أنكر الجاهلية ، ولم ير النبي صلى الله عليه وسلم من كبار التابعين ، روى عن عمر وعثمان ، وعلي ، وأبي ثر ، وغيرهم ، وعنه إبراهيم النخعي ، وعاصم بن بهدلة ، وغيرهم ، ثقة ، كثير الحديث .

مات قبل الجماجم ، واختلفوا في سنة وفاته قيل سنة ٨١ هـ ، وقيل سنة

٨٢ هـ ، وقيل سنة ٨٣ هـ وقال في الاستيعاب الأصح الأول .

انظر : الاستيعاب ٧٩١/١ ، تهذيب التهذيب ٥٦٠/١ ، تهذيب التهذيب ٣٢٩/٣ ، طبقات

ابن سعد ١٠٤/١ ، المعين في طبقات المحدثين ٣٣ .

(٥) في م : (بن عسالى) ، وفي س : (غسان) .

المرادي (١) قال : " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمركم إذا كنتم مسافرين أو سقرا (٢) أن لا تنزع خفافكم ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنابة ، لكن (٣) من غائط ، وبول ، ونوم (٤) " (٥)

فأطلق النوم ولم يفسرق .

ولأن النوم إذا صادف حالاً مؤثراً (٦) في خروج الريح ، كان ناقضاً (٧) للوضوء كالاضطجاع طرداً ، والقعود مكسباً . (٨)

فأما الجواب عن الحديث المروي عن ابن عباس : فهو أنه معلول :

(١) في م : (الممرأوى)

وهو صفوان بن عسال المرادي الجملي ، فزا مع النبي صلى الله عليه وسلم ثنتي عشرة غزوة وروى عنه ، سكن الكوفة ، روى عنه زر بن عبيدش ، وعبدالله بن سلمة المرادي . . وغيرهما .

انظر : الاستيعاب ١٨١/٣ ، الإصابة ١٨٢/٣ ، تهذيب التهذيب ٤٢٨/٤ ، طبقات ابن سعد ٤٥١/١ .

(٢) في أ ، س : (سفرى) .

(٣) في أ : (لاكن من) ، وفي م : (لكن) ساقطة .

(٤) في س : (من غائط أو بول أو نوم) .

(٥) أخرجه الشافعي ، وأحمد - واللفظ له - وابن ماجه ، والترمذي ، والنسائي ، وابن خزيمة ، والطحاوي ، والبيهقي .

قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح ، وقال : قال محمد بن إسماعيل : أحسن شيء في هذا الباب حديث صفوان بن عسال .

انظر : مسند الإمام الشافعي ١٨ ، مسند الإمام أحمد ٢٣٩/٤ ، سنن ابن ماجه : كتاب الطهارة وسننها - باب الوضوء من النوم ١٦٩/١ ، سنن الترمذي : أبواب الطهارة - باب ما جاء في المسح على الخفين للمسافر والمقيم ٦٥/١ ، سنن النسائي : كتاب الطهارة الوضوء من الغائط ٩٨/١ ، صحيح ابن خزيمة : جماع أبواب المسح على الخفين - باب ذكر الدليل على أن الرخصة في المسح على الخفين إنما هي من الحدث الذي يوجب الوضوء ٩٩/١ ، شرح معاني الآثار : باب المسح على الخفين ٨٢/١ ، نصب الرأية ١٦٤/١ ، ١٨٢ .

(٦) في م ، ح : (مؤثراً) .

(٧) في س : (ناقصاً) .

(٨) أي أن كل ما كان مؤثراً في خروج الريح نقض الوضوء كالاضطجاع في النوم وكل ما لم يكن مؤثراً في خروج الريح لا ينقض النوم معه كالقعود .

أنكره أبو داود (١) في سننه وأحمد بن حنبل (٢) في حديثه وقال (٣) أحمد:
أبو خالد الدالاني لم يلق قتادة (٤).

وقال أبو داود: لم يرو (٥) قتادة عن أبي العالية إلا أربعة أحاديث
ليس هذا منها (٦) (٧)

وإذا كان هذا الحديث منذ أكبر (٨) أصحاب الحديث بهذه المثابة كان
مطرحا .

وأما حديث حذيفة فهو أنكر عندهم من الحديث المروي عن ابن عباس
ثم لو سلمنا (٩) لكان التعليق فيه باسترخاء المقاميل يقتضي حمله (١٠)
على ما لم يرخها من الناس دون النوم .
وأما قياسهم على الجلوس فالمعنى في الجلوس أنه يخلف العينين (١١) في
حفظ السبيل من خروج الموت والريح ، وليس كذلك ما سواه .

(٩) أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني ، صاحب السنن ، إمام أهل الحديث
في زمانه ، روى عن أحمد ، وإسحاق ، وابن المديني ، وغيرهم ، ومنه
الترمذي ، وأبي عوانة ، وعدة ، من مؤلفاته : الناسخ والمنسوخ ،
والمراسيل

ولد سنة ٢٠٢ هـ ، وتوفي سنة ٢٧٥ هـ .

انظر : البداية والنهاية ٥٤/١١ ، تذكرة الحفاظ ٥٩١/٢ ، تهذيب التهذيب
١٦٩/٤ ، اللباب ١٠٥/٢ ، وفيات الأعيان ٤٠٤/٢ .

(٢) في ج : (جيل)

(٣) في م ، ج ، س : (لقال) .

(٧،٤) انظر : التعليق على الحديث ص ٦٧٧ .

(٥) في أ : (ترو) .

(٦) في أ : (فيها) ، وفي س : (ليس هذا الحديث فيها) .

(٨) في م ، ج : (أئمة) ، وفي س : (أكثر) .

(٩) في أ : (سلمنا) .

(١٠) في أ ، س : (حملها) .

(١١) في أ : (العين) .

لمسـل

وأما (١) القسم الذي لا يوجب الوضوء من أقسام النوم ، فهو النوم قاعداً لا يوجب الوضوء قليلاً كان النوم (٢) أو كثيراً (٣).

وقال المنزني : نوم القاعد (٤) يوجب الوضوء كنوم المفطح قليلاً كان أو كثيراً (٥).

وقال مالك (٦) والأوزاعي (٧) وأحمد بن حنبل (٨) : إن كان نوم القاعد (٩) كثيراً أوجب الوضوء ، وإن كان قليلاً لم يوجبه .

واستدل المنزني بحديث صفوان بن عسال (١٠) المرادي قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا إذا كنا مسافرين أو سَفَرًا (١١) أن لا نترع خلفنا

-
- (١) في م ، ح : (فأما) .
 (٢) (النوم) ساقطة من أ ، س ، ح ، ومثبتة في حاشية ح .
 (٣) وذلك بأن يكون قاعداً ممكناً مقعده من الأرض .
 انظر : الأم ١٢/١ ، العباب ل ٩٠ ب ، التهذيب ل ٣٤ أ ، الفاية القصوى ٢١٥/١ ، فتح العزيز ٢١/٢ ، روضة الطالبين ٧٤/١ .
 (٤) في س : (النوم قاعداً) .
 (٥) وهو قول للشافعي في رواية البويطي ، واختاره المنزني .
 انظر : حلية العلماء ١٤٥/١ ، التهذيب ل ٣٤ أ ، المهذب ٣٠/١ ، الوسيط ٤٠٨/١ ، فتح العزيز ٢٥/٢ ، المجموع ١٧/٢ .
 (٦) قال في المدونة : (..... ومن نام جالساً فلا وضوء عليه إلا أن يطول ذلك به) والمشهور في المذهب أن المذهب أن المعتبر هو صفة النوم ، ولا عبرة بهيئة النائم ، سواء نام مفطحاً ، أو قائماً ، أو على أية صفة ، فمتى كان النوم ثقیلاً نقض وضوؤه على أي حال كان نومه ، فإن كان غير ثقیل فلا ينتقض وضوؤه .
 انظر : المدونة ٩/١ ، بداية المجتهد ٣٦/١ ، الفواكه الدواني ١٣٣/١ ، حاشية الدسوقي ١١٩/١ ، بلغة السالك ٥١/١ .
 (٧) انظر : الأوسط ١٤٨/١ ، المجموع ١٧/٢ ، نيل الأوطار ٢٣٩/١ .
 (٨) انظر : المغني ١٦٥/١ ، شرح منتهى الإرادات ٦٦/١ ، دليل الطالب ١٢/١ .
 (٩) في س : (إذا كان النوم قاعداً) .
 (١٠) في س : (غسان) .
 (١١) في م : (أو سفرين) ، وفي س : (أو سفري)

ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنابة لكن من غائط ، وبول ، ونوم^(١) " (٢)

فكان النوم على عموم الأحوال موجباً للطهارة ، كما كان الغائط، والبول موجباً على عموم الأحوال .

قال : ولأن ما كان حدثاً في غير حال القعود كان حدثاً في حال القعود كسائر الأحداث

وأما مالك ومن تابعه فإنهم استدلوا : بأن قليل النوم في القعود لا يرخي المفامل فكان السبيل محفوظاً ، وإذا طال وكثر^(٣) استرخت المفامل فصار السبيل مستطلقاً .

ودليلنا : حديث حذيفة رضي الله عنه^(٤) أنه نام قاعداً فلما أنبهه^(٥) النبي صلى الله عليه وسلم^(٦) قال له^(٧) يا رسول الله : أمن هذا وضوء فقال : " لا " (٨)

وروى معاوية بن أبي سفيان^(٩) أن النبي صلى الله عليه وسلم^(١٠) قال :

-
- (١) في س : (أو بول ، أو نوم)
- (٢) سبق تخريجه في . ٦٨١
- (٣) في م ، ح : (وإذا كثر وطال) .
- (٤) (رضي الله عنه) ساقطة من أ ، س .
- (٥) في أ ، س : (فأنبهه) .
- (٦) (وسلم) ساقطة من أ .
- (٧) في س : (فقال : يا رسول الله) .
- (٨) سبق تخريجه في ٦٧٨
- (٩) (أبي سفيان) غير واضحة في أ ، في س : (بن أبي نعيم)
- وهو أبو عبد الرحمن معاوية بن صخر بن حرب الأموي ، أحد دعاة العرب ، ومؤسس الدولة الأموية ، أسلم يوم فتح مكة ، وهو أول مسلم ركب بحر الروم للغزو توفي دمشق سنة ٦٠ هـ .
- انظر : الاستيعاب ٣/٣٧٥ ، الإصابة ٣/٤٩٢ ، التنبيه والإشراف ٢٧٧ ، التعديل والتجريح ٢/٧١٤ ، تاريخ بغداد ١/٢٠٧ ، التاريخ الكبير ٧/٣٢٦ ، الثقات ٢/٣٠٥ .
- (١٠) (وسلم) ساقطة من أ .

" العينان وكاء السه (١) ، فإذا نامت العينان استطلق الوكاء " (٢)
فجعل النبي صلى الله عليه وسلم (٣) العينين (٤) وكاء السه (٥) يحفظ (٦)
السبيل فكذلك الأرض تخلف العينين (٧) في حفظ السبيل .

ثم بين بالتعليل أن النوم ليس بحدث ، وإنما هو سبيل إلى الحدث ، فإذا
وجد على ملة لا تكون (٨) سبيلاً إليه انتفى (٩) الحكم عنه .
وروى مسرو بن شبيب (١٠) عن أبيه ————— (١١) من جده (١٢)

(١) في م : (السنة) .

(٢) أخرجه أحمد ، والدارقطني

قال ابن حجر : في إسناده بقية عن أبي بكر بن أبي مريم وهو ضعيف
وقال أحمد بن حنبل : حديث علي أثبت من حديث معاوية في هذا الباب .
انظر : مسند أحمد ٩٧/٤ ، سنن الدارقطني : كتاب الطهارة - باب في مسا
روى فيمن نام قاعداً أو قائماً ١٦٠/١ ، تلخيص الحبير ١١٨/١ .

(٣) (وسلم) ساقطة من أ .

(٤) (العينين) ساقطة من س .

(٥) في م : (السنة) .

(٦) في م ، ج : (تحفظ) .

(٧) في س : (العين) .

(٨) في م ، س : (لا يكون) ، وفي ج غير منقوطة (لا يكون) .

(٩) في م : (سبيلاً إلى انتفاء) ، وفي ج : (سبيلاً إلى انتفاء) .

(١٠) أبو إبراهيم عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص ، من
رجال الحديث

روى عن أبيه وظاوي ومجاهد .. وجماعة ، وروى عنه عمرو بن دينار ، وقتادة ،
والأوزاعي .. وآخرون

كان يسكن مكة ، وتوفي بالطائف سنة ١١٨ هـ .

انظر : تهذيب التهذيب ٤٨/٨ ، تقريب التهذيب ٧٢/٢ ، الجرح والتعديل
٢٢٨/٦ ، شذرات الذهب ٥٥/١ ، المغفاء للعقيلي ٢٧٢/٣ ، ميزان الاعتدال
٢٦٣/٣ .

(١١) شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص الحجازي ، روى عن جده
عبد الله بن عمرو وروى عنه ابنه عمرو بن شعيب ، ذكره ابن حبان في
الثقات ، قال ابن حجر : ولم يذكر أحد منهم أنه يروي عن أبيه محمد ، ولم
يذكر أحد لمحمد هذا ترجمة إلا القليل .

انظر : التاريخ الكبير ٢١٨/٤ ، تهذيب التهذيب ٣٥٦/٤ ، تهذيب الأسماء
واللغات ٢٤٦/١ ، الجرح والتعديل ٣٥٩/٤ ، طبقات ابن سعد ٢٤٢/٥ ،
الكاشف ١٢/٢ .

(١٢) قال ابن حجر عند ترجمة عمرو بن شعيب : أما رواية أبيه عن جده فإنما

يعني بها الجد الأعلى عبد الله بن عمرو ، وليس محمد بن عبد الله ، وقد

أن (١) النبي صلى الله عليه وسلم قال (٢) : " من نام جالساً فلا وضوء عليه ، ومن رفع جنبه فعليه الوضوء " (٣)

وروى قتادة عن أنس قال : " كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينتظرون العشاء الآخرة حتى تخفق (٤) رموسهم ثم يملون ولا يتوضئون " (٥) وهذا دليل على الإجماع منهم .

مرح شعيب بسماعه من عبد الله في أماكن ، ومع سماعه منه ، وأجـاب بعضهم على ابن حجر بقوله : " فإنما يعنى بها الجد الأعلى " أنها دعوى بلا دليل ، بل نص الأئمة على أنه يحتمل الجد الأدنى والأعلى ولا يصح حديثه إلا إذا مرح بأنه عبد الله .

وهذا السند : (عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده) تكلم فيه رجال الحديث ، والحرح والتعديل كثير ، ولا حاجة إلى الإسهاب فيه . انظر : تهذيب التهذيب ٨/٥١ ، ٩/٢٦٦ ، الكاشف ٣/٦٢ ، ميزان الاعتدال ٥٩٣/٣ .

(١) في أ ، ح ، س : (من) .

(٢) في م ، س ، ح : (أنه قال) .

(٣) أخرجه الدارقطني بلفظه عن عمر بن هارون عن يعقوب بن عطاء عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده .

قال النووي : حديث عمرو بن شعيب ضعيف جداً ، وقال في التعليق المغني : عمر بن هارون ضعيف ، وقال ابن مهدي ، وأحمد ، والنسائي متروك ، وقال الدارقطني وابن المديني ضعيف جداً .

انظر : سنن الدارقطني : كتاب الطهارة - باب ماروي فيمن نام قاعداً ١٦١/١ المجموع ١٣/٣ ، التعليق المغني ١/١٦١ .

(٤) تخفق : تعميل ، وقيل هو إذا نعى نعمة ثم تنبه .

انظر : - خفق - لسان العرب ١٠/٨٠ .

(٥) أخرجه الشافعي ، وأحمد ، ومسلم ، وأبو داود - واللفظه - والترمذي ، والدارقطني

قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح ، وقال الدارقطني صحيح .

انظر : مسند الإمام الشافعي ١١ ، صحيح مسلم : كتاب الحيض - باب الدليل على أن نوم الجالس لا ينقض الوضوء ٢٨٤/١ ، سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب الوضوء من النوم ٥١/١ ، سنن الترمذي : أبواب الطهارة - باب ما جاء في الوضوء من النوم ٥١/١ ، سنن الدارقطني : كتاب الطهارة - باب ماروي في النوم قاعداً لا ينقض الوضوء ١٣١/١ ،

ثم (١) من الدليل على مالك ومن تابعه (٢) : أنه لما لم يكن (٣) قليلاً حدثاً ، لم يكن كثيراً (٤) حدثاً كالكلام طرداً ، والموت والريح مكساً . (٥)

وأما الجواب من استدلال المزني رحمه الله (٦) بحديث صفوان فهو : أنه لما جمع في حديثه بين البول والنوم ، ثم كان (٨) البول ينقض (٩) في حال دون حال وهي حال السلامة دون سلس البول ، لم يمنع (١٠) أن يكون النوم ينقض (١١) الوضوء (١٢) في حال دون حال .

وأما استدلاله بسائر الأحداث ، فالفرق بينهما أن النوم ليس يحدث في نفسه وإنما هو طريق إليه ، وما سوى النوم حدث (١٣) في نفسه (١٤) ولو كان حدثاً لكان القياس يقتضي ما قاله المزني من تسوية النوم (١٥) في الأحوال كسائر الأحداث

وهو معنى قول الشافعي : ولو مورأ (١٦) إلى النظر (١٧) كان (١٨) إذا قلب

- (١) في س : (ومن الدليل) .
- (٢) في أ : (وتابعيه) ، وفي س : (ومتابعيه) .
- (٣) في أ : (مالم يكن) .
- (٤) في س : (كثره) .
- (٥) الطرد : أي أن كل مالم يكن قليلاً حدثاً لم يكن كثيراً حدثاً كالكلام ، والعكس: كل ما كان قليلاً حدثاً كان كثيراً حدثاً كالريح .
- (٦) في م : (فأما) وفي س : (وإنما) .
- (٧) (رحمه الله) ساقطة من أ ، م ، ح .
- (٨) في م : (وكان) .
- (٩) في أ ، س : (ينقض) .
- (١٠) في م : (لم يمنع) .
- (١١) في س : (ينتقض) .
- (١٢) (الوضوء) ساقطة من س .
- (١٣) في أ ، س : (حدثاً) .
- (١٤) (وإنما هو طريق إليه ، وما سوى النوم حدث في نفسه) ساقطة من م .
- (١٥) (النوم) ساقطة من س .
- (١٦) في أ : (ولو جرنأ) .
- (١٧) في س : (النفر) .
- (١٨) في م ، ح : (لكان) .

عليه النوم توفراً بأي حالته كان . غير (١) أن القياس كان يقتضي أن يكون حدثاً يتعلق (٢) الوفاء به كسائر الأحداث ، ولكن انصرف بتعليل (٣) النوم (٤) من أن يكون حدثاً ، وهما سبباً إليه (٥) ، فجاء أن يختص بالحال التي تكون (٦) سبباً إليه دون الحال التي لا تكون (٧) سبباً إليه .

قال المزني : وقد جعله الشافعي في النظر في معنى من أعمى (٨) عليه كيف كان توفراً فكذلك النائم على معناه كيف كان توفراً .
والجواب من هذا من وجهين :

أحدهما : أنه ليس يمتنع أن يكون الإغماء (٩) حدثاً بعينه ، فاستوى حكمه في الأحوال والنوم سبباً إليه ، فاختلف حكمه باختلاف الأحوال .
والثاني : أن النوم أخف حالاً من الإغماء ، لأنه قد ينتبه بما ينتقل (١٠) إليه من حال إلى حال ، فاختلف حكمه باختلاف الأحوال ، والإغماء أغلظ (١١) حالاً ؛ لأنه لا ينتبه (١٢) بما ينتقل (١٣) إليه فاستوى حكمه في الأحوال .

(١) في أ : (نعيم) في م ، ح : (يعني)

(٢) في أ ، م ، ح : (لتعلق)

(٣) في ح : (تعليل) ، وفي م : (بتعليل)

(٤) وهو " العينان وكاء السه "

(٥) في م ، ح : (من أن يكون حدثاً لتعلق الوفاء إليه) .

(٦) في أ ، س : (التي يكون) .

(٧) في أ ، س : (التي لا يكون) .

(٨) في س : (أعمى) .

(٩) في س : (الإغماء) .

(١٠) في م : (ينتقل) .

(١١) في س : (أغلظ) .

(١٢) في ح : (ينتبه)

(١٣) في م : (بما ينتقل) .

فصل (١)

فإذا تقرر ما وصفنا لم يخل حال النائم قاعداً من أحد أمرين :
إما أن يكون متربعاً (٢) أو محتبياً (٣).
فإن جلس متربعاً فلا وضوء عليه لما ذكرنا من حفظ الأرض لسبيله ،
وإن جلس على إليته رافعاً لركبتيه محتبياً عليهما (٤) بيديه (٥) فقد
اختلف أصحابنا فيه على وجهين : (٦)
أحدهما : أنه كالمتربع (٧) في سقوط الوضوء عنه لالتحاق إليته (٨) بالأرض
والوجه الثاني : أنه كالمستند ، والمفطح في وجوب الوضوء عليه ، لأنه
جلس جلسة (٩) لا تحفظ (١٠) الأرض لسبيله منها ، ولعل (١١) ما خرجه أبو إسحاق
المروزي هو قول ثان (١٢) في نوم القاعد محمول (١٣) على هذا .

- (١) (فعل) ساقطة من س
(٢) التربع : ضرب من الجلس .
انظر :- ريع - لسان العرب ١٠٩/٨ .
(٣) في م : (محتبياً)
والاحتباء : أن يضم الإنسان رجليه إلى بطنه بثوبه يجمعهما به مع ظهره
ويشده عليهما ، وقد يكون الاحتباء باليدين عوض الثوب .
انظر - حيا - لسان العرب ١٦١/١٤
(٤) (محتبياً عليهما بيديه) ساقطة من م ، وفي س : (عليها) .
(٥) في ح : (ببدنه)
(٦) قال النووي : وفيه ثلاثة أوجه ، حكى الوجهين اللذين ذكرهما الماوردي ، وجعل
قول أبي الفياض وجهاً ثالثاً ، وحكاه عن الماوردي والرويا ني وتقال ،
والمختار أنه لا ينتقض .
انظر : البحر ٧٥ ، المجموع ١٧/٢ ، روضة الطالبين ٧٤/١ ، مغني المحتاج ٣٤/١ .
(٧) في ح : (كالمربع) .
(٨) في ح : (إليته) .
(٩) في م مع : (لأنها جلسة لا تحفظ) ، وفي أ : (جلسة) ساقطة .
(١٠) في أ : (لا يحفظ) وفي ح ، س غير منقوطة (لا يحفظ) .
(١١) في أ : (وأجل ما خرجه) .
(١٢) في أ ، س : (ثاني) .
(١٣) في أ : (فمحمول) .

وكان أبو الفياض البصري (١) يفصل ذلك فيقول :
 إن كان النائم على هذه (٢) الحال نحيف البدن معروق الإلية انتقض وضوءه ،
 لأن السبيل لا يكون محفوظاً (٣)

وإن كان تخيم (٤) البدن تنطبق إلياته على الأرض في هذه (٥) الحال لم
 ينتقض (٦) وضوءه ؛ لأن السبيل يكون (٧) محفوظاً .
 فلو نام متربعاً فغلبه النوم حتى مال (٨) من جلوسه ؛
 فإن ارتفعت إلياته من الأرض في ميله انتقض (٩) وضوءه ، وإن لم ترتفع (١٠)
 فهو على وضوءه كما لو لم [يميل] . (١١)

وأما القسم الذي اختلف قوله في وجوب الوضوء منه من أقسام النوم ، فهو
 النوم في الصلاة .

فإذا نام في موقع الجلوس كانت ملاته جائزة ووضوءه جائزاً (١٢) (١٣)
 وإن نام في موقع (١٤) غير الجلوس ، إما في قيامه ، أو في ركوعه ،

-
- (١) (البصري) ساقطة من م ، ح
 (٢) في م ، ح : (هذا) .
 (٣) (لا يكون محفوظاً) ساقطة من م .
 (٤) في ح : (لحيم) وفي س : (تخم)
 والتخيم : أي الثقيل .
 انظر : - وخم - لسان العرب ٦٣١/١٢ .
 (٥) في ح : (في هذا)
 (٦) في س : (ينتقض) .
 (٧) في م ، ح : (يميل) .
 وإن كان تخيم البدن تنطبق إلياته على الأرض في هذه الحال لم ينتقض وضوءه
 لأن السبيل (ساقطة من م) .
 (٨) في أ ، س : (حال) .
 (٩) في س : (انتقض) .
 (١٠) في أ : (لم يرتفع) وفي ح غير منقوطة (يرتفع) .
 (١١) في أ ، م ، ح ، س : (لم يميل)
 (١٢) في أ : (جائز) ، وفي س : (ووضوءه باق) .
 (١٣) انظر : حاشية القليوبي ٣٢/١
 (١٤) في م ، ح ، س : (وإن نام من غير الجلوس) .

أو في (١) سجوده

ففي بطلان وضوءه (٢) وصلاته قولان: (٣)

أحدهما : وهو قوله في القديم أن وضوءه صحيح ، وبه قال ثمانية من التابعين . لقوله تعالى : " وَالَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيْلًا " (٤)
فأخرجه مخرج المدح ، وما تعلق به (٥) المدح انتفى (٦) عنه إبطال (٧)
العبادة .

وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم (٨) أنه قال : " إذا نام العبد في سجوده باهى الله تعالى (٩) به الملائكة فيقول : انظروا (١٠) عبدي (١١) روحه عندي ، وجسده (١٢) ساجد بين يدي " (١٤)

(١) (في) ساقطة من ح .

(٢) في أ : (وضوء) ، وفي ج ، س : (وضوء)

(٣) قال الشاشي : أحدهما أنه ينقضي .

انظر : البحر ل ٧٥ أ ، حلية العلماء ١٤٦/١ ، المهذب ٣٠/١ ، فتح العزيز

٢٦/٢ ، المجموع ١٥/٢ .

(٤) سورة الفرقان آية (٦٤) .

(٥) في م ، ح : (وما يتعلق)

(٦) في ح : (انتفا)

(٧) في س : (بطلان)

(٨) (وسلم) ساقطة من أ .

(٩) (تعالى) ساقطة من أ ، م ، ح .

(١٠) في س : (فيقول ياملائكتي) ، و (انظروا) ساقطة من أ ، م ، ح .

(١١) في أ : (عندي) .

(١٢) في أ ، م ، ح : (وبدنه) .

(١٣) في ح : (ساجدا) .

(١٤) قال ابن حجر : أنكر جماعة منهم القاضي ابن العربي وجود هذا الحديث وقد رواه البيهقي في الخلافيات من حديث أنس ، وفيه داود بن الزبرقان وهو ضعيف

وروي من وجه آخر عن أبان عن أنس ، وأبان متروك ، ورواه ابن شاهين في الناسخ والمنسوخ من حديث المبارك بن فضالة ، وذكره الدارقطني في العلل من حديث عباد بن راشد كلاهما عن الحسن عن أبي هريرة قال : وقيل عن الحسن بلغنا عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : والحسن لم يسمع من أبي هريرة ، وعلى هذه الرواية اقتصر ابن حزم وقال : وهذا لا شيء لأنه مرسل ، لم يخبر الحسن ممن سمعه ، ثم : حج لم يكن فيه إسقاط الوضوء =

فأوجب هذا نفي الحدث عنه .

والقول الثاني : قاله في الجديد أن وضوءه قد انتقض وملائته قد بطلت لما روي أنه قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم (١) إنك تنام فــــي ملائك فقال صلى الله عليه وسلم (٢) " تنام (٣) عيناى (٤) ولا ينام قلبي " (٥)

فدل على أن نوم القلب ناقض للوضوء . (٦)

ولأن ما كان حدثاً في غير الصلاة كان حدثاً في الصلاة كسائر الأحداث .
فلو تيقن المتوفي (٧) النوم ، ثم شك فيه ، هل كان جالساً أو مضطجعاً فلا وضوء عليه .

لأن الوضوء لا يجب بالشك .

عنه ، وروى ابن شاهين عن أبي سعيد معناه وإسناده ضعيف

وقال النووي : وأما حديث المباهاة فضعيف جداً .

انظر : مختصر الخلافات ١٤٩/١ ، المحلى ٢٢٨/١ ، المجموع ١٢/٢ ، تلخيص

الحبير ١٢٠/١ - ١٢١ .

(١) (وسلم) ساقطة من أ .

(٢) (وسلم) ساقطة من أ ، وفي س : (عليه السلام) .

(٣) في م : (ينام)

(٤) في س : (عيناى)

(٥) أخرجه البخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، والترمذي ، وابن الجارود ، والبيهقي

عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أنه أخبره أنه

سأل عائشة رضي الله عنها : كيف كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم

في رمضان فقالت : ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يريد في رمضان

ولا غيره على إحدى عشر ركعة ، يصلي أربعاً ، فلا تسلم عن حسنهن وطولهن ،

ثم يصلي أربعاً فلا تسلم عن حسنهن وطولهن ، ثم يصلي ثلاثاً ، قالت عائشة :

فقلت : يا رسول الله أتنام قبل أن توتر فقال : " يا عائشة إن عيناى

تنامان ، ولا ينام قلبي " اللفظ للبخاري

انظر : صحيح البخاري : كتاب الجمعة - باب قيام النبي صلى الله عليه

وسلم في رمضان وغيره ٦٧/٢ ، صحيح مسلم : كتاب صلاة المسافرين وقصرها -

باب صلاة الليل وعدد ركعات النبي ٥٠٨/١ ، سنن أبي داود : كتاب الصلاة -

باب في صلاة الليل ٣٨/٢ ، سنن الترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في

وصف صلاة النبي بالليل ٢٧٥/١ ، المنتقى لابن الجارود ١٥ ، السنن الكبرى :

كتاب الطهارة - باب ما ورد في نوم الساجد ١٢١/١ .

(٦) في أ ، س : (الوضوء) .

(٧) في م : (ولو تيقن أن المتوفى) .

٣ - مسألة

قال الشافعي رحمه الله (١) : والغلبة على العقل بجنون ، أو مسرف ،
مفطجاً كان (٢) أو (٣) غير مفطج . (٤)

وهذا صحيح ، والغلبة على العقل هو القم الثالث من أقسام ما يوجب
الوفوء وإنما وجب منه الوفوء : لأن (٥) زوال العقل أظ (٦) حالاً من النوم ،
فلما كان النوم (٧) موجبا للوفوء فأولى أن يكون زوال العقل موجباً له . (٨)
وإذا كان كذلك فلا فرق بين أن يكون زوال (٩) عقله بجنون أو مسرف أو
سكر أو فرع (١٠) أو رهبة .

قال الشافعي : وقد قيل إن (١٢) كل (١٣) من أفعى عليه أنزل ، فإن كان
ذلك اغتسل . (١٤)

-
- (١) في م ، ح : (رضي الله عنه) ، وفي أ ساقطة .
(٢) (كان) ساقطة من س .
(٣) (أو) مكررة في س .
(٤) انظر : مختصر المزني ٣ .
(٥) في أ : (لأنه) .
(٦) في ح ، س : (أظ) .
(٧) (النوم) ساقطة من س .
(٨) انظر : المذهب ٣٠/١ .
(٩) في س : (في زوال) .
(١٠) في ح : (أو فرع) ، في س : (أفرع) .
(١١) وفي وجه للخراسانيين أنه لا ينتقض وفوء السكران لأنه كالمصاحي فسي
الأحكام
قال النووي : وهو غلط صريح ، فإن انتقاض الوفوء منوط بزوال العقل ،
فلا فرق بين العصي والمطيع .
انظر : البحر ل ٧٧ أ ، روضة الطالبين ٧٤/١ ، المجموع ٢١/٢ .
(١٢) (إن) ساقطة من س .
(١٣) في ح : كان .
(١٤) في حاشية م : عبارة الشافعي قد قيل : قل من يجن إلا وينزل .
عبارة الشافعي في الأم : " وقد قيل قلما جن إنسان إلا أنزل " .
قال النووي : فعبارة الشافعي في المجنون ، وقد نقله الشيخ أبو حامد
والقاضي أبو الطيب وجماعة في المصنف عليه .
انظر : الأم ٣٨/١ ، المجموع ٢٢/٢

قال أصحابنا : إن كان الإغماء لا ينفك (١) من (٢) الإنزال فعلى المغمى عليه (٣) الغسل إذا أفاق (٤) لأجل الإنزال لا الإغماء . (٥)

وإن كان قد ينفك منه فلا غسل عليه ، ولو فعله استحباباً كان أفضل . (٦)
اقتداءً بالنبي صلى الله عليه وسلم (٧) حين اغتسل لما أفاق من مرفه . (٨)

(١) في س : (ينفك) .

(٢) في م ، ح : (من) .

(٣) (عليه) ساقطة من م ، ح .

(٤) في س : (فاق) .

(٥) في م ، ح ، س : (لا للإغماء) .

(٦) حكاه النووي من الماوردي وقال : والمصحيح أنه يستحب الغسل ولا يجب حتى يتيقن خروج المني ، وفي وجه شاذ أنه يجب الغسل من الإغماء .

انظر : المجموع ٢/٢٣٠ .

(٧) (وسلم) ساقطة من أ .

(٨) أخرجه البخاري ، ومسلم ، والنسائي ، وأبو عوانة ، والبيهقي عن عبيد الله ابن عبد الله بن عتبة قال : دخلت على عائشة فقلت ألا تحدثيني عن مـ رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت : بلى ثقل النبي صلى الله عليه وسلم فقال : " أملئ الناس قلنا لا ، هم ينتظرونك ، قال : " فمـوا لي ماء في المخضب " قالت : ففعلنا فاغتسل فذهب لينوء فأغمي عليه ثم أفاق ، فقال صلى الله عليه وسلم : " أملئ الناس قلنا : لا هم ينتظرونك يا رسول الله قال : " فعوا لي ماء في المخضب " قالت : فقعد فاغتسل ، ثم ذهب لينوء فأغمي عليه ، ثم أفاق فقال : " أملئ الناس قلنا لا هم ينتظرونك يا رسول الله ، فقال : " فعوا لي ماء في المخضب " فقعد فاغتسل ثم ذهب لينوء فأغمي عليه ، ثم أفاق فقال : " أملئ الناس قلنا لا هم ينتظرونك يا رسول الله ، والناس مكوف في المسجد ينتظرون النبي صلى الله عليه وسلم " اللفظ للبخاري .

انظر : صحيح البخاري : كتاب الصلاة - باب إنما جعل الإمام ليؤتم به ١٧٤/١ ، صحيح مسلم : كتاب الصلاة - باب استخلاف الإمام إذا عـرله عـذر ٣١١/١ ، سنن النسائي : كتاب الإمامة - باب الاثتمام بالإمام يطـي قاعداً ١٠١/٣ ، مسند أبي عوانة : أبواب الملوات : صفة انتظار الأمة في الصلاة للنبي عليه السلام ١١١/٣ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة : باب انتقاض الطهر بالإغماء ١٢٣/١ .

ولا فرق بين أن يكون المغمى عليه في حال انغمائه جالساً أو مضطجعاً ،
بخلاف (١) النائم ؛ لأنه لا يحس بما يكون عند الانغماء ، ولا في الجلوس (٢) ، ولا
في غيره .

فلو أن متوفئاً شرب نبيذاً فسكر لزمه غسل النبيذ في فمه ، وما أصاب من
جسه وأن يتوفئاً لزوال عقله ، ولو لم (٣) يسكر غسل النبيذ ولم يتوفئاً
ولا يلزمه (٤) استقاء (٥) ما شرب من النبيذ ، ولو فعل ذلك (٦) كان
أفضل .

(١) في س : (بخلاف) .

(٢) في م ، ح : (بما يكون عند الانغماء في حال الجلوس)

(٣) في س : (وإن لم) .

(٤) في م : (ولم يلزمه) .

(٥) في آ : (استنقا) .

(٦) (ذلك) ساقطة من آ ، م ، ح .

٤ - مسألة

قال الشافعي رحمه الله (١) : وملامسة الرجل والمرأة ، والملامسة أن يغطي بشيء منه إلى جنحتها (٢) ، أو تغطي إليه لا حائل (٣) بينهما ، أو يقبلها (٤) . (٥)

وهذا صحيح ، والملامسة (٦) هي القمم الرابع من أقسام ما يوجب الوضوء فإذا لمس الرجل بدن المرأة ، أو المرأة (٧) بدن الرجل ، فالوضوء على اللامس منهما واجب (٨) سواء لمس بشهوة أو غيرها .
هذا مذهب الشافعي (٩) ، وبه قال من المحابة عمر (١٠) ، وابن (١١) مسعود (١٢) ، وابن عمر (١٣) رضي الله عنهم . (١٤)
ومن التابعين : مكحول (١٥) ، والشعبي (١٦) ، والزهري (١٧) ، ومن الفقهاء : النخعي (١٨) ، والأوزاعي (١٩) .

-
- (١) في م ، ح : (رضي الله عنه) ، وفي أ ساقطة .
(٢) في س : (جنه) .
(٣) في م ، ح : (ولا حائل) .
(٤) في س : (أو يقبلهما) .
(٥) انظر : مختصر المزني ٣ .
(٦) في س : (الملامسة) بدون واو .
(٧) في م ، ح : (والمرأة) .
(٨) (واجب) ساقطة من أ .
(٩) انظر : الإقناع ٥٦/١ ، فتح الوهاب ٨/١ ، كفاية الأخيار ٢١/١ .
(١٠) ، (١٢) ، (١٣) ، (١٥) انظر : البحر ل ٧٧ أ ، التهذيب ل ٣٤ ب ، المجموع ٣٠/٢ ، المغني ١٨٦/١ .
(١١) في س : (ابن) .
(١٤) (رضي الله عنهم) ساقطة من أ ، م ، ح .
(١٦) وحكي عنه مثل قول مالك .
انظر : البحر ل ٧٧ أ ، المغني ١٨٦/١ ، الشرح الكبير ١٨٧/١ .
(١٧) انظر : التهذيب ل ٣٤ ب .
(١٨) وله رواية أخرى مثل قول مالك .
انظر : المجموع ٣٠/٢ ، المغني ١٨٦/١ ، الشرح الكبير ١٨٧/١ .
(١٩) وحكي عن الأوزاعي أن اللامس لا ينتقض ، وعنه : إذا لمس بأعضاء الوضوء انتقض وإلا فلا .
وروي عنه أيضا أنه لا ينتقض إلا باللمس باليد .
انظر : البحر ل ٧٧ أ ، تفسير القرطبي ٢٢٤/٥ ، المنتقى ٩٢/١ ، البناية ٢٤٤/١ ، طرح التشريب ٣٩٤/٢ .

وأحمد (١) ، وإسحاق (٢)

وقال مالك (٣) ، والثوري (٤) : إن قبلها شهوة انتقض وفوءه ، وإن كان بغير (٥) شهوة لم ينتقض .

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف (٦) : إن انتشر (٧) ذكره بالملامسة انتقض وفوءه ، وإن لم ينتشر لم ينتقض .

وقال عطاء (٨) : إن مس من (٩) يحرم (١٠) عليه انتقض وفوءه ،

(١) لأحمد ثلاث روايات : أحدها : وهو المشهور من مذهب أحمد أن لمس النساء لشهوة ينقض ، ولا ينقضه لغير شهوة ، والثانية : لا ينقض اللبس بحال ، والثالثة : أن اللبس ينقض بكل حال .

انظر : المحرر ١٤/١ ، الإنصاح ٧٩/١ ، المغني ١٨٦/١ - ١٨٨ ، الشرح الكبير ١٨٧/١ ، كشاف القناع ١٢٨/١ ، مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٣٢/٢١ .

(٢) ومن إسحاق : إن لمس بشهوة انتقض الوفوء ، وإلا فلا .
انظر : البحر ل ٧٧ أ ، طرح التثريب ٣٩٤/٢ ، البناية ٢٤٤/١ ، المغني ١٨٦/١ .

(٣) انظر : بداية المجتهد ٣٧/١ ، المنتقى ٩٢/١ ، وشرح الزرقاني على الموطأ ٨٩/١ ، حاشية الدسوقي ١١٠/١ ، درة الغواص ٨٨ .

(٤) انظر : المغني ١٨٦/١ ، الشرح الكبير ١٨٧/١ .

(٥) في س : (لغير) .

(٦) ويقصدون بذلك إذا كانت المباشرة فاحشة فإنها تنقض الوفوء ، وهي أن يباشر امرأته متجردين ، ولا يمس فرجه فرجها ، مع انتشار الآلة ، ولا يشترط أن يرى بللاً ، ولم يشترط بعضهم ملاقة الفرج .

انظر : المبسوط ٦٨/١ ، تحفة الفقهاء ٢٢/١ ، البحر الرائق ١٢/١ ، مسن مرقاة المفاتيح ٢٧٩/١ .

(٧) في س : (أن ينتشر) .

(٨) وحكى ابن المنذر عن عطاء أنه قال : إن قبل حلالاً فلا إعادة عليه ، وإن قبل حراماً أعاد الوفوء .

وقال النووي بعد ذكر قول عطاء ، حكاه ابن المنذر وصاحب الحاوي ، وهذا خلاف ما حكاه الجمهور عنه ، ولا يصح هذا عن أحد إن شاء الله .
والمشهور عن عطاء مثل مذهب الشافعي .

انظر : الأوسط ١٢٧/١ ، البحر ل ١٧٧ ، المجموع ٣١٠٣٠/٢ ، البناية ٢٤٤/١ .

(٩) في س : (إن من مس) .

(١٠) في س ، ح غير منقوطة (حرم) .

وإن من (١) من تحل له (٢) لم ينتقض وضوءه .

وقال ابن عباس (٣) ، والحسن البصري (٤) ، ومحمد بن الحسن (٥) : لا وضوء في الملامسة بحال .

واستدلوا جميعاً على سقوط الوضوء منها (٦) على اختلافهم فيها . (٧)

برواية إبراهيم التيمي (٨) من عائشة : " أن النبي صلى الله عليه وسلم قبلها ، ولم يتوضأ " (٩)

(١) (من) ساقطة من م .

(٢) في م : (من لم تحل لم ينتقض وضوءه) .

(٣ ، ٤) انظر : التهذيب ل ٣٤ ب ، نيل الأوطار ٢٤٤/١ .

(٥) انظر : المبسوط ٦٨/١ ، البناية ٢٤٤/١ .

(٦) في أ ، س : (فيها)

(٧) (فيها) ساقطة من م .

(٨) إبراهيم بن يزيد بن شريك التيمي ، من تيم الرباب ، أبو أسماء الكوفي ، كان من العباد روى عن أنس ، وأبيه ، والحارث . وغيرهم ، وأرسل عنه عائشة ، روى عنه بيان بن بشر ، والحكم بن عتيبة ، وزيد بن الحارث . وجماعة ، وثقة ابن معين

وقال أبو زرعة : ثقة مرجي ، وقال أبو حاتم : صالح الحديث .

مات سنة ٩٢ هـ ، وقال الواقدي سنة ٩٤ هـ ، قتله الحجاج بن يوسف .

انظر : تهذيب التهذيب ١٧٦/١ ، تقريب التهذيب ٤٦/١ ، طبقات ابن سعد

٢٨٥/٦ ، ميزان الاعتدال ٧٤/١ .

(٩) أخرجه أبو داود ، والترمذي ، والنسائي ، والدارقطني ، والبيهقي -

واللفظ لأبي داود -

قال أبو داود ، والنسائي : هذا الحديث مرسل ، وذلك لأن إبراهيم التيمي لم يسمع من عائشة .

وقال الدارقطني : إبراهيم لم يسمع من عائشة ، وقال البيهقي : وهذا مرسل ، إبراهيم لم يسمع من عائشة ، وأبو روق ليس بقوي ، ضعفه يحيى بن معين وغيره

والحديث الصحيح عن عائشة إنما هو في قبلة الصائم ، فحمله الضعفاء من الرواة على ترك الوضوء منها ، ولو صح إسناده لقلنا به .

قال الزيلعي ردّاً عليه : أما قوله إبراهيم لم يسمع من عائشة ، فقد قال الدارقطني في سننه بعد أن رواه : وقد روى هذا الحديث معاوية بن هشام عن الثوري عن أبي روق عن إبراهيم التيمي عن أبيه عن عائشة ، فوصل سننه ومعاوية هذا أخرجه له مسلم في صحيحه ، وأبو روق عطية بن الحرب أخرجه له =

وبرواية (١) الأعمش عن حبيب (٢) عن عروة (٣) عن عائشة أن رسول الله (٤) صلى الله عليه وسلم (٥) قبل امرأة من نسائه ثم خرج إلى الصلاة ولم يتوضأ.

الحاكم في المستدرک ، وقال أحمد: ليس به بأس، وقال ابن معين صالح ، وقال أبو حاتم مدوق ، وقال ابن عبد البر قال الكوفيون هو ثقة ، لم يذكره أحد بجرح ، ومراسيل الثقات عندهم حجة وأما قوله : والحديث الصحيح عن عائشة في قبلة المائم ، فحمله الضعفاء من الرواة على ترك الوضوء منها ، فهذا تضعيف منه للرواية من غير دليل ظاهر ، والمعنيان مختلفان فلا يقال أحدهما بالآخر ، وقال السندي : والمرسل حجة عندنا ، وعند الجمهور ، وقد جاء موصولاً من إبراهيم عن أبيه عن عائشة ... وبالجمله فقد رواه البزار بإسناد حسن فالحديث حجة بالاتفاق .

انظر : سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب الوضوء من القبلة ٤٥/١ ، سنن الترمذي : أبواب الطهارة - باب ما جاء في ترك الوضوء من القبلة ٥٨/١ ، سنن النسائي : كتاب الطهارة - باب ترك الوضوء من القبلة ١٠٤/١ ، سنن الدارقطني : كتاب الطهارة - باب صفة ما ينقض الوضوء ، وما ورد في الصلاة والقبلة ١٤١/١ ، نصب الراية ٧٣/١ ، حاشية السندي على النسائي ١٠٤/١ .

(١) في أ ، س : (ورواية) .

(٢) حبيب بن أبي ثابت قيس بن دينار ، ويقال قيس بن هند ، وقيل: إن اسم أبي ثابت هند الأسدي ، أبو يحيى الكوفي روى عن ابن عمر ، وابن عباس ، وأنس ... وخلق ، روى عنه الأعمش ، وأبو إسحاق الشيباني ، وحسين بن عبد الرحمن ، والثوري ، وشعبة ... وجماعة ، وثقه العجلي ، وابن معين ، والنسائي ، وقال ابن خزيمة : كان مدلساً ، وقال العقيلي : وله من عطاء أحاديث لا يتابع عليها من حديث عائشة . مات سنة ١١٩ هـ .

انظر : تهذيب التهذيب ١٧٨/٢ ، تاريخ الثقات ١٠٥ ، الثقات ١٣٧/٤ ، الضعفاء للعقيلي ٢٦٣/١ ، طبقات ابن سعد ٣٢٠/٦ ، ميزان الاعتدال ٤٥١/١ ، الكامل لابن عدي ٨١٣/٢ .

(٣) عروة المزني ، روى عن حبيب بن أبي ثابت ، وعن فاطمة بنت أبي حبيش في الاستحاضة

وقال الذهبي : عروة المزني شيخ لحبيب بن أبي ثابت لا يعرف ، تفرد عنه حبيب بن أبي ثابت .

انظر : تهذيب التهذيب ١٨٩/٧ ، تقريب التهذيب ٢٠/٢ ، ميزان الاعتدال ٦٥/٣

المغني في الضعفاء ٤٣٢/٢ .

(٤) في م ، ح : (أن النبي) .

(٥) (وسلم) ساقطة من أ .

قال (١) عروة : فقلت لها من هي إلا أنت ففحكت " (٢)

(١) في م ، ح : (فقال) .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة ، وأبو داود - واللفظ له - وابن ماجه ، والترمذي ، والدارقطني ، والبيهقي من حديث الأعمش عن عروة عن عائشة ، وأخرجــــه أبو داود أيضا عن عبد الرحمن بن مغراء (ثنا) أصحاب لنا عن عروة المزني عن عائشة بهذا الحديث .

قال أبو داود : وروي عن الثوري قال : ما حدثنا حبيب إلا من عروة المزني ، يعني لم يحدثهم عن عروة بن الزبير بشيء ، وقال أبو داود : وقد روى حمزة الزيات عن حبيب عن عروة بن الزبير عن عائشة حديثاً صحيحاً . والترمذي لم ينسب عروة في هذا الحديث أصلاً ، وأما ابن ماجه فإنه نسبته فقال : حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا وكيع ، ثنا الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن عروة بن الزبير عن عائشة فذكره .

قال الزيلعي : وكذلك رواه الدارقطني - قلت : لم أر الدارقطني نسب عروة ولعله نسب في غير السنن - ورجال هذا السند ثقات .

قال الترمذي : سمعت محمد بن إسماعيل يصف هذا الحديث ويقول : لم يسمع حبيب بن أبي ثابت من عروة شيئاً ، وقال الترمذي : ولا يمع في هذا الباب من النبي صلى الله عليه وسلم شيء .

وروى البيهقي هذا الحديث وضعفه ، قال : إنه يرجع إلى عروة المزني وهو مجهول .

قال أبو داود : قال يحيى بن سعيد القطان لرجل : احك عني أن هذين - يعني حديث الأعمش هذا عن حبيب ، وحديثه بهذا الإسناد في المستحافة أنها تنوفاً لكل صلاة - قال يحيى : احك عني أنهما شبه لا شيء .

قال الزيلعي : إن المراد بعروة هو عروة بن الزبير كما أخرجه ابن ماجه بسند صحيح ، وأما سند أبي داود الذي قال فيه عن عروة المزني ، فإنه من رواية عبد الرحمن بن مغراء عن ناس مجاهيل ، وعبد الرحمن متكلم فيه ، وأما ما حكاه أبو داود عن الثوري أنه قال : حدثنا حبيب بن أبي ثابت عن عروة المزني ، فهذا يسنده أبو داود ، بل قال عقيبه : وقد روى حمزة عن حبيب بن عروة بن الزبير عن عائشة حديثاً صحيحاً ، فهذا يدل على أن أبا داود لم يفرق ما قاله الثوري ، ويقدم هذا لأنه مشيت ، والثوري نافي وقد مال أبو عمرو بن عبد البر إلى تمحيص هذا الحديث فقال : صحيح الكوفيون ، وشبهوه لرواية الثقات من أئمة الحديث ، وحبيب لا ينكسر لقائه عروة ، لروايته عن هو أكبر من عروة وأقدم موتاً وقال في موضع آخر : لاشك أنه أدرك عروة .

انظر : مصنف ابن أبي شيبة : كتاب الطهارة - من قال ليس في القبلة وضوء ٤٤/١ ، سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب الوضوء من القبلة ٤٦/١ ، سنن ابن ماجه : كتاب الطهارة وسننها - باب الوضوء من القبلة ١٦٨/١ ، سنن الترمذي : أبواب الطهارة باب ما جاء في ترك الوضوء من القبلة ٥٧/١ ، ٥٨ ، =

وبما روي عن عائشة رضي الله عنها (١) أنها قالت : افتقدت رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فقممت ألتصمه بيدي ، فوقعت يدي على أخصم (٢) قدميه (٣) ، وسمعتة يقول : " اللهم إني أعوذ بعفوك من مقابك " (٤)

فلو كان وضوءه (٥) انتقض لم يمض في سجوده .

قال : ولأن النبي صلى الله عليه وسلم (٦) كان يحمل أمامه (٧)

سنن الدارقطني : كتاب الطهارة - باب صفة ما ينقض الوضوء ، وما روي في الملامسة والقبلة ١٢٨/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب الوضوء من الملامسة ١٦/١ ، نصب الرأية ٧٢/١ ، التعليق المغني ١٢٨/١ .

(١) (رضي الله عنها) ساقطة من أ .

(٢) الأخص من القدم : الموضع الذي لا يحمل إلى الأرض منها عند الوضوء .

انظر : - خمس - النهاية ٨٠/٢ ، منال الطالب ٢٠٧ ، ٥١٥ ، غريب الحديث

لابن الجوزي ٣٠٧/١ : النظم المستعذب ٣١/١ .

(٣) في م ، ح : (قدمه)

(٤) أخرجه بنحوه أحمد ، ومسلم ، وأبو داود ، والترمذي ، والنسائي ،

والدارقطني ، والبيهقي .

من عائشة قالت : فقدت رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة من الفراش ،

فالتصته فوقعت يدي على بطن قدميه وهو في المسجد ، وهما متمويتان ،

وهو يقول : " اللهم أعوذ برضاك من سخطك ، وبمعافاتك من عقوبتك ،

وأعوذ بك منك لا أحصي ثناء عليك ، أنت كما أثنيت على نفسك " اللفظ لمسلم

انظر : صحيح مسلم : كتاب الصلاة باب فيما يقال في الركوع والسجود ٣٥٢/١

مسند الإمام أحمد ٥٨/٦ ، سنن أبي داود : كتاب الصلاة - باب في

الدعاء في الركوع والسجود ٣٥٢/١ ، سنن الترمذي : أبواب الدعوات - باب

١٨٧/٥ ، سنن النسائي : كتاب الطهارة - باب ترك الوضوء من مس الرجل

امراته من غير شهوة ١٠٢/١ ، سنن الدارقطني : كتاب الطهارة - باب صفة

ما ينقض الوضوء ، وما روي في الملامسة والقبلة ١٤٢/١ ، السنن الكبرى :

كتاب الطهارة - باب ما جاء في الملموس ١٢٧/١ .

(٥) في س : (وضوء)

(٦) (وسلم) ساقطة من أ .

(٧) أمانة بنت أبي العاص بن الربيع بن عبد العزى بن عبد شمس بن عبد مناف

ابن قصي أمها رينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، تزوجها علي بن

أبي طالب بعد موت فاطمة بنت الرسول رضي الله عنها .

انظر : الاستيعاب ٢٣٧/٤ ، الامابة ٢٣٠/٤ ، طبقات ابن سعد ٣٩/٨ .

بنت أبي (١) العاصي في صلاته . (٢)

فدل على أن لمس البنات لا ينتقض الوضوء .

قال : ولأنها ملامسة من جنسين فوجب أن لا ينتقض بها الوضوء كما لو كان ذلك بين رجلين ، أو امرأتين .

ولأنه لمس بين ذكر وأنثى ، فوجب أن لا ينتقض به (٣) الوضوء قياساً على لمس لوات المحارم . (٤)

ولأنه لمس (٥) جزء من امرأة (٦) ، فوجب أن لا ينتقض (٧) الوضوء (٨) كلمس الشعر (٩) .

ودليلنا : قوله تعالى : " إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ " إلى قوله " أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا " (١٠)

فكان الدليل من وجهين :

أحدهما : أن حقيقة الملامسة اسم لالتقاء البشريتين لغةً ، وشرعاً .

(١) (أبي) ساقطة من ح .

(٢) روى أحمد ، والبخاري ، ومسلم ، والنسائي وابن حبان والبيهقي عن أبي قتادة الأنصاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغطي وهو حامل أمامة بنت زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ولأبي العاصي — من الربيع فإذا قام حملها ، وإذا سجد وضعها .

انظر : مسند الإمام أحمد ٢٩٦/٥ ، ٣٠٠ ، صحيح البخاري : كتاب الصلاة — باب من حمل جارية صغيرة على عاتقه ١٣٧/١ ، صحيح مسلم : كتاب المساجد ومواضع الصلاة — باب جواز حمل الصبيان في الصلاة ٣٨٥/١ ، سنن النسائي : كتاب الإمامة — ما يجوز للإمام من العمل في الصلاة ٩٥/٢ ، صحيح ابن حبان — باب سنن الوضوء — ذكر الخبر الدال على نفي إيجاب الوضوء من الملامسة إذا كانت من لوات المحارم ٣١٢/٢ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة — باب ما جاء في لمس المفار وذوات المحارم ١٢٧/١ .

(٣) (به) ساقطة من أ ، س .

(٤) في م ، ح : (المحرم) .

(٥) في أ : (مس) .

(٦) في م ، ح (جرى من امرأته) .

(٧) في أ ، ح ، م : (ينتقض) .

(٨) في م ، ح : (وضوء) .

(٩) في س : (كلمس الشعر والظفر)

(١٠) سورة المائدة آية (٦) .

أما اللغة : فقول (١) إلا عشي :

فَلَا تَلْمِزِ الْأَعْمَى يَدِيكَ بِفَرْهَسَا (٢)

وَدَعَهَا إِذَا [مَا عَيَّبَتْهَا] (٣) مَقَاتِلَهَا (٤) (٥)

وأنشد الشافعي لغيره (٦) (٧)

فَلَا أَمَّا مِنْهُ مَا أَفَادَ ذُو (٨) الْغَنَى أَفَدْتُ وَأَعْنَانِي (٩) لَفَيْعَتُ مَا عِنْدِي
وَأَلَمَسْتُ كَفِي كَفِّهِ طَلَبَ الْغَنَى (١٠) وَلَمْ أَدْرِ أَنَّ الْجُودَ مِنْ كَفِّهِ يُعْطِي .

(١) في م ، ح : (قول) .

(٢) في م ، ح : (تفرها) ، وفي الديوان (تريدها) .

(٣) في أ ، س غير منقوطة (عسنيها) ، وفي م ، ح : (عيبتها)

(٤) في م ، ح : (سيابها)

والسفت : الطعام الذي لابركة فيه .

انظر : - سفت - لسان العرب ٢٢/٢ ، التكملة والذيل والملة ٣١٨/١

وفي شرح الديوان : السفاة : التراب .

(٥) انظر البيت : ديوان الأعمى الكبير ، قصيدة (١٠) ص ١٢٥ .

(٦) (لغيره) ساقطة من أ ، س .

(٧) القائل بشار بن برد ، وذكر الزبير بن بكار أنها لابن الخياط في المهدي .

والبيت الثاني مقدم على الأول .

وروي : لمست بكفي كفه ابتغي الغنى ولم أدر أن الجود من كفه يعدي

فلا أنا منه ما أفاد ذوو الغنى أفدت وأعداني فأتلفت ما عندي

انظر : سمط اللآلي ٣١٠/١ ، أمالي المرتضي ٥٢٢/١ ، الوساطة بين المتنبي

وخمومه ٢٢٣ ، الأغاني ١٥٠/٣ ، حلية الفقهاء ٥٦ .

وروي : لمست بكفي كفه طلب الغنى وما ظلت أن الجود من كفه يعدي

فلا أنا منه ما أفاد ذوو الغنى أفدت وأعداني فبددت ما عندي

وفي النظم المستعذب " ولم أدر أن الجود ..

انظر : ميون الأخبار ٣٤٤/١ ، النظم المستعذب ٣٠/١ .

وفي الأم : وألمست بكفي كفه طلب الغنى ولم أدر أن الجود من كفه يعدي

فلا أنا منه ما أفاد ذوو الغنى أفدت وأعداني فبلرت ما عندي

وفي آداب الشافعي (فبددت) .

انظر : الأم ١٦/١ ، آداب الشافعي ومناقبه ١٤١ .

(٨) في م : (لولا) ، وفي ح : (لوا) وفي س : (لوي) ، وفي أ : (لو) .

(٩) في جميع الروايات (وأعداني) .

(١٠) في ح : (الغنا)

وأما الشرع : فقلوه تعالى : " كَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ " (١)
وقوله : ﴿وَأَنَا لَمَنْتَ السَّمَاءُ﴾ (٢)
ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الملامسة (٣) (٤)

والثاني : أن الملامسة (٥) اسم له حقيقة ومجاز
فقد (٦) يستعمل في الجماع والمسيح ، فلم يجر (٧) أن يكون حقيقة فيهما ،
ولا أن يكون (٨) حقيقة في الجماع ، لأنه بالمسيح أخص وأشهر ، فصار مجازاً (٩)
في الجماع حقيقة في المسيح .

والحكم المعلق (١٠) بالاسم يجب أن يكون إطلاقه محمولاً على حقيقته (١١)
دون مجازه .

فإن قيل : بل هو (١٢) حقيقة في الجماع لأمرين :
أحدهما : أن علياً وابن عباس رضي الله عنهما (١٣) حملاه على الجماع دون
المسيح (١٤) وهما بالمراد أمرى (١٥)

-
- (١) سورة الأنعام آية (٧) . (الواو) ساقطة من أ ، م ، ح ، س
(٢) سورة الجن آية (٨) .
(٣) بيع الملامسة : أن يلمس ثوباً مطوياً ، أو في ظلمة ثم يشتريه على أن
لا خيار له إذا رآه اكتفاءً بلمسه ، فإذا لمسه لزوم البيع ولا خيار ، أو يقول :
إذا لمسته فقد بعته اكتفاءً بلمسه من الصيغة ، وهو باطل لعدم الرواية
على التفسير الأول ، وعدم الصيغة على التفسير الثاني .
انظر : مغني المحتاج ٣١/٢ .
(٤) روى البخاري من أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
نهى عن الملامسة والمناوبة .
انظر : صحيح البخاري - كتاب البيوع - باب بيع الملامسة ٩١/٣ .
(٥) في م ، ح : (أن اسم الملامسة) .
(٦) في م ، ح : (وقد)
(٧) في س : (فلم يخرج)
(٨) في س : (ولا يكون)
(٩) في س : (مجاز) .
(١٠) في س : (المتعلق) .
(١١) في أ ، س : (حقيقة) .
(١٢) في م ، ح : (هي) .
(١٣) (رضي الله عنهما) ساقطة من أ ، م ، ح .
(١٤) (دون المسيح) ساقطة من أ ، م ، ح .
(١٥) انظر : تفسير الطبري ١٠٢/١ ، ١٠٤ .

والثاني : أنها مفاعلة لا تكون إلا من فاعلين وذلك هو الجماع دون
المسيح .

قيل : أما تأويل (١) علي ، وابن (٢) عباس فقد خالفهما ابن (٣) معهود ،
وابن عمر ، وكذلك عمر ، وعقار . (٤)

وأما المفاعلة : لا تكون إلا من فاعلين فكذا . (٥) مودة المسيح باليد .
على أن حمزة ، والكسائي قد قرأ " أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ " (٦) " (٧) وذلك
لايتناول إلا المسيح باليد .

وإن حملت قراءة من قرأ " أَوْ لَمَسْتُمُ " على الجماع ، كانت قراءة من قرأ
" أَوْ لَمَسْتُمُ " محمولة على المسيح باليد .

فيكون اختلاف القراءتين محمولا على اختلاف حكيمين .
على (٨) أن زيد بن أسلم وهو من أهل (٩) العلم بتفسير القرآن قال :
إن في الآية تقديمًا وتأخيرًا ، ورتب (١٠) الآية ترتيبًا حسنًا يسقط معه هذا
التأويل فقال : (١١) ظاهر قوله تعالى (١٢) " وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ
أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْفَأْطَرِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ " (١٣) تقتضي (١٤) أن يكون السفر والمرض
حدثًا ، وبالإجماع ليسا بحدث .

(١) في م ، خ : (تأويلا) .

(٢) في س : (وابن) .

(٣) في س : (وابن) .

(٤) انظر : تفسير ابن كثير ٣/٢٢٨ .

(٥) في س : (فكلى) .

(٦) (النساء) ساقطة من أ ، م ، ح .

(٧) انظر : الإقناع في القراءات السبع ٢/٢٣٠ ، النشر في القراءات العشر
٢/٢٥٠ .

(٨) في أ ، س : (وعلى) .

(٩) في س : (قرأ) ، وفي أ (عمر) .

(١٠) في س : (ورتبت) .

(١١) انظر : تفسير القرطبي ٦/٨٢ ، أحكام القرآن لابن العربي ١/٥٨٤ .

(١٢) (تعالى) ساقطة من أ ، م ، ح .

(١٣) سورة النساء (٤٣) ، سورة المائدة (٦) .

(١٤) في م ، ح : (فيقتضي) .

فدل على أن في الآية تقديمًا وتأخيرًا ، وأن ترتيب الكلام " يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة من نوم ، أو جاء أحد منكم من الغائط ، أو لامستم النساء فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق ، وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم (١) إلى الكعبين وإن كنتم جنباً فاطهروا إن وجدتم (٢) الماء ، وإن كنتم مريض (٣) أو على سفر ، وجاء لكم (٤) ما تقدم من الحدث أو الجنابة ، أو لم تجدوا ماء (٥) فتميموا معيداً طيباً "

وهذا تفسير يلتفيه ظاهر الآية ، ويسقط معه هذا التأويل .
وليس يمتنع في الكتاب واللغة التقديم والتأخير

قال الله تعالى : " الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ (٦) وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ (٧) مَوْجًا ، قَيِّمًا " (٨)

تقديره : الكتاب قيماً ولم يجعل له موجاً . (٩)

وقال تعالى (١٠) : " فَضَحِكْتَ رَبَّزْنَاهَا بِإِسْحَاقَ " (١١)

معناه : أي بشرناها بإسحاق فضحكت (١٢)

وقال (١٣) الشاعر (١٤) :

لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلِ ثَوَاوٍ ثَوَيْتَسُهُ

تَقْضِي لَبَانَاتٍ وَيَسَامُ سَارِمُ (١٥)

-
- (١) في س : (فاغسلوا وجوهكم إلى قوله وأرجلكم) .
(٢) في أ ، م ، ح : (إلى الكعبين إن وجدتم الماء وإن كنتم جنباً فاطهروا) .
(٣) في أ ، س : (مريضاً) .
(٤) في م ، ح : (أوجاءكم ما تقدم) .
(٥) (أولم تجدوا ماء) ساقطة من أ ، م ، ح .
(٦) في م : (أنزل الكتاب على عبده)
(٧) (له) ساقطة من أ .
(٨) سورة الكهف آية (١ ، ٢) .
(٩) انظر : النكت والعيون ٤٦٥/٢ .
(١٠) (تعالى) ساقطة من أ ، م ، ح .
(١١) سورة هود آية (٧١) .
(١٢) انظر : زاد المسير ١٣٠/٤ .
(١٣) في أ ، م ، ح : (قال) بدون واو .
(١٤) الشاعر هو الأعشى ، قاله يهجو يزيد بن مسهر الشيباني .
(١٥) انظر : ديوان الأعشى الكبير قصيده (٩) ص ١٢٧ .
وقد تقدم بيان معنى البيت .
انظر : ص ٤٧٨ .

يعني : لقد كان في (١) شواء حول شويته .

ثم الدليل على ما ذكرنا من طريق السنة :

ماورى عبد الرحمن بن أبي ليلى عن معاذ بن جبل قال : " كنت عند النبي (٢) صلى الله عليه وسلم (٤) إذ أتاه رجل فسأله عن رجل يصيب من لاحتل له ما يصيبه من امرأته إلا الجماع (٥) فقال النبي صلى الله عليه وسلم (٦) : " يتوضأ وفؤاً حسناً " (٧)

وهذا أمر لسائل مسترشد يقتضي وجوب ما تضمنه .

(١) (في) ساقطة من أ ، س .

(٢) في أ ، م ، ح : (ثم من) .

(٣) في س : (رسول الله)

(٤) (وسلم) ساقطة من أ .

(٥) في أ : (يصيب من امرأته لما يحل له ما يصيبه من امرأته إلا الجماع) .

وفي م ، ح : (يصيب من امرأته إلا الجماع) .

(٦) في س : (فقال عليه السلام) .

(٧) أخرجه بنحوه ، الإمام أحمد ، والترمذي ، والحاكم ، والدارقطني ، والبيهقي .

عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن معاذ بن جبل أنه كان قاعداً عند النبي صلى الله عليه وسلم فجاءه رجل أصاب من امرأة لا تحل له ، فلم يدع شيئاً يصيبه رجل من امرأته إلا قد أصابه منها إلا أنه لم يجامعها ؟ فقال "توفأ وفؤاً حسناً ثم قم فعمل " فأنزل الله هذه الآية : " أقم الصلاة طرفي النهار ورلفاً من الليل " الآية ، فقال معاذ بن جبل أهى له خامة أم للمسلمين عامة ؟ فقال " بل هي للمسلمين عامة " اللفظ للدارقطني وقال صحيح .

وسكت عنه الحاكم ، وقال الترمذي : هذا حديث ليس إسناده بمتصل ، عبد الرحمن بن أبي ليلى . لم يسمع من معاذ بن جبل ، ومعاذ بن جبل مات في خلافة عمر ، وقتل عمر ، وعبد الرحمن بن أبي ليلى غلام صغير ابن ست سنين ، وقد روى عن عمر وراه .

وروى ثعبة هذا الحديث عن عبد الملك بن عمير عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلاً

وقال البيهقي : وفيه إرسال عن عبد الرحمن بن أبي ليلى لم يدرك معاذ .

وضعفه الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة .

انظر : مسند الإمام أحمد ٢٤٤/٥ ، سنن الترمذي : أبواب تفسير القرآن سورة هود ٣٥٤/٤ ، المستدرک : كتاب الطهارة - الدليل على أن اللمس ما دون الجماع والوضوء منه ١٣٥/١ ، سنن الدارقطني : كتاب الطهارة - باب مفسدة ما ينقض الوضوء وما روي في الملامسة والقبلة ١٣٤/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب الوضوء من الملامسة ١٢٥/١ ، التعليق المغني ١٣٤/١ ، سلسلة الأحاديث الضعيفة ٤٢٨/٢ .

ثم الدليل (١) من طريق القياس : أنها مماسة (٢) توجب الطهارة على المحرم ، فوجب أن تنقض (٣) الوضوء كالجماع .
ولأنه معنى من جنسه (٤) ما يوجب (٥) الطهارة الكبرى ، فوجب أن يكون من نوعه ما يوجب (٦) الطهارة الصغرى كالمني والمذي . (٧)
ولأن كل ملاسة لو قارنها انتشار وجب فيها الطهارة ، فإذا خلت من الانتشار وجبت فيها الطهارة كالتقاء الختانين .
ولأنها طهارة حكمية فوجب (٨) أن ينقسم موجبها إلى خارج ، وملاقاة ، كالفعل .

ولأنه معنى يلغى (٩) إلى نقض (١٠) الطهر (١١) في الغالب ، فجاز أن يتعلق نقض (١٢) الطهر (١٣) بعينه كالنوم .

فأما الجواب عن خبري عائشة فمن ثلاثة أوجه :
أحدهما : فعلهما (١٤) وطمعن أصحاب الحديث فيهما (١٥) .
قال أبو داود في سننه : أما حديث إبراهيم التيمي عن عائشة فمرسل ، لأن

-
- (١) في م : (ثم من الدليل) .
(٢) في أ : (مماسة) .
(٣) في م ، ح : (أن ينقض) .
(٤) في س : (من جنس) .
(٥) في م ، ح : (لم يوجب) .
(٦) في م ، ح : (لم يوجب) .
(٧) أي أن الملاسة معنى من جنسه ما يوجب الطهارة الكبرى وهو التقاء الختانين ، فوجب أن يكون من نوعه ما يوجب الطهارة الصغرى كالمني والمذي ، قياساً على الخارج من القبل ، فإنه من جنسه ما يوجب الطهارة الكبرى كالمني ، فوجب أن يكون من نوعه ما يوجب الطهارة الصغرى كالمني .
(٨) في س : (فجاز) .
(٩) في س غير منقوطة (بعض) .
(١٠) في س : (نقص) .
(١١) في س : (الطهارة) .
(١٢) في م : (بعض) ، وفي س : (نقص) ، وفي ح : (بعض) .
(١٣) في س : (الطهارة) .
(١٤) في أ ، م ، ح : (فعلها) .
(١٥) في أ : (فيه) .

إبراهيم لم يسمع من (١) عائشة. (٢)

وأما حديث حبيب عن عروة فقد قال الأعمش: هو عروة المزني، وليس بعروة ابن الزبير وحكي من (٣) يحيى بن سعيد القطان أنه قال لرجل: احك (٤) عنسي أن هذين الحديثين شبه لا شيء. (٥)

والجواب الثاني: ما قاله أحمد بن حنبل، وأبو بكر النيسابوري (٦) أن حبيب بن أبي ثابت غلط فيه من الميام (٧) إلى الوفاء.

والجواب الثالث: أنه (٨) إذا (٩) صح الحديث نحمله (١٠) على القبلة من وراء ثوب

فيبطل بها (١١) قول من ذهب إلى وجوب الوفاء باللمس من وراء ثوب، ولا يمتنع أن ينطلق اسم القبلة على ذلك.

(١) (من) ممسوحة في ح.

(٢) انظر: تخريج الحديث ص ٦٩٨

(٣) (من) ساقطة من م، ح.

(٤) في س: (خذ).

(٥) انظر تخريج الحديث ص ٧٠٠

(٦) أبو بكر عبد الله بن محمد بن ريار النيسابوري، إمام الشافعية في عصره بالعراق

ولد بنيسابور، وسكن بغداد، ورحل رحلة واسعة، وتفقه بالمزني، والربيع وابن عبد الحكم

ولد سنة ٢٣٨ هـ، وقال الأسنوي: ولد في أول ٢٣٨ هـ، وتوفي سنة ٣٢٤ هـ.

انظر: البداية والنهاية ١٨٦/١١، تذكرة الحفاظ ٨١٩/٣، شرات الذهب

٣٠٢/٢، طبقات العبادي ٤٢، طبقات الأسنوي ٤٨١/٢، النجوم الزاهرة ٢٥٩/٢.

(٧) في س: (غلط من الميام).

(٨) (أنه) ساقطة من م، ح.

(٩) في س: (إن).

(١٠) في م، ح: (نحمله).

(١١) في م، ح: (وبها يبطل).

قال الشاعر :

وَكَمْ مِنْ دَمْعَةٍ فِي الْخَدِّ تَجْرِي

وَكَمْ مِنْ قُبْلَةٍ قَوْقُ النِّقَابِ (١) (٢)

فأما (٣) الجواب من حديث عائشة رضي الله عنها (٤) أن يدها وقعت على أخص قدم رسول (٥) الله صلى الله عليه وسلم فمن ثلاثة أوجه : (٦) أحدها : أن النبي صلى الله عليه وسلم (٧) كان ملموساً فلا (٨) وفاء عليه في أحد القولين .

والثاني : أنه ربما (٩) كان دائماً في غير الصلاة (١٠) . وذلك (١١) يجوز للمحدث ، وليس من شرط الدماء أن لا يكون إلا في الصلاة . والثالث : أنه يجوز أن يكون من وراء حائل .

وأما الجواب من حمله أمامة بنت أبي العاص فمن وجهين : أحدهما (١٢) : أن حملها (١٣) لا يقتضي مباشرة بدنها . والثاني : أنها من ذوات المحارم ؛ لأنها بنت بنته زينب (١٤) ، ولا وفاء في لمس المحارم عندنا في أحد القولين .

(١) النقب : القناع على مارن الأنف .

انظر - نقب - لسان العرب ٧٦٨/١

(٢) لم أجده

(٣) في س : (وأما)

(٤) (رضي الله عنها) ساقطة من أ ، م ، ح .

(٥) في م ، ح : (النبي صلى الله عليه وسلم)

(٦) (فمن ثلاثة أوجه) ساقطة من أ

(٧) (أحدها أن النبي صلى الله عليه وسلم) ساقطة من أ .

(٨) في أ ، م ، ح : (ولا) .

(٩) (ربما) ساقطة من أ ، م ، ح .

(١٠) (في غير الصلاة) ساقطة من م .

(١١) في م : (وذلك) .

(١٢) (أحدها) ساقطة من م ، وفي ح : (أحدها) .

(١٣) في ح : (حملها)

(١٤) زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أمها خديجة بنت خويلد ، وكانت

أكبر بنات رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجها ابن خالتها أبو العاص ==

وإن (١) كانت صغيرة فلا يبطل وفوءه على أحد القولين (٢).

وأما الجواب عن قياسهم (٣) على لمس نوات المحارم فهو أن لنا في قولان (٤)

فلا نسلم على أحدهما (٥).

والقول (٦) الثاني : أنه لا يوجب

والفرق بين الأجانب وبينهم (٧) أنهم (٨) جنس لا يستباح الاستمتاع بهن (٩) كالذكر بخلاف الأجانب .

وأما الجواب عن قياسهم على لمس الشعر (١٠) : فقد كان بعض أصحابنا يوجب الوفاء من لسه ، فعلى هذا لا نسلم ، وظاهر المذهب أنه لا وفاء في لسه . والمعنى فيه أنه لم يأت تقيد (١١) به اللذة في الغالب ، وكذا (١٢) الظفر والسن وليس كذلك لمس (١٣) الجسم : لأنه مقصود اللذة (١٤) في الغالب .

ابن الربيع ، وولدت له علياً وأمامة وتوفي علي وهو صغير ، توفيت في أول سنة ثمان من الهجرة .

انظر : الاستيعاب ٣٠٤/٤ ، الإصابة ٣٠٦/٤ ، الجوهرة ٦١/٢ ، طبقات ابن سعد ٣٠/٨ .

(١) في أ : (أو كانت) .

(٢) في س : (ولا وفاء في لمس المحارم ، وعندنا في أحد القولين أو كانت صغيرة فلا تبطل وفوءه) .

(٣) في س : (لقياسهم) .

(٤) في م ، ح : (قولين) .

(٥) في م ، ح : (فلا نسلم على أحد القولين) .

(٦) في م : (والقولين) .

(٧) في أ ، س : (وبينهم) .

(٨) في أ ، س : (أنهم) .

(٩) في أ ، س : (بهن) .

(١٠) في س : (الشعر والظفر) .

(١١) في أ : (لا تقيد) .

(١٢) في س : (وكذا) .

(١٣) في س : (لمس) .

(١٤) في م ، ح : (للذة) .

ملحوظات

فإذا تقرر ما وصلنا من انتقاض الوضوء بالملامسة ، فإنما (١) ينتقض بها (٢) عند التقاء البشريتين ، فأما من وراء ثوب أو حائل فلا ينتقض بها (٣) (٤)

وقال ربيعة (٥) : ينتقض وضوءه سواء كان الحائل خفيفاً أو مفيقاً (٦) .
وقال مالك (٧) : إن كان الحائل خفيفاً نقض ، وإن كان مفيقاً لم ينتقض (٨) .
وهذا خطأ . لقوله تعالى : " أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ " (٩)

وحقيقة الملامسة : ملاقة البشرة (١٠) ، وإلا كان لامساً ثوباً ، ولم يكن لامساً جسماً .

-
- (١) في م ، ح : (وإنما) .
(٢) في س : (بهما) .
(٣) (بها) ساقطة من أ ، س .
(٤) انظر : التهذيب ل ٢٤ أ ، نهاية المحتاج ١٠٣/١ ، حاشية الشبراخيتي ١٠٣/١ ،
غاية البيان ٤٢/١ ، حاشية البيجوري على شرح ابن قاسم ٧٣/١ .
(٥) انظر : البحر ل ٧٧ أ .
(٦) (مفيقاً) ساقطة من س .
(٧) ولمالك قولان : أحدهما : أن اللمس ينتقض سواء كان الثوب خفيفاً أو كثيفاً .
والثاني : إن كان الثوب خفيفاً نقض ، وإن كان مفيقاً لم ينتقض الوضوء
لمنع اللذة .
رواه ابن زياد عن مالك .
انظر : التلخيص ١٤/١ ، الكافي لابن عبد البر ١٤٨/١ ، الدر الثمين ١٢١/١ .
- وعند أبي حنيفة وأبي يوسف : لو باشرها وليس بينه وبينها ثوب لا ينتقض
إلا إذا كانت مباشرة فاحشة ينتشر لها ذكره ، وقال محمد بن الحسن لا وضوء
عليه .
انظر : المبسوط ٦٨/١ ، تبیین الحقائق ١٢/١ .
- وعند أحمد إن لمسها من وراء حائل لا ينتقض الوضوء .
انظر : المغني ١٩١/١ ، التنقيح المشيع ٤٢ .
(٨) في م ، ح : (لم ينتقض) .
(٩) سورة النساء آية (٤٣) ، سورة المائدة آية (٦) .
(١٠) في س : (البشريتين) .

- ألا ترى أنه (١) لو حلف لا يلمس (٢) امرأة فلمس (٣) ثوبها لم يحنث
 فإذا (٤) انتفى (٥) اسم اللمس (٦) عنه لم يتعلق الحكم به .
 ولأنه لمس دونه (٧) حائل فوجب أن لا ينتقض الوضوء كلمس الخف .

فصل (٨)

- فإذا (٩) تقرر أن الملاسة بالتقاء البشريتين تنتقض (١٠) الوضوء (١١) ، فأي
 شيء أفصى به من جسمه إلى أي (١٢) شيء أفصى به (١٣) من جسمها انتقض وضوءه .
 وقال الأوزاعي (١٤) : الملاسة لا تنتقض الوضوء إلا أن تكون (١٥) بأحد (١٦)
 أعضاء الوضوء .
 وهذا خطأ لعدم قوله تعالى : " أَوَلَمْ نَسْتَمِ الْنِسَاءَ " (١٧) ولم يفرق .
 ولأنها ملاسة بين رجل وامرأة فوجب أن ينتقض بها الوضوء ، كما لو كانت
 بأحد (١٨) أعضاء الوضوء .

-
- (١) (أنه) ساقطة من م ، ح .
 (٢) في آء س : (لا لمس) .
 (٣) في م ، ح : (فلو لمس) .
 (٤) في م ، ح : (وإذا) .
 (٥) في آء س : (انتفا) .
 (٦) في م ، ح : (لمس) .
 (٧) في م : (نون) .
 (٨) (فعل) ساقطة من س .
 (٩) في م ، ح : (وإذا) .
 (١٠) في م ، ح : (ينتقض) ، و (تنتقض الوضوء) ساقطة من س .
 (١١) (الوضوء) ساقطة من آ .
 (١٢) (أي) ساقطة من آ .
 (١٣) (أفصى به) ساقطة من م ، وفي س : (إلى أي شيء كان من جسمها)
 (١٤) انظر : البحر ٧٧/٢ ، المجموع ٣٠/٢ ، البناية ٢٤٤/١ .
 (١٥) في م ، ح : (أن يكون) ، وفي س غير منقوطة (أن يكون) .
 (١٦) في م ، ح : (أحد) .
 (١٧) سورة النساء آية (٤٣) ، سورة المائدة آية (٦) .
 (١٨) (بأحد) ساقطة من س .

مل

فأما (١) لمس ما اتمل بالجسم من شعر وظفر (٢) وسن (٣)
لمذهب الشافعي (٤) : أنه لا ينتقض (٥) الوضوء .

وهكذا (٦) لو لمس (٧) جسماً (٨) بشعر (٩) من جسده أو بظفر (١٠) أو سن
لم ينتقض وضوءه .

ومن أمثابنا من جعل لمس الشعر والظفر والسن كلمس الجسم في نقض الوضوء .
وبذلك اللمس بالشعر ، والظفر ، والسن ، لاتمال ذلك بالجسم (١١) فالحق
بحكمه (١٢) كما ألحق به في الطلاق إذا قال : شعرك طالق .

ولأنه قد يستحسن من المرأة كما يستحسن جسمها .
وهذا خطأ ، لأن ما يحدث بعد كمال الخلقة فهو باللباس أشبه .
ولأن هذا (١٣) وإن كان مستحسنًا فإنما يستحسن نظره ، ولا يلتذ به
والجسم مع استحسان نظره ملتذ اللمس فافترقا .

-
- (١) في م : (وأما) .
(٢) في أ ، س : (أو ظفر) .
(٣) في س : (أو سن) .
(٤) في هذه المسألة طريقتين :
أحدهما : لا ينتقض الوضوء ، وهو المذهب ، والمنصوص في الأم ، وقطع به الجمهور .
والثاني : وهو ما ذكر الماوردي فيه وجهين :
أحدهما : ينتقض الوضوء
والثاني : وهو الصحيح لا ينتقض
انظر : الأم ١٦/١ ، تنمة الإبانة ل ٦٣ ب ، العباب ل ١٠٠ أ ، الوسيط ٤١١/١ .
فتح العريض ٣٠/٢ ، المجموع ٢٧/٢ ، فتح الجواد ٥٢/١ ، منهاج الطالبين ٣ .
(٥) في م ، ح : (لا ينتقض) .
(٦) في س : (وهكذا) .
(٧) في أ ، م ، ح : (لو لمس) .
(٨) (جسماً) ساقطة من أ ، س .
(٩) في م ، ح : (بشرة) ، وفي س : (شعر) .
(١٠) في م ، ح : (بظفره) .
(١١) في أ : (الجسم) .
(١٢) في س : (وألحقه بحكم) .
(١٣) في س : (هذاه) .

ملخص

- فأما لمس نوات المحارم كالأم ، والبنت ، والأخت (١) ، والخالة ، والعمة
ففي انتقاض الوفاء به قولان: (٢)
أحدهما : ينتقض (٣) اعتباراً بالاسم في عموم قوله تعالى : " أَوْ لَمْ تُنكِحُوا
النِّسَاءَ " (٤)
ولأن ما ينقض (٥) الظاهر من الأجانب نقضه من نوات المحارم ، كالمس الفرج ،
والتقاء الختانين .
والقول الثاني : وهو أصح (٦) ، وبه قال في الجديد والقديم .
أنه لا ينتقض (٧) الوفاء اعتباراً بالمعنى المقمود (٨) في اللبس (٩) ،
وأنه للشبهة غالباً للموس (١٠) ، وهذا مقنود (١١) في نوات المحارم .

-
- (١) (والأخت) ساقطة من أ ، م ، ح .
(٢) هذان القولان في المحارم نوات الرحم . وأما المحرمات برفع أو مصاهرة
كأم الزوجة وبنتها ، وزوجة الأب ، والابن ، والجد ففيها طريقان :
المذهب أنها على القولين ، الصحيح عدم الانتقاض وبهذا قطع البغوي والرافعي
والثاني : القطع بالانتقاض ، قال الروياني : ولا وجه لهذا عندي .
انظر : البحر ل ٧٧ ب ، التهذيب ل ٣٤ ب ، العيال ل ١٠ أ ، الأمالي ل ٧ ب ،
المسائل الفقهية ٧٠ ، فتح العزيز ٣٢/٢ ، روضة الطالبين ٧٤/١ ، المجموع
٢٧/٢ ، مغني المحتاج ٢٤/١ ، شرح المحلى على المنهاج ٣٢/١ .
(٣) في أ ، ح ، س : (ينقضه) .
(٤) سورة النساء آية (٤٣) ، سورة المائدة آية (٦) .
(٥) في م ، ح : (ما ينقض) .
(٦) وهو الصحيح في جميع الطرق
وقال النووي : وصح صاحب الإبانة الانتقاض وهو شاذ ، وقال الأزرعي :
ويوافقه قول أبي محمد في السلسلة أن الجديد الانتقاض ، والقديم منه .
انظر : السلسلة في معرفة القولين والوجهين ل ه ب ، المقنع للمحاملي
ل ه أ ، المذهب ٣١/١ ، حلية العلماء ١٤٨/١ ، التحقيق ل ١١ ب ، المجموع
٢٧/٢ ، هامش الأزرعي ٢٧/٢ ، فتاوى ومسائل ابن الصلاح ٢٢٦/١ .
(٧) في أ ، م ، ح : (لا ينقض)
(٨) في أ : (في المقمود) ، وفي س : (والمقمود) .
(٩) في أ : (باللبس) .
(١٠) في أ : (لللبس) ، وفي س : (لللبس) .
(١١) في م ، ح : (مقمود) .

ولأن النبي صلى الله عليه وسلم (١) كان (٢) يحمل أمانة بنت أبي العاص في صلاته ، ولا ينفك غالباً من لمس يدها في (٣) حملها .

ويخرج على (٤) هذين القولين لمس (٥) ما لا يشتهى من العجائر والأطفال فيكون على وجهين : (٦)

أحدهما : ينتقض (٧) الوضوء ، اعتباراً بالاسم العام . (٨)
والثاني : لا ينقله اعتباراً بمعنى الحكم . (٩)

وهكذا (١٠) لو أن (١١) شيخاً قد عدم الشهوة وفقد اللذة لمس بدن امرأة

(١) (وسلم) ساقطة من س .

(٢) في أ ، م ، ح : (قد كان)

(٣) في أ : (من) .

(٤) في أ ، س : (من) .

(٥) (لمس) ساقطة من م ، ح .

(٦) قال النووي : ومن الأصحاب من حكاهما قولين ، والمواب وجهان

ومن قال قولين : أراد أنهما مخرجان .

وقال القافي أبو الطيب والرويانى وجماعات : ليس للشافعي نص في هذه المسألة ، ولكن الأصحاب خرجوها على وجهين بناءً على القولين في المحارم . قلت : والذي في البحر ، لو لمس صغيرة أجنبية لا تشتهى ، أو عجوراً كبيرة أجنبية لا تشتهى لا نص فيه للشافعي ، وقال أصحابنا فيه قولان مخرجان على ذوات المحارم .

ومن أصحابنا من قال قول واحد في العجور أنه ينتقض الوضوء ، لأنها محل للوطء ولكل ساقطة لا قطة .

قال النووي : والصحيح من هذين الوجهين في الصغيرة عدم الانتقاض ، وأما العجور فالجمهور صحوا الانتقاض .

وشذ الجرجاني لمصح عدم الانتقاض ، وقطع به المحاملي في المقنع ، والصحيح الانتقاض .

انظر : البحر ل ٧٢ ب ، تنمة الإبانة ل ٦٤ أ ، المذهب ٣١/١ ، المقنع للمحاملي ل ٥ أ ، حلية العلماء ١٤٨/١ ، فتح العريز ٣٢/٢ ، المجموع ٢٨/٢ ، نهاية المحتاج ١٠٢/١ .

(٧) في أ ، س : (ينتقض) .

(٨) وهو اللمس .

(٩) أي بالعلة التي من أجلها شرع الحكم وهي اللذة .

(١٠) في س : (وهكذا) .

(١١) في س : (لو كان) .

شابة كان في انتقاض وفوؤه (١) وجهان . (٢)

فأما لمس الميتة (٣) فتناقض الوفوء (٤) في أظهر الوجهين ، ولا ينقضه (٥) في الوجه الثاني كالعجائز والأطفال ، لأن الميتة لا تشتهي غالباً لنفور النفس منها .

فصل

فأما الملاسة بين ذكرين فإن كان الملموس كبيراً لا يشتهي كرجل لمس رجلاً فلا ينتقض (٦) الوفوء (٧) لفقد اللذة غالباً في لمسه . (٨)

وإن كان صغيراً مستحسن كرجل لمس مبياً أمرداً (٩) مستحسن (١٠) . (١١)

-
- (١) في أ، ح، س : (وفوء) .
 (٢) حكاهما النووي من الماوردي ، ثم قال : وقطع الدارمي بأن الشيخ إذا لمس ينتقض كما لو لمس العنين والخمي .
 انظر : المجموع ٢٩/٢ ، نهاية المحتاج ١٠٢/١ ، غاية البيان ٤٢/١ .
 (٣) في انتقاض الوفوء بلمس الميتة طريقان :
 أحدهما : أنه على وجهين كما ذكر الماوردي .
 والثاني : القطع بالانتقاض .
 ومصح النووي الطريق الثاني وقال : هذا هو الصحيح المختار ، ومن محله البغوي ، وقطع به الدارمي ، والمحاملي ، والطوراني .
 ومصح الروياني القول بعدم النقض ، لأن الميتة ليست محل الشهوة ، ولا تشتهي غالباً .
 وكذا صححه النووي في كتابه رموس المسائل .
 انظر : البحر ١٧٨ ، تنمة الإبانة ل ١٦٤ ، العباب ل ١١٠ ، التهذيب ل ٣٤ ب ، إرشاد الغاوي ل ١١٠ ، التحقيق ل ١١ به المجموع ٢٩/٢ ، حاشية القليوبي ٣٢/١ ، كفاية الأخيار ٢٢/١ .
 (٤) في م : (لوفوؤه) ، وفي ح : (لوفوء) ، وفي أ : (الوفوء) .
 (٥) في م : (ولا ينقض) ، وفي أ، س : (ولا ينتقض) .
 (٦) في م : (فلا ينقض) .
 (٧) في س : (به الوفوء) .
 (٨) انظر : الإقناع ٥٧/١ ، نهاية المحتاج ١٠٣/١ ، شرح المحلي على المنهاج ٣٣/١ .
 (٩) في أ، م، ح : (أمرد) .
 (١٠) (مستحسن) ساقطة من أ، م، ح .
 (١١) في م، س الأمرد وجهان :
 أحدهما : وهو الصحيح أن مـ لا ينقض الوفوء ، وبه قطع الجمهور .

فقد قال أبو سعيد الإصطخري : ينتقض الوضوء بلمسه ؛ لأنه (١) كالمرأة لما تميل إليه شهوات كثيرة (٢) من الناس .

وقال سائر أصحابنا : لا ينتقض الوضوء بلمسه ؛ لأنه من جنس لا ينتقض الوضوء بلمسه ، فكان ما شذ منه ملحقاً بعموم الجنس .

ولو ساع (٣) هذا لساع (٤) ما قاله مالك من (٥) انتقاض الوضوء بلمس البهيمة للشهوة . (٦) (٧)

وهذا قول مطرح بانعقاد الإجماع ومقتضى (٨) الحجاج .

فعلى هذا لو أن رجلاً لمس (٩) بدن خنثى مشكل فلا وضوء عليه لجوار أن يكون الخنثى رجلاً ، والوضوء لا يلزمه (١٠) بالشك .

وهكذا (١١) لو لمس (١٢) خنثى مشكل بدن امرأة لم يلزمه الوضوء لجوار أن

والثاني : ما ذكره أبو سعيد الإصطخري بأنه ينتقض .

قال الشاشي : وليس بمذهب ، وقال الروياني : وخالفه سائر أصحابنا .
انظر : البحر ٧٧ ب ، حلية العلماء ١/١٤٨ ، روضة الطالبين ١/٧٥ ، المجموع

٣٠/٢ ، كفاية الأختار ١/٢٢ .

(١) (لأنه) ساقطة من أ ، م ، ح .

(٢) في أ ، م ، ح : (كثيرة) .

(٣) في م ، ح : (لو ساع) .

(٤) في م ، ح : (لساع) .

(٥) في م ، ح : (في) .

(٦) (للشهوة) ساقطة من أ ، م .

(٧) قال المالكية : إذا لمس رجل فرج بهيمة قاصداً الالتذاذ انتقض وضوءه .

انظر : مواهب الجليل ١/٢٩٧ ، التاج والإكليل ١/٢٩٨ .

(٨) في م : (ويقتضى) .

(٩) في م ، ح : (فعلى هذا لو لمس رجلاً) .

(١٠) في أ : (لا يلزم) .

(١١) في م : (وهكذا) .

(١٢) في أ ، م : (لو لمس) .

يكون (١) امرأة . (٢)

وهكذا لو لمس (٣) خنثى مشكل بدن خنثى مشكل لم يلزمه الوضوء لجوار أن يكونا امرأتين أو رجلين . (٤)

فصل

فإذا (٥) تقرر ما وصلنا من انتقاضي الوضوء (٦) بلمس من ذكرنا من النساء
ففي انتقاضي (٧) وضوء المرأة الملموسة قولان : (٨)
أحدهما : نقله البويطي أن الملموس لا ينتقض وضوءه ؛
أن عائشة لمست قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم (٩) فما أنكره .

-
- (١) في أ : (أن تكون) .
(٢) (٤) انظر : نهاية المحتاج ١٠٣/١ ، فتح الجواد ٥٢/١ ، الإقناع ٥٧/١ ، شرح
المحلي على المنهاج ٣٣/١ ، شرح روض الطالب ٥٦/١ ، حاشية البيهقي ٧٢/١ .
(٣) في أ ، س : (لو لمس) .
(٤) في س : (فأما إذا) .
(٥) في س : (من الانتقاضي بلمس) .
(٦) في س : (انتقاض) .
(٧) (٨) اختلف في الأصح من القولين :
لمصح الروياني ، والشافعي عدم الانتقاض ، ومصح الأكثرين الانتقاض وممن صححه
الشيخ أبو حامد والمحاملي ، والماوردي ، والرافعي ، وقطع به أبو عبد الله
الزبيري في الكافي .
قال النووي : والقول بالانتقاض هو المنصوص عليه في معظم كتب الشافعي .
قال الشيخ أبو حامد : نقل حرمة أنه لا ينتقض .
ونص الشافعي في مختصر المرني ، والألم ، والبويطي ، والإملاء ، والقديسم ،
وسائر كتبه أنه ينتقض ، وكذا قال المحاملي وغيره : قال الشافعي فـ في
حرمة لا ينتقض وقال في سائر كتبه ينتقض ، وبعضهم يقول عامة كتبه ينتقض ،
كذا قاله البندنجي ، ونقل القاضي أبو الطيب وغيره أن الشافعي نص في
حرمة على قولين : الانتقاض وعدمه .
انظر : الأم ١٦/١ ، البحار ٧٨ ب ، تنقيح الإبانة ل ٦٤ به المقنع للمحاملي
ل ٥ أ ، حلية العلماء ١٤٨/١ ، المهذب ٣٠/١ ، الوسيط ٤١٠/١ ، الرجيز ١٦/١ ،
فتح العزیز ٣٣/٢ ، المجموع ٢٦/٢ ، التهذيب ل ٢٤ ب
(٩) (وسلم) ساقطة من أ .

ولأن (١) اللمس (٢) الموجب للوفوء يختص باللامس دون الملموس كلمس الذكر

والقول الثاني : نص عليه في القديم ، والجديد ، وهو الصحيح
أن الملموس قد انتقض (٣) وفوءه كاللامس ، لأنهما قد اشتركا في الالتذاذ
به فوجب أن يشتركا في انتقاض الوفاء به (٤) كالتقاء الختانيين .
ويشبه أن يكون تخريج (٥) هذين القولين من اختلاف القراءة في الآية
فمن قرأ " أو لمستم " أوجه على اللامس دون الملموس .
ومن قرأ " أو لامستم " (٦) أوجه على اللامس والملموس لاشتقاقه (٧) من
المفاعلة
والله أعلم .

فصل

فأما المرأة إذا لمست بدن الرجل فعليها الوفاء كما قلنا (٨) في لمس
الرجل بدن المرأة قياساً على النص
لأن كل ما (٩) نكح طهر الرجل نكح طهر المرأة كسائر الأحداث .
وفي انتقاض وفوء الرجل الملموس أيضاً قولان .

-
- (١) في م ، ح : (لأن) بدون واو .
 - (٢) في أ ، م ، ح : (اللمس) .
 - (٣) في س : (انتقض) .
 - (٤) (به) ساقطة من أ . وفي س : (فوجب أن يشتركا في الانتقاض) .
 - (٥) في م : (تخرج) .
 - (٦) (النساء) ساقطة من أ ، س .
 - (٧) في س : (واشتقاقه)
 - (٨) في أ : (كما قلت) .
 - (٩) في م ، ح : (كلما) .

.....
.....

• - مسالة

قال الشافعي رحمه الله (١) : ومن الفرج (٢) بيطن الكف (٣) (٤)
وهذا كما قال : ومن (٥) الفرج وهو (٦) القسم الخامس من أقسام مسالة
يوجب الوضوء
وبه قال في المحابة (٧) : عمرو ، وسعد بن أبي وقاص ، وابن عمر ، وابن (٨)
عباس ، وأبو هريرة رضي الله عنهم (٩)
وفي التابعين (١٠) : سعيد بن المسيب ، وهروة بن الزبير ، وسليمان بن
يسار (١١) ، والزهمي

-
- (١) في م ، ح : (رضي الله عنه) وفي آ ساقطة .
(٢) الفرج : أصل الفرج الخلل بين شيئين ، والجمع فروج لا يكسر على غير ذلك .
والفرج : اسم لجمع سوآت الرجال ، والنساء ، والفتيان ، وما حواليتها كله
فرج
ويطلق الفرج على القبل والدبر من الرجل والمرأة .
انظر : - فرج - لسان العرب ٢/٣٤١ ، ٣٤٢ ، تهذيب الأسماء واللغات ٣/٧٠
(٣) في أ : (ومن الفرج وهو القسم الخامس بيطن الكف) .
(٤) انظر : مختصر المزني ٣ .
(٥) في س : (من) بدون واو .
(٦) في س : (هو) بدون واو .
(٧) ومن قال به أيضا من المحابة : أبو أيوب ، وزيد بن خالد ، وعبد الله بن
عمرو بن العاص ، وجابر ، وعائشة .
انظر : البحر ٧٨ ب ، التهذيب ل ٣٥ أ ، الأوسط ١/١٩٣ .
(٨) في س : (وابن)
(٩) (رضي الله عنهم) ساقطة من أم ، ح .
(١٠) وقال به أيضا من التابعين : عطاء ، ومجاهد وأبان بن عثمان وأبو العالية
وابن سيرين والليث
انظر : الاعتبار ٨٢/١ ، معنف ابن أبي شيبة ١/١٦٣ ، نيل الأوطار ١/٢٤٩
(١١) سليمان بن يسار الهلالي ، أبو أيوب ، ويقال أبو عبد الرحمن ، ويقال أبو
عبد الله المدني ، مولى ميمونة ، ويقال كان مكاتبا لأم سلمة ، روى عن
ميمونة ، وأم سلمة ، وعائشة وزيد بن ثابت ٠٠٠ وغيرهم ، وروى عنه عمرو
ابن دينار ، وعبد الله بن دينار ، وأبو الزناد ٠٠٠ وغيرهم
أحد الفقهاء السبعة في المدينة ، كان عالما رفيعا ، فقيها .
اختلفوا في سنة وفاته ف قيل سنة ١٠٧ هـ ، وقيل سنة ١٠٤ هـ وقيل سنة ١٠٠ هـ ،
وقيل غير ذلك .

انظر : تهذيب التهذيب ٤/٢٢٨ ، تاريخ الثقات ٤٠٠ ، الثقات ٦/٢٩٤ ، الجمع بين
رجال الصحيحين ١/١٧٧ ، ذكر أسماء التابعين ١/١٥٧ ، طبقات ابن سعد ٥/١٧٤ ، الكاشف ١/٣٢١

وفي الفقهاء (١) : الأوزاعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو ثور .

وقال أبو حنيفة (٢) : لا يوجب الوضوء

وبه (٣) قال في المحابة (٤) : علي ، وابن مسعود (٥) ، وعقار ، وحذيفة ،
وأبو الدرداء (٦) رضي الله عنهم (٧) .

وفي التابعين (٨) الحسن البصري .

وفي الفقهاء (٩) : الثوري .

إلا أن أبا حنيفة قال : إن (١٠) انتشر ذكره بالمس (١١) انتقض وضوءه
بالانتشار (١٢) (١٣)

(١) وهذا المشهور من مذهب مالك ، وللأوزاعي رواية أن الوضوء مستحب .

انظر : المدونة ٨/١ ، المجموع ٤٢/٢ ، المغني ١٧٠/١

- ولأحمد في مس الفرج روايتان : إحداهما : ينقض الوضوء ، والثانية لا وضوء
فيه

انظر : المحرر ١٤/١ ، الإقناع ٣٨/١ ، المبدع ١٦٢/١

(٢) انظر : الأصل ٤٦/١ ، الحجة على أهل المدينة ٥٩/١ ، الاختيار ١٠/١ ، تبيين

الحقائق ١٢/١ ، الدر المختار ١٤٧/١

(٣) في م ح : (به) بدون واو .

(٤) انظر : مصنف ابن أبي شيبة ١٦٤/١ ، البحر ٧٨ ب ٢٩٠ ، الأوسط ١٩٨/١

الاعتبار ٨٣/١ ، شرح السنة ٤٣٢/١ ، المغني ١٧٠/١ ، تبيين الحقائق ١٢/١ ، نيسل

الأوطار ٢٤٩/١

(٥) في س : (وابن)

(٦) أبو الدرداء : عويمر بن زيد بن قيس بن عائشة بن أمية الخرجي ، وقيل اسمه

عامر بن مالك ، وعويمر لقب ، كان آخر أهل داره إسلاماً ، وكان تاجراً فسي

الحاعلية فترك التجارة من أجل العبادة ، حسن إسلامه ، وكان فقيهاً عاكلاً ، حكيماً

خرج إلى الشام فنزل بها ، إلى أن مات سنة ٣٢ هـ في خلافة عثمان ، وقبل سنة

٣١ هـ

انظر : الاستيعاب ٥٩/٤ ، الإصابة ٤٦/٣ ، حلية الأولياء ٢٠٨/١ ، طبقات ابن

سعد ٣٩١/٧

(٧) (رضي الله عنهم) ساقطة من أ م ح

(١٠) في م ح : (إذا)

(١١) في أ م س : (للمس)

(١٢) في أ : (للانتشار)

(١٣) قال علاء الدين السمرقندي : " إن من ذكره ، أو ذكر غيره فليس يحدث عنسده .

عامة العلماء ما لم يخرج منه شيء " .

انظر : تحفة الفقهاء ٢٢/١

وقال مالك (١) : إن مه ناسياً أو بغير (٢) شهوة لم ينتقض وضوءه وإن مه لشهوة انتقض وضوءه (٣) .

واستدلوا برواية عبد الله بن بدر (٤) عن قيس بن طلق (٥) عن أبيه (٦)

(١) المشهور من مذهب مالك إن من الذكر ناقض للوضوء من غير حائل عمدًا أو سهوًا قصد اللذة أم لا .

انظر : التلخيص ١٥/١ ، شرح الخري ١٥٦/١ ، ميسر الجليل ٨٢/١ .

(٢) في أ : (لغير) .

(٣) (وإن مه لشهوة انتقض وضوءه) ساقطة من م ، ح .

(٤) عبد الله بن بدر بن عميرة بن الحارث بن شمر ، ويقال سمرة الحنفي السحيمي اليمامي

روى عن ابن عباس ، وابن عمر ، ومحمد بن كعب القرظي ، وقيس بن طلق ... وغيرهم .

وروى عنه ملازم بن عمر ، وعكرمة بن عمار وآخرون .

قال ابن معين ، وأبو زرعة ، والعجلي ثقة ، وذكره ابن حبان في الثقات .

انظر : تهذيب التهذيب ١٥٤/٥ ، تقريب التهذيب ٤٠٢/١ ، التاريخ الكبير ٥٠/٥ ،

تاريخ الدارين عن ابن معين ١٤٤ ، تاريخ الثقات ٢٥٠ ، الثقات ٤٦/٢ .

(٥) قيس بن طلق بن علي بن المنذر الحنفي ، اليمامي ، روى عن أبيه ، وعنه ابنه وابن أخيه عجيبة ، وعبد الله بن بدر وآخرون . قال العجلي : يمامي تابعي ، ثقة ، وأبوه صحابي ، ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال ابن أبي حاتم عن أبيه : قيس ليمس ممن تقوم به حجة وهما .

وقال الخلال عن أحمد : غيره أثبت منه ، وقال الشافعي : وقد سألنا عن قيس ابن طلق فلم نجد من يعرفه بما يكون قبول خبره ، وقال ابن معين : لقد أكثر الناس في قيس وأنه لا يحتج بحديثه ، وقال ابن القطان : يقتضي أن يكون خبره حسناً لا صحيحاً .

انظر : التاريخ الكبير ١٥١/٧ ، تهذيب التهذيب ٣٩٨/٨ ، تقريب التهذيب ١٢٩/٢ ،

تاريخ الثقات ٣٩٢ ، الثقات ٣١٢/٥ ، لسان الميزان ٣٩٧/٣ .

(٦) طلق بن علي بن طلق بن عمرو ، وقيل ابن طلق بن قيس الربيعي الحنفي السحيمي من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، له وفادة بوعدة أحاديث ، روى عنه ولداه قيس وخلدة وغيرهما .

انظر : الاستيعاب ٢٣١/٢ ، الإصابة ٢٢٤/٢ ، التاريخ الكبير ٣٥٨/٤ ، تاريخ

الثقات ٢٣٨ ، تجريد أسماء الصحابة ٦٧٨/١ .

قال : قدمنا على نبي الله صلى الله عليه وسلم (١) فجاء رجل كأنه بدوي فقال
يا نبي الله ما ترى في من الرجل ذكره بعد ما يتوضأ (٢) فقال : وهل (٣) هو إلا
بغضة (٤) منك ، أو قال (٥) : مغضة (٦) منك (٧) (٨) و هـ هذا
نـ

(١) (وسلم) ساقطة من أ .

(٢) في م س : (بعد ما توضأ) ، وفي ح : (بعد ما يتوضأ)

(٣) في م ح : (هل) بدون واو

(٤) في أ م ح : (بغضة منه)

البغضة : القطعة من اللحم ، أي أنه جزء منك .

انظر : - بفع - لسان العرب ١٢/ ٨

(٥) (أو قال) ساقطة من س .

(٦) المغضة : قطعة اللحم .

انظر : - مفع - لسان العرب ٤٥١/ ٨

(٧) في أ م ح : (بغضة منه)

(٨) أخرجه أحمد ، وابن أبي شيبة ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والترمذي ، والنسائي
والطحاوي ، وابن حبان ، والدارقطني ، والبيهقي - واللفظ له -

قال ابن حجر : صححه عمرو بن علي الفلاس ، وقال هو عندنا أثبت من حديث
بسرة ، وروي عن ابن المديني أنه قال : هو عندنا أحسن من حديث بسرة ، وقال
الطحاوي : إسناده مستقيم غير مفطرب بخلاف حديث بسرة ، وصححه ابن حبان ،
والطبراني ، وابن حزم ، وضعفه الشافعي ، وأبو حاتم ، وأبو زرعة ، والدارقطني
وابن الجوزي ، وادعى فيه النسخ ابن حبان حيث قال : قال أبو حاتم خبر طلق
ابن علي الذي ذكرناه خبر منسوخ ، لأن طلق بن علي كان قدومه على النبي
صلى الله عليه وسلم أول سنة من سني الهجرة حيث كان المسلمون يبنسون
مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة

وقد روى أبو هريرة إيجاب الوضوء من من الذكر ، وأبو هريرة أسلم سنة سبع
من الهجرة

فدل ذلك على أن خبر أبي هريرة كان بعد خبر طلق بن علي بسبع سنين ، وكذا
ضعفه ابن العربي ، والحارمي ، وآخرون . وقال البيهقي : يكفي في ترجيح
حديث بسرة على حديث طلق أن حديث طلق لم يخرج الشيوخ ولم يحتج بأحد
من رواه .

انظر : مستدرك الإمام أحمد ٢٢/ ٤ ، ٢٣ ، سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب
الرخصة في ذلك ٤٦/ ١ ، سنن ابن ماجه : كتاب الطهارة وسننها - باب الرخمة =

قالوا : ولأنه من ذكره بعض من جسده فوجب أن لا ينتقض وضوءه قياساً على
برجله .

ودليلنا : ما رواه بضعة عشر صحابياً عن النبي صلى الله عليه وسلم (١)
أنه أوجب الوضوء (٢) من مسه .
فروى (٣) الشافعي ذلك من خمسة منهم :

أحدهما : رواية (٤) الشافعي عن مالك عن عبد الله بن أبي بكر أنه سمع
عروة بن الزبير يقول : دخلت على مروان بن (٥) الحكم (٦) فذكرنا (٧) ما يكون
الوضوء ، فقال مروان ومن من الذكر فقال عروة : ما علمت ذلك ، فقال مروان (٨) :

في ذلك ١٦٣/١ ، سنن الترمذي : أبواب الطهارة - باب ما جاء في ترك الوضوء
من من الذكر ٥٦/١ ، سنن النسائي : كتاب الطهارة - باب ترك الوضوء - من
ذلك ١٠١/١ ، شرح معاني الآثار : باب من الفرج هل يجب فيه الوضوء أم لا
٧٦/١ ، صحيح ابن حبان : باب سنن الوضوء - ذكر خبر أوهم عالماً من الناس
أنه مفاد لخبر بسرة ٣١٩/٢ ، سنن الدارقطني : كتاب الطهارة - باب ما روي
في لمس القبل والدبر والذكر والحكم في ذلك ١٤٦/١ ، السنن الكبرى : كتاب
الطهارة - باب ترك الوضوء من من الفرج يظهر الكف ١٣٤/١ ، معن ابن أبي
شعبة : كتاب الطهارات - من كان لا يرى فيه وضوء ١٦٥/١ ، المعلى ٢٣٩/١ ،
الاعتبار ٧٩ ، مختصر الخلافات ٢٠٣/١ ، تلخيص الحبير ١٢٥/١ ، نصب الراية
٦٠/١ ، علل الحديث ٤٨/١ ، عارضة الأحوذى ١١٨/١ .

- (١) (وسلم) ساقطة من أ .
- (٢) في أ ، م ، ح : (وضوء) .
- (٣) في م ، ح : (روى) .
- (٤) في أ ، م ، ح : (رواه) .
- (٥) (بن) ساقطة من م .
- (٦) أبو عبد الملك مروان بن الحكم بن أبي العاص ، خليفة أموي ، سكن المدينة ،
فلما كانت أيام عثمان جعله في خاصته واتخذ كاتباً له ، وهو أول من
ضرب الدنانير وكتب عليها (قل هو الله أحد) ، ولد في السنة الثانية
من الهجرة ، كانت له حبة ، وقال ابن الأثير لم ير النبي صلى الله عليه
وسلم لأنه خرج إلى الطائف طفلاً لا يعقل لما نفي النبي صلى الله عليه وسلم
أباه الحكم .

مات في رمضان سنة ٥٦ هـ بالطاعون .
انظر : الاستيعاب ٤٠٥/٣ ، الإصابة ٣٨٣/٣ ، أسد الغابة ٣٦٨/٤ ، تهذيب
التهذيب ٩١/١٠ ، شذرات الذهب ٧٣/١ ، مرآة الجنان ١٧٣/١ .

- (٧) في م ، ح : (فتذكرنا) .
- (٨) (مروان) ساقطة من م ، ح .

أخبرتني بسرة بنت عفوان (١) أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم (٢)
يقول : " إذا من أحدكم ذكره فليتوضأ " (٣)

والثاني : رواية (٤) الشافعي عن عبد الله بن نافع (٥) من أبيه

(١) بسرة بنت عفوان بن نوفل بن أسد بن عبد العزى بن قصي القرشي الأسدي
وقيل في لقبها غير ذلك ، روت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وعن
أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط وعبد الله بن عمرو بن العاص ، ومروان بن
الحكم ، وآخرون . ماتت إلى ولاية معاوية .
انظر : الاستيعاب ٢٤٢/٤ ، الإصابة ٢٤٥/٤ ، أسد الغابة ٤٠/٦ ، تهذيب التهذيب
٤٠٤/١٢ ، طبقات ابن سعد ٢٤٥/٨ .

(٢) (وسلم) ساقطة من أ .

(٣) أخرجه : مالك ، والشافعي ، وابن أبي شيبة ، وأحمد ، وأبو داود ، وابن ماجه ،
والترمذي ، والنسائي ، وابن خزيمة ، والطحاوي ، وابن حبان ، والدارقطني ،
والحاكم ، والبيهقي .

قال أبو عيسى : هذا حديث صحيح ، ونقل عن البخاري أنه أمح شيء في الباب ،
وقال أبو داود : قلت لأحمد : حديث بسرة ليس بصحيح قال : بل هو صحيح ،
ومحمد يحيى بن معين والبيهقي والحاكمي .

انظر : الموطأ : كتاب الطهارة - باب الوضوء من من الفرج ٤٢/١ ، مسند الإمام
الشافعي ١٢ ، الأم ١٩/١ ، مصنف ابن أبي شيبة - كتاب الطهارات - من كان يرى
من من الذكر وضوء ١٦٣/١ ، مسند الإمام أحمد ٤٠٦/٦ ، سنن أبي داود : كتاب
الطهارة - باب الوضوء من من الذكر ٤٦/١ ، سنن ابن ماجه : كتاب الطهارة
وسننها - باب الوضوء من من الذكر ١٦١/١ ، سنن الترمذي : أبواب الطهارة -
باب الوضوء من من الذكر ٥٥/١ ، سنن النسائي : كتاب الطهارة - الوضوء من
من الذكر ١٠٠/١ ، صحيح ابن خزيمة : جامع أبواب الأحداث الموجبة للوضوء -
باب استحباب الوضوء من من الذكر ٢٢/١ ، شرح معاني الآثار : باب من الفرج
هل يجب فيه الوضوء أم لا ٧٢/١ ، صحيح ابن حبان - باب سنن الوضوء - ذكر
خبر فيه كالدليل على أن الملامعة للرجل من امرأته لا يوجب الوضوء عليها
٢١٤/٢ ، سنن الدارقطني : كتاب الطهارة - باب ما روي في لمس القبل والذبر
والذكر ١٤٦/١ ، المستدرک : كتاب الطهارة - الوضوء من من الذكر ١٣٧/١ ،
السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب الوضوء من من الذكر ١٢٨/١ ، نصب
الرأية ٥٦/١ ، تلخيص الحبير ١٢٢/١ ، سبل السلام ١٠٥/١ .

(٤) في م ، ح : (رواه) .

(٥) عبد الله بن نافع بن أبي نافع الصائغ المخزومي مولاهم ، أبو محمد المدني
روى عن مالك ، والليث ، وعبد الله بن عمر العمري ، وابن أبي ذئب ،
وجماعة ، وعنه قتيبة وابن نمير ، وسلمة بن شبيب ، وآخرون ، اختلفوا في
توثيقه ، قال ابن حجر : ثقة صحيح الكتاب في حفظه لين ، مات سنة ٢٠٦ هـ ،

أبي ذئب (١) عن عقبة بن عبد الرحمن (٢) عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان (٣)
عن جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إذا أفضى أحدكم بيده
بيده إلى ذكره فليتوضأ " (٥)

وقيل بعدها .

انظر : التاريخ الكبير ٢١٢/٥ ، تهذيب التهذيب ٥١/٦ ، تقريب التهذيب
٤٥٦/١ ، تاريخ الثقات ٢٨١

(١) محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب ، واسمه هشام بن
شعبة القرشي العامري أبو الحارث روى عن أخيه المغيرة ، وخاله الحارث
ابن عبد الرحمن القرشي ، وصالح مولى التوأمة ... وخلق وعنه الثوري ، ومعمّر
وعبد الله بن المبارك ... وآخرون ، كان عالماً ثقة فقيهاً ورعاً عابداً فافلاً
ذكره ابن حبان في الثقات ، ولد سنة ٨٠ هـ ، ومات سنة ١٥٨ هـ ، وقيل سنة
١٥٩ هـ .

انظر : التاريخ الكبير ١٥٢/١ ، تهذيب التهذيب ٣٠٢/٩ ، تقريب التهذيب
١٨٤/٢ ، الثقات ٢٩٠/٧ ، الكاشف ٦١/٣ ، مشاهير علماء الأمصار ١٤٠ .

(٢) عقبة بن عبد الرحمن بن أبي معمر ، ويقال ابن معمر حجازي ، روى عن معمر
ابن عبد الرحمن بن ثوبان ، وعنه ابن أبي ذئب ، قال ابن حجر : مثل علي بن
المديني عن عقبة بن عبد الرحمن فقال : شيخ مجهول ، وقال ابن عبد البر :
عقبة هذا فير مشهور يحمل العلم وقال البخاري : لا يصح خبره .

انظر : التاريخ الكبير ٤٣٦/٦ ، تهذيب التهذيب ٢٤٥/٧ ، تقريب التهذيب ٢٧/٢ ،
الكاشف ٢٢٨/٢ ، ميزان الاعتدال ٨٦/٣ .

(٣) (عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان) ساقطة من أ ، م ، ج .

(٤) قال الشافعي في الأم : الافضاء باليد إنما هو بيظنها ، كما تقول أفضى بيده
مبايعاً وأفضى بيده إلى الأرض ساجداً أو إلى ركبتيه راكباً .

وقال في اللسان : وأفضى بيده إلى الأرض إذا مسحها بباطن راحته في سجوده .
انظر : الأم ٢٠/١ ، - فضا - لسان العرب ١٥٨/١٥

(٥) رواه الشافعي وابن ماجة والبيهقي .

وقال الشافعي في مسنده وفي الأم : حدثنا عبد الله بن نافع وابن أبي فديك
عن ابن أبي ذئب عن عقبة بن عبد الرحمن عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان
قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " إذا أفضى أحدكم بيده إلى
ذكره فليتوضأ " وزاد ابن نافع فقال : عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن
جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله ، قال الشافعي رضي الله عنه :

==

والثالث : رواية (١) الشافعي عن مسلم (٢) بن خالد (٣) عن أبيــــن (٤)
جريح (٥) عن يحيى بن أبي كثير عن رجال من الأنصار أن

سمعت غير واحد من الحفاظ يروونه لا يذكرون فيه جابراً .
ورواه ابن ماجة عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن جابر قال : قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم " إذا من أحدكم ذكره فعليه الوضوء " .
وذكره الترمذي في أبواب الطهارة .

قال في مصباح الرجاجة : في إسناده مقال ، عقبه بن عبد الرحمن ذكره ابن
عبان في الثقات

وقال ابن العديني : شيخ مجهول ، وباقي رجاله ثقات .
قال الزيلعي : قال ابن عبد البر إسناده صالح ، وقال الضياء : لا أعلم
بإسناده بأساً

وقال الطحاوي : وقد روى الحفاظ هذا الحديث عن ابن أبي ذئب فأرسلوه ،
ولم يذكروا فيه جابراً فرج الحديث إلى الإرسال وهم لا يحتجون بالمراسيل .
وقال ابن أبي حاتم : قال أبي : هذا خطأ ، الناس يروونه عن ابن ثوبان
مرسلاً لا يذكرون جابراً .

انظر : الأم ١٩/١ ، مسند الشافعي ١٣ ، سنن ابن ماجة : كتاب الطهارة وسننها
١٦٢/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب ترك الوضوء من مس الفرج ١٣٤/١ ،
سنن الترمذي ٥٥/١ ، شرح معاني الآثار ٧٥/١ ، علل الحديث ١٩/١ ، مصباح
الرجاجة ٦٩/١ ، نصب الراية ٥٧/١ .

(١) في م ، ح : (رواه)

(٢) في م ، ح : (مسلمة) .

(٣) مسلم بن خالد الزنجي المكي الفقيه أبو خالد مولى بني مخزوم ، روى عن
ابن مليكة ، والزهري ، وابن جريح وعمرو بن كثير ، وعنه الشافعي والحميدي
ومسدد .. وخلق .

قال ابن معين : ليس به بأس ، وقال مرة ثقة ، وقال مرة ضعيف ، وقسمال
البخاري : منكر الحديث ، وقال أبو حاتم : لا يحتج به ، وفعله أبو داود ،
وقال ابن عدي : أرجو أنه لا بأس به وهو حسن الحديث ، توفي سنة ١٨٠ هـ ،
وقيل ١٧٩ هـ .

انظر : التاريخ الكبير ٢٦٠/٧ ، تاريخ ابن معين ٥٦٢/٢ ، تاريخ الدارمي
عن ابن معين ١١٨ ، تهذيب التهذيب ١٢٨/١٠ ، طبقات ابن سعد ٤٩٩/٥ ، الكامل
لابن عدي ٢٣١٠/٦ ، المغني في الضعفاء ٦٥٥/٢ .

(٤) في ح : (بن) .

(٥) أبو الوليد عبد الملك بن عبد العزيز بن جريح ، فقيه الحرم المكي ، كان
إمام أهل الحجاز في عصره روى عن أبيه ، ومجاهد ، والزهري ... وخلق ،
وروى عنه الأوزاعي ، والحمادان ، والصفيانان .. وعدة

قال الذهبي : كان شجاعاً ، لكنه يدلس ، ولد سنة ٨٠ هـ ، وتوفي سنة ١٥٠ هـ ، =

النبي على الله عليه وسلم (١) قال : " إذا مس أحدكم ذكره فليبتوضأ " (٢)

والرابع : ما رواه (٣) الشافعي عن عبد الله بن نافع عن يزيد بن
عبد الملك (٤) عن أبي موسى (٥) عن سعيد بن أبي سعيد (٦) عن أبي هريرة :

وقيل ١٥١ هـ ، وقيل ١٤٩ هـ .

انظر : تهذيب التهذيب ٤٠٢/٦ ، تذكرة الحفاظ ١٦٩/١ ، شذرات الذهب ٢٢٦/١ ،
مفة العلوة ٢١٦/٢ ، ملل الحديث لابن المديني ٢٦ ، ميزان الامتدال ٦٥٩/٢ ،
وفيات الأعيان ١٦٢/٢ .

(١) (وسلم) ساقطة من أ .

(٢) لم أقف عليه بهذا الاسناد .

(٣) في أ ، م ، ح : (رواه)

(٤) يزيد بن عبد الملك النوفلي المدني ، روى عن أبيه ، وسعيد المقبري ،
وسهيل بن أبي صالح . . وجماعة ، ومنه ابنه يحيى ، وعبد العزيز الأويس ،
وخالد بن مخلد ، فعله أحمد وغيره ، وقال أبو زرعة ضعيف ، وقال ابن عدي
عامة ما يرويه غير محفوظ ، وقال النسائي : متروك الحديث ، مات سنة
١٦٥ هـ .

انظر : تهذيب التهذيب ٣٤٧/١١ ، الكامل لابن عدي ٢٧١٥/٧ ، لسان الميسر ١٠٢/٢ ،
المجروحين ١٠٢/٢ .

(٥) في س : (عن أبي موسى الأشعري) وهو خطأ

وهو عيسى بن أبي عيسى الحنط ، الفخاري ، أبو موسى المدني ، أمه من
الكوفة ، واسم أبيه ميسرة ، ويقال فيه الخياط ، والخباط ، وكان قد
مالج الصنائع الثلاثة .

قال ابن معين : كان كوفيًا ، وانتقل إلى المدينة ، كان خياطًا ثم ترك
ذلك ، وصار حنطًا ثم ترك ذلك وصار يبيع الخط ، وهو متروك . قال
العجلي : ضعيف . مات سنة ١٥١ هـ وقيل قبل ذلك

انظر : التاريخ الكبير ٤٠٥/٦ ، تهذيب التهذيب ٢٢٤/٨ ، تقريب التهذيب
١٠٠/٢ ، تاريخ الثقات ٣٨٠ ، تاريخ ابن معين ٤٦٥/٢ ، الجرح والتعديل
٢٨٩/٦ ، الضعفاء للعقيلي ٣٩٢/٢ ، المجروحين ١١٧/٢

(٦) سعيد بن أبي سعيد المقبري ، اسم أبيه كيسان ، محدث كبير ، روى عن
عائشة وأم سلمة ، وأنس . . وخلق ، وروى عنه مالك ، والليث بن سعد . . .
وجماعة وثقه ابن معين ، وابن سعد ، والعجلي ، والنسائي وعدة .
اختلفوا في بيته وفاته فقليل مات سنة ١١٧ هـ ، وقيل سنة ١٢٣ هـ ، وقيل سنة
١٢٥ هـ ، وقيل سنة ١٢٦ هـ .

انظر : تاريخ ابن معين ٢٠٠/٢ ، تهذيب التهذيب ٢٨/٤ ، شذرات الذهب ١٦٢/١ ،
الكاشف ٢٨٧/١ ، الكامل لابن عدي ١٢٢٧/٢ ، لسان الميزان ١٢٩/٢ ، مشاهير
علماء مصر ٨٩ .

أن (١) رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " إذا أفضى أحدكم بيده إلى شيء ذكره فقد وجب عليه الوضوء " (٢)

والخامس : ما رواه (٣) الشافعي عن مسلم بن خالد عن ابن (٤) جريج عن عبد الواحد بن قيس (٥) عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :

(١) في أ : (عن أبي هريرة قال ، قال : ان رسول ٠٠)
(٢) أخرجه الشافعي في الأم ، والمسند ، وابن حبان ، والدارقطني ، والبيهقي ، وابن عدي ، والطبراني في المعجمين وذكره الحاكم شاهداً عن يزيد بن عبد الملك عن سعيد بن أبي سعيد ، ولم يذكروا أبو موسى وذكره في مختصر الخلافات ، ولفظه في الأم والمسند : " إذا أفضى أحدكم بيده إلى ذكره ليس بينه وبينه شيء فليتوضأ " ، والحديث ضعيف لأن فيه يزيد بن عبد الملك ، قال البزار : لا نعلمه يروي بهذا اللفظ عن أبي هريرة إلا من هذا الوجه ، يزيد بن عبد الله الحديث وحكى البيهقي أن أحمد بن حنبل قال في يزيد : شيخ من أهل المدينة ليس به بأس .

قال صاحب الجوهر النقي رداً عليه : أغلظ العلماء القول فيه فقال أبو زرعة : وهي الحديث وأغلظ القول فيه جداً ، وقال النسائي متروك الحديث ، وقال الساجي فعيف منكر الحديث ، واختلط بآخره ، والبيهقي أخفى ما قيل فيه على أن الذي حكاه عن ابن حنبل لم أر أحداً ذكره عنه غيره ، بل قد حكى عنه خلاف ذلك ، فذكر البخاري وغيره عنه أنه قال : عنده منا كبير ، وفي الميزان للذهبي فعفه أحمد وغيره ،

انظر : الأم ١٩/١ ، مسند الشافعي ١٣ ، صحيح ابن حبان : باب سنن الوضوء .
ذكر البيان بأن الأخبار التي ذكرناها مجتمعة بأن الوضوء إنما يجب من مس الذكر ٣١٨/٢ ، سنن الدارقطني : كتاب الطهارة - باب ما روي في لمس القبل والدبر ١٤٧/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب الوضوء من مس الفرج بظهر الكف ١٣٣/١ ، المعجم الصغير للطبراني ٤٢/١ ، الروض الداني ٨٤/١ ، الكامل لابن عدي ٢٧١٥/٧ ، المستدرک ١٢٨/١ ، الجوهر النقي ١٣٣/١ ، مختصر الخلافات ١٨٧/١ ، كشف الأستار : كتاب الطهارة - باب الوضوء من مس الذكر ١٤٨/١ ، نصب الراية ١٣٦/١ .

(٣) في أ ، م ، ح : (رواه)

(٤) في س : (عن ابن جريج)

(٥) عبد الواحد بن قيس السلمي ، أبو حمزة الدمشقي الأفيطس النحوي

روى عن أبي أمامة ، ونافع مولى ابن عمر ، وغيرهما ، روى عنه ابنه محمد ، ربهيم بن أبي عيلة ، وآخرون ، قال ابن العدي عن يحيى بن سعيد : كان شبه لا شيء ،

كان الحسن بن ذكوان يحدث عنه بعجائب ، وثقه ابن معين ، والعجلي ، وذكره أبو ع في نفر من الثقات ، وقال ابن حبان : يتفرد بالمناكير عن المشاهير ، وقال أبو أحمد الحاكم : منكر الحديث .

" إذا من أحدكم ذكره فليتوضأ " (١)

اعترفوا على هذه الاخبار بثلاثة أسئلة (٢):

أحدها : أن (٣) قالوا وجوب الوضوء من من الذكر مما تعم (٤) به البلوى ، وما عمت به البلوى فلا يقبل (٥) فيه أخبار الأحاد حتى يكون نقله متواتراً [أو] (٦) مستفيضاً (٧)

انظر : تاريخ الدارمي عن ابن معين ١٤١ ، تهذيب التهذيب ٤٣٩/٦ ، تاريخ الثقات ٢١٤ ، الكامل لابن عدي ١٩٣٥/٥ ، ميزان الاعتدال ٦٧٥/٢ .

(١) الحديث بنفس السند والمتن في مختصر الخلافيات ، وفيه أنه مرسل من ابن عمر وللحديث عدة طرق عن ابن عمر قال الهيثمي : عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من من فرجه فليتوضأ " رواه البزار والطبراني في الكبير وفي سند الكبير العلاء بن سليمان وهو ضعيف جداً ، وفي سند البزار هاشم بن زيد ، وهو ضعيف جداً .
وقال ابن حجر : رواه الدارقطني والبيهقي من طريق إسحاق الفروي عن عبد الله ابن عمر عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً ، والعمري ضعيف ، وله طريق أخرى أخرجه الحاكم وفيها عبد العزيز بن أبيان وهو ضعيف ، وطريقة أخرى أخرجه ابن عدي ، وفيها أيوب بن متبة وفيه مقال .
انظر : مختصر الخلافيات ١٩٠/١ ، كشف الاستار : كتاب الطهارة - باب الوضوء من من الذكر ١٤٨/١ ، سنن الدارقطني : كتاب الطهارة - باب ما روي في لمس القبل والدبر ، والذكر ، والحكم في ذلك ١٤٧/١ ، مجموع الزوائد ٢٤٥/١ .

(٢) في أم ، ح ، س : (أسئلة) .

(٣) في م : (أنه)

(٤) في ح : (يعم)

(٥) في م : (لا تقبل) وفي ح غير منقوطة (لا يقبل)

(٦) (أو) زيادة يقتضيها المعنى .

(٧) وهذا مبني على قولهم في الأصول بعدم قبول خبر الواحد فيما تعم به البلوى ، ولا يقبل فيما تعم به البلوى إلا المتواتر أو المشهور ، وهو المراد بالمستفيض هنا .

انظر : التقرير والتحبير ١٩٥ / ٢ ، ١٩٦ .

والجواب عنه : أن هذا أمل (١) نخالفكم فيه ، وليس يجب أن يكون بيان ما تعم (٢) به البلوى عاماً ، بل يجوز أن يكون خاصاً وآحاداً (٣) على حسب ما يراه صاحب الشريعة (٤) من المطلحة في العموم والخصوص ، على أن البيان وإن وجب أن يكون عندهم عاماً فليس يلزم أن يكون نقله متواتراً عاماً .
ثم قد خالفوا هذا الأمل في بيان الوتر ، ونقف الوتر بالقيء وغير ذلك (٥).

والسؤال الثاني : أن قالوا المعول من هذه الأخبار على حديث بكرة وهو ضعيف
قال يحيى بن معين (٦) : ثلاثة أخبار لا تمح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (٧) . (٨)

والمستفيض : قال السيوطي : قال البلقيني في المشهور : لم يذكر له ضابطاً ، وفي كتب الأموال المشهور : ويقال له المستفيض الذي تزيد نقلته من ثلاثة . وقال شيخ الإسلام : المشهور ماله طرق محمورة بأكثر من اثنين ولم يبلغ حد التواتر رسمي بذلك لوضوحه ، وسماه جماعة من الفقهاء المستفيض لانتشاره من فاض الماء يفيض فيضاً ، ومنهم من غاير بينهما : بأن المستفيض يكون في ابتدائه وانتهاؤه سواءً والمشهور أعم من ذلك ، ومنهم من عكس . وعرفه في المنار فقال : المشهور : هو ما كان من الأحاد في الأمل ثم انتشر حتى نقله قوم لا يتوهم تواطؤهم على الكذب ، وهم القرن الثاني من بعد الصحابة ومن بعدهم .

انظر : تدريب الراوي ١٧٢/٣ ، المنار مع كشف الأسرار ١١/٢

(١) في س : (الأمل)

(٢) في أ ، ح ، س : (ما يعم) .

(٣) في أ ، س : (واختياراً) .

(٤) في م ، ح : (الشرع) .

(٥) انظر : روضة الناظر ٦٦ .

(٦) أبو زكريا يحيى بن معين بن عون العمري ، إمام الجرح والتعديل ، أمله من سرخس بخراسان ، كان أبوه على خراج الري فخلفه ثروة كبيرة ، فأنفقها في طلب الحديث ، وعاش ببغداد له كتاب التاريخ والعلل في الرجال . ولد سنة ١٥٨ هـ ، وتوفي سنة ٢٣٣ هـ .

انظر : تاريخ بغداد ١٧٧/١٤ ، تذكرة الحفاظ ٤٢٩/٣ ، تهذيب التهذيب ٢٨٠/١١ ، طبقات ابن سعد ٣٥٤/٧ ، طبقات الحنابلة ٤٠٢/١ ، وفيات الأعيان ١٣٩/٦ ، الأعلام

٢١٨/٩

(٧) (وسلم) ساقطة من أ .

(٨) انظر : المجموع ٤٢/٢ .

أحدهما : حديث بسرة في من الذكر .

والثاني : خبر الحجامنة . (١)

والثالث : كل مسكر حرام .

قيل : المحكي من يحيى بن معين في حديث بسرة غير هذا .

قال رجاء بن مرجأ (٢) الحافظ : كنت في مسجد الخيف بمنى مع أحمد بن

حنبل ، وعلي بن المديني ويحيى بن معين فاجتمعوا على محبة حديث بسرة . (٣)

فإن قيل : فلما رواه مروان لعروة ، قال له عروة : إني أشتي أن ترسل إليهما وأنا شاهد ، فأرسل إليهما حرسياً ، فأتى من عندهما فقال : قالت : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم (٤) قال : " من من فرجه فليتوفأ " (٥)

والحرسى شرطى لا يقبل له حديث ، ولا يحتج عنه برواية لشهرة فمقه .
قيل : قد كان (٦) أهل الحرس في ذلك الزمان أهل عدالة وأمانة ، ولولا أنه كان بهذه الحال لم يقنع عروة بخبره ويستظهر به على مروان ، على أنه قد

(١) في نيل الأوطار : روي عن ابن معين أنه قال : ثلاثة أحاديث لا تصح ، حديث من الذكر ، ولانكاح إلا بولي ، وكل مسكر حرام .

انظر : نيل الأوطار ٢٤٨/١ .

(٢) في م ، ح : (المرجأ) .

وهو رجاء بن مرجأ بن رافع الغفاري ، أبو محمد ، ويقال أبو أحمد بن أبي رجاء المروزي ، ويقال السمرقندي ، الحافظ ، سكن بغداد ، كان ثقة شتياً إماماً في علم الحديث وحفظه والمعرفة به .

مات سنة ٢٤٩ هـ .

انظر : تاريخ بغداد ٤١٠/٨ ، تهذيب التهذيب ٢٦٩/٣ ، تقريب التهذيب ٢٤٩/١ ،

الثقات ٢٤٧/٨ .

(٣) ذكر هذه الحكاية الحاكم والدارقطني ، والبيهقي في الخلافيات ، والسنن ، وقال البيهقي في نهايتها : قد روينا عن علي بن المديني أنه قال في حديث بسرة بسماع عروة منها كما قال يحيى بن معين وكأنه رجح في ذلك إلى قول يحيى وتقليد حديث بسرة .

انظر : المستدرک ٢٣٩/١ ، سنن الدارقطني ١٥٠/١ ، مختصر الخلافيات ٢١١/١ ،

السنن الكبرى ١٣٦/١ .

(٤) (وسلم) ساقطة من أ .

(٥) انظر : مصنف عبد الرزاق ١١٣/١ ، مسند الحميدي ١٧١/١ ، شرح معاني الآثار ٧١/١ .

(٦) (قد كان) ساقطة من م ، ح .

روي أن عروة لقي بسرة وسألها فأخبرته (١).

ثم يقال (٢) لهم : ولم (٣) إذا وردت أخبار في حكم تعتمدون (٤) — على أحدها (٥) بالقدرح ، ولو اقتصر على ما سواه لأقنع .

السؤال الثالث : أن قالوا نستعملها لأجل حديث قيس بن طلق على استحباب الوضوء أو (٦) على غسل اليد .

والجواب عنه : أنه لا يصح حمله على الاستحباب ؛ لأن الأمر به يقتضي الإيجاب ولا على غسل اليد ؛ لأن أحداً (٧) لم يقبله (٨) .

ثم كيف يجوز مع كثرة أخبارنا وانتشارها وصحة طرقها وإسنادها أن (٩)

[يعارضوها] (١٠) بحديث قيس بن طلق وهو ضعيف .

قال الشافعي : (١١) سألنا عن قيس فلم نجد من يعرفه بما (١٢)

قبول خبره وقد عارضه (١٣) من وصفنا ثقته ورجاحته في الحديث .

ثم يكون الجواب عن حديث قيس إذا سلمناه (١٤) من وجهين :

أحدهما : أنه منسوخ بتقدمه وتأخر (١٥) أخبارنا ، لأن قيساً يروي عن

أبيه قال : أتيت مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم (١٦) وهم يؤسسون (١٧)

(١) انظر : السنن الكبرى ١/١٣٠ .

(٢) في م ، ج : (ثم قال لهم) .

(٣) (ولم) ساقطة من م ، ج .

(٤) في أ ، م ، ج : (يعتمدون) .

(٥) في س : (أحادها) .

(٦) في س : (وعلى) .

(٧) في س : (أحد) .

(٨) في س : (لم ينقله) ، وفي م ، ج : (لم يقل به) .

(٩) (أن) ساقطة من أ ، م ، ج .

(١٠) في أ ، م ، ج ، س : (يعارضونها) .

(١١) انظر : تهذيب التهذيب ٨/٣٩٨ ، الاعتبار ١/٩٢ .

(١٢) في س : (فلا) .

(١٣) في م : (وقد عارضنا) .

(١٤) في م ، ج : (إذا سلمنا) .

(١٥) في م ، ج : (وتأخير) .

(١٦) (وسلم) ساقطة من أ .

(١٧) في م ، ج : (يرسمون) .

مسجد المدينة ، وينقلون إليه (١) الحجارة فقلت : يا رسول الله ألا تنقل (٢) كما ينقلون قال : لا ، ولكن اخلط لهم الطين يا أخا (٣) الإمامة (٤) ، فأنت أعلم به " فعملت أخلط الطين وينقلونه (٥)

وقد روى وجوب (٦) الوضوء من (٧) منه أبو هريرة ، وهو متأخر الإسلام أسلم سنة سبع . (٨)

وأم حبيبة (٩) قيل : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم (١٠) تزوجها فـي آخر أيامه

والثاني : أن (١١) قوله " هل هو إلا بفضة منك " لا ينفي وجوب الوضوء

(١) (إليه) ساقطة من أ ، س .

(٢) في أ ، م ، ح : (ألا تنقل) .

(٣) في ح : (يا أخا) .

(٤) الإمامة : مدينة متملة بأرض عُمان من جهة المغرب مع الشمال ، كان اسمها جواوسميت الإمامة بامرأة وهي زرقاء الإمامة ، وفتحت الإمامة ملحقاً فـي سنة ١٢ هـ في خلافة المديق رضي الله عنه على يد خالد بن الوليد بعد أن قتل مسيلمة الكذاب ودجال بني حنيفة

انظر : الروض المعطار ٦١٩ .

(٥) أخرجه بلفظه الدارقطني .

انظر : سنن الدارقطني - كتاب الطهارة - باب ماروي في لمس القبل والدبر

١٤٨/١ .

(٦) في م ، ح : (وحرب) .

(٧) في م ، ح : (في) .

(٨) انظر : ترجمته ص ٧٤

(٩) اسمها رملة بنت أبي سفيان بن حرب بن أمية بن عبد شمس ، تزوجها عبد الله ابن جحش ، وهاجر بها إلى أرض الحبشة في الهجرة الثانية ، فتنصر وارتد عن الإسلام وتوفي بأرض الحبشة ، خطبها الرسول وهي في الحبشة ، وزوجها النجاشي ، وولدت في زواجها خالد بن سعيد بن العاص سنة سبع من الهجرة ، توفيت سنة ٤٤ هـ في خلافة معاوية .

انظر : الرياض المستطابة ٣١٣ ، سمط النجوم العوالي ١/٢٩٠ ، طبقات ابن سعد

٩٦/٨ .

(١٠) (وسلم) ساقطة من أ .

(١١) (أن) ساقطة من س .

- منه (١) ويجوز أن يكون محمولاً على (٢) نفي النجاسة عنه .
- ثم الدليل (٣) من طريق القياس : أنه (٤) معنى يستجلب به (٥) الإنزال، فوجب أن ينقض الوضوء (٦) كاللقاء الختانيين .
- ولأنها ملاقة فرج (٧) لو قارنها (٨) انتشار تعلقت بها طهارة، فوجب إذا فقدت الانتشار أن (٩) تتعلق (١٠) بها (١١) تلك الطهارة كالغسل في اللقاء الختانيين، ولأن (١٢) ما تعلق (١٣) به الوضوء إذا قارنه انتشار تعلق به الوضوء ، وإن خلا من الانتشار كالبول .
- ولأنها إحدى الطهارتين فجار أن تتعلق بنوع من الملاقاة كالغسل .
- ولأنه لمس يتعقبه (١٤) في الغالب خروج فوجب أن ينقض (١٥) الوضوء (١٦) كاللمس مع الانتشار .
- ولأن ما تعلق بالفرج إذا أوجب (١٧) الطهارة الكبرى كان من جنسه (١٨) ما يوجب الطهارة المفردة كالمني ، والمذي ، ودم الحيض (١٩) ، والاستحاضة .

-
- (١) (منه) ساقطة من م ، ح .
- (٢) (على) ساقطة من س .
- (٣) في أ ، س : (ثم من الدليل) .
- (٤) في أ ، س : (أنها) .
- (٥) في أ ، س : (بها) وهي ساقطة من م .
- (٦) في م ، ح : (الطهر) .
- (٧) في م : (جرح) .
- (٨) في م : (أو قارنها) .
- (٩) (أن) ساقطة من أ .
- (١٠) في أ ، س : (ستعلق) .
- (١١) (بها) ساقطة من م .
- (١٢) في أ قبل قوله (ولأن) كتب في الحاشية الجزء الثاني والحمد لله .
- ثم ترك فراغا حوالي ٣ سم ، وبعد ذلك قال : بسم الله الرحمن الرحيم على الله علي سيدنا محمد وآله (ولأن ما تعلق) .
- (١٣) في م ، ح : (وما يتعلق) .
- (١٤) في م ، ح : (يتعلق به) .
- (١٥) في م ، ح : (أن ينقض) .
- (١٦) (الوضوء) ساقطة من س .
- (١٧) في س : (إذا وجب) .
- (١٨) (من جنسه) ساقطة من أ ، وفي س : (من جنسها) .
- (١٩) (ودم الحيض) ساقطة من أ ، س .

فأما الجواب عن حديث قيس فقد عفى .
وأما الجواب من قياسهم على من غيره من أعضاء (١) جسده فالمعنى فيه (٢)
وفي قياسهم على من ذكره بغير كفه أنه لمس لا يستجلب به الإنزال ، ولا يفضي
في الغالب إلى نقض الطهر .

(١) (من أعضاء) ساقطة من م ، ح ، .
(٢) يعني أن هناك فارق بين من الذكر ، ومن أي عضو آخر من حيض الشهوة ،
وعند وجود الفارق لا قياس .

٦ - مسألة

- قال الشافعي رحمه الله (١) : من نفسه أو من (٢) غيره . (٣)
 إذا من فرج غيره كان في نقض [وضوئه] (٤) كما لو من فرج نفسه . (٥)
 لرواية عائشة رضي الله عنها (٦) أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
 " من متى الفرج الوضوء " (٧)
 فهو (٨) على عمومته .
 ولأن (٩) من فرج الغير أغلظ (١٠) من من فرجه لما تعلق به من (١١)
 هتك حرمة الغير فكان بنقض الوضوء أحق .

-
- (١) (رحمه الله) ساقطة من أ ، م ، ح .
 (٢) (من) ساقطة من م ، ح ، س . وفي المختصر : (ومن غيره)
 (٣) انظر : مختصر المزني ٤ .
 (٤) في أ ، م ، ح ، س : (وضوء)
 (٥) انظر : تنمة الإبانة ل ١٦٥ ، التهذيب ل ١٢٥ ، المهذب ١/٢١ ، الإقناع
 ٥٧/١ ، الأنوار ٤٧/١ ، فتح الوهاب ٨/١ .
 (٦) (رضي الله عنها) ساقطة من أ .
 (٧) لم أجده بهذا اللفظ
 رواه البيهقي عن ابن شهاب عن عمرو بن شعيب عن عروة عن عائشة قالت : قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم " من من ذكره فليتوضأ " .
 وعن معاذ بن هشام عن أبيه عن يحيى بن أبي كثير حدثني رجل عن عروة بن
 الزبير عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " إذا من أحدكم
 ذكره فليتوضأ " وأعله ابن أبي حاتم .
 ورواه البزار عن عمر بن شريح عن الزهري عن عائشة أن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال : " من من فرجه فليتوضأ " قال البزار : عمر بن شريح
 لا يحتج به
 وذكره الترمذي ، وأورده الهيثمي وعزاه إلى البزار .
 انظر : كشف الاستار : كتاب الطهارة - باب الوضوء من من الذكر ١/١٤٨ ،
 مختصر الخلافيات ١/١٩٦ ، سنن الترمذي ١/٥٥ ، مجمع الزوائد ١/٢٤٥ ، علل
 الحديث ١/٣٦ . نصب الراية ١/٦٠ ، تلخيص الحبير ١/١٢٤ .
 (٨) (فهو) ساقطة من س .
 (٩) في أ : (ولا من) .
 (١٠) في س : (أغلظ) .
 (١١) (من) ساقطة من م ، ح .

فأما الممسوس فرجسه فلا وفوء عليه . (١)

فإن قيل : ما (٢) الفرق بينه وبين الملعوس في أحد القولين
قيل : الفرق بينهما : أن اسم الملامسة ينطلق (٣) على كل واحد منهما ،
فانتقض (٤) وفوءهما لانطلاق اسم الملامسة عليهما .

ومس الفرج لا ينطلق إلا على الماس دون الممسوس فانتقض (٥) وفوء الماس
لانطلاق الاسم عليه ، ولم ينتقض وفوء الممسوس لأن الاسم لم ينطلق عليه .

(١) وهذا هو الصحيح من المذهب ، وبه قطع العراقيون ، وكثير من الخراسانيين
وقال كثير من الخراسانيين فيه قولان كالملمسوس .
انظر : تنمة الإبانة ل ٦٦ ب ، التهذيب ل ٢٥ أ ، فتح العزيز ٦٥/٢ ، المجموع
٤١/٢ .

(٢) في م ، س ، ح : (فمسا) .

(٣) في أ ، ح : (تنطلق) .

(٤) في أ : (فلا ينتقض) .

(٥) (فانتقض) مكررة في س .

٧ - مسألة

قال الشافعي رحمه الله (١) : من الصغير ، والكبير (٢) (٣)

وهذا كما قال ، لا فرق بين (٤) أن يمس فرج الكبير أو الصغير (٥) في
ينقض الوضوء به . (٦)

وقال مالك (٧) ، والزهرى (٨) : لا ينتقض الوضوء (٩) بمس فرج الصغير .
تعلقاً (١٠) بما روي " أن النبي صلى الله عليه وسلم من زبيبة (١١) الحسن

-
- (١) في م ، ح : (رضي الله عنه) ، وفي أ ساقطة .
(٢) في س : (من صغير أو كبير) .
(٣) انظر : مختصر المعزني ٤ .
(٤) (بين) ساقطة من س .
(٥) (وهذا كما قال ، لا فرق بين أن يمس فرج الكبير أو الصغير) ساقطة من م .
(٦) وهو ظاهر نص الشافعي في الأم حيث قال : " أو من ذلك من صبي " .
وحكى الرافعي في مس فرج الصغير وجهين : أحدهما أنه كفرج الكبير ، والثاني :
لا ينتقض .
وقال النووي : وحكى وجه شاذ أن من الفرج من الكبير والصغير لا ينتقض
إلا إذا كان لشهوة .
وهذا مخالف لما ذكرنا من نص الشافعي .
انظر : الأم ١٩/١ ، تنمة الإبانة ل ١٦٥ ، فتح العزيز ٦٠/٢ ، روضة الطالبين
٧٥/١ ، المجموع ٣٧/٢ .
(٧) قال مالك : لا ينتقض الوضوء بمس ذكر الصغير إلا أن يلتذ ، ولو قصد اللذة
ولم يجدها قيل ينتقض ، وقيل لا ينتقض .
انظر : الكافي لابن عبد البر ١٤٩/١ ، شرح الخرشى ١٥٨/١ ، شرح منح الجليل
٦٩/١ ، الفواكه الدواني ١٣٥/١ .
(٨) انظر : البحر ٧٩ ب .
وبمثل قول الزهرى قال الأوزاعي ، وأحمد في رواية عنه ، والمشهور من مذهب
أحمد أن مس فرج الصغير ينقض الوضوء .
انظر : المغني ١٧٢/١ ، الشرح الكبير ١٨٤/١ ، الإنصاف ٢٠٢/١ ، شرح منتهى
الإرادات ٦٧/١ .
(٩) (الوضوء) ساقطة من س .
(١٠) في أ : (تعلق) .
(١١) في أ غير منقوطة (ربه) .
وزبيبة : تمغير زب ، وهو الذكر بلغة أهل اليمن ، وخمه ابن تريد بلكر
الإنسان .

ولم يتوضأ " (١)

ولأنه لما كان النظر إليه جائز غير محرم لم ينتقض به (٢) الوضوء (٣) كسائر
البدن (٤)

ولأنه لما لم ينتقض الوضوء بلعس الصغير (٥) لم (٦) ينتقض به (٧)
فرجه (٨)

ودليلنا : حديث عائشة رضي الله عنها (٩) أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال : " من مس الفرج الوضوء " ولم يفرق .
ولأن كل موضع كان الخارج منه ناقصاً (١٠) للوضوء كان مسه ناقصاً للوضوء
قياساً على فرج (١١) الكبير .

١٠

انظر : - زيب - لسان العرب ٤٤٥/١ ، المصباح الحنير ٢٦٧/١ .

(١) لم أجده بهذا اللفظ .

وروى البيهقي عن عيسى عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : كنا عند النبي
صلى الله عليه وسلم فجاء الحسن فأقبل يتمرغ عليه فرجع عن قميصه وقبل
زبيبتة .

وقال البيهقي : هذا إسناد غير قوي ، وليس فيه أنه مسه بيده ثم صلى
ولم يتوضأ

وقال ابن حجر : رواه الطبراني من طريق قابوس بن أبي ظبيان عن أبيه عن
ابن عباس قال : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم فرج مابين فخذي الحسين
وقبل زبيبتة " وقابوس ضعف النسائي ، وليس في هذا الحديث أيضاً أنه
مس عقب ذلك .

انظر : السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب ترك الوضوء من مس الفرج
١٢٧/١ ، تلخيص الحبير ١٢٧/١ .

(٢) في آء م ، ح : (ولأنه لما جاز النظر إليه لم ينتقض به)

(٣) (الوضوء) ساقطة من م ، ح .

(٤) في س : (بدنه) .

(٥) في م ، ح : (الصغيرة) .

(٦) في م ، ح : (فلم) .

(٧) في آء س : (من) .

(٨) في آء م ، ح : (فرج الصغير) .

(٩) (رضي الله عنها) ساقطة من آء م ، ح .

(١٠) في س : (ناقصاً) .

(١١) (فرج) ساقطة من م ، ح .

ولأن كل من لو كان مع الكبير نقض (١) الوضوء وجب إذا كان مع الصغير
أن ينقض الوضوء كالتقاء الختاتين .

فأما الجواب عن خبرهم فهو أنه (٢) لا دليل فيه ؛ لأنه لم ينقل أنه مسه
وصلى (٣) قبل وضوءه (٤) فيحمل على أنه لم يتوفاً في الحال حتى قام من
مجلسه ثم توفساً .

وأما قولهم : إن النظر إليه غير محرم فالجواب منه :
أن ما تعلق به نقض (٥) الوضوء استوى فيه ما يحل ، وما يحرم (٦)
ألا ترى أن (٧) الملاسة لا فرق في نقض الوضوء بها بين الزوجة (٨) والأجنبية .
وأما استدلالهم بأن لمس الصغير لا ينقض الوضوء قلنا (٩) فيه (١٠) مذهبان:
أحدهما : ينقض .

والثاني : لا ينقض
فعلى هذا (١١) الفرق بينهما : هو أن من (١٢) الفرج أغلظ حكماً من
الملاسة

ألا ترى أنه يختص باختلاف الجنس (١٣) فيكون (١٤) بين (١٥) الذكر والأنثى،

-
- (١) في س : (نقض) .
(٢) في م ، ح : (أن) .
(٣) في أ ، س : (وصلاً) .
(٤) في أ ، ح ، س : (وضوء) .
(٥) في أ : (ينقض) .
(٦) في م ، ح : (ما يحل ويحرم) .
(٧) (أن) ساقطة من أ ، م ، ح .
(٨) في م : (بين الزوجية) .
(٩) في م ، ح ، س : (قلنا) .
(١٠) (فيه) ساقطة من م .
(١١) (هذا) ساقطة من م .
(١٢) (من) ساقطة من س .
(١٣) في م ، ح : (الجنسين) .
(١٤) في أ : (فتكون) وفي ح غير منقوطة (فتكون)
(١٥) في م ، ح : (من) .

ولا يكون بين (١) الذكـرين (٢) ولا بين الأنثيين (٣) فجـار أن يـختص (٤) بالكـبار دون الصغار ، وليس كذلك من الفـرج لاستواء الحكم في نقض الوفاء به (٥) بين الذكـرين والأنثيين (٦) فاستوى بين الصغير والكبير .

فعلى هذا لو من ذكر الصغير (٧) الأغلف (٨) ، ما يقطع (٩) في الختان (١٠) انتقض وفـؤه . (١١)

لأنه من جلدة (١٢) الذكر ما لم يقطع (١٣)

فلو (١٤) مسه بعد قطعه لم ينتقض (١٥) وفـؤه ؛ لأنه بائن من (١٦) الذكر فلم ينطلق اسم الذكر عليه .

-
- (١) في م ، ح : (من)
 (٢) في س : (ذكـرين) .
 (٣) في س : (الأنثـاتين) .
 (٤) في س : (أن تختص) .
 (٥) (به) ساقطة من أ ، م ، ح
 (٦) في س (الأنثـاتين) .
 (٧) (الصغير) ساقطة من ح .
 (٨) الأغلف : يقال غلام أغلف أي لم يـختتن .
 انظر : - غلف - لسان العرب ٢٧١/٩ .
 (٩) في س : (وهو ما يقطع)
 (١٠) حكاة النووي عن الماوردي .
 انظر : المجموع ٢٨/٢
 (١١) في أ ، ح ، س : (الختانة) .
 (١٢) في أ : (من جلدة) ، وفي م ، ح : (جملة) .
 (١٣) في س : (ما لم يقطع) .
 (١٤) في م ، ح : (ولو) .
 (١٥) في س : (لم ينتقض) .
 (١٦) (من) ساقطة من أ .

٨ - مسألة

قال الشافعي رحمه الله (١) : والحي (٢) والميت (٣) .
وهذا صحيح ، والوفوء ينتقض (٤) بمن فرج الحي والميت (٥) (٦) .
وإنما كان كذلك لعموم الخبر في الحي والميت ، ولأن حرمة الميت في تحريم
النظر (٧) إلى مورتة ومباشرة (٨) من فرجه كتحريم ذلك من الحي .
وفي حرمة (٩) روي (١٠) عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " كسر
عظم الميت ككسر عظم الحي " (١١) .
ولأنه لو أوج في فرج ميتة لزمه الغسل لانتهاك (١٢) حرمتها ، (١٣) وأن حكم
الحياة في ذلك جار (١٤) عليها فكذلك الحكم في من فرجها .

-
- (١) في م : (رضي الله عنه) ، وفي أ ساقطة .
 - (٢) في أ ، م ، ح : (الحي) بدون واو .
 - (٣) انظر : مختصر المزني ٤ .
 - (٤) في س : (ينتقض) .
 - (٥) (الميت) ساقطة من أ .
 - (٦) انظر : حلية العلماء ١٥١/١ ، تنمة الإبانة ل ١٦٥ ، البحر ل ٨٠ أ .
 - (٧) في س : (السطر) .
 - (٨) في أ ، ح : (ومباشرة) ، وفي س : (مناسبة) .
 - (٩) في م ، ح : (في حرمة) بدون واو .
 - (١٠) في م : (وروي ذلك) ، وفي ح : (وروي عن) .
 - (١١) أخرجه مالك وأحمد ، وأبو داود ، وابن ماجه
عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم : " كسر عظم الميت ككسره حياً " قال الألباني : صحيح .
 - انظر : الموطأ : كتاب الجنائز - باب ماجاء في الاختفاء ٢٣٨/١ ، مسند الإمام
أحمد ٥٨/٦ ، ١٠٠ ، ١٠٥ ، سنن أبي داود : كتاب الجنائز - باب في الحفار
يجد العظم هل يتنكب ذلك المكان ٢١٣/٣ ، سنن ابن ماجه : كتاب الجنائز -
باب في النهي عن كسر عظام الميت ٥١٦/١ ، إرواء الغليل ٢١٤/٣ .
 - (١٢) في س : (لانتهاك) .
 - (١٣) انظر : الإقناع ٥٩/١ ، حاشية القليوبي ٦٢/١ ، الأنوار ٥٠/١ .
 - (١٤) في س : (جاري) .

فأما إذا (١) من ذكراً مقطوعاً ففي نقض الوفاء به وجهان: (٢)
أحدهما : ينتقض (٢) ، اعتباراً بالاسم .
والثاني : لا ينتقض (٤) ، لفقد المعنى وهو وجود (٥) اللذة غالباً .
وخالف ذكر الميت لاختلافهما في الحرمة .

وهكذا (٦) لو من ذكر حي بيد شلاء كان (٧) نقض (٨) الوفاء على هذين الوجهين. (٩)
ويجري (١٠) على (١١) هذين الوجهين حكم من من ذكراً (١٢) أشل بيـــــ
صحيحة. (١٣)
على (١٤) أنه ليس ذكر الحي (١٥) الأشل بأخف من ذكر الميت .

-
- (١) في س : (فإذا من) .
(٢) وحكى ابن الرفعة فيه طريقين : أحدهما : القطع بالنقض ، والثانية : فيه وجهان ، وقد صحح المتولي والبغوي والنووي والأكثريين أنه ينقض الوفاء .
انظر : المذهب ٣٩/١ ، حلية العلماء ١٥٠/١ ، تنمة الإبانة ل ٦٥ ب ، التهذيب ل ٣٥ أ ، الأمالي ل ٧ ب ، الوسيط ٤١٣/١ ، فتح العزيز ٥٩/٢ ، المجموع ٣٨/٢ ، المطلب العالي ل ٢٢ أ
(٣) في أ : (قد انتقض) ، وفي س : (قد انتقض) .
(٤) في س : (لا ينتقض) .
(٥) في أ : (موجود) .
(٦) في س : (وهكذا) .
(٧) في أ ، س : (لكان) .
(٨) في س : (نقص) .
(٩) (١٢، ٩) والذي قطع به الجمهور أنه ينتقض ، وحكى النووي الوجه بعدم الانتقاض من الماوردي والرويانى والشاشي ، وقال : وهو شاذ .
انظر : البحر ل ٨٠ أ ، حلية العلماء ١٥٠/١ ، التحقيق ل ٦١ ب ، المجموع ٣٧/٢ ، منهاج الطالبين ٣ ، شرح المحلي على المنهاج ٣٤/١ .
(١٠) في أ : (ويحيى) ، وفي س : (يحيى) .
(١١) في م : (الى) .
(١٢) في م ، ح ، س : (لذكر) .
(١٤) في م ، ح ، س : (غير) .
(١٥) (الحي) ساقطة من م .

وقد كان بعض أصحابنا يخرج من مقتضى هذا التعليل في ذكر الميت وجهاً
آخر (١) أنه لا ينتقض (٢) الوفاء (٣) بمسه (٤) . (٥)

-
- (١) آخر (ساقطة من أ، م، ح .
 - (٢) في أ، م، ح : (لا ينقض) .
 - (٣) (الوفاء) ساقطة من م، ح .
 - (٤) (بمسه) ساقطة من أ، م، ح .

(٥) حكاه النووي عن الماوردي ، وذكره الشاشي ، وحكاه المتولي والرويانى
من إسحاق بن راهويه .
انظر : تنمة الإبانة ل ٦٥ أ ، حلية العلماء ١/١٥٠ ، البحر ل ٨٠ أ ،
المجموع ٣٧/٢ .

٩ - مسألة

قال الشافعي رحمه الله (١) : والذكر والأنثى (٢).

وهذا كما قال ، من فرج (٣) المرأة ينقض (٤) الوضوء كمن ذكر الرجل (٥).

والدليل على ذلك : ما روى هشام بن عروة (٦) عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها (٧) أن النبي صلى الله عليه وسلم (٨) قال : " ويل للذين يمسون ذكورهم ثم

يملون (٩) ولا يتوضئون " قالت (١٠) عائشة فهذا للرجال فما بال النساء ، قال (١١) عليه السلام : " إذا مست إحداكن فرجها [فلتتوضأ] (١٢) " (١٣)

(١) في م ، ح : (رضي الله عنه) ، وفي أ ساقطة .

(٢) انظر : مختصر المرنبي ٤ .

(٣) (فرج) ساقطة من أ .

(٤) في س : (ينقض) .

(٥) انظر : تتمة الإبانة ل ٦٥ ب ، مغني المحتاج ٣٥/١ ، الإقناع ٥٧/١ ، كفاية الأختيار ٢٢/١ .

(٦) أبو المنذر هشام بن عروة بن الزبير بن العوام ، تابعي من أئمة الحديث ، ولد وعاش بالمدينة ، وروى عن أبيه وطائفة ، وروى عنه أبو حنيفة ، ومالك والسفيانان .. وخلق .

ولد سنة ٦١ هـ ، وتوفي ببغداد سنة ١٤٦ هـ .

انظر : البداية والنهاية ١٠٣/١٠ ، تذكرة الحفاظ ١٤٤/١ ، التبيين فسي

أنساب القرشيين ٢٢٣ ، مروج الذهب ٢١٤/٣ ، النجوم الزاهرة ٦/٢ .

(٧) (رضي الله عنها) ساقطة من أ ، س .

(٨) (وسلم) ساقطة من أ .

(٩) في أ ، ح ، س : (ويملون) .

(١٠) في س : (فقالت)

(١١) في س : (فقال) .

(١٢) في س : (فليتوضأ) ، وفي أ ، م ، ح : (توضأت) .

(١٣) أخرجه الدارقطني ، وأورده صاحب الكنز وعزاه للدارقطني وابن شاهين .

ولفظه : عن هشام بن عروة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

قال : ويل للذين يمسون فروجهم ثم يملون ولا يتوضئون " قالت عائشة :

بابي وأمي هذا للرجال أقرأيت النساء . قال : " إذا مست إحداكن فرجها

فلتتوضأ للصلاة " وهو معلق بعبد الرحمن العمري ، قال الدارقطني : =

وروى (١) محمد بن الوليد الزبيدي (٢) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن
جده قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (٣) " من مس ذكره فليتوضأ ،
وأيمها (٤) امرأة مست فرجها فليتوضأ " (٥)

ضعيف ، وقال أحمد : كان كذاباً ، وقال النسائي ، وأبو حاتم ، وأبو زرعة
متروك ، وزاد أبو حاتم : وكان يكذب .

انظر : سنن الدارقطني : كتاب الطهارة - باب ماروي في لمس القبل والدبر
١٤٧/١ ، كنز العمال ٣٣٨/٩ ، تلخيص الحبير ١٢٦/١ ، نصب الراية ٦٠/١ ،
التعليق المغني ١٤٨/١ .
(١) (وروى) مكررة في س .

(٢) محمد بن الوليد بن عامر الزبيدي ، أبو الهذيل الحمصي ، القاضي
روى عن الزهري ، وسعيد المقبري .. وجماعة ، وروى عنه الأوزاعي وشعيب
ابن أبي حمزة .. وخلق ، ثقة ، ثبت ، كان أعلم أهل الشام بالفتوى
والحديث . قال ابن حبان : كان من الفقهاء في الدين .
اختلف في سنة وفاته فقيل سنة ١٤٨ هـ ، وقيل سنة ١٤٦ هـ ، وقيل ١٤٧ هـ ،
وقيل ١٤٩ هـ .

انظر : التاريخ الكبير ٢٥٤/١ ، تهذيب التهذيب ٥٠٢/٩ ، تقريب التهذيب
٢١٥/٢ ، الثقات ٣٧٣/٧ ، المعين في طبقات المحدثين ٥٦ .
(٣) (وسلم) ساقطة من أ .
(٤) في أ ، ح ، س : (وأي) .

(٥) أخرجه أحمد ، وابن الجارود ، والدارقطني ، والبيهقي ، واللفظ لأحمد .
قال البيهقي : محمد بن الوليد ثقة ، وقال الألباني : الحديث حسن الإسناد .
انظر : مسند الإمام أحمد ٢٢٣/٢ ، المنتقى لابن الجارود ١٧ ، سنن الدارقطني :
كتاب الطهارة - باب ماروي في لمس القبل والدبر والذكر ١٤٧/١ ، السنن
الكبرى : كتاب الطهارة - بياال الوضوء من مس المرأة فرجها ١٣٣/١ .

مل

فإذا تقرر أن فرج المرأة كذكر (١) الرجل في تقضى الوضوء . تفرع عليه مسائل الخنثى ومسائله تبني (٢) على تنزيلين :
تنزل في أحدهما رجلاً ، وتنزل (٣) في الآخر امرأة .
فإن (٤) انتقض (٥) وضوءه (٦) في التنزيلين معاً لزم ، وإن انتقض في أحدهما لم يلزم ، لأن الوضوء لا ينتقض إلا باليقين دون الشك .
فعلى هذا إذا (٧) مس رجل خنثى انتقض وضوءه . (٨)
لأنه إن كان الخنثى رجلاً فقد مس ذكره ، وإن كان أنثى فقد لمس بدننها (٩)
ولو مس رجل فرج خنثى لم ينتقض (١٠) وضوءه (١١) ، لجوار أن يكون الخنثى رجلاً فيكون الفرج مفوّراً إذا فيه (١٢) .

فلولمست (١٣) امرأة فرج خنثى انتقض (١٤) وضوءها (١٥) ، لأنه (١٦) إن كان الخنثى امرأة فقد مست فرجها ، وإن كان رجلاً فقد لمست (١٧) بدنه .
ولولمست امرأة ذكر خنثى لم ينتقض وضوءها (١٨) ، لجوار أن يكون الخنثى

(١) في م ، ح : (كفرج الرجل) .

(٢) في م ، ح : (يعني) ، وفي أ : (منها) .

(٣) في أ : (وينزل) ، وفي ح ، س غير منقوطة (منزل)

(٤) في م ، ح : (وإن) .

(٥) في س : (انتقض) .

(٦) في س : (وضوءه) .

(٧) (إذا) ساقطة من س .

(٨) (١٩٠١٥٠١١٠٨) انظر : التهذيب ل ٢٥ ب ، تنمة الإبانة ل ٦٧ أ ، الوسيط ٤١٤/١

المجموع ٤٥/٢ ، مغني المحتاج ٣٦/١ ، بجيرمي على الخطيب ١٩١/١ ، حاشية

الشرقاوي ٧٣/١

(٩) في س : (لأنه إن كان أنثى فقد مس بدننها ، وإن كان رجلاً فقد مس ذكره) .

(١٠) في س : (لم ينتقض) .

(١٢) قال ابن الرفعة : وإنما لم ينتقض إذا مس فرجه لاحتمال أنه رجل وذلك

رائد فيه فلم يمس فرجاً ولا لمس أنثى فلم تنتقض طهارته .

انظر : المطلب العالي ل ٢٥ ب .

(١٣) في أ : (فلولمست)

(١٤) في س : (انتقض) .

(١٦) في س : (أنه) .

(١٧) في س : (مست) .

(١٨) في أ : (وضوءها) .

امراة ، فيكون الذكر عضواً رائداً .

ولو أن خنثى من ذكر نفسه لم ينتقض وضوءه لجواز أن يكون امرأة (١) (٢)
ولو من فرج نفسه لم ينتقض وضوءه لجواز أن يكون رجلاً (٣)
ولو مسهما (٤) معاً انتقض وضوءه ، لأنه إن كان رجلاً فقد من ذكره وإن كانت
امراة فقد مست فرجها .

وهكذا (٦) لو أن خنثى من ذكر خنثى لم ينتقض وضوءه ، لجواز أن يكونا
امراتين ولو من فرجه لم ينتقض لجواز أن يكونا رجلين .
ولو من ذكره وفرجه (٧) انتقض وضوءه ،

ولو من كل واحد منهما ذكر صاحبه لم ينتقض وضوء واحد منهما ؛ لجواز
أن يكونا امرأتين وكذلك (٨) لو من كل واحد منهما فرج صاحبه لم ينتقض وضوء
واحد منهما ، لجواز أن يكونا رجلين

ولو من (٩) أحدهما ذكر صاحبه ، ومن الآخر فرج صاحبه فمعلوم أن طهر (١٠)
أحدهما قد انتقض (١١) (١٢) ، لكن (١٣) لما لم يتيقن من انتقض وضوء منهما

(١) في م ، ح : (لجواز أن يكون الخنثى رجلاً) .

(٢) انظر أحكام الخنثى إذا من نفسه أو من خنثى مثله :

تنتمه الإبانة ل ١٦٧ ؛ البحر ل ٨١ أ ، التهذيب ل ٢٥ ب ، الفاية القصوى

٢١٨/١ ، المجموع ٤٤/٢ ، فتح الجواد ٥٤/١ ، المطلب العالي ٢٦ .

(٣) (ولو من فرج نفسه لم ينتقض وضوءه لجواز أن يكون رجلاً) ساقطة من م ، ح .

(٤) في أ : (ولو مسهما) .

(٥) في س : (كان) .

(٦) في س : (وهكذا) .

(٧) في س : (ولو من ذكر زوج) .

(٨) في م ، ح : (وكذا) .

(٩) في س : (ولو أن) .

(١٠) في س : (طهر) .

(١١) في س : (انتقض) .

(١٢) لأنهما إن كانا رجلين انتقض ماس الذكر ، أو أنثيين انتقض ماس الفرج

أو رجل وامراة انتقضا جميعا ، فانتقضا أحدهما متيقن ، لكنه غير متعين

والأصل في حق كل واحد الطهارة فلا تبطل بالاحتمال ، فلكل واحد أن يصلي

بتلك الطهارة .

انظر: البحر ل ٨١ ب ، روضة الطالبين ٧٦/١ ، المجموع ٤٥/٢ ، بجيرمي على الخطيب

١٩١/١ .

(١٣) في س : (ولكن) .

لم يلزم واحد منهما وفوء ؛ لأنه (١) كما لو سمع موت من أحد رجلين كان موجباً لتقف وفوء أحدهما ، ولا يلزم (٢) واحداً منهما وفوء ؛ لأنه لم يتعين ممن الموت منهما لم يلزم واحد منهما الوفاء . (٣)

وإذا أردت أن تعلم (٤) حال الخنثيين في هذه المسألة فنزلهما ههنا (٥) أربع (٦) تنزيلات (٧) لتعلم أنه لا ينفك في كل واحد من التنزيلات الأربع (٨) أن يكون وفوء أحدهما منتقفاً .

فأما إذا كان لرجل ذكران يبول منهما فمسي أحد ذكريه انتقف وفوءه ، (٩) لأنه ذكر رجل بخلاف الخنثى

وهكذا (١٠) لو أولج في فرج لزمه الغسل . (١١)

ولو خرج من أحدهما بلل لزمه الوفاء ، لأنه سبيل للحدث .

ولو كان يبول من أحدهما فحكم الذكر جار على الذي يبول منه والآخر زائد

(١) (لأنه) ساقطة من س .

(٢) في س : (لازلزم) .

(٣) في أ ، م ، ح : (لأنه لم يتعين من الموت منه) .

(٤) في س : (أن يعلم) .

(٥) في م ، ح ، س : (هاهنا) وفي أ : (ماهنا) .

(٦) في م ، ح : (أربعة) .

(٧) إذا من الخنثى خنثى :

فأما أن يكون الماس رجلاً ، والممسوس رجلاً ، وإما أن يكون الماس رجلاً

والممسوس امرأة ، وإما أن يكون الماس امرأة والممسوس رجلاً ، وإما أن

يكون الماس امرأة والممسوس امرأة .

(٨) في م : (الأربعة) .

(٩) انظر : تنمة الإبانة ل ١٦٦ ، البحر ل ١٨٠ ، التهذيب ل ٢٥ أ .

(١٠) في س : (وهكذا)

(١١) قال الشاشي : فإن خلق لرجل ذكران يبول منهما جميعاً فمسي أحدهما ، ذكر

بعض أصحابنا أنه ينتقف وفوءه ، وإن أولج أحدهما في فرج وجب عليه الغسل ،

وفي هذا نظر لأن الله تعالى أجرى العادة أن يكون للواحد ذكر واحد ،

والآخر زائد لا محالة ، فيقفى له بحكم المشكل .

قال النووي : وهذا غلط مخالف للنقل والدليل ، وقال المتولي : إن وجود

ذكرين للرجل غير مستحيل ولكنه غير معهود فعلقنا الحكم بالاسم .

انظر : حلية العلماء ١٥٢/١ ، تنمة الإبانة ل ٦٦ أ ، المجموع ٤١/٢ .

لا يتعلق به في نقض (١) الطهر حكم (٢). (٢)

فأما (٤) الخنثى المشكل إذا خرج من أحد (٥) فرجيه بلل فلا وفوء عليه
لجواز أن يكون هو الزائد ، ولو خرج منهما توضحاً .

(١) في س : (نقض)

(٢) في م : (حكما) وفي ح غير واضحة .

(٣) إن كان له ذكران وكان يبطل من أحدهما ، ومن غير العامل ففيه وجهان :
أحدهما : وهو الصحيح الذي قطع به الجمهور أنه ينتقض الوفاء بالعامل
ولا ينتقض بغير العامل ، ومن قطع به الدارمي ، والماوردي ،
والفورياني والرويانبي والبغوي ، وآخرون .

والثاني : أن الوفاء ينتقض بغير العامل قاله المتولي .

انظر : تنمة الإبانة ل ٦٦ أ ، التهذيب ل ٢٥ أ ، البحر ل ٨٠ أ ، المجموع

• ٤١/٢

(٤) في م (وأما) وفي ح غير واضحة .

(٥) في أ : (أجد) ، وفي ح م : (احدى)

١٠ - مسألة

قال الشافعي رحمه الله (١) : وسواء (٢) كان الطرج قبلاً أو دبراً ، أو من الحلقة نفسها من الدبر . (٤)
وهذا (٥) كما قال ، من الدبر (٦) كمن القبل في شق الوضوء . (٧)
وقال مالك (٨) ، وداود (٩) : لا ينتقض الوضوء بمس الدبر .
استدلالاً بقوله صلى الله عليه وسلم (١٠) " إذا من أحدكم ذكره فليتوضأ " (١١)
فخص الذكر بالحكم .

-
- (١) في م ، ح : (رضي الله عنه) ، وفي أ ساقطة .
(٢) في م ، ح ، س : (سواء) .
(٣) في م ، ح : (من) .
(٤) انظر : مختصر المعزني ٤ .
(٥) في م : (وهكذا) .
(٦) في أ ، م ، ح : (الذكر) .
(٧) هذا هو الصحيح من المذهب ، وبه قطع كثيرون .
وحكى ابن القاص قولاً قديماً بأنه لا ينتقض الوضوء بمس الدبر ؛ لأنه لا يلتذ به .
قال النووي : وقد حكاه جمهور أصحابنا المصنفين عن حكاية ابن القاص عن القديم ولم ينكروه .
وقال صاحب الشامل : قال أصحابنا لم نجد هذا القول في القديم ، فإن ثبت فهو ضعيف .
انظر : الأم ١٩/١ ، المهذب ٣١/١ ، تنمية الإبانة ل ٦٥ ب ، حلية العلماء ١٥١/١ ، الوسيط ٤١٢/١ ، المسائل الفقهية ٧١ ، فتح العزيز ٥٨/٢ ، المجموع ٢٨/٢ ، الإقناع ٥٧/٢ ، شرح المحلى على المنهاج ٣٤/١ .
(٨) هذا هو المشهور عن مالك ، وخالفه من أصحابه حمديس فإنه يقول : إن من الدبر ينقض الوضوء .
انظر : التلخيص ١٦/١ ، الشرح المغير ٥٢/١ ، بلفظ السالك ٥٢/١ ، مواهب الجليل ٣٠٢/١ ، الفواكه الدواني ١٣٥/١ ، قوانين الأحكام الشرعية ٣٩ .
(٩) انظر : المحلى ٢٣٨/١ .
ولا يخفى في من الدبر روايتان :
إحداهما : ينقض وهي المذهب ، والثانية لا ينقض .
انظر : المغني ١٧٣/١ ، الإقناع ٢٨/١ ، الإنصاف ٢٠٩/١ ، كافي المبتدي ١٥ .
(١٠) (وسلم) ساقطة من أ ، وفي س : (عليه السلام) .
(١١) سبق تخريجه ٤ ص ٧٢٦ .

ودليلنا حديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم (١) قال " من مس
الفرج الوضوء " (٢)
واسم الفرج يطلق (٣) على القبل والدبر جميعاً. (٤)
ولأنه أحد سبيلي الحدث ، فوجب أن يكون منه حدثاً كالقبل .
فإذا ثبت وجوب الوضوء من مس الدبر ، فإنما يتعلق بمس الحلقة دون
ماقاربها واتمل بها (٥)
وهكذا (٦) الوضوء من مس الذكر يتعلق به دون ماقربه من العانة (٧)،
والأنثيين (٨) وما بين السبيلين (٩). (١٠)
وقال مروة بن الزبير : مس (١١) الخصة ينقض (١٢) الوضوء كـمس (١٣)
الذكر (١٤). (١٥)
تعلقاً بما روي (١٦) عن بسرة بنت عوفان عن النبي صلى الله عليه وسلم

-
- (١) (وسلم) ساقطة من أ .
(٢) سبق تخريجه ص ٧٣٨
(٣) في أ ، س : (ينطلق) .
(٤) انظر : تهذيب الأسماء واللغات ٧٠/٣ .
(٥ ، ١٠) انظر : الأم ١٩/١ ، المقنع للمحاملي ل ٥ أ ، التهذيب ل ٣٥ ، المجموع
٤٠/٢ ، الإقناع ٥٧/١ .
(٦) في س : (وهكذا)
(٧) العانة : الشعر الثابت على الفرج ، وقيل هي منبت الشعر هناك .
انظر : - عون - لسان العرب ٣٠٠/١٣ .
(٨) في م : (أو الأنثيين) .
والأنثيين : الخصيتين .
انظر : - آث - الصحاح ٢٧٣/١ ، لسان العرب ١١٢/٢ .
(٩) في م ، ح : (أو ما بين السبيلين) .
(١١) (مس) ساقطة من أ ، س .
(١٢) في أ ، س : (تنقض) .
(١٣) (كـمس) ساقطة من م ، ح .
(١٤) في م ، ح : (ينقض الوضوء كالذكر) .
(١٥) انظر : الأوسط ٢١٢/١ ، حلية العلماء ١٥٢/١ ، المجموع ٤٠/٢ ، المفني ١٧٥/١ .
(١٦) في م ، ح : (بما رواه) .

أنه قال : " إذا من أحدكم ذكره أو أنثيه (١) فليتوضأ " (٢)
وهذا (٣) الذي قاله مدفوع بالإجماع ، لأن المحابة اختلفت في من الفرج
على قولين مع عدم اختلافهم (٤) فيما سواه .
والخبر موثوق على عروة ، ولو صح لكان محمولاً على الاستحباب .

فصل (٥)

فإذا تقرر ما وصفنا من أن من الفرجين قبلاً ، ودبراً ناقض للوضوء
فإنما يتعلق نقض الوضوء بمسه بباطن الكف (٦) دون ظاهرها (٧) . (٨)

-
- (١) في س : (وأنثيه) .
(٢) قال الزيلعي : " روى الطبراني في معجمه الأوسط حديث بكرة من روايته
عبد الحميد بن جعفر عن هشام بن عروة عن أبيه عن بكرة مرفوعاً : " من مس
فرجه وأنثيه فليتوضأ وضوءه للملأة " .
قال الطبراني : لم يقل فيه " وأنثيه " عن هشام إلا عبد الحميد بن جعفر
انظر : نصب الراية ٥٥/١ .
(٣) في س : (وهو) .
(٤) في أ : (خلافتهم) .
(٥) (فصل) ساقطة من س .
(٦) قال الرافعي : من قال المس برأس الأصبع ناقض يقول باطن الكف ما بين
الأظفار والزند أي في الطول .
ومن يقول أنه غير ناقض يقول : باطن الكف هو القدر المنطبق إذا وضعت
إحدى اليدين على الأخرى مع تحامل يسير .
والتقييد بقولنا مع تحامل يسير ليدخل فيه المنعرج .
انظر : البحر ل ٧٩ أ ، فتح العزيز ٦٩/٢ ، المجموع ٣٨/٢ .
(٧) في س : (ظاهرهما) .
(٨) هذا الذي ذكره الماوردي هو ما اتفق عليه الشافعية ، وعليه لو من بفسير
باطن الكف من الأعضاء فإنه لا ينتقض ، وحكي عن صاحب الشامل خلافه فقال لو
من بذكره دبر غيره انتقض وضوءه ، لأنه مسه بألفه مسه
قال الأذري : الذي قاله في الشامل ، ونقله عنه صاحبه الشافعي فلي
المسألة أن الذي يقتضيه المذهب أن لا ينتقض ظهره ، والذي يقتضيه التعليل
أن ينتقض .
انظر : البحر ل ٧٩ أ ، حلية العلماء ١٥٢/١ ، التنبيه ٩٣ ، العباب ل ١٠
الأمالي ل ٧ ب ، إرشاد الغاوي ل ١٣ أ ، المجموع ٤٠/٢ ، هامش الأذري ٤٠/٢
منهاج الطالبين ٣

وقال عطاء (١) ، ومالك (٢) ، وأحمد (٣) ، إذا مسه بظاهر كفه انتقض وضوءه كما لو مسه بباطن كفه (٤) .

وقال الأوزاعي (٥) : إذا مسه (٦) بأحد أعضائه وضوءه (٧) انتقض [وضوءه] (٨) .

واستدل مالك وأحمد بقوله صلى الله عليه وسلم : " إذا أفنى أحدكم بيده إلى ذكره فليتوضأ " (٩)

وظاهر اليد من اليد ؛ ولأنه من فرجه بيده فوجب أن ينتقض وضوءه كما لو مسه براحته .

وجعل الأوزاعي (١٠) أعضاء الوضوء قياماً على اليد .

ودليلنا : قوله صلى الله عليه وسلم (١١) : " إذا أفنى أحدكم بيده إلى ذكره فليتوضأ " (١٢)

قال الشافعي رضي الله عنه (١٣) : والافناء لا يكون إلا بباطن الكف . (١٤)

(١) انظر : البحر ل ٢٩ ب حلية العلماء ١٥٠/١ ، المغني ١٢١/١ .

(٢) هذه إحدى الروايتين عن مالك ، والمشهور من مذهبه والذي نص عليه في المدونة أن الوضوء من مذكر وحده بباطن الكف ، فإن مسه بظاهر الكف أو الخراج فلا ينتقض ، والرواية الثانية : أن المراءى في نقض الوضوء هو اللذة ، وهو قول العراقيين من أصحاب مالك

انظر : المدونة ٨/١ ، التلخيص ١٦ ، مقدمات ابن رشد ٦٧/١ ، بداية المجتهد

٢٩/١ ، المنتقى ٩٠/١ ، قوانين الأحكام الشرعية ٣٩ ، حاشية الخرش ١٥٦/١ .

(٣) وأحمد روايتان : إحداهما : ينتقض الوضوء بباطن الكف أو ظهره وهو المذهب وعليه جمهورهم ، والثاني : لا ينتقض إلا إذا مسه بباطن الكف

انظر : المحرر ١٤/١ ، الإنصاف ٢٠٤/١ ، المبدع ١٦٢/١ ، الإقناع ٣٨/١ .

(٤) في أ : (بباطنها) ، وفي س : (بباطنها) .

(٥) انظر : الأوسط ٢٠٧/١ ، معالم السنن ٦٥/١ ، البحر ل ٧٩ ب .

(٦) (إذا مسه) ساقطة من م ، ح .

(٧) في أ ، ح ، س : (وضوءه) .

(٨) في أ ، م ، ح ، س : (وضوءه) .

(٩) (١٢) سبق تخريجه ص ٧٢٧

(١٠) (الأوزاعي) ساقطة من س .

(١١) (وسلم) ساقطة من أ

(١٢) (رضي الله عنه) ساقطة من أ ، ح ، س

(١٤) انظر : الأم ٢٠/١ .

ولأن المعنى الذي اختصته اليد في مسه ينقض (١) الوفاء دون سائر
الجد إذا أن يكون لحمل اللذة المفقية (٢) إلى نقض الطهر ، وإما لأن (٣) اليد
آلة الطعام (٤) فخير تنجيسها بأثار الاستنجاء .
وكلا المعنيين مختص (٥) بباطن الكف دون ظاهره (٦) كما كان مختصاً باليد
دون غيرها وفيه مع الاستدلال انفصال (٧)
فإذا ثبت اختصاص نقض الوفاء في مس الفرج بباطن الكف دون ظاهره (٨)
فلا فرق بين بطون (٩) الراحة أو بطون (١٠) الأصابع لاستواء ذلك كله في (١١)
الالتذات بمسه .

فأما مسه بما بين الأصابع فقد اختلف أصحابنا هل يجري مجرى ظاهر (١٢)
الكف أو باطنه على وجهين : (١٣)

-
- (١) في م : (ينتقض) ، وفي أ : (تنقض) .
 - (٢) في م ، ح : (المقتضي) .
 - (٣) (لأن) ساقطة من م ، ح .
 - (٤) في أ : (للطعام) .
 - (٥) في س : (تختص) .
 - (٦) في أ : (ظاهرها) ، وفي س : (ظاهرها) .
 - (٧) أي انفصال عن دليل الخصم واعتراض عليه في الحديث : إذا أفضى
بيده إلى فرج إفشاء مظنة للذة وهو ما كان بباطن الكف ، وبه يجاب على
القياس فإن باطن الكف مظنة للشهوة دون ظاهرها .
 - (٨) لما كان مختصاً باليد دون غيرها وفيه مع الاستدلال انفصال ، فإذا ثبت
اختصاص نقض الوفاء في مس الفرج بباطن الكف دون ظاهره (ساقطة من م ، ح) .
 - (٩) في أ ، س : (بين أن تكون) .
 - (١٠) في س : (أو بطن) .
 - (١١) في م ، ح : (من) .
 - (١٢) في س : (ظاهر) .
 - (١٣) قال الروياني : لا ينتقض الوفاء ، وقيل فيه وجهان ولا معنى له .
وقال النووي : في الانتقاض بما بين الأصابع وجهان :
أحدهما عند الجمهور أنه لا ينتقض وبه قطع البندنجي
في معنى : ينتقض .
انظر : البحر ل ٧٩ أ ، فتح العزيز ٦٨/٢ ، المجموع ٣٧/٢ ، الإقناع ٥٨/١ ،
شرح المحلي على المنهاج ٣٤/١ ، شرح روض الطالب ٥٦/١ .

أحدهما : أنه يجري (١) مجرى باطن الكف وأن الوفوء ينتفض في مسـ
الفرج بها لأنها بباطن الكف أشبه منها بظاهره .
والوجه الثاني : وهو قول أبي علي بن أبي هريرة وحكاه عن الشافعي نعماً
أنها تجري مجرى ظاهر الكف ، وأنه لا ينتفض الوفوء في المس بها لفقد اللذة
منها .
وكان (٢) أبو الفياض يقول (٣) : إن من ذكره (٤) بما بين أصبعيه
مستقبلاً لعانته بباطن كفه انتفض وفوء ، وإن كان (٥) مستقبلاً بظاهر كفه
لم ينتفض وفوءه مراعاة للأغلب في مقارنة الباطن .
وهذا لا وجه له لاستواء المعنى في الحالين .

فأما إن مسه بباطن إصبع رائدة في كفه فقد اختلف أصحابنا فيه على
وجهين . (٦)

أحدهما : لا ينتفض (٧) الوفوء .

- (١) في م : (أنها تجري) ، وفي ح غير منقوطة (أنها مجرى) .
- (٢) في أ ، س : (فكان) .
- (٣) حكاه عنه الروياني ، وذكر النووي حكاية الماوردي عنه .
انظر : البحر ل ٧٩ أ ، المجموع ٢٨/٢ .
- (٤) في س : (إن من الذكر) .
- (٥) في س : (وإن كان من مستقبلاً) .
- (٦) وأظهر الوجهين القول بالانتقاض .
- قال النووي : لو مس بطن إصبع رائدة ، أو كف رائدة انتفض الوفوء على
المذهب ، ونقله الشيخ أبو حامد عن نبي الشافعي وقطع به الجمهور وفيه
وجه مشهور وهو ضعيف ، وأطلق الجمهور الانتقاض بالإصبع الرائدة .
- وقال المتولي والبهوي وغيرهما : لو كان على اليد إصبع رائدة لمس بها
فإن كانت على وفق سائر الأصابع فينتفض الظهر ، وإن لم يكن نباتها على
استواء الأصابع بل كان على ظهر الكف لا ينتفض الظهر .
- وقال الرافعي : ولو مس بطن إصبع رائدة نظر .
- إن كانت على استواء الأصابع فهي كالأطمية على أصح الوجهين .
- وإن لم تكن على استواء الأصابع فلا في أصح الوجهين .
- وقال بعدم الانتقاض أبو علي في الإفصاح .
- انظر : تنمة الإبانة ل ١٦٦ ، التهذيب ل ٢٥ أ ، البحر ل ٨٠ أ ، حلية
العلماء ١٥٠/١ ، فتح العزيز ٣٩/٢ ، التحقيق ل ١٢ ب ، المجموع ٤٠/٢ .
- (٧) في م ، ح : (لا ينقض) .

- لأن الزائد نادر (١) فلم يساو حكم المعتاد .
والوجه الثاني : ينتقض (٢) الوضوء (٣) .
لأنها من جملة الكف (٤) فالحق حكمه به ، والله أعلم .

(١) في س : (نادرأ) .
(٢) في م ، ح : (ينتقض) .
(٣) في س : (بالمس) .
(٤) في آ ، م ، ح : (لأنه من جملة اليد)

١١ - مسألة

قال الشافعي رحمه الله (١) : ولا وفوء على من من ذلك من بهيمة لأنسه
لا حرمة لها ولا تعبد عليها . (٢)

وهذا كما قال ، مذهب الشافعي وما نص عليه في كتبه كلها أن (٣) من
فرج البهيمة لا ينقض (٤) الوفاء . (٥)

وقال الليث بن سعد (٦) : من فرج البهيمة ينقض الوفاء كمن فرج الآدمي .
وقد حكاه ابن (٧) عبد الحكم (٨) عن الشافعي وليس هذا المذهب له وإن صحت

(١) في م ، ح : (رضي الله عنه) ، وفي أ : ساقطة .

(٢) انظر : مختصر المزني ٤ .

(٣) في م ، ح : (أن من) .

(٤) في م ، ح : (لا ينقض) .

(٥) وقال الغزالي والمتولي ، والرافعي والمحلي فيه قولان :

الجديد : لا ينقض الوفاء .

والقديم : ينقضه

وقال الرافعي هذا الخلاف في القبل دون الدبر ، فإن دبر الآدمي لا يلحق
على القديم بالقبل فمن غيره أولى .

وقال النووي في الروضة معقباً على هذا القول

أطلق الأصحاب في فرج البهيمة ولم يخشوا به القبل ، والمصحح المشهور في
نصوص الشافعي أنه لا ينقض .

انظر : البحر ل ٨٠ ب ، تنمة الإبانة ل ٦٦ ب ، الوسيط ٤٩٢/١ ، فتح
العزیز ٥٩/٢ ، روضة الطالبين ٧٥/١ ، المجموع ٢٩/٢ ، شرح المحلى على
المنهاج ٢٤/١ .

(٦) انظر : البحر ل ٨١ أ ، حلية العلماء ١٥٢/١ ، المجموع ٣٩/٢ .

(٧) في س : (بن عبد الحكم)

(٨) محمد بن عبدالله بن عبد الحكم بن أعين المصري أبو عبد الله ، سمع من ابن

وهب وأشهب من أصحاب مالك وصاحبه الشافعي وتفقه به وحمل في المحنة

إلى بغداد ، إلى ابن أبي داود ، ولم يجب إلى ما طلب منه ورده إلى مصر

وانتهت إليه الرشاة ، كان بالكيف المذهب فلما قدم الشافعي مصر صبه

وتفقه به ، وكان الشافعي معجباً به لذلك ، وكان قبل وفاته قد رجع

إلى مذهب مالك ، له تصانيف منها : أدب القضاة ، أحكام القرآن .

انظر : شذرات الذهب ١٥٤/٢ ، طبقات الشيرازي ١١١ ، ميزان الاعتدال ٦١١/٣ ،

مفتاح السعادة ١٦٠/٢ ، وفيات الأعيان ١٩٢/٤ ، الوافي بالوفيات ٣٢٨/٣ .

الرواية ، فلعله قاله حكاية عن مذهب الليث . (١)

وقال عطاء (٢) : إن (٣) مسفرج بهيمة مأكولة اللحم انتقض وفوه ، وإن كانت غير مأكولة اللحم (٤) لم ينتقض وفوه .
وكلا المذهبين خطأ ، لما ذكره (٥) الشافعي من التعليل وهو أنه (٦)
تسال : لا حرمة (٧) لها ولا تعبد عليها .
يعني بقوله لا حرمة لها في وجوب ستره وتحريم النظر إليه .
وبقوله (٨) ولا (٩) تعبد عليها أن الخارج منه (١٠) لا ينتقض ظهراً ولا يوجب
وفوه .

(١) قال النووي : حكى الفوراني وإمام الحرمين وغيرهم هذا القول من حكاية
يونس بن عبد الأعلى عن الشافعي ، وحكاة الدارمي عن حكاية ابن عبد الحكم
ويونس جميعاً ، ومن الأصحاب من أنكروا كون هذا قولاً للشافعي وقال مذهب
أنه لا ينتقض بلا خلاف ، وإنما حكاة الشافعي عن عطاء .

انظر : المجموع ٣٩/٢ .

(٢) انظر : البحر ل ٨١ أ ، حلية العلماء ١٥٢/١ ، المجموع ٣٩/٢ .

(٣) في م ، ح : (من)

(٤) (انتقض وفوه ، وإن كانت غير مأكولة اللحم) ساقطة من أ .

(٥) في م ، ح : (ذكر)

(٦) في ح : (أن)

(٧) في س : (لأنه لا حرمة)

(٨) في أ ، س : (وقوله)

(٩) في أ ، م ، ح : (لا تعبد) بدون واو .

(١٠) (منه) ساقطة من س .

١٢ - مسألة

قال الشافعي رحمه الله (١) : ولا استنجاء على من نام . أو خرجت منه ريح . (٢)

وهذا صحيح ، وقد ذكرنا ذلك من قبل

ودليله الإجماع : وهو ما روي أن (٣) عمر بن الخطاب رضي الله عنه (٤) سمع في الصلاة من خلفه موتاً فلما سلم من الصلاة قال : عزمت على من كان ذلك منه إلا قام فتوضأ وأعاد الصلاة فلم يقم أحد ، فقال العباس بن (٥) عبد المطلب رضي الله عنه (٦) لو عزمت على جماعتنا يا أمير (٧) المؤمنين فقال عمر (٨) عزمت عليكم وأنا معكم ، ثم قام فتوضأ وتوضأوا ، وأعادوا الصلاة جميعاً ولم يستنجوا . (٩)

(١) في م ، ح : (رضي الله عنه) ، وفي أ ساقطة .
(٢) في المختصر قبل قوله ولا استنجاء .. : " وكل ما خرج من دبر أو قبل من من دود أو دم أو مذي أو ودي أو بلل أو غيره فذلك كله يوجب الوضوء كما وضعت ، ولا استنجاء على من نام أو خرج منه ريح " . ولم يذكرها الماوردي في مسائل مستقلة لأنه سبق الكلام فيها
انظر : مختصر المزني ٤ .

(٣) في س : (عن) .

(٤) (رضي الله عنه) ساقطة من أ ، م ، س .

(٥) في س : (العباس ابن عبد المطلب) .

(٦) (رضي الله عنه) ساقطة من أ .

(٧) في أ ، ح : (يامير) .

(٨) (عمر) ساقطة من م ، س .

(٩) روى نحوه عبد الرزاق عن عبد الرحمن بن عمر والأوزاعي عن واهل عن مجاهد قال : وجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ريحاً ومعه أصحابه فقال : ممن خرجت هذه الريح ؟ فليتوضأ ، فاستحى صاحبها ولم يقم حتى قالها ثلاثاً ، فلم يقم أحد ، فقال العباس بن عبد المطلب : يا رسول الله ألا نتوضأ كلها وذكر الهيثمي عن جرير أن عمر صلى بالناس فخرج من إنسان شيء فقال : عزمت على صاحب هذا إلا توضأ وأعاد الصلاة فقال جرير : لو تعزم على كسل من سمعها أن يتوضأ ويعيد الصلاة فقال نعماً قلت جزاك الله خيراً فأمرهم بذلك . رواه الطبراني في الكبير ورجاله رجال الصحيح .

انظر : مصنف عبد الرزاق : كتاب الطهارة - باب الوضوء من الحدث ١٤٠/١

مجمع الزوائد : كتاب الطهارة - باب الستر على من خرج منه ريح ٢٤٤/١

فكان ذلك إجماعاً منهم ^(١) على موقوف الاستنجا منه فبطل به قول من ذهب
من الخوارج ^(٢) إلى وجوب الاستنجا منه

(١) في س : (فكان ذلك منهم إجماعاً) .

(٢) الخوارج : هم فرق مختلفة ، اختلفوا حتى صاروا عشرين فرقة ، وقد كان أول ظهورهم في جيش علي رضي الله عنه عقب قبوله فكرة التحكيم فيما بينه وبين معاوية ، وهم الذين حملوا علياً رضي الله عنه على قبول التحكيم ابتداءً ، وبعد أن قبله ونفذ التحكيم ، وانتهى إلى ما انتهى إليه من أنه كان خداعاً من الفئة الباغية شاروا على الإمام علي ، وقد بغوا عليه وقتلوه ، وكفروا جماهير المسلمين في عهده ، ومن بعده عهده .

انظر : الفرق بين الفرق ٥٦ ، تاريخ المذاهب الإسلامية ٥٢/٢

١٣ - مسألة

قال الشافعي رضي الله عنه (١) : وما كان سوى (٢) ذلك من قي (٣) أو رماف (٤) أو دم خرج من غير مخرج الحدث فلا وضوء في (٥) ذلك ، كما (٦) أنه (٧) لا وضوء من (٨) الجشاء (٩) المتغير ولا البصاق [لخروجهما] (١٠) من غير مخرج الحدث ، وعليه أن يغسل فيه وما أصاب القي من جسده . (١١)

- (١) (رضي الله عنه) ساقطة من أ .
(٢) في م ، ح : (وما سوى) ، وفي س (وما سوا) ، وفي المختصر : (وما كان من سوى) .
(٣) القي : هو الطعام المقلوف .
: انظر : - قياً - المصباح المنير ١٨٢/٢ .
(٤) الرعاف : دم يسبق من الأنف .
انظر : - رعف - لسان العرب ٢٣/٩ ، المصباح المنير ٢٤٧/١ .
(٥) في أ ، س : (من ذلك) .
(٦) (كما) ساقطة من م .
(٧) في م : (وأنه) .
(٨) في المختصر : (في) .
(٩) الجشاء : صوت مع ريح يحمل من الفم عند حصول الشبع .
انظر تحشاً - المصباح المنير ١١١/١ .
(١٠) في أ ، س : (لخروجها) ، وفي م ، ح (وخروجهما) وما أثبتته موافق لما في المختصر .

(١١) بعد المسألة السابقة وقبل هذه المسألة في المختصر ما يأتي :
قال: ونحب للنائم قاعدة أن يتوضأ ولا يبين أن أوجه عليه لما روى أنس ابن مالك أن أم حاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا ينتظرون العشاء فينامون أحسبه قال قعوداً .
ومن ابن عمر رضي الله عنه أنه كان ينام قاعدة ويغطي فلا يتوضأ ، (قال المزني) قد قال الشافعي لو مرنا إلى النضر كان إذا غلب عليه النوم توفاً بأي حالته كان (قال المزني) قلت أنا وروي عن صفوان بن عسال أنه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يأمرنا إذا كنا مسافرين أو سفراً أن لا نزرع خلفنا ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنابة لكن من بول وغائط ونوم (قال المزني) فلما جعلهن النبي صلى الله عليه وسلم بأي هو وأمي ، في معنى الحدث واحداً استوى الحدث في جميعهن مفطحةً كسان أو قاعدةً ، ولو اختلف حدث النوم لاختلاف حال النائم لاختلاف ذلك حدث الغائط والبول ولأبانه عليه السلام كما أبان أن الأكل في الصوم عامداً مفطر ، وناسياً غير مفطر ، وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال :
" النبيان وكاء السه فإذا نامت العينان استطلق الوكاء " مع ما روي من ==

وهذا كما قال ، ماخرج من البدن من غير السيلين لا ينقض الوضوء سواء كان طاهراً كالدموع والبصاق ، أو كذا نجساً كالقيء ودم الحجام ، والفصاد (١) والرعاف ، وإنما عليه غسل ما ظهر (٢) من النجاسة على بدنه (٣) . (٤) وبه قال من المحابة (٥) : عبدالله بن عمر ، وابن عباس . ومن التابعين (٧) : ابن المسيب ، والقاسم بن محمد . ومن الفقهاء : مالك (٨) وربيع (٩) ، وأبو ثور (١٠) .

عائشة من استجمع نوماً مفطجاً أو قاعداً ، وعن أبي هريرة من استجمع نوماً فعليه الوضوء ، وعن الحسن إذا نام قاعداً وقائماً توفياً (قال المزني) فهذا اختلاف يوجب النظر وقد جعله الشافعي في النظر في معنى من أغشى عليه كيف كان توفياً فكذاك النائم في معناه كيف كان توفياً واحتج في الملامسة بقول الله عز وجل " أو لامستم النساء " ويقول ابن عمر قبله الرجل امرأته وجسها بيده من الملامسة ، وعن ابن مسعود قريب من معنى قول ابن عمر ، واحتج في من الذكر بحديث بسرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم " إذا من أحدكم ذكره فليتوفأ " وقاس الدهري بالفرج مع ما روى عن عائشة أنها قالت : إذا مست المرأة فرجها توفأت ، واحتج بأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من أعتق شركاً له في عبد قسم عليه " فكانت الأمة في معنى العبد فكذاك الدبر في معنى الذكر . ثم ذكر المسألة الحالية وتكملتها في المختصر :

واحتج بأن ابن عمر عمر بثرة بوجهه فخرج منها دم فدلكه بين أصبعيه ثم قام إلى الصلاة ولم يغسل يده ، وعن ابن عباس " غسل أثر المحاجم منك وحسبك " وعن ابن المسيب أنه رعد فمضغ أنفه بموالة ثم صلى ، وعن القاسم ليس على المحتجم وضوء .

انظر : مختصر المزني ٤

(١) الفصد : شق العرق .

انظر : - فصد - لسان العرب ٢٣٦/٣ .

(٢) في س : (ماظهر) .

(٣) في س : (على بدنه) .

(٤) انظر : تتمة الإبانة ل ٦٨ أ ، نهاية المحتاج ٩٦/١ ، الإقناع ٥٤/١ ، الأنوار ٤٤/١ ، التهذيب ل ٣٦ أ

(٥) وقال به أيضاً من المحابة ابن أبي أوفى ، وجابر وأبو هريرة وعائشة وقال به أيضاً من التابعين سالم بن عبدالله بن عمر و طاووس ومكحول ، وأحد الروایتين عن عطاء .

وقال به أيضاً من الفقهاء داود .

انظر : البحر ل ٨٣ أ ، المجموع ٥٤/٢ ، نيل الأوطار ٢٣٧/١ .

(٦) في س : (وبين) .

(٨) انظر : مقدمات ابن رشد ٧٠/١ ، الكافي لابن عبد البر ١٥/١ ،

وقال أبو حنيفة (١) : النجاسة الخارجة من غير السبيلين إذا خرجت من باطن البدن إلى ظاهره انتقض بها الوضوء ، إلا القيء حتى يملأ الفم . (٢)

وقال ابن أبي ليلى (٣) : ينتقض (٤) الوضوء بقليله وكثيره .

وبه قال من الصحابة (٥) : عمر وعلي رضي الله عنهما (٦) .

ومن التابعين : ابن سيرين (٧) وعطاء (٨) .

ومن الفقهاء : زفر بن الهذيل (٩) ، وأحمد (١٠) . (١١)

واستدلوا بما روى ابن (١٢) جريج عن عبد الله بن أبي مليكة عن عائشة

رضي الله عنها (١٣) أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من قاء أو قلئ (١٤) (١٥)

التلقين ١٣/١ ، شرح الخرخشي ١٥٨/١ ، حاشية الرهوني ١٨٢/١ ، حاشية

الدسوقي ١١٤/١ ، ميسر الجليل ٨٤/١ ، مواهب الجليل ٣٢/١ .

(١) انظر : الأصل ٦٣/١ ، الحجة على أهل المدينة ٦٦/١ ، المبسوط ٧٤/١ ، تبیین

الحقائق ٩/١ ، شرح فتح القدير ٣٩/١ ، شرح العناية ٤٣/١ .

(٢) حد ملء الفم أن يمنعه من الكلام ، وقيل : أن يزيد على نصف الفم ، وقيل :

أن يعجز عن تغطية الفم ، وقيل : ما جاوز الفم ، وقيل : ليس فيه حد مقرر

بل هو مفوض إلى رأي المبتلى به ، إن كان يراه ملا الفم انتقضت ظهرته ،

وإن لم يره لا ينتقض .

انظر : المبسوط ٧٥/١ ، تحفة الفقهاء ١٩/١ ، البناية ٢٠٩/١ .

(٣) انظر : البحر ل ٨٣ أ ، المجموع ٥٤/٢ .

(٤) في أ : (ينتقض) .

(٥) انظر : البحر ل ٨٣ أ ، المجموع ٥٤/٢ .

(٦) (رضي الله عنهما) ساقطة من أ ، م ، ح .

(٧) انظر : البحر ل ٨٣ أ ، المجموع ٥٤/٢ .

(٨) انظر : الأوسط ١٨٥/١ ، مصنف عبد الرزاق ١٣٦/١ ، البحر ل ٨٣ أ ، المجموع

٥٤/٢

(٩) انظر : شرح فتح القدير ٣٩/١ ، شرح العناية ٤٣/١ .

(١٠) (أحمد) ساقطة من أ ، م ، ح .

(١١) هذه إحدی الروایتین عن أحمد في السير ، وأما الكثير فإنه ينتقض رواية

واحدة ، واختار ابن تيمية أن كثيره لا ينتقض .

انظر : الإنصاف ١٩٧/١ ، المبدع ١٥٧/١ ، الإفصاح ٧٩/١ ، الإقناع ٣٧/١ ، كشف

القناع ١٢٤/١ ، دليل الطالب ١٢/١ ، مسائل الإمام أحمد لأبي داود ١٥ .

(١٢) في س : (بن)

(١٣) (رضي الله عنهما) ساقطة من أ ، س

(١٤) (وسلم) ساقطة من أ

(١٥) القلي : أن يبلغ الطعام إلى الحلق أو دونه ثم يرجع إلى الجوف ، وقيل : =

فلينصرف وليبن على ملاته مالم يتكلم" (١)

وبما روى يزيد بن خالد (٢) عن يزيد بن محمد (٣) عن عمر بن عبد العزيز

هو القيء ، وقيل : هو القذف بالطعام وغيره ، وقيل : هو ما يخرج إلى
الظم من الطعام والشراب
وقال الليث : القلس ما خرج من الحلق ملء الغم أو دونه وليس بقيء فإذا
غلب فهو القيء .

انظر : - قلس - لسان العرب ١٧٩/١ - ١٨٠ .

(١) أخرجه بنحوه ابن ماجة ، والدارقطني ، وابن حزم ، والبيهقي وابن عدي
في الكامل . عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال : " إذا قام أحدكم أو قلس فليتوضأ ثم ليبين على ما مضى مالم
يتكلم" واللفظ لابن حزم .

قال الزيلعي : روي من حديث عائشة ، ومن حديث الخدري فحديث عائشة
صحيح وقال ابن عدي بعد ذكر الحديث : هكذا رواه ابن عياش مرة
ومرة قال : عن ابن جريج عن أبيه عن عائشة وكلاهما غير محفوظ . قال :
وبالجملة فإسماعيل بن عياش ممن يكتب حديثه ويحتج به في حديث
الشاميين فقط ، وأما حديثه عن الحجازيين فلا يخلو من ضعف ، أما موقوف
فيرفعه ، أو مقطوع فيوصله ، أو مرسل فيسنده أو نحو ذلك
وقال ابن حزم : الأثر ساقط لأنه من رواية إسماعيل بن عياش وهو ساقط لاسيما
فيما روى عن الحجازيين .

وقال الحازمي : وإنما وثق إسماعيل بن عياش في الشاميين دون غيرهم لأنه
كان شامياً ولكل أهل بلد اصطلاح في كيفية الأخذ من التشدد والتساهل وغير
ذلك ، والشخص أعرف باصطلاح أهل بلده ، فلذلك يوجد في أحاديثه عن
الغرباء من النكارة ، فما وجدوه من الشاميين احتجوا به ، وما كان من
الحجازيين والكوفيين وغيرهم تركوه .

انظر : سنن ابن ماجة : كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها - باب ما جاء في
البناء على الصلاة ٣٨٥/١ ، سنن الدارقطني : كتاب الطهارة - باب فسي
الوفوء من الخارج من البدن ١٥٣/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب
ترك الوفوء من خروج الدم من غير مخرج الحدث ١٤٢/١ ، المحلى ٢٥٧/١ ،
الكامل لابن عدي ٢٨٨/١ ، ٢٩٣ ، ٢٩٦ ، الاعتبار ٣٥ ، ٣٦ ، كنز العمال ٣٤٣/٩
نصب الراية ٣٨/١ ، مصباح الزجاجة ١٤٤/١ .

(٢) يزيد بن خالد شيخ لبقية لا يدرك من هو ، قال الدارقطني : مجهول

انظر : الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي ٢٠٨/٣ ، ميزان الاعتدال ٤٢١/٤ ،
المغني في الضعفاء ٧٤٨/٣ .

(٣) في س : (يزيد بن أبي محمد) .

وهو يزيد بن محمد ، لا يزيد بن أبي محمد ، وهو ، قال الدارقطني مجهول =

عن تميم الداري (١) عن النبي صلى الله عليه وسلم (٢) أنه (٣) قال : " الوفوء من كل (٤) دم سائل ثلاثاً " (٥)

وبما روى عمر بن [رباح] (٦) عن عبد الله بن طاووس (٧) عن أبيه عن ابن عباس قال : " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم (٨) إذا رعد في ملأته (٩)

- انظر : الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي ٢١٢/٣ ، لسان الميزان ٢٩٢/٦ ، ميزان الاعتدال ٤٣٨/٤ ، المغني في الضعفاء ٧٥٣/٢ .
- (١) تميم بن أوس بن خارجة الداري ، أبو رقية ، صحابي مشهور ، سكن بيت المقدس بعد قتل عثمان ، روى عنه عبد الله بن موهب ، وسليم بن عامر ، وشرحبيل ابن مسلم ، وقبيصة بن لؤيب ، وعطاء بن زيد الليثي . مات سنة ٤٠ هـ .
- انظر : الاستيعاب ١٨٦/١ ، الإصابة ١٨٦/١ ، تقريب التهذيب ١١٢/١ ، تجريد أسماء الصحابة ٥٨/١ .
- (٢) (وسلم) ساقطة من أ
- (٣) (أنه) ساقطة من م ، ح ، س
- (٤) (كل) ساقطة من م .
- (٥) أخرجه الدارقطني بلفظ : " الوفوء من كل دم سائل " ولم يذكر لفظ " ثلاثاً " وقال : عمر بن عبد العزيز لم يسمع من تميم الداري ، ولا رآه ، ويزيد بن خالد ، ويزيد بن محمد مجهولان ، وقال ابن حجر : فيه ضعف وانقطاع .
- انظر : سنن الدارقطني : كتاب الطهارة - باب في الوفوء من الخارج من البدن ١٥٧/١ ، نصب الراية ٣٧/١ ، الدراية ٣٠/١ ، مختصر الخلافيات ٢٢٦/١ .
- (٦) في أ ، م ، ح : (رباح) ، وفي س غير منقوطة (رباح)
- وهو أبو حفص عمر بن رباح العبدي البصري ، روى عن عبد الله بن طاووس ، وعمرو بن شعيب وعنه : أيوب بن محمد الهاشمي ، وعبد الله بن يوسف الجبيري ... وجماعة .
- قال الفلاس : دجال ، وقال الدارقطني : متروك الحديث ، وقال ابن عدي : الضعف على حديثه بين
- انظر : التاريخ الكبير ١٥٦/٦ ، تهذيب التهذيب ٤٤٧/٧ ، الكامل لابن عدي ١٧٠٧/٥ ، ميزان الاعتدال ١٩٧/٣ ، المجروحين ٨٦/٢ .
- (٧) أبو محمد عبد الله بن طاووس بن كيسان اليماني ، روى عن أبيه ، وعطاء ، وعمرو بن شعيب ، وعلي بن عبد الله بن عباس .. وغيرهم ، وروى عنه ابنه طاووس ، ومحمد وعمرو بن دينار والسفيانان ... وغيرهم ، قال أبو حاتم والنسائي : ثقة مأمون . مات سنة ١٢٣ هـ .
- انظر : تهذيب التهذيب ٢٦٧/٥ ، تقريب التهذيب ٤٢٤/١ ، تاريخ الثقات ٢٦٢ ، الجمع بين رجال الصحيحين ٢٥٣/١ ، ذكر أسماء التابعين ١٩٩/١ ،
- ١٣٥/٢ ، الكاشف ٨٨/٢ ، مشاهير علماء الأمصار ١٩١ .
- (٨) (وسلم) ساقطة من أ .
- (٩) في س : (ملوته) .

توضاً ثم بنى (١) على ما بقي من ملاته " (٢)

وبما روى معدان بن أبي طلحة (٣) عن أبي الدرداء أن النبي صلى الله عليه وسلم (٤) جاء فأفطر قال : فلقيت ثوبان في مسجد دمشق (٥) فذكرت ذلك له (٦) فقال ثوبان : " أنا صبت له وفوه (٧) " (٨)

(١) في أ، س : (بنا) .

(٢) أخرجه الدارقطني - واللفظ له - وابن عدي في الكامل .

قال الدارقطني : عمر بن رباح متروك ، وقال ابن عدي : عمر بن رباح مولى طاووس يحدث عن ابن طاووس بالبواطيل لا يتابعه عليها أحد .
وقال في التعليق المغني : وأسند عن البخاري أنه قال فيه دجال .
وقال ابن حبان : يروي عن الثقات الموضوعات ، لا يحل كتب حديثه إلا على سبيل التعجب .

انظر : سنن الدارقطني : كتاب الطهارة - باب في الوضوء من الخارج من البدن ١٥٦/١ ، الكامل لابن عدي ١٧٠٨/٥ ، مختصر الخلافيات ٢٦٦/١ ، نصب الراية ٤٢/١ ، التعليق المغني ١٥٦/١ .

(٣) معدان بن أبي طلحة ويقال ابن طلحة الكناني البصري الشامي ، روى عن عمر ابن الخطاب ، وأبي الدرداء ، وغيرهما ، وعنه سالم بن أبي الجعد ، والسائب ابن حبش ، وآخرون وثقه العجلي ، وابن حبان .
انظر : تهذيب التهذيب ٢٢٨/١٠ ، تقريب التهذيب ٢٦٣/٢ ، تاريخ الثقات ٤٢٣ ، الثقات ٤٥٧/٥ ، الجمع بين رجال الصحيحين ٥٢٤/٢ ، ذكر أسماء التابعين ٢٥٤/٣ ، الكاشف ١٤٢/٣ .

(٤) (وسلم) ساقطة من أ .

(٥) دمشق : قاعدة الشام ودار ملك بني أمية ، قال عياض : دمشق بكسر الدال وفتح الميم ، ومنهم من يكسر الميم . ومسجد دمشق بناء الوليد بن عبد الملك سنة ٨٨ هـ وهو داخل المدينة .

انظر : الروض المعطار ٢٣٧ ، ٢٣٨ .

(٦) في أ : (فذكرت له ذلك) .

(٧) في س : (وفوه) .

(٨) أخرجه أحمد أبو داود ، والترمذي ، وابن الجارود ، والطحاوي ، والحاكم ، والدارقطني ، والبيهقي ، واللفظ للحاكم ، وفي رواية الترمذي : " جاء فأفطر فتوضاً " .

قال الترمذي : هو أصح شيء في هذا الباب ، وقال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه وقال البيهقي : إسناد هذا الحديث مضطرب .
وأجيب عنه بأن اضطراب بعض الرواة لا يؤثر في ضبط غيره ، قال ابن الجوزي : قال الأثرم : قلت لأحمد : قد اضطربوا في هذا الحديث فقال قد جوده حسين المعلم ، وقد قال الحاكم هو على شرطهما .

انظر : مسند الإمام أحمد ١٩٥/٥ ، ٤٤٣/٦ ، سنن أبي داود : كتاب الصوم - =

وروي أن سلمان رفع بحضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم (١) فقال له (٢) :
 " يا سلمان أحدث وضوءاً " (٣) وهذا أمر .
 قالوا : ولأنها نجاسة خرجت من (٤) محل يلزمه حكم التطهير فوجب أن
 تنقض (٥) الوضوء كالأخارج من السبيلين (٦)
 ولأن ما ينقض الوضوء إنما هو بخارج (٧) من البدن ، كما أن ما يبطل الصوم
 يكون بداخل إلى البدن فلما لم يقع الفرق فيما يكون به الفطر بين وصوله من
 سبيل معتاد أو (٨) غير معتاد وجب أن لا يقع الفرق فيما ينقض الوضوء بين (٩)
 خروجه من سبيل معتاد أو (١٠) غير معتاد
 ودليلنا : ما رواه أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " لا وضوء

-
- باب الصائم يستقي عامداً ٣١٠/٢ ، سنن الترمذي : أبواب الطهارة - سباب
 ماجاء في الوضوء من القيء والرعاف ٥٨/١ ، المنتقى لابن الجارود ١٣ .
 شرح معاني الآثار : كتاب الصيام - باب الصائم يقيء ٩٦/٢ ، المستدرک :
 كتاب الصوم - باب الإفطار من القيء ٤٢٦/١ ، سنن الدارقطني : كتاب
 الطهارة - باب في الوضوء من الخارج من البدن ١٥٨/١ ، السنن الكبرى :
 كتاب الطهارة - باب ترك الوضوء من خروج الدم من غير مخرج الحدث ١٤٤/١ ،
 نصب الراية ٤٠/١ ، التعليق المغني ١٥٨/١ ، إرواء الغليل ١٤٧/١ .
 (١) صلى الله عليه وسلم (ساقطة من م ، ح ، (وسلم) ساقطة من أ .
 (٢) (وله) ساقطة من أ ، م ، ح .
 (٣) أخرجه الدارقطني عن عمرو القرشي عن أبي هاشم عن راذان عن سلمان قال :
 رأي النبي صلى الله عليه وسلم وقد سال من أنفي دم فقال : " أحدث
 وضوءاً " .
 قال في التعليق المغني : عمرو القرشي هو أبو خالد الكوفي الواسطي ، قال
 وكيع : كان في جوارنا يفع الحديث وروي عباس عن يحيى قال : كذاب غير
 ثقة ، وكذا قال الدارقطني وغيره كذاب
 انظر : سنن الدارقطني : كتاب الطهارة - باب في الوضوء من الخارج من
 البدن ١٥٦/١ ، التعليق المغني ١٥٦/١ .
 (٤) في أ ، م ، ح : (إلى) .
 (٥) في م ، ح : (أن ينقض) ، وفي س غير منقوطة : (أن ينقض) .
 (٦) في م ، ح : (من غير السبيلين) .
 (٧) في أ : (خارج) .
 (٨) في م ، ح : (معتاد وغير معتاد) .
 (٩) في م ، ح : (من) .
 (١٠) في م ، ح : (معتاد وغير معتاد) .

إلا من حدث " (١)

والحدث أن يفسو (٢) أو يقرط ، فاقتضى ظاهره انتفاء الوضوء مما سواه ، إلا بدليل .

وروى حميد الطويل (٣) عن أنس قال : " اجتمع رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى (٤) ولم يتوضأ ولم يزد على غسل محاجبه " (٥) وهذا نص .

وروى ثوبان قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فسكبت عليه وضوءاً وقلت : يا رسول الله (٦) أمن هذا وضوء قال : " لو كان منه وضوء لوجدته في

(١) أخرجه أحمد وذكره البخاري تعليقاً ، وأورده صاحب الكنز ومراه إلى حميد ابن منصور .

انظر : مسند الإمام أحمد ٤١٠/٢ ، ٤٢٥ ، صحيح البخاري : كتاب الوضوء - باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين ٥٥/١ ، كنز العمال ٤٨٤/٩ .

(٢) في ج : (أن يفسوا)

(٣) أبو عبيدة حميد بن أبي حميد الطويل الخزاعي مولاهم ، اختلف في اسم أبيه على نحو عشرة أقوال منها اسمه تيرويه ، وقيل عبدالرحمن ، وهو الذي يقال له حميد بن أبي داود روى عن أنس بن مالك ، وثابت البناني ، وموسى بن أنس ، وغيرهم ، وعنه ابن أخيه حماد بن سلمة ، ويحيى بن عبيد ، والسفيان وشعبة . وآخرون

عرف بالطويل لأنه قصير القامة كما تسمى العرب الأشياء بالأعداد

وثقه ابن معين ، والعجلي ، وقال أبو حاتم ثقة لابس به

ولد سنة ٦٨ هـ ، ومات وهو قائم يملي سنة ١٤٢ هـ ، وقيل سنة ١٤٣ هـ .

انظر : تاريخ ابن معين ١٣٥/٢ ، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١٠٠، ١٠١، ٢٣٤ ،

تهذيب التهذيب ٣٨/٣ ، تقريب التهذيب ٢٠٢/١ ، الجمع بين رجال الصحيحين

٨٩/١ ، ذكر أسماء التابعين ٩٩/١ ، ٦٠/٢ ، الكاشف ١٩٢/١ ، مشاهير علماء

الأصهار ٩٣ .

(٤) في أ ، س : (فصلا) .

(٥) أخرجه الدارقطني ، ورواه من طريقه البيهقي .

قال الزيلعي : قال الدارقطني عن صالح بن مقاتل ليس بالقوي ، وأبوه غير

معروف وسليمان بن داود مجهول ، وقال البيهقي : في إسناده ضعف ، وقال

ابن حجر : وادعى ابن العربي أن الدارقطني محجج وليس كذلك .

انظر : سنن الدارقطني : كتاب الطهارة - باب في الوضوء من الخارج ممن

البدن ١٥٧/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب ترك الوضوء ممن

خرج الدم من غير مخرج الحدث ١٤١/١ ، نصب الرأية ٤٣/١ ، تلخيص الحبير ١١٣/١ .

(٦) (يا رسول الله) ساقطة من م ، ج .

كتاب الله تعالى " (١)

وروى عقيل بن جابر (٢) عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرني (٣) في غزوة ذات الرقاع (٤) بكلايته (٥) في الليل ، فقام رجل من الأنصار بفم الشعب (٦) فملأ (٧) فرمي بسهم فنزعه ، ورمي بسهم آخر (٨) فنزعه حتى رمي

(١) أخرجه الدارقطني عن ثوبان قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم صائماً في غير رمضان فأصابه غم أذاه فتقيأ فقاء ، فدعاني بوفوء فتوفأ ثم أفطر فقلت يا رسول الله أفريضة الوفوء من القيء قال : " لو كان فريضة لوجدته في القرآن " قال ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم الغد فسمعتة يقول : " هذا مكان إفطاري أمس " .

قال الدارقطني : لم يروه عن الأوزاعي غير عتبة بن السكن وهو منكر الحديث .
انظر : سنن الدارقطني : كتاب الطهارة - باب في الوفوء من الخارج من البدن ١٥٩/١ ، مختصر الخلافيات ٢٣١/١ .

(٢) عقيل بن جابر بن عبد الله الأنصاري المزني ، روى عن أبيه في غزوة ذات الرقاع وروى عنه صدقة بن يسار ، ذكره ابن حبان في الشقات .
انظر : التاريخ الكبير ٥٢/٧ ، تهذيب التهذيب ٢٥٣/٧ ، تقريب التهذيب ٢٩/٢ ، الشقات ٢٧٢/٥

(٣) قال ابن القيم في تهذيبه : إن من انتدبه الرسول صلى الله عليه وسلم للحراسة عقار بن ياسر من المهاجرين ، وعباد بن بشر من الأنصار ، وقيل الأنصاري عمارة بن حزم والمشهور الأول ، والذي كان يملي هو عباد بن بشر .
انظر : تهذيب ابن القيم ١٤٢/١ .

(٤) غزوة ذات الرقاع : لما بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أنصاراً جمعوا الجموع خرج في أربعمائة ، وغاب خمسة عشر يوماً ، وولى بها صلاة الخوف ، واختلف فيها متى كانت فقبل سنة أربع في شهر ربيع وبعض جمادى ، وقبل سنة خمس .

انظر : سمط النجوم العوالي ١١٩/٢ .

(٥) في أ ، م : (بكلايته)

والكلا : الحفظ والحراسة .

انظر : - كلاً لسان العرب ١٤٦/١ ، القاموس المحيط ٢٧/١

(٦) في أ : (الشعب)

والشعب بالكسر : الطريق في الجبل .

انظر : - شعب - الصحاح ١٥٦/١ ، لسان العرب ٤٦٩/١ ، المصباح المنير ٢٣٦/١

(٧) في أ : (فصلاً)

(٨) (آخر) ساقطة من أ ، م ، ح ، ومثبتة في حاشية أ .

بثلاثة أسهم (١) ثم ركع وسجد . (٢)
ولم يأمره النبي (٢) صلى الله عليه وسلم بعد أن علم بحاله بالوفوء ،
وإعادة الصلاة .

(١) في س : (بثلاث سهام)
(٢) أخرجه أبوداود ، وابن خزيمة ، والحاكم ، والدارقطني ، والبيهقي ،
وعلقه البخاري .

عن عقيل بن جابر عن جابر قال : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
- يعني في غزوة ذات الرقاع - فأصاب رجل امرأة رجل من المشركين ، فحلف
أن لا أنتهي حتى أهرق دماً في أصحاب محمد ، فخرج يتبع أثر النبي
صلى الله عليه وسلم فنزل النبي صلى الله عليه وسلم منزلاً فقال : " كونا
رجل يكلوننا " فانتدب رجل من المهاجرين ، ورجل من الأنصار فقال : " كونا
بغم الشعب " فلما خرج الرجلان إلى فم الشعب اغطج المهاجري وقسم
الأنصاري يملئ ، وأتى الرجل ، فلما رأى شخه عرف أنه ربيضة للقوم ،
فرماه بسهم فوقع فيه فنزعه حتى رماه بثلاثة أسهم ثم ركع ، وسجد ،
ثم انتبه صاحبه ، فلما عرف أنهم قد نذروا به هرب ولما رأى المهاجري
ما بالأنصاري من الدم قال : سبحان الله ألا أنبهتني أول ما رمى قسأل :
كنت في سورة أقرأها فلم أحب أن أقطعها " اللفظ لأبي داود

قال الحاكم : هذا حديث صحيح الإسناد فقد احتج مسلم بأحاديث محمد بن
إسحاق ، فأما عقيل بن جابر بن عبد الله الأنصاري فإنه أحسن حالاً من
أخويه محمد وعبد الرحمن وقال محقق صحيح ابن خزيمة : إسناده حسن
وأما ما قيل عن عقيل بن جابر بأنه مجهول ، فقد قال الحافظ ، فإن سمي
السراوي وانفرد راو بالرواية عنه فهو مجهول العين كالمبهم ، إلا أن
يوثقه غير من انفرد عنه على الأصح ، وكذا من انفرد عنه إذا كان متأهلاً
لذلك ، وعقيل بن جابر ، قد وثقه ابن حبان ، وصح حديثه ، وكذا ابن
خزيمة ، والحاكم ، وروى عنه جابر البياضي فارتفعت جهالته ، وصار
حديثه صالحاً للاحتجاج به .

انظر : صحيح البخاري : كتاب الوضوء - باب من لم ير الوضوء إلا من
المخرجين من القبل والدير ٥٥/١ ، سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب
الوضوء من الدم ١٥٠/١ ، صحيح ابن خزيمة : جماع أبواب الأفعال اللواتي
لا توجب الوضوء - باب ذكر الخبر الدال على أن خروج الدم من غير مخرج
الحدث لا يوجب الوضوء ٢٤/١ ، المستدرک : كتاب الطهارة - عدم انتقاص
الصلاة من سيلان الدم ١٥٦/١ ، سنن الدارقطني : كتاب الحيض - باب
جواز الصلاة مع خروج الدم السائل من البدن ٢٢٢/١ ، السنن الكبرى -
كتاب الطهارة - باب ترك الوضوء من خروج الدم من غير مخرج الحدث ١٤٠/١ ،
سيرة ابن هشام ٢٠٨/٣ ، التعليق المغني ٢٢٣/١ ، تلخيص الحبير ١١٤/١ .

(٢) في س : (رسول الله) .

فإن قيل هذا لا دليل (١) فيه ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم (٢) ، لم يأمره بغسل الدم ،

وهو عندكم واجب ، والصلاة معه فاسدة ، وكذلك حال الوضوء .

قيل منه جوابان :

أحدهما : أن ذلك الدم معفو عنه ؛ لأنه من دمه ويسير لم يخرج (٣) إلى حد الكثرة . (٤)

والثاني : أنه يعير (٥) كدم المستحافة ، وليس البول الذي لا يمنع من صحة (٦) الصلاة ولا يجب غسله .

وأما القياس : فهو أنه (٧) خارج من غير مخرج الحدث المعتاد ، فوجب أن لا ينتقض الوضوء قياساً على الدود الخارج من الجرح (٨) ولأن كل ما لم (٩) ينتقض الوضوء بقليله لم ينتقض بكثيره ، كالدموع والعرق . (١٠)

(١) في أ ، م ، ح : (فلا دليل) .

(٢) (وسلم) ساقطة من أ .

(٣) في أ ، ح : (لم يبلغ حد) .

(٤) قال النووي بعد أن ساق الحديث ، وموقع الدلالة أنه خرج دماء كثيرة ، واستمر في الصلاة ، ولو نقض الدم لما جاز بعده الركوع ، والسجود ، وإتمام الصلاة ، وعلم النبي صلى الله عليه وسلم ذلك ولم ينكره ، وهذا معمول على أن تلك الدماء لم يكن يمس ثيابه منها إلا قليل يعفى عن مثله ، هكذا قاله أصحابنا ، ولا بد منه ، - قلت - ولعل هذا ما قصده الماوردي موأنكر الخطابى الاستدلال بهذا الحديث وقال : كيف يصح هذا الاستدلال من الخبر والدم إذا مال أصاب بدنه وجلده ، وربما أصاب ثيابه ، ومع إصابة شيء من ذلك ، وإن كان يسيراً لا تمنع الصلاة عند الشافعى إلا أن يقال إن الدم كان يخرج من الجراحة على سبيل الذرق حتى لا يصيب شيئاً من ظاهر بدنه ، ولئن كان كذلك فهو أمر عجب .

انظر : المجموع ٥٥/٢ ، معالم السنن ٧١/١ .

(٥) (يعير) ساقطة من م ، ح .

(٦) في س : (محبه) .

(٧) (أنه) ساقطة من م ، ح .

(٨) في م ، ح ، س : (المخرج) .

(٩) في أ ، س : (كلما) .

(١٠) في س : (ولأن كلما ينتقض بقليله لم ينتقض بكثيره الدموع والعرق) .

ولأن كل حكم لم يتعلق بقليل القبي لم يتعلق بكثيره كفساد (١) المصوم
بالقبي إذا ذرعه طرداً ، وإذا (٢) استدعاه عكساً . (٣)

ولأنها طهارة حكمية تتعلق بالخارج من مخرج الحدث ، فوجب أن تنتفي (٤)
عن الخارج من غير مخرج الحدث كالغسل (٥) (٦)

فأما الجواب عن قوله عليه السلام : " من قاء أو قلس فليستوضأ " (٧)
فهو أن عبد الرحمن بن أبي حاتم (٨) قال : هو مرسل (٩) ، لأن ابن أبي
مليكة يرويه عن رسول الله (١٠) صلى الله عليه وسلم .
والمرسل متدنا (١١) لا حجة فيه ، على أنا نحمله (١٢) على أحد أمرين :

-
- (١) في أ ، م ، ح : (كفساد)
 - (٢) في أ : (أو) .
 - (٣) والطرود : أن كل قبي لا يفطر قليله إذا غلبه لا يفطر بكثيره ، والعكس :
أن كل قبي يفطر قليله إذا استدعاه يفطر كثيره .
 - (٤) في أ ، م ، ح : (ينتفي)
 - (٥) في ح : (كالغسل) .
 - (٦) فإنه إذا انكسر ملب الرجل فخرج منه منه فلا يجب عليه الغسل إذا كان
المحل الأملئ منفتحاً فكذا هنا .
انظر : مغني المحتاج ٢٠/١ .
 - (٧) (عليه السلام) ساقطة من أ ، م ، ح
 - (٨) الإمام الحافظ الناقد شيخ الإسلام أبو محمد عبد الرحمن بن الحافظ الكبير
محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي ، أحد الأئمة فني
الحديث ، والتفسير ، والعبادة ، والزهد والصالح ، أخذ عن أبيه وأبي
زرة . من كتبه : العلل ، ومناقب الشافعي ، ومناقب أحمد ، والجرح
والتعديل ، توفي سنة ٢٢٧ هـ .
 - انظر : البداية والنهاية ١١/١٩١ ، تذكرة الحفاظ ٣/٨٢٩ ، طبقات الحفاظ
٢٤٦ ، طبقات ابن أبي شبة ١/٧٩ ، طبقات العبادي ٢٩ ، طبقات الحنابلة
٢/٥٥ ، فوات الوفيات ٢/٢٨٧ .
 - (٩) انظر : علل الحديث ١/٣١ .
 - والمرسل هو قول التابعي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا ، أو
فعل كذا .
 - انظر : تدريب الراوي ١/١٩٥ ، التقييد والإيضاح ٧١ ، منهج النقد ٣٦٧ .
 - (١٠) في م ، ح : (عن النبي) .
 - (١١) في أ ، م ، ح : (عنده) .
 - (١٢) في ح : (أنا نحمل)

إما على الوضوء استحباباً ، وإما على غسل ما أصاب الخم من ذلك
لأن (١) الغسل وهو الرقيق الحامض يخرج من الحلق ولا (٢) يوجب الوضوء وفقاً

وأما الجواب عن قوله عليه السلام (٣) : " الوضوء من كل دم سائل "
فالراوي يزيد بن خالد (٤) ، وهو (٥) مجهول ، وعمر بن عبد العزيز لم يلق
تبعياً (٦) الداري فعار منقطعاً (٧) . ثم يحمل على غسل الموضع

وأما الجواب عن حديث ابن عباس فراويه (٨) عمر بن [زياد] (٩) وهو
متروك الحديث .

والثابت (١٠) عن ابن عباس أنه (١١) قال : " اغسل أثر المعاصم عنك
وحسبك " (١٢)

وأما الجواب عن حديث أبي الدرداء فهو أن وجه الدليل منه (١٣) ساقط .
لأن ثوبان يحتمل أن يكون ص عليه وضوءاً لغسل فمه (١٤) ، ويحتمل أن يكون
لحدث كان به أو لاستحبابه (١٥) ، على أننا (١٦) قد روينا عن ثوبان (١٧)

(١) في س : (ولأن) .

(٢) في أ ، س : (يخرج من الحلق لا يوجب)

(٣) (عليه السلام) ساقطة من أ ، م ، ح

(٤) في م : (جلد) وفي ح : (جلد)

(٥) في س : (هو) بخون واو

(٦) في أ ، س : (تميم) .

(٧) المنقطع : إذا سقط قبل التابعي واحد فهو منقطع .

انظر : تدريب الراوي ١/١٩٥ ، التقييد والإيضاح ٧٩ .

(٨) م ، ح ، س : (فرواية) .

(٩) في أ ، م ، ح : [زياد] ، وفي س غير منقوطة [زياد]

(١٠) في م ، ح : (والثالث) .

(١١) في س : (إنه عليه السلام قال له)

(١٢) انظر : مختصر الخلافات ١/٢١٨ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - بسباب

ترك الوضوء من خروج الدم في غير مخرج الحدث ١/١٤٠

(١٣) في م ، ح : (فيه) .

(١٤) في س : (فيه)

(١٥) في س : (أو استحباباً)

(١٦) في م : (على أشياء) في ح : (على اثبات)

(١٧) (عن ثوبان) ساقطة من م .

نصاً بخلافه (١).

وحديث سلمان إن مع فمحمول (٢) على الاستعجاب .

وأما الجواب من قياسهم على ماخرج من السيلين فمنتقض (٣) بالقيء إذا لم يملأ الفم

ثم المعنى في السيلين أنه لما كان الموت والريح الخارج منهما ناقصاً (٤) للوفوء ، كان غيره كذلك ، ولما كان الموت والريح من فيسـر السيلين لا ينقصان (٥) الوفاء كان فيهما كذلك .

وأما الجواب من استدلالهم بالفطر في الموم بالداخل من معتاد (٦) أو غير (٧) معتاد فهو استدلال بالعكس (٨) ولا نقول به .

ثم المعنى فيه أنه لما أفطر بقليله أفطر بكثيره ، ولما لم ينتقض وفوءه بقليله لم ينتقض بكثيره .

(١) في م ، ج : (خلافه)

(٢) في أ ، م ، ج : (وحديث سلمان فمحمول إن مع)

(٣) في م ، ج : (منتقض) ، في س : (فمنتقض) .

(٤) في أ : (ناقص)

(٥) في س : (لا تنقص)

(٦) في س : (من معناه)

(٧) في م ، ج ، س : (وغير)

(٨) المراد بالعكس هو : قياس العكس وهو تحصيل نقيض حكم معلوم في غيره لافتراقهما في علة الحكم .

انظر : الإبهام ٤/٣ .

وبيانه : لو لم يبطل الوفاء بالخارج غير المعتاد لم يبطل بالخارج المعتاد كالموم فإنه لما بطل بالداخل المعتاد بطل بغير المعتاد وقد رد عليهم ترددين : أحدهما : أننا لا نقول بقياس العكس

والثاني : على تسليم صحة قياس العكس ، رد عليهم بقياس عكس آخر .

وهو : لما لم ينتقض الوفاء بقليل الخارج غير المعتاد وحسب ألا ينتقض بكثيره كالموم فإنه إن أفطر بقليله أفطر بكثيره .

١٤ - مسائل

قال الشافعي رحمه الله : (١) وليس في قهقهة [المملي] (٢) ولا فيما مست النار وضوء (٣) .

وهما مسألتان : إحداهما (٤) في القهقهة ، والثانية (٥) : في أكل ما مست النار لجمع بينهما وعطف بالجواب عليهما ، ونحن نفردهما لاختلاف الكلام فيهما .

أما القهقهة ، والضحك فقد يتنوع الضحك نوعين (٦) : تبسم (٧) ، وقهقهة (٨) . فأما التبسم فلا يؤثر في الملة ، ولا في الوضوء إجماعاً (٩) .

وأما القهقهة : فإن كانت في غير الملة لم تنقض (١٠) الوضوء إجماعاً ، وإن كانت في الملة بطلت الملة (١١) .

واختلفوا في انتقاض الوضوء بها :

فذهب (١٢) الشافعي إلى (١٣) أنها لا تنقض الوضوء (١٤) .

وبه قال من الصحابة (١٥) : عبد الله بن مسعود ، وجابر بن عبد الله ، وأبو موسى الأشعري .

(١) في م ، ح : (رضي الله عنه) ، وفي أ ساقطة .

(٢) في أ ، م ، ح ، س : (مملي) والتمحيص من المختصر .

(٣) انظر : مختصر المزني ٤ .

(٤) في م ، ح : (أحديهما) .

(٥) في أ : (والثاني) .

(٦) في م : (تسمين) .

(٧) التبسم : أقل الضحك وأحسنه .

انظر : - بسم - لسان العرب ٥٠/٢ .

(٨) القهقهة : قال ابن سيدة : رجع في ضحكه ، وقيل : هو اشتداد الضحك .

انظر : قهقهة - لسان العرب ٥٢١/١٣ .

(٩) (إجماعاً) ساقطة من أ ، س .

(١٠) في م ، ح : (لم ينتقض) .

(١١) انظر : الإجماع ٣٢ ، ٤٠٠ .

(١٢) في س ، ح : (فذهب) .

(١٣) (إلى) ساقطة من س .

(١٤) الأم ١/٢ ، المهذب ١/٢١ ، العباب ل ١٠ ، الوسيط ٤٠٥/١ .

(١٥) انظر : البحر ل ٨٣ ب ، المجموع ٦٠/٢ ، المفني ١٦٩/١ ، البناية ٢٢٧/١ .

(١٦) في س : (وأبي) .

وفي التابعين : (١) عطاء ، والزهرى ، وعروة بن الزبير . (٢)
ومن الفقهاء : مالك (٣) ، وأحمد (٤) ، وإسحاق . (٥)
وقال أبو حنيفة : (٦) القهقهة في الصلاة تنقض الوضوء .
استدلالاً برواية الحسن البصري عن أبي المليلح بن أسامة (٧) عن أبيه (٨) قال :
بينما نحن نعلي خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ أقبل رجل ضريير فوقع
في حفرة فضحكنا منه ، فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم (٩) بالوقوف

-
- (١) انظر : البحر ل ٨٣ ب ، المجموع ٦٠/٢ ، المغني ١٦٩/١ ، البناية ٢٢٧/١ .
(٢) في س : (وعروة ابن الزبيري) .
(٣) انظر : التلحين ١٦/١ ، الكافي لابن عبد البر ١٥١/١ ، بداية المجتهد ٤٠/١ ،
الشرح الكبير ١١٤/١ ، شرح ابن تركي على العشماوي ٣٥ .
(٤) انظر : الفروع ١٨٦/١ ، المغني ١٦٩/١ ، الروض المربع ٢٦/١ .
(٥) انظر : البحر ل ٨٣ ب ، المغني ١٦٩/١ .
(٦) انظر : المبسوط ٧٧/١ ، رموس المسائل ١١٦/١ ، تحفة الفقهاء ٢٤/١ ، بدائع
الصنائع ٢٢/١ ، درر الحكام ١٥/١ ، مجمع الأنهر ٢٠/١ .
(٧) أبو المليلح بن أسامة الهذلي ، البصري ، قيل اسمه عامر ، وقيل زيد بن أسامة
ابن عمير ، روى عن أبيه ، ومعل بن يسار ، وعائشة ، وابن عباس وغيرهم .
وعنه : أولاده عبد الرحمن ، ومحمد ، ومبشر ، وزياد وخلق .
وثقه ابن حجر ، والذهبي ، وابن سعد ، وأبو زرعة ، اختلف في سنة وفاته
قيل سنة ١١٢ هـ ، وقيل سنة ١٠٨ هـ .
انظر : تهذيب التهذيب ٢٤٦/١٢ ، الجرح والتعديل ٢١٩/٦ ، طبقات ابن سعد
٢١٩/٧ ، الكنى والأسماء للدولابي ١٢٩/٢ ، الكاشف ٣٣٦/٣ ، ميزان الاعتدال ٥٧٦/٤ .
(٨) أسامة بن عمير بن عامر الأقيشر بن عبد الله بن حبيب الهذلي .
صاحبه جليل ، روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعة أحاديث ، وعنه
ولده أبو المليلح ... قال البخاري : روى حديثه أصحاب السنن ، وأحمد
وأبو عوانة ، وابن خزيمة ، وابن حبان ، والحاكم في صحيحهم .
انظر : الاستيعاب ٣٦/١ ، الإصابة ٤٧/١ ، أسد الغابة ٨٢/١ ، التاريخ الكبير
٢١/٢ ، تهذيب الكمال ٣٠٣/٢ ، تهذيب التهذيب ٢١٠/١ ، طبقات ابن سعد
٤٤/٧ .
(٩) (وسلم) ساقطة من أ .

وإعادة الصلاة من أولها . (١)

ورواه (٢) أبو حنيفة (٣) عن منصور بن زاذان [٤]

(١) أخرجه - بلفظه - الدار قطني من ابن إسحاق قال : حدثني الحسن بن دينار عن الحسن بن أبي الحسن ، وقال : قال ابن إسحاق : وحدثني الحسن بن عمار عن خالد الحذاء عن أبي المليح عن أبيه مثل ذلك : الحسن بن دينار ، والحسن بن عمار ضعيفان ، وكلاهما أخطأ في هذين الإسنادين ، وإنما روى هذا الحديث الحسن البصري عن حفص بن سليمان المنقري وكان الحسن كثيراً ما يرويه مرسل عن النبي صلى الله عليه وسلم .

وفي مختصر الخلفيات عن ابن إسحاق عن الحسن بن دينار وعن قتادة عن أبي المليح بن أسامة الهذلي عن أبيه وعن ابن إسحاق عن الحسن بن دينار عن الحسن البصري عن أبي المليح ، وعن ابن إسحاق عن الحسن بن عمار عن خالد الحذاء عن أبي المليح .

انظر : سنن الدار قطني : كتاب الطهارة - باب أحاديث القهقهة في الصلاة وعللها ١٦١/١ ، مختصر الخلفيات ٢٣٩/١ .

(٢) في س : (رواه) بدون واو .

(٣) أخرجه الدار قطني ، وابن عدي ، والبيهقي عن أبي حنيفة عن منصور بن زاذان عن الحسن بن معبد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : بينما هو في الصلاة إذ أقبل أمي يريد الصلاة فوقع في ربة فاستفحك القوم حتى قهقهاوا ، فلمّا انصرف النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من كان منكم قهقهة فليعد الوضوء والملاة " .

قال الدار قطني : وهم فيه أبو حنيفة عن منصور ، وإنما رواه منصور ابن زاذان عن محمد بن سيرين عن معبد ، ومعبد هذا لأصبة له ، ويقال أنه أول من تكلم في القدر من التابعين حدث به عن منصور عن ابن سيرين : فيلان ابن جامع ، وهشيم بن بشير ، وهما أحفظ من أبي حنيفة للإسناد ، وقال علي بن القاري : روى أبو حنيفة في مسنده عن منصور بن زاذان الواسطي عن الحسن بن معبد بن أبي معبد الخزاعي عنه عليه السلام وذكر الحديث قال : وقيل معبد هذا لأصبة له فهو مرسل ، ورد بأن معبد الذي لأصبة له هو معبد البصري الجهني كان الحسن البصري يقول فيه إياكم ومعبداً فإنه ضال مضل ، ومعبد هذا هو الخزاعي كما هو مصرح في مسند أبي حنيفة ، ولا شك في صحته ، ذكره ابن منده ، وأبو نعيم في الصحابة ، ومعبد بن خالد الجهني قال ابن حاتم وأبو أحمد والحاكم وابن حبان له صحبة ، وله رواية عن أبي بكر وعمر وهو غير معبد الذي تكلم في القدر .

انظر : جامع المسانيد ٢٤٧/١ ، سنن الدار قطني : كتاب الطهارة : باب أحاديث القهقهة في الصلاة ١٦٧/١ ، مختصر الخلفيات ٢٣٩/١ ، الكامل لابن عدي ١٠٢٧/٣ ، نصب الراية ٥١/١ ، التعليق المغني ١٦٧/١ ، فتح باب العناية ٧٧/١ .

(٤) في أ : (بإذان) ، وفي م ، ح ، س : (بإذان) .

وهو منصور بن زاذان الواسطي أبو المغيرة اللخمي ، روى عن أنس يقال مرسل ومحمد بن سيرين وعمر بن دينار . وغيره ، ورواه ابن أخيه مسلم =

من [الحسن] (١) من معبد (٢) الجهني

وبما روى الحسن (٣) من عمران بن الحصين (٤) عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه

قال : " من فعك في الصلاة فهقه فليعد الوضوء والملاة " (٥)

ورواه الحسن عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم . (٦)

== ابن سعيد الواسطي وحبيب بن الشهيد ، وأبو عوانة ... وغيرهم .

وثقه أحمد ، وأبو حاتم ، والنسائي ، وقال العجلي : رجل صالح متعبد ، كان ثقة
ثبتاً ذكره ابن حبان في الثقات ، مات سنة ١٢٩ هـ ، وقيل سنة ١٢٨ هـ ، وقيل سنة
١٣١ هـ في الطاعون .

انظر : تهذيب التهذيب ٣٠٦/١٠ ، تقريب التهذيب ٢٧٥/٢ ، تاريخ الثقات ٤٤٠ ،
الثقات ٤٧٤/٧ ، طبقات خليفة ٢١٧ ، ٢٢٥ .

(١) الزيادة من الدار قطني ، انظر تخریج الحديث . ص ٧٨٠ .

(٢) في آ ، ح : (سعيد) .

وهو معبد بن خالد الجهني ، يكنى أبا زرعة ، وقيل أبو روعة ، أسلم قديماً ، وكان
أحد الأربعة الذين حملوا ألوية جهينة يوم فتح مكة ، وكان يلزم البادية .
مات سنة ٧٢ هـ .

انظر : الاستيعاب ٤٣٧/٣ ، الإصابة ٤١٨/٣ ، أسد الغابة ٤٤١/٤ ، تهذيب التهذيب
٢٢٢/١٠ .

(٣) الحسن البصري .

(٤) أبو نجيد عمران بن حصين بن عبيد الخزاعي ، من علماء الصحابة ، أسلم عام
خبر سنة ٧ هـ ، بعثه عمر إلى أهل البصرة ليفقههم ، كانت الملائكة تسلم
عليه له في كتب الحديث ١٣٠ حديثاً ، توفي بالبصرة سنة ٥٢ هـ ، وقيل ٥٣ هـ .
انظر : البداية والنهاية ٦٠/٨ ، تهذيب التهذيب ١٢٥/٨ ، تذكرة الحفاظ ٢٩/١ ،
المعارف ٣٠٩ .

(٥) أخرجه الدار قطني ، وابن عدي - واللفظ له - عن عمر بن قيس عن عمرو بن عبيد
عن الحسن عن عمران بن حصين عن النبي صلى الله عليه وسلم .

قال الزيلعي : عمر بن قيس المكي المعروف بسندل ضعيف ، ذاهب الحديث ، وعمرو
ابن عبيد قيل فيه أنه كذاب .

وذكر في مختصر الخلافات قولاً للبخاري قال : عمر بن قيس أخو حميد بن قيس
المكي منكر الحديث .

ثم إن سلم منه فعمر بن عبيد على الطريق وهو قال غير ثقة في الحديث .

قال العيني : كان عمرو بن عبيد جالس الحسن وحفظ عنه واشتهر بصحته ، وكان
له شهرة وإظهار زهد فالكذب منه بعيد .

انظر : سنن الدار قطني : كتاب الطهارة - باب أحاديث القهقهة في الصلاة
وملها ١٦٥/١ ، الكامل لابن عدي ١٠٢٧/٣ ، نصب الراية ٤٩/١ ، مختصر الخلافات
٢٤٢/١ ، البناية ٢٣١/١ -

(٦) أخرجه ابن عدي قال : (ثنا) سفيان بن محمد الفراري (ثنا) ابن وهب أخبرني
يونس بن زيد عن الزهري عن أبي معاذ عن الحسن عن أنس بن مالك " أن النبي
صلى الله عليه وسلم كان يعلي بالناس فدخل أعمى المسجد فتردى في يثر أم

قالوا (١) : ولأن كل فعل يقع تارة باختياره ، وتارة بغير اختياره كان حدثاً كالبول والريح .

قالوا : ولأن الطهارة عبادة ردت (٢) من الأكثر إلى الأقل في حال العذر (٣) فجاز أن تبطلها (٤) القهقهة كالملاة .

ودليلنا : ما رواه (٥) الأعمش عن أبي سفيان (٦) عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " القهقهة في ملاته (٧) يعيد الملاة ولا يعيد الوضوء (٨) " (٩) وروى سهل (١٠) بن معاذ (١١) عن أبيه (١٢) عن النبي صلى الله عليه وسلم

== حفة فضحك القوم فأمر النبي صلى الله عليه وسلم من فحك أن يعيد الوضوء والملاة "

قال ابن عدي : سفيان بن محمد الغزاري ضعيف .

انظر : الكامل لابن عدي ١٠٢٦/٣ ، سنن الدار قطني ١٦٥/١ .

(١) في م ، ح : (قال) .

(٢) في أ : (وردت) .

(٣) في م : (القدرة) ، وفي س : (العدد) .

فالتطهارة في حال العذر ردت من الأكثر وهو الوضوء إلى الأقل وهو التيمم .

(٤) في أ ، ح ، س : (يبطلها) .

(٥) في م ، ح : (ما روى) .

(٦) أبو سفيان طلحة بن نافع أصله من مكة ، قال العجلي : أبو سفيان الذي يروي

منه الأعمش جازئ الحديث ، وليس بالقوي ، ولا أعلم أن الأعمش روى عن أحد يكنى

أبا سفيان إلا طلحة ، وهو من رجال الصحيح روى له البخاري مقروناً بغيره .

انظر : تهذيب التهذيب ٢٦/٥ ، تاريخ الثقات ٢٣٧ ، الضعفاء للعقيلي ٢٢٤/٢ ،

طبقات خليفة ١٥٥ ، مشاهير علماء الأمصار ١٠٩ .

(٧) في س : (الملاة) .

(٨) في م ، ح : (القهقهة في الملاة تعيد الصلاة ، ولا تعيد الوضوء) .

(٩) لم أجده بالألفاظ التي وردت في النسخ .

رواه الدار قطني عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر أن سئل عن الرجل يضحك

في الملاة فقال " يعيد الصلاة ، ولا يعيد الوضوء " .

قال الدار قطني وهو الصحيح عن الأعمش عن أبي سفيان .

انظر : سنن الدار قطني : كتاب الطهارة - باب أحاديث القهقهة في الصلاة

وعليها ١٧٢/١ .

(١٠) في م : (سهل) .

(١١) سهل بن معاذ بن أنس الجهني من خيار أهل مصر ، روى عن أبيه ، وعنه الليث

ويزيد بن أبي حبيب وزيان ، وفروة بن مجاهد ، قال أبو بكر بن خيثمة عن

ابن معين ضعيف ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال العجلي : مصري تابعي ثقة .

انظر : التاريخ الكبير ٩٨/٤ ، تهذيب التهذيب ٢٥٨/٤ ، تقريب التهذيب ٣٣٧/١ ،

تاريخ الثقات ٢٠٩ ، الثقات ٣٢١/٤ ، مشاهير علماء الأمصار ١٢٠ .

(١٢) معاذ بن أنس الجهني ، أبو سهل ، له صحبة ، نزل مصر وبقي إلى خلافة عبد الملك ==

عليه وسلم (١) أنه قال: " الفاحك في (٢) ملاته والمتكلم سوا (٣) " ومعلوم أن الكلام يبطل الصلاة ، ولا ينقض الوضوء فكذلك الفك (٤)

ولأن كل مالم (٥) يكن حدثاً في غير الصلاة لم يكن حدثاً في الصلاة كالقلم طرداً وسائر الأحداث عكساً . (٦)

ولأن كل معنى لم ينتقض (٧) الوضوء بقليله لم ينتقض الوضوء (٨) بكثيره كالمشي .

فأما الجواب عن حديث الحسن عن أبي الطليح فهو أنه (٩) رواية الحسن ابن دينار (١٠) عن الحسن وكان الحسن بن دينار ضعيفاً ،

== روى عنه ابنه سهل وروى عنه أهل مصر .

انظر : التاريخ الكبير ٣٦٠/٧ ، تهذيب التهذيب ١٨٦/١٠ ، تقريب التهذيب ٢٥٥/٢ ، تجريد أسماء الصحابة ٨٠ ، مشاهير علماء الأمصار ٥٦ .

(١) (وسلم) ساقطة من أ .

(٢) (في) ساقطة من ح .

(٣) أخرجه أحمد ، وابن حبان ، والدارقطني ، والطبراني ، والبيهقي عن زبانه بن فائد عن سهل بن معاذ حدثه عن أبيه معاذ صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " الفاحك في الصلاة والملتفت والمتفكع أصابعه بمنزلة واحدة " ورواه ابن حبان بلفظ " المتكلم في الصلاة والفاحك فيها والمفرقع أصابعه بمنزلة واحدة " والحديث ضعيف لأن فيه زبانه بن فائد .

انظر : مسند الإمام أحمد ٤٢٨/٣ ، المجروحين ٣٤٧/١ ، سنن الدارقطني : كتاب الطهارة - باب أحاديث الفقهاء في الصلاة ١٧٥/١ ، السنن الكبرى : كتاب الصلاة باب كراهية تفكيح الأصابع في الصلاة ٢٨٩/٢ ، معجم الطبراني الكبير ١٩٠/٢٠ .

(٤) في س : (ومعلوم أن الكلام في الصلاة لا ينقض الوضوء فكذلك الفك) .

(٥) في أ ، ح : (كلما) .

(٦) فكل ما لا يكون حدثاً في غير الصلاة لا يكون حدثاً في الصلاة كالقلم ، وكل ما كان حدثاً في غير الصلاة كان حدثاً في الصلاة كخروج شيء من السبيلين .

(٧) في أ : (لم ينقض) .

(٨) (الوضوء) ساقطة من أ ، س .

(٩) في أ ، س ، ح : (أن) .

(١٠) أبو سعيد البصري ، وهو الحسن بن واصل التميمي ، ودينار زوج أمه ، روى عن الحسن البصري وحفيد بن هلال ، ومحمد بن سيرين ... وغيرهم ، وروى عنه شيبان النحوي ، والشوري .. وآخرون .

قال ابن المبارك : اللهم إني لأعلم فيه إلخيراً ، ولكن أصحابي وقفوا فوقفت . وقال النسائي : متروك ، وقال ابن عدي : أجمع من تكلم في الرجال على ضعفه وهو إلى الضعف أقرب .

ومعبد (١) الجهني الذي أسنده أبو حنيفة رحمه الله (٢) عنه تابعي ولاصحة (٣) له (٤) وكان حديثه مرسلًا .

ثم نحمله (٥) إما (٦) على الاستحباب زجرًا وتغليظًا ، وإما على أنه سمع منهم (٧) موتًا .

وأما الجواب عن حديث الحسن عن عمران ، وأنس فهو أن حديث عمران رواه (٨) عمر ابن قيس (٩) عن عمرو بن عبيد (١٠) عن الحسن ، وكان عمر بن قيس ضعيفًا متروك الحديث .

== انظر : تهذيب التهذيب ٢/٢٧٦ ، الكامل لابن عدي ٢/٧١٠ ، لسان الميزان ٢/٢٠٣ ، المجروحين ١/٢٢١ ، ميزان الاعتدال ١/٤٨٧ .

(١) في م : (ومعين) .

(٢) (رحمه الله) ساقطة من أ ، م ، ح .

(٣) في أ : (لاصحة) بدون واو ، وفي س : (لاصحابي) .

(٤) سبق وأن بينا أنه صحابي ، وهو غير معبد الذي تكلم بالقدر .

(٥) في م ، ح : () يحمل () ، وفي س : (يحمله) بدون تنقيط .

(٦) (أما) ساقطة من أ ، س .

(٧) في س : (منه) .

(٨) في س : (رواية) .

(٩) عمر بن قيس المكي المعروف بسندل ، أخو حميد بن قيس ، أبو حفص مولى بني أسد ابن عبد العزى ،

قال ابن معين ضعيف الحديث ، وقال أبو حاتم : متروك الحديث ، وضعفه أبو زرعة وقال البخاري : منكر الحديث .

انظر : أحوال الرجال ١٤٩ ، تهذيب التهذيب ٧/٤٩٠ ، تقريب التهذيب ٢/٦٢ ، الجرح والتعديل ٦/١٢٩ ، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي ٢/٢١٤ ، المعرفة والتاريخ ٢/٢٦٦ ، ٢/٤١٣ ، المجروحين ٢/٨٥ ، ميزان الاعتدال ٣/٢١٩ .

وذكر ابن عدي سند الحديث فقال : .. (ثنا) عمر بن قيس عن عمر بن عبيد شسم قال بعد ذكر السند كذا قال في هذا الإسناد عن عمر بن قيس عن عمرو بن عبيد ، وإنما هو عن عمرو بن قيس وهو السكوني الحمصي عن عمرو بن عبيد .

وهو عمرو بن قيس بن ثور بن مازن بن خيثمة الكندي ، السكوني ، أبو شسمور الشامي الحمصي ولد سنة ٤٠ هـ ، وتوفي سنة ١٤٠ هـ .

انظر : التاريخ الصغير ١٥٨ ، تهذيب التهذيب ٨/٩١ ، الكامل لابن عدي ٢/١٢٠٧ ، المعرفة والتاريخ ١/١٢٢ .

(١٠) عمرو بن عبيد بن ياب ويقال ابن كيسان التميمي مولاهم ، أبو عثمان البصري كان أصله من فارس ، سكن البصرة ، كان من العباد وأهل الورع ، جالس الحسن البصري سنين كثيرة ، ثم أحدث ما أحدث من البدع ، واعتزل مجلس الحسن ، وكان داعية إلى الاعتزال ، ويشتبه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويكذب مع ذلك في الحديث توهمًا لاتعمدًا قال غير ثقة . اختلف في سنة وفاته قيل سنة ١٤٤ هـ ، وقيل سنة ١٤٢ هـ ، وقيل سنة ١٤٣ هـ .

== انظر : أحوال الرجال ١٠٨ ، التاريخ الكبير ٦/٣٥٢ ، تاريخ بغداد ١٢/٦٦ .

وأما (١) حديث أنس فلم يرد إلا من طريق سفيان بن محمد الفزاري (٢) وكان ضعيفاً منكر الحديث (٣).

على أن أحاديث الحسن ضعيفة عند أصحاب الحديث، وإن (٤) كان بمكانة من الثقة والدين لأنه كان يروي بالبلاغات (٥) والمراسلات (٦) ويرى (٧) ذلك مذهباً، ولذلك قال في المسح على الخفين أخبرني به سبعون (٨) بدرى ولم يلق (٩) بدرى غير علي (١٠) بن أبي طالب رضي الله عنه (١١) وسمع منه حديثاً واحداً في الوضوء وهو مغير، وكان (١٢) تأويل ذلك منه: يعني (١٣) أنه بلغني من سبعين بدرى.

وقد (١٤) قيل: إن روايته خبر القهقهة عن أبي العالية الرياحي (١٥)

== المجروحين ٦٩/٢، المغني في الضعفاء ٤٨٦/٢، المعرفة والتاريخ ١٢٨/١، ٢٥٩/٢، ميزان الاعتدال ٢٧٣/٣، الكامل لابن عدي ١٧٥٠/٥، الضعفاء والمتروكون للدارقطني ٣٠٨.

(١) في س: (وما حديث).

(٢) في س: (الفزاري).

وهو سفيان بن محمد الفزاري المصممي، روى من ابن وهب وغيره، وعنه أحمد بن الحسين الموصلي، وإسحاق الخليلي وجماعة. قال ابن عدي: كان يسرق الحديث ويسوي الأسانيد وقال الدارقطني: كان ضعيفاً سيئ الحال في الحديث، وقال مرة لا شيء.

انظر: الكامل لابن عدي ١٢٥٥/٣، لسان الميزان ٥٤/٣، ميزان الاعتدال ١٧٢/٢، المجروحين ٣٥٨/١.

(٣) انظر: سنن الدارقطني ١٦٥/١، الكامل لابن عدي ١٠٢٦/٣.

(٤) في م: (وأنه).

(٥) وهو قول الراوي بلغني، ويسمى معضلاً عند أصحاب الحديث وهو ما سقط من إسناده اثنان فأكثر، ويسمى منقطعاً وهو ما سقط منه راو واحد، وقيل أو أكثر ويسمى مرسلًا عند الفقهاء.

انظر: تدريب الراوي ٢١٢/١.

(٦) والمقصود بالمراسلات هنا - والله أعلم - الأحاديث المرسلة.

(٧) في أ: (وثرى) وفي س غير منقوطة (ويرى).

(٨) في ح: (سبعين).

(٩) في م: (ولم يكن يرى)، وفي ح: (ولم يكن)، (يلحق) ساقطة من س.

(١٠) (علي) ساقطة من س.

(١١) (رضي الله عنه) ساقطة من أ، م، ح.

(١٢) في ح: (فكان).

(١٣) (يعني) ساقطة من أ، م، ح.

(١٤) (وقد) ساقطة من م، ح.

(١٥) في ح: (الرياحي).

وقد (١) قال بعض أصحاب الحديث : أخبار الرياحي رباح (٢) كلها (٣).

وقال محمد بن سيرين : حدثوني عن شتم إلا عن الحسن وأبي العالية
فإنهما لا يباليان عن (٤) أخذ (٥)

ثم لو (٦) سلم الحديث لكان محمولاً على الإرشاد والندب .

كما روي عنه (٧) صلى الله عليه وسلم (٨) أنه قال : " من غضب فليتوضأ " (٩)
وروي عنه صلى الله عليه وسلم (١٠) قال : " من حلف باللات والعزى فعليه الوضوء " (١١)

(١) في م ، ح : (فقد) .

(٢) في م ، ح : (رباح) ، (رباح) ساقطة من أ .

(٣) سبق أن ذكرنا في ترجمته أنه ثقة ، وأكثر ما نqm عليه حديث الضحك
في الصلاة وسائر أحاديثه مستقيمة ، وقال الشافعي حديث الرياحي
رياح يعني في القهقهة .

انظر : ترجمته ص ٢٧٦

(٤) في ح : (عن من) .

(٥) انظر سنن الدارقطني ٧١/١ .

وقد رد العيني هذه المقولة عن أبي العالية والحسن البصري .

انظر : البناية ٢٢٨/١ .

(٦) في م ، ح : (ولو) .

(٧) في س : (كما روى النبي عليه السلام) .

(٨) (وسلم) ساقطة من أ .

(٩) رواه أحمد بلفظ " إذا غضب أحدكم فليتوضأ " .

انظر: مسند الإمام أحمد ٢٢٦/٤ .

(١٠) (وسلم) ساقطة من أ ، وفي س : (روي عنه عليه السلام) .

(١١) لم أجده بهذا اللفظ .

أخرج البخاري وأبو داود والبيهقي عن أبي هريرة أنه قال: قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم " من حلف منكم فقال في حلفه باللات والعزى
فليقل لا إله إلا الله ، ومن قال لمأربه تعال أقامرك فليتعبدك " .
اللفظ للبخاري .

قال ابن حجر في الفتح : قال ابن بطال عن المهلب أمره صلى الله عليه
وسلم للحالف باللات والعزى بقوله لا إله إلا الله خشيت أن يستديم
حاله على ما قال فيخشى عليه من حبوط عمله فيما نطق من كلمة الكفر
بعد الإيمان ، وقال في موضع آخر: ليس في هذا الحديث إطلاق الحلف بغير
الله وإنما فيه تعليم من نسي أو جهل فحلف بذلك أن يبادر إلى
ما يكفر عنه ما وقع فيه وحاصله أنه أرشد من تلفظ بشيء مما لا ينبغي
له التلفظ به أن يبادر إلى ما يرفع الحرج عن القائل .

انظر: صحيح البخاري: كتاب الأدب - باب من لم ير إكفار من قال ذلك
متأولاً أوجاهلاً ٣٢/٨ ، كتاب الإيمان والنذور - باب من حلف بعملة سوى =

وأما الجواب عن قياسهم أنه يقع تارة (١) باختياره (٢)، وتارة بغير (٣) (٤) اختياره (٥) فمنتقى (٦) بالبكاء.

ثم المعنى في الأصل أنه خارج من السبيلين ، أو أن قليله ينقص
الوضوء .

وأما الجواب عن قياسهم على الملة فالمعنى في الملة أنها تبطل
بالكلام فبطلت (٧) بالتهتة وليس كذلك (٨) الوضوء .

== ملّة الإسلام ١٦٦/٨، سنن أبي داود: كتاب الإيمان والنذور - باب الحلف
بالأنداد ٢٢٢/٣، السنن الكبرى: كتاب الإيمان - باب من حلف بغير الله
أو بملة غير الإسلام ٣٠/١٠ ، فتح الباري ٤٢٩/١٠

- (١) (تارة) ساقطة من م ، ح
- (٢) في م ، ح : (باخبار) ، وفي أ : (باختيار) .
- (٣) (وتارة) ساقطة من م ، ح .
- (٤) في م ، ح : (وغير) .
- (٥) في م ، ح : (إخبار) ، وفي أ : (إختيار) .
- (٦) في س : (فمنتقى) .
- (٧) في ح : (فيظلت)
- (٨) في س : (وليس ذلك) .

فصل

وأما المسألة الثانية ^(١) :
 في (٢) أكل ما مست النار (٣) فلا ينقض الوضوء بحال (٤) ، (٥) .
 وبه قال في الصحابة (٦) الخلفاء الأربعة ، وابن مسعود ، وكافسة
 التابعين (٧) رضي الله عنهم أجمعين (٨) وجمهور الفقهاء (٩) .
 وقال أحمد بن حنبل (١٠) : إنه يجب الوضوء من أكل لحوم

-
- (١) في م ، ح : (فأما) .
 (٢) في أ ، س : (من) .
 (٣) ويقعد بما مسته النار أي أثرت فيه بالطنخ ونحوه .
 انظر: حاشية الكمثري ٤٤/١ .
 (٤) (بحال) ساقطة من س .
 (٥) انظر: الأم ٢١/١ ، تنتم الإبانة ل ٦٨ أ ، المقنع للمحاملي ل ٥ ب ،
 الأنوار ٤٤/١ .
 (٦) انظر : الأوسط ٢١٩/١ ، المجموع ٥٧/٢ ، المغني ١٨٣/١ ، مصنف ابن
 أبي شيبة ٤٧/١ ،
 (٨) (رضي الله عنهم أجمعين) ساقطة من أ ، م ، ح .
 (٩) وهو قول أبي حنيفة ومالك ، والثوري ، والأوزاعي ، وأبي ثور .
 انظر: تحفة الفقهاء ٢٥/١ ، بدائع المنافع ٣٢/١ ، المبسوط ٧٩/١ ، درر
 الحكام ١٥/١ ، مجمع الأنهر ٢٠/١ ، الكافي لابن عبد البر ٥١/١ ، بداية
 المجتهد ٤٠/١ ، الأوسط ٢٢٣/١ ، اختلاف العلماء للمروزي ٢٥ .

(١٠) هذا هو المذهب وعليه عامة أصحابه ، وعنه ينقض نيته ، وعنه إن
 طالت المدة كعشر سنين لا ينقض ، وعنه ينقض إذا كثر أكله ، وعنه :
 لا ينقض مطلقاً .

انظر: الفروع ١٨٣/١ ، كشف المخدرات ٣١/١ ، الإنصاف ٢١٦/١ ، المبدع
 ١٦٨/١ ، مسائل الإمام أحمد لابن هاني ٧/١ .
 وللشافعي في أكل لحم الجوز قولان : أحدهما : الجديد وهو المشهور
 عنه أن أكل لحم الجوز لا ينقض الوضوء . وهذا هو الصحيح عند
 الشافعية ، والثاني وهو قوله في القديم : أن أكل لحم الجوز
 ينقض الوضوء ، حكاه ابن القاص ، قال النووي : " وهو ضعيف عند
 الأصحاب لكنه هو القوي ، والصحيح من حيث الدليل وهو الذي أعتقد
 رجحانه " واختار هذا القول ابن المنذر .

انظر: المذهب ٣١/١ ، الأوسط ١٣٨/١ ، تنتم الإبانة ل ٦٨ ب ، حليصة
 العلماء ١٥٤/١ ، الوجيز ١٥/١ ، فتح العزيز ٤/٢ ، روضة الطالبين
 ٧٢/١ ، التحقيق ل ١٣ أ ، المجموع ٥٧/٢ ، المسائل الفقهية ٧١ .

أقط (١) = (٢).

والشور (٣): القطعة من الأقط ، هكذا قاله أبو عبيد.

ودليلنا: ما رواه عطاء بن يسار عن ابن عباس (٤) " أن النبي صلى الله عليه وسلم أكل كتف شاة ثم صلى (٥) ولم يتوضأ " (٦).

وروى عبيد (٧) بن شامة (٨) عن عبد الله بن الحارث بن جزء (٩) قال :
لقد رأيتني سابع سبعة أو سادس ستة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في

(١) الأقط ، والإقط ، والأقط ، والأقط

شيء يتخذ من اللبن المخيض يضبخ ثم يترك حتى يمل ، وهو لبن جامد مستحجر.

انظر: أقط - لسان العرب ٢٥٧/٧ ، المصباح المنير ٢١/١ ، - شور - لسان العرب ١١١/٤ .

(٢) أخرجه الترمذي والطحاوي ، وأورده في كنز العمال وعزاه للترمذي عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " توضؤوا مما غيرت النار ولو من شور أقط " اللفظ للطحاوي .

انظر: سنن الترمذي: أبواب الطهارة - باب ما جاء في الوضوء مما غيرت النار ٥٢/١ ، شرح معاني الآثار - باب أكل ما غيرت النار هل يوجب الوضوء أم لا ٦٣/١ ، كنز العمال ٢٣٣/٩ .

(٣) انظر: شور - لسان العرب ١١١/٤ ، المصباح المنير ٩٦/١ .

(٤) في س : (عن بن) .

(٥) في أ : (علا) .

(٦) أخرجه مالك ، وعبد الرزاق ، والبخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، والطحاوي والبيهقي .

انظر: الموطأ: كتاب الطهارة - باب ترك الوضوء مما مست النار ٢٥/١
مصنف عبد الرزاق: كتاب الطهارة - باب من قال لا يتوضأ مما مست النار ١٦٤/١ ، صحيح البخاري: كتاب الوضوء - باب من لم يتوضأ من لحم الشاة والسويق ٦٣/١ ، صحيح مسلم : كتاب الحيض - باب نسخ الوضوء مما مست النار ٢٧٣/١ ، سنن أبي داود: كتاب الطهارة - باب في ترك الوضوء مما مست النار ٤٨/١ ، شرح معاني الآثار: باب أكل ما غيرت النار هل يوجب الوضوء أم لا ٦٤/١ ، السنن الكبرى: كتاب الطهارة - باب ترك الوضوء مما مست النار ١٥٣/١ .

(٧) في س : (عبد الله) .

(٨) عبيد بن شامة المرادي : المعري ، ويقال متبة ، روى عن عبد الله بن الحارث بن جزء الزبيدي ، وعنه عبد الملك بن أبي كريمة ، روى له أبو داود حديثاً واحداً في ترك الوضوء مما مست النار .

انظر: تهذيب التهذيب ٦١/٧ ، تقريب التهذيب ٥٤٢/١ ، الكاشف ٢٠٧/٢ ،

ميزان الاعتدال ١٩/٣ .

(٩) في أ ، م ، ح : (جبير) =

دار رجل فمر بلال (١) (٢) فناداه بالعلاء فخرجنا فمررتنا برجل وبرمته (٣) على النار فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم " أطابت برمتك " قال (٤) : نعم بأبي أنت وأمي ، فتناول منها بضعة فلم يزل يعلكها (٥) حتى أحرم بالعلاء وأنا أنظر إليه (٦) .

وروى داود بن أبي هند (٧) عن إسحاق بن عبد الله بن الحارث

وهو أبو الحارث عبد الله بن الحارث بن جزء بن عبد الله بن معدي كرب نزيل مصر له صحبة ، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وعنه عبيد الله بن المغيرة ، وسليمان بن زياد الحفري ، وعبيد بن ثمامة المرادي ، وفيرهم ، توفي سنة ٨٦ هـ ، وقيل سنة ٨٥ هـ ، وقيل سنة ٨٧ هـ وهو آخر من مات بمصر من الصحابة .

انظر: أسد الغابة ٩٩/٣ ، تهذيب التهذيب ١٧٨/٥ ، تقريب التهذيب ٤١٧/١
شذرات الذهب ٩٧/١ ، الكاشف ٧٠/٢ .

(١) (فمر بلال) ساقطة من م .

(٢) بلال بن رباح أبو عبد الله ، ويقال أبو عمرو ، ويقال أبو عبد الكريم ، ويقال أبو عبد الرحمن مولى أبي بكر المديق ، وأمه حمالة ، وهو مؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، من السابقين الأولين الذين هذبوا في الله ، شهد بدرًا وأحدًا والمشاهد كلها توفي بداريا سنة ٢٠ هـ وقيل في طاعون عمواس ، وقيل سنة ٢١ هـ .

انظر: التاريخ الكبير ١٠٦/٢ ، تهذيب الأسماء واللغات ١٣٦/١ ، الجرح والتعديل ٣٩٥/٢ ، سير أعلام النبلاء ٢٤٧/١ ، العقد الثمين ٣٧٨/٣ ، مشاهير علماء الأمصار ٥٠ .

(٣) البرمة : القدر مطلقا ، وهي في الأصل المتخذة من الحجر المعمـروف بالحجاز واليمن .

انظر: - برم - لسان العرب ٤٥/١٢ .

(٤) في م ، ح : (فقال) .

(٥) يعلكها : أي يمضغها ، وقال الخطابي : يعلكها أي يلوكها في فمه ، والعلك مضغ مالا يطاوع الأسنان .

انظر: - علك - لسان العرب ٤٧٠/١٠ ، معالم السنن ٦٩/١ .

(٦) أخرجه أبو داود ويلفظه وذكره في جامع الأصول ومزاه لأبي داود .

انظر: سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب في ترك الوضوء مما مست النار ٥٩/١ ، جامع الأصول ٢٢٤/٧ .

(٧) داود بن أبي هند ، واسمه دينار بن عذافر ، ويقال طهمان القشيري مولاهم أبو بكر ، ويقال أبو محمد ، رأى أنس بن مالك ، وروى عن عكرمة والشعبي . وجماعة ، وعنه شعبة ، والثوري ، ومسلمة ، وثقه أحمد وابن معين ، مقريه متقن كان يسمى داود القاري ، توفي سنة ١٣٩ هـ ، وقيل

١٤٠ هـ ، وقيل ١٤١ هـ .

الهاشمي (١) عن أم حكيم (٢) بنت الزبير (٣) قالت (٤): أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم (٦) بكتف (٧) فجعلت أسطحها له فأكل منها ثم صلى ولم يتوضأ (٩).

ومعنى أسطحها (١٠): أي أكشط ما عليها ، ومن هذا ساحل البحر ، لأن الماء قد (١١) سطره (١٢).

== انظر: تهذيب التهذيب ٢٠٤/٣، تاريخ الثقات ١٤٨، الجمع بين رجال الصحيحين ١٣١/١ ذكر أسماء التابعين ١٣١/١، ٧٥/٢، الكاشف ٢٢٥، مشاهير علماء الأمصار ١٥١.

(١) إسحاق بن عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب بن هاشم، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم، وعن أبيه، وابن عباس، وآخرين، وعنه قتادة، وحמיד الطويل، وداود بن أبي هند، وآخرون وثقه العجلي وابن حبان.

انظر: التاريخ الكبير ٣٩٤/١، تهذيب التهذيب ٢٣٩/١، تاريخ الثقات ٦١، الثقات ٤٦/٦، طبقات ابن سعد ٣١٧/٥.

(٢) أم حكيم بنت الزبير بن عبد المطلب، ويقال أم الحكم صفية، ويقال عاتكة، ويقال ضباعة، يقال إنها أم إسحاق بن عبد الله، ويقال أنها جدته من قبل أمه، تزوجها ابن عمها ربيعة بن عبد المطلب وروى عنها ابنها ابن أم حكيم، ويقال أنها أخت رسول الله صلى الله عليه وسلم بالرفاعة. انظر: تهذيب التهذيب ٤٦٣/٢، تقريب التهذيب ٦٢١/٢، التبيين في أنساب القرشيين ١١٧.

(٣) في أ: (الزبير).

(٤) في ج: (قال).

(٥) في م، ح: (النبي).

(٦) (وسلم) ساقطة من أ.

(٧) في ح: (بكتف).

(٨) (فأكل منها) ساقطة من م، ح.

(٩) أخرجه الطبراني، وذكره الهيثمي وعزاه للطبراني، وقال: رجاله موثقون، عن أم حكيم بنت الزبير أنها كانت تمنع للنبي صلى الله عليه وسلم طعاماً وتبعث به إليه، وربما أتاها فأكل عندها فزعمت أنه أتاها ذات يوم فأتته بكتف فجعلت تسحبها له وزعمت أنه أكل و صلى ولم يتوضأ.

انظر: معجم الطبراني الكبير ٨٥/٢٥، جمع الزوائد: كتاب الطهارة باب ترك الوضوء مما مست النار ٢٥٤/١.

(١٠) في س: (أسطحها).

(١١) (قد) ساقطة من س.

(١٢) انظر: - سحر - لسان العرب ٣٢٨/١١.

وروى شعيب (١) بن أبي حمزة (٢) عن محمد بن المنكدر (٣) عن جابر قال : كان آخر
الأميرين (٤) من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء معاً غيرت النار " (٥)

(١) شعيب بن أبي حمزة واسمه دينار الأموي ، مولاهم ، أبو بشر الحمصي ، روى من
الزهري وعبد الله بن عبد الرحمن وأبي الزناد ... وغيرهم ، وعنه ابنه بشر
وبقية بن الوليد ... ومدة ثقة ، ثبت ، صالح الحديث . مات سنة ١٦٢ هـ وقيل
سنة ١٦٣ هـ .

انظر : تهذيب التهذيب ٣٥١/٤ ، تقريب التهذيب ٣٥٢/١ ، الجمع بين رجال
الصحيحين ٢١٠/١ ، الكاشف ١١/٢ ، ذكر أسماء التابعين ١٧٢/١ ، ١١١/٢ .
(٢) في س : (حمزة) .

(٣) أبو عبد الله محمد بن المنكدر بن عبد الله بن الهذير القرشي ، أحد
الأئمة الأعلام ، روى عن عائشة وجابر ... وطائفة ، وعنه الزهري ، والثوري
... ومدة ، وثقه الشافعي وابن حبان ، وابن معين وأبو حاتم وغيرهم .

انظر : تهذيب التهذيب ٤٧٣/٩ ، تذكرة الحفاظ ١٢٧/١ ، الثقات ٣٥٠/٥ ، شذرات
الذهب ١٧٧/١ ، المعارف ٤٦١ .
(٤) في م ، ح : (آخر الوقت) .

(٥) أخرجه أبو داود ، والنسائي ، وابن الجارود ، وابن حزم ، وابن خزيمة ، وابن
حبان والطحاوي والبيهقي .

قال أبو داود : هذا اختصار من حديث : قربت للنبي صلى الله عليه وسلم خبزاً
ولحمًا فأكل ثم دعا بوضوء فتوضأ به ثم صلى الظهر ثم دعا بफल طعامه فأكل
ثم قام إلى الصلاة ولم يتوضأ .

قال أبو حاتم : هذا حديث مضطرب المتن إنما هو أن النبي صلى الله عليه
وسلم أكل كتفا ولم يتوضأ ، كذا رواه الثقات عن ابن المنكدر عن جابر ،
ويحتمل أن يكون شعيب حدث من حفظه فوهم فيه . قال محقق الاعتبار : هــو
حديث صحيح ليس في إسناده مطعن ، وليس له علة ، أما ما أمله به أبو داود
فإنه يريد أن يفهم أن قول جابر في رواية شعيب " آخر الأمرين " يعني
به آخر الفعلين في هذه الواقعة المعنية ، كان عمله الأول فيها أن توضأ
بعد الأكل ، وعمله الثاني أن صلى بعد الأكل ولم يتوضأ ، ومن الواضح أن هذا
تأويل بعيد جداً يخرج به الحدث عن ظاهره بل يحيل معناه عما يدل عليه
لفظه وسياقه .

ورمي الرواة الثقات الحفاظ بالوهم بهذه الصفة ، ونسبة التصرف الباطل في
ألفاظ الحديث إليهم حتى يحيلوها عن معناها قد يرفع من نفوس ضعفاء العلم
الثقة بالروايات الصحيحة جملة ، وشعيب بن أبي حمزة ثقة متفق عليه ونسبة
الوهم إلى مثل هذين الراويين أو إلى أحدهما يحتاج إلى دليل مريح أقوى
من روايتهما وهيهات .

وقال ابن حزم : القطع بأن ذلك الحديث مختصر من هذا قول بالظن ، والظن
أكذب الحديث بل هما حديثان كما وردا .

فأما (١) حديث أبي هريرة فمسنوخ (٢).
وقد قال ابن عباس: يا أبا (٥) هريرة فإننا نتوضأ بالحميم وقد أغلي بالنار ،
وإننا لندهن (٦) بالدهن وقد طبخ على النار ، فقال أبو هريرة : يا ابن أخي
إذا سمعت الحديث من رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا تشرب له الأمثال . (٨)
وأما (٩) أحمد بن (١٠) حنبل في تخمينه لحم الجوز في وجوب الوضوء على (١١)
من أكله فمستدل (١٢) بحديث عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب (١٣) قال:

« انظر : سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب ترك الوضوء مما مست النار ٤٩/١ .
سنن النسائي : كتاب الطهارة - باب ترك الوضوء مما غيرت النار ١٠٨/١ ، المنتقى
لابن الجارود ١٨/١ ، المحلى ٢٤٣/١ ، صحيح ابن خزيمة : جماع أبواب الأفعال
اللوأتي لاتوجب الوضوء - باب ذكر الدليل على أن ترك النبي صلى الله عليه
وسلم الوضوء مما مست النار ٢٨/١ ، صحيح ابن حبان : باب سنن الوضوء - ذكر
خير قد يوهم غير المتبحر في صناعة العلم أنه ناسخ لأمره صلى الله عليه وسلم
بالوضوء من لحوم الإبل ٣٢٨/٢ ، شرح معاني الآثار - باب أكل ما غيرت النار هل
يوجب الوضوء أم لا ٦٧/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب ترك الوضوء
مما مست النار ١٥٥/١ .

(١) في س : (وأما) .

(٢) في ح : (أبو) .

(٣) انظر : الاعتبار ٩٨ .

(٤) في س : (بن) .

(٥) في س ح : (يابا) .

(٦) في س : (وإننا ندهن) .

(٧) في أ ح : (يابن) .

(٨) أخرجه ابن ماجة ، والترمذي ، والطحاوي .

انظر : سنن ابن ماجة : كتاب الطهارة وسننها - باب الوضوء مما غيرت النار

١٦٣/١ ، سنن الترمذي : أبواب الطهارة - باب ما جاء في الوضوء مما غيرت النار

٥٢/١ ، شرح معاني الآثار - باب أكل ما غيرت النار هل يوجب الوضوء أم لا ٦٣/١ .

(٩) في م ح : (فأما) .

(١٠) في س : (أحمد ابن حنبل) .

(١١) (على) ساقطة من أ ، م ، ح .

(١٢) في س : (فاستدل) .

(١٣) البراء بن عازب بن الحارث أبو عمارة الأنصاري الحارثي ، المدني ، نزيل

الكوفة ، من أعيان الصحابة ، روى أحاديث كثيرة ، وشهد غزوات كثيرة مع النبي

صلى الله عليه وسلم ، توفي سنة ٧٢ هـ ، وقيل ٧١ هـ عن بقع وثمانين سنة .

انظر : الاستيعاب ١٤٣/١ ، الإصابة ١٤٦/١ ، التاريخ الكبير ١١٧/٢ ، تاريخ بغداد

١٧٧/١ ، الجمع بين رجال الصحيحين ٦١/١ ، جمهرة أنساب العرب ٣٤١ ، سير أعلام

النبلاء ١٩٤/٣ ، المحبر ٢٩٨ ، مشاهير علماء الأمصار ٤٤ ، المعارف ٣٢٦ .

سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الوضوء من لحم (١) الإبل فقال (٢) : "توضئوا" (٣) منها " وسئل عن لحم الغنم فقال : " لاتتوضئوا " (٤) منها " وسئل عن الصلاة في مبارك (٥) الإبل فقال : " لاتعلوا في مبارك الإبل فإِنَّهَا من الشياطين " وسئل عن الصلاة في مرايض (٦) الغنم فقال : " علوا فيها فإنها بركة " . (٧)

وهذا الحديث محمول على الاستحباب ، والإرشاد ، وفرق بين لحم الإبل ولحم الغنم (٨) لما في لحم (٩) الإبل من شدة (١٠) السهوك .

وفرق بين مبارك الإبل ، ومرايض الغنم في الصلاة (١١) لما في الإبل من النفور والله أعلم . (١٢)

-
- (١) في س : (من أكل لحم) .
 (٢) في م : (قال) .
 (٣) في س : (توضأ منها) .
 (٤) في س : (لاتوضأ) ، وفي س : (لاتوضئوا) .
 (٥) المبارك : الموضع الذي تبرك فيه الإبل .
 انظر : - برك - لسان العرب ٣٩٧/١٠ .
 (٦) مرايض : جمع مريض وهو الموضع الذي تربض فيه وتأوي إليه .
 انظر : منال الطالب ٣٧٣ .
 (٧) أخرجه أبو داود - بلفظه - وابن ماجه مختصراً ، والترمذي ، وابن الجارود ، وابن خزيمة ، وابن حبان .
 قال الترمذي : صح في هذا الباب حديثان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث البراء ، وحديث جابر بن سمرة .
 وقال ابن خزيمة : لم نر خلافاً بين علماء أهل الحديث أن هذا الخبر صحيح من جهة النقل لعدالة ناقله .
 انظر : سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب الوضوء من لحوم الإبل ٤٧/١ ، سنن ابن ماجه : كتاب الطهارة وسننها - باب ماجاء في الوضوء من لحوم الإبل ١٦٦/١ ، سنن الترمذي : أبواب الطهارة - باب ماجاء في الوضوء من لحوم الإبل ٥٤/١ ، المنتقى لابن الجارود ١٩/١ ، صحيح ابن خزيمة : جامع أبواب الأحاديث الموجبة للوضوء - باب الأمر بالوضوء من أكل لحوم الإبل ٢٢/١ ، صحيح ابن حبان باب سنن الوضوء - ذكر الخبر الدال على أن الأمر بالوضوء من أكل لحوم الإبل ٣٢٥/٢ .
 (٨) في م ، ح : (وفرق بين لحوم الغنم ولحوم الإبل) .
 (٩) في ح : (لحوم) .
 (١٠) (من شدة) ساقطة من ح ، (لما في لحم الإبل من شدة) ساقطة من م .
 (١١) (في الصلاة) ساقطة من أ ، س .
 (١٢) (والله أعلم) ساقطة من س .

١٥ - مسائل

قال الشافعي رحمه الله (١) : [وكل ما] (٢) أوجب الوضوء فهو بالعمد والسهو سواء . (٣)

وهذا كما قال ، لافرق في الأحداث الموجبة للوضوء بين (٤) عمدتها وسهوها ، والعمد والخطأ فيها ، لأن النوم يوجب الوضوء (٥) وإن لم يكن مقصوداً ، والاحتلام يوجب الغسل وإن لم يكن فيه عامداً .

وقد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالوضوء من المذي (٦) وإن كان بغير اختياره (٧) ، وبالانصراف من الصلاة عند سماع الموت والريح (٨) وهو بغير اختياره (٩) . فدل على استواء (١٠) الحكم في العمد والسهو .

-
- (١) (رحمه الله) ساقطة من أ ، م ، ج .
(٢) في أ ، س : (وكلما) ، وفي م ، ج : (فكلما) .
(٣) انظر : مختصر المزنّي ٤ .
(٤) (بين) ساقطة من م ، ج .
(٥) في م ، ج ، س : (موجب للوضوء) .
(٦) سبق ذكره عن علي رضي الله عنه ص ٦٧٠ .
(٧) في أ : (اختيار) .
(٨) سيأتي ذكره ص ٧٩٩ .
(٩) في أ : (اختيار) .
(١٠) في م : (على سبق) .

١٦ - مسائل

قال الشافعي رحمه الله (١): ومن استيقن (٢) الطهر (٣) ثم شك (٤) في الحدث أو استيقن الحدث ثم شك (٥) في الطهر (٦) فلا يزول اليقين بالشك (٧). وهذا صحيح ، وأما (٨) إذا تيقن الحدث وشك بعده في الوضوء فإنه يبني على اليقين ويتوضأ ولا يأخذ بالشك إجماعاً (٩).
فأما إذا تيقن الوضوء ثم شك هل أحدث أم لا ، فمذهب الشافعي (١٠) ، و أبي حنيفة (١١) ، وجمهور الفقهاء (١٢) أنه يبني على اليقين ولا يلزمه الوضوء .

-
- (١) في م ، ح : (رضي الله عنه) وفي أ ساقطة .
(٢) اليقين : العلم وإزالة الشك ، وتحقيق الأمر ، وهو نقيض الشك .
انظر : - يقن - لسان العرب ٤٥٧/١٣ .
(٣) في م ، ح : (الطهارة) .
(٤) في س : (وشك) .
الشك : نقض اليقين ، وجمعه شكوك .
انظر : - شك - لسان العرب ٤٥١/١٠ .
(٥) في س : (وشك) .
(٦) في م ، ح : (الطهارة) .
(٧) انظر : مختصر المزني ٤ .
(٨) في م ، ح : (أما) .
(٩) انظر : الأصل ٧٠/١ ، المبسوط ٨٦/١ ، شرح الخري ١٥٨/١ ، الفروق ٢٢٦/١ ، منهاج الطالبين ٤ ، التنبيه ١٣ ، المقنع للمحاملي ١٦ ، التهذيب ل ٣٦ ب ، الإقناع ٤٠/١ .
(١٠) وفي وجه حكاة الرافعي إنه إذا شك في الحدث خارج الصلاة ، وجب الوضوء وقال وهو شاذ بل غلط ، وحكاة في فتح العزيز عن المتولي ، وكذا حكاه النسوي عنهما - قلت - والذي قاله المتولي : إن وقع الشك في أثناء الصلاة تمعها ، وإن وقع قبل الشروع في الصلاة له أن يبتدىء الصلاة .
انظر : تنمية الإبانة ل ٦٩ أ ، المطلب العالي ل ٣٠ ب ، فتح العزيز ٧٩/٢ ، روضة الطالبين ٧٧/١ ، المجموع ٦٤/٢ .
(١١) انظر : الأصل ٦٩/١ ، المبسوط ٨٦/١ .
(١٢) وهو قول أحمد ، والثوري ، والأوزاعي ، والليث ، وإسحاق ، وأبي ثور .
انظر : المقنع ١٦ ، الإقناع ٤٠/١ ، العمدة ٤٦/١ ، نيل المآرب ٧٣/١ ، المحرر ١٥/١ . المجموع ٦٤/٢ ، المغني ١٩٣/١ ، التاج والإكليل ٣٠١/١ .

وقال مالك (١) : يميني على الشك ويلزمه الوضوء ما لم يكثر ذلك عليه . (٢)
وقال الحسن البصري (٣) : إن (٤) طرأ (٥) الشك عليه وهو في الصلاة يني (٦) على
اليقين (٧) ، وإن كان في غير الصلاة يني (٨) على الشك . (٩)
استدلالاً بأن فرض الصلاة لا يسقط إلا بظهر لاشك فيه .

ألا تراه لو شك في بعض زمان المسح على الخفين لم يكن له أن يمسح عليهما
بغلبة حكم (١٠) الشك لتكون الطهارة مؤداة بيقين فكذا إذا شك في الحسنة
والدليل على صحة ما ذهبنا إليه : ما رواه الشافعي عن سفيان عن الزهري عن
عباد بن تميم (١١) عن عبد الله بن زيد (١٢) قال : " شكى إلى رسول الله

(١) لمالك ثلاث روايات : أحدهما : ما ذكره الماوردي وهو المشهور في المذهب
والثانية : لا ينقض الوضوء وغاية الأمر أنه يستحب الوضوء ، والثالثة : من
شك في طروء الحدث في الصلاة أو بعدها فلا يخرج منها ولا يعيدها إلا بيقين .
انظر : شرح الخرخشي ١٥٧/١ ، حاشية الدسوقي ١١٣/١ ، بلغة السالك ٥٢/١ ، مواهب
الجليل ٣٠١/١ .

(٢) أي يشك في كل وضوء أو يطرأ له في اليوم مرة أو أكثر .
انظر : شرح الخرخشي ١٥٧/١ .

(٣) انظر : البحر ل ٨٥ أ ، حلية العلماء ١٥٦/١ ، المجموع ٦٤/٢ ، عمدة القاري
٢٥٣/٢ ، فتح الباري ٢٠٩/١ .

(٤) في م ، ح : (إذا) .

(٥) في ح : (طرأ) .

(٦) في أ ، س : (بنا) .

(٧) وهو الطهارة فلا وضوء عليه ولا يخرج من ملاته .

(٨) في أ ، س : (بنا) .

(٩) فلا يبتدي الصلاة حتى يتوفاً .

(١٠) في م ، ح : (تغليباً لحكم) .

(١١) (عن عباد بن تميم) ساقطة من م ، ح .

وهو عباد بن تميم بن غزية الأنصاري المازني المدني ، روى عن عمه عبد الله
ابن زيد بن عاصم وأبي قتادة الأنصاري ، وأبي سعيد الخدري ، وعنه عمرو بن
يحيى بن عمار ، و أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، وغيرهم ، وثقه
النسائي وابن حبان والعجلي .

انظر : تهذيب التهذيب ٩٠/٥ ، تقريب التهذيب ٣٩١/١ ، تاريخ الثقات ٢٤٦ ،

الجمع بين رجال الصحيحين ٣٣٢/١ ، ذكر أسماء التابعين ٢٥٤/١ ، ١٧٩/٢ ،

الكاشف ٥٣/٢ ، الثقات ١٤١/٥ .

(١٢) في س : (عبد الله بن الزبير) .

على الله عليه وسلم الرجل يخيل إليه الشيء (١) في الصلاة فقال : [لا ينفتل] (٢)
حتى يسمع موتاً أو يجد ريحاً " (٣).
وروى الضحاك بن عثمان (٤) عن سعيد (٥) بن أبي سعيد عن أبي هريرة قال : قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إن أحكم إذا دخل في الصلاة جاءه (٦) الشيطان
فأبس (٧) به (٨) كما [يبس] (٩) الرجل بدابته ، فإذا سكن أرجاه (١٠) الشيطان

(١) (الشيء) ساقطة من ح .

(٢) في أ ، م ، ح ، س : (لا ينفتل) .

وينفتل : أي ينصرف .

انظر : - فتل - لسان العرب ٥١٤/١١ .

(٣) أخرجه الشافعي ، وأحمد ، والبخاري - واللفظ له - ومسلم ، وأبو داود ،

وابن ماجة والنسائي ، وأبو عوانة ، والبيهقي .

انظر : مسند الإمام الشافعي ١١ ، مسند الإمام أحمد ، صحيح البخاري : كتاب

الوفوء - باب لا يتوفأ من الشك حتى يستيقن ٤٦/١ ، باب من لم ير الوفوء إلا

من المخرجين ٥٥/١ ، صحيح مسلم : كتاب الحيض - باب الدليل على أن من

تيقن الطهارة ثم شك في الحدث فله أن يعطي بطهارته تلك ٢٧٦/١ ، سنن

أبي داود : كتاب الطهارة - باب إذا شك في الحدث ٤٥/١ ، سنن ابن ماجة :

كتاب الطهارة وسننها - باب لا وفوء إلا من حدث ١٧١/١ ، سنن النسائي : كتاب

الطهارة - باب الوفوء من الريح ٩٨/١ ، مسند أبي عوانة : كتاب الطهارة

باب إيجاب الوفوء من الريح ٢٦٧/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب

الوفوء من البول والغائط ١١٤/١ .

(٤) الضحاك بن عثمان بن عبد الله بن خالد بن حزام الأسدي الحزامي ، أبو عثمان

المدني ابن أخي حكيم بن حزام ، من أهل الوري في الدين ، روى عن شرحبيل

ابن سعد ، ونافع ، والمقبري ، وعنه ابن محمد ، وابن وهب ، وثقة ابن معين

وقال أبو زرعة ليس بالقوي . مات سنة ١٥٣ هـ .

انظر : تهذيب التهذيب ٤٤٦/٤ ، تقريب التهذيب ٢٧٣/١ ، تاريخ الدارمي عن

ابن معين ١٣٥ ، الجمع بين رجال الصحيحين ٢٢٩/١ ، طبقات خليفة ٢٧٢ ، العبر

١٦٨/١ ، الكاشف ٣٢/٢ ، مشاهير علماء الأمصار ١٢٤ .

(٥) في م ، ح : (سعد) .

(٦) في أ ، س : (حا) .

(٧) في أ ، م ، ح : (فأنشر) .

أبس وأبسه : مغربه وحقره ، وقال الأصمعي : أبست به تأبيساً وأبست بـ

أبسا إذا مغرته وحقرته ، وذللته ، وكسرتة .

انظر : - أبس - لسان العرب ٣/٦ .

(٨) (به) ساقطة من م ، ح .

(٩) في أ ، م ، ح : (فأنشر) ، وفي س : (يبش) .

(١٠) في م ، ح : (فإذا سكن له جاءه) .

وأنجاه : أي أخره .

انظر : - رجا - لسان العرب ٣١١/١٤ .

فاضطر بين إلبتية يفتنه من ملاته ، فإذا وجد أحدكم مثل ذلك فلا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً " (١)

ولأن طروء (٢) الشك على اليقين يوجب البناء (٣) على اليقين كما لو طرأ شك الظهر على الحدث (٤) بيقين .

فأما استشهادهم بالمسح على الخفين في تغليب الشك لتقضي (٥) زمان المسح . فالجواب منه أنه لم يغلب الشك فيه ، وإنما غلب حكم الظاهر (٦) ، لأن الظاهر (٧) يقتضي المنع من المسح إلا على صفة ، فما لم يتيقن (٨) الصفة وهو بقاء الزمان كان الظاهر (٩) مانعاً من جواز (١٠) المسح (١١) ، وليس يمتنع (١٢) أن يغلب حكم الظاهر (١٣) ، وإنما الممتنع أن يغلب (١٤) حكم الشك ، ولذلك (١٥) كان الشك في الصفة ، وفي الطلاق ملغى (١٦) واليقين (١٧) معتبر ، والله أعلم بالصواب .

(١) أخرجه بلفظه الإمام أحمد .

انظر : مسند الإمام أحمد ٣/٢٣٠ .

(٢) في م : (ولا طروء) .

(٣) في م : (البقاء) .

(٤) في أ ، م ، ح : (على حدث) .

(٥) في ح : (ليقضى) وفي أ (ليقضى) وفي س : (يقضى) .

(٦) في س : (الطهارة) .

(٧) في ح ، س : (الظاهر) .

(٨) في ح : (فما لم ينقص) ، وفي م : (فما لم ينقص) وفي س : (فما انتفت) .

(٩) في ح ، س : (الظاهر) .

(١٠) في م ، ح : (من زوال المسح) .

(١١) (فما انتفت الصفة وهو بقاء الزمان كان الظاهر مانعاً من جواز المسح)

مكررة في س .

(١٢) في م : (وليس يمتنع) .

(١٣) في س : (الظاهر) .

(١٤) في م ، ح : (تغلب) .

(١٥) في م ، ح : (وكذلك) .

(١٦) في أ ، س : (ملغى) وفي ح : (ملغى) .

(١٧) في أ ، ح : (اليقين) بدون واو ، وفي م : (وفي اليقين) .

(١٨) في أ ، م ، ح : (وبالله التوفيق) .